

نتائج الافكار اصول فقه امامية

نتائج الافكار
نتائج افكار
نتائج افكار

نتائج الافكار مشرح فوائده الاصول

سيد محمد ابراهيم الموسوي

A-613

اصول فقه - ٨ - ١٨٨٢

ضابط في تخصيص الشيء بالملك والوجاهة ويأخبر	ضابط في بناء العاقل الخاص في تعريف المطلق والمقيّد	ضابط في تعريف المطلق والمقيّد	ضابط في عموم المطلق في عموم المطلق	ضابط في وجهه في المطلق والتابع
ضابط في تعارض علّة الوجوه والاستعمال	ضابط في مانع غل المطلق الجسيم وعلاهما	ضابط في مانع غل المطلق المقيّد	ضابط في بيان ما الأجاء والأشياء في طرقه ولبابه	ضابط في بيان ما المبين
ضابط في تقسيم الجمل بما لا يشك معنى له	ضابط في أن لا يلفظ بما لا يشك معنى له	ضابط في أن لا يلفظ بما لا يشك معنى له	ضابط في أن لا يلفظ بما لا يشك معنى له	ضابط في أن لا يلفظ بما لا يشك معنى له
ضابط في بيان معنى المبين بالفتح والسكر الأشياء إلى أقسامه	ضابط في تأخير البناء وتأخره	ضابط في تأخير البناء وتأخره	ضابط في تأخير البناء وتأخره	ضابط في تأخير البناء وتأخره
ضابط في إجماع البسيط والمركب	ضابط في عدم القول بالفضل في إجماع الأجزاء	ضابط في إجماع الأجزاء في إجماع الأجزاء	ضابط في إجماع الأجزاء في إجماع الأجزاء	ضابط في إجماع الأجزاء في إجماع الأجزاء
ضابط في بيان معنى السيرة أو أحاد	ضابط في أن إقامته أو أحاد	ضابط في أن إقامته أو أحاد	ضابط في أن إقامته أو أحاد	ضابط في أن إقامته أو أحاد
ضابط في حججه الخبر لو الأصو والفرعي	ضابط في تعارض الظن ضابط في تعارض الظن	ضابط في تعارض الظن ضابط في تعارض الظن	ضابط في تعارض الظن ضابط في تعارض الظن	ضابط في تعارض الظن ضابط في تعارض الظن
ضابط في تعارض الجاهل الذي لا يشك له	ضابط في أن لا يشك الذي لا يشك له	ضابط في أن لا يشك الذي لا يشك له	ضابط في أن لا يشك الذي لا يشك له	ضابط في أن لا يشك الذي لا يشك له
ضابط في تبعية الأحكام للصفت وعدمها	ضابط في أن لا يشك الأحكام للصفت	ضابط في أن لا يشك الأحكام للصفت	ضابط في أن لا يشك الأحكام للصفت	ضابط في أن لا يشك الأحكام للصفت
ضابط في بيان معنى اجتماعها الأجتهاد	ضابط في جواز التجزئة الأجتهاد	ضابط في جواز التجزئة الأجتهاد	ضابط في جواز التجزئة الأجتهاد	ضابط في جواز التجزئة الأجتهاد
ضابط في أن لا يشك الأجتهاد واجب	ضابط في وجوب تجريد النظر وعدمه	ضابط في وجوب تجريد النظر وعدمه	ضابط في وجوب تجريد النظر وعدمه	ضابط في وجوب تجريد النظر وعدمه
ضابط في جواز تقليد المجتهد وعدمه	ضابط في أن لا يشك التقليد بطلان	ضابط في أن لا يشك التقليد بطلان	ضابط في أن لا يشك التقليد بطلان	ضابط في أن لا يشك التقليد بطلان
ضابط في أن لا يشك عدم لزوم مشافهة المجتهد	ضابط في جواز تقليد المجتهد علمه	ضابط في جواز تقليد المجتهد علمه	ضابط في جواز تقليد المجتهد علمه	ضابط في جواز تقليد المجتهد علمه
ضابط في تعارض الدليلين في تعادل الدليلين	ضابط في أن لا يشك المتبع بعد التعادل	ضابط في أن لا يشك المتبع بعد التعادل	ضابط في أن لا يشك المتبع بعد التعادل	ضابط في أن لا يشك المتبع بعد التعادل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لأبداً في الهدى إلا نادى إلى هاتية معارج الأفرام وارشادنا بتهذيب فوائدها المبادئ إلى غاية منجى
 الحلال والحرام وفتحنا الحصيل فضول الأصول بانقافان قوانين شرعية سيد الأنام وبلغنا إلى غاية المأمول من نهاية المستوفى بأحكام
 الأحكام والصلوة والسلام على من أرسل الله به نواصي الدين وتشييد معالم الأسلام والرواحيب الظاهرة من مقاييس الرحمة وقضايا
 السلام ومجالين قولاً لراعي عفوية الكبر عبد الموصي آريه عفا الله عنه إلى بعد ما انتخبنا ما كنت حرة سابقاً من المسائل
 ونجا الأحكام الشرعية الفرعية كآداب ضوابط الأصول عابرة لمسئول بعض الفحول ورايت كثرة رغبة المستقلين في ادراك مطالبه شتات
 مبل الخصيلين إلى فهم مسأله لا شتات على فرائد فوائده ثم حوّلها أحد احتوائه على عوائد ما نكث لم يدوم لضبطها مدد به لئلا كان بسيطه
 بعض الممرات الوصول إلى غوامض قايقه والبلوغ إلى مذاهب تحقيقاته نسخ بيالى الفانرا ان اشمر عن ساعد الأجهاد ثانياً واستأنا
 العمل أكسلا ولا متوانياً بتصنيف جيزة تشتمل على أهم مسائل الأصول وتالف مختصر يحتمل كل أصل منه على ما لا يحتمل عليه بوابك
 فضول محترز ان لا يجاز الخفايا لأطنا بالمعاني الاختصاص مد رجانه من الطالب لا بكار ما أرسل إليها يدعى ولولا الأضواء سميته
 بتأنيلاً أنكاراً راجحاً ان يكون مجمل القبول عند أهل العقول ورتبه على مقدرة وخاتمة واصل **المفهوم** في تعريف العلم وفائدته
 وموضوعه فاعلم ان أصول الفقه على هذا العلم ومعرفته من جهة الأضواء تتوقف على معرفة جزئية فالأصل لغة ما يثبت عليه الشيء
 واصطلاحاً يطلق على القاعدة والراجح والدليل والاستصحاب مشترك بينهما لفظاً لفقهاء الجامع العربي المناسبة ولعل صحة السلب التباد
 الذي لا ضل فيه كونه وضعياً اشتراكاً قديماً لأصالة الناصر وعدم تعدد الوضع والفقه لغة وعرفا الفهم الذي هو اعم من العلم ووجه
 جعله بمفه العلم لعلد نغم

وضع الواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على ائمة خلقه محمد وآله الطاهرين **وعجل نقول** الراعي عفوز به الكبر عبد الموصي آريه
 اني حين قرأتني معاً لا الدين على بعض اساتدي المحققين عليهم الرضوان إلى بوا الدين قد كتبت كثر مسائل العلم متفرقة غير موحدة
 في باب متشعبة غير منظومة في كتاب ردت ان اجمع ما كان من مسأله الفرعية في هذا الكتاب بعبارة مختصرة وجيزة فجاهد بحمد الله
 ثم حررة المسائل بحكمة لا تلتفت بفتح منه المبتدئ الواسط والواصل واسئل الله ان ينفعني به وسائر العالمين وان يجعله زخراً
 لفاقته يوم الدين وسميته بضوابط الأصول ورتبه على مقدرة وخاتمة ونصو **المفهوم** في تعريف العلم وفائدته من المسائل
 اللغوية فاعلم ان أصول الفقه على هذا العلم وله جهات اضافية وجه علمية ومعرفته من جهة الأضواء تتوقف على معرفة جزئية
 الكل لا يدرك الا بآراء ابرزانه فاعلم ان الأصول جميع الاصل وهو موضوع لغة لما يثبت عليه الشيء في اصطلاح يطلق على معاني
 كثيرة سرجها أربعة القواعد والظواهر والدليل الاستصحاب وهل هو مشترك لفظاً بين الكل او مجاز او مشترك معنى وحقائقه في بعض
 ونجا في آخر يتناول إلى سم مقدرة وهي ان اللفظ اذا استعمل في معنيين او اكثر فاما ان يكون بين المعنيين مناسبة معتد بها
 قريب لا يكون شيء منهما او يكون احدهما دون الآخر فان كان الأول فاما ان يكون اللفظ مستعملاً في اللفظ المشترك استعمالاً عاماً
 او بقدر معتد به فهو مشترك معنى لان الغالب في امثال ذلك الاشتراك المعنوي اما ان لا يكون مستعملاً في اللفظ المشترك استعمالاً
 او مستعملاً فيه نادراً فاحدهما مجاز والاخر حقيقة وان كان الثاني فعين الاشتراك اللفظي او لاجمع قريباً حتى يكون مشتركاً مع
 ولا مناسبة حتى يكون حقيقة ومجازاً كونهما مجازين بلا حقيقة ينفيه بعد التسليم امكن المجاز بلا حقيقة ودور كون الاشتراك
 اغلب منه فيقدم وان كان الثالث بان كان بينهما جامع فقط فان كان مستعملاً في اللفظ المشترك بقدر معتد به في مشترك مقولاً
 وان لم يكن مستعملاً فيه اصلاً او مستعملاً فيه نادراً في مشترك لفظاً اذا المفرد من ان لا مناسبة بينهما حتى يكون احدهما حقيقة والآخر
 مجازاً واما المجاز بلا حقيقة فمفرد مما سوان كان الرابع اي عكس الثالث فهو حقيقة ومجازاً لاجمع حتى يكون مشتركاً معنواً
 فالحال ان لا المجاز يمكن المصير إلى الاشتراك اللفظي لانه مغلوب بالنسبة إلى الحقيقة فاعلم ان ما نحن فيه من القسم الذي لاجمع فيه ولا مناسبة
 سلباً لا حقيقة لما مر فتبين فيه الاشتراك اللفظي بين اللفظة المذكورة لما ذكره ولعل صحة السلب التباد فان قلت لعل التباد والاطلاق قلنا ان الأصل ان
 ان اثنين في ذلك لا يكون وضعياً هذا الاشتراك ليس تقييماً بل بقبول أصالة تآخر الحادث ولا استلزام الأول فقد وضع واضحاً للغة والأصل عدمه
رأى والفقه لغة وعرفا الفهم ومنه قوله ثم لا يكادون يفقهون قولاً ولا يفقهون لتبهمهم وذهب جميع المتأخرين في الفهم العلم

تعريف الأصول

تسليم

الغالب

سليم الفقه

وأصلها هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية من إلتزامها الفصلية والمراد بالعلم خصوص التصديق بالبادي لا النور ولا الإيم ولا بغير صحة الفهم كاعتناء بعض المتأخرين من الأصول
 وبكبره الذات أقوى منها لأن الأحكام جمع الحكم هو بطلان أصل الاستناد والزام والمراد بالرفع التصورات وهو بالاحاطة بالشيء المتعلق بأفعال المكلفين من حيث لا يقضوا له
 والمراد بالحجاب منافع الكلام الخفية لا انقضاء الكلام من غير أن يكون هو الصوت الخارج عن المصطلح الفهم المراد أن كان من غير الشرح كتكميل مع موسى العرن رضى عنهما وهو المعلوم الحاصل
 اللغوي كلامه عندنا على عندنا لا نعرفه منقولنا إلا بما جرى وقوله تعالى وكل الله موسى لو كان مستكماً معاً لغنى شملنا لا بنائهم المراد من الحكم أن كان المعنى المصطلح في المقام

بجمل الأفعال التي هي من جنس

للتشريع الفرعية لأن
 جعل الأفعال التي هي من جنس
 على بعد جملها الأول
 مناهة إلى من لا يرد
 الكتاب بجملها الأول
 مناهة إلى من لا يرد
 الاستدلال به لرد
 القيد المذكور من
 فإن الحكم الشرعي يطلب
 الشارع من المكلف شيئاً
 إلى إتيان المطلوب
 ويكون المطلوب شيئاً
 تطهر من وجود التكليف
 بالامتناع من سرفه
 بل يحصل الصبي شيئاً
 وغوهمان قال جاء
 الذم بأن تكلفاً
 لبطان وموقوف ولا
 وهو في باب من إياه
 وبإشارة إلى من
 العلم به ومن لو
 خادوت بل قال أن
 والتمس هو المأمور
 محصور من لو كان
 منسباً لزم أن لا يكون
 الله سبحانه وتعالى
 وهو ما لا ضرورة
 وهو الخاب على التوجه
 الأخير أن أراد به
 قال الكلام الصبي
 أن له على أن المراد
 من الحكم الشرعي
 المعنى أن كان شيئاً
 الحجة أحدها عن
 الموقوفات
 خروج الإتيان

والحق تغايرها بالاشتبه بينهما عموم متضاد فان في العالم الفطن متفق له فهم وعالم وبعد ق الأول فقط على المعنى لفظي بقوله
 لا عالم والثاني فقط على البليد الذي علم شيئاً أو أكثر متفق له عالم لا فهم فان قلت كما نضاهل للغة حيث كان بين المعنيين المتشابهين
 عموم من وجه يكون الفقه بمعنى الفهم كذا نضوا يكون بمعنى العلم من وجه تحقيقه ما به الأول مع ان قاعدتهم لزوم العمل على الفهم
 من وجه كلفه الفقه لا يتبع الصوت وقبل انه الصوت المطرب العلم علواً بهما وجعوا بهما وقالا وان الفقه صوت
 مع الترجيع قلنا سلنا وروى الضمير على كونه بمعنى العلم لكن يحتمل كون السامع منهم بذلك من غير علم الفهم متروكاً على ان
 بقول للغوي إنما هو لا جملها لوصف حيث جعلنا إلى الفرق أياً ان بنائهم على معنى واحد مطابقاً لهذا النصين فثبت ان اللفظ هو
 لهذا المعنى فقط بحيث لا يخل بهذا الفرق ولا يصفه بضمهم على خلافه فضلاً عن خصوصه على الخلاف في ما مضى هو العلم بالأحكام
 الفرعية غير أن إلتزام الفصلية والمراد بالعلم هنا التصديق كما هو المفهوم منه عند الأطلاق لا خصوص التصديق لا الإيم كما هو مصطلح
 الميزان كما قال بعض الأفاضل أو رده عليه ما ذكرت من كون العلم حقيقة في التصديق المتبادر من صحة التقسيم إلى إلتزاماً
 تصديق صحة التقسيم علامه لا يكون اللفظ حقيقة في التقدير المشترك بين القسمين فحصل المتبادر من البادى وصحة التقسيم وكما يمكن كون
 التقسيم حقيقة لا معنوية كما يمكن كون البادى إطلاقاً فالمراد بالعلم بالبادى وطرح التقسيم يمكن أن يجاب عنه ولا بان البادى مارة
 حقيقة والتقسيم مارة ظنية فيقدم الأول ثانياً بان البادى فيما نحن فيه وضع لبيان صحة السلب عن التصور فمقتضى ان يكون التصور لا يبر
 بعالم ثالثاً ان هذه في الإلتزام فظا عليه الفرق بينا هم هنا على كون العلم مجازاً في التصور فلهذا الأحكام جمع الحكم وهو بطلان لغة على
 شئ إلى آخره بطلان القطع بجواباً وسلباً وعلى الزام الأمر الذي على خصوص استجابه بين المتخاصمين لرفع الخصام ولذا استعملنا في
 خطاب سائلنا بآصال المكلفين من حيث لا يقضوا له التخيير المختار بطلان على الفاء الكلام نحو الغير وعلى هذا الكلام الملقى المراد هنا الآخر
 والكلام على قسمين لفظي هو الصوت الخارج عن لفظ المقام والمراد سواء كان من الخارج أو من غير فإما كان بغير فإما كان بغير فإما كان بغير
 تعالى كما على موسى عليه السلام مع أن الله تعالى أوجداً الصوت في غيره ونضى وهو المقام الحاصل من الكلام اللفظي وكلام الله تعالى عتداً
 لفظي عند الأشاعرة فيصير لنا على ذلك جاع الفرق المحنة عليه قوله تعالى كلمة الله موسى تكلفاً فانه لا ينقض على الاستدلال به تعالى لو
 كان متكلماً مع موسى بل الكلام النفسي لمركون سائر الأنبياء ما أيضاً كإيمانه تعالى أيضاً ولعله كان ذلك لأنه بطلان المراد بان الحكم في الفرق
 ان كان المعنى الاصطلاحي لزم ولا استناء في الشرع والفرعية لان في الاعتقاد ان أيضاً الامعان على تكلف كإيمانه في الإصالة الباطنة
 فثبت ذلك لا في فقط ويكون في ضيقاً وهو عرض بطلان الفرق ثانياً الخاد بل المدلول في الإزالة الكلام هو نفس الكلام الموقر
 هنا على ما فينبأ أن ما على فيبلاً لاشاعة في بابا لا لا استناء في القياس فان حكم على إيمانه هو كلام النفس المتعلقة بالمال المكلفين
 وهو لا يكون إلا شرعية فترتبه والثاني ان المراد بالحكم الشرعي هو طلب الشارع عن المكلف لاشان ان الباب من ليس يحتاج إلى التبيين الطالب
 والمطلوب ولو كان الحكم عبارة عن كلام النفس لزم أن يكون المقصود به ما هو بطلان اللوم وجود التكليف بان الحكم
 وموسى عليه السلام عرف ذلك علواً ولو سلم ذلك فعلاً فيه بما إذا كان المكلف جاهلاً بالتكليف كإيماناً والتكليفين أو تأتياً
 أو تأتياً فانهم ان فالمراد ببقاء التكليف لزم التكليف بما لا يطاق وهو شيء عقلاً وشرعاً وتجوز لاشاعة ما به غير صحيح وان تأتياً لا يبعد
 بقاء لزم بغير إيمانه وهو من لو ازم الحدوث الثالث فالواقف في البحث الاستدلال ان لا هو طلب الفعل بقوله مخصوصه من طلب المترك كالكلام
 وانكاره الكلام اللفظي ليلزم عدم كونه تعالاً استناء ما مع أنه أمر به بالضرورة مضافاً إلى الآية الكثيرة ان الله تعالى لم يتركه وبنى عن
 النسخ والمكرو الحكي ان لا يرد من الأخيرين وادان عليهم وان لم يقولوا فيما نحن فيه بان المراد من الحكم هو ذلك بل بغيره من المعاني لأن
 ورود هذين لا يرد من مسبب قولهم يكون كلاماً متعاقباً فثبت ان كان مع قطع النظر عن الفرق وان كان المراد من الحكم النفسانية
 كما اختار بعضهم وجعله احترازاً عن موضوعات الاحكام ففقيه في عدم الانكشاف يخرج النفسانية كقولهم اجعلوا الصلوة فان قلت
 الفقيه اشتد بالانشاء ان شاء ما عجزنا به الاعتقاد بالنسبة يخرج فيعتقد من خطا فيقول الصلوة واجب الصلوة وهو الفقه
 فانما يلزم من ذلك ان التصديق بالانشاء الشرعي ما مع نفسه من اللغة كما انه قد يرد تأتياً التمييز خريج جميع الموضوعات من
 الفقه من بعضه لخاصة المعروفان الموضوعات ما صرفة وهو مجزئات للكتابات المتعلقة بالكاتب واما استنبطه وهو عبارة
 عن نفس تلك الكتابات وهي على قسمين لقوة ان كانت مستندة إلى اللغة شرعية ان كانت مستندة إلى الشرع والآيات خارجيات
 عن الفقه واما الثالث فمشتان الفقيه البحث عنه كما جرى عليه من انهم فالعلم الأخير فخلق الفقه خارج عن التبريق فان قلت ان
 من قبل الموضوعات ما به في الآيات ليس مقصوده بالذات بل المقصود بالذات بان الاحكام المخش والمبادى في ذكر العلوم وقد

في نسخة

كأنهم الصلوة ونوم ان الفقه هو النسب الخبرية بالحاصل من ذلك ما دفع بان كان عدم كون الصدق بالاثبات أن هذا هو نفس الفقه وخرج كل الموضوعات من موضوعه
وشرع به كون الأخيرة من المعرف ومن شأن الفقه بيانها ولذا تعرضوا لها فلو كان ان معرفة الموضوع من باب المبادى لقلنا ان المراد بهذه المعرفة ان كان موضوعا مستقلا
فلهذا الاحكام فمن ظاهر ان المراد بالعلم بالصدق في موضوعا موضوعا ليس في موضوعه بل في موضوعه ان كان الموضوع موضوعا مستقلا
خبرية كيف يخرج من قبل الاحكام الذي هو بمعنى النسب الخبرية فلا يلزم التعريف على من عساه من كون الموضوعات خارجة او المائل فكنا نقول ان النسب الخبرية يخرج الموضوعات
يذكر غير هذا فلا بد من اخراج الموضوع عن التعريف قلنا سلمنا خروجه ولكن يلزم على ذلك احد المحدثين لأن المعرفة في قولك معرفة
الموضوع ان كان عبارة عن تصور الموضوع لزم استدلاله بقيد الاحكام فان هذا القائل قابل يكون العلم في التعريف عبارة عن الصدق
كما هو الظاهر في تصور الموضوع ليس خلافا في الجنس حتى يخرج بقيد الاحكام وان كان عبارة عن الصدق في موضوعية الموضوع وان الموضوع
هو هذا فهذا يكون من النسب الخبرية فكيف يخرج من قبل الاحكام الذي هو بمعنى النسب الخبرية فلا يلزم التعريف على من عساه من كون الموضوعات
خارجة وان ارد من الاحكام المسائل فربما عليه ما ورد على فرض لزوم النسب الخبرية وان ارد من الاحكام النسب الخبرية لم يخرج الموضوعات
الشرعية التي ليست من الفقه على هذا الباب هو الحق ايضا فلا يلزم التعريف ان ارد من الاحكام الصدقات فيكون الفقه عبارة
عن الصدقات والصدقات فغيره ان ارد من الصدقات الصدقات والاحكام الصدقات فيكون الفقه عبارة
ان صدق الفقه بصدقها لا ما خذ من الشرع لا يصدقها بل الصدقات الصدقات للماخوذة والارزاق لا يسمى الفقه العالم
بالاحكام الشرعية المنطقية بله فبقا وهذا واضح البطلان الثاني انه يلزم ان يكون عن ثبوتها فاسدا لانه ظاهرة الرجوع الى العلم المذكور
في التعريف على هذا يلزم ان يكون علم الفقيه بعلم حاصل عن الادلة هذا غلط جدا لان الحاصل عن الادلة علم الفقيه لا علمه لثبوتها
انه يلزم ان يكون قيدا للشرعية فاسدا لان تصديقات الفقيه ليست من شأنها ان تؤخذ من الشارع بل الذي من شأنه ذلك هو متعلقا
بصدقها في صدقها وان ارد بالصدقات تصديقات الشارع فربما عليه ما ورد في **الاول** ان صدق الفقه بصدقها لا
لا يسمى قيدا بل الفقه هو صدقها بمصداق **الثاني** انه يلزم ان يكون قيدا عن ثبوتها فاسدا لانه لما ان يكون متعلقا بالعلم كما هو
الظاهر ان العلم بعلم الشارع ليس حاصل عن الادلة بل العلم بالعلوم حاصل منها او يكون متعلقا بالاحكام فيلزم ان يكون علم
الشارع ما خذ من الادلة وهو فاسد **الثالث** انه يلزم ان يكون قيدا للشرعية فاسدا لان معناه ما من شأنه ان يؤخذ من الشارع
الذي من شأنها ان تؤخذ من الشارع وهو بطا ليس من شأن الشارع بيان تصديقاته بل شأنه بيان مصداقته **الرابع** ان الاحكام التكليفية
كلها احكام شرعية وعلمها على قديم ولا ريب من الحدوث والقديم فاما ان كان المراد من الحكم الاحكام الخمسة التكليفية للشرعية لزم استدراك
قيد الشرعية وان خرج بالشرعية العبادية ايضا يلزم خروج الاحكام الوضعية مع انها من الفقه على قولنا القول بان الاحكام الوضعية كلها
مؤلفة بالتكليفية فان كون الدول مثلا سببا لوجوب الصلوة واجبة عنده وهكذا فلا يلزم عدم الانكاس فبقا لانه لا يمكن التناوب في
بعض الوضعات كالومات شخص عن ادين صغيرين وصحي يكون الزكوة بينهما نصفين والحال انهما ليسا بمكلفين فيكون نصف المال
لهذا الولد الوضعية لا يؤول الحكم التكليفية بالنسبة اليهما كالوالف صبي مال حاكم بالضمان ولا حكم تكليفية عليه بالنسبة بين الحكم التكليفية
والوضعية عموم من وجوه ان كان المراد بالحكم الخمسة التكليفية والخصم الوضعية بناء على حصر بعضها في بعض الوضعية في حسن هي الشرطية و
الجزئية والمالية والصحية والفساد فبقا ولا استدراك بقيد الشرعية واما لزوم عدم الانكاس بناء على كون الوضعية من الفقه وعدم
انحصارها في الخمسة بل احصاها وصرحها وعلامتها التي تعرف بها كون الحكم وضعية التكليفية على سبيل الافتضاء والتخيير يكون ما لها
ومرجعها الى الاحكام التكليفية بمعنى ان يكون من شأنها ذلك فاقبها ما قلناه في مسألة الضمان فان من شأنها ان ترجع الى ذلك ان لم يكن
واجبة بالفعل وان كان المراد بالحكم مطلق الاحكام الخمسة صمد من الشارع ام من غير كذا الامر العرفية والخصم الوضعية فلا يلزم عليها استدراك
الشرعية ولكن يخرج بعض الوضعية فالحق ان ارد بالاحكام طاق الخمسة التكليفية فلا يلزم استدراك قيد الشرعية ويخرج الوضعية
عن المعرف كما هو الحق عندنا واستعرفنا ان الله يفرغ الكلام شوقا سب كره وهذا الكلام اعلم انهم قد اختلفوا في عدم الاحكام الوضعية فقيل
ختمه وقد روي قبل ذلك الختم السببية والحق ان كلا يكون تخلفا شرطا بالامور الاربعة العقل القدر والبلوغ والعلم فتكليفية او لا
فوضع من غير كراهية فالعضد عدم كون الصحة والفساد من الامور الشرعية الوضعية بل من شأنها الاخذ من الشارع لانها امر عقلي
فان ان المكلف لما هو به حكم العقل لا يتخذ من باب بر على وجه حكم بالفساد ولا مدخلية للشرع فيها وفيه ولا ان صحة المعاملات وفسادها
عبارة موقوفان ببيان الشارع والعقل لا يدركه قرب الاثار وعده وليس الصحة فيها عن الامتثال بالامر حتى لينقل العقلها واثبات المراد
العقل ما بشرعية ما من شأنه بيان الشارع وان استقل العقل كما في سائر الاحكام التكليفية التي ينفقها بها والشرعية يتجمل معان **الاول**
ما اخذ من الشارع ببيان الشارع **والثاني** ما اخذ من الشارع ببيان العقل والشرع **الثالث** ما من شأنه ان يؤخذ من الشارع
الشرع والعقل وان لم يؤخذ بالعقل **الرابع** ما من شأنه ان يؤخذ من الشارع وقد اخذ سواء كان ببيان الشرع والعقل **الخامس**
ما من شأنه ان يؤخذ من الشارع وقد اخذ منه ببيان الشرع والاول مع الحاسر باطلان حتى على ما اخذناه في معنى الاحكام لعدم الانكاس
بمخرج التكليف التي تستقل بها العقل لم يرد من الشارع شئ مع دخولها في الفقه بداهة والشرع الباقية كلها صحيحة على ما قلناه في معنى

لخرج الموضوعات
الشرعية والصدق بها
ليكونا لفقه صدقها
بالصدق بها فبقا
اريد من الصدقات
المستقلة للاحكام
فصل الفقه بصدقها
الفقه بصدقها لا
من الشرع لا يتبعها
الفقه بصدقها
الماخوذة والارزاق
الغالب بالاحكام الشرعية
الغير المنطقية
ولهم ايضا فاسدا
ادلتها لا ظاهرة الرجوع
الى العلم والحال ان
من الادلة علم الفقيه
بعلمه واثبات الشرعية
لان صدقها الفقه
ليس من شأنها ان تؤخذ
من الشارع او صدقها
الشارع بصدقها
بصدقها الشارع لا
يسمى قيدا بل الفقه
بصدقها بمصداق
مصدقا ولزم فاسدا
عن ادلتها لانها لا
كما هو الظاهر العلم
ليس حاصل عن الادلة
بالعلوم حاصل منها
او بالاحكام لزم ان
الشارع ما خذ من الادلة
فما شهد الشرعية ليس
شأن الشارع ببيان
بل مصداق او الاحكام
استدل بقيد الشرعية
الاحكام الوضعية مع انها
من الفقه على قولنا لا يمكن
ناديها في بعض المعاملات
التكليفية فان النسب الخبرية
من جهة الان ايراد الاول الثاني
والتكليفية والوضعية
الشرعية والجزئية
والصحة والفساد

على المختار في معى الحكم وأب

جعلنا. النسبة الخبرية أو الخبر

والصدقة أو المائل الرجوع

فبذل شرعيه باجماع الانه المحمدي

بل ينقض التعريف

وبالفرع منه ما غلظ بكيفية عمل

المكلف معلقا حقيقيا وكان

المشعلون من الافعال القامرة

خروج الوضع بالاضرام

وہی صورتیں اسی طرح تھیں۔

لا يطرأ عليها التعريف والظرف

في قولنا عن اولها المفضل

ممكن، ہوں متعلقہ بالعلم

قاموا الطامرو بغافل مضمر

استنبطت بالفقه بمقتضى

وعلى الامم من بينكم

وَمِنْ خَلْقِنا اِلاَّ الْاِنْسَانَ

ومن خصوصها علم

لَقَدْ عَلِمْنَا مَا تَعْدُوا يَوْمَ الْحَرْبِ

فمنها ما هو في الأصل من القرآن الكريم

للزوجة - بعد الطلاق

انواع اضافہ ہوتا ہے

تفصیل الا ان فعل بعد

الفضل منكم فلا تفتروا علي

الأولى حتى لا يحتاج إلى قبلة

فَلَوْ نزلَ إِنْ الْعِلْمَ ظَاهِرُ الْعِلْمِ

والحكيم الوافي فهو أغل الأ

لاہناظنیات احشکات خان

العلم بمعنى الظن المستفيض

مقبول من المقلد اذا حصل

الأول: المعروفة عن عكا بغير

المطبخ النظري والشكيات

لو بمعنى الاعتقاد الرابع انفق

طريق بلبروك عكنا بالشجار

اضمنه عيوب العلم مع جعل

بما لا يؤمنون بالظن والاعتقاد

مالراج انٹرنیٹ پر باہر ماریا

لَمَّا نَزَلَ عِلْمُ الْوَالِدَيْنِ بِوُجُودِ

العمل مثل اصوله لا يفهم
غيره

• **•**

أو نظرا لدولته مع اعتبار العلم بالحكم بمعناها الظاهرية والقضية العقلية وهو القطع بدولته الأحكام الواقعية اندفع بان العلم بدولته الأحكام لا يسي منها بل موضوع العلم بالدولة ويجوز
 التمسك بل الشك في استنباطه لدخول علم العقل في كون الأحكام ملائمة للأدلة وجعل الحكم اعم من الظاهرية العلم بمعناها النفسية العلم بالحكم النفس الامري من حيث هو وليس فيها الا
 اذ صار مقرا بوصف الظاهرية مع ايراد اخر يظهر قلنا انها وجه ثامن اقل عدد اذ هو جعل الأحكام بمعنى الأحكام الظاهرية العلم بمعناها الظاهرية ونظية الطريق لا شق قطعه الحكم لا
 المطلوب هو الحكم الواقعي المقطوع هو الحكم الظاهري لا يوجب ذلك عند هذا الحق ونؤمن ان العلم بالحكم الظاهري من حيث انه حكم ظاهري ليس شاعرا بالدولة النفسية مدعوع بمجل
 العلم عند خلق الطبيعة لا يشترط
 بناء على ما مضى وجعل الأحكام
 تعلقا لغيرها بما عرفه من صف
 الظهور بنا على الاحتمالات الاخر
 بالمعنى الفقه هو العلم بالحكم
 الظاهرية حاصله والمستنبطه او
 التأسيس والمفرغ والمأخوذة
 فانها عن الأدلة النفسية فتدرك
 ولو قيل ان الظاهر العلم هو العقل
 واما الأحكام الجمع فلا يوجب
 صدق فان حملت كل الأحكام
 على العهد الخارجي فلا يوجب
 الدقيق جزئي الجمع والمفرد
 على الجزئي قلنا على الخارج
 انجزى واعتبار معقولة
 واحد يحمل الأحكام بمعنى الحكم
 كالنفس وان قلنا باستثناء العقل
 اعتباره لم يمكن حصول العلم
 للعلم لا الجزئي ولو قلنا
 واحد واعتباره على الاختصاص
 بسبب التعريف بالنسبة
 كل الحملات الثمانية لا تامة
 في جميع الابرار السابق ذكرنا
 على القول امتناعا على القول
 بل يمكن وقوعه عدم اعتبار
 شرطا لربح الادوار الثاني والثالث
 لدخول علم الجزئي مع انه ليس
 بعقود والعلم صاحب العلم
 حل العلم بمعنى الاعتقاد والتدبير
 في الجزئي على وقوعه عدم
 فالعقود لا يطرأ ثم اعلم ان
 كلما يتفرع الابرار السابق ذكرنا
 لعل علمها وصاحبها ملوكا وهو
 ماضيا لان يكون نظمه هاتيا
 الى مع ذلك الابرار من جميع
 مع نظمه لطر عن تقليد العلم بعد
 وهذا في دفع الابرار في جعله
 هاتيا بمعنى النظر جعله هاتيا
 ملكا انظر وهكذا لكن يلزم على
 هذا سلك مجازين مجازين في دفعه
 من التماسه نتائج

مر التمانه شايخ

ثم انزلون فاعلم ان هذا القول ان قرأنا ان اصول الفقه فربما هذا العلم باعتبار الاضافة منه من معنى الفقه فظهر المراد من اصول ان معناه الفقه في كل ما لم يطهر الا بغيره فثبت
الفقه هذا العلم لو سلمنا افادة الاضافة الاختصاص لم يخرج مثل علم الرجال ايضا او الادلة فلا يكون هذا الفن بلحاظ هذه الفقه لا عوارضها او القواعد شمل قواعد الفقه التي
ليست داخل في الفن او القواعد او الاستصحابات عند البحث في الباب ويمكن جعل معنى القواعد جعل الاضافة العهد اي القواعد المعهودة المذكورة في الفن المقصود بالعلم
من تدوين هذا العلم الذي عوارض الامثلة واما بيان شمولها في الفقه فمما هو اسطراد من باب المبادئ لكن على العهد بعبارة معنى التدوين ايضا فان لم يلقها بالعلم
علم باحوال الله لمن جشي

احوالها من جهة البناء والرفع
عليها من العلم باحوال الله
الاحكام الشرعية الفرعية
جشائها اولها ما يخرج احوال
عبارها كالحج ونحوه والعلم
كون الكتاب مجزئيا باحوال الله
من الاحكام التكليفية التي
مران الاحكام بما تقتضيه
روح غير الاوامر الشرعية
كامل اولها فثبت الاستصحاب
وذلك من بانه العلم بالعلم
المبدء لاستنباط الاحكام الشرعية
الفرعية وبقية خروج ماله
بمبدء من حيث ان هذا
الفن مطلقا يخرج ما يخرج
بعض العلم اذ بعض
اريد ما به الكل ودخل
بعض المسائل اللغوية المذكورة
في الفن وان خرج ما يستنبط
منها لم يثبت بقيد الاحكام لا
بلازم منه بل ان الاحكام التي
عبارة عن المسببات
العلم عن التصديق فان كان
المراد بالاحكام التصديق
فخرج من هذا العلم لا يخرج
بقيد الاحكام ايضا لانها
خارجة وخارج ايضا للعلم
بجانب الظاهر ليس من الفن
كون القواعد المبدءية
منها للاستنباط ان المراد
مطلق الاستصحاب
ما يستنبط منها المبادئ
الصحيحة لا من جهة العلم
لانه من علمه بانه
المسببات في العلم
موضوع هذا العلم
بجانب بيان مبدءها
دعوا بها بل مطلقا بل
الفقه وان كان من جهة
فلا بد من حصول الموضوع
بالاخذ من اجل الموضوع
حتى لا يثبت على العالم
ما

الاضافة فنقول ان معنى الفقه قد مر انه من اصول يمكن ان يكون معناه التدوين فيكون احد المعاني الاربع المصطلحة ولا يخرج
بشي من الاحتمالات ما على الاول فلان المعنى ما يثبت على الفقه ولا ريب ان ببناء الفقه لا يخرج هذا العلم بل هو مبني عليه على غير
العلم ايضا كالتقوى والصرف والرجال وغيرها من التعريفات توهم ان اصول اسم معنى الاضيف فادالاختصاص في المعنى الثاني المختص
بالفقه يخرج مثل التقوى والصرف وغيرها مما ليس من الثاني المختص بالفقه بل يكون من مبادئ الفقه غير الفقه ايضا مدقوع ما بالاسناد
خروج مثل النحو لكن علم الرجال كونه من الثاني المختص بالفقه لا يخرج بالاضافة ايضا فلا يطرد فيه بل هو من مبادئ الفقه فان منع كون الاضافة
مقبولة للاختصاص ما على الاحتمال الثاني فان ارد من اصول الادلة فلا ريب ان يكون المذكور في علم اصول الفقه وليس كذلك
المفهوم فيه هو عوارض الادلة لا من حيثها وان رتب القواعد لثبوت القواعد لثبوتها في علم الاصول لا من حيثها وان رتب
الظواهر الاستصحاب فساد غنى عن البيان والتحقيق انك تعرف ما بقا من مسائل كل علم مادون العلم لاجل بيانه وبر من المطالب
لتحقيقه كان هو المقصود الاصل والغرض الذي من التدوين وهذا ما اخذ من الاستقراء فنقول ان مسائل اصول الفقه بما هي عوارض
الادلة في المقصود من تدوين العلم بيان ذلك ببيان عوارض كبادي للفقه وبعض المسائل الكلامية فاما هو اسطراد من باب المبادئ
فالمراد من اصول القواعد الاضافة للعهد اي القواعد المعهودة المذكورة في العلم فظهر التعريف يتعكس لكن لو جعلنا الامثلة
للعهد صح التعريف حتى اذا جعلنا اصول بمعناه التدوين فلا يخرج صحة التعريف بجعله بمعنى القواعد اذ عرف معنى اصول الفقه
من جهة الاضافة فما علم انه باعتبار العلمية هو العلم باحوال الادلة من جهة ببناء الاحكام الشرعية الفرعية عليها وعبارة اخرى هو العلم
باحوال الادلة الاحكام الشرعية الفرعية من حيثها اولها ما العلم بمنزلة الجشائها احوال الادلة يخرج احوال غير هاهنا من النحو وغيره وبقيد
التكليفية يخرج العلم باحوال الادلة لاسيما تلك التي كالتكليفية كالعلم بكون الكتاب مجزئيا ونحو ذلك وبقولنا الاحكام يخرج العلم باحوال الادلة غير الاحكام
التكليفية بعد ما عرفت ان المختار جعل الاحكام عبارة عن التكليفية وبقولنا الشرعية يخرج غيرها ككونه مطلقا لوجه جته على عباد
وبالفرعية يخرج الاصولية لانها عارضة بالعلم باحوال الادلة خارج عن العلم وقال المشهور ان العلم بالقواعد المبدءية لا يستنباط الاحكام
الشرعية الفرعية يخرج بالقواعد العلم بالجزئيات وقول بعض ان العلم بالاحكام هو المختار عبارة عن التصديق بالجزئيات عبارة عن التصديق
خارج بقيد العلم فاما ان المراد بالجزئيات الجزئيات حق يكون العلم بالقواعد بل المراد بالجزئيات القواعد وهي التصديق بالجزئيات
فهم الجزئيات التصديق بالجزئيات لفظ العلم المذكور يخرج بالمبدء للاستنباط علم العربية والمطلق وغيرها ما يستنبط منها الاحكام لكن لم يثبت
لذلك والاحكام ما يستنبطها المبادئ ونحو كسلة الصبي الاعرج ومثله جريانا الاصل في مهنة العبادة وعلمه وبالشرعية العقلية
وبالفرعية الاصولية وهذا التعريف فاسد من وجوه الاول ان المراد بالمبدء ان كان المبدء ما يتكفي لتسابق الاخر لم يثبت ولو لم يثبت
المسائل اللغوية وغيرها للاستنباط الاحكام الشرعية الفرعية كان داخل في هذا العلم وهو موطون ان كان المراد بالمبدء ما يتكفي لتسابق الاخر لم يثبت ولو لم يثبت
المراد ما به كل العلماء او ما به التصديق الذين كانوا في صدر بناء هذا العلم لم يخرج اكثر المسائل الاصولية وان كان المراد ما يتكفي لتسابق الاخر لم يثبت ولو لم يثبت
البعض كما لو لم يثبت مسئلة في ما ان السابق فقد يقلل يكون داخل ما يستنبطها ذلك بقيل يكون خارجا وهو يثبت جاتا
ان خارج ما يستنبط المبادئ بقيد الاحكام على ما ذهب اليه صحيحا فان الاحكام عنده عبارة عن الغيب الجزئية والعلم عنه عبارة عن
التصديق فان كان المراد بالمبادئ التصديق فخرج من العلم والاحكام لا يخرج بقيد الاحكام لانها ليست جزئية الثالث ان لا يطرد بالنسبة الى
بعض المسائل اللغوية المذكورة في هذا العلم فان التعريف صادق عليه من خارج عن العلم الرابع انه لا يتعكس بالتصديق بعض مسائل العلم
كجبهة الفن لان الظاهر ان الفقه يكون القواعد المبدءية سببا في الاستنباط والعلم بالمشكلة المذكورة ليس علما بقواعد المبدءية الاستنباط
الاحكام الشرعية الفرعية فربما وان قبل الخروج عن السبب علم من الجيد والفرس لم يدخل لاسباب الجيد للاستنباط مثل
ما يستنبطها المبادئ كسلة الصبي الاعرج لان المسائل اللغوية والكلامية على انه لا معنى لتعلق معرفة مسائل انمول بقيد العلماء فانه يستنبط
جد اذ عرف تعريف العلم فلا بد ان معرفة موضوعه لا تميز العلوم بقا في الموضوعات ومعرفته غاية لعدم حصول زيادة الجيد
الا بعرفها فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه لذاتية النوع وان العلم ببيانه كما في موضوع اصول الفقه هو ادلة الفقه
لان تدوين العلم انما هو لبيان دلالية الادلة وعوارضها وحق يدخل القوم بالاثبات الاول انهم خصوا الموضوع بالادلة الاربع المشهورة
هو مطلقا من ان الموضوع هو مطلق الدليل وهو غير مختص بالاربعة فلو حصل العلم من الجشائها ايضا دليل ولكن الاستصحاب بناء على
السببية المطلقة فانه دليل وليس من الاربع وان كان ما اخذ منها فان هذا لا يوجب كونه منها وسجى اننا انما نزيد تحقيقه بنقل
الثاني انهم جعلوا الموضوع نفس الاربعة المذكورة وهو فاسد لما قلناه من ان الموضوع انما هو كل دليل لا خصوص المذكورات

ولا يجعل الموضوع الدليل بوصف كونه دليلا حتى يخرج مثل غيره الكتاب وذلك لان المحجة لها حال من احوال فان الدليل الموضوع هو الدليل لا بشرط انضاف المحجة وعابته التي عن
الظهور الغوي بغير ان يضاف في نفسه بل للفظ لا محجة مدلول اللفظ ان كان قابلا للصدق على كثير من كل وان لم يكن لغيره بالفعل لا تجزئه في الكليته والجزئية وصفان للفظ
ينبغي وان لم يلاحظ استغفارها من لفظ موضوع لها عدم صحة السلب لانه يقال ان الواضع تصور لمركبا ابرز به انما يظهر ان اضافات المفاهيم بها ليس شرطها و
حصولها في الذهن بل نفس المفهوم لا بشرط اوجع اضافات اللفظ بها من دون ان يتصور له معنى فون فاعل كل انواع اللفظ بشكل لا يفرده خصوص اللفظ بعينه وحده
المهلان ثم الكلي باعينا تقاو
افراد في الظهور والمخاض
الهم من اللفظ اما موطا
مشكك بالشكك الذي
او الضم لا كما او الضم اليه
ثم اللفظ والمعنى انما يظهر
محمدا للفظ المعنى لم يظهر
مثلا لان تعدد اللفظ
نهائيا وان كانا
البشر في الناطق انما
فانما مضافا وان اللفظ
فظم من غير تعدد اللفظ
في وجهه فجازا ومع
تعدا لوضع وجه اول
لكن مع كون الناس في
عند الوضوح الثاني فتنقو
ونفصلا عما باننا انما
احدا المعنيين بحيث
محمدا وسبب ذلك مفقودا
وان لم يلاحظ المناسبة
من علم انما ملاحظ
المناسبة في مفعول بان
الطلاق للمفعول على
لان شبه مفعول بان
ملاحظة المناسبة
الثاني لكن مع وجه اول
فتمثل في مفعول
باشترط ملاحظة
المناسبة في المفعول
الواضع ذلك بعبارة
او مع عدم المحر في
نتائج

ما يرى على بعض حيث جعل الموضوع الدليل على كونه متصفا بوصف المحجة وجعل النزاع في حجية اصل الدليل كحجة الكتاب من مسائل الكلام
وتفرع البحث ان حجة ايضا حال من احوال فان الدليل يكون من مسائل اصول فالوضع هو الدليل لا بشرط انضاف المحجة واعرف
ذلك فاعلم ان اصول الفقه مقدمة تلفظ به بعض كيفية استنباط الاحكام وبه يتفرع عن بعض التقليد وبه يتشبع بالفوز
التعاضد الابدية فغاية اشرف الغايات حقا بطر مدلول اللفظ ان كان قابلا للصدق على الكثير من كل كليا ولا تجزئيا وحده
يقولنا انما لا مخرج كل لا مخرج في الخارج وكذا الجزئية وهذا اصطلاح اهل الميزان وعليه انعقاد اصطلاح اهل العلم حتى الاصوليين
ثم ان الكلية والجزئية هل هما صفات للمفاهيم لا بشرطية وان لم تكن مستفاد من لفظ اشرط في انضاف المفهوم باحدها كون اللفظ
موضوعا لو كان ذلك المفهوم مستفاد من حق يتصف باحد الامر من فعله الاول هما صفات للمفاهيم نفسها وعلى الاخر من اقسام ما
يستفاد من اللفظ ظاهر العلماء والحق الاول لعدم صحة السلب لانه يقال مثلا ان الواضع تصور لمركبا ووضع اللفظ باثره وهذا
شاهد على كونها وصفين للمفاهيم نفسها لا من حيث ضلع اللفظ لها ثمان انضاف للمفاهيم لهما اهل وبشرط تصورهما وحصولهما في
ام نفس المفهوم لا بشرط الحق الاخر لا يري ان يصح ان يقول تصور لمركبا ثم يصح انضاف اللفظ بهما من دون ان يتصور له معنى بل يحجر
ذلك في اللفظ الماهل ايضا لا يري ان يصح ان يقول لفظا لفاعل هيكلي لافراد وكذا لفظ هذا الذي يلفظ به عن طريق انما اعتد
جزئية ان كان لفظه مركبا لافراد كثيرة وكذا لفظه غير مفهوم اشرط الاضاف بوجود مفاهيم في انما غلط ما عرف من عدم صحة كية
حقا بطر الكلي عنها سوى ما اصطلاح عليه اهل الميزان قيمان متواط وشكك فان هذا التقسيم عند اهل الميزان باعبار
التفاوت في الوجود قدما واخر شدة وضعف ازيادة ونقصا واعدادها باعبار تفاوت الافراد في الظهور والمخاض بالنسبة
الى فهمها من اللفظ ولا يلاحظها فانما لا يري ان يفرده ظهورا وخفاء فوطا ولا يشكك في ما قيل ان الاخير ما يكون سببا للتشكيك
بين ان يكون اللفظ حقيقة ومجازا او مشتركا معنويا ولا بأس به وفي ذلك هذا الاصطلاح كثيرا ما يظهر في قولهم ان شرط حمل
المطلق على العموم التواطى له في ذلك الاصطلاح ويجزئه ومخالفة اهل الميزان ان غرض الاصولي استنباط الحكم من الدليل في القاء
شرا للفظ اصطلاحا ما يرجع الى عالم اللفظ بخلاف اصطلاح اهل الميزان فانه يرجع الى عالم اللب ثم التشكيك ما يدعى غير ضرر كما لو اصابنا
الماء للشرب فيجوز التمتع بشك ابتداء في ارادة الماء الغير اضافي عن اللفظ ثم بعد انما يعلم ان الماء الغير اضافي بقليل فيشمله اللفظ
وانه سر من اللفظ كالماء الإضافي في ذلك انما يدعى ببدل غير مضاف لالة اللفظ واما تشكيك مضاف الى موجهي جمال اللفظ بمعنى ان
الفرد جعله بحيث اذا خلق اللفظ شات الخاطب شكك مستمر في اذ تميز للفظ وعدم اذ تميز اللفظ بالنسبة اليه بحال فقد اضر التشكيك
بلفظ اللفظ المطلق واما تشكيك مضمون عدم اي صل خفاء الفرد بمرتبة يضر بالاطلاق بل يحجر عن المرد فيحكم الخاطب فيجوز ما عدا
هذا الفرد غير ما في هذا الاستعمال كالون في عدم الاكل في بيت يد فان لا يضر في مثل اكل حنطة واحدة ويعلم ان هذا الفرد غير
سر من اللفظ ثم ان التقسيم السابق انما هو باعتبار نفس المفهوم من حيث هو مع قطع النظر عن حصوله في الذهن عدم وجوده لالة اللفظ عليه
عدمه وكون لفظه مفقودا لاول اللفظ على المفهوم الاخر عدمه فلهذا يمكن ان يكون المشترك اللفظي كليا بالنسبة الى جميع المعاني
وضده والبعض في ذلك الحالة في المردف والمنقول والمرجول واما هذا التقسيم فاما هو باعتبار ملائمة اللفظ وظهوره بالنسبة الى اخره
حقا بطر اللفظ والمعنى ان يتحد في التعدد ان يتحد لفظان اما الاول فيسمى بمحمدا للفظ والمعنى لم يجز له ما لا وان تعدد اللفظ
فقط سمي مترادفا وليس المترادف السواء وان يكون المترادف السواء مترادفين لان الاول يطلق في ما اتحاد في المفهوم والمصدق
وتعدد اللفظ كالانسان والبشر لاخير بينهما تعدد اللفظ والمفهوم واتحاد المصدق كالناطق والضاحك فان تعدد المعنى في لفظ فلا يخاف
ان يكون التعدد ناشيا عن تعدد الوضع او عن وجود المناسبة وملاحظة والاختلاف في حقيقة ومجازا والاول ما ان يكون المناسبة ملحوظة
في تعدد الوضع الثاني ام لا والاول مفقود بوجه بناء على اشرط ملاحظة المناسبة في المنقول عدم انعكاسه فان اللفظ الذي كان له
معينان ثم شتم في احدهما بحيث صار الاخر محجورا بغيره منقولا وان لم يلاحظ المناسبة كان الموضوع حكم يكون الاثر في عري الشرح مفقودا
الى الوجوب ان يفرق ما يشترك في تعريفه وبين الذي يمكن ان يحوط ان اطلاق المنقول على مثل ذلك مجازا لانه شبه المنقول والثاني اما
ان يكون المعنى لاول غير محجور ام لا والاول مجزول فيفسد القول باشرط ملاحظة عدم المناسبة في المرجح لفظا لفظا الوضع عندنا
عدم المناسبة مستبعد جدا والثاني مشترك وبوجه بناء على تعريفه بان لفظه معان متعددة باوضاع متعددة مع عدم ملاحظة المناسبة
عدم انعكاس تعريف مجزول المشترك القيني مع كون المناسبة ملحوظة ومجزول المشترك الذي لم يتعد وضعه كان يقول الوضع في
لفظ العين للذهب الفضة فالوضع مح متروا واحدة مع ان مشترك قطعاً ويمكن الجواب بان مقصودهم من تعريفه التشكيك هو التيقين من كونه

قوله على بغيره بان لفظ المعاني متعددة باوضاع متعددة مع عدم ملاحظة النسبة خروج المشترك المعنى مع كون المتشابه على ذلك الا ان يكون الفرق بين بغيره المعنى وخروج ما لو
قال الواضع وصنعنا العين للذهب العضة فان مشترك والوضع واحد الا ان يبين بهذا الوضع تعدد الشخص وان تعدد اللفظ والمعنى فالالفاظ متباينة تكون ومما
يجوز مثل اسم الاشارة معاً كما ان المتباينة حتى تكون حقيقة ويجازى اولاً في الوضع حتى تكون مشتركة او منفصلة او متحدة لا يوجب على ذلك هبة للمعنى من بغيره المعنى
والعنى اذا مراد من المعنى عن المجاز اصل في الوضع والتركيب للوضع معنى مشهور وتعيين اللفظ باثباته في اللفظ له عليه بنفسه عرج باللفظ مثل الخط والاشارة ولو

له ما ذكرنا وبان المراد بالوضع وتعدد كثره الشخص وتعدد وهو حاصل في مثال ما ذكرته من العبارة وان كان الوضع في عرف واحد
لا متعدد وان تعدد اللفظ والمعنى فالالفاظ متباينة تكون ومتعدد في الاول كان بوضع لفظ العنب المعنى في آخره والنا في كان بوضع لفظ
الليث فلا سدة الا في لفظ العنق فلا سدة الشلب فيهما بالنسبة الى السدة مترادفان والى الاخيرين متباينان وكما بالنسبة الى كل
معينهما مشترك ان اعتبرنا وضعهما الاولى والا فنقول ان كان الوضع ثانياً على ملاحظة المناسبة ومترادفان لم يلاحظ النسبة مع
مجانز المعنى الاول ويختلفان كان يكون اللفظ سابقاً معنيان ثم عجز الوضع اللفظ لعينين اخرين بالنسبة الى احدهما بالنسبة الى
الاخر بعد ما فصلا واحداً متفقاً والاخر مترادف في الكلام في ان ما يكون الوضع فيه عاماً والموضوع خاصاً كما سماه الاشارة يكون
فما خاصاً لعدم المناسبة حتى يكون حقيقة ويجازى وعدم تعدد الوضع حتى يكون مشتركاً او مترادفاً او منفقلاً لا يثبت ان ذلك وارد على
مذهب المناظرين واما على مذهب المتقدمين فدخل في قسم متحد اللفظ والمعنى لا فاقول ان المراد من المعنى في قولهم اللفظ والمعنى انما
هو الاعم من الحقيقة والمجاز ولا يكون الحقيقة والمجاز ايضاً من قسم متحد اللفظ والمعنى مع انهم عده من مشترك المعنى ضابطاً
لما كان علم الاصول مشتركاً على بندين من المسائل اللغوية فلا بد في معرفتها من معرفة الوضع والموضوع والموضوع له واللفظ له والملاحظة هي
مقامان حسنة الاول في الوضع وله معنيان مشهور وغير مشهور اما الاول في تعيين اللفظ بما في اللفظ له في نفسه وبرادفة
الوضع تعيين اللفظ بما في اللفظ له في نفسه والنا في ما لا يختص باللفظ خارج عن المخطوط والاشارة ومحمداً
فان ذلك لا يثبت وضماً وان كان في تعيينه شيء في اوله في نفسه على ما علم ان كاسه يخرج المشترك اللفظي لعدم دلالة على معانيها ما بهما
اجب عن بيان عدم دلالة التفسير على معانيه بنفسه ناش عن تعدد الوضع والافا الوضع عند الوضع وضماً لللفظ لا على المعنى في نفسه في ان ذلك يتم في
اذا كان الوضع متعدداً وكان الوضع الثاني جازماً بالوضع الاول وكان متحداً ولكن غير مشترك في الوضع الاول اذ كان متلفاً مع الواحد او
علماً مع التعدد فلا يوجب في الجواب ثبوت معنى معرفته المراد من الفهم واللكالة لما حوز في التعريف اما اللكالة فهي كون الشيء يلزم من
العلم به العلم بشيء اخر واما الفهم فله معنيان احدهما انفعال المعنى في الذهن وان لم يعين المراد فانهما انفعال المبيع تعيين المراد فان ريد من الفهم
الاول فلا يرد ان المعاني يفهم منها بانفسها واما الفرز فيهما معينة لا يفهم وان اريد الثاني فالامر بالجدال والاول في ان الترتيب مقدم على
الحجج واما غير ذلك فهو في تعيين اللفظ لا على المعنى في قولهم ان المجازات وضعاً نوعياً ما حوز من هذا في هذا التعريف شامل لها وايضاً
واعم من المعنى السابق وهل لفظ الوضع حقيقة في المعنيين او في الاعم منهما فيكون استعماله في الاخص استعماله في الكل في الفراء وفي الاخص هما نحو
الاخير للبادرو معناه السلب عن الاعم من حيث هو والاصل في الفاتاة المقررة من لزوم الرجوع الى ما هو غلب استعماله في الحقيقة وحمل في
استعماله على المجاز عند الشاك لا يربط الفاعل استعماله هو الاخص ايضاً كونه حقيقة في الاخص فبعضي حقيقة في السلب الاعم لفظ لا في
استعماله على سبيل الانفراد بان مراد الفاعل المشترك منفرداً من راد احد الفرقين ولو من الخارج ولا قابل للمجاز في الاخص حقيقة في الاخر
بعد في الفاعل المشترك واذ ثبت الحقيقة في الاخص بعد ما ذكرنا ثبت المجاز في الاخر لان الحقيقة والمجاز اول من الاشتراك المقام الثالث
في الوضع من حيث الوضع والكلام في بقيق في مقامين الاول في تعيين الوضع انما هو في الحقيقة والمجاز في الحقيقة اسقطاً من البين الثاني
في بيان اقسامه بالنسبة الى الوضع فنقول ان الوضع بالنسبة الى الوضع ينقسم الى المعنى العرفي الخاص العام لان الوضع ان يكون وضع
اللفظ لا على الثاني اما ان يكون الوضع شخصاً معيناً او جماً معيناً بان حصل الوضع من انفا فقام على استعمال اللفظ في معنى اما ان يكون
كل اهل اللسان ولا يختص بطائفة من طائفة اخرى كوضع الدابة لذي القوام الرابع فان كان الاول وان كان الثاني في بقيقه فهو الثاني في الاعم

هو الثالث المقام الثالث في الوضع من جهة الموضوع والكلام في بقيق في مقامين الاول في اقسامه بالنسبة الى الموضوع والثاني في تعيين
الموضوع في الالفاظ النوعية اما الاول فاعلم ان الوضع باعتبار الموضوع ينقسم الى شخصي نوعي لان الموضوع ان كان شخصاً خاصاً
من الالفاظ كلفظ زيد فالوضع شخصي وان كان مرعياً كهيئة فاعل الوضع نوعي فالمراد من كون الموضوع شخصياً ان يكون تحت افراد متفقا
الحقايق فان لفظ زيد له افراد متصورة صادرة من الالفاظ فهو نوع لا افراد متفقا الحقيقة والمراد من كون الموضوع نوعاً ان يكون تحت
انواع مختلفة كهيئة فاعل فان لها مصاديق كثيرة كضارب عالم وقال في نحوها من الالفاظ المختلفة المتداخلة تحت تلك الهيئة العامة
فالاعلام الشخصية اسماء الاجناس وضعها شخصي والمستقاة والمركبات اسمية او فعلية كجارية والاشياء واسماء الدخلة عليها الاسم
والاختصاص التتويج والمجازات وضعها نوعي مثل الوضع الخشبي ان يكون بجمل الوضع كالا مثله المذكورة واما ليس بجمل بل هو
فهم بالشيء في مثل الالفاظ ان الوضع رخص استعمال اللفظ في هذا المعنى لا بعد ان يكون الوضع النوعي في غير المجازات مما ذكرناه انفا
من المستقاة وغيرها من قبيل الاول وضع المجازات من قبيل الثاني وبذلك يظهر الفرق بين المقامين وينفع ما يوفى المقام من

فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ

[illegible]

وضع المشتقات نوعي كذا المجازات وضعها نوعي فليكن استعمال المشتق حقيقة مجازا في استعمال المجازات مع وجود الوضع النوعي فيها وذلك لما عرفت من ان الوضع في المشتقات جليل من الوضع فيكون حقيقة مجازا في المجازات فنقدبرها **والثاني** ما خلت في ان الوضع النوعي هو العلم العام المنطقي ام الاصولي بمعنى ان الموضوع نفس النوع المتصور وجزئياته المتصورة وفي هذا لا يكون هذا النوع المتصور عنوانا لانفس الموضوع فليل بالاختصار لئلا يكون ذلك لزم ان يكون استعمال المشتق في معناه لا حقيقة ولا مجازا لان الاشارة الى كونه نوعيا فلا يكون نحو صارب موضوعا واذ لم يكن موضوعا لم يكن استعمال الحقيقة وهو واضح ولا مجازا لانفاقهم على توقف صحة المجاز على الوضع وان المجاز بلا وضع باطل فيه ولا بالتقصير في الاعلام الشخصية فان لفظ زيد الصادر من المتكلم عام في استعماله في المعنى على هذا لا يكون حقيقة ولا مجازا لان الوضع لم يضع كل لفظ زيد صلا عن أي شخص للرجل الخاص فالاستعمال الخاص ليس حقيقة ولا مجازا بل لولسنا في المشتقات ان الموضوع هو الجزئيات اعني صواب ما صرقلنا ان كلامهما متعدد باعتبار صدورهما من المتكلمين فما يكون موضوعا هو ما صدر عن الوضع والبيان لا يكون حقيقة ولا مجازا على عمل الفاسد لان يقول المضم في الاوضاع الشخصية بان الموضوع هو كل فرد من افراد زيد في النوعية كالفرد من افراد المشتقات التي يكون على هيئة التفاعل مثلا من أي قابل صدر فيكون كل جزئي من الجزئيات موضوعا في المتكلمين فلا يرد التخصيص كما لا يرد في هذا الا في بين الاوضاع الشخصية والنوعية لوجود الفرق فيكون الموضوع في الشخصي هو شخص اللفظ معلوما والموضوع في الشخصي من غير ملاحظة آخر مجازا في النوع فان الموضوع فيه وان كان تلك الجزئيات كلها ملحوظة بما لا يفي عن اسرارها لا تقصير لكن هذا الملاحظ لفهم العرب لا تاتر في النفاذ في وضع لفظ زيد فيكون لا يفي عن كل زيد صدر من أي قابل موضوع لا يميز بل يتجلى في ذلك صلا وثانياً المحل ان الوضع اذا وضع هيئة الفاعل الذي صدر منه ليد في هذا الموضوع لكونه كليا لا وجود له صلا الا في ضمن الافراد فجملة موضوعا مثلهم لكون الافراد موضوعا فظهر فساد مدرك هذا القول لكن لا دليل على بطلان اصل قوله فيكون كل من الاعضاء ليس صالحا لان يكون موضوعا ولا دليل على تعيين احدهما شموله شكتنا بعد ثبوت وضع في انه نوعي وشخصي فالاصل تقضي الحكم بالاول لان النوعي اقل تعددا وحادا من الشخصي على ان الوضع اما الخالق ام المخلوق على التقديرين يكون النوعي اولي من الشخصي كما ان كان الاول لزم الترتيب لان الوضع الشخصي بعيد الافادة النوعي بعيدا مكانها معا يكون ارتكاب التعليل فلو ان كان الثاني فضا الى اللغوية وما يلزم عليه الصلة العذرية في وضع الاشارة لكثرها المقام الرابع والخاص في الوضع من جهة الموضوع له والذات الملاحظة فكل واحد منهما ما قد يكون عاما وقد يكون خاصا فلهذا صور اربعة العامة والخاصة والمختلفة والاشكال في وجودها من والخاصين والخاصين وفي عدم وجودها ما كان الوضع في خاصا والموضوع له عاما وانما الاشكال في عكس ذلك فالتقدم على عدم وجوده والماخرون على وجوده وهو الاظهر لوجوده الاول ان المبادي من كلمة هو السموعة من ذاء الجدل هو الشخص الخارج من الغالب الذي كمال المفهوم فثبت كون الموضوع له جزئيا واما كون الوضع عاما فالانزاسم عند المضم مع ان الوضع الخاص للجزئيات الغير الشاهية متبادر على الوضع المتبادل ولغوفا قلت ان هذا الدليل يدل على وجود القسم الرابع في المعركة للغة قلنا بضميتها اصله عدم العقل ثم الخطا فقلت مرجع هذا الدليل الى الصلة عدم رفع الموانع بين اللفظ والمعنى اللغوي لا يجري هذا بنا نحن فيه لان التقدم على تقييد مناهم من يقول بان هو مثلا موضوع للمفهوم الكلي ليطر استعماله في الخصوصيات وانهم من يقول انه موضوع للمفهوم الكلي لا يشترط ولكن انفق استعماله في الخصوصيات لا غير وعلى التقديرين لا يكون اللفظ مستلزما في معناه الحقيقي صلا فلا يكون موازنة اليقين حتى بقي الاصل عدم رفع تلك الموانع اذ الموانع انما يحصل من كثرة الاستعمال لا استعمالها صلا لا يجري اصل قلنا ان كان العقل المفروض بضميتها فيجري فيه اصل عدم تعدد الوضع وان كان ضعيفا فيجري فيه اصل عدم ارتفاع الا بتباطؤ الحاصل بين اللفظ والمعنى اللغوي لا يشك ان بين اللفظ ومعناه اللغوي ارتباطا بوجوب عدم جواز الاستعمال في الخصوصيات لاعم ملاحظة ذلك المعنى اللغوي ان لو تبطل اللفظ في اصله لا شك ان حصول القوة الثانية لكثرة استعماله بوجوب ارتفاع هذا الارتباط والاصل عدم ارتفاعه فالاصل جازم قطر فان قلنا هذا المبادي باطلا فاش من كثرة اشارة الى جهة صيات قلنا الامكان يكون وضعيا فان قلت فترتب الشبهة موجودة قطعاً لا معنى للملك ما صالة التوضيح قلنا الامناء من الالتفات اليها بمجرد وجودها غير كاف في ان لا يكون كذا كون الضاهر وسيله الاشارة والمهمان من المجازات بلا حقيقة لانها لا تستلزم المفاهيم الكلي لا يجوز عند التقدم والمجاز بلا حقيقة اما يمنع وغيره فاعوانا وادار الوقوع وعلى التقديرين لا يحل ما نحن فيه عليه تاتى على الاولين فواضع واما على الاخير فلان الظن المعنى لشكوكه بالعالم لا تادار **الثالث** انه يلزم على قول التقدم عدم الفرق بين الحروف الاسماء وعدم انقسام الكلمة الى الاسم والفعل والحرف اذ المميز بينهما هو استقلال المعنى في الاسم دون الحرف فلو كان الموضوع في الحرف المفهوم الكلي للجزئيات الخاصة كان الحرف ايضا مستقلا كالاسم من غير فرق بينهما ولو كان الموضوع له فيه الجزئيات الخاصة

وعدم جواز استعمال تلك اللفاظ في المعنى العام حتى يجوز ان يخصص اهل اللغة بان تحتمل احفظ في الطرفين ولا تحفظ الا بعد الاستعمال ولا استعمال اللفظ في خصوص
وللخص وجوه ضعيفة يظهر ضعفها بان نامل لمصلحة وضع المشتق المشتق بطلان على ما اخذ من شئ اخر ان كان له ما اخذ من اللفاظ في خصوص
على خصوص الاسم المشتق والكلام هنا في الاخير يتبع

ثبت المطلوب وهو وجود القسم الرابع من اقسام الوضع فان قلت لفرق بينهما هو استقلال الاسم في اللفظ دون الحرف قلنا ان من الاسماء
ما يكون على حرفين ومن الحروف ما يكون على ثلثة احرف فان قلت ان ذلك ثبت كون الحرف كك خاصة قلنا عرضنا اثبات الانجاب بالحرف
مضافا الى اننا قلنا الفصل بين الحروف غير هاهنا اليهات الاسمية فان قلت فيقسمهم الكل على الثلثة انما هو بالنسبة الى الوضع الثانوي
او الاستعمال لان نقل بلوغها الى الوضع التعيني والكلام انما هو بالنسبة الى الوضع الاول والتقسيم الى الثلثة فيه غير معلوم وعليه لا يلزم
ما ذكرنا قلنا كون القسم بالنسبة الى الوضع والاستعمال فاسد لان الحرف ايضا لا يقول بحصول الوضع الثانوي في الخصوصيات ثم
مضافا الى ان ثبوت الوضع الثانوي مدفوع بالاصل الرابع من قول القدماء مستلزم لجواز استعمال تلك اللفاظ في المعنى والكل
ضرورة صحة استعمال اللفظ فيما وضع له مع ان استعمالها في الكل مما يستلزم العرف بل هو متعين وذلك كاشف عن عدم كون الكل مؤثرا
لدواله الصحاح استعمال في عرفنا قلنا اللفظ مستعمل في الكل وفيهم الخصوصية من الخارج قلنا ان الحرف ايضا يعلم انه لا يستعمل في الكل لما عر
سابقا من ان القدماء على فريقين ولا يقول احد منهما باستعماله في الكل مضافا الى ما مر من تبادر الخصوصيات وهذا التبادر يلزم
يثبت الوضع فلا اقل من اثبات استعماله في الخصوصيات فان قلنا لو كان ذلك لافاد موضوعا للخصوصيات لزم صحة استعماله في
الكل بحاجز الوجود علانية الجرح والكل مع انه لا يصح كما عرفت به قلنا يمنع الملازمة لان مجرد وجود نوع العلانية لا يكون حجة على مذهب من يقول
في المجاز بكتابة نوع النوع لانه يقول بكتابة بشرط عدم الاستنكار عروفا والشرط هنا مفقود الخامس شخص من اهل اللغة ان في مثلا
حقيقة في النظر فيه وبجاء في غيرهما تحقيق استعمال اللفظ فيما وضع له والفروض ان على مذهب القدماء لم يستعمل اصلا في الكل الموضوع
له فلا يصح في الحقيقة صلا في الحقيقة لا يتم الا اذا كانت حقيقة في خصوصيات التي تستعمل لللفظ فيها اذ لم يستعمل في غير هاهنا
تكون حقيقة فيه فان قلت لولم يكن وضع الضمائر واسماء الاشارة عاما والموضوع لذلك لزم كونها من باب متكرر المعنى ضرورة انها لا
يتم المعنى في المتكرر المعنى مخصصا بلفظ العلماء في الشك والحقيقة والحجاز والمفرد هذا خارج عن الكل اما عن غير المشترك فقط
واما عن المشترك فلفظ لاوضاع المتعددة التي هي شرط الاشتراك واذ ابطال كونها من متكرر المعنى لزم كون وضعها عاما والموضوع له
خاصا بالمتكرر المعنى قلنا اولاً ان الحجز مشترك في الوجود بينهما وبين الحرف لان المراد من المعنى في قولهم المعنى اما متبادر ومتعدد واما مطلق
المستعمل فيه ومطلق الموضوع له والموضوع له المستعمل فيه فان كان الاول كان مانعاً فيه متعدد المعنى ليس خلافا في اربعة فيلزم
بطلان الحصر وان كان الثاني لزم كون الحقيقة والحجاز من متكرر المعنى قد عرفت هاهنا متعدد المعنى وان كان الثالث لم يخرج مانعاً
فيه من الاتمام لنحذف عدم الموضوع للمستعمل فيه عند الحصر وثانياً ان ذلك قسم خامس لتكرار المعنى المحصر في اربعة مجموع والتقسيم لا
مبني على طريقة القدماء والمناخرون مشوا في انفسهم على طريقهم محاذرة الى ما استقر عليه عادتهم واثاروا الى ما هو المتعار عندهم
في طي المطالب فان قلنا لو كان قسماً ما سلم صرح صاحبهم بكونه مشتركاً معنواً قلنا اولاً ان زرادان هذا مثلاً في عموم اللفظ
وثانياً انه قد عرفت ان القدماء في التسمية كانوا يسمونهم في التقسيم بالاربعة مع قولهم بوجود القسم الخامس فان قلنا لو كان الموضوع لخاصة
لزم تصور الامور الغير المتناهية وهو بطلان قلنا ان اردت التصور التفصيلي معناه الملازمة لكتابة الاجزالي ان اردت الاجزالي فبطلان
ممنوع هذا ان قلنا بان الوضع هو البشرد والافلا ابرار من جهة فان قلت هل اللفظ صرحوا بان هذا اللفظ المذكور انما هو المتكامل
انما المتكامل من ثلثة اقسام وهكذا وذلك المذكور ان معان كلب قلنا كلامهم محمول على ارادة المصدق لا المفهوم الكل ويؤيد ما افترض
الاصلي من معاني اللفاظ تعميم الاسماء فيتم الصريح من القاسم هذا انما يحصل لو اردت المصدق لا المفهوم لان المفهوم لا يصدق
في اشتقاق المشتق بطلان على ما اخذ من شئ اخر ان كان له ما اخذ من اللفاظ وبما جاز في كل الافعال والاشتقاق بطلان
المصادرة فان لها ايضاً في مادة ض رب لا يندب هيته هي في الاول سكوز الثاني ولا يدل ان الافعال المشتقات ليس موادها المتكامل
اذ المصدق ليس ما هو من المشتقات لفظاً ولا هيته ولا معنى فان المعنى المصدق ليس في المشتقات كان وزن المصدق فيها ايته ما
مادة المشتقات هي مادة المصدق التي شرابها فالمصدق ايضا من المشتقات ومادة لا توجد في الخارج الا في ضمن واحد من تلك المشتقات
وقد يطلق على خصوص اسماء المشتقة وحال الكلام هنا الاختلاف في مقامات الاول نحو وضع المشتق في الملاحظة فيها هي الموضوع على استق
ام لا الثالث في الحقيقة في الماضي ام لا اما الاول فاعلم ان وضع المشتقات نوع كوضع سائر المشتقات غير المصادرة لان لزم
اوضاع لا تخص مع ان الفصل علمها مع لزم اللغز والعسر العذ في جعل الاوضاع شعبة بعد انما مفاد التخي والنوع قد عرفت
في الاخير كما اشرنا سابقاً وما الثاني فاعلم ان الغالبين يوقع الوضع العام والموضوع له العام انفعوا على ان المراد بالخصوصيات
هنا ليس الجزئيات الحقيقة في اليهات بل خصوصيات الاصل كما ان قلنا ان ما وضع له هيته صان بها كان مفادها

فأعلم ان وضع المشق نوعي من شدة الامتناع والوزم اللغوي والعسلي والاعتدال الاحكام وضعه قابل فهم من الاقسام التسعة المنصرفة كما كون الموضوع
 عاما اصوليا سواء كان
 الموضوع عاما اصوليا
 ام منطقيا وان الموضوع
 والموضوع لخاصة بطلان
 وهو بالمشق والاشكال
 ان الحال وحال التلبس
 العدد المشترك بين الاقسام
 والثاني والثالث والثاني
 تسليج

من انصف بالمبداء وان قلنا انهما من اقسام الضرب لكن من انصف بالضرب ايضا كاي يصدق على غيره وعرفنا
 فهو خبرنا اضافي بخلاف المشار اليه بهذا ثمان كون الموضوع عاما والموضوع له عاما في المشتقات يتصور على وجه كون الطرفين كليهما
 كان يضع ما كان على ذمة فاعل من قام بالمبداء او كليهما اصوليا كان يضع كل ما كان على ذمة فاعل لكل من قام به المبداء وكون الاول كليهما
 والثاني اصوليا وعكس ثم اذ كان الثاني عاما اصوليا فاما ان يرد به التوزيع ام القسم بمفعول وضع ما كان على ذمة فاعل او كانا
 كان على ذمة فاعل لكل من قام بالمبداء اي بعبارة كان ولا يرد به ضارب مثلا على كل من انصف بمبداء ما كان للفعل والعلم وغيرهما
 فيصدق كل واحد من المشتقات على كل مصاديق المشتقات الاحكام في موضع لكل من قام به المبداء بتجويز التوزيع والقسم فيقسم كل من
 هذين القسمين من الاربعة القسمين فيصير الاقسام ستة ولا ينبغي بطلان القسمين اللذين ليس فيهما التوزيع ففي صورتين فبقيا ان
 كل منهما صحيح لا يفسد من المشق قابل لكل من يكون الموضوع على التقادير الاربعة عام كاللوضوع له ويحق بفعله في صورة كون الموضوع له كليهما
 سواء كان الموضوع ايضا كذلك ام عاما اصوليا تمنع الصغري اي كون الموضوع له في المشتقات كليهما منطقيا ولا يتم الكبرى على ذلك التقدير
 كون الموضوع والموضوع له عامين وفي صورة كون الموضوع له عاما اصوليا فالصغري اي كون وضع المشتقات من هذا الباب سليما
 الكبرى على كون الموضوع له عاميا كالوضع كمدل الوضع في عام والموضوع له خاص ما الاول اعني منع كون الموضوع له في المشتقات كليهما
 منطقيا فالوجهين الاول سبب المبداء الخاص من هذين ضارب عند الاطلاق فان السباد من الهيئة شخص متصف بمبداء خاص من
 المادة يعلم ان هذا المبداء الخاص الغير المعين للدلول عليه بالهيئة هو الضرب ما على ما يقول هذا القابل للبدان بعبارة من الهيئة شخص
 متصف بالمبداء الكلي وبهم من المادة وذلك الكلي موجود في ضمن الضرب من دون تقييد المبداء الكلي بمبداء خاص معين في خارج غير
 معين من الهيئة كالفناء والحاصل انه على طريقته هذا القائل مفعول هذين ضارب شخص متصف بالمبداء عندنا شخص متصف بمبداء خاص
 ولكن يعلم تعيين هذا الشخص المعلوم من الهيئة لاجل ان المادة تفصيلا وعلى طريقته لا يعلم خصوصية من المادة لاجل ان لا تفصيلا
الثاني ان لو كان الموضوع له كليهما منطقيا لجاز استتم الهيئة في عرفاها استبان مع انه لو استعمل الهيئة في ذلك المعنى لكان المشتقا
 من ضارب هيئة ومادة الشخص المتصف بمبداء الضرب هذا الغور وهو اما الثاني اي منع كون الموضوع له عاما ان قلنا ما نزل العام الا
 انما هو ان المراد بالخاص على فرض كون الموضوع له خاصا هو خصوصيا الاضافية للحقيقة والخصوصيات الاضافية هنا انما
 هي في العام الاسمي الموضوع له ما يفرض المتصورة اجمالا ولا يرد به تصور افراد العام اجمالا لا يمكن الابتصا والكل المنطقي الجامع للمادة
 الافراد بل من ملاحظة الكل لا يلاحظ تلك الافراد الموضوع لها اجمالا وليس هذا الامعة الوضع العام والموضوع له الخاص لا يلاحظ
 الكل وجعله الملاحظة الافراد وضع اللفظ بازانها وانما نحن ان وضع المشق قابل لقسمين وهما كون الموضوع له عاما اصوليا
 سواء كان الموضوع عاما اصوليا ام منطقيا وان الوضع عام للموضوع له خاص **وما الثالث** فاعلم انه قد يطلق المشق ويتر
 بلماض قد يرد به الاستقبال قد يرد به الحال وقد يرد به حال التلبس قد يرد به القدر المشترك بين الماضي والحال والحال و
 الاستقبال على التقادير المبدأ من الحالبات والملكيات والحرف في النسبة بين الاخيرين عموم من وجه ثم ان استعمال المشق
 في الماضي يتصور على وجه اربعة وانما نحن ان وضع المشق قابل لقسمين وهما كون الموضوع له عاما اصوليا
 كان وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء الزمان والربط في نفس اللفظ وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء
 الربط من اللفظ والزمان من الخارج كقولك هو ضارب في الاسم بآراء الزمان والربط في نفس اللفظ وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء
 ويستعمل المشق في مقام التلبس بالضرب بآراء الزمان وربطه من الخارج واما المستقبل فتصور فيه تلك الاربعة ايضا
 فذلك مثالية واما الحال كان يقول يرد ضارب يرد به كان ضارب حال النطق فاما بآراء الزمان من اللفظ العام الخارج واما حال
 التلبس فهو ان يرد من لفظ المشق مطلق للتلبس بالمبداء مرجع وادارة الربط الزمان من اللفظ كالرابع في الماضي والمستقبل والثاني
 في الحال واما القدر المشترك بين الماضي والحال فهو ان يرد من المشق مطلق صلا بالمبداء من الذات خلا او ماضيا واما القدر
 المشترك بين الحال والاستقبال فهو مطلق انصاف الذات بالمبداء حال الام مستقبلات ثم الظاهر اتفاقهم على ان المبادى تقيده حقيقة
 الاحال المتقابل للملكة والحرف وان الهيئة تقيده انصاف الذات بالمبداء حال الام مستقبلات ثم الظاهر اتفاقهم على ان المبادى تقيده حقيقة
 المبداء في الحال والمملكة والحرف ثم انه قد يقال ان كون المشق حقيقة في حال التلبس اتفاق وان كونه مجازا في القسم الاول من الماضي
 والاستقبال كذلك في القسم الثاني من الاستقبال اتفاق ايضا كونه مجازا وان النزاع انما هو القسم الثاني من الماضي قد يقال
 المشق حقيقة في حال النطق فقط وقد يقال ان القسم الثاني والرابع من الماضي الذي هو حال التلبس محل النزاع واما القسم الثالث

في
 المادة يعلم ان هذا المبداء الخاص الغير المعين للدلول عليه بالهيئة هو الضرب ما على ما يقول هذا القابل للبدان بعبارة من الهيئة شخص
 متصف بالمبداء الكلي وبهم من المادة وذلك الكلي موجود في ضمن الضرب من دون تقييد المبداء الكلي بمبداء خاص معين في خارج غير
 معين من الهيئة كالفناء والحاصل انه على طريقته هذا القائل مفعول هذين ضارب شخص متصف بالمبداء عندنا شخص متصف بمبداء خاص
 ولكن يعلم تعيين هذا الشخص المعلوم من الهيئة لاجل ان المادة تفصيلا وعلى طريقته لا يعلم خصوصية من المادة لاجل ان لا تفصيلا
الثاني ان لو كان الموضوع له كليهما منطقيا لجاز استتم الهيئة في عرفاها استبان مع انه لو استعمل الهيئة في ذلك المعنى لكان المشتقا
 من ضارب هيئة ومادة الشخص المتصف بمبداء الضرب هذا الغور وهو اما الثاني اي منع كون الموضوع له عاما ان قلنا ما نزل العام الا
 انما هو ان المراد بالخاص على فرض كون الموضوع له خاصا هو خصوصيا الاضافية للحقيقة والخصوصيات الاضافية هنا انما
 هي في العام الاسمي الموضوع له ما يفرض المتصورة اجمالا ولا يرد به تصور افراد العام اجمالا لا يمكن الابتصا والكل المنطقي الجامع للمادة
 الافراد بل من ملاحظة الكل لا يلاحظ تلك الافراد الموضوع لها اجمالا وليس هذا الامعة الوضع العام والموضوع له الخاص لا يلاحظ
 الكل وجعله الملاحظة الافراد وضع اللفظ بازانها وانما نحن ان وضع المشق قابل لقسمين وهما كون الموضوع له عاما اصوليا
 سواء كان الموضوع عاما اصوليا ام منطقيا وان الوضع عام للموضوع له خاص **وما الثالث** فاعلم انه قد يطلق المشق ويتر
 بلماض قد يرد به الاستقبال قد يرد به الحال وقد يرد به حال التلبس قد يرد به القدر المشترك بين الماضي والحال والحال و
 الاستقبال على التقادير المبدأ من الحالبات والملكيات والحرف في النسبة بين الاخيرين عموم من وجه ثم ان استعمال المشق
 في الماضي يتصور على وجه اربعة وانما نحن ان وضع المشق قابل لقسمين وهما كون الموضوع له عاما اصوليا
 كان وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء الزمان والربط في نفس اللفظ وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء
 الربط من اللفظ والزمان من الخارج كقولك هو ضارب في الاسم بآراء الزمان والربط في نفس اللفظ وثانيهما ان يرد به كان ضارب في الاسم بآراء
 ويستعمل المشق في مقام التلبس بالضرب بآراء الزمان وربطه من الخارج واما المستقبل فتصور فيه تلك الاربعة ايضا
 فذلك مثالية واما الحال كان يقول يرد ضارب يرد به كان ضارب حال النطق فاما بآراء الزمان من اللفظ العام الخارج واما حال
 التلبس فهو ان يرد من لفظ المشق مطلق للتلبس بالمبداء مرجع وادارة الربط الزمان من اللفظ كالرابع في الماضي والمستقبل والثاني
 في الحال واما القدر المشترك بين الماضي والحال فهو ان يرد من المشق مطلق صلا بالمبداء من الذات خلا او ماضيا واما القدر
 المشترك بين الحال والاستقبال فهو مطلق انصاف الذات بالمبداء حال الام مستقبلات ثم الظاهر اتفاقهم على ان المبادى تقيده حقيقة
 الاحال المتقابل للملكة والحرف وان الهيئة تقيده انصاف الذات بالمبداء حال الام مستقبلات ثم الظاهر اتفاقهم على ان المبادى تقيده حقيقة
 المبداء في الحال والمملكة والحرف ثم انه قد يقال ان كون المشق حقيقة في حال التلبس اتفاق وان كونه مجازا في القسم الاول من الماضي
 والاستقبال كذلك في القسم الثاني من الاستقبال اتفاق ايضا كونه مجازا وان النزاع انما هو القسم الثاني من الماضي قد يقال
 المشق حقيقة في حال النطق فقط وقد يقال ان القسم الثاني والرابع من الماضي الذي هو حال التلبس محل النزاع واما القسم الثالث

ثم المبدء اما من الحالتين الملكيات والحق والتسبب بين الاخيرة مجموع من وجه ثم ان استعمال الكل من الماضي والمستقبل بصورتيه اربعة في الحال على وجهين محل
الترفع من تلك الاستعمالين غير محذور والاصل فيه التوقف لقاعدة التوطيق ان لم يكن في المسئلة قد مضى ذكره نجفة ولا نقبنا الحقيقة بقاعله باصا لعدم الاشتراك
ثمة الترفع نظهر كراية البول تحت الشجرة المثمرة فمختلف الحال لا ارادة المثمرة فعلا او ملكة او مفعول كذا في مثل استعمال سؤا كل الحيف فذكر كراية استعمال المتوقف فيها
عند المبدء اقوالا كثيرة والمالوا الكلام في بعضها واربعا ستخرج

من الماضي

من الماضي والمستقبل فكون عندي كلما هم وقد بينا في الشق حقيقة القسم الثاني من الاستقبال ايضا ثم ان القسم الاول لا ريب فيه فيكون
الاسناد مجازا اتفاقا لا ترسنا الى غير من هؤلاء اما مجازا في لفظ الغرض فمما لا يكون الشق حقيقة في حال التلبس ان اريد ان زمان
اللفظ هو مجازا وان اريد من الخارج فان شرطه في حال التلبس مطابقا لصدق التسبب ككثير مع زمان الانقضاء بالمبدء فجاز ايضا وان كان
المبدء من الشق هو مطابق للمنصف بالمبدء بحيث يكفي فيه مطلق ارادة مطلق التلبس بالمبدء وان لم يكن فيه هذا الشرط فحقيقة وعلى القول بكون
الشق حقيقة في حال النطق فقط فان اريد ان زمان من الخارج فجاز ان اريد من اللفظ حقيقة عكس صورة كون الشق حقيقة في القدر المشترك
بين الماضي والحاضر فغير من تغايف ما ذكره ليس مورد علم فيه تفصيلا بكون الشق حقيقة فيه بالاتفاق من كل تلك الموارد المذكورة
وكل لا بد وعلم فيه تفصيلا مجازا في لفظ الشق اتفاقا وكن محل الخلاف غير معلوم لوجود خلاف في علم في الجملة كقول القسم الثاني في التلخيص
محال للترفع عملا لكان الحسن التكلم في كل من تلك الموارد وقدر الحق من ابطالها ان ثمة الترفع نظير مثل الشجرة المثمرة المكثرة تحتها البو
وتفصيله ان طلاق الشجرة في الشق يتصور على وجه ارادة ان الشجرة مثمرة بالفعل ارادة انها مثمرة بالملكة واردة انها مثمرة بالذوق فان كان
المبدء من اللفظ الاول فان قلنا بكون الشق حقيقة في حال التلبس فزمان الكراهة زمان وجود الثمرة على الشجرة وان قلنا انه حقيقة في
الماضي والقدر المشترك بينه وبين الحال فزمان الكراهة بعد ظهور الثمرة وان لم تكن موجودة بالفعل هكذا افترض ان جعل المبدء من
اللفظ الثاني فان قلنا ان الشق حقيقة في حال التلبس فزمان الكراهة زمان وجود الملكة المثمرة وان لم توجد بها بالفعل ما لم يذبح
الملكة بسبب الشجرة وان قلنا انه حقيقة في الماضي فزمان الكراهة بعد وجود الثمرة الى ما من وجود الشجرة فامتد رطبها وابنته وهكذا
فترض ان جعل المبدء من الثمرة الثالث فزمان الكراهة زمان وجود الشجرة قائمه وان لم تشر ابداسا حال البصر قبل حصول الثمرة
غيرها وان جعلنا الشق حقيقة في حال التلبس ان جعلنا حقيقة في الماضي خاصة وايضا فزمان الكراهة زمان وجود الشجرة و
صدق الشجرة عليه هكذا اوجد الثمرة في الحديث الماضي عن استعمال سؤا كل الحيف فان اكل الحيف قد يكون فعلا وقد يكون ملكة وقد يكون
نوعيا ففسر حاله على حال الثمرة السابقة وهكذا ثم ان الاقوال في المسئلة كثيرة اثنان منها المتقدمين وهما كون الشق حقيقة فيما انقضى
عن المبدء مطر وكونه مجازا في كذا ما فهم من التفاصيل المتأخرين منها ان حقيقة فيما انقضى عن المبدء اذا كان المبدء من المصادر والشيء
كالنكاح والاختار ومجازا في غير ذلك كالفرض الطان مراده من كون حقيقة فيما انقضى عن المبدء في القسم الاول لا يقرن هو مشغول بالنكاح
انه متكلم وان كان بعض الكلام منقضا وليس مراده ان المتكلم في الاسبق له حقيقة انه متكلم اذ لو كان مراده ذلك لم يكن فرق بين
السبيل وغيره او لم يرد له ولم يطابق مطلوبه فليسا مل منها انه حقيقة في المتقضى عن المبدء اذ كان من الثبوتيات كالمؤمن والكافر
الذين يصدق عليهما هذان اللفظان حال النوم ايقه دون ما اذا كان من الحديث ثبات كالفرض النكاح والاختار وظهر من زمان
الحديث انهم من السبيل فان السبيل لا تطلق الا على ما تركب من فعال كالنكاح بحيث لو ارد الشخص الاثبات بالفعل الاخير انتهى كذا
كالاختار بخلاف الحديث فان قد يكون فعلا واحدا غيرا فارتب كثرية واحدة ومنها التفصيل بين ما طر على المحل ضد جوده فظهر
بحقيقة وبين ما لم يطر فحقيقة ومنها التفصيل بين كون الشق محكوما عليه حقيقة او محكوما به فحقا فيما انقضى عن المبدء ثم الاصل
في المسئلة التوقف لقاعدة التوطيق ان لم يكن في المسئلة قد سبق ذكره كونه حقيقة والاحتكاك باختصاص حقيقة بغيره ونقبا الحقيقة في غير
ما صا له عدم الاشتراك كان الطان اطلاق الشق ارادة حال النطق بخود ما صار مع كونه صار مع حال حال النطق حقيقة عند ذلك
اما من جهة كون حقيقة في حال النطق فقط او في حال التلبس في القدر المشترك بين الماضي والحاضر فالحال حاصل ان كون ما في السبيل
حقيقة اتفاقا ظاهر فمما لا شك في كونه حقيقة في الماضي والمستقبل ايضا بطريق هو محل النزاع بصرفه في الوضع متكو كافيه
بالاصل وما تحقيق الحق فاعلم انه يمكن ان يكون الشق حقيقة في حال النطق فقط لوجهين احدهما عدم صحة السلب ثانيا
عن الضارب في الحال صحة السلب عن انقضى عن المبدء فصيح ان يقرن ضربا من اللفظ بضارب كان المستقبل فمن تركت عدم صحة
وصحة السلب ثبت انه حقيقة خاصة في ذلك ثانيا ما تبادر حال من قولنا زيد ضارب وقام او جالس فيهما نظرهما الاول
فالان كالية مستفادة من حقيقة التوكيد لا من الشق بل هو يستعمل في الماضي لا في المستقبل فذلك اقرار السلب صحة السلب
انما هو لاجل انقضاء كالية عن كالية التي فيها حرف النفي لاجل انها من الشق والشاهد على فهم كالية من نحل الاستمينة انك
لو وضعت جامدا موضع الشق ثم كالية ايضا كقولك هذا خير وما الثاني فلما ذكر من ان تبادر كالية التلبس من نفس الشق
بل من الجملة ويمكن ان يقر بكون الشق حقيقة في الماضي لوجوه الاول عدم الشافعية مثل قولنا زيد فاعلم ان هذا الفعل قبل
ذلك الثاني عدم صحة السلب فلا يصح ان يكون التلبس فاعلم ان الشق استعمال في الماضي حال التلبس في اللفظ

والحق ان المشق بنفسه لا يدل الا على ان المضاف للذات بالبدء وتلبيه بكثا ما كان من دون مدخله زمان من الا زمانه وذلك للتأخر وعدم صحة السلب في تلك الحالة
على ان انما هو من الفعل بال اوله لا يدل على الزمان من اجل ان الثاني وهذا نص في السلب في قولهم اسم الفاعل بمعنى الماضي كذا ونحو السلب كذا لا محالة ان يكون المراد
المعنى المجازي بنوع الحقيقة فيها ما ذكرنا الاصل جدا من الاشتراك وعملها ابتداء الفعلة المستقاة من هذا المشق لئلا السلب بالبدء لكن المتدان كان حاله انما
التلبيه او ملكا ان كان كذلك لكن مقتضى القواعد اللغوية ان لا يصدق المشق الا محال للمقابل للملكة ونحوه فتلزم من ان الحديث لا يدل الا على التلبيه بالبدء ولا يثبت
المواد كالفرد العلم نحو هذا كل هذا البيان لا ملكيات لكن في بعض المستفاد حصل التلبيه المحركة في غلبت صيغ فقال في بعضها انما سئل في المحركة والملكه بحيث صلت
مستحقين الانه او المستفاد في سبعين ان لم يوجد بينهما مناسبة فاللفظ مشترك لفظ بينهما وان وجدت وعلم بعدم ملاحظة المناسبة مكل وان شك في
الملاحظة في الغرض فانه ملاحظة المناسبة حكم بعدم ملاحظة الاصل فيلحق بما علم فيه عدم الملاحظة وان علم بالملاحظة حكم بالمجاز في فقولهم هنا ان التلبيه
برامته المحال للملكة موجودة ومن انظران مستعمل المشق في الماضي لا يلاحظ المناسبة بين وبين التلبيه وجدنا فيكون حقيقة في الماضي ايضا نعم من ان
يكون بطريق خصوصية الماضي والعدم المشترك بينهما وبين الحال فان الغرض ثبات الحقيقة في الماضي في الجملة **الترتيب الرابع** ان النجاة
فالوان اسم الفاعل بمعنى الماينة حكمه كذا ومعنى الاستقبال حكمه كذا والظن المعنى هو المعنى الحقيقي فظن من قواهم كذا انهم الحقيقيه
في الماضي الحاضر من انهم لم يكن حقيقة في الماضي لزم مجازا لا حقيقة في مثل التكلم ونحوه من المصادر المسماة لا انهم يظنوا
التكلم على المشغول بالكلام وان كان متفسا ساكنا قليلا في ان لم يكن ساكنا ولا متفسا ولا ريب ان اطلاق التكلم عليه بالنسبة
الى الكلمات المتعددة اطلاقا على الماضي فيمكن الاطلاق الحقيقي كذا هذا اذا كان في جودها ينفى فلا يمكن الاطلاق على وجه الحال وهو
المعنى الماضي حقيقة لزم المجاز لا حقيقة لعدم استعماله في الماضي فلا بد ان يكون في الماضي وثبت الاثر في المصادر السالبة لعدم التغير
بالمصدر ان تلك التفصيلات انما نشأت من المتأخرين والا فلا بد من مطعون على عدم الفصل السادس من انه لو كان مجازا في الماضي
لزم عدم صدق المؤن انما حقيقة والحال انه يصدق عليه حقيقة ويثبت الاثر الثاني لعدم الفعل بالفصل السابع ان لو كان مجازا
في الماضي لزم عدم جواز الاستدلال بآية السرفه والزنا اذ ليس المراد القطع والجلد حال السرفه والزنا ولا معنى لاجرا الاستحباب ببيان
الجواب عن تلك الأدلة يتوقف على بيان المختار مع ادلة فاعلم ان الحق ان المشق بنفسه لا يدل على ان المضاف للذات بالبدء وتلبيه
ببركانيا ما كان من دون مدخله زمان من الا زمانه وذلك لتأخر ذلك من لفظ الضار بالجموع من وراء الجدل كما في العلم والاعمال
والنام وغيرها اذ اسمها مفردة معرفة عن الفرائض وعدم صحة السلب عن التلبيه بالبدء في الماضي بطريق يكون من اخره التلبيه فلا
يعمل ان يكون ضربا من انه لم يكن ضارا وكذا المستقبل فلا يصح ان يكون ضربا من انه لا يصح ضارا ولا اتفاق النجاة على افتراق الأيم
من الفعل بان الاسم لا يدل على الزمان وضعا بخلاف الفعل وهذا نص في السلب في قولهم اسم الفاعل بمعنى الماضي الاستقبال كذا ومعنى كذا
كما الاحتمال ان يكون المراد المعنى المجاز اذ اظهر ذلك قلنا انه بعد ما ثبت كون المشق حقيقة في حال التلبيه بالبدء ونبينا والغير بالنسبة
الى الماضي علامه المجاز اذ ثبت الحقيقة فيها بعدم صحة السلب ثبت المجازية في الماضي باصالة عدم الاشتراك بعد ثبوت الحقيقة
في التلبيه علمنا انما لا يبطلان تلك الأدلة السبعة المذكورة في الحكم بالحقيقة في الماضي مضافا في الأول الى وجود التناظر ولكنه لم يجر
كون مجازا ما نوسا فان دلالة عدم التناظر على الحقيقة علق في الاصل بوجوب المجازات لحصول الاثر فان يحصل المعارض من التلبيه
الذي هو قطعي للقطع بعدم وجود القرينة وبين عدم التناظر الذي هو قطعي فيقدم الأول وفي الثاني الى ان يفهم من قولك زيد قاتل زيد
المضي لاجل القرينة فلا يصح السلب لذلك نقولك زيد ليس باسدي مجازي بخلاف عدم صحة السلب الذي قلناه فان كان هو يكون في
السلب ليس قرينة خارجية عن رادة السلب كما هنا وفي الثالث الى وجود الملاحظة ولكن حقيقة لكون المجاز سريلا وظهور الملاحظة
انما هو في الاستعارة التي يكون فيها علاقة الشاهد ولذلك بينا ما فيها من الملاحظة وعدم سلسا عدم العلم بالملاحظة غاية لا
الشك فيها والاصل عدم الاشتراك واصله عدم ملاحظة الغير غير معنى به عند العقلاء وفي الرابع الى ان ظهور المعنى الحقيقي من لفظ المعنى
الذي هو قد مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي سلم الان حمل الطوق على الفرد السابع انما هو لكونه قد استيقنا وذلك لا يتصور
لدون الاسمين المتباينين اذ عند احتمال اذده الفرد الغير انما اى رادة الكل في ضمنه لا يحصل اليقين في فرد انظر سلسا لكن لا يعارض
النص المذكور اتفاقا في المراسل ان هيشة التكلم مما يدل على كون الذات متلبسا بالتكلم ومعنى التكلم ليس ايجاد الكلام حتى لا يصح ان
يقول نفس في اليقين انتم تكلم ولا اشتغال به شغلا حقيقيا حتى لا يصح ان يقول تكلم من سكت قليلا اكثر من التفرغ في اليقين بل
هو الاشتغال بالكلام اشتغالا عارفا فيصح ان يقول التكلم لنفس بل الشارح في اليقين فالتلبيه بل ما هو موجب ليس ههنا مجاز بل حقيقة
بل حقيقة لا رادها في حال التلبيه في السادس الى ان المؤمن من لا ايمان وهو موجود حال النوم ايضا في خزائنه الاعتقاد وفي السابع
الى ان فهم المعنى هو القرينة وهو ظهور القطع دائما وغالبا يكون بعد السرفه وكذا الجدل بعد الزنا وتفصيله اننا نقول ان المعنى
من المشق لا يتبادر منه لاجل التلبيه هو معناه الحقيقي ايد ولكن اذ وقع ضمن التركيب فقد يستفاد من التركيب حال الطوق كما
في بديعنا في نحوه من الجمل الاسمية والشاهد على فهم الحالية من التركيب الحالية بتمامه وان وضعت موضع المشق جامدا وقد استفاد
مطلق الاضافة بالبدء كقولنا كرم انعام واهن الجاهل هذا يكون غالبا في الصفات التي لها دوام وثبات وقد يستفاد من هيشة
التركيب المعنى ههنا يكون غالبا في الصفات الغير الشائبة الغير الدائمة كالسرفه والزنا والايه من الاخر وذلك ان ياتي في كون المشق

المراد بالبدء في الغرض فانه ملاحظة المناسبة حكم بعدم ملاحظة الاصل فيلحق بما علم فيه عدم الملاحظة وان علم بالملاحظة حكم بالمجاز في فقولهم هنا ان التلبيه
برامته المحال للملكة موجودة ومن انظران مستعمل المشق في الماضي لا يلاحظ المناسبة بين وبين التلبيه وجدنا فيكون حقيقة في الماضي ايضا نعم من ان
يكون بطريق خصوصية الماضي والعدم المشترك بينهما وبين الحال فان الغرض ثبات الحقيقة في الماضي في الجملة

أصل في معارض العرف واللغة

لما راعى العرف واللغة في كل ما كان له من المصاديق على المراد جعل ما يقع من صدد الخطاب في هذه المصاديق من العرف والعرف كما هو الحال في الاستقراء والافتقار
والأدب فلهذا جعل المعارض إلى معارض العرف والافتقار السابق العرفين من الشارع تعالى لوقال اللغوي في اللغة كذا في العرف كذا الخطأ في
العرف تاج

معارض العرف واللغة

في الأصول والمنطق

بالفحص مع انبناء العقلاء على الذم وايضا يلزم كون محمول الحال واسطة بين العادلة الفاسق التالي بطلان عدم صحة سلب صفته في الصفات العادلة
عنقوان قلت الالفاظ وان كانت وضوغة للامر القسر لا يرى حكمه في مقام التكليف محمولة على المعلومة حذرا من لزوم التكليف بما لا
يطاق فلما لزوم التكليف بما لا يطاق لم لا ينعزل الفصل ما يرتفع الاشياء فلا كلام وما يستمر الاشياء فان كان الامر داهيا بين امور غير محسوس
فلا كلام ايضا لعدم لزوم الاجتناب في امور محسوسة فلا يلزم التكليف بما لا يطاق في محسوسات كذا كان الامران بجميع المحذورات
او ترك جميع المحذورات اذ كان الامر داهيا بين الواجب غير المحرم والمحرّم وغير الواجب ان كان داهيا بين الواجب المحرم فان كان احد هما
مسيوبا باليقين فيستحب ان لم يكن كذلك يرجح الى المخرجات فان وجدت ولا حكم بالتخيير مع القرينة كما سبق انتم مفصلا في صلبه
اختلفوا فيها اذا تعارض العرف واللغة على احوال تحقيق الكلام بقضوى سم مقامات **الاول** في غير محل النزاع اعلم ان العرف اما
مستحدث مناخر بالقطع عرفي من صدد الخطاب عن الشارع واما مقدم عليه بالقطع بان كانت اللغة مجردة قبل ذلك بالقطع واما لا
قطع بناخر العرف عرفي من صدد الخطاب سواء علم المفارقة ام شك فيها وكذا لا يقطع بغير اللغة قبل الاشكال في الصوت **الاول** في مقام
اللغة وتقدم العرف في الثانية الكلام لما هو في الثاني فيعرضهم من هذا النزاع استنباط مراد الشارع من لفظ الكتاب السنة فيجب على من
اود ذلك الفصل من القرائن فان وجدت القرينة على المراد هو الا فان كان للشارع في هذا اللفظ علم لا فان علم عرف زمانا في الثاني
حل عليه ان لم يوجد شيء من ذلك فلا يرجح من هو رخصة اما ان يكون معترف في مان ذلك الشخص معلوما واللغة مجردة علمنا بتعيين
العرف لاصالة الاتحاد وعدم النقل هذه الصورة ليست محل النزاع لا يبق انها معارضة باصالة ما خالفنا لا نأفون بها لانها لا تصلح للمعاني
اذ تلك الصورة لا ينع عن واريح لا سيما ان يعلم استعمال ذلك اللفظ في مان اللغويين في معناه المستعمل فيه ويعلم عدم استعمال اللفظ
فيتمتع القطع بعدم وجود ذلك المعنى ايضا في ذلك الزمان او يشك في استعمال ذلك في ذلك الزمان مع العلم بوجود ذلك المعنى في ذلك الزمان
ووجود معبر عنه في ذلك الزمان فذلك اللفظ غير او يشك في استعمال ذلك في ذلك الزمان مع العلم بوجود ذلك المعنى في ذلك الزمان
فيها لاصالة عدم النقل لاصالة ما خالفنا للمعلم باستعمال ذلك اللفظ في اللغة ايضا كما هو المفروض بخلاف لاصالة عدم النقل **الثاني**
انه اتفاق في ذلك في اللغة حادث فحق متفقون بتقديم حادث لكن الشك في انه هل هو ذلك المعنى العرفي ام غيره فاما ان اصل
عدم تقدم حادث ذلك المعنى العرفي فكان الاصل علم تقدم ذلك الغير فاصالة ما خالفنا الحادث النوع جميعها الى اصالة عدم تقدم الحادث
معارضة بمثلها فيكون اصالة عدم النقل سليمة عن المعارضة اما الصورة الثانية فلا يجري فيها شيء من الاصطلاح بل يحكم بمقتضى المعنى
العرفي والوجه في اما الثالثة فيعمل بها ايضا بالعرف لاصالة عدم تقدم الحادث واما الرابعة فلا شك فيها بتقديم العرف لاصالة ما خالفنا
الحادث واما ان يكون عكس ذلك اي يكون معترف زمانا للغة معلوما وعرف في مان ذلك الشخص مجهولا فيحكم فيها بالمعنى اللغوي كما
عدم حصول النقل في العرف في معنى اخر واما ان لا يكون شيء منها معلوما فيحكم بالوقوف الرجوع الى الاصول لفظة العرفية العلمية واما ان
يكون كلاهما معلومين مع العلم باتحادهما فلا يتصور فيه النزاع واما ان يكون كلاهما معلومين في مخالفتين فيعمل كلام الشارع على اللغويين
بجود العرف بعد صدد الخطاب وبجمل كلام الشارع على العرف وذلك محل الاشكال والنزاع والاقوال فقيل بتقديم اللغة لاصالة
ناخر العرف قبل بالوقوف قبل بتقديم العرف فاجيب عن اصالة ما خالفنا العرف بان الاصل انما يقيد الضم للمعنى اذ لم يكن الشهرة على خلاف
وهي الشهرة بتقديم العرف واحتجوا عليه بوجوب الاول ان كثر خطا ما بالشرع مطابق للمعنى فيعمل الشكوك على الغالب الثاني الشهرة في الثاني
بعد مخالفة هذا العرف مع عرف الشارع مع انه لبعض الاقليل من الزمان فان الخالف يخلج الى مان طويل واجيب عن الاول بان ان
اريد من الاستقراء الاستقراء في الالفاظ لمخالفة معانيها العرفية مع اللغوية مع وجود عرف الشارع على طبق عرف المناظر فهو كما
ليس الصورة متعده وان اردت الاستقراء في الالفاظ المتحدة معانيها العرفية فلا يقع في شيء وعن الثاني بان الشهرة في جرد
لم يعلم مستندها وفساد مستندها وهما يعلم المستند ففساده وهو الاستقراء الذي عرف مع الشهرة المفيدة للظن فيجنى في السائل
الاصولية متنوعة وعن الثالث باننا شاهد تغير العرف هو ما في وقتنا مع ان ذلك الاستبعاد يوجب تقديم اللغة واما الموقوف فحججه
نعارض الاول من الطرفين اذ اظهر ذلك فاعلم ان الحق هو الاول للاصل المذكور ولا نمرادنا باللغة في معارض العرف واللغة
هو اللغة الواسلة اليها من متون اللغة المتداولة في يومنا هذا ولا ريب ان زمان نقل متون اللغة انما هو بعد من الشارع او اوسط
ومن الشارع كمن الائمة او بعده قليل فعلى هذا نقول ولا ان المقصود الاصل من تدوينهم الكتب اللغوية ومعرض الالفاظ الكتاب
والسنة فلا ريب ان هذه الكتب انما بينوا ما كان متعارفا في زمن الشارع ومتداولا في محاورات عرفه فيجب تقديم اللغة
وثانيا انما تعلم ان دين اللغويين انهم بما نقلوا وذكروا الفاظا كانت متعارفا في محاوراتهم وعرفهم بعد نقلهم المعاني المتداولة

عنا في الحقيقة الشرعية نطلق المشرع على كل من يدين بالاسلام ولو قاما بالحقيقة الشرعية على كل لفظ استعماله الشارع في المعنى الشرعي بطريق الحقيقة تبيننا
 من قبلنا والشارع على جعل الاحكام الشرعية وغرضها هو الله سبحانه لا غيرهم الشارع بمعنى المبين يمكن الاطلاق على النبي وآما التفويض الوارد في الاخبار فمن باب الاذن في بيان الاحكام
 على ما في الصفات لا جعل الحكم كما يرد في الالفاظ التي اختلفت في ثبوت الحقيقة الشرعية فيها اذا استعملت في المعنى الشرعي في الشارع ولو جاز انما يابى على ما في اللغوية والرواية
 شرط وجوده من الخارج كما في الخارج

في خلاف الالفاظ الشرعية
 في خلاف الالفاظ الشرعية

والمقادير على الناقص والزيادة هي هل هو بطريق الحقيقة العرفية والمجاز والمساخنة وجهان وتبين البحث باسم مقامات **الاول**
 في تبيين اصل الحقيقة والمجازية والحق انها حقائق في المقادير والوازين العينية والاطلاقا على ما دون او على ما زاد على سبيل المجاز والتمثيل
 للباد في العام وصحة السلب عن الزائد والناقص ما يترتب في مادي النظر من التبادر وعدم صحة السلب هو ما نرى عن القرآن والعقلاء
 عن الزيادة والنقصان لعلنا مضافا الى الزائد لو كان حقيقة فيها لزم التسلسل في حصول الامتثال باثبات متقال من الخطأ اذا امر
 ما يثبت من منها **الثاني** في انه على فرض الحقيقة في الزائد والناقص هو عرفية طارئة في لغوية الحق الاول للاصل فاما ان يكونا
 من الغلبة كما صلت منذ جنة قطع **الثالث** في انه هذا يجوز التعريف في الشارع في الشرعيات ايضا لو شكنا في حال العرف واعلمنا
 بكونهم شاكين في جواز المساخنة وعدم جوازها لا بل المرجح هو الاثر اللفظي في العلمانية التي لا يبرهن عدم الدليل على الجواز في نهج المرجح وهو
 اللفظية ام العلمانية في حال العرف الحق الاول لان الشك ابتدئ **الرابع** في انه على فرض مساخنة العرف في الشرعيات بان يفرض
 الصلوة في كل من ثمانية فرائض يشبه هل يعتبر مساخنة فيها حتى يكون الاحكام متعلقة بما يطلقون الالفاظ عليه مساخنة ام لا يعتبر
 مساخنة وممكن متعلق الاحكام بنفس الدليل الحقيقة تلك الالفاظ في اشكال من ان الالفاظ حقائق في المقادير المعينة فيجب حملها
 عليها والحكم بانها مراد الشارع وعدم اعتبار مساخنة العرف في ما في الباب عدم كونهم عاصين في المساخنة لفظيها واما العلمانية
 فليس له المساخنة وان مراد الشارع لو كان هو المعاني الحقيقة مع عدم جواز المساخنة لاجل تعلق الحكم بنفس المعنى الحقيقي لكان للارادة
 علمية تبين العرف والبيان لهم حذر من الاغراء والتغير على الحس وهو خلاف اللطف فيقوى الاعتبار بمساخنة ما عليه جمع من
 الفقهاء والمختار هو لزوم الاحتياط في المواضع التي ثبت فيها مساخنة العرف مساخنة جلية لمصادم قواعد اللفظية مع القول بعدم الالفاظ
 العلمانية ايضا لا دليل على اعتبارها هنا فيجب الاحتياط **الحكم** في ان مساخنة العرف في ثمانية فرائض في الشرعيات ام لا الحق ان العرف يتغير
 في بعض الواو كالمساخات والواو من الزيادة **والمعلم** ايضا ان لفظ اليوم له اطلاقان حتمه يطلق على مجموع المركب من اربعة وعشرين
 ساعة وعلى قطب من الزمان السارية فيها ويشهد بهذين الاطلاقين قول الفقهاء يجب القصر في اربع فرائض مع الرجوع ليوم يكون هذا
 كفاية الرجوع في الساعات لزوم القصر لو كان مع الذهاب فيها ايضا وعلى ما بين طلوع الفجر الصادق وغروب الشمس وعلى ما بين ايام
 الغريب من طلوعها والبياض الثابت بعد الغروب بمقدار ساعة فسادا بغيره على ما بين طلوعها وغروبها ولا شبهة في تحريم
 في الاطلاقين الاولين وانما الاشكال في الباقي والحق انه حقيقة في الرابع لان المتبادر عرفا لا غير كذا لفظ بياض اليوم المتداول
 في السنة ايضا حقيقة فيهما ذكر يظهر رد الاشكال على جماعة من العلماء حيث حملوا اليوم في قوله عليه السلام مسير يوم على يوم
 الصوم من حيثين احدهما انك عرفت اطلاق اليوم فكيف حملوا عليه بلا دليل اخرجهما اناسلنا كونه حقيقة فيه ولكن المتبادر
 من تركيب قوله عليه السلام مسير يوم هو مسير يوم بحسب المتعارف لاشك ان المتعارف ليس يوم الصوم على ان مسير يوم الصوم اريد
 من ثمانية فرائض **صاطبة** في الحقيقة الشرعية وفيها مقامات **الاول** في بيان لفظ المشرع والحقيقة الشرعية والشارع
 فالاول موضوع لكل من يدين بالاسلام علما او عاميا والثاني موضوع لكل لفظ استعماله الشارع في المعاني الشرعية بطريق الحقيقة
 تعيينا كان تعيينا والثالث موضوع لمن جعل احكام الشرع ونشرها وهو بهذا المعنى من غير الله تعالى شأنه واطلاقه على النبي صلى
 عليه وآله غلط وما يقال من انه زاد في يومه هيئة ركعتين وانما فرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم غسل الجمعة وانما يقال في فرض
 بعض الاحكام الية فعناء الله فوض بيان الاحكام المخلوقة له تعالى التابعة للصفات الكا منة ليهيها الله تعالى من القوة
 القدسية المدركة الحسن والقبول الدائمين اللذين هما ملزم مان للاحكام المجعولة لثبوت من كون الحسن والقبول عقليين لا انه فوض خلق
 الاحكام الى النبي صلى الله عليه وآله فالتفويض الوارد في الاخبار من باب الاذن في بيان الاحكام بما اعطاه من القوة العاقلة المستغرقة
 للبيان الاجالي فيمكن اطلاق لفظ الشارع بمعنى المبين عليه صلى الله عليه وآله وسلم المجاز او على الاشراك اللفظي ولكن لازمة صحة الاطلاق
 على التام بل على العلماء ايضا لان بق المراد من بيان الشارع هو بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم التام ونحوه بالامانة **الحكم**
 في ان الالفاظ التي اختلفت في ثبوت الحقيقة الشرعية فيها هل استعملت في غير معانيها اللغوية في لسان الشارع ولو على سبيل المجاز
 لا بل كون تلك الالفاظ باقية على معانيها اللغوية ومستعمل فيها عند الله والزيادة شرط وجوده من الخارج كما في الخارج
 ومرة هذا النزاع يظهر في اجراء اصل عدم في هيئة العبادات فيمكن على طريقة الفاضل اجراء الاصل مطلقا سواء كان الشك في الاجراء
 المقومة او غير المقومة وفي الشرط بخلاف غير الفاضل فانه لا يمكن اجراء الاصل على مذهب الصحيح مطلقا وكذا على مذهب الاعيرة في الاجراء
 المقومة واما في غيرها فيجوز مطلقا كانت واجزاء المطلوب المراد بالاجزاء المقوم ما يتفق بانفائة الاسم وغير المقوم هو ما يتفق

في الحقيقة الشرعية

للافتان وزد عدم كون الآخر المنفرد مصليا الا ان جعل الدعاء اعم من المقتضى والعلو لان قيد المطلق بالفضل في الاطلاق لا الا ان يكون انكاده لغیر جاز التقييد لا
 بتأثير الاصل في الاركان ثم ظهر الفرق بينه وبينهم في اجراء الاصل لان كان في الكل على المعنى اللغوي عند تعدد القرينة فالافتان بالحققة الشرعية يتبع

في الحقيقة الشرعية

بأنفائه المطلوب ان صدق الاسم والشرع في اجراء الاصل على مذهب الفاضل انه مع الشك في الجزئية والسطحية لا شك في تحقق اليه
 اي مهية مدلول اللفظ وصدق الاسم وانما الشك في التكليف والتقييد والاصل يقتضي البراءة والاطلاق بخلاف الصحيح مطلقا ولا عسى
 لو كان شك في الجزئية المقوم لعدم تحقق المهية فلا يمكن التمسك بالاطلاق لعدم تحقق صدق الاسم واصل الاشتغال ثم ان نقيب الاجزاء
 الى المقوم وغيره انما هو على مذهب الاعية لا على مذهب الفاضل لا يكون مدلول اللفظ مركبا حتى يكون له اجزاء وعلى مذهب الصحيح لا جزاء
 كلها مقومان وكذا الشرط ايضا مقومة للمهية وان كانت خارجة لعدم تحقق المهية وعدم صدق الاسم لايها والفرق بين الجزئية المهية
 وشرطها بعد اشتراكها في عدم تحقق المهية بينهما ان الشرط لو فرض تحقق المهية على خلاف العادة بدونه لتحقيق صدق الاسم بخلاف
 الجزئية مثلا فانها لفاعل شرط لتحقيق الشئ لكن لو فرض تحققه بدون الفاعل لم يضر في صدق الاسم بخلاف الجزئية المادية والصورى فان
 صدق الاسم بدونه تحقق الجزئية غير معقول وتظهر الفرق بين الفاضل والقائل بالحققة الشرعية في صورة تجرد اللفظ عن قصته
 بحمل على المعنى اللغوي عند الفاضل على المعنى الشرعي عند القائل بالحققة الشرعية ثم ان الاصل في هذا النزاع مع الفاضل ان الاصل
 عدم النقل عدم ثبوت الاستعمال في المهية المخترعة فنامل كذا الاصل العلية معرلا في قوله في محل الشك في الشرعية والجزئية مسئلة
 نفى التكليف باصل البراءة بخلاف غيره والجواب عن الفاضل ولا اتفاق الامامية وغيرهم على ان الشارع في تلك الالفاظ استعمالا
 في الهيئات المخترعة وهذا الوفاق لو لم يفد القطع فلا اقل من الظن الذي هو حجة في الموضوع المستنبط وثانيا ان لا ريب عدم كون
 الآخر مصليا اذ لم يكن مقدما اذ الصلوة لغة ما بمعنى الدعاء والاتباع وليس فيه شئ منها مع انه في العرف يصدق عليه
 المصلي الا ان يقر ان الدعاء اعم من اللفظ والعلو وتبادر خصوص اللفظ عند الاطلاق وتبادر اطلاقه لعدم صحة سلب عن الفهم
 والثابتان المجاز والاستعمال في الماهية المحدثة المركبة لا ريب على مذهب الفاضل ايضا لانه قابل بحصول التقييد في المعنى اللغوي وان
 الشرط وجوده خارجا كما فسر بقول ان اصح الاقوال في تقييد المطلقات ان ما كان التقييد فيه منفصلا وكان المطلق متعلقا بالشيء
 كقولهم اتقوا الصلوة ونحوه فهو موجب لمجازية المطلق وكما شفع عن رادة خاص من لفظ الصلوة في المثال مطلق الدعاء ثم اريد
 من الالفاظ المثبتة للتقييد خصوصية لزوم النسخ وهو خلاف الاجماع فيجب ان يكون تلك الالفاظ المثبتة للتقييد كاشفة عن رادة
 الخاص من لفظ المطلق فيكون لفظ الصلوة مجازا استعمالا في المعنى الخاص المركب المخترع فنامل لان يقول الفاضل انه اسلم هذا القسم القيد
 من استعمال المجازي السبب عند التقييد المطلق لكن لا اسلم المجازي الذي يدعيه الجمهور اعني استعماله في المعاني المحدثة المجاز استعمالا
 مجازا خارجا عن التقييد على هذا يترتب الثمرة التي جعلناها بين الفاضل والجمهور ولا ريب عن عند اجراء الاصل في الاجزاء وان كانت
 مقومة لان المراد من اللفظ عند الدعاء التقييد لكل قيد ثبت بالدليل حذره ولا دفعه بالاصل كما بر المطلقات بخلاف غيره فانه لا
 يمكن اجراء الاصل اذ كان الشك في الجزئية المقوم وان كان اعتبارا ايضا للشك في حصول المهية يصاح مع اصاله بقاء الاشتغال والمجاز
 الحقيقي عن الفاضل هو الاول لا اتفاق القيد بالقطع بواسطة القرينة الخارجية **الثالث** انه بعد ثبوت استعمال الشارع في تلك الالفاظ
 في الهيئات المخترعة هل هو من باب الحقيقة والمجازية قول قول بثبوت الحقيقة بالوضع الثبوتية واخر بالوضع الثبوتية ثالث لعدم ثبوت
 الحقيقة مطلقا ورابع بثبوتها في الفاظ العبادان وعدم ثبوتها في المعاملات **وخامس** بثبوتها في الالفاظ المتداولة عبادة كانت
 امعاملة وعدم ثبوتها في غيرها **وسايس** بالعدم في من النبي مطلقا والثبوت في من الصادقين عليه السلام **وسابع**
 بالثبوت في الالفاظ المتداولة في من النبي صلى الله عليه وآله وغيره في من الصادقين عليه السلام **وثامن** بثبوت الحقيقة في بعض
 الالفاظ وفي من النبي صلى الله عليه وآله وفي بعض اخرى في من الحسنين وروحي فاما **وقام** في النسخ في الالفاظ المتداولة في من
 النبي صلى الله عليه وآله وفي بعض اخرى في من الحسنين وفي بعض اخرى في من الصادقين عليه وآله وهكذا وبعض اخر لم يصح حقيقة الى الان وهذا القول
 عن بعض متأخرينا **والحق** عندنا التفصيل بين الالفاظ الواردة في الكتاب والسنة فايكون استعمال في الكتاب والسنة والمعنى
 الشرعي اكثر من استعمال في المعنى اللغوي حملناه في كلام الشارع على المعنى الشرعي ما لم يكن كذلك فحمل على المعنى الشرعي ان كان استعماله
 في خارج الكتاب والسنة في المعنى الشرعي اكثر من استعمال في المعنى اللغوي فحمل على المعنى اللغوي لعدم ثبوت الحقيقة فيه المرفوعين عن اراء
 بين القول الخامس ان النسبة بين الالفاظ المتداولة والالفاظ التي يكون استعمالها في المعنى الشرعي اكثر من استعمالها في المعنى اللغوي في
 خصوص الكتاب السنن عموم من جملة اللفظ قد يكون متداولا في الخارج مع ان استعماله في المعنى الشرعي في الكتاب والسنة لا يكون اكثر
 استعماله في المعنى اللغوي قد يكون بالعكس قد يجهلان فالنسبة بين القولين ايضا بحسب موارد دعوى من جملة اعرف ذلك فاعلم
 فذكر ان فايده النزاع تظهر في الالفاظ الكتاب السنن فان قلنا بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية حملنا تلك الالفاظ عند مجزئها عن التفسير

في بيان النسخ

ثم بعد ثبوت اسمها إلى الشارع فحق كونه بالوضع في كل الألفاظ تبعينها أم نعمنا أو في ألفاظ العبادات خاصة لوقى الألفاظ المندولة الخاصة وفي نعمنا الصامعين مطلاً لأجله أو في
الألفاظ المندولة في نعم النبي وفي غيره على نعم المتعاطفين أو عدم الوضع مطاً وجوه وآخون ما كان من تلك الألفاظ الواردة في الكتاب السنة أغلب استعمالهم للمعنى الشرعية
من اللغوي حملناه عند هذا المرتبة عليه الإلالتبا العرف والمتمسك للإشبات المطلق باللفظ لشدة الحاجة وعدم تجشم القراء من كثرة أو بالاستقراء في أحوال المصطلحين
الواضعين للمعنى للمعنى الوضع تبعينها أو بان ثبوتهما في بعض الألفاظ كالصلوة فظهر في غير جملة الألفاظ المركبة لأن الفاضل لم يكن وإنما نشأت من المناظر بين الغلبة فيهمة الأصل
واضح النتائج علم المعنى اللغوي وإن قلنا بثبوتها إليه وضع التعييني حملناه على المعنى الشرعي مطاً والوضع التصديقي فلا يخفى ما إن يكون زمر صدر الخطار

على المعنى اللغوي فان قلنا بنبوها بالوضع التعييني حملناه على المعنى الشرعي فكلما اوضحنا المعنى فلا يخفى ان ما ان يكون من صدر الخطاب
وزمن حصول الوضع التعييني كلاهما معلومين ومجهولين واحدهما معلوما والاخر مجهولا وعلى الاول حمل على المعنى اللغوي ان كان زمن
حصول الوضع التعييني مؤخرا على الشرع ان كان مقدما وفي المجهولين يتوقف المعارض اصابنا في اخر حادث مع فقد المخرج وعلى فرض مقتضى
زمان الصدور ومجهول زمان الوضع يحمل على المعنى لا صالدا في اخر الوضع وفي عكس يحمل على الشرع لا صالدا في اخر صدر الخطاب عن احوال
وهكذا قررنا الثمرة وفيه ولا ان هذا التفصيل بعينه جار في التعيين ايضا فاجب تخصيصه بالتفصيل بالمعنى في الحكم في التعييني الحمل على
المعنى الشرعي على الاطلاق مع احتمال اخر الوضع التعييني عن جملة من الاستعمال وانما ان حمل اللفظ الكتاب بناء على ثبوت الحقيقة
الشرعية على المعنى الشرعي بما يصلح كان الواضع لتلك الالفاظ هو الله تعالى لو كان هو النبي صلى الله عليه وآله فلا يصح الاحمل الالفاظ لانه
عليه يمكن الجواب عن الاول بان الذي يظهر من تتبع احوال الواضعين انهم اذا ارادوا ان يضعوا لفظا للمعنى الوضع التعييني قد اوقعوا
على الاستعمال حادثا عن المعنوية فاذا كان الوضع مقدما على نسخ الاستعمال فلا احتياج الى التفصيل المذكور في حمل اللفظ على المعنى الشرعي
على القول بنبوثة الوضع التعييني عن الثاني ان الواضع لتلك الالفاظ للمعاني الشرعية وان كان هو الرسول صلى الله عليه وآله لكن يحمل
الفاظ الكتاب ايضا على المعاني الشرعية لكون الكتاب لا باطلا باصطلاحنا ذلك فاعلم ان الدليل على الخار وهو ثبوت الحقيقة
في الالفاظ الغالبة الاستعمال في المعاني الشرعية في الكتاب السنني فمن النبي صلى الله عليه وآله وعدمها في غيرها فيحمل غيرها على المعنى
اللغوي عند عدم القرينة وثبوتها في الاول انما هو اليقين فيحمل تلك الالفاظ الواردة الغالبة الاستعمال على المعاني الشرعية في الكتاب
والسنة عند عدم القرينة وثبوتها في الاول انما هو اليقين فيحمل تلك الالفاظ الواردة الغالبة الاستعمال على المعاني الشرعية في الكتاب
مستعملا في المعنى الاصطلاح عند الفهم وفي معناه الاصل في قبل من الموارد ثم حصل علم الاشياء في مورد في مراده هل هو المعنى
المصطلح عندهم ام غير بان ما يعلوا انما يكون حقيقة لان في المعنى المهود عندهم هل كان حقيقة فيه ايضا في الصلة الاول كزمان انما
ام لا فلا شك انهم يمكنون بانحد هذا الزمان مع الصلة الاول فيحملون هذا اللفظ في كل مورد عن القرينة على مصطلح الاطباء وكذلك
حال اهل التواريخ والامثلة كثيرة فلا حظا في المسنون على الاطلاق بوجه الاول ان من لطف الله احداث الموضوعات اللغوية
لتسهيل الابرام في الضمير فيما نحن فيه فنقول القضي للوضع وهو شدة الحاجة وتوفر الداعي موجود فمقتضى المطلق يضع الشارح
تلك الالفاظ لتلك المعاني حتى لا يحتاج الى بحث القرائن كثيرا فيبين ان هذا الدليل على ثبوت المعنى في الموضوع المستنبط كما ينبغي
وثانيا ان بحث القرائن كثيرا على فرض عدم الوضع انما هو فيما كان الاستعمال في المعنى الشرعي اكثر من اللغوي فاما في العكس فيجب عدم
النقل عن القرائن اكثر من ان يزعم بحث القرائن الكثيرة وفي صورة تساوي الاستعمال في اللغوي والشرعي لا يرجح في البين اصلا للتفصيل
لعدمه فلا خلاف في هذا الحكم الثاني الاستقراء الذي هو اقوى دلهم بانه باوجود ان اهل كل عرف خاص كالنحوي وغيره
واهل كل صنعة وحرفة اذا ارادوا استعمال اللفظ في اصطلاحهم في غير المعنى اللغوي يضعون ذلك اللفظ اول ذلك المعنى ثم يستعملون
فيه اللفظ من الاستقراء في حال الواضعين نظن بنبوثة الوضع من الشارع تعقبا وفيه ولا طلب استقراء بانما وجدنا بانهم على
استعمال تلك الالفاظ فيما اصطلموا عليه مجازا حتى بلغت مرتبة الحقيقة بمورد الايام ومقتضى اخر حادث وهو الوضع ايضا ذلك
فكذلك الشارع لا لحاق الظن المشكوك بالغالب فلهذا الالفاظ موضوعا عند هذه المعاني تعقبا وثانيا ان من مسلم فيما كثر استعماله
لاقط فالدليل بضر من المدعى الثالث انما فاعطون بنبوثة الحقيقة في بعض الالفاظ كالصلوة والصوم بحكم الوجود وانتم
في الباقي والاجماع المركب عدم القول بالفضل اذ القول بين القدماء منحصر في الاثبات والنفي المطلقين وانما ثبات تلك التفاصيل
من المتأخرين ولا يمكن الغلب بعدم ثبوتها في الالفاظ النادرة الاستعمال باصالة ما في الحادث وفيما بقي الاجماع المركب لا احد
شرط اجماعا ثابت بالقطع وشرط هذا الاجماع هو الاصل فكيف يعارض القطع في ذلك لضعف عدم القول بالفضل بين القدماء وعدم
الوجود لا بد من الحكم الوجودي سلمنا انحصار قولهم في شئ من اثنان ولكن من اين علمنا ان احدهما الاثبات المطلق والاخر النفي المطلق وبما
احدهما قول المفضل فثانيا سلمنا اتفاق القدماء على القولين المذكورين لكن لا جاع المركب مجتزئ من باب الكشف والوصف لا التبعيد
والوصف مجتزئ فيقول المأزى من بناء العرف على عدم ثبوت الحقيقة في الالفاظ الغير المتداولة النادرة الاستعمال الى الرابع
ان لا شك في ثبوت حيات تلك الالفاظ في الامم السابقة بل بعضهم ثبوتها في من الجاهلية عند مشرك العرب فلا بعد عن كون
ثبوت الحقيقة في تلك المعاني قبل البعث فكيف بعد ما وجدنا انتشار الشرعية لا يثبت ثبوت المعنى الامم السابقة لا يدل على ثبوت الحقيقة
عندهم من الجاهلية ان يكون غيرهم عنها بغير تلك الالفاظ بل نفي ذلك لانهم غير العربية والفلسك يقولون انما في الاصل

في ثلثي القرنين

ادبوت سميات بعض تلك الالفاظ في الام السابقه وانما كانوا يسمون عنها في لسان العرب بلك الالفاظ ولم يحصل في شرعنا اختلاف في المعنى يجب وجب اختلاف الوضع
ولم نجد مفصلا بين الالفاظ من تلك الجهة بل وجدنا في الموضوع المستنبط بل استفادنا من الاجماع على الثبوت وعلى العمل على المعنى الشرعي اذ بان للعلماء المتفق
يكون تلك الالفاظ الواضحة في الكتاب السنه غير ما يجوز استعمالها على المعنى الشرعي مدفوع بان اللفظ يجب في جميع النسخ كثيرا المتماثل ما اذا كان الاستعمال المعنى الشرعي اكثر
من اللغوي في العكس فانما العكس لا مع الشاى فدل المخرج بان الاستفراء انما هي في اكثر اشياء الالفاظ بل مقتضى الاستفراء وما خالفنا ذلك كون الوضع خاصا من كثرة الاشياء
لا التبيين بان وجود القول بالفضل بين القدماء عدم الوجدان لا يدل على عدم ثم انحصار القول بغيره في الاثنان المطلق والنفي المطلق لم يلحق احد القولين منهم بعد
مردود بان هذا مثل القول باننا نقول ان الالفاظ كانت في الالفاظ في العربية عبر عنها بلك الالفاظ وهذا كاف في
ثبوت التقييد قبل التقييد فان قلت سلسلنا ذلك اي حصول التقييد في الوضع في الام السابقه لكن ذلك لا يسلط في الحقيقة بل في التثنية
في شرعنا الاختلاف الكيفية قلنا واذ ثبت الوضع في السابق ثبت في شرعنا ايضا لعدم حصول الاختلاف للمعنى للوضع فان لفظ السواء
موضوع في السابق لا لغيره بل لهذا الاختلاف ليس لغيره لا يصل للوضع لولا ان ثبت في لفظ الصلوة ثبت في عده بالاجماع المركب
اذ لم فصل من تلك الجهة اي من الالفاظ التي كانت مسميا بها قبل شرعنا غير ما وفيه ولا ان عدم الاختلاف اي عدم اختلاف الوضع
باختلاف الكيفية ثم ثانيا منع الاجماع المركب لا خال وجود الفضل بل لا غير للفتك بالاجماع المركب في المسئلة التي ارتفع قولها الى
هذا المبلغ وثالثا سلسلنا لكن يمنع تحريكها من انما هي من جهة اللفظ والشيء هو موضوع في اللفظ وهو موضوع المستنبط وهو محتمل
فيقول القول بالنفي ثانوه في الامم في اللفظ الطوسو بن زبير في غيرهم الاجماع على الثبوت والحمل على المعنى الشرعي بعض الالفاظ
وليس هذا لعدم الاعتناء بالخالف فيقول ان الوصف غير حاصل من الشهرة بل هو في جانب التفصيل الذي خفاه لبناء العرف
عليه فالتهم هنا ليست محتملة ثانيا ما بان ادعوا الاجماع على العمل على المعنى الشرعي وهو غير الوضع السادس ان اهل العرف العام
والخاص من المشرعة بنائهم على عمل تلك الالفاظ فيجوز وسماها على المعاني الشرعية سواء وقعت في الكتاب والسنة ام غيرها فهذا يكف
عن صيرورتها حقايق في تلك المعاني في زمن الشارع وفيه كولا ان دعوى بناء العرف على ذلك ممتنع نعم ذلك مسلم عند عدم النفا
الى الالفاظ تقصيلا وما بعد النفا تم الى ان بعضها كثيرا استعمال في لسان الشرع في تلك المعاني وبعضها نادر الاستعمال فليس
على ذلك ثانيا ان غاية ما في الباب يكون بنائهم على العمل وهو علم من الوضع الذي هو محل النزاع فيما نحن فيه **الحجج** النافون بعد ثبوت
عدم الوضع تقييها وتعيينها بوجهين **الاول** ان الشارع لو وضعها لبيها للحاضر فيكون مكلفين بمصايتها ولو بينها لغيرهم لغير
البها لشاركتها معهم في التكليف ولو نقل كان اما بالتواتر وليس بوجوده لوجود خلافه واحاد لا تفيد لان الواحد لا يفيد الا
الظن وهو ليس بجدي في المسئلة اصولية ولا بطل النافي بطل المقدم **الثاني** ان الوضع لم يكن كالكثرت تلك الالفاظ غير شرعية لان لفظ
فرع الوضع فيها ولو كانت غير شرعية لكانت في القرن غير شرعية لاشتماله عليها وهو توجب الالية الشرعية انما لشرائه فرائع شرعية والجواب عن ذلك
اي الاصل ما بدفعه بالادلة الاجتهادية الدال عن الثبوت في متكرر استعماله عن الثاني ولا يمنع الملازمة الاولى ان اراد من البها
تصريح الشارع بالوضع ضرورة ان تكليف الحاضر بمصايتها يحصل بانها لم يرد ما لم يرد والقرائن ولا يلزم خلو الوضع عن العباد
لان المقصود من بيان المرد وهو يحصل بالتواتر بالقرائن فاما ملزمة الثانية ان مراد من البيان غير التصريح لا استدلال
تلك الملازمة المشاركة في التكليف هي لا يقتضي النقل بل يقتضي وجوب الاجتهاد واستقراء الوضع في تحصيل العلم بما كلفوا به فان علمنا
والاسقط التكليف عنا وجبنا الى اصول الفقهاء العلم لا يقتضي ذلك نقل التكليف لينا والالتم الكلال ولكانت الاحكام بما
معلومة لكل المكلفين على ان غايته ان يعلموا بالتبليغ والاعلام والتكليف بالشيء لا يقتضي حصول الامثال بهذا كله اذا كان مراد
المسائل من شتر كما معهم لا شتر كالمسائل في ما فهمنا ان كان تكليفنا في ان راد شتر كما معهم في التكليف بحسب الواقع فاصل
المشاركة ممنوع وثالثا يمنع الملازمة الثالثة ضرورة ان النقل ليس بمحض في التواتر والاحاد لا مكان حصوله التبع والاجتهاد والاعمال
لا يقتضي المطلق الوصول لينا لا الوصول بطريق النقل راجعا يمنع بطلان الثاني في قوله لينا لكان اما بالتواتر والاحاد لا نأخذ برفعه
بالتواتر وتحقق التواتر لا يوجب نفا عدم الخلاف لان حصول العلم بالتواتر مشروط بطريقه مذكورة في محلها فربما كان الشرط حاصل
لاحد دون اخر فيحصل الخلاف فحاشا يمنع بطلان ايضا ما باننا نأخذ بالنقل الاحاد فانما هو في هذا العلم بالقرائن ولا يخصص لانه الظن مسلما لكون
المسئلة من الموضوع المستنبط كالمسائل اصولية فيكنفي فيها الظن بقا سلسلنا ان المسئلة اصولية ولكن لا تم لزوم العلم في كل مسئلة
اصولية وسادسا اريد الدليل لوم اذ نفس الوضع التقييد لا تعيننا لاشي من كثرة الاستعمال مع ان الكلام في مطلق الوضع في
الثالث او لا يفتقر لاشمال لقران على الالفاظ الغير الشرعية من الهند في الرومي الفارسي كما تكو في القسطا في التبيين ثانيا
بان هذا يتم ان لم يكن واضع اللغات هو الله تعالى الا فلا اذا اعتبر في كون اللفظ عربيا ليس هو وضع العيب بل استعماله ما به وهو حاصل
لان العرب كانوا يتكلمون بلك الالفاظ بعد وضع الشارع ما بها لاشمال لقران على الالفاظ الغير الشرعية لولا ان يملك المعنى المستعمل
في اللفظ موضوعا للوضع العربي لا حقيقة ولا عارا واما اذا كان موضوعا لغيره فاما فلا وما غريب كذلك لان رخصه
استعمال اللفظ في معنى اخر سوى للوضع في اللغوي لعلنا فيهما حاصلة فيكون تلك المعاني ايضا موضوعا لبل لالفاظ الله
لكن بالوضع المجازي وفيها عيب لو كان استعمال الشارع ما بها في تلك المعاني لغوا المجاز وليس كذلك في المعنى مع انما ساب

اختلاف في اللفظ في
المفصل في حجة الاجماع
مع عدم الكف منوعة
نرى بناء العرف على عدم
المفصل في الالفاظ النادرة
الاستعمال بان عدم اختلاف
الوضع باختلاف الكيفية
وجود الاجماع المركب صابط
وعنه ثم كماله بان الوصف
من الشهرة بعد ما عرف من
طريق العرف غير حاصل
الاجماع على العمل على المعنى
الشرعي لا يدل على الوضع
العرف العام او المشرعة على
الحمل على المعنى الشرعي
بعد الثبوت ان كثرة استعمال
دندرتهم مع ان العمل اعم
من الوضع ولو ملكنا
الطلق بالاضل هذا دفع
او بان الشارع لو وضعها
لبيها لغيره لغيره
بمصايتها ولو بينها لغيره
البها لشاركتها معهم
لو نقل كان اما بالتواتر
في وجود الخلاف او بالاحاد
فلا يفيد لان الظن الذي ليس
بجدي في المسئلة اصولية
مع الملازمة الاولى ان اراد
من البها تصريح الشارع
بالوضع لكان تفهم المبدأ
بالرمد بدوا لقران والاشمال
ان اراد من البها غير التصريح
المشاركة لا يقتضي النقل
البناء والالتم الكلال علمنا
الاحكام بالمشاركة بالاجماع
استقراء الوضع في تحصيل
العلم بما كلفوا به فان علمنا
علمنا بالاحاد الى الالفاظ
على ان غايته ان يعلموا
بالتبليغ والتكليف بالشيء
لا يقتضي حصول مسائل في
مع الملازمة الثالثة اذ
بعض النقل التواتر لهما
لا مكان حصوله بالاجماع

والمعنى لا ينافيه وجوده في المكان والاحتمال قد يفيد العلم وان الظرف الموضوع المستطاع كما نحن بنحوه ان هذا لوم لنفي التعيين لا التعيين او يلزم كون تلك اللفظا
غيره من ان العرب في موضع في لغة العرب فليكن كون القرآن غير عربي لا سيما لعلها وبها نية قوله نعم انا انزلناه فرائعيا فني بعد النقص بمثل المشكوك وعلما
اذ كان الواضع هو الله سبحانه ومنع الملازمة الاولى ان العبرة بالانساب الى اللغات كون اللفظ موضوعا فيها وذلك لا فائدا كانت موضوعا في اللغة بل في اللغات
ابعد الحقيقة في الحال ان لم يرد كون الاعلام المتولدة من اللغات في اللغة العربية وثابتة اذ المراد منه في الاسلوب منع بطلان الثاني في الضمير الى الكبريات اما راجع الى
مباديل المنزل الى بعض القرآن والقرآن يصدق على البعض حقيقة ثم على القول بحدوث الحقيقة الشرعية فيكون المعنى الشرعي اضر بالمجازان لثبوت الحقيقة عند النشر
نحسب في اكثرها ثابتة
في زمان الصادقين
ذلك كيشف عن تلك
المعاني المجازات كانت
من غير مفسر المجازات للقول
اذ لو كان غيرنا اظهر
مساو بالبعد صبرنا
حقيقة تلك المعاني في
هذا الزمان القليل على
القول بالثبوت يكون المعنى
اللفظي اضر بالمجازات لا
ظهوره بالنسبة الى ما
المعاني لان بدعها يتقار
سببه هو الوضع والمعنى
لما علم صدر اللفظ في
زمان الشارع على ما في
القرينة على عدم ازالة المعنى
الشرعي على المعنى اللفظي
بعد خروج اللفظ عن مفسر
في الزمان القليل اذ ثبتنا
طويل فليكن انهم تذكر ان
ثمره النزاع في اصل المسئلة
انه على القول بعدم الثبوت
عمل تلك اللفظا انما يثبت
في الكتاب السبعة من القرآن
على اللغوية وعلى القول بان
بالوضع التعيين على الشرع
او التعيين في معلوم تاريخ
صدد الخطا في اللفظ
ولو يوضحه اصاله فليكن
عمل على صدور مع جهلنا
لنعارض الاصلين في نقد
المرج ولو قبل هذا الفصل
يجري في التعيين ايضا الا كما
تأخر من بعض الاستعمال
مع ان لو كان الواضع هو
ليقبل اللفظ الكتاب عليه
فلما ان الاستعمال في لحوال
الواضعين في بعض قد يرد
الوضع على كل الاستعمال
هذا من اللغوية بلان الكتاب
باصطلاحنا لا يجرى

والى ان التواتر لا ينافيه وجوده في المكان والاحتمال قد يفيد العلم وان الظرف الموضوع المستطاع كما نحن بنحوه ان هذا لوم لنفي التعيين لا التعيين او يلزم كون تلك اللفظا
غيره من ان العرب في موضع في لغة العرب فليكن كون القرآن غير عربي لا سيما لعلها وبها نية قوله نعم انا انزلناه فرائعيا فني بعد النقص بمثل المشكوك وعلما
اذ كان الواضع هو الله سبحانه ومنع الملازمة الاولى ان العبرة بالانساب الى اللغات كون اللفظ موضوعا فيها وذلك لا فائدا كانت موضوعا في اللغة بل في اللغات
ابعد الحقيقة في الحال ان لم يرد كون الاعلام المتولدة من اللغات في اللغة العربية وثابتة اذ المراد منه في الاسلوب منع بطلان الثاني في الضمير الى الكبريات اما راجع الى
مباديل المنزل الى بعض القرآن والقرآن يصدق على البعض حقيقة ثم على القول بحدوث الحقيقة الشرعية فيكون المعنى الشرعي اضر بالمجازان لثبوت الحقيقة عند النشر
نحسب في اكثرها ثابتة
في زمان الصادقين
ذلك كيشف عن تلك
المعاني المجازات كانت
من غير مفسر المجازات للقول
اذ لو كان غيرنا اظهر
مساو بالبعد صبرنا
حقيقة تلك المعاني في
هذا الزمان القليل على
القول بالثبوت يكون المعنى
اللفظي اضر بالمجازات لا
ظهوره بالنسبة الى ما
المعاني لان بدعها يتقار
سببه هو الوضع والمعنى
لما علم صدر اللفظ في
زمان الشارع على ما في
القرينة على عدم ازالة المعنى
الشرعي على المعنى اللفظي
بعد خروج اللفظ عن مفسر
في الزمان القليل اذ ثبتنا
طويل فليكن انهم تذكر ان
ثمره النزاع في اصل المسئلة
انه على القول بعدم الثبوت
عمل تلك اللفظا انما يثبت
في الكتاب السبعة من القرآن
على اللغوية وعلى القول بان
بالوضع التعيين على الشرع
او التعيين في معلوم تاريخ
صدد الخطا في اللفظ
ولو يوضحه اصاله فليكن
عمل على صدور مع جهلنا
لنعارض الاصلين في نقد
المرج ولو قبل هذا الفصل
يجري في التعيين ايضا الا كما
تأخر من بعض الاستعمال
مع ان لو كان الواضع هو
ليقبل اللفظ الكتاب عليه
فلما ان الاستعمال في لحوال
الواضعين في بعض قد يرد
الوضع على كل الاستعمال
هذا من اللغوية بلان الكتاب
باصطلاحنا لا يجرى

كيفية التصحيح **التميز** بعد فاتهم على ضرب الشارع في تلك الالفاظ أما بطريق التقييد والافتقار لاختلاف في ان المراد منها الصحيح والاعم لان بيان حقيقة المشرعة
 ميزان العلم بمراد الشارع ككل كان اللفظ حقيقة بعد المشرع فكان هو المستعمل في اللفظ عند الشارع على القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية لما ظهر من كمال الاجماع لان قضاء
 الوضع المعنى تلك بعد معارضة الاستعمال لان الجانبة الحقيقة الثابتة من كونه الاستعمال كذلك على القول بالثبوت للوجوب مع كمال الوضوح بالنسبة الى الجواز ثم على التقييد لا يخرج
 نزاع الصحيح والاعم لسادسهما في اجراء اصل عدم حصول البيان فلا يربط على الشارع ثمرة وتظهر من ذلك جواز هذا النزاع على القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية ووجه الكلام
 الى ضرب قريب الجواز انما يشهد بان كنه في صدق الاسم الحقيقة في الجواز وعند المشرع وما ينبغي الا ضربا لا اعتباري بالاصل في تحصيل حقيقة الماهية بذلك فهو فرع اعتباري
 بطريق التبيين كما يشهد به الطبع المستقيم فالأخبار الزمانية وثباتها ولعل هذا البعد يستحق الاجماع المركب فان قلت لا يجمع على اعتباري ثم المراد بالاعم ما يكون
 مركبا من البين لان الشارع اعتبر التورية في الصلوة مجازا وليست جزء منها عند الأعمى لان قلنا ان القدر المسلم هو اعتبار التورية
 فيها في زمن الشارع في الجملة واما كونها بطريق الجزئية فلا يتم لو ثبت اعتبارها في الجواز عند الشارع بطريق الجزئية لان من يكون مجازا حقيقة
 الان ولكن لم يثبت ذلك عند الأعمى بل عند يكون التورية جزءا مطلوكا للمهية من حيث هي لا يجري هذا الجواز بصورة التقييد داخل
 التقييد كما اعتبر الشارع قبل الصلوة وخبث ثبات جزئها عند المشرع ان اردنا انفسك الاجماع المركب فيبين القولين بوجه
 واذا ظهر اتحاد الزمانين على الجواز فلا يمكن الحكم بالبيان واجراء اصل عدم بقاعدة الاقرنية الاعتبارية بل بالعدم ملاحظة الحقيقة
 للمشرعة فان كانت حقيقة من كل وجه حكم بان زمان الشارع كمال لا نزاع تح بين الصحيح والاعم يحمل كل اللفظ على معناه البين وان كانت
 جملة من بعض الوجوه كالملاحظة عن المشرعة في ان السورة دخلت في الصلوة فتكون سرية للشارع اعم لاجزاء نزاع الصحيح والاعم
 وفيه كل فريق الى ما هو الا من البراء والاستعمال لطلونا بالنقل حكما باخبار الزمانين ايضا للوجوب المذكورين مع كمال الوضوح
 بالنسبة الى الجواز وما قرنا من ثبوت الاتحاد على القول بغيره ان النزاع يجري بصورة القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية ايضا كما جرى

على القول بغيره وما قيل من ان البناء نزاع الصحيح والاعم على القول بالحقيقة الشرعية لظواهر الجواز مما يبرهن من ان اللفاظ العبادات
 اسما للصحيح والاعم المتبادر من الاسم هو اللفظ الموضوع وان نزاع نفاة الحقيقة الشرعية في هذا المقام لو وقع لكان مرجعا الى التزم
 في ان تلك اللفاظ استعملت في الفاسد في لسان الشارع ام لا وهذا فاسد لان استعمال الشارع تلك اللفاظ استعملت في
 الفاسد في لسان الشارع ام لا وهذا فاسد لان استعمال الشارع تلك اللفاظ في اعم من التقييد بل بخصوص الفاسد مما لا شك
 فيه لمتبوع فهو مدفوع بان المتبادر من الاسم وان كان هو اللفظ الموضوع ولكن مقتضى ذلك انما هو موضوع في الجملة ولو عند
 المشرع فلهما فيبين النزاع في انها عند المشرعة اسما للصحيح والاعم حتى يحمل كلام الشارع عليه فيجري النزاع تح على المذهبين لان
 نزاع المذهبين الحقيقة الشرعية في غير الموضوع لو نزاع الماهية لما في عين المعنى المجازي المستعمل في زمن الشارع وبان نزاع الشارع
 بعد القطع باستعمال الشارع تلك اللفاظ في المعنيين مجازا انما هو في اني المجازين كان اقربا شيع حتى يحمل اطلاق كلام الشارع
 على انما الاقرب الاشيع هو ما صار حقيقة عند المشرع بكثرة الاستعمال كما اثر فلا بد من الاتفاق مع جهة ان ما صار حقيقة عند
 المشرع هو الصحيح اعم الا على حق حمل كلام الشارع فظهر ما ذكرنا نزاع الصحيح والاعم جاري على المذهبين من ثبوت الحقيقة الشرعية وعد
 وان الحقيقة الشرعية كما شفع من مراد الشارع على القولين من الفلاح المجازية وان النزاع يجري على مذهب الاشتغال في اصل عدم
واعلم ان من ذلك ايضا يمكن دعوى اختصاص قوله تعالى على القول بالحقيقة الشرعية لا المجازية وان جرى النزاع على القولين فيكون
 الصحيح كالاعني اجراء اصل عدم على القول بالمجازية وذلك لا يمكن بيان سراد الشارع من تلك اللفاظ ببيان زمان المشرعة وان
 كان استعماله بطريق المجاز كما يمكن بيان ما هو يحمل لان عند الصحيح ببيان زمان الشارع بمعنى جعل بيان زمان الشارع دليلا
 لما هو يحمل الآن مثلا لو شك في جزء حكم بعدم الجزئية وبان المستعمل في عند الشارع مع ما سوى ذلك الشيء الحمل جزئية بقاعدة
 الاقرنية لان الاقرب الى المعنى المعنى اعني المراد والصلوة الغير الشرطية بالسورة فاقع اجماعا عرف المشرع ببيان زمان الشارع
 بقاعدة الاقرنية فلا يفرق بين الصحيح والاعم على القول بالمجازية في اجراء اصل عدم وان الفرق بينهما منحصرا بصورة النقل لان من
 يمنع اعتبار القرب الاعتباري ولو سلم في الجملة فلا تسد في خصوص المقام اذ لو كان القربا لا اعتباري معتبرا لواصل اليان الشارع
 واذ لم يكن للصحيح اجراء الاصل في صورة المجازية كما لا بد من ذلك في صورة النقل بخلاف الاعني فان له العمل بالاصل في الصورين وما ذكرته
 عدم اعتبار القربا لا اعتباري فظهر بطلان القول بالتقييد فلو كان التقييد صحيحا لواصل اليان من الشارع ولكن لو نقل احد هذا القول
 من الشارع فلا بد من الاعراض عنه فظهر بعد بطلان قول القاضو بخصار نزاع الفريقين في المجازية والنقل وان التمر لا يشهد
 لو تم ائت في الصورين ثم المراد بالاعم ما يكون المصدق فيه متحققا وصدق اللفظ ثابتا ولكن شذ في كون المصدق مراد فاقطع
 بدون التورية صلوة حقيقة والشك في مرادها والمراد من الصحيح ما يتعلق بالشك فيه بالمصدق في المراد معا فلا يعلم الصحيح ان الصلوة
 بلا صورة صلوة كمرادة ام لا فان الشك في المصدق مستلزم للشك في المراد بخلاف العكس فالتبعية بين الصلوة والمطلوبين
 الصحيح يشا وعند الاعني المصدق اعم مطلق من المطلوب ثم الحكم من الصحيح لاعم احتمالين يحملان مراد من الصحيح الصحيح بالنسبة الى اجزاء
 الشرائط معا بان يكون الصلوة ساء للمهية المركبة من الاجزاء المكونة لها كونه جامعة للشروط الخارجة عن مفهومها وان مراد الصحيح بالنسبة
 الى الاجزاء فله وهذا بقوله الصحيح بالمعنى اعم والاول هو الصحيح بالمعنى الاخص فظهر بقاءه في العنيتين عند الشك الشرطية ببيان

في الصحيح
 في الصحيح

في الصحيح
 في الصحيح

الصلوة كذا فان المتبادر من امثال تلك المعاني كون الشرائط شرطاً للتحقق لا شرطاً لوجودها لانها لا تكون دليلاً للصحة
 العاشر انه لو كانت اساساً للتحقق كما كان بين قوله صل ولا صل في الدال المقصود من معارضتها ما فهم التقيد اذ يتناول هذا اصل
 امر بالتحقق ولا يقتضي غير التماسك وليس المتفق عليه وادان الصلوة حتى يكون تعارضاً وقيداً فافهم المراد المتعارض والتقيد هذا بل
 الاعية الحادي عشر ان التمسك بالعبادة كالاتصال في المكان المنصوب يدل على الاعية وانما مفيد من احديهما ان كلمة لا لا
 فصل اندل على نفي الحقيقة ونفي التمسك ولغيرهما ان التمسك بالعبادة واجب التمسك فقولان الصلوة الشخصية المذكورة بعد لا لا المثال الذي
 كان المراد بها الصلوة لم يدل على التمسك بل على التمسك بالعبادة وهو ما لا يوجب التمسك بالعبادة المذكورة في القسم الثاني

اما ان يعلم بكون اجزائها اجزى للمهبة او يعلم بانها اجزاء للملك خارج عن قوامها او يشك في الامرين لا كلام في الاولين وفي الثاني نقول ان الغالب في هذا النوع الاجزاء المشكوكه دخولها في المصطفى خرج بها عن القوام المشكوك بالغالب يكون الصواب اسماء الامم **الثاني** ان اجزاء الميثا المركبة اما تفسد المعية بالاخلال بها معزاة او سهوا زيادة او نقصا فان هذا القسم هو الزكي واما فسده بالاخلال بها معزاة فهو الاكلام في الاول وفي الثاني نقول ان الغالب في هذا القسم من الاجزاء التي لا يضر بالاخلال بها سهوا وهو خرج بها عن قوام المعية **المشكول** بالغالب يكون اسماء الامم **الثالث** ان الغالب في الميثا المركبة من اجزائها ولو واحد خارج عن قوامها وان كان المفضل وهذا القسم من الغلبة ولم يدعى القطع به فلا قد من القل المتأخيم والعلم بخلق المشكول بالغالب يكون اسماء الامم بالعلم الاجم وهذا كما اثبت لا يحتمل وان لم من هذا عجب الظاهر ان كانتا مع العصبين في اجزاء اصل الاشتغال بعدم العلم بالجزء الخارج عن القوام **محقق** ذلك ثم **الرابع** ان الغالب في المطلقات التقييد وفي العوضا التخصيص فخلق المطلقات التي هي محل نزاعا كما استلزم عنها بالغا

فكفون الصلوة من المطلقا المعنى فيكون اسم الله المذموم على الصحيح لا يقتضي فيها اصلا ولم يخرج فرد من الافراد عن الاطلاق لا بحسب
افرادها الصحيح فلا يمكن التميز بخلاف ما لو قلنا بالاعية **الثالث عشر** الاجماع ونفرو به وجه **الرابع** ان العلماء سلفا وخلفا
يتسكون عند الشك في وجوب الاجزاء باصل العقد وهذا لا يمكن الا على من ذهب الى القول بالصحة لا بقول بصد الاسم مع الشك حتى يقع
وجوب الزايد بالاصلا فان قلت نحن وان قلنا بوضع اللفظ للصحيح كنه نسل بينهم باصل العقد عند الشك لاجتماع لا كقول للفظ
اسم الله قلنا هذا العقد كاف في اثبات الاعية اذا المنفرد بطلب اثار لا خصوصية كونه اسما للصحيح والاعم **الثاني** ان العلماء
من القديم والمتأخر قد تمسكوا بمقام اثبات الاحكام الشرعية في موارد الشك في الوجوب لاطلاق وهو دليل لا عبهة عند
ناذعوا في وجوب الجمعة في الغيبة فقال قوم بالوجوب للاطلاق الاية وآخرون شرطوا اذن الامام لادالة واردة على الاطلاق
كالاجماع المتنولة ونحوها ولم ينكر الاطلاق وما قالوا ان اللفاظ اسما للصحيح فلا بد من الرجوع الى اصالة الشرط لاجتماع

شروطية وجود الامام مع صحة الجمعة وكذا نازعوا في افقنا الامر بالشيء النوع من ضد الخاص نكرة قوم وايقنه اخرون وجعلوا التهمة
بما لو صل مع وجود النجاسة في المسجد صلى قول الملبث في الصلاة لله تعالى وعلى قول الثاني حكموا بالصحة لاطلاق الامر بالصلاة لا
عن المحاذير ولم يفرض هنا احد على الثاني اذا العمل كونه لا زالة بشرط صحة لاسنول حكم بالشروطية للاصل لا اشتغال ووضع الكفا
للصحة وكذا نازعوا في جواز النافلة في السفر فيجوز ما قوم بمسكها بالاطلاق لاجل قوله النافذة ولم يفرض احد منهما بان الاصل الحكم
للصحة ويجعل شرط صحة النافذة بعد السفر فلا بد من الحكم بالشروطية لاصل الاشتغال ويمكن من المواد ما لا يخفى بهذا الجاهل منهم
الاشترار مع الاعيين في العثرة والقبض وجود اول تبادل الجميع عند الاطلاق الثالث صحة السلب عن الفاشد الثالث
ان من جملته البدعيان ان الصور والصلاة ونحوهما من العبادات والنطق ان الفاسد ليس عبادة فيكون العبادة هي التقية لا الفاسدة
الاربع انما قطعنا العبادة جزئيا مقوماتها ولا قطعنا بعضها لاجل ان الكفا فلا بد من اجراء اصل الاشتغال في الجميع

الحق أسس انهم صرحوا بان موضوعا العبادات كالاحكام الشرعية توقيفية بحسب صيغها من الشارع ولو كانت اناسي للامم كالبيع
العرف لا الشرع بخلاف ما لو كانت اناسي للبيعة الياس قولنا لا صلوة الا بطلوه فان ظاهرنا ان هذا للمسيحيين فانما يتحقق الصلوة
طهوه وهو ملازم لقول القسوس في قوله كما لا يخفى اليه الا بدليل وليسوا ثابت العهد بالنسبة الى الشرع ثبت بالنسبة الى الله
بالاجماع المركب السابع قولنا لا صلوة الا بفتحة الكسابة لانه يتقدم في سابق الثالث من انما لو كانت اناسي للامم لم يتميد
كثرة في الميثاق وهو خارج الاصل وعل قولنا العبد في هذا صلا التسامع ان العلم في منافعها لبادات كالصلوة والصوم وما
فيه مما يجاد مخصوصه فقالوا الصلوة مخصوصه فكذلك لم يعمروا اليانها فخصها بعدة منهم بالنسبة كالشعر في العهد
علا كل مرق لبالاجاز ان انا الفخ العاشرة فخصهم الصلوة في الواجب والمخف دون غيره مما كانت عن كونها احكاما للبيعة الا لا

الحق أسس انهم صرحوا بان موضوعا العبادات كالاحكام الشرعية توقيفية بحسب صيغها من الشارع ولو كانت اناسي للامم كالبيع
العرف لا الشرع بخلاف ما لو كانت اناسي للبيعة الياس قولنا لا صلوة الا بطلوه فان ظاهرنا ان هذا للمسيحيين فانما يتحقق الصلوة
طهوه وهو ملازم لقول القسوس في قوله كما لا يخفى اليه الا بدليل وليسوا ثابت العهد بالنسبة الى الشرع ثبت بالنسبة الى الله
بالاجماع المركب السابع قولنا لا صلوة الا بفتحة الكسابة لانه يتقدم في سابق الثالث من انما لو كانت اناسي للامم لم يتميد
كثرة في الميثاق وهو خارج الاصل وعل قولنا العبد في هذا صلا التسامع ان العلم في منافعها لبادات كالصلوة والصوم وما
فيه مما يجاد مخصوصه فقالوا الصلوة مخصوصه فكذلك لم يعمروا اليانها فخصها بعدة منهم بالنسبة كالشعر في العهد
علا كل مرق لبالاجاز ان انا الفخ العاشرة فخصهم الصلوة في الواجب والمخف دون غيره مما كانت عن كونها احكاما للبيعة الا لا

وان ظكلامهم في بيان الاجزاء والشرائط انها شرائط المهيبة واجزاؤها لا الصورية ولا في هذا الكل والشرط بقوله وان من الجبل عدم صيرورة الصلوة مثلاً
ما في الصلوة مع كثرة ما سئلوا فيها في الغاية شئ

والذي لم يحرم ان في التقسيم الى اقسام خمسة ان تقفوا على ان الفاتحة والعماد والركوع ونحوها من اجزاء الصلوة وان الطهارة والاستقبال
في دخولها من شرائطها ومن المعلوم ان شرائط الكل والشرط بانها في الشرط خلاف ما في الفعل والقول بانها اجزاء وشرط للصحة لا للتحقق
لشرط الاجزاء فدلنا على ان شرائطها من الشرطية والجزئية وهو ملازم للصحة اليه **الثاني عشر** ان شرائط الصلوة شرائط الصلوة لا شرائط
التبادر الصحيح من اللفظ غير ان الضرر كالمذكور في الفراض من وراء الجرد او ما تبادر الصحيح مثل قول الفاضل علم ذلك الصلوة او صليت
المعنى بقاء وترتيب من نواش عن فريضة الامر ونحوه في فعل المسلم وثابت ان التبادر بصحاح عدم صحة التسليم عن الفاضل وهو من النسبة
الى التبادر فيقدم عليه ويحمل التبادر على الاطلاق سلباً عدم تقدمه عليه فلا اقل من التبادر والشرط فبطل الاستدلال على
الاعتداد بالشرائط فلو رجع الاصل وقدرنا ان الاصل ما استعمل في معنيين كونه حقيقة في الفعل المشترك بينهما وذاك ان هذا التبادر
يما تروى جامعهم على اجزاء اصل المسلم لم يخلق ذلك الاطلاق على الفاضل والصحة حقيقة على الظاهر فلا بد من طرح التبادر وتبرأ سلباً
لكن يقول التبادر وهو التبادر الصحيح الكامل المشتمل على التخييل وهو المتعارف بين الناس فبطلنا ما كان في هذا الفرد وهو انفراد البطان
لقد كونوا للتخييل اجزاً **قلت** اذا سلم ان التبادر من الصلوة هو الصحيح ولو بادوا الاطلاق او لم يكن حمل التخييل ما ان الشارع على الصحيح للزوم
حمل المطلق على الفرد التابع للتبادر واذا حملت على الصحيح وحكمت بان المراد ان كان الموضوع له عام لزمكم لاجل اللفظ والعمل بقوله لا
وعدم اجزاء اصل التبادر وهذا هو المطلوب الصحيح فلما انجبنا ولا بالنظر في المتعارفات فانكم ايها المحققون في ثلثون بالاعتناء مع انهم
تنصروا الى الفرد التابع وهو الصحيح ومع ذلك يجوزون التمسك بالاطلاق وجرأوا اصل التبادر وثابت بالاجماع المتفق على ان شرائط
التبادر هي هذه الباديات عند الشارع الشرطية والجزئية فلا يضرنا هذا التبادر الاطلاق وثابت ان الذي دعينا هو تبادر الفرد
المتعارفات المشتمل على المطلق الصحيح هذا التبادر لا يقتضي حمل او الشارع عليه لعد لزوم الاتيان بالمدى فبطل ما كان الفرد
اقرب التبادر والتبادر الاطلاق مرادوا ولم يكن مرادوا الامر من حمل اللفظ المطلق على معنا الاصل الصحيح احوط في هذا لا يضر الامر من
في الصحيح الفاضل ومن حمله على المعنى الاقرب الى الفرد التابع للتبادر وهو مطلق الصحيح وان لم يشتمل على التبادر فبطل ما كان الفرد
في التبادر الاول ولا زمة جها اصل التبادر يمكن التحدثه بخلافه بان هو التبادر من الصلوة يتحقق الصحة والكمال اذا ثبت عدم راد
الكمال بالليل حدثنا بالعبارة المتبادرة من اللفظ لا يتم بالتبادر الاطلاق فلا يجرى اصل التبادر ولا التمسك بالاطلاق ويمكن الجواز بان
المسلم هو تبادر الفرد المتعارفات بين الناس الا انكامل ولا الجرد الصحة بمعنى ان التبادر هو المعروض في الصلوة المتعارفات لا العارض عن الصحيح
والكمال فلا ينعى للصحة هذا التبادر على الاطلاق فبطل ما كان من التفضل بانها نكاح الشاة الشرطية والجزئية بالنسبة الى الاصل المتعارفات
من العمل بالاشغال والاقبال لاصل التبادر للصحة الاعراض علينا بلزوم الاستشغال بصلو التبادر الاطلاق بل هو يتم في بعض الموارد
وربما ان هذا التبادر الاطلاق انما يثبت ثمة الصحيح لو كان ثابتاً في زمن صدور الخطاب كما في زماننا وما لو كان متواتراً ومنه
وحصل التبادر الاطلاق في ذم المتشقة فلا يجرى ذلك افتراضاً لخطاب الشارع الى الفرد التابع بل لا بد من حمل اللفظ في كل مرة على
على المعنى الكلي الا ان حصل الشك في كون التبادر الاطلاق موجوداً في زمن الشارع احترازاً عنه كاصل هو اننا نعرف ان اللفظ متواتراً
في زمن الشارع محمولاً على الاصل وهو المظهر فان قلنا صالحة تاخر الحادث معارضة باصالة تشابه لا زماً قلنا محمولاً على اصالة التشابه
انما هو جيت ثبوت في زمن الصدور وثق ولم يعلم ان ذلك هو عين الشيء الثابت في اننا امر غير كما لو علمنا باستعادة شئ من الامر يخرج
الشارع وتعلم انه في هذا زمن الوجوب لا يعلم ان المستقامته في زمن الشارع ايها هو الوجوب غير فحكمه بالاعتناء بقبابه
الازمان والا لزم النقل وما نحن فيه ليس كذلك لاننا نعلم شيئا من التبادر الاطلاق في زماننا ولا نعلم ثبوت في زمن الشارع حتى نحكم
بثبوت في زماننا للتشابه فندعي **قلت** كما ان الاصل تاخر التبادر الاطلاق في كل وقت الاصل تاخر صد الحساب قلنا
في زمن صدور الخطاب معلوم هو زمان المعصية والشرط تاخر التبادر دعوى ما فهمم فالاصل لنا خوفان قلنا لا بد من حمل خطاب الشارع
على اذاعة الصحيح لقطع العقل بان الفاضل لا يتعلق به الطلب لو كان المستعمل فيه الا ان لم يكن كون الفاضل مطلوباً قلنا اولاً ان هذا مرد عنه
على الصحيح في المعاملة فانهم كانوا فيها بالاعم ويعملوا باصالة التبادر وثابت ان لا معنى لا يقول بان الفاضل مطلوب بل هو يتم بقوله
باعتناء المطلوب الصحيح لان الصلوة مع فعل الجرد المشكوك في صحته عند الاصل صدق الا ان لم يبق من الشارع بما
الصلوة حكماً بالصحة عند الاصل واذا ثبتت من اننا في هذا البدعها وان صدق عليها الاسم ايها الا ان يقول ان بعد التسليم اذاعة
الشارع الصحة التي يقول بها الصحيح الصحة النفس لا مرة فكيف يمكن التمسك بالاطلاق واصل التبادر عند التبادر الصحة بالفضل المذكور

في هذا التبادر الصحيح من اللفظ غير ان الضرر كالمذكور في الفراض من وراء الجرد او ما تبادر الصحيح مثل قول الفاضل علم ذلك الصلوة او صليت

وتنجز الغاية في جواز العمل بالاحكام وعدمه ولو اخبر بقاعة الاستماع المعتبر والمقيد وثباده الاول اطلاقا وعلى المختار تكون الاركان الستة
اركان المطلوب لا الصديق

وهو ان استعمل الصلوة في الغاشد كثيرة في الفايرو من المبدأ عدم صحتها حقيقة فيها واثبتها لو كانت حقيقة في الحقيقة لزم ان يكون في
حقيقة الفرد المتعارف المتشابه على المتشابه لا نه الفايرو وهو سدح ان ذلك لا يقاوم الادلة السابقة ثم ان ما ذكرنا اكثرها
مبني على اعتبار شرائط ويمكن للفصل اجرائها لا ذلك على الاعينة بالنسبة الى الاجراء ايها اظهر ان الحق لا يعينه في الاصل الفايرو
فاعلم انهم اخلافوا ان المراد بالاعم الامم القرية ام الامم كماله في ذمته كل فريق والفرق بين الغنيين ان الموضوع له معين من كل
الوجه على الاركان بخلاف القرية فيتم بحمل احتمال ان احدهما ما يتبع عن سلب الصلوة عنه مع وجود الاركان وثانيهما ما لا يتبع عليها
مع النقطة في الاركان وثالثها ما يشكك في الصدق عدمه فلا يعلم عن صحة السالك لاعدتها وحكم الاولين ثم اذ حكم في الاول بعد تحقق
المعية ولو لم الاتيان بالمشكوك الى ان يحصل صدق الاسم في الثالثة يحكم بعكس ذلك فيحقق المعية واجراء الاصل في المشكوك في
الثالث مخفيها كما لا يخفى لا اجماع على عدم تحقق الاسم والحاصل انه على القرية يكون المرجع هو العرف وهو قد يكون متبنا وقد يكون مجالا كما
فلا اجمال عند اصلا ولكن الشاكي ان الحق هو القرية ام الامم كماله في ذمته كل فريق والفرق بين الغنيين ان الموضوع له معين من كل
من الاركان ولا يخفى بدين الحق فيقول الكرامة في الاركان يقع في مقامات ثلثة **الاول** ان معنى كون المعية عبارة عن الاركان الاربعة
او الخمسة وعدم تحققها مع نقصان الاركان **الثاني** ان على هذا القول لو لم بالاركان تجزئة عما سواها لم يتم تحقق المعية من غير طلبة
الى الزائدة في اصل تحققها **الثالث** ان المراد من الاركان التي تحققها المعية هو الاركان الواضحة ام الامم منها وقما قام مقامها في الغرض
هذا فاعلم ان الحق تحقق المعية بالصدق القرية ولا يكون الاركان مبينا او بالحق هو العرف في كل المقام اي في طرقة الزناد والتمسك
مكثرا صدق عليه الاسم في المعية تحقق الاركان ام لا زاد في شوا الاركان **قال المقام الاول** فلا بد من الصلوة في الموضع بجميع
الشرائط ولا يخرج هذا القرية او الفايرو المتشابه في الركوع فلا يربط احد في تحقق الاسم والمعية بخلاف الشوا ان الاركان جعلنا النية وكما قد
نقول ان اصل قول الشافعي من عندنا الصلوة بالحق والمعية وان لم يكن مثابا لعدم حصول الامثال في موضوع الالباب فيصنع من مشكوك
المولى **قال المقام الثاني** اعرف عدم تحقق المعية بمرور تحقق الاركان بل يحتاج الى اربعة من ذلك فلا بد من الاركان ليلزم ان يكون
بالنية والتكبير والقيام والركوع والجلوس فلا بد من اربعة وسكدة عدم تحقق المعية وسكدة السبع في فهمه بل ان القول لا مركبة في ثلثة
وانه لا بد من اربعة من اربعة اركان الصلوة لا سبعة فاعلم ان الاركان لا بد من اربعة من اربعة اركان الصلوة لا سبعة فاعلم ان الاركان لا بد من اربعة من اربعة اركان الصلوة لا سبعة
لزم يكون في ان المعية هي الاركان للتلبيد الشرع حذره بالاركان والتحد بدو كولي الشرع فلا يضر مخالفة العرف فلا بد من
الاربعة قلنا قد مر ان العرف كاشف عن الشرع بقاعة النشاة **ثاني** قلنا مفسد العرف وان كان تحقق المعية عند ذلك اتى من الاركان
وعدم تحققها بمرور تحقق الاركان لان الاجماع دل على عدم تحققها عند نقص اركان منها فلا بد من اربعة من اربعة اركان الصلوة لا سبعة فاعلم ان الاركان لا بد من اربعة من اربعة اركان الصلوة لا سبعة
بعدم صحة السلب لظاهر في الاجماع القائم على هذا السلب الواقع عند ذلك من الاركان **والحاصل** انه طبقا على ما ذهب اليه
الى كون غير وان لا ينافي في الصلوة ما نفيها عما وسهوا ولا يخبرنا بنسب الصلوة باشتافا هذا لاسمها وهذا الجواب كاشف عن
معية الصلوة هي الاركان فلو بحث لوفقت منها شئ لم يتحقق المعية ولا لزم الحكم بعدم اشفاء فاعلم ان ثمانية الاعداد كما لا يخفى قلنا
لا يتم كون مرادهم هو الركبة والجزئية بالنسبة الى تحقق المعية لعدم دليل على تحقق كون هذا النقصان بالنسبة الى المطلوب بل هو الفايرو المتشابه
الغنيمة وان لا دليل عليه فيكون عدم صحة السلب انما على حقيقة ويكون خلاف الصلوة على اما في بعض الاركان **مقال الاشكال الثاني**
احدها انه لو كانت معية الصلوة محتاجة في تحققها الى شئ لا بد من الاركان لما كان للقول كنه ذلك لاربعة اركان فيصنع من مشكوك
الوقوف في تحقق المعية كما انهم مع انهم طبقوا على كنهية الزائد هذا دليل على عدم احتياج الزائد في تحقق المعية وثانيهما ان ذكرنا
من ان جواز الصلوة ما سوا الاركان اجراء مطلوبه لا مقومية معلل بها انما لو كانت مقومات لما نفاها بالنسبة الى الحال لعدم التعلل
والنقل لعدم كون النقص مقوما للمعية في حالة اخرى ولعدم معنى التسمي لاجزاء الى ركني وغير وعدم اطلاق الركن على ما سوا الركن
فيما ذكرتموه الا ان هذا امر عليه كونه فونكم بل يحتاج في تحقق المعية الى شئ لا بد من الاركان مع ان ذلك النقص الزائد بغير اركان
الى عدم التهور ويكون مقوما في حالة اخرى لا بد من الركن ايها بعد ان يكشف عن محتاج في تحقق المعية الى الزائد عن اركان الصلوة
انما هي النقص **والجواب عن الاول** انما اضربا من ان المصلحة من تحقق الاجماع هو تحققه على كنهية تلك الاربعة لاربعة اركان والمعية بالنسبة
الى اصل المطلوب لا اصل المعية وثانيها ان القول بكهنية تلك النقص لا بد من الاربعة لا في القول بكهنية غيرها واصل الغرض وكهنية قد
غيرها لاجل كون تلك النقص عدة ما يحصل بها الطهارة دون غيرها فلا بد من اصل فلا بد من النقص على ما ذكره النقص في ثلثة اركان
النقصان من جهة الاركان لما نفاها حاله بالنسبة الى عدم التهور كمن لم يمت مع ان يفاوض فيها حال ما استحال ذلك حاله

في تحقيق المعية

في علامة الوضع

المتقي الحمل عليه لأن كثير من الموارد فعلم أن اللفظ مثل مقتو وجهر عن ثبوت التلذذ المستلزم الظن كونها سواءاً بالنسبة إلى القسمين بحسب
 بمقتضى الحكم بأن مراد الشارع من نحو لا يؤا لا يظهر هو جميع الأفراد من دون تفاوت بين القسمين ولأن كان المتبادر بحسب الخارج والذ
 2 بآلة النظر هو ما يشتمل على الأركان الحقيقية إلا أن هذا التبادر ليس سبباً للتشكيك في مراد الشارع فلا شك في أن مراد الشارع هو الأعم من
 والتمرة واضحة لو قلنا بالتواطى لحياز التمسك بالاطلاعات في ثبات الأحكام للأفراد القسمين بخلاف ما لو قلنا بالتشكيك لعدم انصراف
 الاطلاق إلى مناصلة المنايا فلا بد من الرجوع في حكمه إلى الأصول الفقهية فتراعى أن كل ما يظهر للتمرة بين الضميمة والأعم في التمسك وجو
 ثوق وعدم وجوبه في العبادة لا بدليل وجوب العبادة أما في كمال الاجماع فلا تمرة للمسئلة بل لا بد من الرجوع إلى الأصول الفقهية فتراعى
 فرض ثمة نادرة ح وهي ما لو كان المثلث للاشتغال مثبناً للاشتغال بالمهنية نفسها بان يتعذر الاجماع على وجوب مهنة العبادة وحصل الخلا
 2 وجوب التسوق فيها من حيث الاختلاف في ثبوت التتمية فبما لا غم في ثبوت الموضوع المبني لئلا يتردد في موضوع المسئلة وعلى الضميمة
 لزم الحكم بالوجوب في موضع المسئلة ان يبقى المثلث للاشتغال بنفس مهنة العبادة بحيث لو حصل حصول البرة وعلى هذا يرجع إلى
 في وجوب التسوق إلى الخارج التتمية ويكون المنازعة في الوجوه والعديتة لا أصلية بمعنى النزاع في الموضوع لا الحكم كما أنهم قد
 حكمهم بانفعال القليل بالملافة وعدم انفعال الكثر في اختلافها يتحقق به التفضل ما يتباين في زيادة نصف شبر في الأقل من ثلثه
 ثلثة اشياء ونصف بحكم بعض الانفعال بالملافة وبعض بعدهم وليس فيهم في الانفعال والعدم ح حكماً بل ناس من زعمهم في
 2 بتحقيق الموضوع وهو الكثرة وعدمه وما نحن فيه من هذا القليل وأما ثبت للاشتغال في الجملة ولكن اختلافها في اشتغال به لا ينفصل
 بالفرد وقبل المهنة فيكون النزاع حكماً لا موضوعياً كما النزاع في ناطقة للظاهرة فان لهدى هو الموضوع وتحقق الاختلاف في المدعى
 الناطقة والعدم وأما ثبت للاشتغال ولكن جهة الاختلاف غير معلومة أنها الحكم والموضوع كالنزاع في ناطقة الخارج من يوق
 اذ من الجواز ان يكون الحكم الناطقة من اجل عدم ضداً القابلة او من اجل عدم ثبوت الحكم بطريق الكلية وأما ثبت للاشتغال ولكن دفع
 الاختلاف في وجوب التوبة مثلاً من المحققين الحكم والموضوع أي التتمية فظاهر ذلك فاعلم ان التمرة بين القولين لا يظهر في الأول
 من تلك الاقسام ما ظهر في التمرة منه اظهر من ظهوره في اللفظ في التمسك والتعبد والجواز من تلك الجهة بمعنى السطح في لارادة وليس للضميمة
 كان ما في ساير الاقسام فلا تمرة للاختلاف على كمال الاقوال وأما لفظي بما يحال له حاله لو قد المناط وأما لفظي فلو قد عدوده مؤدياً
 حكم آخر كما هو مقتضى الأصل لفظه ان العجوة في العمل ما قبل المدد ما لا خلاف في عدمه من حيث الاسم بدو المسكول حريته او شرطية ولو ثبت
 التمسك لاسم فلا تمرة كما لا تمرة في صورة قيام التمسك في المسكول على حد الضميمة من الوجوه وعدمه ولا تمرة كور السد
 في وجوب الشيء في العبادة وجوباً بقيداً بحيث لا يضرب الاختلاف على فرض وجوب لفظ العبادة فان ذلك لا دخل في المسئلة البهي لاسم
 لغير السطح في الجزئية والشرطية كما لو شككنا في وجوب الموالات في الموضوع بقيد وجود السلام في القسوة بقيد اظهر التمرة بين
 فيما لو ثبت وجوب شيء في العبادة ولم يعلم ان وجوبه فبما ان شرط امر جزئي فلا يلزم عدم جليته في صحة العبادة وجوداً وعدلاً لا الظاهر
 ويحكم بانه واجب قبل ايقم وعلى الضميمة يحكم بالمدغلة وكذا لو علم الوجوب للاشتغال في شئ ما واجب توصيله اليه ام لا على الوجه
 يحكم بعدم الجزئية والشرطية وأما بالنسبة إلى أصل الوجوب في الجملة فالتمرة منفية المقامين وظهر التمرة فيما لو ثبت الوكبة فقد
 الجزئية فبما لا غم بحكم بالعدم للأصل والاطلاق وعلى التمسك يحكم بالوكبة ضماً ويطرح من موضوع الوضع ما مورثها تحصيل الوكبة
 هو هذا اللفظ موضوع للقول الفلانية سواء اراد بهذا الكلام انشا الوضع او انتخابه عن الوضع السابق وهذا قد يكون قطعاً وقيداً
 ظنياً وهذا القسم يتم في الاعلام الشخصية والعرفية الخاصة لا التلذذ لعد رسول المبالغة فيها ومنها تفصيل هذا للسان هذا انما
 فطوقاً ما ظني ومنها الذي يد بالفرق بين ذكر اللفظ مفترناً بالقرينة الدالة على كون المستعمل فيه معنى جديفاً سواء كان ذلك من الواضع
 اقل للسان واحد منهم او اكثر وهذا انما كناية عما ظني ويطبق معها الاحكام وضع الواضع اجاباً فطانياً كالمؤنة في المحسوس
 او ظناً فطع من تلك لارادة ظاهر المحبة فماد على محبة التمسك كما عليه طريقتة اصل للسان واجماع العلماء مع الاولوية الطعية ولو لم يكن مطلع
 بالوضع معبراً به في شيء من العلم به معبراً بقصد ما هم للغة وأما الظن فيهما فان محبة بغير نفي اصل للسان مع ما سبق من الدليل
 الفطرية ومنها فكل خلة متون للغة من مبادئها وموارد من الخواص والصفات وغيرها وهذا انما نفساً للتو اطراداً كما لو كان بطريق الاجاد
 في كلامه فيه متبع لمقامات **الاول** في جهة الظن الخاص من نقل اللغويين الذي هو من سلسلة مطبوع لا يعتد به للغة لاسم
 الاعتناء بها كالاقتفاء ولا موهوم الاعتناء كقول جليل الخبيرة كالفن الخاص من قول القاصد من تنجيزه بات للغة فتقول المحبة
 قول لم يذاه والظن لوجوه الاول اجماع المسألة حتى ما هو من المعنى على التمسك اجماع القوم على القبول بحجة واحدة انما انشأ

وقول غير اهل الخبر كالغيبه فكذلك الواحد للصدق للظن باللغة كقول اللغوي لغا على الاستلزام وعدم الكتابة فلا يشترط الايمان والاسلام والعدل الذي يفعله اللغة
لعموم الادلة ومنطوق انبئنا الواضحة الى الموضوع المستفيض فلما بان اليقين على محض بما مر من بشرط حصول الظن الشيء والخلو عن المعارض المعبر المساوي

وهذا هو القدر

وهنا يجب من جملة العلم بالصدق القطع بالوضع دون المتواتر المظنون الوضع وثانياً بان لاخذ بغير مظنون الوضع ليس من باب الرجوع على مظنون
الوضع بل من باب الاخذ باحد الطرفين من الواجب الخبر لا بعد كفاية كل من السلسلتين وبيان طرح كليهما للخروج عن ذلك وحده لا احد
ياخذ بما من باب الخبر بين الاستبنا والاثبات انه يجب لاخذ بالتحقق الاعلانية لكونها قد رتبنا لكثرها طرح للزاتون المظنونه
الوضع والتحقيق الاعلانية معارض من ذلك وكذا الامتناع بالمتواترات لقلتها باقيل عدم وجودها فوجب ان لاخذ بكليهما او بالتحقق
الاعلانية فقط فلا خير قد يتيقن وكونه قد امكننا بكنه في الرجوع قليل كل تلك سد لها الا قول فلان قلنا الغضب بل يكون
مرجحاً اذا كان راداً اخرج القلب وتكلمته الزائد وذلك انفقوا الخصصا على اخرج القلب فيما نحن فيه راداً لتخرج
كل من القلب والكثير متكول للقطع باخراج الدليل العقل بعضا من الظنون من المعنى ما لا يعلم انه ظنون للمنطوقه الاوضاع ان المظنونه
كالمتواتر لا تدركه يتيقن في اليقين ولا دليل على اعقاب الاصول والعمومات المختصة بالجمال عدم وجود العدل المتيقن بما **المقام الثاني** في
التجسس بين الاستبنا اجماعي البطلان نعم هو يجري بعض الاستبنا الجزئية كغرض التجسس مع دوران الاكبر من الحد ورس لمعين احدهما
امكان الجمع فيما نحن فيه لا يصح الحكم بالخبر والضام مع امكان الجمع بالاخذ بكل السلسلتين لعدم جريان البهتان العقل الحاكم بالخبرين واما
الثالث ضد وجود العدل المتيقن لنا بين الاستبنا الظنية تحت كفايتها واما عدم وجود هذا الاشكال على صاحب آراء مع قوله يكون
التحقيق الاعلانية مثلاً قد رتبنا فلان مقطوع بالوضع قليل مظنونه كثير القول بان الوضع في العرف قطعي وبثبت تخاره مع اللغة بوا
الاستقرار ودليل آخر قطعي وبما ضالة عدم التعلق سد لثبته الاستقرار على ما لا يمنع وانما الفريضة الخارجية العقلية غالباً ما واما اصالة
عدم التعلق فيها ان ذلك لا يمكن ان يثبت سبباً على اعتبار قول للغوي ذلك ما دل على حجية ضالة عدم العقل على حجة قول للغوي
ثم المدلل ثم فيها والا فلا يتم في شيء منها ما دعوا للثبوت في احدى ما لا يخفى فنقول ان التحاق الاعلانية وان كانت كبيرة لكن بعد كثره
الافاظ الظنية الوضع فيما يخرج عن كونها قد امكننا من تلك السلسلة كثره الفاظ المظنونه الوضع في تلكا لكن لا مكره الخبر الذي
يكون كل الفاطه غير مظنونه ولو لفظاً واحداً وذلك بحيث لا ان التبعي قد خرج من المفاضة هذا انما هو المحيطة الطرية الموضوع المسبب
باجواء الدليل الرابع في ضل الحكم والتعبر بالنسبة اليه بالاستلزام **المقام الثاني** في ان قول غير اهل الخبر كالغيبه وكذا الخبر الوارد
المفيد للغير في اللغة ما هو محقق كقول للغوي لا يتحقق وان كان ثم المنة العكس بوجهين **الاول** عدم الاستلزام فنقول بعد حصول الظن
بالحكم الفرعي بوسائل ذلك انه ان علمنا بالظن الخاص من الشبهة اليه هي مشككة مع هذا الطرية كونها ما هو من الاعيان الوارد الرجوع
مرجح واما التمسك بعد كفاية مقطوع الوضع فلا بد من التمسك الى مظنون الوضع فلا يتم من الوجود العدل المتيقن في اليقين اعرف سلسلة
مظنون لا غنى كقول النقلة الا ان يقر لا تدركه يتيقن في اليقين في سلسلة المظنون في اللغات لا ما نرضى حصول الظن من قول اليقين تحت
بالعلم وحصول ظن ضعيف من قول للتو في هذا الظن الضعيف اجم من حيث الظن بالاعتناء ومزجوح من حيث الضعف الطرية الخاص من
قول اليقين بالعكس ولكنا حجة رجحاً ومزجوحه فالعلم باحد ما دون الآخر رجحاً بل مرجح وادانت الحجة في تلك الصوة يثبت كل صواب قول
اليقين مثلاً الظن وان كان ضعيفاً بالاجماع المركب اذ ثبت عدم وجود العدل المتيقن مع التسلسلنا بوجه ثان وهو عدم كتابته خبرتو
الوضع فلا بد من التمسك الى مظنونه وخير تقدم يتيقن في اليقين وجب العلم بكافة الا ما اخرجه الدليل فلا ينافون قول اليقين والنقله
امكان التمسك في اثنان حجتين هما ما لو حجتين المذكورين **المقام الثالث** الحق عند شرط العدل والاسلام والايمان فلهذا اللغة لعموم
الادلة الساجدة وطريقة اهل تلك العلم يقول اهل الخبر وان كان كما قبل المصنفين لبعض كتب اللغة في زمن الامم الذين قروا في تلك
يكنهم لم يكونوا مؤمنين ونوم ان منطوق اية البناء يوجب جواز العمل بخلاف الفاسفين ما يقع اولاً بكتابنا في باب الموضع المسند
الذي ليس من شأنه الداع بهانه وثانياً بما جاز لفظ التبيين فعمل المراد منه الا هم من الظن فم والنا انما هي حصته ثانياً لادلة المقاصد
لواجم لانك حين قول النقلة ونحوهم اذ اشد الظن الشخصي اما ان لم يقد في ذلك بكنها من طبعها فانه بان كان المحكوك بها غير مطا
ما حجتية قوله فلا يصح بالاجماع وطريقة اهل تلكا وطريقة تلك الخبر اليه لم يصد للتشكيك الحكم الفرعي صحيحاً وطعاه ان امانة بعاهه
خلافاً للحقيقة وان كان الظن الشخصي لا نوعي موجود وكان عدم حصول الظن الشخصي سبباً من سبب اخرى فيضعها المعاد بالعلم
الحاصل من النوع فلا يخفى في مقام قول النقلة ونحوهم للاجماع وكذا ان كان التمسك حجة اخرى اليه اليقين فخلافاً كما لفظ اليقين بالاجماع
ايضا فخلافاً لصاحب الدليل فيما اذا كان السبب الحاد حجة اليه بعد اعتناء مستنداً الى انما كانت حجة متساوية فيجب ان يثبت من باب
كان الفرق بين السلسلة مثلاً فلا يمتد بالاجماع وان كان محتمل كان الفرع احد الطرفين علمه ولا يوافق ذلك اذ ان قول النقلة
انما هو ان يكون قول للغوي محتمل في غير الفاظ المهمة عام بها اليقين ان التصديق في المقاصد صوحته اذ لا يكون لا سبباً في علم

وهذا هو القدر

قول اللغوي في الالفاظ المجهولة وجهان والمصوري في ذلك صور نظير بالثام والعارض قول قائل من اهل اللغز مع اخرين بعض انه ان كانت النسبة ثابتا
او جزئيا فالاشتراك الالفاظ او عموما مطلقا اخذ بالاعم كل ذلك خدفا للثب على الثاني لم يضر في المناوئين نتيج

في علم من العلم
واللغة

العرب دون المعقول الثانية كون المعنى السابق مجزوا واللفظ الثالث القطع باتحاد معنى اللفظ المعهود في زمانا ومن ان الثالث وضع لغير المجزؤ بعد
بالاخذ بالاحتمال الثاني اتحاد معنى اللفظ في زمانين وتعدد مع عدم الجبرام الصوتي ان لا يلتزم بالاشتراك في معنى قول اللغوي فيها وانما
العد للثب في لواخر اللغز في اللفظ النصف واحد الصوتين المذكورين كان حجة اذ وقع في كتابي لسته واما الصوتين الاخرين فلا
فيها الفصحى المعنى الاول عند العرب فلا يكفر جرد الوجود الى قول اللغوي بخلاف الصوتين الاولين بغير هدم وجود اللفظ والمعنى في العرب
في ما بين الصوتين فنقول اما الصوت الاول من هاتين الصورتين لا خبرين فيضم الصوت اربعة اذ بعد الرجوع الى العرب اما يضعف
العرب فلا يحتاج الى المراجعة الى اللغة لمخصوص القطع من انهما القطعيين بان هذا المعنى هو المعنى المتداول في زمن الشرع واما جمل في العرب
بطل الاستمرار لا يرفع على اشارة قول اللغوي في قوله ويطرح قول اللغوي واما بعد الرجوع الى العرب فيكون المعنى في العرب لا يعلم فيكون
المعنى اللغوي معلما عن المعارض فيرجع اليه واما بعد الرجوع بطل المعنى ولكن بعد الرجوع الى اللغة يرتفع الظن بهذا المعنى عن العرب لاجل
التعارض ولا يكون الظن في شئ من الطرفين فلا بد من التوقف وان كان الظن في قول اللغوي معلما به واما الضرورة الواضحة لاصحابها واما
بعد ما هو الاتحاد واصله عدم بعدد الوضع لكن في هذا الصوت بعد الرجوع اما يحصل القطع بالمعنى العرب والظن بما لا يفيهم من العرب
شئ وبعدهم منه شئ قلنا ولكن بعد الرجوع الى اللغة يهدم ذلك الظن للتعارض ويحصل الشك اما في الصورة الاولى بعد الرجوع الى اللغة
ان حصل التوافق فلا اشكال وان حصل التناقض فتعارض الظن فيحصل من قول اللغوي مع الظن لا اتحادا فكان الظن بقول اللغوي
اقوى فيخرج الظن بالاتحاد ويحكم بتعدد المعنى اللغوي والعرب وان كان المعنى فيطرح للظن بقول المعنى ويؤخذ بالعرب المصطلح والمطلوب
ولن يفرق الظن من الطرفين فيتوقف على اجتهاد ويحكم بالاتحاد فهاهنا نظر الى الاصل فيؤخذ بالعرب اتم واما الصورة الثانية
فتعارض في شئ من القولين اللغوي والعرب والظن بالاتحاد فلا بد من ملاحظة تلك النصوص الثلاثة فاما الظن العرب اقوى من الظن اللغوي
واللغوي اقوى من العرب فان كان الاول فيلاحظ بالاتحاد مع الظن اللغوي فكان الظن بالاتحاد اقوى لو كانا متساويين قلنا بالعرب اما
في الاول فواضح واما في الثانية فبالاخذ بالاتحاد وان كان اللغوي اقوى من الظن بالاتحاد فيطرح الظن بالاتحاد ويعلم بالظن اللغوي العرب
معا وان كان الظن اللغوي اقوى من العرب فيلاحظ الظن بالاتحاد مع الظن العرب فان كان الظن بالاتحاد اقوى فيؤخذ بالظن العرب
وان تساويا فيعمل بالاصالة فيخرج العرب وان كان الظن العرب اقوى من الظن بالاتحاد فيعمل بالظن اللغوي العرب معا واما في الصورة
الثالثة فنقول للقولين من المعارض فيؤخذ به واما في الرابعة فنقتضي انما يوجب الوصف واما الصورة الخامسة والاتحاد فهدم
بغيره من مقتضى الاصل فيها واما الاتحاد لكن بعد الرجوع الى العرب فيقطع القطع بالمعنى فيها والظن يرجع الى قول اللغوي ايقه وان افقه فلا اشكال
في وان خالفه حكم بالظن لانه دليل اجتهاد بالنسبة الى الاصل والمقروض فعدان الظن بالاتحاد وان لم يفهم من العرب شئ فيعمل بقول اللغوي
ايقه لانه عن المعارض المتوالي بعدد صوت الظن بالاتحاد ولا يتصورنا المقام الاول في تعارض قول المعنى والكلام
فيه يقع في مقامين الاول في جهة التعارض فيجوز مع قطع النظر عن ثبات مرتبة الناقل والقال في تعارض قول اهل الخبر فيمنع
قول المعنى وذلك اما المقام الاول في ثبات الحكم عن بعضهم انه لا يحصل التعارض بين قول المعنى والكلام فيكون بين المعنى
الثبات ان كان يقول واحد ان المعنى هو المعنى والاحكام التي هي الاعم من وجه كان يقول واحد ان المعنى هو الصوت المطبق للاحكام الصوت
مع الرجوع والاعم المطلق كان يقول لصيغته هو وجه الارض والاحكام التي هي الصوتين الاولين يحكم بالاشتراك اللفظ والاحكام
تؤخذ بالاعم المطلق والوجه ذلك ان التعارض من باب التعارض المبتدئ والثاني فيؤخذ بالمبتدئ في كل الصوت ويطرح الثاني ولا يترك
ما ذكر من التفصيل ونحن نقول انه يصح في المقام صورة رابعة لم تعرض لها المفضل وهو تعارض القولين مع ما مع شانهما صحت
يقول أحدهما ان ذلك هو الجواز الناطق واما ما كان على هذا المفضل اولان من جملة تلك المواد الاعم والاحكام المطلقين واما
ثانيتها بالاعم مع ان ذلك من باب تعارض المطلق والمقتضى فيقولانهم ولكن اصد من شخص كل اهما فاولان عن شخص واحد ومبتدئ
فهو كسند ورهنا من واحد كما أخبرنا من علمان زيد لا خان المولى لا شر المم واخبرنا باننا نرسم القم فيعمل المطلق على المقتضى
وما يخرج منه من هذا الباب كل منهما كما كان عن الوضع او عن العرب فانهما انما لم يقدم الثب على المنك مظنهم لو كان عدم الثب
في معقولين بان كان الشيء معلقا بعد المبتدئ كاصل البراءة بالنسبة الى الدليل لاجتهاد على الثب لتكليفها انما يعمل بالثب بل انما
حيقنح واما لو لم يكن فلا دليل على تقديم الثب هذا ويمكن الجواز عن الاول بان حمل المطلق على المقتضى سلم اذا صدر عن شخص
فاقطن بلا واسطة او بغير واسطة عن شخص واما في مثل ما نحن فيه الذي هو مقام الاجتهاد حقيقة لا النقل لاجل اجتهاد فله اللغة ولنا
اصح فيهم لا اخذهم من الواضحين فغيره لا مكان بعدد الوالي ولذا لا يحمل مطلقا على مقتضى ما خرج مع ان افعالها كون من الشرع

في علم من العلم
واللغة

ومع ذلك في تقديم المتيقن كلام في الأخذ بالاعم وعدم حمل المطلق على المقيّد اذا كان نقل الناقلين عن مبدأ واحد نظر الفصل
بحال نتائج

سلبنا كون المفعول عن شخص واحد وكون الفعل بلا واسطة ومع ذلك نقول لا معنى للفعل بحمل المطلق على المقيّد فيما يخرج منه وهو ان يكون
احدهما التصديق والارض والاخران الزاب لان حمل المطلق على المقيّد المشين مشروطة بشرطين احدهما كون الحكم تكليفا لا اعتبارا
كان مضيا كبيع البع وبيع بيع السلم والماء القليل يتصل بالملات وهذا الماء القليل يتصل بالملات لربهم التقييد بل لا يتم الا
التاكيد والسرّ اذا كان الحكم مضيا فتم منه السرّ الى كل الافراد فيصير منزلة العوّما ككرم العلى واكرم زيد اذ لا يربى عدم كرم
التقييد وكذا لو كان تكليفا غير الزاب كالمسند فان قولنا مثلاً ان المحبّين ذرا محبّين يوم الجمعة ولبلة الصد ولا يهتم منه التقييد

ايتم فيهم سرّاً الجويّة والمطلوبية المندرجة الى كل افراد الطبيعة ولعله القالب فيها وفي الوضعية انهم قد يتفقون فيما عداهم فم السرّ بانفسه
مثل فيهم فيصير بمنزلة العوّما وثانيتها العلم بانحداد التكليف بكتابة الفرد الواحد بان لا يكون من قبيل العوّما كما هو في المطلق والمقيّد
الوارد من عند العزّ كما خلق ربه واعقوبه مؤمنه فانه ذالم بكسبها فريشة حمله السرّ على اتحاد التكليف ونحوه بالتقييد لو اخل
مقدد التكليف كما هو مقتضى هذا الامر فلا يخفى على الجمل بل نقول ان مهمنا تكليفنا احدهما بالطبيعة والاخر بالفرد الخاص فلو لم يلفظ هذا
بالتكليفين معاصي حصول المداخل ولو ان اولا فيصير هذا الفرد ضلّة لا يبار هذا الفرد تاباً فظهر ان سرّ الحمل العلم بوحد التكليف

يكفي الفرد الواحد من هذا التكليف الواحد كما من قبيل انعام فلا يحمل فيه كذوله اكرم العلى واكرم زيد واذ حملنا بوحد التكليف كحالة
الفرد حكماً بالتقييد فلم يان للتكليف بهما الطبيعة واما الفرد فان قلنا انه الطبيعة وان ذكر العديد من ماذ كواحد لا فرد وافضلنا
الجاء في الامور ان قلنا ان التقييد هو اولي من الجاء في التكليف فلهذا صاحب جسيم يترجم الجاء على التخصيص
هو الوجه في التقييد بعدم العلم بوحد التقييد ولكن جعل الوجه بعضهم عدة الاشتغال بالوضع بالبرّة في اتيان المقيّد دون المطلق
لعدوان الاسمين كون المومنة اجبه هيّة ام تخير بينهما وبين الكافرة بان يكون المطلوب هو الطبيعة وهو انهم حسن لو اتم ماذ كونا
من الوجه لكن فيه اشكال لعدم ما منه على مذهب من يقول اننا البرّة في دوران الاسمين بينة والغيرية وانهم ان كان البناء على الوجع
الى اصول بعد الجاهل للفظ لا صلحاً لغير الطبيعة لما الموارد وفيما يمكن للكلف من المقيّد والمطلق من اول الوقت مستمرا الى اخره لا ضرر
ما ذكره من لا اشتغال فيعلم يمكن في الوقت لا من المطلق لا اصل البرّة فيحمل على المقيّد انهم لاصل البرّة وفيما لم يمكن من المطلق

المقيّد اول الوقت ثم زال المقيّد عن المقيّد والوقت باق ففرضنا لا شحاً لزوم الانيان بالمطلق فلا يطابق هذا الاصل بل لا يتفق
الحمل على المقيّد وقد يقتضي الحمل على المطلق واما اذا كان وجه الحمل الدليل لاجتهاد كما استأصم المطلق على المقيّد ثم جعل جز
وجه الحمل بالجمع بين الدليتين مما امكن اولى من طرح احدهما وذلك بحصول الا بالعلم بالتقييد وفيه اولان لا دليل على لزوم الجمع
امكن وثانياً ان طريق الجمع يمكن بحمل المقيّد على افضل الافراد فوجه تعيين الجمع بطريق التقييد وجعل بعض وجه الحمل ان مضمّن
التقيد في وجوبنا سواء المومنة لا يحمل ذلك الجمل المطلق على المقيّد وفيه اولان ذلك انهم فيما التبيين مفهوم الوصف ككرم الرجل كرم

زيد وجوباً لا يتأخّر زب وثانياً ان حمل المطلق على المقيّد انما في وجه مفهوم الوصف ككرم الرجل كرم زيد لا دليل على ذلك
على الامر لو ان في ذلك ان مضمّن مفهوم الوصف في وجوب كفاية هذا الوجه في حمل هذا لا يقتضي وجوب الطبيعة الا بحمل
المفهوم لا يقتضي الكفاية او يجرى عن غير المومنة الشامل هو كنهها فسدان سلبنا المفهوم عدم وجوب عن غير المومنة لكن في المفهوم
الطبيعي يبيّن العوّل في كفاية انهم واثان قولنا عقوبة وجوب الطبيعة من بالخصوص والمنطوق الخاص مقدم على المفهوم العام
انفاء الا ان لمباد من نفي الوجوب المفهوم قولنا لا يجمع عن الكفاية هو نفي الوجوب من نفي التقييد ان لمباد من قولنا جاء

زبد كرمه في وجوب لا كرمه مضمّن عدم الحي لا في وجوب الحق فلا يتم الجواب لثالثية ان الوجوب في وجوب العوّل العوّل
حقيقة به والمفهوم انما في ملك المنطوق واما فيهم على وجوب التخيير انهم احياناً ما من من الاصل لا اللفظ سلبنا وكبح فيفاد من المفهوم
مع صلتها بالمطلق والنسب مفهوم من وجبه لصد المنطوق المذكور وجوب عن المومنة وهذا المفهوم في وجه الكفاية عينا وهذا ما نأمن
في وجوب الكفاية تخير فيضيه المفهوم وبهذا المنطوق والمنطوق ارجح ان تحقق ما ذكر من دليلين فلان قولنا المومنان التصديق لا يرب
او الزاب من هذا الباب عن بني الحكم الوضع فيهم من اقوال الاول ان التصديق هو وجه الارض بطريق السرّ الشامل للزاد في المنطوق
بانه الزاب لا يقتضي التقييد من قوله الماء القليل الملافة بخس عند الملافة فان قلنا ان كان من المنطوق التصديق مستعمل في الامر

وخرج من الاخران من حمل الزاب فحق ما ذكرنا وليس العرض لذلك احد فاما بقولنا التصديق هو وجه الارض والاخر يقول ان الزاب
يمكن الحمل على المومنان ثم ان كان العرض بها الوضع لا يمكن ذكره ولكن لو كان كمال ففرضنا الحمل على الاشياء ان العلم بالمطلق لا
يتم الاخذ بالاعم انهم ويمكن الجواب عن وجه الاخر من الوجهين بانه لا يجمع تقديم الاثبات على انفي ذلك بما يكون النفي تخير بل ومع

الزاد سمون كون

اقول
في التقييد
اذلا بهم
اعمل يوم الجمعة
بهم السرّ الى كل الارض
ومثل ذلك
سنة
في التقييد

ثم ان علمنا بفقد القرينة او بعد العلم باللفظان لهما وشكنا في انها مؤكدة ام صاندة ام معيبة فالوقف ان لم يقل بالاولوية الناسب من ينجح الالف من الشبه بهم

١٣٨

في التباد

فالمطلق الذي له فرض شائع ونادر مابين العلم بهما والفرق الشائع بالتبادر لا خسر التبادر لارادة الغير ليس بموضوع له فلما هذا التبادر ناشئ
عن القرينة وهي اعني كما في لفظ اكل الذي لا يثبت في ابدية وتوهم ان منهم الظن من لفظ الاكل لا يحتاج الى اللفظان لفصل في الاضحية
المذكور لو سوخما في الذم فحصر بالفاصل الحقيقة كما في التهمة الواضحة باطل اذ ليس كل مرتبة واسعة محرمة للجواز عن الجواز ولا هي ليست
تخرج عن القرينة بل ان لم يخضر بالشبهة الا ترى ان الاختصاص في المثال المذكور واضح بالنسبة الى الفرض والظن ومع ذلك لا يصح التسليم ان الفرض النادر في العلم
ان العلم لو حصل بفقد القرينة حين فهم المعنى من اللفظ او حصل القطع بعدم اللفظان لهما في فهم المعنى وان كانت موجودة فذلك نادر ارجح
محصل القطع بالوضع وانما لو احتمل التبادر وجود القرينة واحتمل نشأ الفهم لهما بعد القطع بوجودها فقولنا الاصل عدم القرينة او عدم
اللفظان فيهما بل هو مقرر الصفا بالقسمة من الاولين بضميمة الاصل فيما تبادر انهما متساويان واما لو حصل العلم بالقرينة واللفظان فم
تسكنا ان القرينة مؤكدة او صاندة ام معيبة فلا بد من الوقف في الحكم بالحققة والجواز بل في ذلك الوقف فمما اذا لم نقل بان
الناسب اولى من ان اكيد كما هو كل لعدا للبرهان والافان فلما بالاولوية الناسب فلا بد من الوقف في احتمال الاشتراط لفظا
عدم فقد الوضع يندور لا يربى القنطرة والمفهمة فيرجع الى مسئلة فعارض الاشتراك المتوهم والجواز فكان الاصل احدهما اخذنا بكون
كان الاصل الوقف فذلك اننا الفصل في لفصل كما لم يقل بالاولوية الناسب فلا بد من الوقف من اول الامر فحق في الصوة الخامسة
مكم الا ان صورته من احداهما كما طالعوا المبادر غالب الاستعمال هو عدم العلم بالوضع السابق لمعنى لغزير المعنى للتبادر فيحكم بغير علم
الاشتراك بالحق الموضوع وبغيره كون غالب استعمال هو الموضوع له انه هو المعنى للتبادر فيحكم بالحققة مع ختم الغلبين ولا توقف اضلا
فيما علم بوضع اللفظ سابقا لمعنى غير هذا المعنى للتبادر لان مع القرينة المشكوكه خالفها لا يمكن القول بالحققة الخاصة في المعنى الثالث فغلبنا
الفضل مع استصحاب عدم حصول الوقف بالنسبة الى المعنى الثالث واستصحابنا الموازنة بالنسبة الى المعنى الاول فلا بد من الحكم بالجواز بل وان كان
الثاني للتبادر غالب استعمال فيهما لغرض الغلبين مع والنسبة بينهما عموم من وجه فمما اذا لم يخضر في مادة الافتراق من جانبنا صاندة
الصورة الاولى من الصوتين ومادة الافتراق من جانب خلية الاستعمال صورة العلم بالوضع السابق لمعنى لغزير وقلة الاستعمال في المعنى الثاني
مع القرينة المشكوكه فبعد المعارض تحكم بالجواز بل في المثال الثاني ان لبقا الاصلين في جانب عدم النقل بل بما علمنا من المعارض فمما اذا
الكلام فجاء في الصورتين السابقين اللذين الحفظا ما لاولين لعدم العلم بالعدم القرينة وعدم اللفظان فانه لو كان فيها علم بالوضع
السابق لمعنى اخر حكم بالجواز بل في المعنى للتبادر وان غلب استعمال في لغة لغزير فذلك كغلبة الوجهة للحقيقة مع كغلبة الوجهة بعد النقل بمقتضى
في جانب عدم النقل واصل احدهما للتبادر مقدم عدم النقل فيحكم بالجواز هذا والتحقيق في الحكم بالتبادر ان يقر علمنا بعدم النقل
بعد اللفظان لهما فلا استكمال في الحكم بالحققة لهما اذ امة لغزير فاما ان يكون المعنى للتبادر غالب لتبادر من هذا اللفظ او غير اللفظ
او شكولا لهما من ذلك الوجه والمرد بغيره التبادر ان يكون لتبادر من هذا اللفظ هو هذا المعنى غالب او لم يستعمل فيه غالب لان التبادر العا
لا بد ان الاستعمال العا لبق في الصوة التي هي الصوة الاولى من الثلاثة الاخيرة ان علمنا بان ذلك التبادر لفظا الى ليس ناشئا من غلبة
اتما لعدم وجود غلبة في الهم والاعلم بعد فتوا التبادر معها تحكم بان التبادر وعلامة الحقيقة وان احتمل المقام قوتها سو غلبة الوجو
وذلك للاشتراط في كون هذا النحوى من لفظ حقيقة سواء علم بالوضع السابق واستلزام النقل ولا وسوا كان الشك في القرينة ام في اللفظان
له في القرينة وسوا كان المعنى غالب استعمال ام لا فان قلت ان ذلك يمكن لهذا الغلبة اليه ادعت معارض في الكلام صحيح لو كان الشك في القرينة
ولم يعلم بالوضع لمعنى سابق وكذا الشك في القرينة واللفظان ولم يعلم بالوضع السابق فمما اذا لم يخضر في هذا الاستقراء سلم المعارض معارضا صالة
عدم القرينة وعدم اللفظان في الصوة الثانية وما لو حصل العلم بالوضع السابق لمعنى اخر وكان تحكم بالحققة في ذلك سلبا للنقل فلما
عدم النقل المنفصلة لاستقراء واحد مع استصحاب معارض مع هذا الاستقراء فمعارض الاستقراء وبقي الاصلان سليمين عن المعارض
الشك في القرينة والام يقبل اصل واحد سلبا عن المعارض فلا يصح الكلام في صورة العلم بالوضع السابق فلما الاستقراء الذي لا يقبل
من الاستقراء المذكور ذلك قولنا ان استقرئنا في اللفظ الموضوع لخاصة ولا السجدة في معنى فان وجدنا ما غير مقولة الى المعنى الثالث ونحن نقول
استقرئنا في خصوص هذه الموارد وجهنا النقل في صوة كون الثالث اعلمنا بدارا فاستقرئنا الحق في عدم واما الاستقراء بان فلا يثبت في معا
الدليل الاجتهاد في الاستقراء واما في الصوة الثانية اي صوة العلم بتدرك التبادر لا بد من التبادر في الاستقراء فمما اذا لم يخضر في هذا الاستقراء فمما
لا يلو كاحقيقة لزم الحقيقة المرجوة ومما ندرة فان علمنا بالوضع السابق لمعنى اخر فمعارض الاستقراء اصاله عند النقل لهما ولما عارض هذا
الاستقراء الا اذا كان الشك في القرينة او اللفظان فمعارض اصل عدم القرينة واللفظان الوجهة لكون المعنى للتبادر حقيقة لكم ما عارض
اعتبارهما لا يكونون للاستقراء معكم بالجواز بل في سوا كما له معارضا معارض ولم يكن شق منهما او كما كلاهما موجودا ومثله الصوة الاربع

ومع سلب الجاز في الجملة عن مورد الاستعمال هذه لا تكشف عن شيء من الجاد والحقيقة حتى بالنسبة فالأخبار ان لها بعلامتين وكذا الثاني ليس علامتنا وان كان متعده ١
في الواقع ملازما للحقيقة صرفا وذلك لعدم حصر الجازات غالبا والزم الدور والغير المنقطع نشأ لعدم اول علامته وذلك لعدم الاربعه منصوب في جانب عدم صحة السلب
والعلامتها ايضا واحدة وهي عدم صحة سلب المعنى الحقيقي في الجملة عن مورد الاستعمال الكاشف عن كونه موضوعا والثلاثة الاخر علامات وانعقاد وصولها اليها للدور
الغير المتعدي الا في بعض التصورات فاحصون العلامة في اثنين من الثمانية نتائج

صحة السلب عندها

الباب لان الفرض من الجازيم معرفة الوضع او عدم الوضع ليعتد عند الاستعمال ان هذا الشيء لا يكون علامة بالمعنى المتعارف هذا الباب
واما القسم الرابع فبعده لا يكشف عن شيء من الحقيقة والجاز لا كلياته ولا بالنسبة ما عدم الكشف عن الحقيقة فليجوز سلب بعض جازات اللفظ
عن غير اخر كما يصح سلبه عن المعنى الحقيقي فيهم سلب المعنى الجازي فيهم كون المستلزم عنه معنى حقيقيا اذ الجازي لا يسهل الكشف عن الجازي في
من ذلك يتم وظهور ان الضميرين الاخيرين ليس علامته بخلاف الاولين لكن الذي هو بايدينا من هذا الضميرين انما هو الاول منهما الكاشف
الجازي وعدم الوضع واما الاخير فليس علامة لنا وان كان تخففة الواقع ملازما للحقيقة الصرفة كما قلنا والوجه فيه انه لا يمكن غالبا
سلب كل جازات اللفظ عن المورد لعدم حصره غالبا مع انه مستلزم للدور والغير المتعدي اذ العلم بالحقيقة موقوف على العلم بصحة سلب
الجازات وهو موقوف على العلم بكل الجازات بطريق الحصر المركب من المعنى والاثبات وهو موقوف على العلم بحقيقة مورد الاستعمال لا يكون
دفعه عما يندفع به الدور في القسم الاول كما سنعرفه فبق من ذلك الامتناع الاربعه الاقل منها وهو علامة الجاز واما الاربعه في
جانب عدم صحة السلب فواحدة منها ايضاً علامتنا وموجود في الخارج وبسببها الوصول الى الحقيقة وهو عدم صحة سلب المعنى الحقيقي
في الجملة عن مورد الاستعمال الكاشف عن كونه موضوعا واما الثلاثة الاخر فكلها علامات واضحية ولا يمكن الوصول اليها بالدور غير
المنقطع لعدم صحة سلب كل الجازات كاشف عن الجازية الصرفة وعدم صحة سلب كل الحقائق كاشف عن اختصاص الحقيقة فيه وعدم صحة الجاز
في الجملة كاشف عن الجازية ايضاً فظهر ان العلامة اثنتان عند صحة سلب المعنى الحقيقي في الجملة الكاشف عن الحقيقة في الجملة وصحة سلب كل الحقائق
الكاشف عن الجازية الصرفة والديك على كونها علامتنا اتفاق العلماء اقل ذلك واستمر القطع التام والدليل العقل لا نه لو لم يكن عند
صحة سلب المعنى الحقيقي علامته الحقيقة وكان المعنى الذي لا يفتح سلب جازي الزم الخروج عن الفرض المفروض عدم صحة سلب المعنى الحقيقي فيه
فجوز هذا الفرض بعد تخففة لا يحتاج الى الدليل وهكذا في جانب صحة السلب فيكون عند صحة السلب علامة للحقيقة مستلزما للدور
المصرح لان معرفة كون هذا المعنى حقيقيا موقوف على معرفة عدم صحة سلب المعنى الحقيقي هو لا يعرف الا بعد معرفة ان هذا المعنى حقيقي
وكون صحة السلب علامة للجاز مستلزما للدور المضمرة لان معرفة كون المعنى جازيا موقوف على معرفة عدم صحة سلب كل الحقائق عن الفرض وهي موقوف
على معرفة كل المعاني الحقيقية بطريق المسلمم الخروج للفرض عنها وهي موقوفة على معرفة جازية المعنى المفروض في العلم الذي يصرح به عاين
صحة السلب المضمرة في جانب صحة السلب الصريحة كما توهم بعض زعم جعل علامة للحقيقة عند صحة سلب كل الحقائق كما قلنا انه لا يمكن ان يصير
علامة ولا المصريح منها كما جوزه هذا التوهم بجعله سلب المعنى الحقيقي في الجملة علامة للجازي انما قلنا انه ليس علامة بل العلامة هو الحرف في جانب عدم
صحة السلب لكل في جانب صحة السلب يكون الدور في الاول صرحا وفي الثاني مضمرا ومع ذلك لا بد من العلامة للمفاهيم والمفاهيم الدورية
لازم في كل الصوفان جعلنا العلامة من الطرفين للكلية ان فالدور مضمرة في المفاهيم والتحريكات مضمرة فيها لكن لما كان العلامة عند صحة السلب
جانبية وفي صحة السلب كلية في الدور صرحا في الاول مضمرة في الاخر قلنا ان عدم صحة السلب عند العلم علامة للحقيقة الجاهل ولكن صحة السلب
العالم علامة للجاز الجاهل كما في البيناد واما التحصيل الواحد الذي يرجع اليها فهم سرب من لاجاك الضعيف والاختلاف في الحقيقة فان قلت
الدور لا يندفع باحلال التحصيل بعد لان معرفة كون المعنى جازيا لا يحصل بمجرد صحة السلب من العالم اذ السلب المتعارف يحمل كل الاقسام
الاربعة لها صفة وليس كما علامته للجاز بل واحد منها وهو سلب كل الحقائق عن مورد الاستعمال فلا بد ان يعلم الجاهل ان السلب المتعارف في العالم
انما هو هذا القسم من السلب هو لا يكون الا بمعرفة كل الحقائق حق علم بمعنى السلب المذكور موقوف العلم بالجازية على معرفة صحة سلب كل الحقائق
عند العالم وهو موقوف على معرفة كل الحقائق ليعلم ان السلب المتعارف من العالم هو سلب كل الحقائق وهو موقوف على معرفة كون مورد الاستعمال
جازيا قلنا معرفة الجاهل ان السلب في العالم هذا هو القسم الذي هو علامة يحصل بمجرد صدور سلب اللفظ عن المعنى مجردا عن القرينة
فلو قل العالم ان الذي ليس به من مجردا عن القرينة حكما بالجازية الصرفة لانه لو كان اللفظ حقيقيا به ولو بجواز الاشتراك في اللفظ لكان السلب
عنده لا قرينة الظاهر في السلب الاخلاق ولو كان غرضه نفى بعض معنى المستلزم عن بعض لافم القرينة يقولون الذي ليس به من جازية
بأكبر وهكذا لانه ليس به من يقول مطلقا انه غرضه بالجهل بالجزء عن القرينة فليعلم ان غرضه سلب كل الحقائق التي هي المعروفة من هذا
عند العالم المتعارف بل غرضه عن مورد الاستعمال وان لم يعلم الحقائق فمضايلا ولا اجمالا لا فاقبل في رد هذا الجوابان للمعروف بل لا قرينة في
الحقائق بل في رايك بحاله وان ذلك مجرد في غير البشارة فسدل غرض الجاهل ما ذكرنا وهذا هو الجاهل جاعل عدم صحة السلب من غير
احوية اخرى عن القرينة ان مورد صحة السلب ليس هو السلب الموضوع بل هو مورد الثاني المراد معرفة الحقيقة والجاز وداشحة في مورد
الاستعمال الحقيقة والجازية صحة السلب عن مورد الاستعمال فيهم جازية واما جاعل عدم صحة السلب في رايك بحاله لوجوده في المعاني الجاهل كغيره
صحة سلب في رايك بد مع انه نجابة وفيها ما في جانب صحة السلب ولا نه خروج عرجا في الواقع التي تعتبر الحقيقة من الجازي وانما كان مورد الثاني

في علم السلب

[illegible]

وهمه
ان قعد الخجل
طاشو الخشع بكنه
نعر من الخبث فوالله
يا اي مورد لاسوا
نكر من الخشع واره
الحمار والهاشع حلو
توا نقيه سدد لهم
لغير روهن الحور
جوابه ان اروع به
نفسكه لله وار
لست من محمد
وال

19

حدث هذه العلامة في زمان ولسان خارج لتعقد الى غير هذا الى مخيمه فخرج البادوي على بحر في مثل الميهات ولا مثل صيته اضرب يمكن اختلاف المادة والصيغة فلاعلان فيهما انتمى فكذلك في كون العلامة معبرة بغيره معبرة بكونها علامة علنا بالاعجاب مع وفده

—

[illegible]

10

من اجل الوضع فلا يكون عدم صحة التلبه

الملك في العلم والواجب من العلم للعلماء

الامير المنصور بن باي

[illegible]

ان احدهما حقيقة والاخر
 مجاز ولا يعمل الاشارة
 المعنوية ولا يصح
 اللفظ ان علمنا بعد ملاحظتنا
 المتكلم المناسبة في
 والحقيقة والمجاز ان علمنا بالمالا
 في احدهما دون الاخر ان علمنا
 بالملاحظة منهما احتمال كونها
 مجازين بالاحقيقة وبغيره
 القدرة شئ

والجواز لم يخلو الكلام الاول على صورة الانحاء السبع مع الشك في المجازية والحقيقة او الشك في المزاج مع العلم بالحقيقة والمجاز وتغيرهما وحواليهما
 على صورة تعدد السبع مع الشك في الحقيقة والمجاز وهذا انهم يكفون غامضا وعلى ان حاله لا يدور في سيم مقامين الاول في مقتضى الحق
 من جانب حتى والحق الحقيقة كما عليه من ثواب ولا نقاش العلماء ولا يفتريه مخالفه ابن جنى ولا يثبت احد الغرض عليه للاستقراء الخ كبقوله
 الجواز بالحقيقة على فرض وقوعه ولانه اذا كان ذلك هو المبدأ بعد اقل تلك اذا انحدرت عن القرينة ان لو كان غير ظاهر او لم يكن مستلزما
 في جانب نباد الغرض تحقق المألوف وهو الظهور ويدل على تحقق العلة وهي ما العلم بالوضع والمفروض اشفائه ولما الاستعمال فيه فكانوا يتكلم
 الغرض ممكن في وجهه من غير ان يستعمل فيه تحقق العلة وهو الاستعمال بدون المألوف وهو الظهور في تلك الصورة بل من محمد ودون
 كلاهما ظاهر الزم الحد والاول وان لو يكن شئ منها ظاهرا الزم الحد والثالث فمقتضى ظهور السمع فيه لا غير وغيره وان لم يكن لو كان هذا الغرض
 السمع فيه مجازا لكان ملاحظة المناسبة فيه وبين الموضوع لحدوث استعمال والمفروض عدم الاطلاع على الوضع لغرض غير نظر
 فظهر ان السمع فيه الحد حقيقة اذا علمنا بعد الاستعمال في معنى اخر فثبتنا بالاصل والحقيقة فتعاضد بعد العلم بصحة الاستعمال في معنى اخر
 يجرى فيه حكمه واستدل ابن جنى ان اكثر تلكا مجازات ما عني فيه يكون مجازا بالاستقراء وممكن ان اذا اكثر الاستعمال المجاز في مجاز فهو
 وبعد التهام يقول ان شككنا من جهة المقتضى الاستعمال فكيف يلقى الغالب من الاستعمال وان اذا اكثر المعاصم مجازات فانتكاد اذا اكثر في
 في مجازية المعاصم حتى في الحد السمع فيه لا يستقراء وان كان ادعاء في خصوص المقتضى لا يستقراء مستلكن لا تخاف خلط لا خلاف في الضعف
 لما المقام الثاني في فهم مقتضى الحق فيقولون للسماح ان لا يكون بينهما مناسبة ولا جامع توجبكم بالحقيقة بينهما خلافا لا من جهة
 في وجهه والشيء وفرد دليل ابن جنى ووجه هذا اذا علمنا بانفسار استعمالنا واننا اذا شككنا فيه ولعل مجازية كل من السمعين بالنسبة اليه
 نفيا بالاصل والخطا بصحة العلم بالعلة فان قلت كما ان الاصل عند الاستعمال كذا الاصل عند الاشتراك في الغلبة عند الاشتراك فينا
 وان كان الاصل كذلك لكان بينا الفرق على الاشتراك بعد عدم الغرض على استعمالنا اخر ولما ان يكون بينهما المناسبة في جميع الغرض
 فان جئت على المجازية والسيد على الاشتراك والشيء على ان احدهما حقيقة في الواقع والاخر مجاز لا يخلو الاشتراك في الغرض عند الجواب القرب
 واما ابن جنى فتر قوله بما تفرق بين السيد والشيء ويمكن للسيد الحكم بالاستراك لاجل غلبته كون الاستعمال حقيقة مع صوته
 نافية للثبات في الحد عند القرينة الصارفة والمعينة اللذين لا بد من وجودهما في الجواز واصله عند الاشتراك في الغلبة في اربعة من الاصول والاشارة
 عند ملاحظة المناسبة والظاهر ملاحظة الحق الاخر الذي هو الموضوع له وليس للشيء الا اصول خمسة وغلبة الحد وهي غلبته عند الاشتراك فينا
 الاصول في الحد قاعدة وجود القرينة المعينة في كل من المعينين وعند الاشتراك في الغلبة في اربعة من الاصول واصله عدم الوضع في اربعة من
 الغلبة والاصول وبني السيد اصل واحد لا مغارضة وقدره ان الاصل المعبر عن جانب السيد ليس الا اشبه لان الاحتياج في التفرقة
 في الجواز لم يترك في وجه واحد ووجهين غالبهما على المعينة في المشترك من كل معنى يحتاج الى قرينة معينة غالبهما غير اخر وكما
 خاديه وعن باكية فلا حاشية في الجواز والاصول لا يحتاج الى الاشتراك واحدا عند القرينة وعدم الاشتراك في الغلبة في اربعة من الاصول
 يتقضى ازالة عند ملاحظة المناسبة وهي غير معتبر عندنا عند اعتبار اهل العقول بخوض الاصل وكذا ازالة عند ملاحظة المعنى الاخر فلا
 الاصل مع غلبه ومع الفرض مع الغلبة الاخرى الاصول الخمسة يكون الاخير مقدما لان اصول ثلثة للشيء من المقادير ثمانية ان علمنا
 اعتبارا لثلاثة عند ملاحظة المناسبة واصله عدم ملاحظة المعنى الاخر لكن غاية ذلك ان ههنا اصول اربعة معتبرة ويقع طرفا المشهور
 واحد منها عن المقادير وثالثا سلمنا الاصول الستة بجانب السيد وان لا اصل للمشهور الا واحدا وهو مع ازالة عند الوضع لكن مقتضى
 على القول السيد لان هذا الاصل يزيل ذلك الاصول وتابع والمزبلة فقد على المزاد وان نكفنا في حوسب المشهور وجهين احدهما القاعدة
 عند الوضع والاخر غلبته عند الاشتراك واما غلبته ان الاستعمال الذي اعتبنا السيد ليس محله لان الغرض انما هو من حيث الحقيقة
 والمجاز وفي تلك الجهة لا مغارضة للاستقراء الذي اعتبنا هاهنا من اهل المصنفات في اوقات في خصوص مقتضى الحق لا لا يستقراء ان غلبته ان
 من حقيقة داخل فيهما نحو من جهة حقيقة المشهور والوجهين المذكورين هذا في تحقيق التفضل فيما عني فيه بان علمنا بان التكم
 لم يلاحظ المناسبة في حق من المعينين حكما ما لا اشتراك اللفظ لا يثبت اهل تلكا عليه لا يستقراء فيما لا يحتاج الى ملاحظة المناسبة في
 بل كحقيقة ولا من شرط الجواز ملاحظة المناسبة من هذا الشرط علمنا بعد المشروط وان علمنا بعد ملاحظة المناسبة في احد المعينين في ملاحظتنا
 في الحق الاخر فيما علمنا بعد ملاحظة المناسبة حكم بالحقيقة ثانيا من الوجوه وفيما علمنا بالملاحظة حكما بالمجاز لا لا يستقراء في ملاحظتنا
 فيه المناسبة فان علمنا بالحد مجازا لا يثبت اهل تلكا عليه لا ازالة عدم الوضع وان علمنا بان التكم لاختصاص المناسبة في كل المعينين
 بالمشهور الاخر فنقول ان كون المعينين مجازا صرح به في ذلك الجواز لا حقيقة بقاها لان احدهما الاشتراك كالمعين المجازية والباقي

والاشتراك اللفظي استعمال كل من المعنيين في الآخر بالنسبة فيكون كل واحد حقيقة بنفسه مجازاً بالنسبة في الآخر وكون كل واحد حقيقة صرفة وكان ملاحظة المناسبة فيه من باب التماثل
 الاتفاقية والآخر مجازاً صواباً بنفسه لفظاً فمعين الالسط في صور ثلاث تظهر مع حكمها باملاطاً وأما بينهما الجامع انفرج من المناسبة فاشتراراً وانفرج على المجازية فلو لم يملك على
 الاشتراك المعنوي ولا بصور الحقيقة والمجاز تج

في الحقيقة
 في المجاز

اذا استعمل في كل منهما ملاحظة الآخر ومناشئة فتمتاج تكون مجازات مع كونها موضوعاً لكل من المعنيين وثما بينهما كون كل واحد حقيقة
 حقيقة صرفة وكان ملاحظة المناسبة بينهما وبين المعنى الآخر الذي هو مجازاً صحت من باب الاتفاق وعدم الاحتياج فيكون لكل المعنيين حقيقة
 صرفة والآخر مجازاً صواباً لكن نذكر كون ملاحظة المناسبة لا لاجل المجازية بل من باب المقارنة لا تفارقة في الاختلاف لئلا يفتقر الاشتراك
 فان قلت ان الاشتراك انما نادى فلتا فهم ولكن نذكر الاشتراك اقل من ندرة ذلك الاخير فالغلبة في الاخير توجب جعلها وبطرح غلبة
 الاشتراك لوقوع الاشتراك كثير اجزاء في تلك الصور الثلاثة كلها اجتماعها **اول الحق في الاولى الحقيقة وفي الثانية الحقيقة والمجاز**
 وفي الثالثة الحقيقة فهما انهما كان ملاحظة المناسبة في المعنيين لاجل استعمال المشترك بينهما مجازاً لكل ملاحظة الوضع للمعنى الآخر فهو
 اخرى **الاولى** ما اذا شحكتا ملاحظة المناسبة في كل من المعنيين فعمل الاشتراك والمجازية فيها وكون احدهما حقيقة والآخر مجازاً
 لكن الحق الرجوع الى القاعدة والحكم بالاجتهاد في كل من الاشتراك والمجازية بل الحقيقة مضاعفة الى اصالة حددها الوضع فحددها
 في الواقع حقيقة والآخر مجازاً **الثانية** انما اذا علمنا بعد الملاحظة في احد المعنيين وشككنا في الآخر والحكم فيهما علم بعدم ملاحظة
 الحقيقة لوجوه مضت وفيما شككنا في المجازية نظرنا في القاعدة المذكورة في الشك فيهما معاً ولما عكس ذلك الصورة فيمكن لنا ان نذكر
 ذلك فمقتول نكانا اشتراكاً بين الحكم بالحقيقة والمجاز الحكم بذلك على الاطلاق فذكرنا ان لا يتم كلفه وكان الحكم بالحقيقة من حيث
 مظهره وان كان غرضهم من انكرنا به من القبول بين الصوابية فلا نزاع فظهر الحال في متبين من مسا اللفظ المستعمل في المثالين فمما لنا
 فقد الجامع والمناسبة وما اوقفنا لنا سببه بين المعنيين دون الجامع كان رابنا استعمال اللفظ في المعنيين مع وجود الجامع في اللفظية
 على الاشتراك وان جئنا على المجازية فيها بل حقيقة والمنشوع على الاشتراك المعنوي وأما الحقيقة والمجاز فلا يخلو لانقضاء المناسبة بالقرينة
 النقصان ان اللفظ اذا اطلق على خصوصيتين بينهما جامع فاما ان يعلم باستعمال اللفظ في المشترك في خصوصيتين واما ان يعلم باستعمال
 في المشترك واما ان يعلم استعماله في خصوصية من الخارج عند الاطلاق على الفرد واما ان يعلم باستعماله في خصوصيتين واما ان يعلم استعماله
 واما ان يعلم استعماله في المشترك ويقطع بعدة الخصوصية في المشترك واما ان يعلم استعماله في كل من المشترك والخصوصية
 بان يعلم اللفظ اطلاقاً وادبنا ان نعلم ان الخصوصية او نعلم من حان اللفظ او من الخارج وهذا الاخير ينضم الى المعنيين لانه مع
 الشك في موارد الاطلاق على الفرد اما يقطع بعد استعمال اللفظ في الحقيقة للخصوصية الجزئية عن رادة الفرد اصلاً لان جهة الخصوصية ولا من
 الخارج واما ما يشك في وجوده في الاشتراك المجزئاً فيكون سبعة اقسام **والاول** منها ينضم الى سبعة لانه اما يفتقر الى استعماله
 المشترك واما ان الخصوصية واما اشتراك في غلبة احدهما على الآخر واما يعلم بوجوده في ذلك فيعلم ان الغالبية
 الاشتراكين واما يعلم بعدم غلبة الاشتراك في الكلي في ذلك في الغلبة في الاشتراك في الفرد واما به معروفاً فيكون ذلك في القسم
 ادياً في الغلبة والتساوي في اخر السبعة المتقدمة في القسم الاول في سبعة عشر فمما اذا ظهر في ذلك فاعلم ان القسم الاول من السبعة
 يحكم بالاشتراك المعنوي الا انما اذا غلب الاشتراك في الخصوصية على الاشتراك في الكلي فغلبة الاشتراك اللفظي اما الحكم بالاشتراك المعنوي
 في غير ذلك الصوابية اصلاً عند الاشتراك واما الاشتراك اللفظي في تلك الصور فلا نغالب فيما اذا استعمل في الخصوصية بان لا يدل اللفظ
 الخصوصية من حان اللفظ هو الحقيقة فهما **واما القسم الثالث** من السبعة مكان رابنا استعمال اللفظ والحق في الاشتراك والاشتراك
 المشترك من ملاحظة اصلاً للفرد كقولهم الرجل خبر من مرة ثم رابنا الاطلاق على فرد من عدم يعلم بان رادة الخصوصية من اللفظ من الخارج
 حتى لا يكون اللفظ مستعملاً في السبعة فحكم بالاشتراك المعنوي كما انما في السبعة في سبعة نظر الى ان لا يدل عدم فمما الوضع
واما القسم الثالث في الاشتراك اللفظي لانه لا يدل على الاشتراك في المشترك ولا يبارض هذا الاصل فمما الاشتراك اللفظي
 ان بعد الفحص بعد استعمال في المشترك فلا عجز به باصالة عند فمما الوضع لان الفحص حل فيها فمما الاشتراك اللفظي من
 الماد في الحق في ذلك الصوابية بالاشتمال في الخصوصية في المشترك وهو الصورة الجامعة تجري فيها دلها واما في القسم
الرابع في الاشتراك المعنوي لو كان حقيقة في الخصوصية لزم الاشتراك اللفظي فيها ولزم كون الاشتراك في المشترك مجازاً في الحقيقة
 فيجوز هذا الاختلاف نذكر الاشتراك اللفظي في المجازية لا حقيقة ولما عدا هذا الوضع وطريقة اهلنا انهم على الاشتراك المعنوي
في القسم الثاني من الاشتراك اللفظي فمما من لزم المجازية بالحقيقة وطريقة اهلنا انهم على الاشتراك المعنوي
 بالاشتراك اللفظي لان غلبة المشترك المعنوي بعد الفحص من لزم المجازية بالحقيقة وطريقة اهلنا انهم على الاشتراك المعنوي
 منها لما نعلمنا بعد ما وشككنا به فمما بعد الفحص من لزم المجازية بالحقيقة وطريقة اهلنا انهم على الاشتراك المعنوي واما اذا وجب

الحق امكانه لان وجوبه لا ينافي بالاصل ولا ان امكانه مشترك في كل شي يحق منه بل لانه الامكان ونوعه كونه لا يشترط وجوب الالزام المشترك لغيره
 الواضع مدعوع لا يخفى على المتدبر الحق وقوعه في اللغة بل ان المراد من كلفظ عسر والقر ونحوهما ما استعمل في معنيين ليس بينهما سببه ولا مندرجتهما في اللغة
 بينهما اما لعدم الفصل مع ان اللفظ المستعمل في المعنى ليس بينهما سببه ولا جامع قريب كغيره من الاشتراك اللفظي كما ان الجواز لا ينفك عن مدعوع في كل مكان
 وقوعه لندره واختلافه في جواز استعماله اكثر من غيره واحدا على افعالها الجواز في غير المبرود وبها الجواز في غير الاثبات فمما يجوز من جوده
 عاوانهم من جعله في المعنى عاوانا في غير حقيقه ومن المايغين من جعلها داو منهم من منع مقامه وقد بان التراجع انما هو فيها انك الجمع بين المعنيين فان اريد امكان الجمع

في الازالة فلا حاجة الى
 هذا العهد يخرج ما
 لا يمكن فيه ذلك القر
 والبداهة ان في ال
 مثالا فالعق العقلي
 لا ينافي الصفة اللغوية
 ج

في الاشتراك

واحدا او ملغيا بوضعه الاول لا ينقسم فثابتا بان المراد من كون الالزام موجب للاختلاف في المعنى ان كان المعنى في المعنى
 فالصغرى ممنوعة او التفسيرية فالصغرى مسلمة ولكن كناية كبرى القياس الثاني اعق كل اكان موجب للاختلاف بالمعنى ان كان المعنى في المعنى
 للفرض ممنوعة لان الاشتراك في الاختلاف في المعنى لا يكون مناهضا للفرض الواضع بل وبما بان على الواضع ان يصح الالفاظ المشتركة
 للمعنى الالزامي في بعض المقامات والثالث بان كناية الكبرى القياس الاول ممنوعة مطلقا لان الالزام في الاختلاف في المعنى في قولك
 ان الفريضة بنفسها كناية وكذا قولك ان الفريضة بطولها لا يعلل بل فسرنا ذلك انما يصح في بعض الامثلة كما مثلك به واتاك البصر
 كناية الصغرى في معانيها لا في المعنى الصغرى فلا يكون كناية كافية وانما يصح اذا كانت الفريضة لفظية واقما اذا كانت عقلية فلا يكون
 بطولها مع انما يعلم انما يمكن الفريضة اللفظية معناه معنى اخر واقما اذا كانت معناه له كناية الابهة الشريفة فينا شرب ما عاوانا الله فلا
 يلزم كون الطول بلا فائدة **ولما المقام الثالث في الاشتراك** فبان لا يشترط بقدره في مكانه من هو واقع في اللغة ولا على
 فرض وقوعه في اللغة واقع في القرآن كقولهم املا وما كان اثباتا لا خبرا من انما الاول فلفظه وعليه فنقول لا يشترط استعمال
 كثير من الالفاظ في الكتاب العزيز في معنيين واكثر كلفظ عسر المستعمل في الافعال والاداء ولفظ القر المستعمل في العلم والحرف هكذا
 تلك الالفاظ في تلك المقامات اما بطريق الحقيقة والمجاز فهو بطريق لفظة المناسبة بين المعنيين وبطريق الاشتراك المعنوي فكل لفظة مشتركة
 فمعنيين ان يكون من باب الاشتراك اللفظي وهو العلم والاداء فثبت وقوع الاشتراك في القرآن فلك ان الالفاظ اما ان يكون في اللغة موضوعا للمعنى
 على سبيل الاشتراك في العلم والاداء اما ان يكون موضوعا للمعنى غير ذلك المعنيين واما ان يكون موضوعا للمعنيين غير ذلك المعنيين
 ان يكون موضوعا لاجد من المعنيين **والا في كل موضع** باصالة المعنى القدر **الثالث** وانما اثباتا للمعنى كناية بامتناع
 عدم النفي فثبت **الثالث** ضلبي فقول ان وضع اللفظة في القرآن للمعنى لا يكون في اللغة موضوعا لاما ان يكون بطريق المعنيين
 فيجوز المناسبة بينهما وهو مفقود واقما ان يكون بطريق المعنيين وعليه فنقول ان الواضع له اما ان يكون هو واضع اللفظة في العلم والاداء
 الاضطرار من هو سدا من المستندان يكون اللفظ موضوعا للمعنى عند اهل اصطلاح واستعماله في كتابه فمما لا يلزم على هذا نفاذ
 لعدم المعنيين بالشيء الذي انما ان يفهم بعضه من بعض والملازمة كطلان اللازم عن الالزام الاشياء التي هي في القرآن كما هو متفق
 على انه يمكن لنا اثبات وقوع الاشتراك في اللغة بانما تكثر من الالفاظ استعملت في اللغة في معنيين ليس بينهما سببه ولا مندرجتهما في اللغة
اللفظ والامتناع الرابع فبان استعمال المشترك في اكثر من معنى جازما لا ينافي في محل النزاع فاعلم ان حاشا ان لا يكون
 انما هو فيها امكان الجمع بين المعنيين وكلامه بهذا الجمل **الاشارة الاولى** ان يكون الجمع بينهما ممكنا في الامثلة **الثانية** ان يكون
 الجمع بينهما ممكنا في الاداء وهو على الاختلاف في شان كان متباين في الالفاظ الاولى فلا يلزم ان يكون عاوانا استعماله في المعنيين فيما لا يمكن الجمع
 بينهما في الامثلة مستندا لعدم امكان الاشتراك ولزوم التكليف بالاطلاق الى عدم جواز استعمال المشترك في ازيد من معنى فاما ان يخرج
 هذا القسم في محل النزاع من حيث جواز استعمال المشترك وعده بان ينافي في هذا الاستعمال فاطلاقه صحيح وان كان يتناول ما يجرى
 التكليف بالاطلاق كما ان قول الامر ليس طريق التما استعمال جميع لغة ويخرج من اجل كونه تكليفا بالاطلاق فالعق العقلي لا ينافي الصفة اللغوية
 الذي محل النزاع في امثال الالفاظ ولما على الثالث فلان ما لا يمكن منه الجمع بين المعنيين في الاداء كاستعمال الامر في الوجود والعدم
 بناء على اشتراك اللفظ بينهما خارج عن محل الفرض بالبداهة فلا يحتاج الى الاخر اذ عنه بعيد زائد لان الفرض هو استعمال المعنيين في
 ما كان فيه ذلك خارج عن محل الفرض والقوا لا يتوهم دخوله في محل النزاع ومسكنا انما استعمال المشترك في ازيد من معنى بنص على وجوب
الاول ان يستعمل اللفظ في اكثر من معنى واحدا خلافا من متعدد فمما انما في الجوامع ان يترك الوضع هو استعمال **الثاني**
 ان يستعمل في المعنى باسما واحد بطريق المعنوي بان يستعمل في الجمع من حيث الجموع وهذا ليس صحيحا لانهم يوضع للشيء الكبير من
 الجمع حق يكون حقيقه ولا مناسبة بينهما حق يكون مجازا واستعمال الصغرى من المعنيين فان تلك علاقة الجواز ممنوعة وهي استعمال
 اللفظ الموضوع للمعنى في الكفاية ان تلك اللفظة لا يشرط ان يكون التركيب خارجيا لا اعتبارا بما مع كونها كناية عما ينشئ باسما الجواز بشرط
 في المقام مفقود **الثالث** ان يستعمل في المعنوي لفظه بان يستعمل في اشياء يكون قد مر مشتركا بين المعنيين والمشا هذا جازما لكنه
 مجازا نفاذا لعدم ضرورة المشترك في جميع اجسام الاشتراك والعلامة المعنوية هي علاقة الكل والجزء **الاول** ان يستعمل بطريق المعنوي
 الاشتراك في كل سبيل التفسير بان يستعمل في استعمال واحد على كل واحد من افراد معانيه فغيره ان يكون كل واحد مراد على سبيل التفسير
 ولا يجوز هذا الاستعمال نفاذا لان ليس حقيقه لعدم وضعه لكل واحد من معانيه على سبيل التفسير ولا مجازا لعدم العلاقة المعنوية ولا يجوز
 هذا الصواب الاستعمال البصري وهو خارج من مطلق الاصوليين في معنى البديل **الحاشا** ان يستعمل في هذا الصواب لكن لا على سبيل التفسير

ثم استعما للمشتري في ان يبين معنى ان كان في الاطلاق المنعقد لوني الملاقي واحد بطريق العوارض والمنطق والاستغناء عن على سبيلين بغير موضوع من لزم ان الاستغناء
 على ان يكون كل مضمرا داعيا ومورد النفي الاثبات هو عمل النزاع ثم وكذا للفظ الغرض موضوعا للمعنى مع الواحد والمعنى العبد بالوحدة كما يحمل نزول كلام آخر على الآخر كالعبد
 كما عليه سلطان العلماء ومعه لاصل الاغنياء في ان يعبر به المعنى بشرط الاطلاق كما نزع الفاضل الذي انشدها السلطان ودمه ليس كما نؤمن وهو موضوع بالوضع الشخص المعنى الاثر
 وبالنوع العبد بالوحدة لا بد من الوصف كالموضوع في ان لا يوصف به وجوبه ومثل الجمع في كون موضوعا للعلامة كان متفقا في اللفظ والمعنى لاطلاق المنعقد المعنى لفظا يمكن مثل
 نبيين صفتا في ان يؤول بالمعنى في ان لا يوصف به بل يكون المعنى ان يصفه باغنيا بالعلامة ويجازا باعتبار المادة احتمالا ان سابع

فصل في المعنى

بل يكون كل واحد من المعنى لفظا عينا ومورد النفي والاثبات وهذا هو عمل النزاع في الجواز والاعتدال **المحلة الثانية** في بيان كيفية وضع
 المفردات فنقول فيحمل ان يكون للفظ الغرض موضوعا للمعنى مع الواحد بحيث يكون له جزا الموضوع لهما موقفا صاحب وان يكون موضوعا
 للمعنى العبد بالوحدة بحيث يكون للفتيد دخلا في المعنى كما ولا يبعد ان يكون مرادنا لهذا الضم وان يكون موضوعا للمعنى الا
 بشرط ان يكون سلطان العلماء وان يكون موضوعا بشرط الاطلاق كما نزع الفاضل الذي انشده السلطان ودمه ليس كما نؤمن وهو موضوع بالوضع الشخص المعنى الاثر
 موضوعا بالوضع الشخص المعنى الاثر بل بالوضع النوع للمعنى المعنى بالوحدة بطريق دخول التقييد وخرج التقييد بمحمل التوقف على ان لا يكون
 لكن لا شك ان صالة النوقية ومقتضى الاصل لا غنياء هو كون اللفظ موضوعا للمعنى بالاشارة لان غير من الاختصاص لا يمنع من الاختصاص
 الى امر يبدوا لاصل عدمه لان هذا الاصل غير مجرد حصلا للوضع بل يكون هذا الغرض على اعتبار ان لا يكون له في اللفظ
 مقتضى الاصل الا في ذات الاصل الثاني وهو يقتضي كون موضوعا للمعنى العبد بالوحدة بطريق خروج التقييد بوجوب **الاول**
 الاستمرار في حوال الواضحين للاعلام فاما وجدناهم لا يرضون ان يتحمل اللفظ في المعنى فاما العبد فيضكم بان واضح اللفظ انهم كان
 لان الظن يلحق المشكوك بالاعم لا غنياء عن هذا الدليل لما يثبت كمدخلية الوحدة في الجملة وان لم يطر منه انه بطريق الجمع في الفاعل
 اعم من ذلك قلنا ان الفاعل المتضمن كبينا وبين التضمين دخول التقييد ولما دخل التقييد فحمل الشك على مقدمه الاثبات **المحل الثاني**
 ان المتبادر من اللفظ هو المعنى غير العبد بل الحقيقة واخما لكونه اطلاقا مدقوعا بالوضع حقيقة وتوهم ان الفريضة وكثرة الاستعانة
 في المعنى غير موجودة فلا يجوز ان يكون التبادر وضعا لان مرجعها الى الصانع عدم الفريضة مدقوع بان لفريضة وان كانت موجودة
 لكن لا لتساويها مشكوكا في منع الاثبات باصالة المعنى كون التبادر واقع وضعا بالاصل فان قلت هذا التبادر معارض
 حجة السلب في استعمال المشترك في اكثر من معنى فمضمان انهم لم يتحمل معانيه وعدم حجة السلب في كون التبادر في حمل التبادر على
 الاطلاق لا يبرهن عدم حجة السلب كما شاع عنه قلنا قد تقدم عدم حجة السلب على التبادر لكونه بل فيما كان التبادر وضعا ومعد السلب
 لجهاديا والافلا بلا طرية في الباب لتساوي متيق دليلنا الاول وهو الاستغناء سلبا عن المعارض وفيه نظر **المحل الثالث**
 في بيان كيفية وضع النفي والجمع وادارة النفي فنقول فيحمل كون النفي والجمع موضوعين باذا ما كان متفقا في اللفظ والمعنى كما
 يحتمل ان يكونا موضوعين لطلق النفي والمنع في اللفظ فضلا لا في اللفظ وفي ذلك فكون مثل يتحققون ان يكونا متفقين
 بعدم اشتراط الاتفاق لفظا ولا معنى كما نرى في مثل الوعدان حقيقة على هذا في الزيد حقيقة على الاخيرين ويجاز على الاول والفرق
 مجاز على الاولين وحقيقة على الاخرين **الحق** الاخير لان المتبادر من العلامة مطلق النفي والجمع لا اشكاله باثبات اللفظ ولا في
 بالاول عسكنا بالتبادر لان التبادر من اوليها انما هو في ان من حية واخذ **قلت** ان ذلك ناهي عن حية كون الوضع في
قلت ان نفي كلامه في انما قد مضى كالمسلم فان المسلم وضع على وضع وصفي ومع ذلك المتبادر من المسلمين الفردان من ناحية التبادر
 اي الشخص من المسلم المتقابل للكل في الاختصاص من المعنى بالمسلم في غير ان هذا التبادر مع هذا الوضع ناهي عن كونه استعمالا للمسلم
 في المعنى الوصفية وقلة استعماله في المعنى العيني هذا التبادر ناهي عن لفريضة ولو فرض التمسك بالكلام فيما لم يكن استعمالا في احد الوجهين طالبا
 وكان التبادر مع ذلك هو الفردان من حية واحد قلنا ان التبادر بالمسلم لكن ناهي عن لفريضة لانه من اللغة حقيقة في المعنى العينية
 بالوحدة فنهضت الى الفردين من حية واحدة لفرق حقيقة باعتبار العلامة ومجاز باعتبار المالا ومن ذلك الجمع في اللفظ
 فقبل بوضوحها اشكال لا فرد من جهة واحد وقبل بوضوحها في كل جملة اللفظ **الحق** هو ان التبادر من لا عين عتق وهو في كل جملة
 المتكلم من اللفظ فردا بغير ان يكون حرف الحقيقة حقيقة في كل جملة بل هو على المشهور حيث حملوا حجة السلب لانه لم يشرطوا فيه اشتراط
 كون حجة السلب مجردا عن لفريضة والاخر حجة السلب في كل جملة اشكال وهو ان سلبا عن من اللفظ اما ان يكون مع لفريضة ويجوز ان يكون
 التفديرين لا يمتنع ان يكون علامة في التام على الاول فلو كان مع لفريضة واما على الثالث فلان السلب يكون عن كل المتكلمين في حية
 على نفي ما يشر لا في كل المتكلمين اعرف من كوننا حقيقة فيه وهو المفرد من جهة سلب كل المتكلمين في حية فيكون هذا بان للمسلمين
 المسلم حجة السلب لفريضة التي تكون دلالة في التسمية فان قلنا هذا البرهان استمر في ان هذا لا يمتنع وان سلبا في التام
 حجة سلبا لا يمتنع بل من ان لا يكون ذلك المعنى من معانيه وقلة الاشارة الى ذلك **المحل الرابع** في بيان كيفية وضع النفي والجمع
 هذا الاستعمال على العنوان الجواز على القول بحد الجواز ومنها انه لو وضع في اللفظ مثل منعك من كذا الخبر
 على القول الجواز فيكون ذلك المعنى على القول بحد الجواز وقد استمر في ذلك المعنى في هذا الخبر لو كان الجواز
 عن المعنى اما متقولا للفظ او متقولا بالمعنى وشكوك الخالق ان كان الاول فيكون الخبر معنويا ولا يحتمل عند من يقول بجواز

فصل في المعنى

فصل في المعنى

كيفية استعمال اللفظ في الحقيقة والجواز
 عند اجزاء او افعال الكلام في استعمال اللفظ في الجواز وضع المفرد ثم النزاع وناسخ الاصل ما في المشترك ثم الحقيقة هو اللفظ المستعمل في الجواز
 اربا لا يقال في الحقيقة ان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة بل هو اللفظ المستعمل في الجواز
 عند الاصول في الجواز عند اهل البيان والكتابة من مضطربهم والمنقول في تقريرها وجوب اللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل
 في الحق الحقيقي في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة

على الجواز الاول من مذهبنا ما في المانع عن استعمال اللفظ في الجواز وهو شرطان لا بد ان يتحققا في استعمال اللفظ في الجواز
 للعلول وثان بيان دفع المانع الخاص لا يستلزم سوى اتمام الاصل في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 والاصل عند الجواز الاكفانه بنوع العلامة وعدم الخرج لللفظ في الجواز او بوضعه في الجواز بان المانع في الجواز هو اللفظ المستعمل في الجواز
 به الختم لكن يجب عليه ان يتحقق كفاية نوع العلامة بل لا بد ان يتحقق الاستفراغ في الجواز بان المانع في الجواز هو اللفظ المستعمل في الجواز
 انهم موجود وهو استكمال اللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة

وعلى الجواز الثاني
 من مذهبنا ما في المانع عن استعمال اللفظ في الجواز وهو شرطان لا بد ان يتحققا في استعمال اللفظ في الجواز
 من مذهبنا ما في المانع عن استعمال اللفظ في الجواز وهو شرطان لا بد ان يتحققا في استعمال اللفظ في الجواز

الاشتباه في مكان المراد من مدلولها المهيبة الواحدة فيكون ان شاء الله تعالى في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 موقوف على جواز ارادة المعنيين من مدلولها والمفرد في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 التام في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
واستدل بان جواز استعمال اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 هو من الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة

المقام الاول
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة

عند الاصولين في الجواز هو اللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 عند البيانين في الجواز هو اللفظ المستعمل في الجواز في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 فيما وضعه لاجل الاشغال في غير ما يكون من في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 فيكون من الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
المقام الثاني
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة
 في الجواز الاول بان اللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة واللفظ المستعمل في الجواز هو اللفظ المستعمل في الحقيقة

٢٠ **رُصِّلَتْ مَا فِيهِ مِنَ الرِّحَاقَةِ** المرحقة في طلب المستعلى **عَلَامُ** اللبائد **وَعَجْمُهُ** عدم صلاح السلب **فَتَبَادَلَتْ** استغلت **الْعَالِي** العالي **فَمَا** ان **تَبَادُلَ** تبادلت **الْقَوْلَ** القول **لِأَنَّهُ** لعدم **مَحَلِّ** محل **السُّبُلِ** السبل **عَزَّ** عز **الطَّلِبُ** الطلب **إِلَاشَاةً** أو **الْكِبَايَةِ** الكباية **وَفِي** وفي **الْقَبَاطِ** القباطي **وَالْهَوْنِ** الهون **وَمُخَصَّرًا** ومختصراً **مِنْ** من **عَبَابِ** عباب **الطَّلِبِ** الطلب **إِلَاجَابِي** إجابي **لِلْبَادِ** للبائد **وَقَدْ** وقد **النَّارُ** النار **وَالْعُلُو** العلو **لَا** لا **يَهْنُ** يهين **فَرْتَبَهُ** فرتبه **عَلَى** على **إِلَاجَابِ** إيجاب **كَمَا** كما **هُوَ** هو **ظَاهِرٌ** ظاهر **سَبْعُ** سبع

فیض الامیر

الثلاث وجعل الجازما عاذاً لكن هذا الفرق خلاف ما هو الفرق بالحكم ولنا في المانع من الجازم البتة وأما الجازم الجازم الذي
 هو كناية عن النزاع لفظاً والحاصل أن عنواناً منهم شوش وليس محل النزاع شخصاً وعن لامحاج المعتبرين **الموافق قول** العن
 نحو اجتماع الحقيقة والجازم بالمعنى العام مضافاً إلى التنبه للمعنى الحقيقي فليكون الوحد قد يكون المتحقق مع الحقيقة معنوية بالمعنى
 الاختصاصي وأما جازم لا يقدم كفاية نوع العلاقة وعد ثبوت أو خسار في مثله بل الثاني في خصته الجازم أو وحدانية لا غير ما
 ما يتوهم من استدلال على أن العلاقة صاحبة من كونها المانع موافقاً مع الجوزم في فهم من الجازم إلا أن قوله هذا الاتفاق لم يوجد من يقول
 بأن الكناية من نفس الحقيقة ويقولون بغير وجهها بل هي بغير وجهها وبين الجازم أن لا وان دخلوا في الفرق بينهما بالحكم على أنه لا دليل على صحة
 اتفاقهم إذ غايتها ثبوت حقيقة قولهم في حقيقة ثبوت اللغة لا غير **ولمسند** المانع المطلق بأن الجازم ملزم للفرقة معاندة لا دالة الحقيقة
 وملزم معاندة التي معاندة فلا يمكن الجمع بينهما **وجبر** أنه ان لدان الجازم ملزم للفرقة معاندة لا دالة الحقيقة منفرداً فليس ذلك
 يثبت مداه نحو عدم كونها معاندة لا دالة معاندة وان رادان الجازم ملزم للفرقة معاندة لا دالة الحقيقة معاندة منفرداً فهو قول
 الدعوى وصارفة على الأصل لا دليل عليه **فان قلت** أن الدليل على ذلك اتفاقاً على أن الجازم ملزم للفرقة معاندة مع الحقيقة
 وانفادهم **جواب** قلت أن كلام البناية فيهم محل وليس في مائة الحقيقة لا دالة الحقيقة من خصته مع الجازم بلنا ان المتبادر من
 كلامهم هو كون الفرقة معاندة لا دالة الحقيقة معاندة مع الجازم لكن يقولون كلامهم مخالفاً لاجتماع الفاعل الواقع على قول الخلا
 الرتبة على الشخص الذي هو مركب من معانها الحقيقة والجازم فكيف يمكن لهم أن يكون ذلك سلباً ان المتبادر من كلامهم هو كون الجازم ملزم للفرقة
 معاندة لا دالة الحقيقة لا دالة اصله مستقلة لا بغيره بلنا ان يقولون ان نفاهم هم كالمسند التمسك لم يلزمنا الاتفاق لكن جهة تمسك التمسك
 فظهر بطلان دليل المانع وان كان متعلقاً **قد كتبت** على المانع حقيقة طلبة معاندة من جهة **الاول** جهة الفرقة معاندة الحقيقة
الثاني من جهة غلبة الوحدة في المعنى الحقيقة كالمعنى في احد الوجهين ما تفرق عليه وعلى الجوزم اجماعاً بعد المانع مع وجود العلانية في جميع
 ان وجود العلانية تمامها بالتنبه الحقيقة فلما من عند كفاية نوع العلاقة وأما بالتنبه الجازم فلان العلانية المعنى بأي نحو كان غايته
 مضموناً لو كان الجازم من الجازم ان وحدانية له ثبوت الوحدانية فما يجب التوقف فيه على المعاندة بين الجازم الحقيقة عند أهل البناية
 وذات الحقيقة سواء كان مع الوحدة أم لا وذاتهما موجودة في الجازم فالمعاندة بآية في الاستعمال الجازم **الفصل الاول** في الاواسر
ضابطه هو القول في امر يقع في مقابله الاول مفهوم الامر ما تفرق عليه وعلى الجوزم اجماعاً بعد المانع مع وجود العلانية في جميع
 فيه مثالي **الاول** ان لا يفرق بين الامر وبين معاندة الطلب لزاماً ولو كان الطالب غير ضابطه فليس مستلزماً وانما الطلب في
 سواء كان مستلزماً أم لا حتى يكون بطريق الانجاب لا حتى يكون بطريق التمسك وانما الطلب من المستلزم علماً لا وانما الطلب من التمسك لفظاً لا
 لكن **الاول** خلاف الاتفاق وخلاف المتبادر من هذا الامر ما يشق منه فان المتبادر منه هو ان الامر لا يطلب الا من مستلزماً وهو على انه الجازم الغير
 مع صحة سلب الامر عن طلب الامر الغير المستلزم **والثاني** من جهة صحة سلب الامر عن الطلب لظهور من الخاضع والمقتضى رواية ومعرفة
 لها الرسول صلى الله عليه واله ارجو في ذلك فقالنا ناسراً يا رسول الله قال لا بل انما ضابطه فلو كان مجرد الطلب لصاد من التمسك انما قاله
 لا وجرولاً أشق على صحة الامر مع ان الطلب المستلزم حاصل **الثالث** هو ان الحق والمعين ليطلان اربع بان المتبادر من
 وان كان الامر هو طلب الامر المستلزم لكن لبيان اطلاق بكشف عنه عدم صحة سلب الامر عن طلب الامر المستلزم لا يفتح سلبه عنه لانه وان كان ذلك
 صحيحاً فلا عيباً كون العلوم الشرطية لطلب الامر حقيقة في طلب المستلزم سواء كان غالباً أم لا لان لفظ الامر مشتركاً
 بالنسبة للفرد الاخر فان العلم منه عند الاطلاق هو الفرد **الاول** **المطلب الثاني** في طلب الامر حقيقة في طلب المستلزم لا يفتح سلبه عنه لانه وان كان ذلك
 منه في الطلب لفظاً أم لا كناية والاشارة وغيرهما والظاهر لا وجه وان كان المتبادر عند الاطلاق هو الاول خاصة لكنه لا يفتح سلبه عنه
 سلبه عن الآخر بالاشارة او بالكناية على انه لو كان مضموناً في القول لزم عدم كونه متعلقاً امر على مد بلا شاعة لظهور ان كلام الفقيه
 متعلقاً باللفظ والحال انهم يقولون انه متعلقاً امر وكذا اجتهد الامر في الطلب الثاني الرافع بالكلية قوله تعالى احكامهم عن فصيل على نبينا وآل
 السلام يا ايها الصالحون من لم يعلم من جهة التمسك لو ادرك العقل حسن نفي وعيوبه فان ادرك مع ذلك صدور طلب الشارع بالنسبة اليه فهو
 امر حقيقة لانه موضوعاً لمطلق الطلب ان ادرك مجرد المحبة دون المطالبة به فلا يفتد عليه لا مران وجب ان يتأمر به ان لان ما يفتد
 العقل صحة وجوب الفعل والالتزام من مد الامر والتمسك مما كان متعلقاً عن الجوزم وبالموضوعة فاذ ادركها العقل وجب لفعل الشر
واما المطلب الثالث من لفظ الامر حقيقة في الطلب لجمالياً والشرط او مشترك بينهما اقوال ويجعل الاشتراك اللفظي لانه لا يفرق بين امر والامر
 الاول لوجه الاول لبيان ان الاجماع قول المولى العبد امرتك بكذا فلو لم يكن العبد لانه العقل والذم لا يفتد عن فهم الوجوب بل هو العقل

وأما التسليم على الطلب في الخبرين فغير المتوكل ودليل المحم خال عن الدلالة ولو دلل على كفاؤه لما رتبتم استعانة مثل الثاني الفعل بخلاف الثاني وهو محصور الطلب صحة التسليم بين
 وأما الجامع الخبرين الطلب بينهما الأصل عدم الاشتراك العقلي للاشتقاق واختلاف الجمع في الخبرين بل من نحو موافقة بالترك حقيقته للبناء وكان الثاني عن الترك حقيقة
 لأصل في كبره في الأمر من جهة الفعل ما في معناه كما لم يزد ولم يغايب ثمة الأفعال المثل الجمل الخبرية الواقعة لما دلالة الاشتاء حقيقة في الوجوب على الإصحاح في القائل
 مع عدم الرضا بالترك غالباً كان الطلب مستغنياً لا يحتاج

[illegible]

صومهم كون الامم مقام يوم الحضر والبعث والوجوب بالا العربية فلا يتم الاستدلال مع امكان ان يقال ان الامر يتجلى نفس عظمه وجعل كلمة الاستفهام حقيقته الاعظم طلب العلم الحضر
والغربة في البداية ودلالة فترتين اضافة والبعث في الحقيقة والجانح لاجل الاستفهام على التفرع لا في العربية الاعتبار به بدفعه كون الانكار في افرع فاجل قوله فلنا على النقل المقتضى
بعد ما نال الظاهر بل حكم العقل احوال اختلاف فمنازع الملائكة مدد في الاصل بان كلامنا انما هو خطاب بالبشر لا الملك سبحانه

فخر اسلام

فإنهم يقولون التواريخ والقصص من الطول والاساطير والقدية اعتمادا على ظواهرها وذلك كما سنعى عدم اعتنائهم باحتمال الوجود
الحالية ونحوه يمكن الأبرار على الأثر الكبرياء وأوردت عقبه بعض الخطر وقومها غار بضع الخطر كما كان النطق واقع عقبه لا مبرغ إلا
الوجود امر أبجد وانما واقع عقبه خطرا شجوا لغيره نعم كان حاما وقبها باذات لا مودد بقدر الخطر لا ينفاضه لا رصه لكن
لما كان دفع الخطر من الوجوب والسك والإباض وكما المفصولة الوجوب بالانفاق علما ان اللفظ كان مقيد بابقربيه بفهمه الوجود
وذلك الغرض رافعه للفرقة الصادقة عن المعنى الحقيقي انكان التسبعة موضوعا للوجوب كالفرقة الموضوع ^{المعقولة} تقع مرتبة من عن الحقيقة
في الجواز المتصور فحينها احد المعنيين الحقيقيين انكان مشتركة لفظا بين الوجوب بين السك ومعهم انكان التسبعة مشتركة
معنوية مع الاحتمال لأن الفرقة المفترضة سقط الدلالة ولغابا للوجوب من ذلك ينبع وجود الامر عقبه كالحال اما اولافان الاجماع على المدونة

التجول لغيره تعالى الملائكة ثم وأما ثانياً فقلنا ولكن كون لا سراً لواقع وعيب الخطر لحضرة الله ما هو أرواحاً لا سراً من الخطر وهو هنا
الخطور وهو التجوُّف على أرواح على بيتنا وعليه السلام إنما هو جهة التجوُّف كاللهة لأنه التجوُّف خفيف فإن قلنا قلنا ليس التجوُّف كاستيف
كون آدم فهو التجوُّف خفيف لا يغفلنا استيفه إنما كان لأجل جعل جهة التجوُّف دون عليه الله ويمكن الأبرار على الأبرار الكريمة بأن جعل
الاستيفاء على الأبرار تجاً وهو موزع بعدد الخفيفة وهي مئة هذا لأن الاستيفاء أعم من أن يكون لأجل نفسه ولا حل غيره وهو خفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

هو الافراد على الاستيعاب الذي هو سبيلها للشيء فيغاف عليه ان كان الجو مستحاضا فمجرد ان المكانا فرسيعرود الفيزياء اغنارا
فبقاها الاول ويمكن الامر على الالهية به ان الشان منها ان المادّة باوحد وكلاما اما هو في الضيق وعلق المارد لاسر هو في قول
له وانفلا للذات: انما اقلنا ان دالمرح كوير في موضوعه على كاية الشخص للقط للقول حتى يك: قوله انما احاجا كالمط اسما الى السادة
لنهم لهم ومهم كيف وفدا حلقوا في ذلك تحت الحد بل هو في بيان ان موضوع على كاية شخص للقط معبا لطلو الحكاية وحادا الحكم هو
الاشارة بان منهم احدا كالمسا لالان: بمقتضاه قال اذا والافان وانما الاخر ان العمل كون في موضوعا لالام ممكن بل ان الله
انهم لما كاية بالوحي الافان على كاية ذلك التي يقولوا فلنا معبر عن ذلك لاسر في كلمة الحمد والام غفقا لمر باحد حتى في الدلالة فيه

امه لو موضع محكا به محض تلك المفعول كما ان لم يشرع الاستبصار على فعل محض لفظه جمل لا يدعي ان لفظنا ان نضع لادغم لكن كما فينا
في لفظه اجزاء الوضع في الاية وان كان الحكم الوحي واللفظ الاخر مفعولنا السجدة الواقعة الحكاية للبت برب وما الوجه في بسطنا من الغرض في
عن المحققان في ان كان المراد الوجه في تمامه البترة الخاصة الوحي السجدة لا يشرع للفتى بالمعقوف وهو الوجه لفظه تامة لا
لزم الخفاصة العظم واداءه خلاف ظاهره بل لا يثبت وهو متغير للزينة فاخبر البتة عن قنا الحاج وانما حصل ان لا يفسد اذا نزلت منفصلة

[illegible]

تج

مستعین؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَوَكُنَّا اَكْلًا بَغِيًّا

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

المجلد الثانی

١٢٤

2

نہج

7.

پیشانیوں پر ہاتھ رکھ کر

مختلفہ

في الجواز

مختلفة ومختلفة على صاحبها من الشارع ليقبل صاحبها ان هذا امر ولا امر يقضي انما هو الوصف بل كقولنا ان الجواز المشهور
وهذا معلوم ضرورة من غاياتهم وهذا كان ثبات التامين خالصا ما اختلفوا وناظرنا ولم يخرجوا عن هذا القانون وهذا يدل على
الجمعة عليهم في ذلك حق جواز تمام ولما اصابنا الامامية فلا يخالفون في ذلك الذي كونا وان اختلفوا في احكام تلك الالفاظ في موضع
اللغة ولم يجلوا في ظواهر تلك الالفاظ الا على ما قلنا ولم يوافقوا على الادلة واجماع اصحابنا حجة وفيها ولا منع اجماع الامامية وقائما
بان حمل الصواب على الشارع على التواتر انما هو لكون الصيغة في اللغة للوجوه خاصة به كالعرف لا لاجل النقل الى حصول الحقيقة الخاصة بالوجوه
شرعا جدي كونه في اللغة مشركا وذلك من غير انما هو لكون الصيغة في اللغة للوجوه خاصة به كالعرف لا لاجل النقل الى حصول الحقيقة الخاصة بالوجوه
وبالصالح عدم اختصاص اللفظ في الوجوب بقدر وجود الوضع لانه لا يجوز في تلك اللفظة ان لا يجوز في الصالح عدم ذلك الوضع اذ قد ثبت السيد
ذلك ولا وبكيد ثبوت عدم الوضع لولا ان يرفع الاصلان الاخران بهم ولا اجماع المذموم على الخصوصية في الشرع فلما لم يكن دليلا على شي
تعد الوضع في اللغة الا ان الاصل الى الظن في الاستعمال الحقيقية وذلك ثم ولا وعلى من من سلبه نقول انه معارض مع ذلك الاصل في قوله في اللغة
اصل السيد في الظن وذلك الاصول انما يعمل من باب السبب كسلبه دليل جها في مقدم فلما قلنا الاصول معتقدة بغيره عدم تميز الوضع
التعقوب وظهوره معارض الظاهر ان يبقى الاصل بلما عن المعارض اجمع الموقوف بان لا يثبت وضع الامر في ثبوت دليله ولا ان من من
لان لا دليل على العقل ولا من دخل في اللغة واما النقل لاجل عدمه لا يبعد والنوازل من غير موجود ولا لو بعد المنقول لفظا الفاعل
بالاخراج بعد الفصل ولو وجدنا الخلف فيه وبقية الدليل لا يضر في العقل الحق تحكم بعدم مدعية العقل بل الدليل الا لا عقل
موجود كما تقدم بعض الامارات العقلية الانية ولما راد من العقل علم من الصواب مقدم المدعية ثم واما قولنا ان الاخذ لا يبعد
لزم الاقتضاه العلم وهو ثم الدليل لفظي كانت اللغة واما قولنا ان النوازل لو وجدنا وقع الخلاف في خبره في وجود النوازل
هنا في الخلاف لعدم الخلاف في مخالف عليه ولغيره وبقية قولنا لو كان النوازل موجودا لغيره ثم لعدم لزوم واما ادلة سائر الاقوال
بغيرها فظهر مما سبق في ذلك في المقام بعد اخباره كون الامر حقيقة فالوجوب لغة وعرفا انه يشتمل من مضاعفها خاذا هذا الذي
عن لا يمتنع ان استعمال الصيغة لا من السداد كان شائعا عندهم بحيث شتم من الجازات لوجه المساوي لهما لها من لفظ الاختصاص
الحقيقة عندنا ثمة الفرعية المرجحة الخارجية فيشكل في ثبات جوبها من مجرد ورود امر منهم ثم وتبعد هذا الكلام الحق السبر واد
ففيه يظهر يحتاج بهانه الى رسم مقامات المقام الاول في علم ان الحقيقة استعمال لفظها وضع له من حيث انه موضوع له والجاز
استعمال لفظ في غير ما وضع له فقبل استعمال الحقيقة لا يحتاج ان استعمال الجازية لم يمتنع الا ان يكون له من
اللفظ عند الاطلاق هو اللفظ الحقيقي دون الجازية وان النقل الى استعمال لان الجازية وهذا هو الجاز المرجوح الثاني ان يكون استعمال
في المعنى الجازية بمرتبته اذا اطلق اللفظ بناء على من المعنى الحقيقي لكن اذا النقل الى استعمال لان الجازية بمرتبته اذا اطلق اللفظ بناء على من المعنى الحقيقي
المعنى الجازية وبكيد لا النقل الى الوضع يخرج الحقيقة ويرفع الامر مسا ولا يتوقف هذا هو معنى الجاز الثاني والثالث
ان يبلغ استعمال لان الجازية الحديثة باد من اللفظ اذا اطلق المعنى الحقيقي وبكيد ملاحظة كثرة الاسماء لان الجازية بمرتبته في النظر
اذا دنا المعنى الجازية ثم بكيد ملاحظة الوضع وقارضة متباينة في الجازية وبكيد رجحانه ولا يزل وقبل تقدم الوضع وعلى الجازية بمرتبته
هو الجاز الرابع والاربع ان يبلغ الى كثرة الاسماء الى مرتبة يبعد من حيا اللفظ المتباينة كما انما كانت المتباينة في اللفظ المتباينة
ان جعل استعمال الى مرتبة لا يمتنع من اللفظ الا المعنى الجازية وعد من غير معنى والفرق بين الاخير والثالث قول من يقول
بمرتبته الجازية بمرتبته لا يمتنع من اللفظ الا المعنى الجازية وحمل عليه ان لا نقل الى كثرة الاسماء ان التسمية ان لا يمتنع من
ليرجع الجازية بمرتبته الى الفران الخارجية ولا يمتنع في الجازية وفي الاخبار الجازية كونه الادما في بعضها بحيث لا يمتنع في الحقيقة هذا المعنى
التعقوب له وهذا الذي ذكرناه هو الحق الفرق بين المراتب كما قد يفهم من انما كان استعمال لفظه قبل استعمال المعنى الحقيقة فهو الجاز
موضوع وان كان متباينة في الجازية وان كان استعمال لفظه قبل استعمال المعنى الحقيقة فهو الجاز موضوع وان كان استعمال لفظه قبل استعمال المعنى الحقيقة فهو الجاز
الخاص من الجاز الرابع ولم يتوقف فيه من توقف الجاز في المقام الثاني في علم ان الحق امكان وقوع الجاز الرابع لان الاسماء جازية بعد ذلك
شكها مكانا وامتناعا ولا يمكنها من غير اختلاف فانهم اذا شكوا امكان الشيء وامتناعا عنها فلو اصابها الامتناع لم يمتنع من قولنا
ما خذ من طريقه لغيره وقد عرفت انهم من ما خذ من الاستفهام في طلب المقام المنصوب في الذم من يمكن الوقوع في الخارج فلهذا
المشكول بالاضافة المقام الثالث في علم ان توقف الجاز الرابع في الخارج لا فاعطى وقوع المنقول المنصوب في الخارج وهو
المراتب الخمسة ولا يمكن حصول الجاز من المرتبة الاولى الى المرتبة الخامسة بكثرة الاسماء الا على المراتب الخمسة لغير مرتبة الجاز الرابع

في الجواز

في الجواز

بما نأخذ الفرضين

بما نأخذ من الفريضة
المتحققة على الأصل
الحقيقي أو وجودها
نأخذ الجزاء الأصلي
سواء كان الأصابع
سائر هذه الحوادث
وعدم الالتفات إليه
لأن الأصل الحقيقة
وتستحق الظهور ولو
الأصل في الاستعمال
الحقيقة فلا وجه فيه
والحق فائدة الإفادة
فإنه مطاوعان
افضل طائفة إلى الأصل
الخاصة للباردق
ومع سائر الأنواع
تنبهت في

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

طبرستان

مصلحة كل طرف والتركيز على المبرمجين. المبرمجون الكبار أو مشهورين بينهم أو للهيئة المحضنة أو لا بد من الوفاء لآمالهم المرفوعة فإنها أجداد الذين لا واحد منهم إلا الذي
والنفس بينهما عموم مطلق ثم إما لا يشترط أو يشترط الاختيار أو تعدد أو التكرار فيها يكون تعقيداً أو تعديلاً أو التكرار لا اللفظ على التكرار لا المدعى أن كان التعقيد بالآلة
العقل أو الشرع بما من الخارج وآثاره الخلاف فظهر في أن الذي في آخر من المبدأ تدبراً على المرة التعقيد لا امتثال وعلى تعدد المطلوب يكون بالآلة مثلاً وما زاد على
وعلى اللابشر أو الهيئة من حيث هي مثلاً الفرد لا بد من أن يكون في مثله ما لا يفارق أن لا يتجسست لها من العكس بل هو غرض الزائد للبعد لا لذلك اللفظ

فِي الْمَقَامِ الْمَكْرُمِ

[illegible]

محبها
على

والأصل اللفظي العفائي هو الوقت والاجتهاد في هذا الوضع للمهمة لاعتناء عدم الوضع لغيرها
الان يمنع جريان هذا الأصل واعتباره ثم لا يظهر كونه للمهمة للبناء ووطرقة العرض

نتيج

في الحق المتكلم

ان كان مددنا اودفعه وقتنا نحو اجتماع الامراته او اذا الى بالزائد بقصد الامتثال والافلاقي اجتمه وحصل الامتثال في الجملة على انما حال
بالنسبة احدا لا فرد وتوهم عدد التكليف في الاولين انهم يجزئونه الزايد بالاصل مدد فخرج غامر من جواز اتيان الزايد بقصد الامتثال على الاولين
وانما على التكرار فلا. من لا يتأ بالزائد ثم فغير من ياد اذ يمكن دفع حرمته الزايد دون وجوبه وانما اذا لا يفر مدد فببصدد الامتثال
بالجمعة لم يجز اجتماع الامراته في الاصل بقدم المرة او المهيبة لاصل عدم حصول الامتثال الذي يتبعه القابل للتكرار في المرة او المهيبة
على كل حال واذا لم يرا من المراته التعلق المطلوب لاصل منتهى اذا كان لا يتأ فندجها اذ تعدد التكليف ثانيا في الامرين وكذا حصول
في الجملة على القولين وانما ان في بافر مدد فبوجود اجتماع الامراته في كل ما يتبعه وان لم يتجاوز فالاصل المرة لقاعدة الاشتغال وانما
عدم حصول الامتثال كما يتبعه القابل للتكرار واذا لم يرا من المراته التعلق فلا اصل في البين الا ان يقر اوله بافر مدد فببصدد الامتثال
خاصة على التكرار والتفريق دور مرة التفريق والاصل عدم حصول الامتثال ثم يتم ذلك في التذييل على ما يمكن ترجيح التكرار كانه لو لم ي
يفرد واحدا ولا ثم باخر فعل المرة التفريق في نفسه في الامراته السابقة لمدد فبعدم امكانه بعد ذلك ما على التكرار التفريق في التكليف كانه لم يفر
السابق باقوا لاصل بقاؤه منكون الحق التكرار ويمكن دفع هذا بالتفصيل انه لو لم يفر ثم لم يات بضم من لا فرد المكنة بعد ذلك على
التكرار والتفريق لا يمكن الامتثال في الامراته بعد ذلك لتعاقبه وتكون الامراته بعد ذلك لا بد من الاتيان بكل الافراد المكنة حتى
يحصل الامتثال وقد غاب بعض الافراد المكنة فلا يمكن الامتثال مالا فلا يكون الامراته على المرة التفريق في الامراته لا يمكن الاتيان
بالافراد في الحقيقة فيحصل الامتثال واذا شاع بقا الامراته فيتعاقب مع البقاء فيكون لا بد مرة تفريق في ذلك فذلك
فيما شاع لعكاس صلا دورا كذا في الامراته والمهيبة لا يشترط في التكرار التفريق وبين المرة التعلق المطلوب والتكرار التفريق في
المرة التفريق والتكرار التعلق والاصل في اللفظ التفاق هو الوقت في الحقيقة لا لفظ فذا لم يدر بل على الوضع لا خلاف
فلا بد من الوقت في حيث اللفظ وانما الأصل اللفظي والاجتهاد في التفسير هذا الأصل العفائي وانما هو ففما بينا بالمستطاع لا بد من
الاستمرار والتبادر ونحوهما فهو ان اصله عند الوضع المرة متيقن بل نفوذ التعلق في الوضع الى المهيبة حتى اصل عدم النهاية
في النهاية وانما ان يقال في الموضوع اذا كان مركبا اعتبارا في الخارج شيئا واحدا في التحليل لغير مركبا كان اللفظ بالثبوت
اجزاء فبعدم الوضع كافي ولا يشترط ملاحظة التكرار العفائي في الامراته اذا اكتفى بالثبوت الواحد لاجل ان اللفظ الواحد لو لم يوضع
المحدد ولكن لا يعلم شمل اللفظ عند ذلك يكون التعلق في الخارج فلا يجر الاستصحاب الى استصحاب عدم التعلق في الوضع الى المرة والتكرار
الزائد على المهيبة هذا الأصل لا يجرى في المثال لان كون الموضوع طلبا للمهيبة مرة او تكرار اشق واحد خا رجاء كبا عفا فلا يجوز في التكرار
ثم سلمنا جوازه لكنه ليس بمعتبر عند الدليل على اعتباره من التكرار في السنة لمدد فبعدم التعلق في الامراته لاجل اجتماع الامراته
الواقع على غلبا الاصول الفقهية لا يتم تموله لاثبات غلبا في اللفظ ولا من التعلق لامن بينا العرف اذ لم يأت بمؤم على الوفاء اذ اظهر ذلك
فاعلم ان الحق من بين الاقوال المهيبة لا يشترط وان المرة والتكرار فبعدم خا رجاء عن مدلول للفتنة فلو كان الامر بالتكرار التفريق لم يحصل
الامتثال لاصل اذا لم يفر من الافراد المكنة والتكليف في ذلك فبعدم التعلق في الامراته من ظاهرة وانما يطالب ان لا فكم التعلق يحصل الامتثال عند
الانسان يفرد من المهيبة وينفع اصل العرف المولى المغائب للعبادة معلا لعدم الامتثال ولو كان الامر بالتكرار التفريق لم يحصل الامتثال
لا غير العرف فبعدم بانه لم يفر ثم ولو كانت المرة التفريق كما عند الانبان بالفرد الزايد غير متشاكل فلو كان الامر بالعرف فبعدم الامتثال
المولى اذا عاين مع مالا بانه لم يفر لو كان المرة التعلق لزم ان التكليف لولا بالفرد الزايد كان انما وقد حكم بعدم حصول الامتثال
عن مخالفة الخطاب للفظ ولو كانت المرة لا يشترط وغير فبعدم التبادر المهيبة المهيبة عند التجرد عن العرفية فهو علم في الحقيقة في المهيبة
وعدم البادري في غيرها علامه المخاضع انه لو طرح الامر في حصة لم يكن هذا فاكيدا ولا نفعا فلا يكون الامر للمرة والتكرار وكذا
مترج بالتكرار فان قيل الدليل لا يفر في الاشتراك اللفظي بخلاف التبادر فلو الاشتراك في معنى بالاصل واستدل القائلون بالتكرار
بوجوده فيها انه لو لم يكن الامر بالتكرار لما تكرر الصور والفكرة وفيل في التفسير فيج وتاينا ان من دبل خارج كما يوضحه كيفية التكرار في المهيبة
ان التمر بعد التكرار فكذلك الامر في جميع في الطلب فبعدم انه فبعدم العمل عليه بتمام التعلق وتاينا بانه مع الفارق لان في الحقيقة كما هو مدلول
التمهيبة في صلا اشتغال الاوقات بخلافها في دوا لا لزوم في جميع ونجاء مع كل ضل يخلو في تكرار الماورية ومنها ان الامر يقضي التمر في التمر
والتمهيبة بعد دوا التمر ودوا التمر بلزوم دوا الفعل في جميع نر ان يرد من التمر ضد التمر الخاص فبعدم منع استلزام الامر في ذلك
ثانيا منع استلزام دوا التمر ودوا الفعل الا في حصة لا تالش في الحكة والتكون لعدا انفع المهيبة من مالا يتم الاطلاق والتاينا
منع دلة التمر على التكرار ومرا بامنع دلة التمر في ضمن الامر على الدوام فبعدم ما يوافق في الامراته في الامراته في وقت

في الحق المتكلم

في الحق المتكلم

فمن العفل المستغل بالشيء حصوله لا يتم بنفسه الآخر وعدمه يتم الاصل المستغلا او لفظا لها او اجزاءها باظهارها من ان في جملتها لا تخلو من التكرار ثم العفل انما
له موضوع للمعية المستغلا بدورها العرف
الثانية قوله العفل نور لا يتبع

العرف كان مثلاً وغيره ثم يمكن ما كان أصل الاشتغال بحكم لزوم التعبد بعمله لا بغيره فلو اخرجنا من حيث كان لا يتبع العفل نوراً
الامكان انهم جعلوا بالاشتغال عدم المناقبة بين الاصلين ولا اجاع مركبة البين بالفرق فلا بد من العمل بها للاختلاف الوفاة من اننا
حصول الاشياء في زمانها الفوق العرف وان كان ثمة بالآخر عن الفوق الحقيق الذي هو حق الفوق العرف بالعد والمطلوب بالنسبة الى ذلك التكليف
الواحد من الطرفين اثبتنا الفوق العرف بالعد والمطلوب وحكنا بحصول الاشتغال وان فحق الفوق العرف انهم لا يستحقها الا ان كان **قلت** ان ذلك الامر
التعبد للمسلم من الطرفين فلهذا ذهب ان يطلب الغنية من من ولا الامر كان مشكوكا قلنا نحن اثبتنا العرف بالمطلوب قبل انفسنا الفوق
العرف بالاشتغال او الاشتغال ولذا ثبت العرف بالمطلوب قبل انفسنا الفوق العرف بثبت بعد بالاشتغال فبعد بحكم بينا الامر الثاني بالاشتغال
وانما الثالث اعني اذا اجماع في البين فانك اجماع مركبة من الطرفين فالأصل هو العرف بالمطلوب العرف بالاشتغال الامر فقد عرفت
الاشتغال هذا ان لم يكن الايمان بالامور التي لا وقت غير ممكن ولا في الاصل للتعبد الحقيقي لاصل البرية وانما واحصا خبر انما ذكر
لفظ اشتغال فلم ندركه من الوارد احوال الاصل **وما الثالث** فعمل ان بعضنا من الثمان بدكر في ما بعد فليدرك في انفسها
تتم في القول بالمعقولة جواز اخبر العفل وعدم وجود المبادرة اليه بالدليل الاجتهاد الذي هو دلالة اللفظ وثمة الاشتغال بين الفوق
الترخي انهم ان اردوا من الامر العرف الذي هو حق العفل فلهذا ذهب انما الجهد اى من جهة دلالة اللفظ اذا لم يكن فيه فقهه على تعبد احد
وكون الوقت وانما فاضاه من زماننا بوجود اجماع في البين على ان في الثالث فلهذا ذهب انما الجهد اى من جهة دلالة اللفظ اذا لم يكن فيه فقهه على تعبد احد
من من انه اراد الاكبرين لا خفيين وكما اجماع في البين فاستحق الامر ليعرف على عدا الاشتغال بهن للموسم من الجهد من جهة جواز
الترخي وان لم يكن اجماع في البين حكنا بالعرف بالمطلوب وعمل بالاصلين هذا اذا كان الايمان بالعرف في وقت الفوق بمكانه والاصل في
منفسنا وان رددنا بفعل العرف بالمطلوب بالوسع من الجهد من جهة جواز الترخي لما في العرف بالوقت في بعضنا من الامر بالاشتغال
من حيث لزوم الوفاء من جهة دلالة اللفظ عند هذا العرف ومن حيث التعبد للمطلوب من الفوق وانما العرف بالوقت في بعضنا من الامر بالاشتغال
فانما العرف بالوقت من جهة العرف من الخارج والاشتغال من الخارج اما ان يكون الدليل الحاد في جهة شرعها او فعلها وعلى الاجزاء
ان يكون الدليل المعقولة لا على المطلوبية الفوق بالاشتغال بمعنى ان الفوق مفقود بالزمان وانما ان يكون ذلك على الفوق بالوقت
الايمان فورا ليس مفقودا انما بالاشتغال الحقيقي هو الحق في حركته ولكن لم يلزم التعبد فقهه لاجل الخوف من ترك الواجب بل انما
فقد عرفت انما عليه بعد ذلك فلهذا ذهب ان يجمع الفوق بالاشتغال من جهة العرف من الخارج العرف بالوقت في بعضنا من الامر بالاشتغال
فمنعوق عن ان لا نأمنه بان الفوق لا يدل على المعقولة **والثاني** كدلالة الدليل العرف الذي يلا من انه لو اجازنا الحاد في جهة شرعها
الامكان كما في الروايع ان اللفظ لا يدل على المعقولة ولكن يلزم الجملة خوفا من عدم العرف بعد ذلك ولكن لم يعمل بها انما الجهد في كل ما
واضح من تفسيرنا لما في الروايع ان اللفظ لا يدل على المعقولة **اخر عرفت** ذلك على عدا الفوق بالوقت مع عدم الفوق بالاشتغال من جهة العرف
القول بالوقت في بعضنا من الامر بالاشتغال من جهة العرف من الخارج اما ان يكون الدليل الحاد في جهة شرعها او فعلها وعلى الاجزاء
ان يكون الدليل المعقولة لا على المطلوبية الفوق بالاشتغال بمعنى ان الفوق مفقود بالزمان وانما ان يكون ذلك على الفوق بالوقت
الايمان فورا ليس مفقودا انما بالاشتغال الحقيقي هو الحق في حركته ولكن لم يلزم التعبد فقهه لاجل الخوف من ترك الواجب بل انما
فقد عرفت انما عليه بعد ذلك فلهذا ذهب ان يجمع الفوق بالاشتغال من جهة العرف من الخارج العرف بالوقت في بعضنا من الامر بالاشتغال
فمنعوق عن ان لا نأمنه بان الفوق لا يدل على المعقولة **والثاني** كدلالة الدليل العرف الذي يلا من انه لو اجازنا الحاد في جهة شرعها
الامكان كما في الروايع ان اللفظ لا يدل على المعقولة ولكن يلزم الجملة خوفا من عدم العرف بعد ذلك ولكن لم يعمل بها انما الجهد في كل ما

حكما لزوم العرف

فانما الثالث

فانما الثالث

ولروم الاغراء بالجهل لولاه وصل الشغل وربع الضرر المحمل في لاف .

جميع استنباط المغفرة واذ لم يكن غامضا كان مطلقا وبغير المعنى انه يجب ان لا يكون سببا للمغفرة وهي لما كانت مطلقة فلهذا على القول بمحتاج الى دليل
وليس فان قلت الدليل هو الحكمة قلنا حمل الصانع على دليل الحكمة على التوفيق بقوله يتوقف على توافق افراد المطلق لا توافق هذا لان
الفرد التابع من العلم الى سبب المغفرة هنا موجودة وهي التوبة للمغفرة على فوزيتها فلم يثبت لزوم المبادرة الى غيرها من الاستبانة فلا يتم المطلوب ولعلنا
الواضح من افراد السبب قلنا ان غاية رجا الحاج هو ان يكون للمغفرة لزوم المسامحة الى سبب المغفرة وهذا لا يبعد العوائق فان قلت
الواضح من دليل الحكمة والقول المستفاد من الحكمة في الاوامر دليل على الاستغناء بل لا بد له من الاتيان بالماوربه وهو المساعدة على المغفرة
2 ضمن كل فرد نشأ لانه يجب عليه الاتيان بكل فرد فيجب عليه الاتيان بسبب المغفرة فورا بخبر من افرادها فلو لا بوجوب الواجب
فورا سقط القبول فاما ما قيل على توسع قبول الواجب الواحد من الاستبانة القوية فورا في كل الواجبات المطلقة القابلة للتوسع فاما انما قيل
المطمح وهو لزوم المسامحة في كل الاوامر الشرعية ما لم يثبت خلافه فضلا عن الماوربه في الامة الشرعية فبعض المغفرة لا يسببها ولا يجب ان يسببها
الا في بعض المغفرة لا في نفس الماوربه فان قلت لا يمكن المبادرة الى فعل الله سبحانه فلا يتعلق التكليف قلنا المقيد بواسطه قد
فيكون للمساعدة في نفس المغفرة بامكان استبانها اليه هي التوبة وهو فعل الى ما توبه وسائر المنها واذ لك لا مراهق انما عند منحا القاتل
فاننا نعم لو قلنا ان الامر بالسبب غير الامر بالاستبانة للمطمح ونحن لا نقول بمرح لا يكون لزوم المبادرة الى التسبيل الذي هو مفضل
الامر بالمقدمة ونحن لا نقول بوجودها فلا يكون المبادرة الى فعل الماوربه واجبا شرعيا بل لو لمنا بوجوده لمقدمة شرعا لم يثبت العلم
انما اذ عن ضم كونه لوجب مقتضى شرعها ومقتضى بالذات لا فخرنا مقتضى بالتبع كما هو لازم المقدمة وان كانت وليمة شرعية فان
الواجب على بيان عدم المقصودا واعرضا التلذذات بان يكون المضيق مقصودا بالذات ولا يثبت ذلك بوجوب المقدم فضلا عن لا يثبت
حمل على ظاهره فالزم مخالفة الاجتماع ان ظاهرها وجوب المساعدة على استبانة المغفرة ولا ريب ان استبانة المغفرة ولا يجب بنفسها فضلا عن
المسامحة اليها ومن استبانة المغفرة الواجب الموسعة والمندوبة الى توسعها وفيه كالفراغ البوينة مع ان الامة فلا بد من صرف الامة عن قضا
انما يحمل الامر على الواجب على الواجب الموسعة والمندوبة الى توسعها وفيه كالفراغ البوينة مع ان الامة فلا بد من صرف الامة عن قضا
اخراج الواجبات القوية او يحمل الامر على مطلق الطلب الفلكي للشرع منكون مقتضى الدليل الخارج بالنسبة الى المندوب او الواجبات الموسعة
للمندوب والنسبة الى الواجبات القوية بل وجودها بالنسبة الى المطلقات جاز او وجهيها واسهل للفتح لم يفعل ذلك لمطلوب الطلب الجامع مع كل
من الوجوه والنسبة لكن في الاول يلزم تخصيص اكثر من الواجبات استبانها لان اكثر من الواجبات اطرا والواجبات الموسعة اكثر من المنهايات
وقال يثبت توسعها ضيقه فخرج الصنفان اخرج الاكثر في الثاني يلزم امرها القوية في صنفه الاشرخصه في سببها في الثاني
يلزم مجاز مزوج والحاصل ان في الاول تخصيص غير في الاخر مجاز لا يخرج في المتوسط الامر وهو على الاول يتم استدلال الخصم على الثاني
لا يتم وكذا الثالث لا يلزم التلذذ في محل النزاع تكون مجاز الوجهين بالنظر في اللفظ فنقول في ابطال الاستدلال الثاني بالاحتمال في الجملة
سقط الاستدلال فان قلت لا لجمال الاول ارجع من الاخير من فاني في الاخير من لا بد من انك المجاز على كل حال يحمل على القول
فالخصم حاصل من الاول مقدم على المجاز في الاخير من فهم الاستدلال قلنا لا يتم تقديمه بخصم كثر على المجازية الذي قيل انه من المجاز
الراجح فلو لم يقل بعد المجاز فلا اقل من الثاني لوجب لجمال الثاني قلنا في هذا الامور لا يثبتها لعلنا في المتوسط الجملة
والخصم حاصلنا لانه من مقدم ذلك المجاز البائع في التمهق ما بلغ على ذلك المجاز المروج الناد واما كما معه تخصيص مع ذلك
لا يثبتنا القول الاستدلال على الاخير من فان قلت لم تقدم المجاز في الاستدلال المستلزم للخصم على الخصم فقلنا على احتمال الاول قلنا في الجملة
المجاز البائع في التمهق ما بلغ على ذلك المجاز البائع في التمهق ما بلغ على ذلك المجاز البائع في التمهق ما بلغ على ذلك المجاز البائع في التمهق ما بلغ على ذلك
الامر الثاني فضلا ان مادة المسامحة في الامة التكون من مناهية طبيعتها فنلنا مادة منسوزة بل وسع والهيبة اذ يعينها هو والوجود
منسوزة بل وسع فلا بد من التمسك في المادة الوهنية وما يقال من انه متبع خلق المسامحة والامر بما عداه بنية الامر للتوسع والتضييق
لحق الامر بالمطلق لا يلزم عدم استنباط الامر بالمسامحة مع كون الواجب اوقع مقتضاها من منهيها فلا مانع من التجوز اما في الهيبة يحملها على عدم
اوجه المادة يحملها على التضييق في الاول انه من دون فلا يتم الاستدلال وفيه نظر لان استدلالنا هو المورد النهائي فيجب عليه
بقا للمورد النهائي عند بيان ملكها يا انما سارع اليه فلا يتصور ما شهبه من استبانة سائر البهوات كما ان بان القول القدر اول في الجملة
فلا استدلال صحيح اذ لا يوجب في الجملة الا من الاستطاعة انما سارع الى الحج وقد لا يحمل جوده التوسع من جهة الاخر متبوع كل المادة
ولهيبة بما فلهيئة عند على تجوز الاتيان فورا في المادة على التوسع في الجملة ولو في الاخر اذ لا بد من ذلك فلا مانع من ما
كل منها على ظاهرها الحكم ووجه المساعدة والتوسع في الاخر يحصل من العمل في امرها القول الصانع المطلق في الثاني ابطال الاستدلال

وفي الأوامر الشرعية لا يجوز التأخير إذا وصل إلى حد التأخر وإن ظن بالتمكن لحكم المعنوية العقلية تساهل

فِي الْإِسْلَامِ

[illegible]

ابراہیم علیہ السلام

فصل في
الحج

فصل فی

[illegible]

نتیجہ

مجلس

في بيان الخلف

فہم انستہ

وَنِيْلُ الْمَقْدُومَةِ

وكل من السب وان شدة طمانع امان على او شدة وعادى والحزم امان على او حلى شايح

وغيره

هو انظر الفصل لا مطلق النظر لا يقال انهم ان فعل الواجب يحصل من دون نظر لانه بعد الحضور لا نظر بان كان مستطاعا للواجب ليس له الجهد
 ذلك حتى يحضره وعن سلبنا بالفعل الواحدية والسبب لما ذكرنا كفى التمسك بالوصف الى انك المبدء ولو جواز الطهران والركوب ثم سبب الجواز
 الوضوء الى انك الجهد غاية الامة ولو امكروا الوضوء لا يبرهن هذا الطريق لا كما يحى لارض اهل من دون من سبب السبب والشعرى كالفهارة التي هي سبب
 المحذور انظر الفصل كالممكن بالنسبة الى الوضوء كالممكن ونحوه للصحة على سطح والشعرى كالفهارة للصلوة والذام الفصل كالفصل الفصل
 الضد لاجل انك المانع من انك الواجب **في الشرع كالحج للصلوة ثم اعلم انما يتوقف عليه وجوبه بقدر مقداره** لو كان ذلك
 للظهور ما يتوقف عليه جود التوقف اي حوماته الوضوء بقدر مقداره لو جاز انك المانع من انك الواجب للصلوة الواجب
 حصة كالفهارة للصلوة ان فلان بان لا لفظ اسك الا اعم ولو جود الفعل به كالفهارة الى الجها **والفصل من يتوقفه** الوضوء والوجود
 من وجبه مجمعا في التمكن من الواجب يفرق في مثل الذلوك والطهارة الشقية ثم ما قبلته اما قبلته كالفهارة الى ارج حصة الضد
 ونسب التمسك واما انك كبر لاكل المتشبهات في التسمية المصنوع لاجل انك الحرام المعلوم اجمالا **المقدمة الرابعة** الدلالة اللفظية على
 المطابقة وهي دالة اللفظ على ما المراد والمقتضى وهو دالة على جز المراد من حيث هو جز المراد الا لزام وهو دالة لفظ الحاج لازم
 من حيث هو خارج فلا يفيض انما يفيض بضمها بصحطه ذلك كما لا بد انهم ما اورد على تعريف المسمى وتلك المذكورة حيث بدلت
 بالموضوع في كل تلك التعاريف الثلاثة فوكده عليهم بخرج الجواز ان عن تعريف الدلالة انك التمسك فاما حتى بعد غير ما باله التمسك الموضوع
 له والمعنى الجازم فلا يخرج عن ولا يحتاج الى تكلف جعل الوضع على الاعم من الوضع الجازم ونحو ذلك مما تضمنه منطوق اصل التمسك واما ما صلح
 فهو انه يتصور ما يشق من لفظ ارادة استفادة مستقلة ثانية لا يبرهن لفظا وما عدا ذلك لا يبرهن عندهم بالدلالة اللفظية وغير اللفظية كان
 يكون الدلالة باللفظ مستقلا او بواسطة ملاحظة اللفظ فكل هذا يكون دالة المطابقة جازيا وحقيقيا فثبت دالة اللفظ على غيرها
 ثبوتية ولما لا لزام فهو عطف فثبت بين المعنى لا يخفى وهو ما يلزم من منصوص عند سماع اللفظ واستفادته او عند حصول المزموم ولما كان
 في البين حصول اللزوم من ذلك حاصل على ملاحظة شئ اخر كدلالة التماسك على المعاني وما وافقها ونحوها مما عرفت سماعا جاء به دافعا ومخوفا
 ذلك انهم لم يتوهم انهم كوام وقيل ان هذا المعنى هو من تعلقه ما ارادة مستقلة ذهنية متساوية جازية بالمعنى لفظا وكن قوله صادرا لا نقل
 فها انك بالتسوية ترك اللفظ وبين المعنى لزام وهو متساو كالبين بالمعنى لا يخفى لانه الزامية لفظية لانه الزامية لفظية اما الدلالة
 الا لزامية اللفظية بالمعنى لزام فهي ما يلزم من ملاحظة الظاهر في معنى اللزوم والمزموم وملاحظة اللزوم بينهما سماع اللفظ الجواز
 وعدم اللزوم بينهما جزم وان الامور اعدت الزل وفي حقه لها مفهومها من التمسك بمبدأ اللفظ على حرمته الضد العام الذي هو ترك التمسك
 به يلزم بين اللفظ لزام دالة لفظية وقد يثبت السيد تارة لانه الامر بالتوقف التمسك عن الضد العام لفظا لابدتها ولا يجوز هو على
 الظاهر ان يجمع عن التحقيق فظهر ان الدلالة على اللزوم في الالزام بالمعنى لزام هو اللفظ مستقلا لا غير لكن بعد ملاحظة الظاهر انما
 الفصل من الالزام من البين بالمعنى لزام فهو على ما بين **لحد فان يكون لافادة والتساقية بينهما** **ثانية** ان يكون
 الاستفادة تبعية للاستفادتين مستقلا **والاول** كقصد الواجب المطلق كان لفظه لا يدل على طبعها فلفظا او جذا فلا بد لفظ
 صلح على حرمته لفظا بل الفصل بعد ملاحظة هذا الخطاب الشرعي واردة الصلوة وملاحظة ان لا يتأهلها بقوتها على الطهارة ونحوها
 مثلا وان رادة الامر عدم الاتيان بذلك المقدمة متجه نحو ما العرض فلا بد ان يالكلف بذلك المقدمة لتوقفها عليها فيهم
 بان مقدمة الواجب تبعية للاستفادة وهو المقدمة ليست مستقلة من اللفظ او الفصل بل من الفصل بملاحظة خطاب الشارع متساوية
 الوجوبية ولا ريب ان المتأخر هو المقدمة شيواهم لانه تابع لوجوب المقدمة بحيث لو لم يجرى على المقدمة **والثانية** كدلالة البين على
 الحمل والاستفادة هنا تبعية خاصة من ملاحظتهما وملاحظة لزوم الكثرة في الحد الاخيرين لولم يكن اقل الحمل منه اشهر فيملاحظة اللفظ الفصل
 حصلنا الاستفادتين لكن المتساوية هو كون ذلك الحمل منه اشهر حكم مستقلة يتوقف على مناع الوالدان والبن كالمسلم ولا يحدكون حمل
 وضامن فلفظهم من ذلك بما لا يفيض الا بعد حقه ثم حكم مستقلة يفيض حقلين كالمسلمين **ثمة** ان الالزام اللفظية تتعاون مع الالزام
 الفصل في الالزام اللفظي لا يمكن انكاره على العبد لفظا في انك كتاب اللزوم اللفظي انك بين الاصحوا حين اعتنا او ضلقت الحجة
 على عدم ارادة اللزوم **وقا** في الالزام اللفظية فلكلها في بعض الاحيان خفية فليس لها الى ان لا يلزم لفظي بان يكون لها وضوح
 فام حكمها حكم الالزام اللفظي فله يكون لها خفاء فلا يبرهن اللزوم فلا يكون الا غير ملغى اللزوم ووجهه هو كونه من باب التمسك في بعض الالزام
 الحق الفصل فلا يبرهن هذا اللزوم الفصل في كلامه مثل هذا الامر فلا يكون دالة لاسان الحاشية في كلامه كالمستفاد من البين ونحوه فم
 في كلام الحكم على الاطلاق الملتصق دائما على الاصل الا ان تعبيره دالة لانه لا بد من الالزام اللفظية فلفظهم وكذا دالة المقنونة

في اقسام الكلام اللفظية

في اقسام الكلام اللفظية

في اقسام الكلام اللفظية

ولا فرق على الاصح في دخول المقدّم بين الداحل والخارج والعلمية والتركيبية وغيرها مما امر بها مستغلا ام لا وما كان وجوبه للمقدّم فيها ثابتا بل انما يعطى
لبي من الواجب علم من النفس والتوصل بحج

انما يقع في المقدم
الواجب على التبع

بقا على وجوبه لزوم التكليف بما لا يطاق والاخرج الواجب لو وجبت وجوب المقدّم وتورد بانما تحت الشئ الاول ولا يلزم التكليف بالا
نطاق لان بناء المقدّم كان مقدورا وهو قد دفعه كما في الفروض في الاستدلال ان المكلف لم يفعل المقدّم الحق من قبل وقت المقدّم وضا
الوقت عن بناء المقدّم فانك كيف عجز عن دفعه على المقدّم وفي المقدّم **وتوهم ان الاشياء بالاختصاص لا يتقدم فروع** بان من السهل
المتفاوت فلا يمكن القول بوجوب التكليف في الاستدلال ان المكلف اذا ترك المقدّم نفسا وقت المقدّم ونزله بقا اما ان لا يكون مغايبا اصله
خروج الواجب المطلق عن الوجوب واما ان يكون مغايبا عليه ما فهو وتكليفه بالاطاعة لهم واما ان يكون مغايبا على ترك المقدّم فقط وقت
فهو مستلزم لكون المقدّم واجبه وذي المقدّم واما ان يكون مغايبا على تركه في المقدّم وقت ترك المقدّم فهو المظهر وهذا وجه المعنى ان
ذكره التمهيد وان **ولما التراجع** فاعلم ان الواجب الذي هو محال النزاع هذا لو لم يكن له يكون النزاع في وجوبه والواجب التبعي هو
الواجب التوسيلي فكم لا يكون مقدّم الواجب المحتل داخل تحت النزاع بالمقدّم ذكره التمهيد وان **فان قلت** فان قلت فان قلت
بالاعتناء ترك الواجب التوسيلي فكيف يتصور وجوب المقدّم بالمقدّم ذكره من حيث الاعتناء ترك المقدّم عند ترك المقدّم فليكن
بترتيب وقت ترك المقدّم الواجب التوسيلي ما تترتب على تركه ذلك الواجب التوسيلي من حيث الاعتناء ترك المقدّم الذي يكون التوسيلي مقدّم
له ويخبره **المقدمة الشارحة** اقول للمشكلة في احوال **الوجوب** التبعي وغيره وقد ذهب الى السبق وقد عرفت
في رابعها وجوب الشرع التبعي من الشرع لا غير **وخامسها** كما حكمه ان لا يثبت عين الامرات في هذه الحقيقة خارج من
وتجمل احوالا اخرها وجوب المقدّم الخارجية لا غير **المقدمة الشارحة** في ثمة النزاع
فعلما اخرنا من كون النزاع في الوجوب المعنى الذي ذكره التمهيد في نظره والعدالة فان كان لا ترك المقدّم كما خرج من المبدأ الثاني
الى الحج واضيق كما ان ترك المقدّم فان قلنا ما استصفا فحين لا المقدّم ما تترك المقدّم كان هو حين ترك المقدّم خاصا بترك المقدّم
وان لم يدخل وقت العمل بترك المقدّم فان كانت تلك المعصية كبيرة صافا سفاهة واحدة من ترك المقدّم وان كانت صغيرة كافتقارها لاصح ترك
المقدّم ولو كان لا يثبت له ما تترتب عليه لا يثبت له من لوازمه الحق ولا يثبت له بان لا يثبت له اعتناء ترك المقدّم الذي يكون التوسيلي مقدّم
لوقت لم يخرج ذلك الشخص من العمل فحين تركه المخرج الى القاطلة مثلا بل يجوز على العدالة ان لا يدخل موسم الحج **وبين ظهر** في عدم وجوبه
الامر الذي على القول بوجوب المقدّم وجوب الاجتماع الا على التمسك من تلك الجهة لو لم يكن مانع اخر على القول بوجوب المقدّم وذلك ان اذا كان الامر
بالفصل مثلا امر بمقدّم ما فيها فهو مقدّم ما فيها واجبه شرعا من مقدّماتها الكون الكلي فهو مقدّم على المقدّم وهو يكون التوسيلي
كان لا يكون الخاصة واجبه من با مقدّمه والكون الكلي الواجب الذي هو مقدّمه الصلوة فيكون لا يكون ما مور بها ولا يكون الخاصة فيها
بغير وجوب التمسك بغيره انما لا يكون اجتماع الامر التمسك بها كذا نجبر اضع صدوره من الحكم واما الواجب منه هو الاكراهية
الخاصة فهو صحيح لكن لا زمة ان لو لم يات بين المقدّمه ضمن الكون المباح بل لا يترتب ضمن كون المحرم لم يكن ممثلا لان الفرد المباح الذي
كان ما مور يات به وما لا يات بهم يتعلق الامر فلا امثال هذا مع عدم وجوب الاجتماع الامر التمسك والى الحاصل الواجب المقدّم
على القول بوجوب المقدّمه هو المقدّم المباح لا المحرمه ولا لازم ذلك انه لو وجد الواجب ضمن المحرم لم يكن ممثلا ولا لازم ذلك عند حوز
اجتماع الامر التمسك ان لا لازم من يقول بوجوب الاحكام بالافراد صلا الذي **فيها** ان لما مور به من با المقدّم وان كان هو الفرد المباح
الامر بين المقدّمه متعلق بالطبيعة من حيث هي مختصا الامر المقدّم بالفرد المباح لا يخرج الفرد المحرم عن كون مقدّمه لا بما الطبيعة من حيث
هي لا من مقدّمه لهم الطبيعة ومحصلة هذا كالفرد المباح وان لم يكن الامر المقدّم متعلقا به ولو وجد الطبيعة ضمن الفرد المحرم فذلك المقدّم
الاصل الذي هو الطبيعة من حيث هي وان لم يات بالمقدّم لما مور بهما فخرج انما ترك الامر المقدّم لا الامر الاصل الذي هو المقدّم
فلو عوبت لغيره من جهة ترك الامر المقدّم من جهة تركه في المقدّمه فهو ممثلا بالامر الاصل الذي هو طبيعة الصلوة مثلا
هو ان لم يكن ممثلا بالامر المقدّم بل اننا ان نقول لا عقاب عليه اصلا اعني لا من جهة تركه في المقدّمه لا ان لا به وامثله ولا من جهة ترك
المقدّمه بل ان من يقول بوجوب المقدّم شرعا لا يعلقه تركها انما يقول بذلك الاضيق ترك المقدّمه لا تركه في المقدّمه وهو
لم يضر ترك المقدّم لما مور به الامر الذي المقدّمه وعلى فرض التسليم فهو ما من جهة ترك المقدّمه لا من جهة تركه في المقدّمه وهذا لا يثبت
حوال اجتماع الامر التمسك ان لا لازم ما ذكره على فرض محتمل عدم وجوب الاجتماع الامر التمسك فان قلنا بقيد وجوب المقدّمه شرعا فلا

في التمسك

في التمسك

الاعتناء

المقدّم على التامل

في حق التامل

الاعتناء

علينا من قضا الامر بعد حصول الخالفه النامه بعد الاستحسان وانما كون الخالفه فعله نامة للاستحسان كما في قوله تعالى
 الفاصل بيننا وبينكم الدين الذي لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الخالفه بيننا وبينكم الدين الذي لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 بهي من من يقول باستحسانا القضا المستقل على ان المفسر انما يريد بان المفسر انما يريد بان المفسر انما يريد بان المفسر
 فلم يقل به احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 ان الاستحسان في هذه الامور لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 وقتله في المقدّم والكل يلزم للاصل وبيننا وبينكم الدين الذي لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى
 وقتله في المقدّم كما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 بالاول لانهم قد استدلوا بالامر الذي يقتضيه التامل في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الدلالة الانترائية بالمعنى الاعلى في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 النفاذ بما ان يكون المراد من المقدّم او غير المقدّم او لا نعم والافس التسعة فسادا لان المراد من المقدّم او غير المقدّم
 والحكمه واما بطلان اراءه الزل الحقيقه المثل وقد قلنا في خروج الواجبين الوحداني او غير المقدّم عن وقتله وانما كان مقتضى
 لم يوجد الزل الحقيقه المما يوجب حق في غنه وبسبب قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 ادع من زل المقدّم لم يتحقق الزل الحقيقه حتى يستحق القضا ويعلق به التامل بعد مجي زل المقدّم في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الحقيقه في حق من الزمانين فينتج التامل في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 لا تحكم كما مر مثله في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 بيننا الاختصاص ما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 كما مثلنا في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 بطل كونهما غير مقتضى فلا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الضمير المقدّم بينهما فانه كنه المقدّم فلفظ مختص بكون المسمى عنه الزل الاعلى من الحقيقه والحكمه فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 وكما حكينا فلفظ عويب بها واحد وحقيقه عويب بها واحد فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 حكما يصير مقتضى ان التامل في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 دال على التامل في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 عفا للامال لكونه المقتضى لان مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 المقدّم ما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 اكل الحرام هو بطلان في محل الرعا اولا فان مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 زناهم امر لا يحق الدخول لانه ايج اعني عنوان المقدّم الواجب في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 المحصون هذا يكف عن قول تلك المقدّمات عنوان المقدّم الواجب ان مراده في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الاربع مثلا فهو مقتضى وان كان مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 قل اليها وللمدبر في كتابنا العفلاء ثم اعلم ان مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 كما طبعها بالمال والاخر الواجب كونه واحدا واجيب لا باللفظ بل بالوجه المعاني فتركها المكلف عسافا فان كان مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم
 غير حصول ان لازم الامر ان يكون مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 الاول وشغل به من مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 بشرطه في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 تكليفه في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى
 والاخر من مقتضى اللفظ لا يملكه احد منكم الا ان يرضى به منكم فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى فاما في قوله تعالى

بالضم الذي ذكرنا لان مقتضى الواجبية وجودنا الفهم الاول وهو الفهم بعدم التجول بالعدا الاطلاق حتى يفرق بين المتناقض اما عند فهم
المتناقض المتصل فمفهومه ان متناقض ما ذكرناه هو فهم المتناقض لا الرجوع فلا تبادلا كما قالوا في كلامنا فاضلا عن الحكم قد
المتناقض بل الرجوع كان غلبته عندنا لان مقتضى الفهم هو في المتناقض الرجوع من جهة الاطلاق في عقد وجوب الحكم من اللفظ باللفظ المذكور دون
المتناقض واما في المتناقض فلا غلبته في الرجوع فمفهومه على امر وهو المتناقض ففهمه ان من متناضرين متناضرين في اللفظ الاول فيما يرد في الثاني واما
صاحب كبرية في قوله جوابا من هذا الاشكال الجواب ان اللفظ على الامر هو الذي ذكرناه في فرد من اللفظ الثاني في اللفظ على الامر فمفهومه ما ذكرناه
ولا يرد عليه ما قبل من انا وان استقصينا في جوابنا ان اللفظ على الامر هو الذي ذكرناه في فرد من اللفظ الثاني في اللفظ على الامر فمفهومه ما ذكرناه
الامر بواحد من الامر او امر على سبيل التخييل ظاهر وفيه مقاما **المقام الاول** فمفهومه ان الامانة وجوب المعنوية قالوا ان الواجب تلك الامانة
كل واحد منها على البديل بمعنى انه لا يجب الجميع ولا يجب الاطلاق لا يجمع بينهما فكل كان واجبا بالاشارة لان يكون بدلا عما هو واجب بالاشارة
ان الواجب حد لا بدل له بعينه وقيل ان الواجب والجميع فيلفظ بفعل البعض فمفهومه ان واحد معين عند الله ولكن فيفهمه بالاشارة وبما في اللفظ
للمعنوية ومفهومه ان الواجب واحد معين عند الله فمفهومه ان الواجب واحد معين عند الله فمفهومه ان الواجب واحد معين عند الله فمفهومه ان الواجب واحد معين عند الله
وبخلافه المكلف جبر عليه من الله تعالى **الثاني** وهو ان كل كنه في قوله المكلف لغة من وجوبه لا يخلف عن ذلك **الثالث** وهو ان
لا ينفصل عن الواجب ان الواجبية لا تجعل له ما يجب المكلف بالواحد او داخليا احدهما وهذا الاخير ينفصل عن الواجبية احدهما انهما
جعلنا في المكلف شرط الوجوب عليه **والبعض** انما علم انه لو اخذنا ذلك فمفهومه ولكن لو لم ينفصل ثم ولو اخذنا ذلك فمفهومه ولكن لو لم ينفصل ثم ولو اخذنا ذلك فمفهومه
انما علم انه لو اخذنا ذلك فمفهومه ولكن لو لم ينفصل ثم ولو اخذنا ذلك فمفهومه ولكن لو لم ينفصل ثم ولو اخذنا ذلك فمفهومه
يكون عطف على ذلك اصلا فكل الحكم ان الواجب هو المراد ويلزم على ذلك القول ان ينفصل الواجبية عن اللفظ فيختلف بين الله تعالى
الهم بالاشارة في قوله المكلف حد وهذا القول مما نرى في الاشارة وصاحبه في قوله **المقام الثاني** فمفهومه ان الواجب على القول الثالث
ولكن لكل كان عليه عقابا لان الواجبية كانت في اللفظ شرطها لا في اللفظ نفسه ثم ياتي واما الاموال الاخرى فكلها يكون اثم واحد على
الكل **والمقام الثالث** هو قول الامانة والاشارة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله الامانة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
الامانة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
من ندران يعطى درهم المثلج بواجب في احد باحد الخصا على ضد الخصومة في الامانة على قول الامانة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
الاشارة الاول فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
بخصوصها وعلى قول الاشارة لا انهم ياتون بظهور واحد وهو كل اخذها من هذا المبدأ ولم ينفق من الشارع على فمفهومه ان الواجبية في قوله
واحد وهو احد تلك الامانة وكما ينافي مع مقتضى ومن هنا نقول على ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
الاخرى والامانة وكذا التمرة فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
هو الثالث المنزوم للاشارة بواجب يكون عندنا الكمال على كل واحد ثم واما سائر الاقوال فلا اصل فيها لان الكمال في الواجب والامر
بشيء والثالث الحادث فمفهومه **والمقام الرابع** هو قول الامانة والاشارة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
الامانة لان قولهم مثلا فهم منه مودعها ان خصوص ذلك المادة في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
سلك عينا ايت بغير امر ولكن ذلك لا ينافي ما فهم من خلاف المطلوبية المستفاد من ظاهر الامر فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
من الامر انما يكون لاشارة بغير امر كما لا يخفى مما ذكرنا على مقتضى ذلك في اشارة ذلك من الامر فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
بعد قوله صم اخرج الامر من حد ظهوره وهو مطلوبية العوامة لا بغير امر ولا لغير الامر فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
ودر عليها الهيئة فلا دليل عليه فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
المذكورة هو مطلوبية الفهم المستفاد من قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
بين الواجبية والعينية والتخييل في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
الواجب العينية من قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله
وثانها ان يلزم على القائلين بغير الامر ان يكون كل الواجبية بغير امر كما ان كل الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله فمفهومه ان الواجبية في قوله

في الوجه المجمع

جاءت لفظة الوقت عن الفعل عطل وعقد جوارحه فالتجوز وطائفة على عدمه والظن ان مراد من انك التجوز انك من التوسعة التجوز قد كسلوا في الظن
 والمنقذ بامتناد العكر الزلزلة لكن كليات القوم هذه الضابطات في هذه الاقوال الاربعة ثم القائلون بالتجوز اخبروا منهم من قال بغيره
 انهم عن الفعل انما كرهوا الى ضيق الوقت فنعين الفعل منهم من انكره لانه العز والمقام في الاستماع منهم من جرح التوسعة كما ظهر ما قبل الوقت
 ومنهم من خصه بآخره واختلف المحققون بالاولى منهم من حكم بالضماع الناقرة ومنهم من قال لفظ اخر فهو اداء لفظه لان يخرج الوقت الحمد ولكن هذا
 القريب منصفان على الاثم بالآخر وانه اذا فعل بعد الآخر في الوقت الحمد ظاهر حصل العفو حقا والخصص بالآخر منهم من قال ان الوقت هو الآخر
 سخر او نكده تلك الفل منسطة عن الفرض سواء علم بالبعثتها التكليف ام لم يعلم او علم القدر ومنهم من قال ان الفعل في اول الوقت يكون مرجعا
 بحكم عليه في من التجوز والفعل علم انه كما واجبا حين فعله وان لم يعلم انه كما فعله لا يكون الفعل الاخر الوقت شرط للوجه والوجه
واما المقام الثاني فاعلم ان التمسك بين القولين الاخرين المحققين للوقت بالآخر انما على الاول بينهما ما علم قبل اخر الوقت بانه يقول في اخر
 الوقت شرط التكليف لم يتبع له لاني بالفتل قبل اخر الوقت وجوبا اي يفصل الوجه بخلاف الاخر من القولين **واما التمسك** بين القولين المحققين
 باول الوقت في ان على الاول عندنا لاخر بنوعه فضا وعلى الثاني اداء **واما التمسك** بين قول المشهور والقولين المحققين للوقت بالاول في ان
 الاثم في الناقرة على هذا القولين عنم بالفعل بعد اداء المشهور **واما التمسك** بين قول المشهور والقولين الاخرين في ان الاول منهما يكون قبل
 الوقت فعلا ابتداء في الثالث اجماعا وهو ما اذا لم يبق الى الاخر **واما التمسك** بين القولين المحققين بالاول والمحققين بالآخر في ان على الاول
 يكون المؤخر عاقل الوقت ثم اثم بان الفعل المستلزم للعفو الحقة ولا تقبل شيئا من تجاريف الاخر **واما التمسك** بين القولين المحققين في ان على اليد
 باثم في ترك العز والفعل معا قبل ضيق الوقت وعلى الاخر لا باثم ما لم يضيّق **واما المقام الثالث** فاعلم ان التمسك بين القولين المحققين في ان
 الامتناع العقلي في ضلّة الوقت وانما يخص الوقت بالاول فعليه سهو لانه قد ركن لكل صلوة وقتين واختلفوا في ان المراد من ذلك ان
 الوقتين للضلالة والآخر للاجزاء والخص من غير فصل ام احدهما للتحقق والآخر للتمسك في الظن ان المبدأ هنا المعنى الاخر في قوله كما يكون وقت
 التحرك مثل التمسك معك اثم ومثل في الضرر مقدما في من او متل من فيكون ذمما وقت الحما عنه ذمما هذا المقدام معهما ويكون ما بعدا
 عن وقت الحما والظن انهم لما راوا التمسك وبعض اخر على المعنى الثاني وهو ان مكن بينهما عند الفضلة في الوقت فعلا ولا ريب في هذا التوسعة ما سدد
 وجهين **الاول** ان حكمه لا يضيّق وقت الظاهر مثلا للتحقق انما هو دليل خارجي لا امتناع الفضلة في الوقت فعلا **الثاني** ان على فرض التشابه
 لحيث ان الظاهر مثلا على هذا القول ضيقا حقيقيا بل انما اكثر من بعد العمل ولو قبل فلا يفسد هذا هو الضيق الذي يحوي في **الاحرف**
 تلك المقدام **فاحمل** ان التجوز مع الجواز فعلا وعقد التجوز لا دلالة الاثما والاثنا في الدلالة على التوسعة على ظهوره وهو ما دللنا
 اللفظ والحق في معنى الوقوع وعقد الوقوع فانما ترى المولى من كل الفرض ما بعد بني ولا يبين له زمانا ويجعله مجملين لا ارضاء في
 مجزئ العمل لا صدور الفعلاء بل ذلك تقع شرعا كما في قوله تعالى اقم الصلوة لدول التمسك على اللبك فانه لو اريد من الدول لدول التمسك
 من وسط التماسك الظاهر موسمين سواء اريد من الضيق قبل او بعد هذا التجوز وسبق في تلاية الشريعة مع ما ينبغي في المسئلة الاربعة فلا يذ
 الشريعة بظهورها دلالة على ان وقت الصلوة من كل الفرض لا العزب مثلا بعد وقوع الاجماع على علمه ما بعد الفرض ففوض الى المراء
 اما تطبيقه لجزء من الصلوة باول جزء من الوقت وتطبيقه باخره والمراد انكوا الصلوة من الظاهر الفرض والمراد انكوا من عند شعاعهم
 عندنا والمراد بالخيرين الاتقان من اول الفرض والاول **فبيح** ان الفعل يفتح هذا التكليف عليه بل هو خلاف الاجماع وكذا **الشأن**
 للوجهين الذين كور **الثالث** خطأ بالجمهورية وتطلبها الاطلاق بل نقول انه لو كان متبعا عندنا لتساكنا القهين اما ما كولا الهنا الزوج
 بل يخرج مع عدم العلم ولا فلا بد من المبدأ التكرار حتى يثبت الواقع من بالالاتفاق وقد عرفت جلالا التكرار فنعين الاخر وهو الملم معنا
 الى ان لا يفرق من الاربعة الشريعة بعد ملاحظة الاجماع على عدم تجوز الفرض الظاهر عن الفرض انه يخرج من قول الزوال الى الفرض في صلوة الظاهر في
 الوجهين نظرهما الوجه العقلي فلا يجهل ان يكون المراد من الاربعة الشريعة مجرد بيان اول الظاهر الزوال واخره الشاين نصف دليل على
 التمسك في الضيق فيكون لا ينفعية الاول الظاهر واخر الشاين من دونها منهما الظاهر ومبدأ الشاين في قولهم لا يكون وقت الصلوة
 وقاميتا عندنا فانه يبينه فلا يبينه وقت الفرض فلا يلزم حمله ولا يبيح **واما الوجه الرابع** فاعلم ان الفرض فلا يذ الاربعة الشريعة
 لم يبين اخر الظاهر فلا يخرج فيهما من غير بيان الاول فانه **فليست** بعد ضم الاجماع على عدم جواز ما بعد الظاهر من العزب ولا عند الشاين
 قبل الفرض العزب فيهما من الاربعة اتم محترمة كل منهما في اول الوقت الى اخره بعد ما علم الاول والاخر من الاربعة الشريعة وبقية الاجماع فليست
 بعد ذلك الشريعة في اخلاق الاربعة الشريعة المستفاد منه ولا جوا كل من الصلوة الاربع من صلوة الضيق الضيق للبدل من دفعه من وقت
 ذلك لا يقول من العزب فيهما من ذلك من الاخلاق ثم بل هنا من الاربعة الشريعة لعمري ان مبدأ الظاهر واخر الشاين حليين لاختلافهما

بما في الاوصاف الى اخر الوقت في شغل الوجهين كما في وقت

في وجهين من القولين

في وجهين من القولين

في جواز التجوز

أصل في القضاء الأمر الذي يقتضي التمسك به لا الفرق بين هذه المسئلة وسابقتها وممن وجب الإقبال المحقق أو الملتزم

ولم يثبت العز بـ لا عن النقل وهو المنفرد ولا عن لا تنكر كونه من لوازم الابدان مثلاً وجوبه بنفسه والحاصل اننا لو قلنا لم يثبت العزم في الجملة ولو ثبت
لنقطد بذلك وهو ليس بطلبك **الثاني** ان هذا الغرض القول بالعز بـ لا معنا انه اذا دخل الوقت وجب عليه التزام الضوابط لا ان

فَوَاجِبُهَا بَعْضُهُ تَرْكُ مَنَظَرِ هَذَا الدَّلِيلِ لِحُطِّهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ زَمَانُ هَذَا عَنِ النَّعْيِ الْفَضْلَةِ فِي الْوَقْتِ عَمَلًا وَالتَّحَالُلَ فِي هَوَالِهِ
مِنَ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الْفَضْلَةِ عَمَلًا فَتَجِبُ دُخُولُ الْوَقْتِ مَا مَوْجُودًا فَوَاجِبُهَا بِأَحَدِ الْأَشْرَارِ وَأُخْرَاهَا بِخَيْرِهَا إِلَى مَا نَالَتْهُ وَمَا فِيهِ زَمَانٌ
فَهُوَ كَمَا تَنْفَسُ الْفِعْلُ فَيُطْفِئُ زَمَانُ الْفَضْلَةِ فِي الْوَقْتِ فِي الْوَلَجِ الْمَوْجُودِ **الْثَالِثُ** مَا لَا يَمُوتُ الْكَلْبُ أَنْ يَكْتَلِفَ عِنْدَ الْغَدِّ وَعَلَى الْمَاءِ

بمختصر الحقيقة والابتداء في التصريح كما علمت به بان يكون الداعي الى الامر في صورة الابتداء نفس وجود الفعل في الخارج وفي ضوء عدم
النفاذ على الترتيب بل نقول يمكن ان يكون الغرض من الامر مجرد اظهار الحسن مع عدم علمه بان لا يفعل كما اذا شهد من امر الطبيب بغير ما هو قول علم

فان قلت لا تعلم احد من أهل العرب واورشليم اللهم وسع له الوقت طول النهار الى الليل وهو يعلم انه لا يقدر عليه بعد انما الكائن وما

[illegible]

القدر إنما يصير محتملاً إذا كان الغرض من التكليف هو التوصل إلى إعلام الغير بأمر أو طاعته، فيقول العبد أفضل كذا ثم إذا أراد أن يخفله منع من ذلك فحصل غرضه من الأمر وهو إعلام الغير أن عبده مطيع ومهتد بهذا الأمر المكلف المحسب أن غرض الأمر هو

فما حصل من بعض الثمرات كالندى ونحوه ثم لما هذا الجواب على فرض تماميته ينكر بحسب القدر مطعينا وبخبرنا فلم يثبت من الأدلة المذكورة
 القدر ثم اخبر ان الموسع منها احد وكذا البومين وغير محدود كما هو الزلزلة والاول بيضيق ببيضق ومنه وكلها ما يضيء بعيدا الممكن

فبذلك وان لم يبدل الخووف وانما الظن بعد التمكن نكاح القطع بعد التمكن للاجتماع وبتنا الفضلاء ولزوم دفع الضرر المقتضى وموتس الوجوب
لانه لو لم يجهل المباداة مع الظن بعد التمكن لزم مناهة من الغرض من الارزاق ولم يجعل لها اذرة عند القطع بالتمكن والظن به والتدبير والظن بالقدرة

[illegible]

وهو قبل الوجود ولما التفت اليه لم يكن له لا وجود لما في الفلك في جوار الناجم بل لا ربي نوسعه الواجب حيث هو في حيزه ولو انما هو المترك
لكن قلنا في ان الضوء ليس فان قلنا ان الضوء لم يزل اذ امر الله تعالى به فمما تكلم به هو سبحانه في قوله تعالى ثم انما اخرجنا من الارض

الدلالة باطلاً قبل اطلاق التوسعة ونفسه بل إن الآخر الوقت وكلما الآخر غفلت لا مطلقاً لأن الأصل البرية عن لائمه والأصل عند اللفظ ثم انفساً
الموضع مضيقة بعد الحزم بعد الفكن والظن به ثم انكشفنا الأعمق وهو ثبنا الوقت منهل الواجب اداء او فضا الحق الأول لأن يلهمو

المفطوح انما هو اخرج الالهة الدالة على التوسعة رخصته وجرأ على ما ظاهرهما وهو التوسعة رخصته ليدل على عفا بعد التمسك بما كان
الاخرى التوسعة اخر الدليل على اخراج الالفاظ عنه ضابطا من مل الالهة شي بقية النوع ضد لا ولا يتحقق الكلام بقية

[illegible]

وَجِبَا وَصَلَهَا إِلَى الْمَنَاسِكِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَنَاسِكٍ وَجِبَا وَصَلَهَا إِلَى الْمَنَاسِكِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَنَاسِكٍ وَجِبَا وَصَلَهَا إِلَى الْمَنَاسِكِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَنَاسِكٍ

انهم ان لا خلاف في انهم غنم بل غنمهم على كون محل النزاع من اعم من المقتضا القديمة واو خور دية مع انهم هنا اسندوا على الانصاف
من ان القصد من مقتضا فضل المأبوع وقد ثبت وجوب المقتضى في حكمه فيقولونهم ويجوز المقتضى الزكية على وجه مقتضى الواجب من مقتضى لا يشاء

وجوبها هنا أقوى شامدا على كون النزاع مذهباً من المذاهب الزكية أو مجانباً عن النزاع مذهباً كان حكم المذهب من الوعيد
ومنه لا تخفى الموضوع وبما انزل المذهب من مقتضى الفصل لا كما يتبادر للخواص المذهب من مذهباً مغايراً لمذهبهم

انکم عنوانا فیمون النزاع فی الامتناع وعلیه لای الفیة وعلیهما خصوا لحدود علی المطلوب سنداً لهم لیدلوا علی ان نزاعاً

لا تمانى
في رمضان

على المؤلف

ازافطع

فِيهِ

فَقَدْ نَزَّلَ الْوَلَدُ

الحمد لله

وَعَلَّاهُ الْخَارَآءَ مَا الْكَلْبُ وَالْحَبْهُهُ فَيَكُونُ مَقَامُهَا مِنْ أَوَّلِ مَا يَتَّبِعُهَا فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً وَالْجَاوِزَةُ عَلَى بَعْدِهَا مَعَ امْكَانِهَا خُصَاصَةً بِالْحَوْسِ وَهِيَ تَتَّبِعُ

[illegible]

منه الى الامام الحسين

وفعل الآخر

الملك
الدين
الدين

وَعَلَّ التَّوَالِغَ مَطْلُوقُ الصَّنَدِ وَالْمَعْمُورِ بِعَلَى الْأَمْعَامِ إِذَا كَانَ الصَّنَدُ وَالْمَعْمُورُ بِمَوْسِعَيْنِ أَوْ مَصِيقَيْنِ أَوْ مَحْلُضَيْنِ كَمَا يَشْتَدُّ بِأَسْنَدِ الْإِلَهِ وَكَوْنُ تَزَاعُجِهِمْ اعْتِمَادُ اللَّفْظِيِّ

فانصتوا لربكم

الضد لكان فعل الضد مقدمه لترك الاخر بل يكون ترك الضد مقدمه لترك الاخر حال فكون ترك الضد مقدمه لفعل الاخر حال
 بيان الملازم فيه انه لو كان ترك الضد الذي ليس سببا ولا علة ولا ملازما لفعل الاخر لا مكان ارتفاع الضد مقدمه فكون فعل الضد
 مسبب هذه وسنلزم ترك الاخر لاستماع اجتماع الضد لانه يكون مقدمه للترك **واما** اطلاق اللزوم فلانه لو كان فعل الضد مقدمه لترك
 لاجل الاولوية الحاصلة من مقدمية ترك الضد لفعل الاخر لزم الدور الخالي فلا بد من القول بقد مقدمية ترك الضد لفعل الاخر
 الجوهري بغير المحذور الاولوية **وقد** انما يترك بعد كونه شبهة في مقابلة البداهة فكون فعل الضد مقدمه لفعل الاخر من المبدئيات
 وكون التوقف موقوف على انتفاء المانع عن ترك الضد الذي هو مانع من الضرر وبيان ان انتفاء الاولوية اما السببية الدافعية او مجرد الاستلزام
 والاختصاصية بل قطع بان انتفاء استلزام ترك الاولوية فان كان الاول **فحينئذ** ان ذلك يخالف لما ذهب اليه من انكار مقدمية من الطرفين
 السببية بتوقف على وجوده وجوب السببية على عدمه فلهذا لم يرد من سببية فعل الضد لترك الاخر من انكار العلة والقول بقد مقدمية
 الضد بل لزم التوقف من الطرفين بل لزم التوقف من الطرفين بخلافه من جهة **فالحق** ان ترك احد الضدين كان من شرط فعل
 لانه للعقبة انتفاء المانع البقي الذي هو من شرط وجوده لزم من وجود الشرط لعينه فعل الضد وجوب شرطه ترك الضد الاخر نظر الاستماع
 اجتماع التعيينين ولكن ليس الامر بحيث يلزم من عدم فعل الضد عدم ترك الاخر حتى يكون فعل الضد سببا وعلة للترك بحيث يلزم
 من وجود فعل الضد وجود ترك الاخر من عدمه لا مكان ارتفاع الضد على اننا اثبتنا انتفاء اطلاق مقدمية فعل الضد لترك الاخر
 الكيفية فالاولوية فسد وانكاشا الاولوية بمجرد الاستلزام والاختصاصية للزوم من هذا ان الاختصاصية غير مناسبة للمقدمة بين المانع والاختصاصية
فحينئذ ان لازم ذلك ان لا يكون الشرط والجرح وان انتفاء المانع مقدمه لما ثبت من ان الشرط والجرح لا يلزم من وجودها وجود الشرط والكل
 انتفاء المانع لا يلزم من وجود الشرط بطلان ذلك اذ انتفاء المانع بالضرورة مع انه لو كان الاستلزام موجبا للمقدمة لزم كون الشرط والجرح وان انتفاء المانع قلها
 اسبابا وان ينحصر المقدمات في الاستلزام لان كون عدم الشرط وعدم الجرح وعدم انتفاء المانع سلبا لعلة الشرط لعلة الكل والشروط وتكون
 يكون عند الشرط مقدمه عند الشرط وكذلك الحال في الاختصاصية ومعنى مقدمية عند الشرط لعلة الشرط ان عند الشرط بتوقف على عدم الشرط
 لو لم يكن لشرط مقدمه فمالم يكن الشرط مقدمه فمالم يثبت بتوقف عند الشرط على عدم الشرط لاجل مقدمية المانع من الاستلزام وبتوقف
 الشرط على وجود الشرط لانه لا يشرط بتوقف وجوده على وجود الشرط فالحاصل من الاستلزام وجود الشرط بتوقف وجوده على
 وجود الشرط وعدمه على عدمه وهذا ايضا السببية فلا بد ان يكون كل شرط سببا وكذلك الحال في الاختصاصية بالضرورة المذكور فيخص المقدمات في الاستلزام
 وهو بطلان المقدمات انه يمكن انتفاء اطلاق اللزوم بقد سلب التوقف من الطرفين للمنع من لزوم الدور على ذلك القرض لاحلال الجهة في
 الضد للمنع الخاص موقوف عليه لفعل الضد للمنع الخاص موقوف على ترك كل الضد امه ان كل متوقف عليه لفعل الضد للمنع
 الخاص فنقول ان فعل الضد للمنع موقوف على ترك كل الضد وتكون ضد من تلك الضد لا بتوقف الضد على جواز الضد للمنع الخاص
 ولا على وجود كل الضد ابل بتوقف على فعل ضدهما من الضد او من غير ان كان متوقفا عليه لفعل الضد الخاص في ذلك الضد
وفيه نظر لان فعل ضدهما لا يمتنع الا في ضمن ضد من تلك الضد او من غيرهما وكما مر بتسوية لا يتحقق الا بعد ترك الضد
 المتحقق فلهذا لا يمتنع فعل الضد للمنع موقوف على ترك الضد من الضد موقوف على فعل ضدهما موقوف على تحقير من الضد او من غيرهما
 وذلك القرض هو الضد الخاص المتوقف على ترك الضد **وعندك** ان الدور يمكن تفرقه معوجا بان يقال فعل الضد للمنع الخاص موقوف
 على ترك كل الضد وترك كل الضد موقوف على فعل الضد للمنع الخاص في الموضع من توقف كل على الاخر بحيث لا يمكن ترك الجميع **فقد**
 نما ذكرنا ان الدور لا يلزم على الكيفية دائما وعلى الجمهوية بعض القرض من لادارة القرض انما هو بغيره فلو كان الدور لا يكون بغيره فلو كان الدور لا يكون بغيره
 دائما فلو توقف الفعل على تركه ولو بعض الاجزاء لزم الدور **ويمكن** دفع الدور عن المشهور في المثال المذكور بان يقال ان الجمهوية لا يكون
 موقوف على تركها فالحال الخروج بخلاف الدور في تلك الحالة فانه لا يتوقف على الدور بل لعلة في هذا الدور الخاص وهو عداوته الزمانية
 من خوف الله سبحانه فانها لا تخفى بالمرءة بخلاف الفعل الشانه الزمانية فالمرءة يمتنع الدور من ذلك الحالة ثم ثبت ان الاستلزام الاول يمكن الخروج منه
 الاستلزام الثاني ما تخلفه ان الدور موقوف على الخروج وبيان هذا الدور الموقوف على الخروج من الدور **والحاصل** ان الدور لا
 مقدمه والخروج مقدم لا يستلزم الدور والترك المقيد فلا دور **ثم** ان الكيفية ان راد من مقدمية الفعل بمقدمية الدور للفعل لا من مقدمية
 مجال الدور وان راد من التوقف في الطرفين توقف كليهما معا جرحا مانا لا جرحا لغيره والذكر في ذلك المثال ان الفعل الواحد في كل معنى
 فلا دور **فان قيل** في التوقف من الطرفين وقد مقدمية ترك الضد لفعل الاخر لا يلزم ان يتحقق فعل الضد بشرط بارادته
 بشرط بارادته الاخر لان ارادة الضد مستقلة الى عدم الداعي لفعل الاخر فلهذا ارادته الذي هو فعله فانه لا يلزم

۱۰۰

الحمد لله

وان العبار في جواز اختلات المتلازمين في الحكم الفصل بين الاحكام لا الافنام نتائج

لا يمكن الامتناع مما مضى لانه لو ترك الحرام كان تركه ضمن الحرام كشر بخبرنا واختاره فلهذا جازنا الاختلاف مع كل الصواب فيكون
الجواز في ذلك وان اخبرنا بفضل صاحب لان فعل الجاهل وان كان ملازم لترك الحرام لكنه ليس غلة لترك الحرام ولا فاعلا لعلنا ولا يجوز
الاختلاف في مثله على كل مدعي من مدعي الكيفية وثابت ان الملازم لترك الحرام مطلقا في الضد لا خصوص الجاهل فلو كان تركه
ضمن المندفع والواجب فيكون الجاهل انما هو الجاهل لا غير فيكون نظرا في ذلك من الجاهل من الجاهل فيكون تركه
الحرام ملازم لفعل الجاهل وترك الحرام واجب في فعل الجاهل ويجب فيه من غير ذلك لا بد من التعبد في التعبد الاول والواحد من التعبدات
التي هي في كون ترك الحرام ملازم لفعل الجاهل ثم اذ قد يكون خالبا عن كل فعل كما على القول الثاني في التعبد الاول والواحد من التعبدات
مطلقا لا لاختلاف في فهمهما بطلان قول من جواز اختلاف الملازمين في الحكم معهما من غير ان يكونا الامتناع في ترك الحرام من الصواب
بطلان قول صاحبهم من ان خلاف الجواز اذا كان الملازم من الامتناع في حق الصواب لا بد منه لا يمكن فيها الامتناع لا وجه له من ذلك في المنا
حتى لا يخلط عليه لا لغيره في الساس في ثمة النزاع اعلم ان ثمة النزاع في النظر في البدل والخير والعلما فلو علق احد قد على
الواجب في حق نفسه الوقت تاركا لانه التماسه فان قلنا بان الامر لا ينافي في نفسه عدم الامر بغيره والتمسنا مع انفسنا الهية في الصواب
لم يكن هذا الفصل ليا بالواجب وان قلنا بعد الامتناع اساسا بالامتناع التبعي كان اتيا بالواجب كذا القول لو جاز من غير ممكن فيكون
في على كذا ما في فصلنا احد في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
انا انفسنا بالامتناع في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
يقع بوجود الثمرة في الحكم الوضعي وهو صحة القول بان الامر لا ينافي في نفسه عدم الامر بغيره والتمسنا مع انفسنا الهية في الصواب
عند الامور والتمسنا التمسنا مع دلالة التمسنا على انفسنا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
لان الامر بالامتناع في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
ونفس الامر بالامتناع في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
لانه يقول بان من منع غفلا صد الامر بالموسع وبالمضي في ذلك واحد في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
لثانية فلا تجوز الثمرة المذكورة فيها اذ غاية ما ثبت من منع اجتماعهما معا فلا يوردهم ضرر لصد الامر بغيره في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
ان الامر بالموسع في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
بغير ضرر للموسع في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
واما القول الثالث فلا تجوز الثمرة فيها اثم ان صد لوروم النكاح في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
بجمل على التمسنا او على عدم الفور ونجكم بقوله الموسع واما القول الرابع فلا تجوز الثمرة فيها اثم ان صد لوروم النكاح في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
عدم الامر بغيره بل من جهة انه بعد لزوم ضرر لصد الامر بغيره في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
بالمضي فيكون الصواب في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
وهو عدم صحة الصواب في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
بجمل في منع الاعتراف مسافلا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
الفهم من موضعنا نحن الذين لا نحوان التمسنا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
التمسنا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
وعلى حاله لا يراه الشريعة اتماله في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
الدون في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
موجب بالتمسنا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
الشريعة على كل المتعاقب ان قد قوله هذا في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
لوسع وصد الوابنة في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
الادام والواحدة في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
بالموسع وانما يجوز الصواب في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد
الامر في حق نفسه الوقت تاركا لواجب الفور فان قلنا بالامتناع فلا اثم وعلى غيرهما من القول في حق نفسه الوقت قد

فانقضت عليه

فہرست

فیض الرحمن

ولا خلاف الحكم بأحد الطرفين فان لم يكن الامتثال كما يكون احدهما واجبا والاخر محرما او مكرها واحدهما مستحبا والاخر مكرها او غير المرعي للاختلاف والاحراز على الصور
السنن الاخر والدليل على ما ذكر حكم القوة العاقلة نعم لو كان الامتناع والالتزام ناشئا عن قدرة المكلف واختياره فمتنع عليه الامتناع بالاختيار جازا الاختلاف مع مطعون في الزنا
واجبا والتشريع اما من هنا اندفع في الكمي المباح متعللا في احد الطرفين بعدم اختلاف الملازمين حكما فانه فاسد بطلان نظريه كالتعليل بالمقدمية شايخ

في الفضا

في الضلع

في الناقص

في الناقص

بالمتبع بالاداء الثابت بدليل على ما يتم واذا تعارضت فورية الفضا مع نفس الامر بالمتبع بالاداء الثابتين بالدليل الفضا فضاها كان ونحو اصل الفضا
ثابتا وبذلك ان المرفوع لأجل التعارض فورية الفضا ام ونحو الاداء في الفضا المادة بصفوفها الاداء في الاشياء الاسرية واما الامر للفضا
في الجملة فهو ثابت لما كان متعللا لاشتغال فنية الاشياء الظاهر بوجود الترتيب في ذلك الصو وانما كنهية هذا الفضا انهم لو كان بعد التعارض
وجوب الفضا مشكوكا كما حصل وجوب الاداء فلا يجوز الترتيب **في العمل** ان هذا الامر مع جوابه يجري في الفضا من ان فضا وجودا والشد
البطل الذي يحصل القطع بعد ذلك من الدليلين بعينه القطع واحد بعد اخر فضا من الفضا بهذا المعنى هذا كله اذا كان القول باقتضاء الامر
عدم الامر بالمتبع مسببا من الفضا الفضا واما اذا كان نظر القائل بذلك هو ان الامر بلفظ غير قابل على ان يصدق غير ما يورد به وان كان الفعل لا
من الامر فينبغي على ذلك القول الصو لا يعرفه وكلها تفصيله مع قوله حق الفضا من لا نرجح يكون لفظ الامر بان لا الفضا من دلائل ان الصو
لكن ما مود بها وكذلك لفظ الامر بالصو لكن اذا قام الدليل الفضا من الطرفين على كونها مطلوبة في زمان واحد فبغير هذا ترتيبه على
ان الظن من كلا الطرفين غير او فيكون كلاهما محجوبين بكون ترتيب الترتيب المذكور في كونه في الوتبع معكم مامهم بل يكون كلاهما صحيحين لا ينفرد
بامكان الاجتماع عطلا فاذ ثبت الاجتماع بالدليل القطعي حصرا في الامر عن ظاهرهما علمنا بكل من الامر مع بعضها بالمتبع واما الصو الاخر
عطف هذا القول فاما كما سبق في القول السابق في الامر المذكور بدينهم على جعلهم ثمة القول باقتضاء الامر بالمتبع في الفضا من ان فضا وجودا والشد
الشدان فلما ان الترتيب في الفضا طابق العقل العقل **في الفضا** اعلم ان القول بان الامر بالمتبع في الفضا من ان فضا وجودا والشد
مخالفة لاصل البرهان عن لائم الحاصل في فعل الفضا ولا صحة الفضا انما يشي عن طلاق الامر لا صا توحيه في اللفاظ اذ قد ثبت دلائل
الامر بالمتبع على وجوب ذلك الشيء اما دلائل على الترتيب في الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
لفظ ذلك لا على الترتيب وعلمنا بهذا الاصل لكان مخالفا لاصل ما راجع لكن الحق عندنا بهذا الاصل هذا اذا كان الدلائل على الترتيب
المتبع فمتنا ام الترتيب او لو قال بالعينية كان مخالفا لاصلها من الاولين لا غير الا ان بقا هذا القابل بقول بعد الفضا من ان فضا وجودا والشد
له من كون الفضا دلائل على الترتيب عن الفضا زيادة على دلائل على الامر الثاني فيجوز عليه خلاف الاصل الثالث انهم ولو قلنا بان الامر بالمتبع في
المتبع عند عملنا في الفضا الاصل الاولين مع اشارة على دلائل العقل وسكونه عن ذلك عند حكمه بنوع كاشات **في الفضا** انه يقتضي عدم
الامر بالمتبع عند الفضا الاصل الثاني في الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
انما الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
لفظا هو موافق لاصل من كل جهة فضا في الاتفاق موافقا لاصل معناه من كونها لا يحتاج الى الدلائل لاصل بعد ذلك القول باقتضاء الترتيب
ثم بعد ذلك القول باقتضاء الامر بالفضا فان القول باقتضاء الترتيب من الترتيب من جبا لاصل واما الفضا لعلنا القول بالمتبع في الفضا
بالمتبع في الاول من الدلائل الفضا مطابقة فمتنا ام الترتيب او لو قال بالعينية كان مخالفا لاصلها من الاولين لا غير الا ان بقا هذا القابل بقول بعد الفضا من ان فضا وجودا والشد
دلائل لفظا والاصل عند **في العمل** ان ذلك الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
ولما القو فيه لا قابل به وفبشر انكارها الى السيد هو بل غير السيد انكارها الى الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
بالعينية او عندنا فضا كالتساويين لعلنا لا يتعد لا معصدا ولا معصدا لكن ما هو الفضا من احدهما يحصل من الآخر واما ان بينهما تلازم الا اذا
عز من احدهما اراد الآخر وفهم من احدهما الآخر وان كانا لا يتعد لا معصدا ولا معصدا لكن ما هو الفضا من احدهما يحصل من الآخر واما ان بينهما تلازم الا اذا
فلا تدرى في اختلافهما فان طلب الشيء العام بنفس المتكلم غير الترتيب عن تركه العام بنفسه لهما فليسا موجودين بوجود واحد بل
بوجود واحد **في الفضا** فلان كون كل واحد منهما لا يتعد لا معصدا ولا معصدا لكن ما هو الفضا من احدهما يحصل من الآخر واما ان بينهما تلازم الا اذا
لكن الترتيب لا يطابقه وعينه **في العمل** ان ذلك الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
اما ان يكونا متساويين في الصفا الفضا وهو الذي انما افان في اويا فيها افان كل واحد من الايمان بينهما فبما ان يتبع لهما
في عمل واحد فانظر الى انهما متساويان في الصو والحلاوة **في العمل** ان ذلك الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
بجملة اخرى ان يتحقق في الحركة الامر والفتوى من ضدها وهو لا يتعد لا معصدا ولا معصدا لكن ما هو الفضا من احدهما يحصل من الآخر واما ان بينهما تلازم الا اذا
جواز اجتماع كل مع ضدا لآخر كاجتماع الصو وهو خلاف الحلاوة مع الموضوعة فكيف يجوز ان يجمع الامر بالمتبع مع ضدا لآخر لا يجمع حكم الحلاوة
لفظ هذا فكذلك حال اما لانها متباعدة واما لانه تكليف الحلاوة **في العمل** ان ذلك الفضا من ان فضا وجودا والشد ان لاصل هذا الفضا الواضع الى الفضا حتى يصح
في الاجتماع فلو كان متساويين في العمل فمتنا ام الترتيب او لو قال بالعينية كان مخالفا لاصلها من الاولين لا غير الا ان بقا هذا القابل بقول بعد الفضا من ان فضا وجودا والشد
مع ضدا وهو مع وجودا لانه لا يتعد لا معصدا ولا معصدا لكن ما هو الفضا من احدهما يحصل من الآخر واما ان بينهما تلازم الا اذا

ثم اتوال الضد العلم اربعة العصبية والنفس والا التزام اللفظ والعقل الذي هو فاعلي حتى من المرفوع اسنادا لانكار المطلق البهيم والاقوال الخاص سبعة لا رتبة وعدم الاسناد وعدم مقدمته ترك الضد لفعل الخزانة لانكار المطلق لفضاء انتهى النوب يظهر مرة التراجع في مثل التذروا الظاهر فيها نظر وتفضيل بالنفس الى الامر بها هل لها طبعها ام طلبها من معلقا والشرع امانة في بعض هذه الصلوصية مقدمته خارجة نتائج

في نفس المرفوع

فلا بد فيه من ذكر مقدمته فنقول ان مركب ما خا وجب كتركيبه من اجزاء واما ذمق وهو ما كان الشيء مركبا في نفس كانه
ظن التركيب هو الذي مركب الاشياء التي تحتوي الخارج شيء واحد بسيط اجزاء على الجوانب الناطق واما جعله وقوان لا يكون عناصره في
الخارج ولا في ذاته نفسا بل ان مركبه جعل حاصل من غيبا العبرة كما وضعتا الارض والسماء بينهما التركيبية ووضع لفظا لهما
الجمع من حيث المجموع وهذا التركيبية ذهنية الخفية لكنه جعل لا نفسا واحدة **اعرف** ذلك ان مركب الامر من الشيء مع الشيء فاعلم
عن ضد ليس بخارجي ولا ذهني فنفقوا للمبادر من الاشياء واحد اجماعا وهو الطلب المحي وبغير ذلك الشيء مع الشيء عن كنه في الامر به مركبا
تركيب نفسه في ما بالاشياء لكل واحد منها شيء من الآخر ولبي وجودا حدهما مع وجود الآخر فلو كانا مركبا في نفسهما فنقول
ان ذهنية جرحي فذلك المركب الجعلي بالنفس انما اصطلاحا فلا مشاحة لكن ليس كذلك من بالنفس حقيقة فالعلماء في الفرق بين النفس والاشياء

اخبر الاول ببناء الى الذي ولا الهيئة التركيبية وبهم الجرح في نفس الكل في تلك تباين ذلك الذي ولا للمزوم ثم ينقل بعد ذلك الى الامر
الامر في نفس الاشياء لا الاول في البناء راقلا من لا بسيط اجماعا وهو مطلب الشيء واعلم المحبوت ختامهم بعد ذلك بل هو لفظي بغيره من
الامر انما فاعلم ان الحق ان كان بالضم لا غير **فما قيل** من ان محبة الوجوه مركبة من امر واحد هو النفع من الامر بضمه الامر الى امر في الوجود
والذي على التمر من التركيب بالنفس فهو فاسد لا ما عسى ان يتوهم من ان الوجوه بسيط اجماعا ان التركيب هو بعد الغلب العظم لان ذلك في نفس الامر
الاتساع ان الاشياء على الجوانب بالنفس بل ان دلالة الامر على نفس الوجوه انما في كيف يكون دلالته على جرح الوجوه نفسا **اولما**
المقاصد لثاني في الضد الخاص ويمكن الاستدلال فيه على انفسا الامر في عدم الارضية عفا بوجوه **القول** ان الامر لا

في الضد الخاص

امر فورا كما لو كان زلا لخاصه من المسجل دل ذلك بالالتزام على حصة التركيب الذي هو الضد لخاصا واذ امر شيء اخر ضد موسعا كاشف
لذلك على جرح الايمان بالضم للموسع حين لا يفور ولا رتب ان كانا للضد للموسع بسلوم ترك الوجب الفور الذي هو حرام ولا يبر
ولا يبرهان الامر بعد الموسع المسلم فله ترك الواجب الفور بل دلالة الاشارة على الامر في ترك الواجب الفور الذي لا
الفور على تركه وذلك منافض في كلام الحكم بدلالة الاشياء العبرة في كلامه كما هو موقفة بحال فلا بد ان يكون للامر واحد فاسل
لعد الامر الاخر **الثاني** ان ذلك الضد للموسع مقدمه لفضل الواجب الفور ولا رتب الامر بالموسع المسلم فلا بد في فعل المسلم في
لزمه من المنسوب المسلم فلا بد في ترك مقدمه الواجب المضيق وهو شيء من الامر لفظا فدمرت مقدمه الواجب من امر في الامر
المقد لفظا بوجه فلا بد ان يكون الامر واحد فاسل ما لعد الامر الاخر **الثالث** ان الامر بالموسع مع وجود الامر بالمضيق يستلزم
الامر بالمضيق بالاشياء الامر في دفعه للمكلف الشرع بالصلوة في سعة الوقت تارك الواجب الفور كما زالة التماسه فستفقد سعة الجرح
لوجوه الامر ولذا اعتقد صحته لزم عليه انما هو لا يخلو انكم عليه الامر فوراً واذ زالة التماسه فوراً وهو مكلف بالاطمان وانكاسها
عن مو احتيا لكن قد عرف ان الاشياء بالاحتياط الاخيلاطها وان لم ينافه بها على امتح الاقوال فلا بد ان يكون الامر واحد فاسل

في نفس الامر

لعد الامر الاخر فلا بد في تبال تام في دفع الامر بالانعام واما دفع فورية لا زالة واما دفع الامر بالموسع واما دفع الامر بالاحتياط
المذكور ولا مرجح في البين فلا بد من الوقت والرجوع الى المضافات الصلوة فثبت عند جرح الامر بالموسع والمضيق ولا يبرهين
بل المنصوع يمكن الجمع بينهما وهو ثابت **ويمكن** ان يتجاع الوجه الثالث اولا بان ذلك لما تم لو كان الدليل على الموسع لفظا فيكون
ضرر بجرح الامر المقد من لفظا الذي هو غير جرح ولا سلا لرجوع او النافض او الضمنية كما زالة انما فلا بد ان يكون الثاني في البين
ذاتنا مع ان مطلوبكم ذلك باننا بانه لا يلزم ثبوت تلك الحاد برفعا خفية وانكا الدليل لفظا اذ المفروض ان جواض الامر بالموسع في
المضيق انما يكون لاجل خلاق ونحن لا نثبتا عن مثله اذ الحاد من لفظ ومن عرف في الضمير بجرح الامر المقد من عند جارية بل هو جرح في
كان الدليل لفظا نصاعه جواض ترك المقد كان بقوله بعد امره بالجمع ان سنت فلا بد من التمسع عنه فهم النافض والوجوه فيما اذا كان
الامر في المقد من بالاشياء انما كان منقاسا حكم اخر وهو جرح الموسع وكما في وجوه المقد متعنا بالالتزام من الامر بالموسع بجرح
على معنى لوجوه ذلك اذ لا طلاق بالنسبة في لوجوه في فهم من طائفة في لوجوه اما وعينا حتى يلزم النافض من بادلالة الاشياء
المنفردة من الامر بالمضيق بالنسبة وجوه المقد والثالث بان المسامح الامر في الرخصة العمل وصحلى اجزائه عند انهاء وجوبه
والثاني من الدليل في الرخصة المسلم في امره فاما في العدة التي فيها الكلام منها فلا دليل عليه فيكون الضد صحيحا فاما ان بين
ان الضد الثاني هو ان دلالة لفظا على الرخصة ضمنية واما في الرخصة الواضحة جرحا فيكون الضد صحيحا فاما ان بين
وجوده بدلالة الامر اذ ثبتا الرخصة الواضحة لكونه وجوبيا بالاجماع المركب **فما قيل** ان اشياء الرخصة لا تصل عدمها في
وجودها في الواقع فلا يوجد القدر انهم بالاجماع المركب قلنا اجماعا المركب منبه فدلالة اللفظ التي هي دليل لغيرها وانما حكمه

هو بالاطلاق

ثم لا يطرأ قضاء الامر له من عند العام عقلا كما هو واضح فكذا لا يطرأ الامم للثبات واما الصلح الخاص فلا يفتى الامر النوع عند الانجاء لان الصلح
مقتضى افضل صلا كما هو مقتضى الواجب جنة تجل في هذا حصل صلاحه من كل وجه كونه اشد واليه في كتابنا الكبير في راجع

للقضاء عليها بمنعها عند تركها فمفهومها يكون تركها حراما أصليا إذ لا يجوز خلاف ذلك لانه من في الحكم وفيه من الملازمة منسلة لكن قد
اختلف في الملازمة من الحكم ثم كان قد مر ان كونها حراما واجبا والاخرى بالاجابة في ما نحن فيه فغير ان الملازمة منسلة من الحكم ولا منسلة من الحكم
ففي غيره ولا دليل على حرمه ولا دليل على عدم الاجابة بل في تلك التكملة منسلة لا نافية ان لاخذ من خارج منكم اذا كان من جهة الكلف فيمنع
بكون حراما حراما والاخر واجبا وانما الجواب بان الملازمة منسلة لكن الملازمة منسلة من الحكم لا منسلة من الحكم ولا منسلة من الحكم
على من منعه جازي لا على من منعه فافترق قلنا لو لم يكن الصلح الواسع كالصلح حراما ومنه يتبعه فلهذا هو متعلقه لزم اجتماع الامور
المستحققة قوله تعالى لا يظلمونك الا بالظلمة لا بالظلمة كما مر قلنا فذلك على من منعه لا على من منع عن الصلح بل على من منع الامور ففصل في
منها المتعلق فلهذا هو متعلق ان الملازمة لا تكون انما البطلان في عدم الامر لا في التوقف على العمل حراما فان صحت الكيفية لمعاصرة له في الحكم
قد يكون مع الصلح اى عدم الادارة وقد يكون مع الصلح اى عدم التمسك به في الصلح بان الصلح لا يدمر الواسع
مع ترك الواجب يرد عليه مطالبه الفرق بين ترك الواجب ترك الواجب وكذا لا يجوز ترك الواجب بان يقال ان الادارة في فعل الواجب
غالب المبل للصلح لانه الصلح الذي هو عدمه قد يكون منسفا مع ترك الواجب وقد لا يكون منسفا مع ترك الواجب وان لم يكن الصلح موجودا
بخلاف الواجب والامر به لم يكن موجودا فالبطلان في عدم العمل بالصلح اى عدم التمسك به في الصلح مع تركه وفيه من كذا في ذلك قد وجد
المبل في فعل الواجب به والادارة اليه مع ذلك قد تترك في الواجب جازي به وانما في ذلك في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب
حراما لان علة الحرام حرام نظر اليه في عدمه من حكمه ويحتمل الصلح في السببية في ذلك عليه الصلح الذي هو عدمه لزم الواسع
بكونه متعلقا للشرع وانما الشرع ليس له ان ينفذ الشرع بل قد يكون مفادنا منسلا من علة الحكم بكون الصلح اى عدم الادارة قد يكون
احدا في اننا نملكه قد انما انما في عدمه على عدم كون ترك الصلح مقتضى فعل الصلح عند الشرع بل على عدم الشرع بل على عدم
له ولا لزم كون الشرع حراما بل قد يكون متعلقا بالصلح اى عدم الادارة في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح
انما يدمر عليه بناء على كون الصلح اى عدم الادارة في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح
حراما لكونه علة الحرام في الواجب يكون ترك الصلح اى عدم الادارة في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح
بل كان الواجب يؤول الى الواسع حتى الشرع لان عدم الواسع على فانه علة الصلح فيكون حراما على عدمه فيكون تركه عدم الواسع
مؤثر في الواسع واجبا من باب الصلح وانما هو متعلق في الواجب اى عدم الادارة في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح
بان الهى لا يضر الواجب النوي لكونه على حد الواجب واجبا فيجتمع مع الواجب ويكون مسلفا ذلك كلفه فبما ان اجتماع الامر الهى الواجب
النوي في لان الجميع في الواجب لان الواجب النوي اى عدم الادارة في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح بان الصلح لا يدمر الواجب في الصلح
بان الهى لا يضر الواجب النوي لكونه على حد الواجب واجبا فيجتمع مع الواجب ويكون مسلفا ذلك كلفه فبما ان اجتماع الامر الهى الواجب
عند الفرد فيكون في الواجب النوي لكونه على حد الواجب واجبا فيجتمع مع الواجب ويكون مسلفا ذلك كلفه فبما ان اجتماع الامر الهى الواجب
انحصار الامر في المباحات لا يخرج الحرام من كونها في محسب الا في ما كان من الكلف فاما في الملازمة من الحكم لا منسلة من الحكم ولا منسلة من الحكم
من اجتماع الامر الهى في نزهة في اخوانه ان وجوب الصلح على قدر القول به مستحضر بماله الصلح وهو مع وجود الصلح مع غيره
اولا ان الصلح لو لم يكن مقتضى الكلف فكم يمكن بمرث بكونه علة للامر الذي هو ترك الواجب ان كان مقتضى فلهذا هو مقتضى في الواجب
باعتبار كونها مقتضى الواجب لا يمكن كون شي واحد مقتضى واخر مقتضى فلهذا هو مقتضى في الواجب ان كان مقتضى فلهذا هو مقتضى في الواجب
يمنع مع الصلح لا لا بشرط كما لا يخفى ثم ان مقتضى الصلح العام قد يطلق على احد الصلح الوجودية اى مقتضى ما قال انه يرجع الى الصلح
الخاص بان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
فيكون مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
منها عنه فيكون بمنزلة ان يقول الشارح ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
فما بمنزلة ان يقول الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
النوع عرض العام في مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
لان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
التي لا الوصف الخارج اعني الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب
صلح ولا توجد فيها يكون في مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب

فيما هو مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب

الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب ان مقتضى الصلح الوجودية في الواجب

في المنطوق والمفهوم

في المنطوق

اولا المنطوق ما عدا ذلك من الدلائل بلفظية فلا يراد به الا قول بوجوه بغير دلالة الا من حيث هو من غير دلالة لفظية
 الخالف ليس من مفهوم الا منطوق ما صحح وهو ما كان فيه الموضوع اي ما هو المحكوم من الصفات من كونه في الكلام مع
 الحكم وذلك لاجتماع الدلالة للفظية كادوم العالم واما غير صحيح وهو ما سقو ذلك واما الدلالة البقية فليست من الدلالة اللفظية
 حتى يكون داخل في المفهوم والمنطوق بل من الدلالة العقلية البقية فلا يراد به الا ما من المنطوق ثم المنطوق للغير الصحيح على ما لا بد
 عليه بدلالة الانقضاء والمطلوب عليه بدلالة التبيين الاما والدلول عليه بدلالة الاشارة لانه لما كان يكون الدلالة مضمومة للملك ولو كان
 الاول لكان يتوقف صدق الكلام وصحة هذا او شرعا عليه **اما الاول** فهو دلالته الانشائية كقوله ربيع عريضة فنهى عنها وقوله
 القابل لعقوبتك فنهى عن الفسخ لئلا الاول لو لم يبق المأخذ صاكن با واما الثاني لولم يبق الا لهما مع هذا والثالث لولم
 يبق قوله ملكا على العالم مع شرعا ان لا يحق الا في ملكه وكان ذلك الامثلة من المنطوق فليست بمفهوم موافق لا وغانف بل ليست حكما انقولا
 انما ما لم يتحقق من غير صحة فليست كالموضوع اي ما هو الحكم من منطوق الحكم اجمع في ما من الاول حذف المأخذ ومن الثاني الاهداء في ذلك
 قوله ملكا لانه واما الدلالة البقية والامثلة ما لا يتوقف صدق الكلام ولا صحة هذا ولا شرعا عليه لكنه مقرر بنحو لو لم يكن ملكا لشيء
 عليه ليدل الاثران فيهم من العينية فليدولوا على ذلك انتم كقولكم كقولكم لا يربح بعد قول لا عليه ملكا وملكنا فليست عليه
 فلم منه في الوفاء علة لوجوه الكثرة اما عدم كونه مفهوما مواضيا او مخالفا فليست واما عدم كونه صريحا فليست كالحكم اي العينية فليست
 فان لم ير من الحكم اعم من الوصف **واما الثاني** من الصفات اي ما يقصد به الدلالة بل يلزم من الكلام بدو ضد للملك على انشا
 في الحاشية كدلالة الاين على دلالة الحاشية في غير مضمونها بل المضمون من احدها انما يقابل في المحل والضمنا ومن لا كثر من الاكثر من الضمنا
 فهو دلالته الاشارة اما عدم كونه مفهوما مواضيا او مخالفا فليست واما عدم كونه صريحا فليست كالحكم اي العينية فليست
 ثم انهم عدوا دلالته الاشارة من المنطوق الصحيح مع ان المنطوق لا بد ان يكون من الدلالة اللفظية لان المقسم بما لها المنطوق والمفهوم
 هو دلالته اللفظية ومطلوب اللفظية لا بد ان يكون مضمونا من دلالته الاشارة كالاين فليست كالحكم اي العينية فليست
 لا بد على الحكم بل العلة واسطة ملاحظة اللفظية فليست كالحكم اي العينية فليست كالحكم اي العينية فليست
 المنطوق كالنقص وانهم مثل قولنا اسد ليس مفهوما مواضيا ولا مخالفا ولا بدلالة الاشارة انما جعلنا هاهنا منقضا ولا بدلالة
 التبيين الاما وهو من دلالته الانقضاء انهم من مثيلهم بالاشارة المذكورة لان المقسم انهم من مثيلهم بالاشارة المذكورة لان المقسم انهم من مثيلهم
 فان التبع اعم من قبلة عينية في مقابل القضية اللفظية ولا بالمنطوق الصحيح لانهم جعلوا في الدلالة المعاني من غير دلالة
 فلا بد ان يخرج كل انهم من ظهورها اما بجعل مثل سدر بخلاف المنطوق الصحيح بجعل غير من المنطوق الصحيح اعم من كونه مضمونا
 للضابفة الضاهرة وغيره لانهم من المنطوق الصحيح لانهم جعلوا في الدلالة المعاني من غير دلالة المعاني من غير دلالة
 في ان منطوقه صريحا ما كونه مضمونا فليست واما كونها من غير دلالة الاشارة انما جعلنا هاهنا منقضا ولا بدلالة
 المجازات فليست لانقضاء ايقين انما يتوقف صحة الكلام عليه فعلا بجعل المراد من العطف اعم من العطف فان العطف انما هو اعم
 لفظا الوي من المنطوق البقية واما عدم كونه مفهوما مواضيا او مخالفا فليست واما عدم كونه صريحا فليست كالحكم اي العينية فليست
 فليست واما كونها من غير دلالة الاشارة انما يتوقف صحة الكلام عليه فعلا بجعل المراد من العطف اعم من العطف فان العطف انما هو اعم
الجبته ثم علم ان المفهوم اما موافق وهو ما كان اللفظ لا بدالة اصلية على حكم اخر لما ياتي بطريق الادلوية وبغيره فهو الضابط
 المختار والقباس الجلي مفهوم الوافق وخرق الادلوية والقباس بطريق الدلالة الادلوية يكون من المفهوم والقباس الجلي مفهوم
 ملاحظة اللفظ كدلالة اية بان تفتح الاصابع واما ما عدا ذلك فهو على ما مضى من اللفظية او المشقة كالاشارة والمعروفة ولا بد
 الوصف الضمني كجاءه تبدل الذي مكره نه مفهوم البعد ولا متاع بهد ثم فهم لفظه جعل ثم من مفهوم الوصف فهو البعد كالحال التبيين
 ونحوها والقباس بين الاخرين سائر عموم من وجه كالحال المنطوق فهو وصف بعد هذا او خالف من بعد هذا وصفه جعل ثم من مفهوم
 لا يندرج في مفهوم الحصر وهو ما كان فيه حصر او عدم منه مان كاحسن الناحية نحو الامر بدو مفهوم اللفظ المراد بها الامثلة والقباس الجلي مفهوم
 اسم الحق كالمصدق لغيره وهو ما كان فيه حصر او عدم منه مان كاحسن الناحية نحو الامر بدو مفهوم اللفظ المراد بها الامثلة والقباس الجلي مفهوم
 ظاهرا منه الدلالة على ان هذا هو الحد المذكور واما عدم كونه من المنطوق اذ لا يحصل الامثلة بالشرع لا بالادلة انما
 اعلم انه لا بد من حد هو اذ لا لفظه والمخالف جديها الفهم على كماله المنطوق ولا ينبغي منكره فلا يقولون انهم لسانه كونه
 اعلام عديدا في المعاني واما المفهوم الوافق فليست ان دلالته مثل الضمنا ان على ما فوق الف من لادى انما هو لاجل كون ذلك

في المنطوق

من المنطوق

في المنطوق

وايقظ لا يفتقر سلبا لشرط عدم عن خصوص ما قلناه من الشرط بالقول لا يجوز بوصف الشخصية وصحح السلب عدم عن كل الوقوف عليه ثم انظر
 اننا قلنا ليس بشرط لفظي لعدم بين الضميرين لا يخرج بل المنقول اليه لفظا للشرط بانه وهو مطلق ما قلناه من الشرط بالقول لا يجوز
الثالث اعلم ان الهيئة التركيبية للصيغة الشرطية قد يطلق ويراد بها التبيين كماله ان الوصلية وبخصوصها قد يطلق ويراد بها التبيين الاول
 لثلاثة لفظية لزوم انشاء الثلاثة من انشاء الاول والثاني والثالث من جواز الاول وسببية الاول لثلاثة من لوازمه لفظية لفظا بانشاء الاول لثلاثة
 لثلاثة لكن ليس من انشاء المنكلم من هذا الكلام بل يراد به محض اسلول وجود الاول لوجود الثاني وانشاء الاول لا ينفك الثاني وقد يطلق ويراد
 اسلول وجود الاول وجواز الثاني من دون نظر في انشاء الاول لثلاثة لانشاء الثاني وانشاء الثالث كاشتغال من انشاء الاول كماله لا بد بشرط
 اذا نزل للصيغة وقولك كما هذا انما كانا جونا وقد يطلق ويراد بها اسلول وجود الاول لوجود الثاني وكشغلا من انشاء الثاني
 انشاء الاول كالاية الشرطية لو كان بينهما الخبر لا الله لم يندنا وقد يطلق ويراد بها توقف الحكم بالجملة الاولى على وجود الثاني لا توقف
 عليه كقولك انزل الثلج في زمنا انما اذ ليس المراد ان وجود الشئ في الواقع موقوف على نفي الثلج بل المراد ان حكمه يكون في زمنا انما في
 الثلج **المقدّم الثاني** يعبر في تحريم محل النزاع فتقول لا يفتقر في عدم كون لفظ الشرط محل النزاع ولا في عدم كون الشرط الاصل محل النزاع
 بان يكون نزاعهم في ان مضان ما دل عليه كونه محل موعدا او موعدا عن عدمه عند الحق ام لا مع نفي انما لا يفتقر في ذلك لان الواقع
 هنا لا يلزم الاول لثلاثة هو مفعول المنطوق ولم ينكر احد حتى لا يابل بعد جهة المفهوم في نفي وجود المفعول بالمنطوق وانشاء ما
 معاقا سند لا لعلامة عليه الوجهة على جهة مفعول الشرط بان وجود الشرط لا يسلول وجود الشرط فلو لم يسلول عدمه عدمه لم يكن شرط لفظ
 بين الاصطلاحين وبعبارة اعادة المفهوم المخالف ون المنطوق وعللان لثلاثة بما مر ذكره الاول في الواقع فبان واخايرة قد يكون شرط لفظيا
 وقد يكون سببا وعلى المفكر هو ادخل في النزاع فظهر ان محل النزاع من صدق لفظ الشرط هو شرط المحرم لا بد من تحريم محل النزاع في
خبرنا الاول في محل النزاع في جهة مفعول الشرط انما هو في الدلالة اللفظية لا اللفظية لان اللفظية لا يفتقر الى التسمية ومن شأنها كون النزاع
 لغويا ولفظيا لا لفظيا لظهورها في ذلك كقولهم اذ انقضى الامر بشرط من قبل يندنا لثلاثة لانها او يفتقر من ذلك بل على ذلك
 امر لا لان النزاع لو كان في الدلالة اللفظية لكان في النزاع ثمة وهي ان عند هذا الفرع يحمل اللفظ على الزيادة المفهوم على القول بحجم المفهوم
 لدلالة اللفظ عندنا بالوضع وعلى القول بحد التحية يحمل على الزيادة المنطوق فقط **ولما في** ان النزاع حقيقيا فلا ثمة للظن عندنا
 بل كلاهما يعلان بالمنطوق فقط **ولما سكر** التحية فواضح **ولما القابل** بالدلالة اللفظية فلان غاية ما دل عليه الفصل موعدا
 كون سبب الحكم بالشرط بلا فائدة لثلاثة يلزم ان كتابا يفتقر من الحكم واتاكون بذلك الفائدة وهي اداة المفهوم بل عليه الفصل اذ ان
 وجوده ثمة اخرى بخبرنا لثلاثة عن لغوية فلا بد له من الاخذ بما المنطوق الذي هو اليقين والتوقف في اداة المفهوم حتى يظهر اداة فلا
 يكون بين القولين ثمة جازما فضلا عن ان النزاع في الدلالة اللفظية بالمتن الذي يدعي هذا الشخص قد مكأخلو المنطوق من لفظه
 مما يحكم به كل احد فاننا انما الصبح الى الحكم فتج هذا بقوله كل الاحتياحي المنكرين لجهة المفهوم فاذ لم يكن هذا بل للنزاع لفظي النزاع
 في الدلالة اللفظية لا لفظيا لكن نحن ننكر من كل من الدلائل **ولما الجهر** لثلاثة في نحو هذا ان النزاع في نفي الدلالة اللفظية
 وان نازع القائلون بالدلالة اللفظية انهم وجهه عليها سند لا المنكرين بانشاء الدلائل لان ذلك لا ينافي في النقص والالزام لكن الشئ
 من يدعي النقص ومنهم من يدعي الالزام **ولما الجهر** لثلاثة في نحو هذا ان النزاع اقم بالنسبة الى الحروف الاسماء المتضمنة لبيانها
 وجهه عليها سند لا لهم موثقة من بكر من لا يه من لم يفتقر منكم طول **ولما الجهر** لثلاثة في نحو هذا ان النزاع في ما ذكرنا الجملة
 الجهرية انما احبا او يفتقر عليه نفي بعض بين لثلاثة والاحتياحي لا ينافي في النقص فيها وانما **ولما الجهر** لثلاثة في نحو هذا
 ان النزاع في اداة الهيئة التركيبية المفهوم واما لثلاثة اداة اول ان الشرط ذلك عندنا كما موطنها هم بل موطنهم بعضهم لكن لا يندنا
 في ان التعليل هو لثلاثة من الهيئة التركيبية ام لا اذ هو افظو يمكن انشاء الاخير وان يق بغيره اداة الشرطية من التعليل وان يجمع اليها
 الا ان يقال انهم في ذلك العلم السامع بان الجملة المتكاملة بها شرطية فبها التعليل لا من شرط وان الشرط بل يفتقر من حماتها الى محي
 الجملة الشرطية فينقل المحلل الى التكملة ويد التعليل **الخامس** اعلم ان مقتضى استخدام الدلالة بمعنى هذه النظم في النفا
 والاعمال في الوضع المفهوم واحد كونه من انشاء الاله ام لا البرز: عن التكليف فيما كانا المفهومها لثلاثة لانها عدم التبيين في النقص
 المفهومها من المطلق وانما موجبا التبيين في المطلق والنقص من النقص بل انما عدم الدلالة اللفظية المفهوم لكن لثلاثة من لثلاثة
 فيعتبر هذا مع ان اداة الاشارة المفهوم هو كون الموضوع من المنطوق ليس لانه لا يندنا لثلاثة في نفي النقص لثلاثة لثلاثة
 اداة السببية في اداة لزوم وجواز لثلاثة من وجواز اول اداة الاستدلال من انشاء لثلاثة لان كالاية الشرطية لو كان بينهما

والمعنى
 انما هو
 انما هو
 انما هو

انما هو
 انما هو
 انما هو

انما هو
 انما هو
 انما هو

في المناهج

الا الله فقد توافقه والمشارك بين المعين مطلقا سلبا وجود الاول وجود الثالث قد استعملت تلك اللفظة
 في القدر المشترك كثيرا كما في الابد الشرعية اذا اودى المنطوق من يوم الجمعة وقد مر ان الداعية حينئذ الحكم بوضع
 اللفظ لتعدد المشترك عند الشك في الموضوع له **اذ عرفت** تلك المقدمة فان علمك انهم اختلفوا
 في جهة مفهوم الشرط وعدمها على احوال **فالشها** انه مخترع في الانشاء لا الاختيار **والمراعى** ان
 جهة في الشرع لا غير الحق المحجة مطلقا **لنا** بباد السببه من تلك اللفظة اذا تجردت عن الحرائق فان
 التبادر من ان جاء كد يد فأكرمه هو ان الشرط في اكرامك اياه بحبه الهك ولا ريب ان الاخير بعيد
 السببه فكذلك الاول ومن صاحب العالم من قوله ان جاء كد يد فأكرمه نازل منزله قولنا الشرط في اكرامك
 اياه بحبه الهك هو ان الثاني بهذا السببه لفضاء العرف فكذلك الاول ولين مراده الشرط الاصولي حق يقال
 انه خلط بين الاصطلاحين هذا ولكن نحن لا نرى منافرة في قولنا ان كان هذا انما كان جونا والتمثالان
 المفهوم غير مراد من **اذ عرفت** كون تلك اللفظة حقيقة في السببه وان مفهوم الشرط جهة **فاعلم**
 ان الحق كونه لا لالة التزامية لا لاضحية لان الاختلافات المنطوق حينئذ ستة كون اللفظة التركيبية موضوعا
 لوضعي مرة المنطوق وحده واخرى المفهوم وحده وكونها موضوعا كذلك لكن باسقاط هذا الوحدة وبسبب
 الوضع لا بشرط وكونها موضوعا بوضع واحد لكل من المفهوم والمنطوق بشرط انضمام كل الى الاخر كما
 سبيل اللفظ الموضوع للمفهوم وكونها موضوعا للتركيب منها الى اللفظة التركيبية وكونها موضوعا للمفهوم بشرط
 تفهيمه بالمنطوق والاشغال منه اليه وكونها موضوعا بعكس ذلك لا خيرا لا سبيل الى الاول لان المشترك مفقدا
 الاجال عند الاطلاق ولا اجمال في تلك اللفظة ان من يقول بعدم جهة المفهوم يحملها على المنطوق فقط
 ومن يقول بجهة المفهوم يحملها على المنطوق والمفهوم معا ولا رادة في مفهوم فقط من تلك اللفظة لا
 بجواز اتفاقا ولو تجاوزا كما مر ومقتضى الاشتراك اللفظي الجواز بل القدر المتيقن في المشتركات اذ اذاعة معنى
 واحد منها ولانه لو كانت لفظة **بكن** المنطوق والمفهوم لوقع التحاليل في جواز استعمال اللفظة فهما معا
 في اطلاق واحد مع انه جائز اتفاقا بخلاف المشتركات فانه محل خلاف ولا يها لولا كانت مشتركة بينهما فهما
 منه دفعة واحدة لا انه فهم المنطوق او لاشتمال المنطوق منه الى المفهوم **فان قلت** **فلما**
 معاني المشتركات ظهر من كنهها فبطلت اليه ولا شتم الى الاخر ولعل ما نحن فيه من هذا الباب **قلت**
 ذلك سلم لكن لا يصير المشترك الاشتغال الى الاظهر سببا للاشغال الى الاخر وما نحن فيه من قبل الاخير كما
 في الاثران مات ولا يها لو كانت مشتركة لكان الاستعمال فيها معاجزا اتفاقا اذ الكل متفقون على ان الواحد
 لو كانت جهة من المتفق كان الاستعمال في المصنوع مجازا لافناء الوحدة والتمثال لا اتفاق على الجازية
 هنا ولا الى الثاني للوجوب الاربع الاولية في سابعه **مضافا** الى الاجماع على بطلان عديدين
 الاحتمالين **والا** **الثالث** لانه لو كان وضع اللفظة للمفهوم والمنطوق بطريقين
 لزم كون الذي من مفعلا اليهما كما عمل السوا كما لمفومات لا على الترتيب كما في الاشتراقات **فان قلت** يمكن
 استعمال بعض افراد العام فتنبه الى الذين **فلما** الجواب ما مر في الاحتمال الاول ولا شتم
 لو كان الوضع بطريقين لزم جواز استعمال اللفظة في المفهوم فقط لانه احد افراد العام لا الثاني
 على جواز استعمال العام في بعض افراده طالما انهم اتفقوا على عدم الجواز **والا** **الرابع**
 لانه لو كان كذلك لجاز استعمال اللفظ في معنى النطق اي المفهوم فقط او المنطوق فقط وقد عرفت
 جواز الاستعمال في المفهوم فقط اتفاقا ولو مجازا فاما مل ولا التبادر من اللفظة او لا هو المنطوق
 ثم المفهوم ولو كان الموضوع له التركيب لتبادر الذي من او كذا اللفظة التركيبية لانه يفهم لانه احد
 الجزئين او لا شتم ينقل بسببه الى الجزء الاخر **والا** **الخامس** لانه لو كان كذلك لتبادر
 المفهوم او لا شتم المنطوق والعكس ولا تها لو كان كذلك لجاز استعمال في المفهوم فقط اذ

في حجب
 من الحجب

في كون
 في كون

في
 في

في المفاهيم

يجوز استعمال اللفظ الموصوف للمفهوم مع طرح القيد وقد عرفت انه بالنسبة الى المفهوم لا يجوز فقهاء الاخير فظهر ان الحق هو كون الدلالة على المفهوم التزاما شرا علم ان الدلالة على السببية والتعلق موكلة ان واخوانها لا الهبة التركيبية لوجه الاول الاصل لا شك في المفاهيم في الافادة والاستفادة والمكساف واما الثالث ان المفهوم للسببية ما اذا كان معقوان و اخوانها هو السببية وحصل الاستفادة والمكساف واما الثاني ان المفهوم للسببية منها فهو المطلق والا فان كان المفهوم للسببية الهبة التركيبية لزم عند الوضغ وضع لاداة الشرط الموضوع لمعنى قطعاً واخر الهبة لافاد السببية والاصل عدم وضع الهبة التركيبية فانها لا صلة الاتحاد الوضغ الثاني ان المبدأ ومن مجرد سماع الادوات قبل سماع ما بعدها هو السببية الا ترى ان قولنا ما بلغ الماء فذكر لا يجبه شئ لم يورد المفهوم واذا لم نعقبه لنوفض عليه في الغرض قبل له انك بما اردت ان نعقب فلم قلنا

ان ولو اذنا بل الدلالة على الاطلاق بعيدا ما يمكن في يد في الغلق فتوقع فلم ايت بلفظ ان مع عدم المفهوم اذ عدم القابلية بشهد بانهم يفهمون التعلق من لفظ ان ويجزمون الجواب عند عدم القابلية والاخمال السابق مذكور بالوجوه ان فاتهم يفهمون التعلق من لفظ ان واخوانها بالوجوه الثالث

انه لا يربط ان لفظه ان واخوانها ليست مضملة انتفاء ولا ريبا يفتى فيها ليست بغير الدلالة بل لا يكونان وضعاً مستقلاً من الواضع بل كانت مثل ذب وهذا ايضا اتفاق ثبت ان لها وضعاً مستقلاً وهذا بناء وضع الهبة التركيبية ثانياً المعنى وكان لفظ ان مثلاً من تلك الحديثة جوه ران وليس المراد من جوه الدلالة ذلك بل ان لا يكون له وضع املاً وان ظهر ان لاداة الشرط وضعاً مستقلاً

فنفقول ان ذلك الموضوع له اما السببية فيكون وضع الهبة اجضاً لا فاد السببية لغوا وليس من قبل المراد من ايضا اذ ثمة الترادف الوضغ في الكلام وهو لا يتصور معنا عدم انتفاء احد منهما عن الاخرى وان كان ذلك الموضوع لغير السببية كان لا بد في الوجود او الانتفاء او التردد المشترك بينهما وهو متفق التعلق لكان وضع لفظ ان واخوانها لثبات المعاني الوجود

في السبب بعيد وضع الهبة التركيبية للسببية لغوا فنعلم ان يكون وضع اذات الشرط واخوانها للسببية ولا يكون الهبة موضوعاً لها ثانياً السببية فيصير اصل لفظه والنحو بذلك كقولهم ان اول شرط ولا ريب ان المراد من الشرط في هذا الكلام ليس بمتناه القوي اى الجملة الشرطية لانه لغوا بل انتفاء من المعنى المراد في الظاهر

في السبب فاما علم بعد وجود الدلالة اللفظية ان الدلالة العقلية مفعولة للاصول الالهيّة السابعة اذ حكم العقل مثل حكم اللغة ما لم يثبت لم يحكم به بل يتوقف وكذا اصل يعقوب بفتح

الاستصحاب عدم دلاله العقل على اداة المفهوم في الواقع وان لم يكن من اللفظ فان قلنا الدلالة العقلية حاصلة لانه اذا لم يكن المفهوم محتمل كان التعلق لغوا قلنا ان اردت من ذلك اثبات

الوضع فهذا التلبد العقل لا يثبت مضافاً الى اننا نرى على من التسليم لا يدل الاعطى وجوده فائدة في التعلق بوضع الواضع وذلك غير محتمل المفهوم وان اردت اثبات المراد فهو اعتم من المدعى مضمناً لثبات

اداة فائدة مثلاً اعلم من اداة الانتفاء عند الانتفاء فان قلنا اذا ثبت بحكم العقل لزم فائدة في التعلق فنقول ان اداة الانتفاء عند الانتفاء اظهر القوابل المنصون

بطل التعلق عليه قلنا ان سبباً ظهرت تلك الفائدة اما وضع اللفظ لها فهو مستلكن الفصل بالتلبد العقل لا يثبت فائدة وضع الوضع اليه خشنه لغوا كفاية الوضع عن المقادير والعكس لا

يحتاج في الاستدلال الى ضم المقدمة العقلية الى الوضعية وانما العلية هي ان الغلبة ان كانت بحيث يظهر حيلتها اداة المفهوم وان لم يلاحظ منه المقدمة العقلية وضع ان مثل تلك الغلبة قد ما

يختلف عن وجود الوضع يكون ما ضم تلك المقدمة الخارجية جعل الدلالة لبيها جعل الدلالة بسببها علية مع علية مع استقلال الغلبة في الدلالة لغوا وان كانت كانت بحيث تلك المقدمة الخارجية

فان كان العلم بالسببية
في اللفظ هو العلم بالهبة
لا يخفى ان اللفظ هو العلم بالسببية

فان كان العلم بالسببية
في اللفظ هو العلم بالهبة
لا يخفى ان اللفظ هو العلم بالسببية

فان كان العلم بالسببية
في اللفظ هو العلم بالهبة
لا يخفى ان اللفظ هو العلم بالسببية

في المفاهيم

بحيث يتوقف ذلك على صحة الادعاء المسمى على علم تلك المفاهيم واعتبارها مفاهيم لا وجود لتلك المفاهيم بان تكون بحيث لا تدل فيها على
 الظهور ولكن بعد عدم مقتضى خارجي يتولد حكمه فانما لا يدخل على تلك الكيفية **فان قلت** مثلها موجود في الجازات فانما بعد اعتبار عدم
 المعنى الحقيقة فلم سبب القضية ان المراد اشيع الجازات في القضية والشروع مناسباً للمفهوم بعد ملاحظة الفرضية الخارجية الحاكمة بعد اعادة
 المعنى الحقيقي في القضية ذلك على الظهور بغير مقتضى خارجي **قلت** اما نحن منه ليس من هذا الباب انما المعنى الحقيقي فيما نحن فيه هو المنطوق من مضمونها
 بخلاف الجازات **ثم** **والسنة** عدم وجود تلك القضية في الدال على اعادة المفهوم بعين الفاظه هو القضية ولا يكون لعدم تلك المفاهيم
 براءة الدال على جبرها القابلية ومضاهيها هو القضية فانما تدل على الخصوص والدال على خصوص القابلية دال على جبرها ايضا فلا بد من اعادة
 الصلة في اعادة المفهوم فاما هذا **ثم** الامر بغير الاعتناء به لان اعادة المفهوم الفوليد وادائها احسن من اعادة ثبوت الفوليد ففهم
 ان الفرض لا يعتد به الا اعتبارها في ابيان الاحكام والافاضات اما الاصل لان اعادة تلك القابلية فدر شيقن والاصح عدم اعادة ما
 سواها ففهم ان الشائع الحادث ولا فائدة ميقن في البين فلا اصل لها فيهم التمسك الاصل في مقابل السبب من يحدو حذو لانهم
 لم يكونوا قدوة الكلام السببية في الجملة اي السببية بالمعنى لا مع معاني ابيان السببية وانما بعد الكلام الانحصار فيمكن التمسك في توبيخه
 ما سوا المذكور في المنطوق وثبات حجة المفهوم بالاصل واما نحن فلا نتم السببية في مقابل هذا السند بالدليل القطعي فلامع في الاصل
فان قلت ان الفوليد المنصورة هنا عادية والتكامل الحكيم ان ادا كل تلك الفوليد فهو ملاك من جملتها اعادة المفهوم وانما لا بد من اعادة
 عند التكامل والمخاطبة في خلاف المفروض ومنعنا عند التكامل فهو غير بالجملة وعند المخاطبة فقط فهو غير منصوب اذ القابلية لا بد من اعادة
 للتكامل لاجل تخصيصه المذكور بالحكم فهو محتاج الى القابلية ولا دخل لعلم المخاطب واداءها عند ما يجمع لمرارة فائدة وهي ان السبب
 بها لكل فوليده غير منصوب لا بد ان يكون الداعي على الذي بعد التكامل احد الفوليد مخصوصه واكثر ولا يكون كل الفوليد في اداء
 داعياً ان الشخص لا بد ان يتشخص الداعي في صفة خاصة ولا يمكن ان يكون كل القابلية من حيث هو داعياً من وجوده في صفة خاصة
 من افعال القابلية مقبلة الاول **قلت** نحن نختار الشق الثالث لاننا نعلم ان كل داعي للتخصيص بان يفرق في الخطاب كان يكون سبق الذكر مثلاً
 نعم لم يرد المفهوم فلا بد ان يبين لا مطلق الداعي فلا يلزم الاغراض بالجملة ولا الاجمال للمفروض **فان قلت** الاول لا علم ان المواد اذا وقعت جزاء الشر
 ففهموها سلباً للحكم المذكور غير المنطوق سنفا فقولنا ان جاء ذلك زيد وجب عليه كواحدة مفهومه انه لا يجب الا كواحدة عند الخلق لا سيما ولا
 بخير لا ان يجرى عليه الا كواحدة عند عدم الجواز لانه لا يجب عليه الا كواحدة **والدليل** التباد في صفة على مادة الجوهرية والحوادث ونحوها واما
 القابلية كقولنا ان جاء ذلك زيد فكم فعل يكون المفهوم ان لم يجب فلا نكرهه ولا يجب الا كواحدة وجملاً اظهرها لاجل التباد في ذلك المفهوم
 المنطوق من الموضوع اي في حكم موضوع الاول من موضوع الثالث واشتاق الحكم المنطوق عند اشتاق الشق لا باثبات صفة في المفهوم
 المتباد من المفهوم وضع الجوهرية معينا ونجبر الادعاء خصوصاً الجوهرية في خلاف الجمع من القابلية في قولنا ان المفهوم يجب رفع ما ثبت في
 وهو المثال في الجواب ليقين فالرفع في المفهوم بغير هو ذلك المطلق **الجواب** عن ذلك بعد التباد الذي ادعينا ومن على ذلك
 الامثلة من نحو ان جاء ذلك زيد فلا نكرهه **الثاني** في شرطه في جوهرية المخالفة للشرط عند كون القابلية بالحكم المذكور فلو لم
 ان هاتيك بدلا ففهم لم يكن له مفهوم في القابلية **الثالث** في شرطه في حجة مفهوم الشرط عدم كونه وارداً في امور القابلية قد
 ذلك لانه انما هو المحتاج حكمه في التبيين الا في الشايع من غير الاشارة عند اطلاق اللفظ المعرف فحصل الاحتياج في الاشارة
 بما يحصل التباين في التكرار لان يكون شيئاً اخر لا يخصص الحكم بالقابلية تلك التكرار في اختلاف المواد وفي غير خصوص المواد
 ان التشكيك في الافراد القابلية في الطائفة على انما اربعة التشكيك السبب وهو خارج عما نحن فيه لا هذا القابلية في الحكم الشائع في ذلك المطلق
 عند عدم الفرضية والتشكيك في الافراد لا يوجب اطلاق التسمية في الافراد والتشكيك في الافراد لا يوجب اطلاق التسمية في الافراد
 وهذا الامر مما نسمي كواحد في السواء والموعود ذلك الكلام لا يخل في الافراد المذكور انهم فلو قال كل عتدي قد اكل من ثمر الكاكة عشرة
 اثم كالم يدخل سور العتود فيهم لو دخل عليه سور العتود فيهم ليدخل فيهم فلو لم يخل فيهم كمال المثال المذكور ولو اكل عشرة لغيره ونحوها من اطلاق التسمية
 والقابلية في اطلاق ذلك ففهم قد علم خروج القسم الاول عن محل الكلام واما التسمية الاخرى فليس من عندنا في اللفظ لا في القابلية لا في الاداء
 التكامل من هذا القابلية في كونه الشايع لا في كونه في التكامل لانه لا يخل في التكامل لانه لا يخل في التكامل لانه لا يخل في التكامل
 اشتراك الشايع في الحكمية يكون من حيثها حكماً احياناً الا في الشايع في الاشارة في كل الاشياء التسمية في كونه في التكامل في الطائفة
 في الاختصاص بالافراد القابلية لا انما يختص بها اذ هو ذلك علم ان الوجه المذكور في اعادة القابلية في الاختصاص بالافراد القابلية لا يخل في التكامل
 في الحكم في حق بن القابلية في التخصيص في كونه حكماً احياناً الا في الشايع في الاشارة في كل الاشياء التسمية في كونه في التكامل في الطائفة

هنا فاعلم ان
 حليله
 المضمرة

في الشق الثاني
 في الشق الثاني
 في الشق الثاني

في المفاهيم

ولا يلزم الحمل فلا يكون وجه انفاخهم على الحمل انفاخهم على المحملة ما يراه في المحملة ان المحملة لا يسلم المحمل على المحملة فلا يكون وجه انفاخهم
انه لا يجب عليه شرط انفاخهم الاخرى الكافرة لا عينها ولا تجبر وليس مفهومه لا ضيق الكافرة وادان كان كل نفسا للطلق لزوم الانفاخ بالكلية
من جش هو وان كان لا يفتقر الا في ضمن الافراد ولا يكون الافراد ولا جبر شرعا لا عينها ولا تجبر ابل يجب ان يثبت ان الفرد من باللفظ للكلية ولا يثبت
مفاد المفيد لكونها مفهومه وعدهم وجوه خصوص الفرد الاوشر لا عينها ولا تجبر او مفاد الانفاخ مفاد المطلق اذا المطلق دل على وجوه التكليف ولا يثبت
عدهم وجوه الفرد الفصوي شرعا فلا يثبت ذلك في هذا التكليف وكون التكليف واجبا مع هذا الفرد الفصوي الذي له عليه المفيد فغاوهم قوله ان المطلق هو
المفيد لاجل ان مفهومه الوصفية تجزئة **الثالث** ان الاجماع المذموم على لزوم حمل المطلق على المفيد اما يكون لاجل ان المفيد اوارد بعد المطلق
لذلك غير الوارد بقدام بوضع الا لافادة المطلق فهو مسدود متا فانونا لوضع وقواعد الكلية انهم بهما خلت وضع اللفظ باخل لا يثبت
اللفظ المطلق عليه وعدمه ولما ان يكون لاجل وجود الفردية على ذلك لا في ثبوتها في المقادير الجلية باخذ في جواب العلم باثبات التكليف في
انهم قرونها على ذلك لئلا يقع الاجماع عليه اما ان يكون الاجماع كاشفا عن قرونها على المطلق في كلام الشارع محمول على المفيد مالم يرد
فدنه على خلافه فحينئذ ان كان ذلك الاجماع مفيدا المراد بهما يحمل المطلق على المفيد وان لم يكن مبرا الشارع من المطلق ذلك فهو كاشف
وان كان لاجل ان الاجماع وقع على ان مراد الشارع من المطلق كذا انكم به هو المفيد فهو يوجب انفسا واما في **الجواب الثاني** فاولا ان يفتقر
كل ذلك ان حمل المطلق على المفيد بما هو لافادة الاشتغال لا لاجل المفيد ولا لربك مفيد لا يصل ببقاوتها في الموارد مفيد بفتقنوا لافادتها
المجبين الحمل كما اذا امكن للمكلف من المطلق والمفيد علم باثبات التكليف وقد مضى العمل بالمطلق كما لو عكس بينهما في اول الوقت فلم يمتثل حتى نزل
الفدية عن المفيد بقي المفيد في المطلق في انفع التكليف وبقاوتها مفيد لا يمتثل باثباته فحينئذ لا يثبت ان المطلق الذي هو ممكن
وقد مضى طريق الامر معا والرجوع الى البرزخ كما لو دخل الوقت ولم يمتثل في تمام الوقت الا من المطلق مثل هذا فلم يمتثل في التكليف
التكليف بهذا المكلف عدمه **الثاني** ان المكلف به هو المطلق الممكن والمفيد العبد الممكن لا يربك اصل الفردية في الاخير **فقول** لو كان سبب
الطلق على المفيد هو الاصل للمفهوم كما ادعا الجاهل من عدم الحمل في القسم **الثاني** اذا اصر في مفيد العمل بالمطلق مع انهم محكومون بالمحملين
ايهم ويقولون انهم مكلفون بالمطلق **فان** ان مفيد كلامه هذا الحمل على المفيد عند العلم بوجه التكليف مع ان الحق المحمل مع الشك في وجه
التكليف يتم لهم **فان** واما في **الجواب الثالث** فاولا ان يفتقر سماع المطلق والمفيد لاجل الاول على الثاني بل يحمل المقادير
ثم يوجب المفيد لا يضر الحال ان يثبت كل بل يوجب التمتع بحمل المطلق على المفيد عند الفرق **فان** **الحسن** ان يقر ان المحمل ليس له المفيد ولا يثبت
درك بل يثبت ان المفيد هو المفيد في القسم **الثاني** زكوة هل هو اشفا الحكم هما انصف بالوصف المقابل من ايراد ذلك الموضوع
معلومة القسم واثبات ذلك الحكم من ذلك الموضوع وهو انهم عند اثبات ذلك الوصف سواء اوصفوا بالوصف المقابل ام لا يكون فلهذا فهو
الوصف انما يثبت احدهم لزوم التثبت وان لم يكن للشيء في سفا حاد لا كان ام واسطة بين الفاشق العادل كحديث المفيد بالتكليف في قوة الوصف
رفعة مؤمنة كان مفهومه عدم وجوب حق العادل لادما الشامل للكافر ولعبة الوقتية من جش هو فيكون المفيد معارضا لوجوب المعية من جش
فان ذلك لا يوصف الايمان بخلاف احتمال الاول في اثبات ذلك الحكم من انصف بالوصف المقابل سواء كان من افراد ذلك الموضوع او لا فلهذا
معلومة الا بالهم ولا يثبت ذلك وجوه الزكوة في حصة الابل والذئبة والوجه من فرد لم يصف بذلك الوصف سواء كان فردا لهذا الموضوع او لا
الحكم عند اثبات ذلك الوصف من الموضوع اظهره في وجوه الزكوة من معلومة الابل وممثلة للذئبة رجوا مالم يثبت بذلك الوصف فردا كما
امرا لا يثبت الحكم فما لا يصف بذلك الوصف من افراد ذلك الموضوع انصف بالوصف المقابل لا يثبت الحكم ومعلومة الابل وممثلة للذئبة
لوصفين المتقابلين لا افراد كالاوسط في ابره التباين الحق لا خبر للتباين على فرض وجود المفيد في المقادير التي فيها من هذا ارادة المفيد
الثالث ان كان هذا الوصف اوله بحكم المطلق فله مفهومه في المطلق لوصف بل يثبت احدهم وجود المفيد في الواقع كما يظهر في مفهومه
ففيه مفهومه الموافق لثما من ثبوتها الا ولو ثبت مع انفسا وضع اللفظ المفيد في الواقع على القول بالحجة فتعترض في العربية اللفظ في المطلق
الرابع ان ورد الوصف في الغالب فهل يكون جبه مفيد ام لا كما في الآية التكرير وديا بكم الدابة في محكوم من ثباتكم الدابة
معلومة الوصف هنا يمكن ان يكون الزايب بلصبا الغنى الوصفية التي بها ان يكون الجملة الوصفية اخص للوصف لصلته على القدرة في ثباتها
في الزايب كونه في الجملة **فان** انما تجزئة مفهومه الوصفية مثل المقام انهم يكون المفيد عدهم في الرثيبا او غير الدابة في تجزئة من ثباتها
فان قلت باعد لم يكن منها مفهومه لا بد من التكملة معانها **الاول** ان مفيد الفرد هو وجود المفيد **الثاني** ان مفيد الفرد
ما الاضطرار في عدهم في المرتبة مثل المقام المفيد في الفرد **الثالث** ان مفيد الفرد هو وجود المفيد **الثاني** ان مفيد الفرد هو وجود المفيد
الشرط اما **الثاني** ان مفيد الفرد هو وجود المفيد **الثالث** ان مفيد الفرد هو وجود المفيد

منه في المفاهيم
منه في المفاهيم
منه في المفاهيم

منه في المفاهيم
منه في المفاهيم
منه في المفاهيم

الحزب الخرج والاسكوت
مبايع

صفحة ١٠٠

ففي نسخة من نسخة
الغائب

منہ

ولو قال الفصل اربع الجواهر اربعة من الاعداد في العقل اربعة العدد بل هذا القابل على اعلان مقصود ما دل بالانتم عند مد ذى القلعة من المقدمة قد غرض المرجع بل قد يرمى ذلك مع احلال المحل اجزاء ثم ان لواء الغاية كالى وحق من هو الشارح اربعة اشئ كما ان كفا ايضا الحق لاختلاف القائلات في ملك حق مثل الامر بالعدل اربعة الادلة لا فلا الغاية الرضوخ على مقصودا لغاية الحق اربعة اشئ القائل الجبر كما عليه الحكم بل مثل طلبه لاجل اجمع للشاهد ومن الدال على نحو الحكم ما قبل الغاية وانما ما بعد ما هو الادلة ام الغاية ام الدال على النقي المبيته على الاستان الادلة لم العكس جوه واحدها الا ابر سابع

فَضْلُكَ الْعَالَمِ

[illegible]

مفتی محمد رفیع

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

مالمجول

لصالح مَقْهُوْمُ الْحَصَصِ مِنْهُمُ الْحَصَصُ حِجْلٌ لِلْبَادِرِ وَاسْتِغْنَاءٌ بِكَثْرَةِ مَعْنَاهَا كَلِمَةُ أَمَّا نَعْنَى قَدِيمِ الْمَوْصُوفِ كَأَنَّهُ مِنْ قَعْوِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصَّفَةِ كَأَنَّمَا زِيدَ فَاثْمًا أَوْ الصَّفَةِ كَأَنَّهُ مِنْ قَعْوِ الصَّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَأَنَّمَا لَقِيَ تَزِيدَ وَمِنْهَا قَدْ دُمِ الْخَبْرُ إِذْ خَالَ لِلَامِ عَلَيْهِ وَتَعَبُّقُ الْمَبْدَأِ بِضَمِّ الْفِعْلِ وَإِذَا خَالَ لِلَامِ عَلَى الْمَبْدَأِ إِلَى خَبَرِهِ ذَلِكَ

تَنْجِيحٌ

1-8

[illegible]

وَقَدْ فَهِمْتُ لَكُمْ الْقَائِلَ
وَأَكْرَمُكُمْ وَأَكْرَمُكُمْ

۱۰۰

من القلب

واجب الشاع شہانم نغ و جوبہ فہل بق الجواز لا

فِي مَعْرِفَتِ
مَعْرِفَةِ الْمَلِكِ
وَالْمَلِكِ

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

معویہ از قلوب
و من قلب الخیر
معویہ از قلوب
امیر

ان الخاطن
فاجنبه علم الو
جوبه

[illegible][illegible]

ومن حيث الحكم الباقي الجواز المسفاد من الأمرين في كون النزاع في الكلافة اللفظية أو العقلية أو هاتوا وجوده وهل هو باكتساب أو بالتأخير والمنسوخ فظهر لم يبق لم يختلف في الحكم
أقولها اختصاص النزاع باللفظين ولما للنزاع فائدة مهمة ستخرج

بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من

ان ذلك اختص من القول بغيره الفضلاء لذلك اذا غايل بالثبوت في حكمها حتى لا يرد الامر الخاص كالنوم المستوعب الذي لا ينفق به الا ما يختص
اصلا في غير حكمه بان الفضلاء باقية للاذواء معللا بان انقضاء الخاص لا يوجب انقضاء العام وتبينها انه لو فسد السكون الكافر وهل يجب غسل الميت ثلاثا
بالفراغ لم لا يلزم الا غسل المصطفى على القولين وبما لو غطا المقتدمان في الفرض ومنها وجوب الوضوء وانقضاء غسل الميت وانقضاء الطهارة وانقضاء
يقوم مطلق الطهارة المائية ويؤيد بها الوضوء المقتدمان ومنها الوضوء المقتدمان في مكان لا رجحان في انقضاء الوضوء المقتدمان وان لم يرد الوضوء المقتدمان وان لم يرد
بازم المكان المخصوص رجحان مبيتان على المسئلة في الغافل العنق مع من مواضعنا في اصل المسئلة انه لو فسد الطهارة المقتدمان وان لم يرد الوضوء المقتدمان وان لم يرد
في مكان لا رجحان مبيتان على القولين بالرجحان في النزاع ولو فسد الطهارة المقتدمان في مكان لا رجحان في انقضاء الوضوء المقتدمان وان لم يرد الوضوء المقتدمان وان لم يرد
اختص لا يستلزم عدم اعتبار العام فلا بد ان يتعقد ويغفل ولو لم يرد ذلك للوضع بل ان مورد النزاع هو ذلك الفرض وهو يلزم باختيار الكل
فيما يخص في هذا المثال فان قلنا بعدم اعتبار الرجحان في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
مطلقا لوجه ومقتضى فاعلة لم يرد في النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الاخص وجب انقضاء العام وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
وان كان غير الحتام وان قلنا بعدم اعتبار الرجحان في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
لان رجوعه وبالنسبة الى الكل الموجود في غير مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
يمكن ان يقال في القول الاخص فيحصل ان ما بين اصوله بان يقال لا بد من مواضعه مقدار رجوعه الفرض مع رجحان الكل ان لم يكن له مواضعه وان
مرجوعه الفرض مع رجحان الكل لا يستلزم ان اصله بالنسبة الى الفرض مع رجحان الكل وان ردد رجحان الكل فظهر ان قلنا ان القول الاخص
ولكن لا يرد في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
بالنسبة الى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
لا يرد في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
ثم لو لم يكن من العمل بالنسبة في زمان واخره في الوجه الثاني وبقي اقول ومنها ما لو اختلف المقتدمان واطلق الوجه في المقتدمان وبقي
الاذن بعد انقضاء البودية والرجحان مبيتان على المسئلة في محل النزاع في الامر والاختصاص المقتدمان على القولين
بان يكون هناك امر في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
بينها معلوم من وجهها ان هذا العبد من باب المقتدمان لا النسبة الى المقتدمان في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
كاشف عن الامر اظهر منه قوله في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الحاصل قبل النزاع مما اذن في زمان الذي حصل فيه النزاع لو كان المقتدمان في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الاخص لم لا ان الاختصاص يثبت له من النسبة الى زمان التمسك اصله في نفع الامر بارفعه فظهر ان عمل النزاع اما هو
وجود الاختصاص لان الامر هل يمكن ان يوجد بنفسه بل ان الاختصاص لا يتم لو كان النزاع في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
وجود الامر ولا في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الجواز بعد انقضاء الوجوب في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
ان ادعوا الكلافة اللفظية على الجملة فالاصل مع المنكرين لو مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
بالقولين في الاصل مع المنكرين وان كان النزاع في الحكم الواقعي فالاصل في الرجوع الى الطاعة مع المنكرين لانه الطاعة اذا تمت
لذلك مقتضى النزاع فان مقتضى النزاع في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
هو جين مع مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الاخصه وبما ان مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
وعلى مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
افضل كذا لو وجد مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
فكيف تفسر مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
ملهاة ان مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير
الموجود في مقتضى النزاع وانقضاء النزاع بالنسبة الى الفرض المقتدمان وكذا اصولنا في الحكم بغير

بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من

بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من
بعض ما في المتن من

المفصل بفصل اخر غير فصل الامر اما الاول فلا يتصور الا اتفاقا على ان الاحكام ختمه وان الجواز المطلق الا في ضمن احد الفصول فكيف
يتحقق حكم الجواز المطلق واما الثاني مستلزم لانقضاء المحسن لانقضاء المنع والمنع بطريقين بانقضاء شرطه او انقضاء
الجواز نابع لاستقلال الثالث بل من معه اجتماع المنع من فكيف بفصل الجواز الموجود ضمن الامر بفصل غير الامر فالحاصل اننا لو سلمنا
بعدم الوجود فلا يتم الوجود بالاستقلال بل السلم الوجود النقي المستلزم لنهايات بنهايات الفصل فان تمسك باستصحاب الجواز فلنا
اولا ان المستصحب ان كان هو الوجود المستقل القابل للمنع باضتمام فصل اخر من الاول كان وجوده ممنوعا وثانيا انه معارض باستصحاب
الاخر عدم خوف الفعل الاخر اذ لو بقي فلا بد من ضم فصل اخر لان المحسن لا يمكن بقاءه بعد فصل فان قلنا وجود الفصل لا يطعن بعد
لنقضاء بنهايات المنع من الترتيب يحصل الاذن في الترتيب لا محالة فاذا انضم الى الاذن في الفعل بقي الا باخه قلنا القطع بوجود الفصل الاخر
في الواقع انما يصح حيث لو كان الواضحة خالية عن الحكم فلعلم الواضحة بعد المنع خالية عن الحكم واسا فكيف بقطع بوجود فصل اخر فان قلنا
فقطوا الواضحة من الحكم مناف للفوائد ومناف لمذهب قلنا نحن نقول ان الواضحة خالية عن الحكم الخاص فاما الحكم العام فهو موجودا ولو
في الجواب يكون المسئلة بعد المنع خالية عن الحكم الخاص ويكون المرجح عموم دليل الا باخه بما لا يضر به مثالا في عموم دليل المحرمة في
في الوقفيات فلا يكون الواضحة خالية عن الحكم العام وانما تكون خالية عن الحكم الخاص من الجنب الفصل الذي يضم اليه بعد المنع على القول
بالبقاء فالذي نحن نقطع بوجوده هو الحكم في الواضحة في الجملة اعم من الحكم العام والخاص والذي يفتنه لاصل هو الفصل الذي لا يضر
من الشارع بعد المنع في خصوص الواضحة فان قلنا على هذا يكون الشك في الحادث ان كان الاصل عدم فصل الخاص كذا الاصل عدم
حكم العام والفصل العام قلنا الحكم العام مقطوع الحدوث من الشارع وانما التسليم في اندراج المشكوك تحته بخلاف ما يدعيه الخصم
فان الشك فيه في الحادث وسلمنا عدم الوجود في الخارج على سبيل الاستقلال بحيث يصح بقاء الجواز بعد انقضاء فصل الامر غير فصل
لكن نقول من اين يمكن بقاء الجواز غير ما كانه فعل المنع بخلاف الجنب وبكل الاجزاء فان تمسك باستصحاب بقاء المحسن فقد
عرفت انه معارض بمثله فان قلنا الاصل عدم غلق المنع بالجميع فغلقه بالنسبة الى الفصل ثابت على كل حال قلنا ان يكون
في الحادث فلا يعتبر الاصل منافا لاصل هذا الجواب الاجمالي بما يصح اذا كان المنع بلفظ المنع من الترتيب ويمكن للصمم لا يحتاج بانه
بهم من لفظ المنع الوجوب المنع من الترتيب بقاء الجواز وفيه لا يمنع الدلالة القطعية على البقاء بحيث يكون حجة اذ لا للمطابقة
والختمين متبعا ولا لزوم اصناعا فعلا ولا عرفا وان كان لا يخلو عن شعار وثانيا انه على فرض الدلالة اللفظية يخرج عن الشارع وفيه دليل
الاجتهاد في جبرئيل على ان الفعل بعد المنع جائز لان الجواز الموجود ضمن الامر باق وانما انقضاء الاخص لا يوجب انقضاء الاعم
وفيها اولان ما نحن فيه خارج عن فروع تلك القاعدة فان المنع كما شفع عن عدم وجود الاخص باسما بعد المنع وثانيا اننا فاطمور
بانقضاء الاعم بعد انقضاء الاخص كما مر ثالثا سلمنا الشك في بقاء الاعم بعد الاخص لكن يميز الشك في بقاء الاعم الحكم بالبقاء
استصحابا لبقاء فداظهر مناديه وادبا سلمنا ان الاعم لا ينفى بعد انقضاء الاخص فطعا لكن نقول لا بد بل على بقاء الجواز هناك
غلق المنع بالجميع والاصل ان المنع مان قد ظهر مناديهما وان الامر دل على شيئين بطريق فكل المطلوب ان المنع في
احدهما لا ينفى والمنع في جنب الاخر اي الجنب من مجموع الشارع والمنع في الحكم بالبقاء وفيه لا يمنع كون الامر بلفظ اسطويان
سلمنا فعل الدلالة والمطلوب في الجملة لكن نقول ان الدلالة الثانية اي الدلالة على المحسن شعبه فاعلة للدلالة على الكل فكذلك المدلولان
في الدلالة الثانية بعد انقضاء الدلالة على لكل وثالثا نقول ان قوله يجب ان يراعى في كانه من ولاكتين فكذلك قوله لا يجب ان يراعى
تحكم فيبقى المدلولان الاولان بالمدلولين الثانيين منه وبان الاستفراء دل على بقاء الجواز بعد المنع وفيه انما يوجد مورد ما نحن فيه
فلا استفراء وبان ما لا يدرك كانه لا يترك كل واحد من النقص فيه ان المساء ومن ذلك ان يهاب بعض المأمورية لا يوجب هابا لامر عن
الاخر لا يضر حتى لا يضر الامر مضافا الى ما مر من الاجابة عن تلك الاخبار المتقاة الشك اعلم انه بعد عدم بقاء الجواز فالحق
الرجوع الى القاعدة الى الحكم السابق لانه ذلك مقتضى القاعدة واما التمسك باستصحاب الحكم السابق بعد القطع بانقضاء فلا وجه
له انقضاء الثالث الحوانه لو سلمنا بقاء الجواز بعد المنع الوجوب الحق هو الاستصحاب بالاسم لان الامر كان مركبا من جنب
فان قيل فلهذا والمقطوع دهايه انما هو الفصل الثالث المنع من الترتيب وما عداه باق بالاستصحاب ثم لو تراءى ان بقاء الندب فالحق لا يابا
افاضا لا يضر جبرئيل المحسن مع فصل عدم المرجعية استصحابا لبقائها وهو الا باخه الخاصة لكن القول ببقاء الندب مع انه مقتضى
الفوائد بعد القول بالبقاء شاذ وهو كما شفع عن كون تراءى في الدلالة اللفظية لا القطعية باضتمام الفصل بل يقولون ان العرف
بهم بعد المنع من لفظ الشارع وهو مع المنوع الا باخه بالعق الاخص ضابطا على جواز الامر مع العلم بانقضاء شرطه وتفتيح

في انقضاء المنع

وتحل النزاع الشرطي الوجوبية كانت مقدرة للوجوبية لا سيما في المبدأ الأول مع المحذور لا ممانعة الامكان

فصل في التعليل

في مقام التعليل

المذكور

فصل في التعليل

الاتفاق مع انه لا يصورهم خمس عطلات الداعي الى الاما الزائدة مثل المأمور به او الوطن ولا يصور ثالثا التكليف به عند راداه احداهما
سفر لا يصدر من العاقل على التعليل بين اما يصدر المأمور به من المأمور ولا يحكم بعد على بعد الصدر ولا يصور اربعة الا لا يخلو قلو
مضاد الفصل والوطن ولربيع المصود ولربيع عطلات ايضا كان ذلك التكليف عبثا ونجها فخصر التكليف بجملة العطلات الاقسام الاربع
والحال ان هذا التكليف بالنسبة الى هذا الشخص بناء على هذا القول لئلا يكون لا يدخل في شيء منها الا قبل عنده ان هذا الشخص مكلف بالصلوة
بالتكليف به بنسبة الى السارح التعليل في بيان المصلحة الكامنة في الشيء التي يبيها الحكم لم يقضى لزوم الاثبات بشي في وقت خاص بل في وقت
الوقت ذلك الشيء كالمضيق قد يقضى لزوم الاثبات به من وقت مدخله زمان اصلا كصلوة الزلزلة المندة وفيها ما منة العطلات فلا
يخص المصلحة بالبيان في زمان خاص من زمان وقد يقضى لزوم الاثبات به في زمان خاص بزمانه على شيء كصلوة الظهر الواجب
من الدلوكة الى الغروب ولا ريب انه لو علم المكلف في انشاء الوقت بان له روي من غيره الامداد العمل في التعليل في الفهم والجهل
وبصير الواجب مضيقا لا تعرض ان يؤول الى الغريب مثلا زمان طويل في ذلك البناء العطلات يكون انما بالناحية لا يكون في الواقع مكلفا
بالواجب لموسم في الزمان المتأخر عن مقدار العمل اذا التكليف حينئذ لا معوق له وليس الفصل لاجل ما وسعنا الى امر الوقت لان ذلك
التوسعة مقنونة للعرض منسوبة للمصلحة الكامنة فلا يجب بعد ذلك ان زمان الممكن فيه العمل وان يفي من الوقت المفر زمان طويل
فان دفع بذلك امران احدهما انكم اعتلوه لذلك التمسك بحد على مجوبه لصلوة موسعة وهذا العلم بعدم البناء الى اخر الوقت انتم في الوجوب
الموسع الذي هو منطوق الاية الشرعية حينئذ لا يخلو سقوط التكليف ساو يخلو الوجوب مضيقا من ان لك من بين الاخير ان
الاصل البراءة وانها انك تملك التكليف بالصلوة المستفاد من الاية الشرعية مثلا بالنسبة الى الاشخاص المحيطين في المحيط والاصل
ابنك في سائر كافي العاصم بالنسبة الى هذا الذي ما في الاشياء الى بنك في محيط في هذا مستلزم لاسعمال الخطاط في اية
الشرعية في اكثر من معنى بل يلزم ذلك كل خطايات الشرع وجهه اندفاع الاول ان بنك العطلات على ما ذكرنا من الوجوب مضيقا وانما في
الثاني بان لفظ الصلوة لا يشمل الا في معناه المحقق في المطالبين الى رادته فقل الفصل موسعا الى اخر الوقت واما وجوبه مضيقا بالنسبة
الى هذا الشخص من دبل خارج اذا ظهر ذلك فنقول ان لذلك الشخص الظان بالسلامة للتيقن الاشياء فانه مثل العمل ككاتبين واطفي
وهو كونه مكلفا بالصلوة الى زمان موته بمعنى انه مكلف بالصلوة مضيقا وظاهري وهو لزوم عمله بمقتضاه ومعتقده وجوب
الصلوة عليه موسعا الى اخر الوقت لظنة السلامة وعدم وجوب العزم عليه بناء على الدليل لغيره اما تكليفه الظاهري فيخفف
لا فاما مثل وهو يهدد به لا يعزم التوسعة على جنة من عدم وجوب العزم وعمل بغيره واما تكليفه الواضي فهو بانك في خارج
لكنه مطلب في شرط بانه لا يكون في الاشياء لاجل هذا الشرط لا يجب عليه فان قلت التكليف الواضي مع عدم الامتثال وعدم العقاب
مضيقا ايضا التعليل من العاقل بالعواطف وسيله لا نزل علم بوجود الشرط امر غير لوان علم بعدم وجود ذلك التكليف ساقنا
هذا اشتباه في معنى التعليل فان التعليل اما في الامر ما في المأمور به والتعليل المنوع عليه هو الاختيار الاول فهو ما بين ومما نحن في
مبيل لاجل فلا بد من رضى من المحدثين وتحت اصل التجواب ان هذا الشخص اما ليس مكلفا بالصلوة اصلا فهو خالف لا خلاف في ان يخل
بالخصائص الوقت بالآخر خلاف بناء العطلات مع انه لو لم يكن مكلفا لزم عدم حصول الامتثال لوان بالفضل قبل موته والحال انتم مثل
فطعا اما مكلف بالصلوة والصلوة ظاهرا الى زمان انقضاء الوقت المحدث شرعا فهو مستلزم لتفويت العرض المقصود لا للعرض علم
الامر بانه في وقت الاشياء وهو سفي لا يصدر من الحكم واما مكلف بها ظاهرا او باطنا الى زمان اللوث لا بعد فهو مستلزم للاغراء بالجهل في
لغيره ان المكلف لا يعلم بالموث وبطلان السلام او يقطع بها فكيف بعد التلخيص عن وقت الموت في مرحلة التكليف الظاهري غلظ
واما مكلف بالبيان الصلوة في الواقع الى وقت المحدث وفي الظاهر الى زمان اللوث فهو مستلزم للاغراء بالجهل في التكليف الظاهري و
لتفويت العرض من حيث التكليف الواضي فتبينه محلة زمان فحين كونه في الواضح مكلفا بها الى زمان اللوث لكن مطلبها لاجل عدم حصول
شرطه وهو علم المكلف بعدم التمكن من العمل في الوقت في الظاهر كقوله الى اخر الوقت المحدث في غير الاجل احفظه بالسلامة واما كونه تكليفه
تعليلها بالنسبة الى الظاهر الواضح معاصوه فاسد لان مرجعه بعد جعل التعليل بهذا الامر كما لا يعلم وجود التكليف حينئذ فاسد
او فاعا لا يرد عدم حصول الامتثال لو صلى قبل الموت مع ان حصول الامتثال مطلق لعل ذلك خلافا لاختلافنا في امر علمه في التكليف
التكليف الى الاقسام الاربعه المنفصلة في الواجب لهم وفيه ما في التعليل المذكور ما يشكل بالنسبة الى القسم الثاني والرابع
من الاقسام لا بعد علمه بانه مكلف بالصلوة وبعدم رغبته بكونه المطلوب مع عدم التعليل بانه مختلفا لا بالزمن بل في
القول بان في الطلب بالنسبة الى الزمان لا يخلو ان التكليف المطلوب لا بالطلبين لا بالتركيبين فلا يخلو ان التكليف المطلوب في الطلب

ادنى هذه التكليفات الامثلة في السانج النجوى كما اننا لم نعمل نزلهم بمعنى التكليف في الواقع بنفس الفعل المفقود بشرط وجوبه فالجواب مع المانع خذ من التكليف الخال سيج

١٢١

والفرقان نفقوا على ان المرأة الشاكرة في حصول الحيض في نهار رمضان مثلاً اذا اضطر قبل حصول الحيض فيحصل الحيض في نهار رمضان
يقولون على العكس على ان ذلك الوطن الواجب من باب لزوم العمل بالعنف والاشارة يقولون العكس على ان ذلك الفعل فان قلت انك
اخر حيث صحت العلم بعدم الشرط مع ان من الاشارة من جواز في محل النزاع امر الامر مع علم المأمور بانتهاء الشرط فكيف جاز من
محل النزاع قلنا ان من يقول بما يقول بذلك فيحصل العلم للتكليف سابقاً على انتهاء الشرط بان يعلم المرأة من الصبح انها يجب في العصر
فجوز هذا الفاعل امرها بالصوم واما اذا كان العلم بالانتهاء مقارناً لانتهاء فالكامل منفقون على عدم التكليف وعدم العكس على
عدم الامتثال وبغير استدلال لم على الجواز هنا بان المصلحة قد يكون في المأمور به وقد يكون في نفس الامر فان هذا يشعر بان الاستدلال
الجواز ليس على نفس الفعل بل على الوطن بطريق كون الوطن داعياً على الامر فيحصل كون النزاع هنا صغرياً اي ناشئاً عن صغر
وهو نزاعهم في ان الارادة هل هي شرط للوجوب لا شرطاً للعبدية ام لا للوجوب لكونها اختيارية لانه لا يشترط حكماً بالاضطرار في
عند شرط الوجوب الخاص حكماً بالاختيار وفي عدم شرط الوجود وانفق الفرقان على وجود التكليف في المكلفات فمن العناوين الاحكام
فكونه معافياً على ان كما فعل مذهبنا لا يشترط ان يكون التكليف في الاحكام عند عدم اداءه المكلف من الامر مع العلم بانتهاء شرط
الوجوب يكون معافياً ايضا وعلى مذهبنا لا يكون كذلك فاذن انفق الاشارة على الجواز في مسئلتنا هذه والخاصة على عدم
الجواز مع انقائها على وجود التكليف العكس لكن النزاع صغرياً يؤول الى استدلالهم هنا بان لو لم يجز لم يحصل جدلي اخر الدليل في
عدم مناسبة ثمرات المذكورة لذلك فيحصل ان يكون النزاع في جواز الامر بالحيفي الدعوى علم من كون التكليف لوطيها بان يكون
الداعي هو الوطن ومن كونه ابتداءً سادجاً ومن كون النزاع صغرياً كما يشعر بالتوطي في بعض دللهم بالصغري بعض منها واما الباقي
بعضها وبغير هذا انما ظهر على جواز التوطي لان بوجه ما حصل احتمال ان اى ربطها الاول الاول والاخير اما الاخير فواضح
اما الاول فلهذا روي على الاستدلال بلزوم التكليف في الانطواء فيمكن وضع عند رتبة العنوان بان هذا روي من اقرامه مطلقاً فيبقى
وخصوصاً عنوانه المعنوي الآخر جعله بعض من مقتضى ما نحن فيه واما عدم ترتيب الثمرات ولا جعل سادجاً هنا بل هي من
شئ من الاحتمالات واما اختيار القولين المختلفين من شخص واحد فيمكن فيه ما قد مضى من رتبة العنوان بان نحن ننكح في كل الامور
والعجب من الاشارة حيث نفقوا على ان العباد مكلفون بالخطايا الشرعية وعلى ان العبد يجب ان لا اذنه وعلى ان لا اذنه من شرائط
الوجوب ومع ذلك كله وحكمهم على ان امر الامر مع علم المأمور بانتهاء الشرط باطل ولازم ذلك ان لا يكون العاصون الغير المبردين
للاامثال عاصين ومكلفين لانتهاء الشرط الوجود مع علمهم بذلك كالا لمر الحاصل انه بعد انقائهم كلاً وحل على عدم وجود التكليف
عند علمها ببقاء الشرط وانقائهم على ان لا اذنه من شرائط الوجوب بلزوم القول بانتهاء التكليف عند عدم الارادة مع انهم يوجد
التكليف لان يقال ان قولهم بعدم التكليف عند علمها بالانقضاء انما هو في اعداد الارادة من شرائط الوجوب فلا نشأ في كلامهم
المفقد هذا السابغ في ثمر النزاع منها ما لو وجد النيم الماء ولم يضر منه مفداً فيمكن من الوضوء منه ثم مفداً الماء مفداً
النيم ولزوم اعادته منصرف على المسئلة فان قلنا ان امر الامر مع العلم بانتهاء الشرط جاز فيفسد النيم اذ لو بقي النيم بعد غلق الامر بالوضوء
لزم تحصيل الحاصل بالنسبة الى الطهارة فالامر بالوضوء ملازم لفساد النيم فيلزم الاعادة وان قلنا بعد جواز الوضوء لو يغلق الامر بالوضوء
فيبقى النيم بحاله اذ لو حصل له رافع مضاعف الى استصحاب بقاء النيم فيكون القول بالعقد مستنداً الى دليلين وهذان القول بجواز الامر
مع العلم بانتهاء الشرط بجميع القول ببقاء النيم اما اولاهما فلان المستلزم لبطان النيم وجود الامر بالوضوء لاجواز الامر به ولا يتم ان كل رافع
رافع الا ان يقال بعد غلق جواز الامر بملء اطلاق الامر بالوضوء وعمومه لوجوبه للوضوء انقضاء المانع بالفرض اما ثانياً فلان تحصيل
الحاصل انما يلزم اذا كان النيم رافعاً للحديث كالوضوء ولا يباح للصلاة والحال انه يجب رافع فيقول لا يلزم وجود الامر بالوضوء فالحال ان النيم
اذ لعل الغرض من الامر بالوضوء رافع الحديث لا باخذ الصلوة فلا يلزم تحصيل الحاصل اما ثالثاً فنقول بعد انكلامهم كون كل منهما رافعاً
لم يباح ان لا يلزم تحصيل الحاصل ايضا لوقوع النيم بعد وجود الامر بالوضوء لان ذلك انما يلزم حيث وجد الماء وجوبه بالامر بالوضوء
وجود النيم لكن نحن نقول انه يمكن ان يكون مجرد الوضوء رافعاً للنيم بمعنى الشارع جعل الوضوء مفداً للنيم حكم
يجوز الوضوء في الخارج بنفسه لا بالشرع فيه فيكون كل منهما مثلاً مباحاً ويكون وجود الوضوء مثلاً مفداً للنيم فانه وجود
المأمورية الوضوء انما هو بعد علم الوضوء وان كان زمان الامر مفداً والحاصل انه يقارن بطلان النيم وجود الوضوء فيكون مأموراً
بالوضوء وليس رافعاً مع الارادة فبعضه شرط وجوده والمفروض عدم الوجود وكون نفس ممكن اظهار من الوضوء بانفسه النيم ثم
خرج صكاً مفقوداً من الوضوء ثم زال اليك من افضل ما ينافي عن غيره ففعل النافض الوضوء لا مطلقاً لكن فظهر انه لا ملازمة

في جواز الامر بالوضوء

في ثمر النزاع

في المسئلة

بالامر

بين

أوفي الصغرى على أن العبد مجبور في الإرادة حتى يكون الأمر بالفعل عند علمها من باب الأمر مع العلم بشفاء شرط الوجوب تنسخ

في الاستصحاب

بين القول بالجواز وفساد النظم من جهة الدليل الخاطئ على فساد النظم هنا ولو فسد الدليل الخاطئ لكان الحكم بالفساد لا من الحكم على هذه المسئلة فتخرج عن التمسك وكذلك القول بعدم الجواز ليس ملازم مع القول ببقاء النظم بل يجمع القول بفساد النظم لا ملازمه استلزام ذلك القول للضرورة فإنما من حيث هو مع قطع النظر عن الأدلة الخارجية فتكون في ذلك ملازمة بينهما الاحتمال وجود مانع لغرض الصحة كان يكون غرض رؤية الملاء وجوده فاضا للنظم كمال عليه لاخباره ونظير تلك الجمل الاختيار وان تمسك بامتناع عدم المانع او استصحاب الصحة فخرجت عن الغرض هو إثباته لاستلزام بينهما من حيث هو وقاما أثبات القول بالجواز يستلزم انقضاء القول بعدم الجواز لاستلزامه حتى يكون ذلك ثمرة وإذا استلزم القول بعدم الجواز الفساد امكان اثبات الصحة باصل وجوده فبذلك يتبين ان القول بالجواز نعم من الصحة والفساد صحيح اجراء استصحاب الصحة على كل من القولين وكذا اصله عدم المانع وبذلك الأمر والاحتياط لئلا كان حكمه النظم على القول بعدم الجواز مستغدا من الدليل الخاطئ فهو ليس بشيء النزاع وان كان المنع يرفع على هذه المسئلة فمقتضى عدم الملازمة من الطرفين هذا هو الكلام في الثمرة وأما استصحاب الصحة التي جعله دليل آخر فبذلك كون الاستصحاب دليلا لرفع الصحة انما هو حيث لا يحتاج اليه الدليل الاول بان يقال ان القول بعدم الجواز يستلزم الصحة وأما اذا قيل ان القول بعدم الجواز يثبت عدم استلزام الفساد فيثبت اثبات الصحة بالاستصحاب يكون هذا ملازم واحد على الصحة وأما فساد الاستصحاب حيث جعل دليل مستغلا من وجوه الاول ان هذا الاستصحاب غير جاز للقطع بانفسه المستحب هو صحة الدخول في الصلوة مع هذا النظم اذ هذا في الماء وظل التمسك عن الموضوع عليه الدخول في الصلوة بهذا النظم فلا يمكن اجراء استصحاب الصحة الذي هو من عدم جواز الدخول في الصلوة الثالث من غير تسليم المحرمان نظر الى وجوب المنع عن الدخول في الصلوة من جهة دفعه الماء وظل التمسك لا ينافي باخذ الدخول من جهة نفس النظم كما لو كان الشخص مطهرا ويؤمر بغيره فلا بد من الدخول في الصلوة لكن من جهة الفساد من جهة عدم الاباحة من حيث الطهارة من الحديث وما يخفى من هذا الباب فاذا زال المانع من جهة ظل التمسك من الماء جاز الدخول في الصلاة كالأول فيجاء بالنسبة في المثال المفروض بقول ان الاستصحاب معارض بالاستصحاب المنع الموجود سابقا لاجتماع كون المنع من جهة انقضاء النظم ويخفى للملح المنع الا ان المنع يكون واضحا كما انما يظهر هنا واذ احتمل كون المنع واضحا بالاستصحاب المنع المعلوم وجوده مردا بين الامرين وهذا في الجلاء الاستصحاب فيكون لا بد من غرض عن النظم واد عليه الثالث انفسه عدم تقدم استصحاب المنع غاية في الباب بطلانها وانشائها على الصحة خالفين الدليل وجوب اصله الاشتغال بالفضيلة عادة النظم سليمة عن المعارض لان مدعى الاستصحاب الصحة جاز واستصحاب المنع لا ينافي الاستصحاب حتى اذا المنع عرضي فان المنع عن دخول الواجب في الاصل كان مشكوكا كالفائدة الذاتية الجوان المشكوك بخلافه بعد ذلك ولان الشك بالنسبة الى المنع الواجب جاز لا استصحاب ليس بغيره ولان استصحاب الصحة لكونه من باب النسبة الى استصحاب المنع مقدم عليه بعد فرض غرضها الا ان يمنع مانع من كون استصحاب الصحة من باب النسبة لان كلامنا من قبل الاثر لكن بناء العرف على تقدم استصحاب الصحة ومن جملة الثمرات وجوب القضاء وعدمه على من دخل عليه الوقت وهو وليد الشرط ثم زال الشرط قبل مضي ما يبع الايمان بالوجوب كما لو جن ارحضت المرأة فان قلنا بالجواز وجب القضاء وان قلنا بعدمه لم يوجب ذلك القول بالجواز لا يلزم وجوب القضاء اما اذا قلنا بان القضاء تابع للاداء قلنا الامر الادائي في الوقت اما الرباعي على هذا الشخص فلا ابرام على بعضها القضاء واما مطلقا فليست اي معلقا على وجود شرط الوجوب كان يقول يجب عليه الصلوة ان لم يصح فاجتهد ابعاضه ان التكليف يستلزم الاداء قلنا القضاء وما خلق من غير ما لا امر به اما ان يخلق لما على الاخر فمقدم وجوب القضاء واخر التكليف قلنا ان النظم والامر بان يبرق ان كان قد بقر وقت فمقدم وجوب القضاء وان لم يبرق فخرج الوقت فلا يصح القضاء والنظم اذا الامر النظم وهو الايمان انما يتصور اذا جهل المأمور بالامر والنظم وعدم ادائه ففسد الفعل وبعد خروج الوقت وعلم المكلف بان المكلف كان هو النظم لان الأمر والنظم حتى يجب على المكلف القضاء واما على الاول فمقدم وجوب القضاء واخره ان من جملة مدارك الفاعل بمنع القضاء بالاداء الاستصحاب هو لا يتصور فبذلك ان الامر على فرض وجوده انقطع بعد حضوره فذلك الشرط لا ينافي كغيره في وجوب من مداركهم ان الامر بالاداء فيكون مطلوب فاذا قلنا احد المطلوبين وهو الفاعل الخاص على الامر وهو الطبيعة فبذلك القضاء الاداء وجوده القضاء من جهة هذا المدرك لا يتعارض مع احتمال بين القول بالجواز هنا وعدمه واما اذا قلنا بان القضاء بغير من جملة مدارك التمسك بين وجوب القضاء عموم وجهه فبذلك في تلك الصلوة الظاهر مع امكانه وهو فائق فصولنا العبدية فلا يلزم من الاداء لا القضاء في وجوب القضاء على من تأخر زوال الوقت الى حق فبذلك القضاء لا الاداء فلا وجود الامر بل يلزم القضاء ولا يمكن استلزامه من وجوه الاداء فبذلك لا يستلزم القضاء ولا عدمه بل يلزم عدمه ومن شأنه عدم ملازمة القول بالجواز مع القول بوجوب القضاء

في استصحاب النظم من القول بعدم الجواز

في استصحاب النظم من القول بعدم الجواز

في استصحاب النظم من القول بعدم الجواز

في استصحاب النظم من القول بعدم الجواز

ملازمة ذلك

الاداء بغيره

وهو غائب عنها حتى يكون من باب الامر مع العلم بانتفاء شرط الوجود فالحق مع القائل باختبار مخرج من المنافع

الاف

الاف

وعدم ملازمة القول بعدم الجواز لعدم وجوب انقضاء شرط من القولين في الخارج من غير شيء من وجوب انقضاء وعدم ملازمة ذلك ان كان
للاداء تبعه انقضاء الاستمرار لزم هنا على القول بالجواز وجوب انقضاء شرط ان الاستمرار الحاصل على حيزه انقضاء في الموضع بعد علم لوط
الاداء مركب من صور وجود الامر بالاداء ومن عدم مكانه السوء مع عدم وجوب الاداء عليه اذا كان كذلك لزم من غير مخرج من مخرج
لزم على القولين بان الجواز عدم ملازمة وجوب انقضاء اذا الاستمرار حكم مطا على وجوب انقضاء وجوب الاداء لا كالتامس فان قلت ان
مورد الاستمرار هو صورة وجود الامر بالاداء لا غير قلت اذا كان كذلك قلنا ان نقول ان مورد الاستمرار هو صورة وجود الامر بالكون
الشخص واجدا للشرط لا غير فلا يتبع الاستمرار في محل تراعيه لو كان مستساك القائل بالنبه عدم استمرار انتفاء الخاص في نقلها
لوا الاختيار الثلاثة وان الوفاء كاجل الدائم للثبوت الشرط المذكور في الخارج من غير ان يكون من الاشياء لزم من حيثها احد من العلم
في مسئلة انقضاء شرط الاداء فلا يول بالنبه من تلك الجهة مع ان القول ذكره في التمهيد كذا ذكرها اولاً ولم يذكرها في اوله
النبه فلا يلزم كلامهم باطلاً وقيل **جواب** التمرات لزوم الكفاية على من يظن انها شرطية ثم انكشف عند شرط الوجوب في الواقع
على القول بالجواز وعدم لزومها على القول الاخر فثبت ان لزوم الكفاية لا اجل كون الاختلاف محققاً فاحتمل حصوله على القولين لان من لا
يجوز ان يفتقر وجود الامساك بالتكليف الظاهري فاللزام الكفاية على القولين واما اجل النصوص المدالة على وجوب الكفاية على
في نهار رمضان فلا يربط تلك الادلة وان كان ظاهرها لزوم الكفاية على من يظن الصوم المأمور به الواضح لا يثبت التكليف الظاهري
الذي يؤول به مانع الجواز هنا الا ان الحق انه كان ظاهراً ذلك كذا ظاهرها وجود شرط الوجوب لا مطلق الامر الواضح ان لو وجد شرط
الوجوب فلا كفارة حينئذ على القولين ولو فرض جبر دل على وجوب الكفارة على من ترك الصيام الواضح ان فسد شرط الوجوب لم يرب
التمرة لكنه محرم فثبت من **جواب** التمرات لزوم الحج على من يمتنع مانع عن في العلم الاول على القول بالجواز وعدمه على القول بعكس
وما يظهري من ادائها انها من نكاح التمر في التمتع وخوبه والظهار واما بما عدا ذلك فيمكن ان يقال بوجود شرط الاشاعة وهو يقع
لزم وجود التكليف على الماصين منهم فانهم بعد ما قالوا ان الاداء من شرط الوجوب بل الامر مع العلم بانتفاء شرطه لزم القول بعدم
التكليف على الماصين مع انهم انفقوا على انهم مكلفون ولما انهم قالوا بالجواز اندفع عنهم الامر وبقية ان هذا ليس شرطاً بمقتضى هذا بل هو
ثمره جواز التكليف لا ليطابق الذي يقول به الاشاعة مع ان كلامنا هنا هو في صورة جعل المأمور به بقدر الشرط واما مع علمه كالامر في
ايضا اكثرهم قالوا بعدم الجواز هنا والامر بالنسبة الى هذا الاداء من لا يثبت في الجواز فلا يمكن ما جعله من غير الامر مع العلم بانتفاء الاداء مع القول
بإحاطة الصابرين بها حتى يندفع عنهم الامر كما اشرفنا وان خصصت فوطهم بعدم جواز الامر عند علمها بالعقدان بغير الاداء كما مر
منقول لا يكون ذلك ثمة للبحث في الكلام في صورة جعل المأمور به يخرج عن محل النزاع وعن ثمة محل النزاع ويمكن ان يقال بوجود
التمرة بين القولين فيما لو دخل الوفاء للتمرة في الاشاعة يقولون ان المكلف يقطع بوجود التكليف لان شرط الوجوب اما موجود
واما غير موجود وعلى التقديرين هو مكلف يجب عليه الاداء واما الخاصة فلا يجوز ذلك فلم يعلم المكلف بتعلق التكليف بغير
دخول الوفاء لاحتمال فسد شرط الوجوب الواضح فلا يجب عليه الاداء على الواجب لعدم العلم بالوجوب فيكون الخاصة منها بعد
التمرة هو جيون الافدام كالاشاعة ويمكن ان يقال بوجود التمر فيما اذا دخل الوفاء وقطع المكلف بان شرط الوجوب يتحقق بعد
معدول من ان يمتنع من اداء الواجب من ادائها بانتفاء قبل ذلك فثبت التكليف بان شرط الوجوب بعد انقضاء شرطه
من الزمان يمتنع الواجب على فرض الوجوب مضاف ولكن عند حصول الظن بانتفاء قبل التمكن لمضايقه فقام دليل على ان هذا الظن
كالعلم لرعي الافدام على القولين في هذا البحث وان فقام دليل على احد الطرفين فان قلنا بالجواز لزم الافدام على العمل بالشرط في الواجب
لما موجود واما مفقود على التقديرين يجوز الامر بالفرض والتكليف معلوم وان قلنا بعدم جواز الامر مع العلم بانتفاء الشرط صا
فعلق التكليف مشكوكا في جوده الشرط فلا يعلم وجود التكليف الواضح لاحتمال جهل الظن بفقد الشرط فقام العلم بمقتضى التمرات
عند التمسك بعدم التكليف فلا يجب الاداء لكن هذا مجرد فرض الدليل الحاسم على احد الطرفين موجود كذا في انشاء الله تعالى
فان قلت يمكن التمر فيما اذا علم ان محل النزاع الانبلا في السراج بان يقال انه حينئذ يكون كل من الطرفين متعدي على وجود التكليف
على الشخص فثبت وصان مثلاً انما على التكليف جاهلاً بفقد الشرط او اضطر في الصبح ثم من ثمة العصر كان معاً عند الفجر من كان
عند الاشاعة بخلاف الصوم الواضح عند الحاشية في النواظير والعمل بالاعتقاد لا يبين العطاء على ترك اصل الفصل المأمور به
ويكون هذا تارة بين القولين قلنا الاخر في العطاء بين ترك العمل بالاعتقاد وبين ترك نفس الفعل ولان العطاء على ترك العطاء في كل
باعتلاف لم يثبت المعتد ليس في العطاء العمل بالاعتقاد معناه من العطاء لان حالان ترك النواظير على الفعل الذي لو كان

لو يجرى في الواضح ان القولين على العلم الاول على القول بالجواز وعدمه على القول بعكس

فقد ان التمسك بعدم التكليف فلا يعلم وجود التكليف الواضح لاحتمال جهل الظن بفقد الشرط فقام العلم بمقتضى التمرات

ثم نقول ان قد تضمنتها لو وجد المسمى الماء ولم يمتز من الن مان ما يمكن من الوضوء من غير ان يمتز من الماء لا

في غير
الوضوء
منه

فقول ان ذلك لا يجوز للزوم التكليف بالاطلاق فيما اذا انشئ شرط الوجود كالعدم وهو لما جازوا التكليف بالاطلاق جواز ذلك في حال
حاصل الكلام الى هنا ان لو كان التكليف موطئاً بغيره فالحق الجواز فحينئذ كان لو تعلل بما هو فيه من عدم الجواز فلهذا لم يمتز
الحجج بان لو لم يمتز لم يقع الوضوء اخص من الجواز كما في ما مر به على السلام بل يمتز عليه ولو لم يمتز
عنه لا للمعصية بل بفقد الشرط الواضح اما كونه مأموراً فلهذا هو الايمان في القرائن لما انه لم يمتز به اذ لا يمتز به الا في حال كان معصوماً ولو
شركاً فلهذا لم يمتز به عند الشرط لكان عاصياً فظهر ان الزك كان سبباً من عند الشرط لان ذلك تعلق ظاهر بعد القول بالزك ولو لم يمتز
الزك فلهذا هو الاخبار **والجواب** عن ان الحمل في ضيق البرهيم عليه السلام وجوه الأول كونه مأموراً بنفس المقدار بان لو لم يمتز
فقال الله سبحانه عليك الايمان بهذا ما نفع ولدك ولا ينافي العدة لا سيما لظنه على شرط من ان يمتز به من نفس الذبح ايضاً والافعال
المقدمة ما لا يشترط الغير المأمور بها ولا يجب ان يكون الغير من جنس المقدار ولا الاشتغال طالع عجز بان العدة بالامر بالذبح مبدل
بعدمه ما هو فكان يمتز به ذلك في هذه الاحتمالات قوله تعالى قد صدقت الروايات بانها في حال حال حكمها في غيرها في لوى في التام
ان اذ جعل لا فالو لم يمتز لان الاشتغال بمقدار الذبح يمتز به على يد يمتز به في حال ان يمتز به من امر السكين بخلافه فلا
من كونه جازاً شايماً من باب جاز المشافهة الثاني في حال ان يكون المأمور بنفس الذبح وطائياً برهيم عليه السلام لكنه كل ما قطع التام لعله في
بعض الاخبار ويؤيد قوله تعالى قد صدقت أي لا يمتز به الثالث ان يكون مأموراً بالذبح بان حوطب عليه السلام ولدك وكان ذلك
هو التوطي وكان لفظاً لا مرجعاً ويكون الامر موطئاً بخلاف الاولين الرابع ان يكون كالشك لكن ريد من اللفظ ما يكون لفظاً لا
مجازاً والتكليف في المال حقيقياً والفرق بين هذا والاول في الاول كان المأموراً ولا المقدرات عالمية المخطب حين الخطاب فخرج
عن الابتداء والتوطي بضمير بخلاف هذا فخرج من التوطي الخامس ان يكون التكليف بنفس الذبح بالتكليف بالابتلاء في الساج مع
وجود المانع من الايمان بذلك المكلف اما عدم المقدار لان السكين لم يقطع بعد الامر بالامر كما دل عليه بعض الاخبار ومن جهة
طربان المنع عنه قوله تعالى عند اداء الذبح ويبقى الاخير من فني المانع فتخارون الاول فان عدم العدة على فعل المأمور لا
يحمي لفظاً وهذا الخامس من الاحتمالات ان يكون الامر فيها الذبح من الامر مع العلم بانتهاء شرط الوجوب ويكون مؤبداً والمستدل
فان قلت كيف يمتز هذا التكليف بالابتلاء في الساج مع انه لو طين بالمأمور به وليس عليه الاضابط هذا التكليف بئلا في
نوطي في شوب فلما انشئ هذا التكليف بئلا يمتز بها انما هو لاجل علم الامر بعدم الامتثال لكن الاشاعرة بعد قولهم يجوز ان
الامر مع العلم بانتهاء الشرط وحصول ترك المأمور به من المكلف لا يقولون بوجود العطف على ترك الفعل بان ان بانتهاء
كبرهيم عليه السلام والمسك في تها رمضان فهو يشترط بان يمتز بفعل المأمور به وان ترك عطف بغيره ففعل المأمور به
لا العمل بالمعنى كما نقول به فلهذا وجود العطف حكمه ابرهيم عليه السلام لا يمتز بها انما هو لاجل علم الامر بانتهاء هذا التكليف فلهذا
كامة الوجوب لم يمتز به فلهذا فان ذلك يستلزم عدم وجود احد الانشام الاربعين في التكليف هو الابتدائي التوطي في شوب
الان يجب عند ان الابتدائي التوطي في شوب حصل لغيره الفعل المأمور به ظاهر مع الايمان بالمقدار لكن ليس نفس الفعل
مأموراً به في الواض بخلافه فانما السادس ان لا يكون في ضيق البرهيم عليه السلام امره بتكليف بوجه من الوجوه الخمسة المتقدمة
بل كان مأموراً به في شوبه فلهذا في رعي المنام ان اذ جعل في حال المأمور به في ذلك ويؤيد ان اسمعيل عليه السلام قال ما اقبل
ما اؤمر لم يقبل اضل ما امرت وهو عليه السلام لما اذن الامر بعد ظهور هذا المطلب ليعني كونه مأموراً بالذبح من الخارج لا من الداخل
كان يمتز بها او اما ان يمتز بالمقدار مع عدم وجود الامر فلا قبل التوبة في الامر الامتثال ثم لما هبطوا انكشف خلاف السابع انه
يحتل وجود الامر بالمقدار وهو العلم الاول منه حصول الهداء بالنسبة الى نفس الذبح الثامن يحتل وجود الامر بنفس الذبح وحصوله
في الخارج مع حصول الهداء بالنسبة الى رعي الروح وهكذا في وجود الامر وجود الهداء الى اخر الاحتمالات التي لم يذكرها ولا
فذلك احد عشر حكماً لا اظهر ذلك **فالحكم** ان اول ما مر على الاية الشريفة قال لا يمتز وجود الامر في هذا المقام فلهذا لم يمتز
مقدراً قول اسمعيل عليه السلام بان اضل ما اؤمر لا يمتز به اضل ما امرت بل ان اياه سبباً من جهة فمقدراً بعد سبباً
الامر لكنه لم يمتز في الامر بنفس المقدار ظاهر واضحاً كما هو اول الاحتمالات في ذلك كما يمتز به في حال صدق الربا بعد احواله
بعض النصوص الدالة على عدم وقوع الذبح اصلاً ومعدلاً يمتز به قوله قد صدقت الروايات بانها في حال حال حكمها في غيرها في لوى في التام
فان قلت هذه الامة فلهذا في رعي المنام ان اذ جعل في حال المأمور به في ذلك ويؤيد ان اسمعيل عليه السلام قال ما اقبل
سبباً من جهة في الامر فلهذا بنفس الذبح لكن تمتع عدم الوقوع بل هو وقع في كل ما قطع التام في بعض النصوص لا يمتز به قوله تعالى قد صدقت

اشياء المكلف
بالا مأمور به

من اراد على
الامر الشريفة

ففي وجوب القضاء عليه على من يخل عليه الوقت ويعود؛ جدي الشافعي، والى شرط قبل مضمون المتن مع الإتيان بالواحد

[illegible]

حسن قلیچ
شیخ علی قلیچ
ان شاء اللہ

الفصل

لا تتركوا الصلاة على النبي

باب التوابع

لصانع اجتماع التوابع التي لا تتصل بالامر في الحقيقة بل بالامر في الوجود والامر في الوجود هو الذي لا يتصل بالامر في الحقيقة بل بالامر في الوجود

مطلب نتائج

المجموع

كان يقول اكرم اعمالهم ولا تكلمهم بامر الله المستكن عن ذكر الحق فانهم متفقون بغير علم جواز الاجتماع لانه تكليف بالاطلاق والتبليغ
 هنا مع هذه الالفاظ الاشعة سهو لكان الاشعة وان جواز التكليف بالاطلاق لانه يجوز في موضع يقول القاطعة الصفة
 بالتكليف في اصطلاحهم من كونه تكليفا بالاطلاق مثلا الامامية الاشعة اشترطوا على التكليف بالصلوة لكن الاشعة لم يوجبوا
 بعبارة العباد في الافعال يقولون انه تكليف بالاطلاق وهو جازي الامامية يقولون ان الصلوة على غير اركانها لا تكليف بالاطلاق فزعم
 انما هي في التصدي بعد الاتفاق على جود التكليف واما في الاتفاق الامامي الاشعري يكون التكليف بالشئ الفائق تكليف بالاطلاق
 كالنكاح بجميع الصلوات والامر والامر الواحد شخصي مع وحدة الجهة فانفق الفريضة على عدم الجواز فتم واما الثاني اعني ما شهد
 فيه المعلقون ذهنا وخارجا بمعنى ان يكون المعلق في الذهن متعدد دافعا وفي الخارج ايضا كذلك فاجله هو ايضا على ما بين في
 يكون المعلق في الخارج متعدد الاحالة وتكون في المعلق في متعدد الاحوال لا دائما اما القسم الاول فهو على ما بين في قسم يكون
 فيه المتعلقان غير متخالفين في الجنس فممكن يكون المتعلقان غير متخالفين في الجنس اما الاخير فيكون فيه الاجتماع اتفاقا فهو خارج عن
 كونه التعلق بالامر والامر الاول فالحق في جواز اجتماعه لا بعض المعلقين كالسجود للمغالي وللشئ في الفريضة من وجوبها
 بغير كثر وعندها لا يمنع كونها من مقتضيات جهة المحبة بل هو بالاعتبار في بعض المقامات ثانيا سناد ذلك لكونه في بعض المقامات
 ولازم موردان الاحكام مدار الصفات الذاتية دائما فالحق جواز الاجتماع في تلك الصورة وخرجهما على النزاع كما بينها واما القسم
 فهو على ما بين في قسم يكون فيه المتعلقان متعددين في الخارج في مادة متحدة في وجود في مادة فيكون النسبة بينهما عموميا من وجه
 كالصلوة والنسبة في قسم يكونان متعددين في مادة متحدة في وجود في مادة فيكون النسبة بينهما عموميا من وجه كالصلوة
 مع الصلوة في الدار المقصورة والاتفاق واضح منهم على عدم الفصل بين القسمين من جواز الاجتماع في احداهما جواز في الاخر ولكن محل النزاع
 في هذا الاصل يحمل ان يكون هو القسم الاول فقط ويحمل ان يكون كلا القسمين وسيظهر ذلك جناسيا في هذا انشاء الله تعالى
 الى ههنا ان النزاع فيما كان النسبة بين المتعلقين اعم من جهة او اعم مطلق لكن العموم قد يطلق ويراد به العموم الاشمالي كقولهم لا تسلموا
 اجتماع من الحقيقة والمجاز وقد يطلق ويراد به الشمول كقولهم البلية اذا عمت طابت وقد يطلق ويراد به العموم الاستغراقي كقولهم لا تسلموا
 الجمع الحلي باللام بهذا العموم اي الاستغراق فيقولون العام ويراد به الكثرة الدال على الاستغراق والشمول لا تسلموا كافي للغة
 وقد يطلق ويراد به العموم المنطقي فيقال العام ويراد به الكلي المنطقي والمراد من الاخص في اعم في محل النزاع هو الاخير الاولان كما هو
 ظاهر الاصول لا لزوم الشافعي كذا في بحث الخارج في غرض الاخص المطلقين كقولهم اكرم العلماء ولا تكلمهم بغير علم ولا تسلموا
 على تقدير الخاص في العام من وجه في مادة الاجتماع بعضهم ظم الامر بعضهم انتزعه بعضهم اطره ما وعمل بالاصل لم يسل احد
 فيها اجتماع الامر انتهى العمل بها في مادة الجمع ومادة الاخص مع ان في مسئلتنا هذه جازوا اجتماع الامر انتهى العمل فلا يخد بها
 العام في هذا البحث تحت الخارج لزم الشافعي بين اثنائهم هناك واختلافهم هناك بد من حمل العموم هنا على الاستغراق وهو على لفظ
 حذرا من لزوم الشافعي ان العام من وجه الذين هم مستطبان فحينئذ ان مصداقا كقولهم لا تضربوه بالصلوة في المكان
 المقصوب مصداقا للتكليف في ان صلواتهم انضبطت فحينئذ ان مورد اقولهم صل لا تنظر الى الاجنبية فالمصل الناظر الى الاجنبية في
 الصلوة مورد للتكليف لكن ليس هي من شأنه يكون مصداقا لها معا وكذا الحال في اعم والاخص المطلقين كقولهم لا تضربوه بالصلوة في المكان
 المقصوب مورد لا تنظر الى الاجنبية في الصلوة ومحل النزاع هنا الاجتماع المصدق لا المورد في الامور جازية فان في صورة الاتحاد
 المصدق اذا اخرج في الكلي في مادة الاجتماع لمجوس في الدار المقصورة الذي به الصلوة ولا يمكنه الخروج منها لا يجوز اجتماع الامر
 الذي ايضا اتفاقا بل محل النزاع ما لو امكنه الامتناع بالامر في غير مصداق انتهى ان كانت جهة التكليف لا يجوز اجتماع الامر لانه تكليف بالاطلاق
 فهو خارج عن محل النزاع وان كانتا تفيدان جاز الاجتماع بالوافق من الكل الا انكر جواز الاجتماع في الواحد الجنسي لان مرجع التكليفين
 الى المشايين ببيان انه اذا قال اكرم زيدا العالم ولا تكلم زيدا الفاسق مع كون زيد من الزيدتين متجبرا او قال اكرم العالم ولا تكلم الفاسق بعد ما كان
 العالم والفاسق معزودا وكان كلاهما زيدا الموجود المعين في الحقيقة يكون متعلق الامر العالم ومتعلق النهي الفاسق فلكنا اتفاقا ههنا
 الخارج كالمعلق في الذهن متعدد وان كان الخارج في صورته متصورا ان احد به ان يكون وصف العالم والفاسق في الامر انتهى وكان
 المأمور باكرامه والممنوع من تكلمه من حيث هو الثاني ان يكون الوصف ملحوظا في كونه مأمورا باكرامه او ممنوعا عن اكرامه قد باعتبار كونه عالما
 وبهذا القيد متعلق بالامر بالاكرام وباعتبار كونه مأمورا باكرامه فيكون الامر باكرامه من وجهين عليه معنى ان
 يكون الداعي لاكرامه اياه هو عليه كونه فاعلم وان يكون الداعي لعدم اكرامه اياه فاعلم لا يكون متعلق الامر بهما هو متعلق النهي

في بيان العموم في جواز اجتماع الامر انتهى العمل

في بيان اعم

لجئنا رجوع النفاذ الى استعراض الافراد بمنزلة التكليف بلغالنا بحوزنا الوفاق

عسینا ولسدوان اک پڑھو اور اللہ تعالیٰ سے اپنا عہدہ
 واصل ہوا اللہ اعلم

کتابت در مسجد جامع کربلا

الكتاب

أما وقد ذلك فاعلم ان الحق الجوان عقلاني اجتمع للمؤمن مع المهي عن في نفس موحدة لا تلتصق مع كونه المهي عن. اما هذا فهو مما عايناه في مقتضى لصل كائنات.
 كان الواحد. فقد اتمتوا الامم كما علموا من الاصلين عقلان فقط. لا به ولو لم يجدوا في بعضهم فان لمساء وعندهم دون وتعرف في نشر كمثل.

۱۷۷۷

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

五

متها مكره العبادة كالصنعة للحمام ولوة ان المراء بالكراهة فيها ليس المرجو حبه المحبة بل كونها اقل ثوابا قلنا ان حمل النهي على هذا المعنى خلاف الظاهر
سابع

[illegible]

فِي الْمَقَامِ الْمَعْلُومِ

موضوعاً

مفتی محمد امجد علی صاحب

طبيب وجوده

وَمَرْبَعًا بِنَاسِلًا لِذَلِكَ لَكِنْ يَكُونُ الْغَضَبُ بَيْنَ الْمَا مَوْمَرٍ وَالْمَرْبَعِ مِنْهُمَا عَوَامٍ وَجَدَّ هَكَوْهُمَا كُنْ بِهِ وَخَامِسًا بِنَاسِلًا لِمَا كُنْ مِنْهُ مِنَ الرِّشَاشِ لَعْنُ الصَّلَاةِ دَاهِيَةٌ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَوْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ أَكْرَافًا لَمْ يَرْضَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُصْلَبًا وَلَعَدَمُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْرُوفٍ وَنَاشَأَ بِمَا تَأْتِيهِدُ بِكَوْنِ نِيَمِ الصَّلَاةِ وَفِي مَسْئَلِهِمْ لِلْحَدِّ وَالْآخِرِينَ
الْمَحْذُوعِينَ تَنْجِيحٌ

[illegible]

ما عليه مطلقا فليتلوا ويحاثوا بحسنه في الكرامه في العز الذي يرفع في الحرام وكل ما نزل به باسم

مجلس علماء المسلمين

لقد وجدوا العلاقة الممنوعة

فقدان افاضه فیض سلطانی

من باب ما لا يجر

منہاج

سازمان
منشأ القرآن
والله اعلم
بما كنا نعبد
من دونه

وَمِنْهَا الْعَالَمُ
الْبَاطِنُ وَالْمَعْنَوِي
الْخَفِيُّ وَالْعَالَمُ
الْمُتَنَبِّهُ وَالْمُتَجَنِّبُ
الْمُتَعَلِّقُ

المصطفى

للصلوة

للصلوة

نہیں
نہیں
نہیں
نہیں
نہیں
نہیں

من الخلف فبين الاستيلاء ومنا
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤

[illegible][illegible]

في من هذا الموضع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

له
الذي
ولو
في
من
من

ولو قبل ان ينفذ الوكيل طاعة الفرد المحرم لا ينفذها الا بالرضا عن الفرد المباح فلا يجزئ الكلي الموجب في حق المحرم فلا يجمع الامر النهي قلنا غرضنا من الامر المباح لا يوجب شخص الامر الا على وجه واحد وهو ان ينفذ الحكم بالطبيعة مع ان ينافي الاجتماع كيف جاز ان الفرد المباح واجب على من ان يرضى العقل باننا نأمر الفرد انما يوجب اجاد الكلي في حق الرضا المطلق عن ثباتي المحرم من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد

عن النكاح
المعبر عنه
بان النكاح
هو ما يوجب
الزواج

قُلْنَا أَفَرَأَيْتَ ان قد خست كونك لا ترفق بالامر المباح بالامر المباح من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
بان يكون الحكم الاصل هو الكلي الموجود في حق الفرد المباح خاصة اذا وجب قلبه بالامر المباح من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
لعل الحكم بان الفرد كما هو قوله انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
بالثاني انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
فلا نشأ الا بالرضا عن الفرد المباح وهذا من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
المباح والجزء من المقتضية وكيف يكون الفرد مباحا واجبا بجمع الوجوه مع الا باخذ اذا لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
ان لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
يعتبر فلا بد ان لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
فقد خلت الاضاح انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
فلا مانع من الجواز وان رضى الا باخذ اذا لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
النظر عن كونه مقتضية لثبوت امر ما طرأ واحدا من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
توصي نوع الفرد المباح من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
الوجوه الوصلة للفرد المباح فليزوم عدم الوفاة عن الحكم بمقتضى لزوم الخلق وجب كفلا لا نهى من الخلق من باب ان نمانع من العمل
لوم يحكم بلزوم عدم الخلق فلا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
ذاتية والوجوه من جهة اخرى ولو قبل ان ينفذ على الحيثية انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
والحق انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
على القصة والاجزاء التي هي من لوازمه ولا بد لانه على الرضا في انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
بواسطه خطا للشرع بانما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
بانما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
ومن جهة من الجواز انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
اخرى انما لا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد
ولا ينفذ في الدار المقتضية وجوده بعد انقضاء ما وجب له تمام فليزوم التكليف في الحال قد

فيما يخص
الفرد

فانما لا ينفذ
في الدار المقتضية
وجوده بعد انقضاء
ما وجب له تمام
فليزوم التكليف
في الحال قد

منه
الامر المباح
لا ينفذ في الدار
المقتضية وجوده
بعد انقضاء ما
وجب له تمام
فليزوم التكليف
في الحال قد

قلنا ان هذا لو لم كان بالعرض لا من جهة اصل المسئلة من حيث هو خارج عن محل النزاع فليس يقي الاعراض بالتكليفها الاطلاق فيها لا يدل لمن العبادات مشتركة بين
المجوزين والممنوعين ثم اننا اذا لحظت خبرا جافا في الصورت المفردة قد تدل على استخرج الحكم في الوصف لا في الامم والخصم المطلقين وفي الجواز وعصم من حيث
اللفظ وان شئت البطل والفصل فلا خطا كتابنا الكبير فانما قد استوفينا الكلام في كل الاستبفاء وبلغنا فيه أقصى المقامات **نتيج**

في الامر التوقي الاصحابين كما هو من جهة الفاضل التي تركت حكم فعلق الامر بالمفكر بالقرن ومنع من شموله للافراد المحترمة من اجتماع الامر التوقي
في الامتناع من حكم بان المفكر من حوام مشرط عن اولئك في اجتماعها في الامر لا من جهة الصغر بل من جهة فعلق الاحكام الاصليه بالافراد ولا يمتنع
بالتي تابع في اجتماع الاصحابين على من قبله في المذهبين ومن يقول ان الحق في الاجتماع في الاصحابين والمذهبين ويقولون ان الذي
يرد على القاضية الاولى المخالفه معناه ان جوهره من اليها الاشارة **وقلت** انك انما التخصيص لا من جهة الحكم بل من جهة المباح او وجوبك
تخصيص الحكم لا من جهة المباح بالكل الموجود في ضمن المباح فهو خروج عن القول بعلق الحكم بالطبيعة مع انك تقول بعلق الاحكام بالطابع وتمنع
الاختصاص لاجل الامر التوقي وان لم يوجب ذلك فلم لا يوجب اجتماع الامر والحق الاصحابين وهذا الامر انما يرد على جزء مطلوب من جهة منع جواز
الاختصاص في الاصحابين وثانيها انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي فكيف يوجب اجتماعه مع الاماخره فان الامر انما يخصص مع
فذلك مع الاماخره فان عيبه عند الجهة غير في المقامين وان لم يفسر بعد الجهة فلا بد انك ما دفع الامر الفرد او من دفع الاماخره وان
تفهمها معا حد من اجتماع التخصيص وقد عرفت ان الكل وهذا الامر انما يرد على جزء مطلوب وهو اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي **والثاني**
من راجعها ان التخصيص لا يفسر من لفظ لاجل الامر التوقي بالنسبة الى الافراد المباحة انما هو التخصيص في الجملة والاختصاص وهذا لا مانع من اجتماع
مع الحكم فلم لا نقول باجتماع الامر التوقي الاصحابين **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر التوقي المذهبين **انما** وهذا الامر ان كل واحد منهما
يرد على جزء مطلوب **وقلت** ان الامر التوقي المذهبين لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
والاجزاء باق بعمومه كما تفسر له فلم لا يوجب اجتماع الامر التوقي الاصحابين وهذا الامر انما يرد على جزء مطلوب وهو اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
المخالفه معناه من جهة واحدة ما سألنا الاول والخامس من تلك الجهة **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
انما منع من جواز اجتماع الامر التوقي ما لا وجود له في الطبيعة واما لان المفكر مع الواسطة ليس بمفكر واما لان المفكر مع الواسطة ليس
بمفكر واما لان حسن الاشياء وقبحها ما لوجوده والاعتبارات والادام الجمع فعلق الاحكام بالافراد ولا من جهة اجتماع الامر التوقي
الجميع **الامر قلنا** اننا منع فعلق الاحكام بالافراد وقد بينا جميع هذه المدارك واثبتنا فعلق الاحكام بالطابع **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي

في الجملة

بافراد الصلوا حاصل لنفسها بالانفصال الكواثر والاشياء والا باخره وذلك كاشف عن كتابه عند الجهة **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
الاختصاص في الاصحابين على من قبله كون متعلق الاحكام بالافراد **انما** الاجتماع في المذهبين على من قبله الامر بالمفكر مع التوقي وقد ثبتنا في الاجتماع في الاصحابين على من قبله
في المذهبين على من قبله الامر بالمفكر بالقرن وقد ثبتنا في الاجتماع في المذهبين على من قبله الامر بالمفكر مع التوقي وقد ثبتنا في الاجتماع في الاصحابين على من قبله
القبول بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
القبول بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
بالخطابين معا قلنا لا يمكن الامتناع اذا كان الامر بالقرن المحصور عينا انما الفرض انما يحمي فيمكنه الامتناع بالامر في ضمن الامر الاخر
مع قولنا منع والامتناع **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
والقيل لولا ان الامر بالمباح ولا بالحر من جهة حصول ما هو به الخير واليك ما عاينا من جهة اخرى **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
في شيء واحد يتحقق كذا اجتماع المحبة والمغوصية في شيء واحد يتحقق قلنا بعد هذا الوجه هذا المتعلق لغيرها فبما هي عليه لا بدلية
لجزم الاجتماع حقيقه **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
فرض شلهم لا يوجب انشاء هذا **ثم قلنا** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي بل هو في المناظر **وقلت** انك انما التخصيص لا يوجب اجتماع الامر بالمفكر مع التوقي
واحد مع مثله ومع الاخر بالاجتماع المركب والا ولو به الطبيعة والمخالفه هذا في الكلام في المقامين من جهة واما في **الامر** **الامر**
المطلق كقولنا لا يصلح في الدار المتصوفة يمكن ان يقال بعد جواز الاجتماع عقلا كما انه لا يجوز لفظا بقاء متعلق التوقي في مثل فصل
في الدار المتصوفة اما هو مطلق القصد ولكن كما التوقي على مشاورة ظم لاجل انها مفقودة من القصد عن الذي هو القصد عن مشاورة
واما متعلق التوقي لا من جهة مشاورة وان كان القصد القصد اما التوقي الاولان فيهما كما حال المقامين من جهة فعلق التوقي حقيقة بالامر بالمباح
الكلام في المقام المطلق انما هو القسم الاخر فهو في هذا القسم ان متعلق التوقي بالاختصاص المطلق هو كاشف عن ان الاشياء والكيان في هذا
الاختصاص وعين المحبة هو الكلي الموجود في ضمن غير هذا الفرد فلا يكون الاختصاص متعلق الامر لا من جهة فعلق الامر بالامر ما ان لا يكون حسن
اصلا ولا في القرية فهو من جهة النجاسة الاحكام للشيء الكائن واما ان يكون الحسن الاختصاص فهو من جهة ان الاجتماع للمنفعة فبما هي عليه لا بدلية
التوقي واما ان يكون الحسن في الاختصاص في الفرد المباح لا غير فهو من جهة فعلق الامر بالاختصاص على حصول الامتناع في الامتناع في الامر
المطلوب واما ان يكون الحسن في الاختصاص في الامر الاخر من حيث هو كاشف عن كونها حسنة كما يجمع من راجعها

تعلق

الاحكام
الامر بالمباح
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

تبيين الامتناع بالاختيار اذا تطلب لكل واحد من اجتماع الامر الذي يجب لا يمكنه الامتناع به لمصلحة كما لو دخل المكان المغشوق وهو مأمور بالخروج ومنع عن ذلك خوفا
التكليف من مقام امر سبق الاخر فندخل التكليف بالايجاب وحضارنا على الاختيار في الامم هو الامر الاول انما الامتناع الاصح ان الامتناع بالاختيار مع عدم جواز
الاختبار يتنافى باختبار خطبا بايعكم العقل لازمه ارتفاع احد الخطابين هنا نتائج

[illegible]

ام في العبادات دون المعاملات نام بهما سرعاً لا لغم في العبادات

شُرْعَادُونَ الْمُخَامِلَاتِ مَطْأَمٌ يَهْدِي إِلَى الصَّحَةِ وَجَوْهَتِ بَحْمٍ

فہمین ارونمناہ
جائونمناہ
جائونمناہ

ثم ما من كلام إلا في أنه يدعي كل الظواهر المتكليفين من لا شر لهي أم يعني لا م الشا^ن نكر في أنه على الأخير لا م هو الآخر في
الثالث في أنه بعد انتفاع غيره لم يجر هذا أثره فلا إلى الجح^ن في أنه على من الجح^ن اعتداه هو واقع شرعا ولا لا بد من
بها الجح^ن من كونه مقتضى هو لا م انتفاع بالاجتناب^ن من حيث لا م انتفاع بالاجتناب^ن انتفاع من حيث الاجتناب^ن كاستيعاب^ن الاشياء
منها كاستيعاب^ن الاجتناب^ن الكفر^ن لكنه يدعي على الاسلام والاشياء^ن بعد وانما من حيث الاجتناب^ن كمن يضع يدا خضارا فلا يمكنه لوضو الغسل^ن ثم يدعي^ن كمن

غير الخبز فلا يفتقر عليهم الاختيار الا الامتناع بالاختيار او بالالفهم الناشئ عما مثلنا بالبحر نحو هذه المكلف مستغر للكتاب

القول الثالث في المقام الثالث الذي يحتمل فيه سبعا الأربعة والنه هو المأذون، وكان المأذون مسئلا من أقاليم الإقليم وأقاليم الإقليم

مُجْمَلان يكون مواد القائل المتأخره خطا لما اعتقبا مواد القابل بعد المتأخره عفا بالاختصار الا ان القول الثالث لا يرد فيه فليست

ارتفاع التكليف المقدس وتلطفه وبديل عليه لقوة العاطلة وبين العلاء والادلة الشرعية وأما العدل فما معناه اطلاقاً لوقوعه

مكلفاً بالنفس ابداً. العجب من الشهور كيف قالوا بل لنا فاة خطاباً هوذا اظلمتم فقالوا مع ذلك بان الهك امكنكم فوالنفس انما

الكتابة بهذا الصوف لم تكن من الفضا محظية بل وليس بهذا البراءة من الوندية كرو من المشرق قلنا بعد الملو ومصر

معدول ومصححاً لغيره من الكوالاء معدولاً لتكديس الآراء والفتاوى قول شيخنا الفاضل المفتي الكبير
السابق الشافعي الذي كان كونه ثمناً أن كان ما في مسألة الامتناع بالاحتياط إنما هو تحكيك العباد وإيهامهم بحسن الدواعي منه بغير

أخذ ثابره وأحكمت بعد ذلك في الترتيب لاصطلاح البرزخ وانجاء الترتيب عملاً فذهب المفسدان بفعل الخلفين معاً لا وجه له عملاً لأن

الناس لأحق الله الذي هو الانعام فلا بد على هذا من دفع الاستزبابا التمتع واما بعدك فمع غير الامم فهل يقول امره لا تعد عرف مما سن

وَلَكِنْ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الْفَضْلِ بِعَيْنِكَ أَمَّا لَمْ يَلْجُزْ لَكَ الطَّعْنُ بِمِجْمَلِ الْحَقِّ فِي الْإِثْلَامِ الْمَصْنُوعِ بِمِجْمَلِ الْخَطِّ فِي الْكَلَامِ الْمَصْنُوعِ

[illegible]

وَبِالْأَمْرِ عَلَى قِيَمٍ عِندَ رَبِّهِمْ إِنَّهُم بِالنَّارِ لَمَكِينُونَ

الباح وقد تلقى الشايع الفضل بعد الله تعالى لا ينبغي أن يحسدوا ولا يفتنوا ما عدا هذا الخلق والحمد لله رب العالمين. فقاموا ومعهم الحمد والثناء والحمد لله رب العالمين.

فبذلها
في العباد
والعالمين

بیاض مع العا

المغيب

[illegible]

طرحاً بقايتكم باحفا
وان كان ذلك الجا كان
الاضالة الاشغال
مليحة من الحفا
في محكم الوفاء

بِقَوْلِهِمْ جِيءَ لَكُمْ
مِنْ الْمَحَلِّ

[illegible]

الغضب: عكسه
استغفار: لا

فانما هو من
شعره
كلية
امرا

۱۰۲ مَعْنَى الصَّحْرَاءِ

[illegible]

الزئبق

سد السقياء

• مجلس

الحسين بن علي

ارادة الاجزاء في الجملة في الغرضين عنهما ويا نهم ويحمل ردة الاجزاء في الاطلاق في الاول والاسقاط في الجملة في الثاني ويحمل العكس في الثاني
 الاجزاء من انما هم في اجزاء بالحق في اوله ون لا خبر فلو كانا مغنيين عن الغرضين الثاني كانا لا خبرين لكن كلاهما انما هما في الجملة
 ولا يروى التناقص وكذا اذا كان المراد من انما خبرين حصول الامتثال في الاطلاق من الاجزاء في الجملة كما في جملة لا خبرين في الجملة
 الثاني من هل لفظ الاجزاء منقول عن قولنا انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 وجود مغنى لا مقلد مغنى في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 في البشارة للمساواة في حصول الامتثال في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 فان قلت ذلك لا يسل حاض باضا عند النقل فلما اصابه كونه التباد وضعتا ماضد بالقلب فان التباد في الوضع ولهم
 بدل على القلب في الجملة من انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 ثم في الاجزاء على كرا احد الغرضين ولم يعرف احدا الكتاب في المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 حصول النقل في الجملة عن الغرضين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 وليس جففة الكتاب وحصول الامتثال في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 من تعريب لغو وفما حصل الامتثال في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 ذلك في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 الضامن بالماخذ والتعريب باللام ام المنقول له نفس اللام وجب ما مضى في المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 انما في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 اللام في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 بما اللام في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 في جملة ما هو المنقول له من الكتابين الخاصين وبقيا اخرى هل المنقول اليه الكتابان الخاصان الاول والكتابان الخاصان الثاني
 الثالث الحق لفظ الاجزاء منقول عن قولنا انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 عند حاجتنا الى الاشارة اليها تانيا واما من الاجزاء الواقعة في الاطلاق في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 ان صلوته في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
الحق الاول لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 ثبوت الحقيقة الشرعية من فعل من فعلنا لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 لزم الحجة على الكتابان الخاصين اللام في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 القوي وهو لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 الامتثال الى الاجزاء في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
الحق الاول لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 الابتداء في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 حصة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 هو ان لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 تانيا مضافا الى مغنى قول القائلين بالانتماء انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 لزم الاشارة بعد كفا في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 القائلين بالانتماء انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 يلزم بعد الاشارة انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 واما بطلان الثالث فلان زعمهم انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين
 كان في جملة ردة الامور في المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين

في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين

المحقق

كالمشهور

في الجملة لا يبين انما هو في المصطلح ام اطلاق على المصطلح من الاطلاق في الجملة على الفرد او مجازا في الجملة لا يبين

• في لالة الأمر على الأجراء

[illegible]

ملء اما يتعلق بنفسها او بجزئها او بشرطها او بوضعها الداخل والخارج او بشئ يقارن معها في الوجود او غير متحد وماعد ذلك
ففيه ثلاث السبعة من في الاثني واربعين فاستخرج امثلهما ونعم النزاع كل فتمام النفي من النفي والنوصلي واللفظي واللفظي والاصلي والنسبي
كما يظهر من التمر الذي ذكره في بحث اقصاء الامر النفي عن صند

[illegible]

في بيان
المنهج

الحبيب بن عبد
الحافظ بن حار
عنهما الا ان

امکنہ

لا ينفصل عما ينبع واما الله تعالى عن شئ مفارق غير محتمل للوجود فكموله لا ينظر في الاجنبية ولا في الشبهة لاجنبية البع وأما عرف فلا
 الاشياء فاعلم ان البقاء لله تعالى عنها فما وجد من محال النزاع للاتفاق على انفسا كما مر به فممكن النزاع فيه من حيث لا لاله للفظ وكذا الجبر
 من النزاع الضو الاخر من البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 على عدا لاله على انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 المذكورة البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 واليك من يخص بعضها والفكر المعكروحة التي البقي عن النزاع عما ذكر وما من ثمة النزاع بحثنا لا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 اولنا ما ان فلانا بالانفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 من بالمقدار الا من يمنع المقدرة واما التوصل في لفظه وادخله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 المذكورة الجبر فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 على جهة العفة الا من يمنع المقدرة واما التوصل في لفظه وادخله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 من تحكم في انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 ودللة جهة جهة فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 ولا على انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 فكانت دالة على الاصل يحكم بالحقبة والافلا المفسد السابعة فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 للاصل الوظيفية لافلا فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 الواضع البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 عدا التخصيص البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 التخصيص لهم الفم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 مع قوله الغيبة فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 ما توجب من حيث هو لمكلف بنواختيار او جدين من الفم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 2 ضمن الفم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 بجو الاجتماع انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 منها فلا يمكن ان يكون لكل مجزأ فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 المحبوبة الصفة فهو وجب بل لا يمكن ان يكون من حيث هو فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 2 ضمن الفم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 كلف الاجتماع عدا جاز واما الكلام في فهم الفم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 التي تعلق بالبحر فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 اي منهم فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 موجودا في صفة البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 2 الصلوة فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 والحق ان المراد منهم لا انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 الشرط وجوده فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 مع انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 خارج عن الحد واما انفسا البقاء فاحسن ادخاله النزاع الجبر الشا من كل انفسا البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا
 فالحق انهم البع فمما لا يتفق على عداقتهم ظاهر الا ان يناع 2 ولا لاله للفظ انهم بكنه بعيد بل القفا

الضياء: بعض المصنفين جاء به

انسانی

فان اخلص

فصل في الجمع المحل باللام الجمع المحل بطلن على العهد الخارجي الذي هو جنس الجمع وبعض المفرد الاستغناء الجمعي والمجوعى والافرادى وهو مجاز بقا هذا العهد الخارجي والاستغناء لومر لاهل الجاهل منها وحقيقة في الاستغناء انما هو لوجود علام الحقيقة فيه قد يكون حقيقة في العهد الخارجي ايضا مشتركة بين الاستغناء لاهل الجاهل ومعنى مجازا في غير جملة المتبادر في الاشارة الاستغناء الجمعي كقولك للرجل على راسه قميصا وفي النسخ الافرادى تم الدال هو الهيئة التركيبية لانه ذو دلالة لهن والجمع انصاف كالحل في الاطلاقات والمعامات متبع

فلا يعادى لاهل في الاشارة وكثرته بين القولين وانما عرفت لاصل لا غشيا والجماع يحتاج الى ملاحظة المناسبة بخلاف الحقيقة فيه
 انه مفاضل واحتياج الحقيقة الى ملاحظة الوضع كما ان الجماع يحتاج الى ملاحظة العلاقة فذرا لا تغافل للالزام في المجازات لاجل تجريده
 الاصل لم يكن مضمرا في الاشارة لانه لم يذكر على كل انفراد بربط معا لان فصل ثلثا من كل كون للفظ حقيقة في العود الى الاما بوقصر فان لفظ الشخص
 هو الاخر ج عطف اللفظ ولا يثبتون له اذا كان للفظ حقيقة في العود الى اعتراف شخص بان المسار د مود والقائمان بعض العود بان
 بمخالفة شهادته ما لوضع العود مع ان ذلك المستلزم ان راد انما الشهادة بنفس هذا المتل وهو كما يشاء واكثر من ان يثبت للمناهي بان
 عالما بالعلم في الخارج مع نظم انصر عن المثل فهو صحيح **ضابط** فذلك الجمع المحل باللام وبزوجه العهد الخارجي كما هو مولا والجماع
 وقابل على العهد لان في كايه الشريعة الاستغناء من ارجاء النساء والولدان لا يثبت بوجه جله جعلنا العمل الفصل حقيقة المستغناء
 منكون لمر منه مع المكونه وضع وبه في الجملة فيكون العهد ههنا لاهل المعنى المتكبر كالكوة في مجرى منه احكام السكر وفد في كايه
 المعارف وقد جاق وبه في جنس لحي كونه نسا الرجال قوام على الشا وقوله لا تزوج تنبأ بل لا تكاف لمر ان لا تزوج من تلك الجماعة
 من تلك الجماعة وقد جلق وبه في الجنس لمر كايه كايه في قولهم الحكم خطأ الله المتعلق بافعال المكلفين لان لمر فعل المكلف
 نحو من كايه لمر هو العلم بالاحكام جعل لمر من الامكام الحكم ليعمل الخبير على القول بدو لمر في الحد وعنا لمر من جعل البعض ليعمل
 جمع ليعمل الخبير هو اذ قد يكون الخبير عالما بمسئلة او عسباين لا اكثر فله في جنس الجمع وقد جلق وبه الاستغناء الجمعي والافرادى
 الجمعي كونه نسا ان الله يحب المسلمين اذ علموا انهم لا استكانة كون الجمع المحل لاهل الجاهل فيما سوا الاستغناء والافرادى في الجاهل
 الجاهل كما سواها بقاء الفروضة السبب نحوها من الامارات ولا شك في كون حقيقة في الاستغناء في الجملة للاشارة والابتداء وعدة السبب
 الفعلاء واظروا الاستغناء في غلبة الاستغناء بالنسبة نسا المتكاف الاخر كايه لمر في مجرى منه حقيقة في العهد الخارجي في العهد
 الشافعي مثل مولا الرجال ولا يوقم ان احتياج العهد الخارجي الى الفرية بحث لولاها فهم الاستغناء في قولهم يكن قوله لاهل الجاهل الاستغناء
 دليل على كونه مجازا في العهد لان كل مجاز الى الفرية وليس كل مجاز الى الفرية مجازا في اللفظ بل هو مشترك بين معا يكون
 تلك المتكاف لانها من اللفظ محتاجا الى زيادة مؤنثة في كل واحد على القول باشتراك المصنفين في المعاني الارادية في الاحتياج الى
 العهد من لمر سبب ذكره وخصوا الاستغناء في اللفظ من لمر في عهد حكم بان العهد جبري مراد ونسب لاهل من عدل الاطلاق في
 العهد وجو شرط العهد الى غيره من المتكاف وهذا لا يثبت الحقيقة فيه فان عدل الفرية في العهد من لمر على عدا رادة العهد ما نحن فيه من هذا العهد
 ثم علم من كون الجمع المحل حقيقة في الاستغناء والعهد الخارجي كما نامل هو مشترك بينهما لاهل المعاني الارادية في الاحتياج الى
 مع لاهل عدل لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى العهد من لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 كون حقيقة في الاستغناء في العهد الخارجي والافرادى في العهد من لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 ردهما في الفرية بقاء الاثر كايه لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 التركيبية موضوعه ما به المقول لا يكون لاهل من سوا العهد من لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 المشر باللام ولما الجمع لاهل كايه لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 العود الى الحقيقة في نفسه رسم معانا **الاول** فانه المقدم مع قطع الطر عن كايه لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 مع قطع الطر عن كل اللوح موضوعه ام يحد به من بعض الاما لان العرض من لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 لا يثبت ولا يستعمل يكون وضعه باعشا وفيه **الاول** ان الاستغناء مؤنث لاهل المعاني الارادية في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 جوا ذلك وفيه كما سمعت من بعض النسخ **وثانيا** ان العرض من لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 استعمل في اللوح من باعشا لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 اشتد في شأنها كونها في معنى لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 الجحد هو الحقيقة لا بشرط وبشرط الوحدة في لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 اللوح باعشا لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 الظنة وبغيرها لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 في وضع اللة الى لمر في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى
 من تلك الحقيقة الموضوعها المادة الحقيقة وهكذا لاهل المعاني الارادية في كون قوله لمر في العهد الذي هو مشترك بين المعاني الارادية في الاحتياج الى

الجماع المحل باللام

الجماع المحل باللام

أصل في المفرد المحلى باللام المفرد المحلى بطلوع على الجنس الاستغناء والعبد الخارج الذي لا يمتنع علم أن المادة الخارج من اللواحق موضوع على الأصل لا يمتنع كما يظهر وذلك للأصل فاعلم وللتبادر وكان المتبادر منها في من اللواحق فلا تبادر ولا تلوذ والموضوع له المادة هو المهيبة لا بشرط الظهور ولوقف من الغالبين بوضعها والتبادر وما أخذنا لوجه في تعريف اسم الجنس فينا سدا بجمع تغاير المقصود نتائج

في المفرد المحلى

نفس

في المفرد المحلى

موضوعه على ما يقول الخصم مانعها ماله وهي المواد المجردة عن اللواحق وثلاثة منها موضوعها بالأوضاع الشخصية لا يمتنع النوعي بعد كونها المواد المجردة مبهلات فكيف لا أوضاع على من هيبة هو خلاف الأصل فاعلم أن المتبادر من المادة في فعل اللواحق ولأن أصل كونها لولا كون المادة مرجح هي ضح لم يتبادر كك وثابتنا أن المواد بعد شي كونها موضوعه هل هي موضوعه المهيبة لا بشرط أم للمفرد المتشبه بالجنس الأول لظهور الوفاق من الغالبين بوضع المواد لأن المتبادر منها ذلك في الكلام في قول من أخذ لفظ الواحد في تعريف اسم الجنس على أن أخذ الواحد في تعريف اسم الجنس محتمل أن يرجع إلى النزاع الأول بمعنى أنه أخذ الواحد الغير المهيبة في تعريفه عن المادة المجردة ليست موضوعه فلا يمتنع أن يكون اسم الجنس عبارة عن مثل رجل بالنسبة ويجعل أن يرجع إلى النزاع الثاني بمعنى أن أخذ الواحد في تعريفه لا جل للمادة المجردة موضوعه للمفرد المتشبه بكون اسم الجنس هو الدال على المهيبة بغير الواحد وبعمل أن لا يرجع إلى شيء من النزاعين بمعنى أنه يسمي وضع كذا المفرد المهيبة لا بشرط ولكنه يدعي أن اسم الجنس لا يطلق إلا على الدال على المهيبة بشرط الواحد وعلى التغاير بأخذ الواحد في تعريف اسم الجنس فاسدا ما على الأول فلما عرفت من كون المادة موضوعه مضاعفا إلى عدم وضع المادة لا بشرط كون اسم الجنس هو المهيبة مع هذا الواحد ولا يلزم انحصار في ذلك فاقول في مثل الرجل جنس من المرق وجائز رجل امرأة وأسد على في المحرور بغيره فانا لعام لا يدل على الخاص كونه كذلك فيجب أن لا بشرط مطلعا واما على الثاني فلما عرفت أن الثالث يجب كالأهال منقولة على أنها موضوع للمهيبة لا بشرط لا بفعل فالتكافؤ بالأهال أصح فلا معنى ليعلم الوضع والقول بأن الموضوع له المهيبة بشرط الواحد مضاعفا إلى التبادر ينبغي لك كاهرا ما على الثالث فلا يمتنع بعد تسليم الخصم وضع المادة للمهيبة لا بشرط يقول أن لفظ اسم الجنس مركب من لفظين معنى كل منهما المهيبة معكوتة مضمرة لكيان يكون ما يسمي بذلك اللفظ والأصل المهيبة لا بشرط بطابق الأصل المتعمى والحلقة وإداه الدال على الواحد أن كان بوضع حد بد من خلاف الأصل وان كان اصطلاحا منك خارجا عن اصطلاح النور فلا مشاحة فيه نظرا من المواد موضوعه للمهيبة لا بشرط وأن اسم الجنس غير كذا المقطع التبادر في علم المفرد المحلى قد يطلق على نقي الجنس كقولك الضلوعه موضوع وقد يطلق على العبد الخارج كقولك أكرم الرجل مشبهه حاضر وقد يطلق على العبد الذي لا ينفك عن غيره في المعنى كقولك أكرم على المهيبة ببيتني ما التشبه لذلك بإدخال السوي واشترط المهيبة كاستد من بعض فغاسق لعله زعم أن المراد بالسوي المهيبة لا يمكن أن يكون هو المهيبة لعدم تعلق الأحكام بها فالمطعم هو المفرد ولا يمكن أن يكون كل الأفراد لعدم امكانه كقول المعين لعدم معيوبة فنعين أن أمانة الفرد المهيبة وهو المهيبة لا يمتنع فيقولنا نقول بعدم تعلق الأحكام بالمهيبة فاسد مع أن المتبادر منها المهيبة إذ ليس المعنى شريفا وأدخل سوتا ونوهم عما مكان الدخول على المهيبة فاسد لا بدع كان الدخول على المهيبة في المهيبة بالهبة والأفراد وقد يطلق على الاستغناء في كاهل الناس الدخول ليعني الدخول في الصفات فلهذا في مثل شريك بين تلك الأربعة لفظا مضمنا حقيقة في بعض ويجاز في أفعالهم يقولون أن الجنس فالحق أنه حقيقة فيه للتبادر لأن المادة موضوعه للمهيبة لا بشرط واللام للاشارة ومقتضى الوضع لا فرد أي يكون معظما كما لا يشاء إلى الجنس إذا عني أخرج وضع جلد بدني في الأصل وأما العبد الخارج فالحق أنه حقيقة فيه بغيره بغيره لا بشرط فذلك أكرم الرجال والأصل فانا للام استعملت ليعني في الأثر وهو كذا في الفرد المعين المدخول يستعمل بغيره معناه المهيبة بغيره في العمل المتعارف بالنسبة إلى المثار به فيكون بغيره حقيقة فيكون فانه العبد الخارج مضمرة ضلوعا فردا وعدم تغايرها به حقيقة فخرج الوضع الجدل بالمعنى الأصل هل هو مشترك بين هذين اللفظين معنى لفظي الأصل الغلبة القل المشترك وأضغوا ما العبد الذي لا يمتنع فالحق أنه ليس حقيقة فيه للتبادر فبالفائدة المادة ولا تشارك حقيقة فيه فاما أن يكون حقيقة فيه خاصه فبغيره عكس تبادر وتبادر الجنس لعل بطلانه انقاضي ليعني فاما أن يكون مشتركا لفظا بينه وبين غيره فالأصل عدمه فاما أن يكون مشتركا معنويا أن يكون المادة هنا انضماما منها الطبيعة والفرد مفهومه كالمخرج وإظهاره يحتاج إلى ذكر مفقود بين الألف في المفقود بالذات العبد الخارج كالمحل المعنوي تعلق الحكم بالخص المعين المتشابه باللام ولا حد بوصف المروجية فلا في تعلق الحكم بهما الفرد ولا يحتاج في الألفاظ بغيره إلى بيان أنه فرد الرجل مثلا بل الغرض في مثل أكرم الرجل مشبه إلى معين أكرم هذا الشخص الخاص المعين الذي انفق كونه رجلا فلهذا بدا هـ في القول أكرم هذا الخلق المقصود من أكرم أن لو بد كذا الطبيعة أصلا ولا كون هذا فردا بطلان العبد الذي لا يمتنع فانا المقصود به ليس أكرم فردا ولا أكرم طبيعة الرجل بل أكرم فردا من تلك الطبيعة الخاصة فمحتاج في خصوص التكليف بينا المراد إلى أنها الأمر من معاني الفرد المعين والطبيعة ولا يكفي أحد هـ في هذا المقصود التماثل في النزاع ضام الخصم لغيره بالاشتراك المعنوي ومقتضى أن النزاع في المدخول يستعمل في الطبيعة من حيث هي حتى يكون حقيقة بغيره فافانها مع الفرد حتى يكون مجازا كك ويخرج عن الأخير والخصم الأول إذا ظهر لك فقول بأن الفرد الغير المعين للألف فيه حكم المصلحة الأولى قام مقام اللام أوصل المفرد أو من خارج حكم العقل فلا يجد ملاحظة الفرد أو الدخول والاشتراك بالمراد الفرد الغير المعين فاما أن يستغنى عن المدخول كما أن الطبيعة أيضا مستغنى عنه فهو المظم فيكون بغيره أيا حكم المصلحة الثانية وان كان مستغنى عن اللام منه ففان فردا ماضيا حتى فكيف يستغنى عن الفرد

ولما عدم تنوين التكن مقابل التثنية في ادم التمكن من التبادر من مثل رجل الفرد المنتشر في كون الدال عليه هو التنوين والنون اي الهبنة يكون هذا دال على ما
 والتين والهنه ومدلوله على الطبيعة والتمكن والفرد المنتشر فيهما استحق الاجرة للتبادر ولو استعمل في الجنس فلا يجازى من الهبنة حلت عن الاستعمال صلا في الجمع لمكر الجمع
 يستعمل الاستغراق في جمع معين وغير معين وفي جنس الجمع وهو مجاز في الاستغراق والجمع له بن نفاذ في كونه حقيقة في الاخير من تركيبها لفظا ومعناه في حد ذاتها
 عن الفران هو الفرد المنتشر بحيث لو استعمل في فرد به بجنس لم يستعمل فيما وضع له ثم ان الدال على الفرد المنتشر هو التنوين فكان موضوع التكن المطلق في الجمع منكر بوجه ما
 فهو في ضمن التكن موضوع الدال عليه على الفرد المنتشر اي هو موضوع الدال على التكن بشرط شي ام الدال عليه هو النون الى الهبنة النون ههنا ودلالة اصل
 التركيب لا يثبت كون دال الاله ومدلول بل بمعنى ان الدال على الفرد المنتشر هو جهة تركيب كل مع النون لا هذا ولا ذاك بل جهة تضادها بال
 فكون هذا دال على المادة والهبة والتنوين ومدلولات هي الطبيعة التكن والفرد المنتشر نحو الاجرة للتبادر الفرد المنتشر من جهة لا من جهة الاصل والهاه جعلوا من جمع
 على هذا لو استعمل ذلك اللفظ في الجنس كان المادة حقيقة مستعملة في معناها كالتنوين فانه ارد به التكن الذي هو المفهوم من جعله على
 واما الهبة التركيبية فلم تستعمل في شي لا في معناها ولا في غير فلا يكون حقيقة ولا مجازا فلا يجازى في قولك سد على في الجوز فاعلم معناها
 المادة الحالية عن كل الواقع فظهر ما ذكرنا انه لا معنى للاشياء المفقوة في التنوين بين التكن والتكبر نوجوا التكن فيها ضابطا للجمع
 التكن كالفرد المتن يستعمل في الاستغراق خوصا انه بوجه ما فان مراد بكل البوع على رعيه انهم لمكان قولنا المراد فيه ضابطا للجمع
 بالسياحة كمرء الفرد المتن في جمع معين وفي جنس الجمع كقولك هؤلاء رجال لا تشاءوا قول الشاعر اقوم احصوا ما اودم العمل والاصل
 في الكل يتفقون على مجاز يتفق الاستغراق حتى ان السبع مع عمله على القول بقول بحقيقة اللفظ فيه ولا استعمال اللفظ فيه حقيقة بل يقول
 به من باب الحكمة وكذا انما يحمله على الجمع لا يشارك لفظي بين مراتب الجمع على رعيه هو محل على كل معانيه عند فذلك لقرينة على تعيين البعض لانه
 بحقيقة الاستغراق وكذا انما يحمله على مجاز يتفق الاستغراق حتى ان السبع مع عمله على القول بقول بحقيقة اللفظ فيه ولا استعمال اللفظ فيه حقيقة بل يقول
 فان كان ما وقع فهو حقيقة وان كان من غيره فان كان متصلا فهو حقيقة ولا فهو مجازا انما الاشكال في كونه حقيقة في اي من المعنيين لاخير الحق انما
 موضوعه جنس الجمع كان مادة الفرد موضوعه جنس الفرد والتنوين حقيقة في التكن كافي الفرد والهبة التركيبية تقيد عند الاطلاق الواحد
 المنتشر بحيث تستعمل اللفظ واردة جنس الجمع لم يكن مستعملا في معناها المحقق يكون ايضا حقيقة بمعنى انهم تستعمل الهبة حتى تكون مجازا او
 بالنفصيل الذي قرره تحت المجاز الدليل الدليل ضابطا في اختلافه او اقل ما يطلق عليه صيغة الجمع فقبل ثلثة وقبل ثمان وقبل صبر
 ذلك والهاه فموقوفوا لوالا فل جمع لكثرة احدى عشر واكثر ما فوق ذلك بالتماما بلغ واقل جمع لقلته ثلثة واكثر عشر وعمل الكلام انما هو
 فصل الجمع كلفظ رجال مقابل الفرد المتن في الجمع بمعنى العلم كما هو معناه فانه حقيقة في اثنين بنشأ في الجمع بمعنى الجماعة فانه حقيقة
 اكثر من اثنين بالاجتناب والحق محل الكلام القول الاول لا يبادر في لفظه السلب في امره من جنس مع ما اورد رجالا ولا لفظه ثلثة من
 الداور رجال بان فيها رجلين لا رجال ولذا العقلاء لو اكرم رجلين بعد قول المولى اكرم رجالا ولا لاصل بيان رجالا ولا اطلق واربعة
 الثلثة اي خصوص ما فوق الاثنين وقد اطلق واربعة خصوص ما فوق الواحد في خصوص الاثنين والقدر المستبعد بين الخصوصيين اثنين اثنين
 واستعمال الجمع في القدر المنتشر لا معلوم اعدم واستعمل في الحال فنعني بالاصل ومعلوم الاستعمال في القدر مستبعد على التقادير تلك
 لا يمكن الحكم بالاشارة المتوكل اذ في محل لا يمكن الاستدلال اللفظي بين الخصوصيين ايضا لاصل عدم تعدد لونه فنعني ان يكون احد
 حقيقة والآخر مجازا ولا يثبت الحقيقة في الثلثة وما فوقها فنعني ان يكونا اخر مجازا ولا قابل بوجه حقيقة في جنس الاثنين مجازا في التكن
 واحتموا القول الثاني بالاشارة الشريفة انما يمكن من الماد موصي مرتين والاشارة مستبعد لانه انما لا في مستبعد لانه انما لا في مستبعد
 في الفرد في جنس على الكلام هو الجمع لم يكن جمع فلدبر مع ان المراد موصي مرتين مع فوع مع ان الاستعمال على غير من السلب غير من الحقيقة
 والمجاز مع ان الاصل في الاستعمال وان كانت حقيقة بعد السلب لكن الاول الاجتهاد وردت على وبالإشارة التكرار في الماد والمولى
 الواحد للاجماع على حجب حجب في فمير لا لانه مستعانة التكن فسادا واجماع الحق الاثنين بخلاف ان قلت ان كان حقيقة فيما
 فوق الواحد لان الاطلاق هنا على الاثنين ايضا حقيقة ولا تعبد في الابهة معنوا ومطوفا واما ان اردنا ثلثة فسادا فهو فمير الابهة
 الشريفة بنحو اجماع غير فلا بد من تعبد منها واجماع وهو على اصل قلنا لزوم التعبد لا يسلم لكون لفظ موصي مادام
 ولا يثبت بذلك الوضع فلعلم في الواقع موضوع لثلاثة فسادا والامر بمرها في الجوز والتعبد التعبد فيه مقدم على المجاز وانما ان
 الاستعمال اعم من الحقيقة والجزو قالوا ان لاداة المفردة واردة على صلا الحقيقة في الاستعمال بعد ثلثة فان قلت ان الجمع قد
 استعمل في الخصوصيين كارد لان يثبت لمعناهما مع مجازا ومن غير محله ان استعمال اللفظ الحقيقة فلا بد مناس محل اللفظ على
 الحقيقة هو هنا غير معلوم محمول على الفادير يكون لفظا المنتشر لانه كورد يعني لاداة فلاجل العمل على معنا الحقيقة لا بد من العمل على
 القدر المنتشر في الجملة لا يثبت يحصل عمل على معنا الحقيقة في الجملة ايضا الغالب بما كان اللفظ مستعملا في فردين جهة قد ردت في لور
 اللفظ موضوعا بقدر المنتشر لفظا التي مصادقة موضوعي اللفظ المنتشر قلنا اما ان جوابا عن الغلب فقد ردت في لاداة ايضا
 عن اصل الحقيقة فهو ان العمل بهذا الاسلان كان من باب التعبد لانه لا يثبت عليه وان كان من باب لومه لا يثبت عليه حاصل

منه

في اهل خلاف

ارسلي في كل يوم لاثنين وصباحا والاشمرك الاستغفار في مقام جوارب الاستخوان مع طاب الامثال قبل منظر العروق الفلال عتيقنا ان مكابن الاحوال الفانظر في الدنيا
 الامثال كما انما تولى لاجال سفيها الامثال استبرج

فيما كان الموضوع مثيرا عن غير ما نتكلم من بالاصادم الغريبة اللامعة لجماعة الذين هموا موجودا عند مشاطة الفلاسفة المشركين واليهود
 على الاخر يكون الطوبى مضاعفة الاولى معتقطة بالفرض وانما الكلام مع النفاضة عليهم في انهم كانوا قد نزعوا ذلك من عند الباطنية
 واختلافوا في مقتضى الدلالة البتة فبقولهم عشرة اذ هو جملته وافلج القلة ثلثة واكثره عشرة ولا يمكن لبعض المبالغة في هذا
 الجمع فعمل على الجمع حكمه اولها على الاستصحاب الفجاسة ووجه الاستصحاب انهم كانوا قد نزعوا ثنائيا الاصل في ذلك
 وهو يتحقق بالثلاثة على المشروط ثانيا ان العمل على الجمع لو سلم فاما وجبت لم يكن من غير علمه فبين بعض الربعض من غيرية على ذلك
 انزال الموابد وهو قوله بيقولهم انهم كانوا لا يذكرون انهم كانوا قد نزعوا ثنائيا الاصل في ذلك وهو يتحقق بالثلاثة على المشروط
 ما لم يكن من غيرية على ذلك انهم كانوا لا يذكرون انهم كانوا قد نزعوا ثنائيا الاصل في ذلك وهو يتحقق بالثلاثة على المشروط
 في الحق لا فرق بين مجموع وذلك ان النفاضة ان يقولوا بذلك جمع القلة والكثر في حق وقوعها في الكلام معطو على غيرية
 وقوعها بمنزلة الاعداد من الثلاثة لا عشرة وفيها يكون كل من الجمع من حصة فاما فوق الاشياء ثلثة رجال واربعة رجال وعلى التقدير
 كلامهم ما به التبادر وقد عرفت ما اكفتم دعا لاذ اكرم ثلثة رجال وزوم هذا الوضع النوعي للجمع بالثلاثة جمع القلة والكثر وكذا
 الكلام في جمع القلة بالنسبة ما لو فرضنا في الالف في ذلك الاستصحاب متجاوزا السؤال مع قيام الاحتمال في ذلك
 العروة المتقال ومنه كلام اخر بنا فاضه ظاهره وان حكايان الاحوال وانظر لها الاحتمال كما هو قابل الاجمال وسيظهر مما لا شك
 ونحقيق ذلك في الفاضل بين من مقامين الاول في بيان معناها ووجه التناقص عنها وانما هما والثالث في اثبات حقيقة معلومها وقد
 حقيقة اما المقام الاول علم ذلك الكلام الاول ان لسانه ليس على شيء فمسلو به محتمل مورد ايجبه للمسئولة طفا من غير فضيلة
 الاحتمال ان ذلك لو سلمه عننا وقع في البرهان اخرج سبعين دوا من دون ان يفقد ان الواقع سلم او كان قد كرم ان شي ثم ان هذا اما ان
 يكون السؤال فيه بما وقع انما يقع وعلى التقديرين اما ان يكون الاحتمال واقع في كلام السائل في عارض مراد السائل بان يكون مراد السائل
 ميقنا وكان الاحتمال في ذلك قول للفظ ومقتضى ان يكون في نفس مراد السائل كان يكون كلامه محملا لا موقفا من مراده معلوما كان
 يقول السائل في نفسه للفظ بمقتضى ان العين اجزاء او لا فانهم ومنه الكلام ان السائل ان يفعل فعل عن الامام عشرين ايام يكن مسؤولا
 ولم يعلم وجهه كالصواب على الراجح مع هذا العلم بانها نافذة ايام واجبة وفعل منه حكم في مقام اخر من رافع المحققين فلا يمكن لتدعيمه
 يمكن لا شك ان كان لا علة في ذلك فملكه فملكه فملكه في هذا مقتضا فقال ان كثر هذا الجواب بالنسبة الواعية من باقية الاستصحاب
 وهو من هذا الوجه مسؤولا والسؤال واما من جش الاعرابية والاهل من يوس بها حكايان الاحوال من هذا الوجه مسؤولا والسؤال في هذا
 التقدير على غير الاعرابية والاهل من يوس بها حكايان الاحوال من هذا الوجه مسؤولا والسؤال في هذا
 بين الكلامين واما المقام الثاني فغير مقتضى الاول في ذلك الاستصحاب فغير مقتضى الاول في ذلك الاستصحاب
 مع كون الاجمال في عارض مراد السائل كان يقول دفع في بيان اننا فاما الزوج اربعين دوا مثله فمطلوع هذا السؤال ان يكون
 الخاصة للمسؤول عنها مما يعلم المسؤل بها او يعلم عند علمها او يكون كشوكا وبينهم ان يكون وجود العروة بين الاخرين وحصر الاول في
 علم المسؤل بكل الاشياء ما سلم الفصل ثم على فرض علمه بالواقعة الخاصة حكموا بالاجمال وعند العروة نزل الاستصحاب في موضوع علمه او غيره
 اختلاف في العروة على احوال فاما مقتضى الاول في التراجع الصريح بمعنى ان كل من هذا المسؤل الجمل القبطي في الاول في
 التراجع مع القوم في الملامة الاحتمال في موضوعه بالواقعة والثالث في التراجع معهم فيما يخصها فيها في حق عدم علم المسؤل في الاول
 اما التراجع الاول فالحق فيه كونه علم المسؤل اذ بالاضطراب فيمكن في حكم الجمل لئلا عليه جزم الاول في العلم به
 حادث الاصل في كل حادث في كل ممكن منه الثالث في اتفاق الامامية بكون علم المسؤل اذ بالاضطراب فيمكن في حكم الجمل لئلا عليه جزم الاول في العلم به
 متبادر من هذا قول بعض المتكلمين الثالث في التراجع معهم في العلم به لئلا عليه جزم الاول في العلم به
 من بابيه فيقول بانه يالك اعراضا بما جاء خلاف الاصل ثم ان الراجح بعض النصوص الدالة على ان التراجع على علمه بما وقع في بعض الاشياء
 ولو كان في الفرض لو افترقا ما ودم من الاثام ما استعملنا في ذلك كشف موت فقه فغيره فضل به وان علمه بغيره في الخالص في حق
 لربهم في حق فقال ان الله اعلمكم بهذا فمقتضى العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به
 لا علمهم فاما قلبي فلو لم يثبتوا العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به وانما اعلمهم لانهم لم يثبتوا العلم به
 محمولة على العلم بذلك الاول في الاحتمال النافذة محمولة على العلم الفصل في العلم به لئلا عليه جزم الاول في العلم به
 ظهر من ذلك ان ذلك مقتضى العلم به لئلا عليه جزم الاول في العلم به لئلا عليه جزم الاول في العلم به

فدینا فیض

للأول ومن جهة مثال

فَعْلَمَ

والفرق بينهما كون الاولى المنبوق بالسؤال من حيث انه متبوع بالسؤال بخلاف الاخرى اما الكلام في الاول فاعلمنا ان كانا لسؤال عما وقع وكان الاجابة عارضا لموضوع السؤال
فلما ابدع علم المسئول بالواقعة نتيج

في قولنا انما

بالنسبة الى افراد او اشكال التشكيل المبكروا بالتشكيل لغرض الاجمال او مبين المقدم وانما وقع المعلق في كلام من غير سبق سؤال على
الاخرى في القسمين الاولين وعلى الافراد الشائعة في الاخرى وانما اذا وقع بعد السؤال عما وقع وكان الاجمال عارضا لموضوع السؤال
بعد علم المسئول عنه بالواقعة فكانا من القسمين الاولين على كل الافراد متبوعا على جميع الافعال وان كانا من القسمين الاخرين فقبل المجرر
على الفرع الشائع لا غير متبوعا على كل الافراد لانه من القسمين الاولين على جميع الافعال وان كانا من القسمين الاخرين فقبل المجرر
اقادة ترك الاستقصاء العمومي الاجمال في القسم الثالث يحمل على كل الافراد وفي القسم الاخير يحمل على الفرع الشائع كغيره من الاسماء
لغا في ترك الاستقصاء في العموم المطلق انما هو من جهة التشكيل لا جهة اخرى يعني ان من يقول ما فائدة العموم يقول ان التشكيل بالاجمال المطلق
ح لا يترتب له شرط في عموم المطلق فخر اخر في عموم المطلق شرط اخر كقولنا لو لم يكن حكم اخر الذي هو شرط حمل المطلق على العموم
العام لغيره ككلامنا انما هو من جهة ضرورة التشكيل وعدمه من يقول العموم يقول بعد الصبر ومن يقول بعد العموم يقول ان
التشكيل لغرض الاجمال او مبين المقدم بعد السؤال انما هو مقتضى السؤال وانما حمل الكلام اداة المطلق الواقعة في كلام
مربحا او تقدير العموم لا غير لا تعرف ذلك **فنقول** هو التخصيص لا جهة انما فائدة ترك الاستقصاء العمومي التشكيل لغرض
الاجمال لغرض ان التشكيل في هذا القسم من المطلق يفسر سببا لاجمال اللفظ لا لشيء اخر انما لا يعلم ان التشكيل اداة من اللفظ الكلي
من حيث هو حتى يحصل الاشكال بالفرع النادر بل هو ام الافراد انما يتبعه فقط لا يحمل على التشكيل بالفرع النادر فهذا القسم واقع مسبوق
فنقول ان هذا القسم من التشكيل موجب لاجمال وجوده الخارج وجميعه اولا والاخرى سببا لاجمال اللفظ لا لشيء اخر انما لا يعلم ان التشكيل اداة من اللفظ الكلي
ذلك وعلى الاول قولنا لا يتم وجوده ويحتمل ان يكون للمتكلم التكلم بذلك لفظ المطلق اداة الكلمة من حيث هو او الفرع الشائع
من دلالة من يثبت به عليه على الدوام سواء كان الكلي الشامل للفرع النادر ام الفرع الشائع وذلك لانه لو كان اداة الكلي لفظا لكان له الفرع
ضد هذا الفرع فيعلم ان المراد الفرع الشائع ويكون الفرع النادر مبين المقدم الا انه يخرج المطلق والتشكيل عن الاجمال وهو خلاف
ولو كان الخارج الى الفرع اداة الفرع الشائع فقط لا الكلي لكان عندنا الفرع متبوعا على الكلي فخرج عن الاجمال انهم وبغيره من قولنا
كالتشكيل المبكروا بالفرع الشائع وانما الخارج الى الفرع اداة من كل منهما فهو خلاف الاجماع لانهم ما دعوا به وجه حمل المطلق
على الفرع الشائع بل هو من ثمة التعلق والجماع المشهور والاشارة الى ان ثمة التعلق المتبع من غيرهما فان كان هذا الخارج في صورة وجود الفرع
على اداة الفرع الشائع اي من غير ثمة الفرع الشائع فلا معنى للقول بالحمل على الفرع الشائع من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا
في صورة وجود الفرع على من الكلي والفرع هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
في وجه الحمل بل هو من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
بدعيه الفايل بالحمل من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
ثمة اداة الكلي والفرع الشائع بل هو من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
التاد فاذ وقع شاع هذا المطلق في السؤال عما وقع كان جوابه في بطلاننا انما لا يعلم من الفرع الشائع وكونه من الفرع النادر
ذلك لاجمال واجمالهم ولم يفضل بين الافراد حكما لثمة الفرع الشائع والتاد في الحكم لانه لو كان الحكم في الجواب مختصا بالثمة الشائع دون
فرع ما لم يطابق جواب المصنوع السؤال لزم منه الاعتراف بالجهل بالاضلال لاحتمال كون السؤال عن الفرع النادر المتدبر في الكلي من حيث هو
لا الشائع فخذنا من هذا المطابقة بين الجواب والسؤال لا بد من ذلك المصنوع اعلم به حمل السؤال كما هو المفروض من جميع
الحكم بالنسبة الى كل الافراد فانه اذا كان الواقع في البصر نادرا ما نادرا انما لا يعلم من المطلق الكلي من حيث هو وانما لا يعلم من الفرع النادر
وهو كان محال من حيث هو فلا يكون الجواب عن الفرع الشائع صحيحا لعدم المطابقة فلا بد من المصنوع انما لا يعلم من المطلق الكلي من حيث هو وانما لا يعلم من الفرع النادر
لذا اختلف حكم الافراد وعدم التفضل والحكم على الاطلاق يحمل على كل الافراد وانما لا يعلم من المطلق الكلي من حيث هو وانما لا يعلم من الفرع النادر
يظهر من كل الافراد في الحكم فان قلنا هذا الوجه وهو وجود اداة الكلي من حيث هو لانه لا يوجد من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا
بالسؤال انهم والفرق بينهما وبين التسوية بالسؤال يحمل لا غير على الاول حكم فان قلنا فيما نحن فيه من الاعتراف بالجهل بدرا لا بدنا
الفرع الشائع بالسؤال قلنا في لا بدنا بل هو من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
لانه ما كلف من حيث هو ولا بدنا لا بدنا بل هو من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
بالفرع الشائع بل هو من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم
قلنا انما لا يعلم من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم

في قولنا انما لا يعلم من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم

في قولنا انما لا يعلم من ثمة التعلق المتبع من غيرهم هذا كما شفعوا في اجابهم على نحو اسم المطلق المشكوك من تدويره في كل قولنا انما لا يعلم

لا بد من العلم على الفرع الشائع

مع التعلق بالفرع الشائع

شائع

فان كان اطلاق الواقع في كلام الامام معناه او تقديره كما هو محل الكلام متواطفا او شككا بالتحقق لا بد من جعل على التعميم غير شك لا يضره الجاهل بل يمكن ان يكون محل الحاجة وذلك لعدم الجمل لان رادته من المطلق من غير مرتبة علمية خالصة عند المصنف فلو لم يرد الجواب على العموم امكن مخالفة الجواب للسؤال صحيح

الشك في الجاهل

الشامع يحتمل ان يكون تفويت الغرض من جانب الجاهل نوان بالنادور لوان مع عدم امكان الشامع لو كان الايمان بالنادور تفويتا للغرض واسانها من جهة الغرض بالجهل من جانب المصنف لا غير فان قلت كان جال المراد في مطلق الشكوك سببا للجهل على العمود عند خضلة الوجه جاز في كل الجمل ان المراد به شكنا كاشرا للفظي الجاز ان الشك في المسألة فلم يخصص الحكم بالعموم بالاطلاق واخرجت تلك الجمل من اعادة ترك الاستقصاء العمود الامرك كقولنا فانه لو قال السائل الامام وضع في البئر عين جاب نرج وبعين دلواشلا وكما ردا السائل عند التسويع لا واما مع لك من تفصيل كان ذلك ليدل على ان الحكم في كل مما التمس في السؤل كما يخبر فيه لكان يدعي ان تلك الجمل عاليا معقوفة بالقرائن المعهنة ويكون حكم منسبا على المعنى لمجرد ان المطلقا المشككة فان الغالب منها عدم الاختصاص بالقرينة الدالة على ارادة الكلي او الفرد الشامع والدليل على العتلة في المقامين بناء العرف فاما عدم اعادة ترك الاستقصاء العمود في المطلق لمشكك بالشك بالضرر المبين لعدم بل يجهل على الفرد لظن فقط كغير المسبوق بالسؤل فلفظ المقدمة الاولى من لدليل المتقدم الضرر الجاهل في عدم احتياج اذ كل من الكلي والفرد القرينة فان ههنا ارادة الكلي من حيث هو بذل الفرد لنادور يحتاج الى القرينة فاذا فقد القرينة جمل اللفظ على ان الفرد الشامع كما في صورة الضرر به فبعض الجواب عليه لو اذ الكلي ففقر افا القرينة لكان لتخصيص جاب السائل في كيفية سؤل الاعراض في كيفية الجواب ثم اعلم انا اذا شكنا في علم الامام بما هو بالواقعة المحققة بالحقايق بعبارة عليه به لا لانه لم يجر فيه كل ما سبق فيها حرفا فخرج فان قلت ما عدا العلم بالجهل ههنا اذ بين الواقع المسكوكه نعلم اجمالا بوجوده وسورة او صور علم فيها الامام بما هو بالواقعة ولا لا بد من حكم فيما علم الامام بما هو بالواقعة هو الاجمال واذا احتمل كل من تلك الواقع ان تكون هي الواقعة المعلومة بالامام مما السك في الحادثة في ان الجاهل لا يصل في كل الواقع المشكوكه لزم طريق المقتضى الاجمالي وان جريته في بعض الواقع دون بعض لزم التعميم بل اخرج فلا بد من عدم اجراء الاصل اساسا والحكم بالاجمال مطلقا قلنا او لا اعلم الامام بما هو بالواقعة وعلم ايضا بعلم السائل بعلمه فيها بما هو بالاجمال وان علم بالواقعة لم يعلم بعلم السائل بعلمه بها كالمعنى ايضا فخرج علم الامام بما هو بالواقعة لا بوجه جمل فيقول ان علم الامام بما هو بالواقع المشكوكه في الجملة وان كان معلوما لكن علمه بالواقعة بحيث يوجب جمل بان يعلم مع ذلك بعلم السائل بعلمه فلا يملك كونه معلوما ولو بالاجمال بل المسئلة الاجمالي علم الامام في الجملة وهو لا يكتفي بالاجمال فلا يعتبر في الحادثة فخرج الاصل مكم وان سكتا علم الامام في الجملة في ثابنا سكتا الصغرى بوجوده معلومة بالاحمال بين المشكوكات بحيث يغير الشك في الحادثة لكن نقول ان ذلك يرد عليك بعبارة في اعمال الاصول العدمية كاشا عند النقل والاشتراف بالقرينة وهو ما بالاصول الوجودية ايضا ضرورة وجود العلم الاجمالي بين الواقع المشكوكه بوجوده نقل واشترافه لم يعلم تلك الاصول ولا لتأنيبنا لعل ونقول ان قولهم لا تشتغل بعين يا شاك شامل بالنسبة الى ما نحن فيه لكل من الواقع بالمقصود من ههنا محقق ولا اصل فيه معتبر وان كان شك في الحادثة كما عليه بنا العقل قولك ان علمك بالاصل في كل الواقع لزم طريق المقتضى اجمالا وان علمك بعض لزم التعميم بل اخرج قلنا او لا تختار الشك الاول ولا دليل على اعتبار العلم الاجمالي اذ كان بين امور غير مخصوصة اذ والاصل عدم اعتبار هذا العلم الامام الدليل عليه فان قلت الدليل قائم على اعتبار العلم الاجمالي لم وهو قوله بنقصه ببعض واليقين الاخر الاجمالي موجود قلنا هذا ينصرف الى العلم التفصيلي والاجمالي لواقع بين امور مخصوصة لا يختص الى ما نحن فيه كما عليه فعلا وثابنا تحت الشك الثاني ففهم العلم بالاصل في غير المقطوع منه بالقطع لاجمالي فلا فعل بالاه لانه هذا العقل وفعل به البلية فلو لم يلزم التعميم بل اخرج قلنا خاصا ما ذكرنا من اخراج القدر المعلوم والعمل بالاصل في الباقي هو العمل بالدليل اعني قوله لا ينقص اليقين فلو يقضه ببعض اخر فبعضه لا يغيره جابا القدر المعلوم كما يقتضي الاول علمنا بالاصل في الباقي ولا يثبت مقتضى العمل بالدليل بل هو الخيرة في اخراج العقل المعلوم اجمالا بالنسبة الى اشياء والالزام التكليف في الاطلاق بعد عدل الدليل على يقين بعض افراد فان ردت من فقدنا مرجع المرجع الشرعي مفقود فلا معنى لهذا الكلام بعد ثبوت الظاهر بما الدليل وان ردت فقد المرجع العقلي فلا ينفع فعل المختار عن المرجع ولا اقل من اذاده فلا وجه لقولك بلزوم المرجع بل اخرج قلنا قد استسلم اعتبار العلم الاجمالي لا بد لك من طريق الاصل فكل من ثابنا انه منتهى العتبة حتى يحصل امتثال العلم الاجمالي قلنا قوله بنقصه ببعض اخر ينادر مطالبة على ترك العمل بالاصل في العلم نفعنا سؤالا كان العلم تفصيليا ام اجماليا لكن اذا كان العلم اجماليا كما ههنا بعد التزاع على ترك العمل بالاصل في كل التمس بالادلة لا المزمته المتقدمة متاقرة لا ينقص اليقين بالشك في عمل مطابق على العمل بالاصل فما سوى المعلوم لاجمالي في نفسه قوله بنقصه ببعض اخر ينادر واضرار ذلك لاننا نأخذنا بالمطابقة وطرحنا الالتزام فان قلت ما جابنا نخرج على المصنف لا يمتثل في جواب السائل بعد احكامه لاداة السائل كل من الكلي والفرد الشامع فلا يحافظ لجواب لسؤل الجاهل ونحن نقول كما يمكن ان يفتي عن امر مخالفة الجواب لسؤل الجاهل كلام المصنف على العمود لزم لا حينا لا عليه على فرض المخالفة لانه يمكن ان يفتي عنه بالزام الاحتياط على تكلف الرجوع الى الاصول الفقهية من الاشتغال البراءة والاستصحاب اجمالا كذا المصنف في قوله

فقد علم على السائل

22/11/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي الْخَلْقِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَنْفُسِ

بنی بانیانہ اندیشہ و فکر
 علم و ادب کا رشتہ
 علم و ادب کا رشتہ
 علم و ادب کا رشتہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

وفي وجوب صلوة الجمعة على الاولون والآخرين في الكلام اذا ظهر ذلك فالحق عدم شمول الخطاب للعدد من الاصليين المسلمين المخاض وقول المعلم سدخال
عن الدليل سواء جعل ذلك من باب فقد الخطا والنداء المستمر من باب كلام النفس ومن باب الكاتب المراسل ومن باب القابل للمؤلفين ومن باب شمول الخطاب للمفلي
للمعد ومن القاء ومدلول او مدلول او اما الوجه من باب الشكر في الحكم رجع النزاع لفظيا وفي شمول الخطاب للعاشرين لصلواتهم بترتيب

فانما الخطاب للشيخ

فانما الخطاب للشيخ

فانما الخطاب للشيخ

للفرد المشترك بينهما وظهوره ان الخطاب بما ذكره لا يحتمل التعميد فندفع ظهوره بالدخول في الاستسقاء والمسبب عند الغزيرة على التعميد يكون لا بد
من ذلك التعميد بما لا ينبغي ظهوره الا له بما لا يحتمل تامل الان في ان ظهوره الا له اكر ظهوره من مفسد في أصل الموقف والاصل بمقتضى الظهور هو ان
مع بعض الاصول الاخر في بعض خصال التعميد كما خيال عند المتأخرين ان لا يصلح عند كمال الكلام التعميد الذي يقولون لاشاعة هذه مضافا
حدهم فانما كانوا القادما الذي يقولون به ان الاصل عند المتقدمين ان لا يصلح عند كمال الكلام التعميد الذي يقولون لاشاعة هذه مضافا
المفلي في المثال في جهة خطابها اي النزاع في اختصاص الكلام الموجب عموم لا في اختصاص النوجة وعموم لان جهة الاختصاص في المثال في النزاع
وبشبهه عليه **والاول** في كلام متأخرين انهم لا يوافقون في قوله ما وضع لخطاب المشافهة لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
انما هو في شمول الكلام للمفلي تارة وعندهم في المثال ان لا يوافقوا في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
وجهه لا في جهة الخطاب بل في جهة التعميد في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
وكما هو في جهة الاختصاص في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
مدلول في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
اللفظي الموجب بالاصوات والحرارة اما فواء النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
انه كلام الله سبحانه كما لا يوافق كلنا ان ذلك وامارة جبريل عليه السلام في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الحاصل ولا غيرهم من الامور انما النزاع في جهة التعميد في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
المسئلة اما الحق انما من المسائل الاصولية لانها ما يبحث فيها عن احوال الفقه من حيثها في الفقه عليها وهذا لان الكلام في
منها النزاع من ذلك الخطاب من حيثها في المسئلة الفرعية كصلوة الجمعة وعندها في المسئلة المستقلة في المسائل الاصولية في المسائل التي في المسائل
من ذلك الا اذا وعبرها من المسائل التي في المسئلة الفرعية كصلوة الجمعة وعندها في المسئلة المستقلة في المسائل الاصولية في المسائل التي في المسائل
اصل المسئلة مضافا **والثاني** في شمول الخطاب للعدد من الاصليين المسلمين المخاض وقول المعلم سدخال
عن الدليل ولما لان قول المعلم كماله قد ولما الخيال في ذلك الخطاب وكونه مستقرا فانما خطابها لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الشخص في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الكلام في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
والمطلوب منه والآخر في الفقه انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
من الخطاب وان هو الفهم والاشياء بالمفصول هو تكليفها لا يثبتان **فان قلت** الظاهر ان كمالها انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
وحدثا في الفقه انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
ما ذكرنا من ما في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
عن الخطاب في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
مشكوكا في دفعه بالاصل ويمكن ان يكون في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الخارجي الا انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
بالج عند الاستطلاع وتوهم كون الخطاب في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الخطاب في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
للمعد من جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
من بالخطاب كقولنا انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
العاشرين ومن واحد لا يحصل بغيره في جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
من الاقاء والاول متوجها الى الحاضر والمستقبل والعاشرين من جهة الخطاب انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
العرض ليس المتعلق بل الاقاء انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
انما هو في وجهه لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع
الا لاهم ببعضه من ما خرج من تحت تلك في النزاع

وتنبيه فصل الخصم بوجوه كلها مدخوله مثل استدلال العلماء بذلك الخطأ بان في الاعصار والاعتصار انه لو اخص بالخاضر لزوم على الشارع اعلاء المعدم بذلك والثاني مفقود وان رسول المعدم والخاضر واحد وان استحييتا ليدع بعد قوله نعم يا ابا الذر ليعوار استحييا لا ينشئ من الاثك ولا كذب بعد قوله نعم فبأي الاء ربك انك تباي شامدا نصفا الى الابه العرفه يستدرك به ومن بلغ نتائج

فصل الثانی

[illegible]

استاذ الامام محمد بن عبد الوهاب

زمان کثرت

وَبِالْآخِرَةِ

وَبِالْأَنْبِيَاءِ نَزَّلَ الذِّكْرَ

والله اعلم

في خطاب الشما

التي بالقرآن لا يكون الا لفظا في الآية الشريفة تكلموا بعد ما فانه لو اخصضتمكم بالوجود في من النبي لزم الاضمار
بعد قوله ومن بلغ وهو خالف الاصل لا يتا اليه ويدون الاضمار لا يتبع المعنى لا يكون المراد بكم كل الامة موجودة او معدومة لكن بطريق
التوزيع بان يكون المندرج للوجود النبي ولعلم من الامة فاعلموا اننا نادونكم بان الامة كل الامة بخلاف التوزيع فجميع الامة
فيكون الاجل قوله من بلغ فيكون هذا الخطا غائبا ويكون الخطا ما ايقم طاعة لاجل قوله لا ندرك من يكون عموم ذلك الامة بقوله ومن
بلغ وعموم الامة بالانذار بالقرآن كونه ذلك الامة للفتنة لعموم الخطا بالقرآنية في المقادير من العطف ثبت القهر والنجاة
عن طريق العطف بالمتنوع وان الامة على خلاف الحكم اول المراد بكم ان كان هو المجموع لزم التاكيد بالنسبة من بلغ من قبل الوجود
في زمن النبي كالحق الطاهر بالخطا بالانذار النبي وهو خلاف الحكم ان لم نقل انه لغو سد فلا بد ان يكون المراد بذلك الخطا غير المتكسر
اختصاص الخطا بنسبة المتكسر في الكلام في غير هذا الخطا بالاجماع المركب فان قلت مشقة ظاهر كمال الاختصاص بمتكسر الامة بالقرآنية
الخطا بنسبة المتكسر في سائر الخطا بالكتابة ما عدا ذلك الامة بين المتكسر المذكورين بانضمام الاجماع المركب قلنا ظهوركم في الاختصاص
من ظهور الانذار في عموم مقدم هذا الحكم ويكون الامة الشريفة على خلاف الحكم وثانها ان الانذار كما يكون بطريق شمول الخطا كما يكون
عند التسمية لانه لا يشترط في الحكم ان اعلان منه بالاشارة المتكسر مع الحاضر في الحكم بالاعلام جليته ظاهرة كافي ان ذلك الكلام انما
الخطا بالاعتراض ان الانذار في الاما لا يرد الا بالواسطة او بالواسطة جليته وثالثا ان المراد بالانذار في كل الامة بالقرآن ما انذار
كل واحد من الامة بكل اية من القرآن فهو سدا من الامة ما ليس بدارا لافضل الاحكام وموزا وابل السو منه اما هو لان انما ينفذ
بالاية الشريفة ياتنا النبي واما انذار كل الامة بجميع الامة انما يتبع لكن بطريق التوزيع بان يكون انذار الجميع اما بطريق شمول الامة الشريفة للجميع
لخصا من بعضها ببعض الطوائف فانه لو ان كل واحد من الامة بجميع الامة انما يتبع لكن بطريق التوزيع بان يكون انذار الجميع اما بطريق شمول الامة
او تخطا بعضها ببعض الطوائف فانه لو ان كل واحد من الامة بجميع الامة انما يتبع لكن بطريق التوزيع بان يكون انذار الجميع اما بطريق شمول الامة
مع موزع على الطوائف منها هو انما يرد الابرار والاولى الاحتمال السابق هنا فهو اما انذار مجموع الامة بمجموع القرآن بان يحصل صدق
انذار مجموع الامة او جنبه به بالقرآن فهو صحيح لكن لا بد من ذلك عموم الخطا بالاشارة التي هي محل النزاع ان يكفي صدق ذلك الكلام شمول
قوله لا اله الا الله على الطوائف ونحوها من الامة العزلة لشملة على الامة الخطا للجميع نه واما انذار جميع الامة بكل اية من القرآن لكن غير
اخرجه الدليل عن كونه انذار الجميع الامة فهو صحيح مثبت لما ذكره الختم ولا يرد عليه النقص بما دلل ان الانذار طائفة خاصة كمنسك
للمشركين ولا يرد على الوجه الصحيح بضمه فان الاحتمال السابق على ذلك انما يتبع من مجموع الامة بمجموع القرآن بان يحصل صدق
له بل ان لم نقل بان مقتضى اللفظ وفهم القرآن هو احتمال الثالث كما هو الاظهر ففصلنا به بتجمله ونسقط الدلالة من **والجواب** عن لطف بالرفع
الاولا انه خلاف اللفظ لان لفظ العطف على المتنوع وثانها ان هذا البان لم يوفق الكتاب بنفس الخطا هو وروى من عموم سائر الخطا
موقوف على عموم هذا الخطا بالكتابة وعموم هذا موقوف على عموم سائر الخطا وان كان موقوف على غير ما قبل الكلام البينة نكاذ لا لغيره
عموم موقوف على عموم ذلك الخطا او سائر الخطا بالكتابة او نكاذ موقوف على غير ذلك من الكلام البينة جدا وثالثا ان عموم موقوف
عموم لفظ من قوله ومن بلغ فهو فاعلم المراد بعض الامة الموجود في من النبي بان يكونوا لهم كمل من انذار من انذار النبي وروى من واما
عموم من غير سائر الامة من شرط اقامته فهو كونه متفهما لفظ الشرط على ما ذكره جماعة وليس هناك من رابعا اناسنا عموم ولكن غاية
الباب عمود ذلك الخطا واثانها الخطا من ان لا ان فيك بالاجماع المركب من قال بموقع من الخطا الذي هو محل النزاع في الامة
في الجمع لم يلزم على من قال بالخصوص في موضع الخصو ومما الامة الشريفة ان ذلك الكتاب ببيت فان ظ التعبد الكتاب كون القرآنية
فالبعض المتولين وحيث مع انما في ان المراد من الكتاب الكتب السماوية السابقة على النبي كالتوراة والانجيل والسلف وان كان ذلك بعيدا
الظ كون الكتاب موقودا وموقودا له النبي ان يكون الكتاب يمكن بوجه **الاول** ان يكتب الشخص كتابا من دوسبق لفظا بل يكون
مجرد الكتاب **الثاني** ان يتر على الاخر يكتب كالاعمال المستفاد من القرآن ليس هو الخطا بل حكاية الالفاظ بالقرآن **الثالث**
ان يلفظ الشخص بذلك الالفاظ وكما فرضه الخطا بالكتابة لكن لما معن كينوا ايضا كما في الحقيقة لا يكون ذلك الكتاب باللفظ
بل ان جميع الالفاظ عتبه مجموع ايقم كتابا ولا يخفى ان التعبد والكتابة الامة الشريفة ليست من العلم الاول لانفاق الامانة موقود
الالفاظ القرآنية انما يها بالاصوات ايقم متكلم بالكلام اللفظ لا يجل ذلك على القرآن كلام الله ولا من العلم التلوة ان ذلك
القرآن مجرد الكتب لما اجتمع الخلق الصواب كما يكتفى اجماع الكتب فيكون اجماع الصواب موقودا من جعل كتابا ما هو لاجل غير ذلك
من الكتب كالاعمال ونحو ذلك في شأنه فاعلم كونه من العلم لانه لا يخبر بكونه في نفسه اعم منه ذلك الكتاب مع

الامة الشريفة بالقرآن

باب في بيان

الكتاب

في اطلاق

وفي كتابه بقاء الأكثر بعد راعدا الطالبين باشتراط جلاء الأكثر احتيازا وكذا في اشتراط الجلاء سقاء الأكثر ما كانا بنوعه العلم بان الباقي اقل ثم يمكن ان يكون مرادهم جلاء الأكثر لا
ام لا اشتراطهما ام ملاحظة العام في ذلك نتائج

في مباحث التخصيص

الا فراد قلنا الاتفاق على جواز النسخ بعد العمل ولو مرة انما هو من حيث الجواز الفعلي وعدمه فانفقوا فيه على عدم نفع الفعل بطلان الحكم في
في مقام اعلام حكم النسخ فلفظ مطلق لا ينافي مع عدم العمل في جواز النسخ بعد العمل في جواز النسخ على جواز وطريق
التخصيص للفظ وهل النزاع في كل اللفاظ هو التخصيص في سائر الجوانب والاشتمال الحق الاول لقولهم اننا قد عدنا الامانة الاتفاق
على جواز التخصيص في كل اللفاظ كما حكى عنه لا ينافي مع قوله العون انما ثم انما في من قبيل النزاع بالاشتمال الا لفظا عجبا في القول
اخر وهو التخصيص في كل الجوانب والاشتمال غير ما في الاولين بخلافه غير ما كانا في من ادعى الوفاء على خروج مدعي عن النزاع
ثم انه لا شبهة في خروج النسخ عن الموضوع بازاء المفرد والشيء عن عمل النزاع وهل ضابط الجمع للموضوع للتكلم مع الغير داخل في النزاع ولا
وخصيصة ان خبر الجمع قد يطلق ويراد به الواحد الا ان كان لا بد في كون ذلك مجازا او اجماعا من البحث وقد يطلق ويراد به جميعا كما
قوله في الجاء حاضرة انهم خصا في حق انهم ليسوا بخصيصا بل هو اخصا بالجميع الخاص وهو حقيقة لان النسخ موضوعا في الوضع السا
لجربا مصاديقها قد يطلق ويراد بها اجمع ثم يحى في بعض الخواص بعض منهم كان بشر بقبوله ثم في عشرة ثم ظهر لم يرد واحد منهم
فقبولهم ليس بخصيصا بل تجا من باطل من عشرة وادفعه ثم لو اقررت ذلك بقوله الامانة لكان مما يحى فيه كاشرة لاشتمالها
الدلالة على الادارة الاستفراة لغيرها من كشيء لم يرد من عمل النزاع وهل النزاع هنا يخص في القول بكون لفظ التخصيص في
لفظ النزاع يجوز على القول بكون تمامه بدعي وقصده للموضوع التخصيص فلفظ ام مشترك بينهما بان يكون النزاع على القول بكون لفظ
حقيقة في الموضوعات حقيقة في كل مرتبة من مراتب الموضوعات بخص من مرتبة من مراتب الموضوعات لا انهم من الطرفين هنا
اخصا النزاع بالقول الاول انهم يتكونون من الماشتمال والقول بالثاني انهم يتكونون من الماشتمال والقول بالثاني انهم يتكونون من الماشتمال
للمرابط الى الواحد مجازا ان ليس بينهما اولى من بعض ومنفصل سند فلفظ ام مشترك بينهما لان هذا كل واحد اثنان
جاء النزاع على كل هذا لان السلسلة في نفسها لها جهة عقلية اي شتمها الفعلي عند الفراء من اصل لثا كما ان بعضها مستدلين ود
كما يجوز على القول بالوضع للموضوعات على القول بالوضع للموضوعات على القول بالوضع للموضوعات على القول بالوضع للموضوعات
منه على انما ليس من الماشتمال هنا لان الشتم على اليد الاول ولذا اجروا الاستدلال على مداهم ثم ثم على من اخصا بالقول
بالوضع للموضوعات من النزاع بنية على القول بكون العام التخصيص في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
على القول بالمازلة التباينة لان لا حسن فخير هذا النزاع عن النزاع في العام حقيقة في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
المازلة التباينة بنزاع في الجواز الى الواحد عدمه ان على القول بالتحقيقة في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
البحر في وهو الموضوعات الخراج الا في الام اكثر وفيه ان على القول بالتحقيقة في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
التحقيق لكن لا ينبغي على هذا القول بكون الحقيقة التوكيدية مجازا القبول في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
الانكسار في بعض ما ارد به ان يكون في النزاع في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
جاء النزاع على القولين **الفصل الثالث** في نزاع في النزاع وهو نظير موضوع **الاول** فيما ارد به ان يكون في النزاع في انما امره والقول بكون حقيقة منه ومنها يظهر من بعض
ولم يكن العمل به مفترقا في فنون ان مرجع احوال المسئلة الى طنة جواز تخصيص كثر وعدم جواز اجماعا وعلى كل القولين
اما ان يكون النسخ مفترقا من الموضوعات لفظا ام بالمضمون مشكوك الحال فلفظ القول الجواز اصل هذا المسئلة الفقهية سواء استعملوا
او لم يكونوا المشكوك الحال لان يمنع من العمل بنسخ القول بالمضمون واما من حيث المسئلة اللغوية فاما ان يعمل بها بالنسخ فينبغي ان
لذلك لظاهرا ولا كان خبرها كما هي المسئلة اللغوية ويعمل بها في القرينة وعلى القول بقيد الجواز فاضا من عمل بالنسخ في كل صورت
المسئلة القرينية انما هي في الخبر موجودا لان الدليل على الحقيقة انما هو الايمان والامتناع من النسخ موجودا الوصف فكل ما
لما في خبر معلوم انهم يعلمون ان القابل جازا في الخبر الواحد وهو يقول بغير جواز لعدا الدليل عليه لا للدليل على عدمه بل
من حيث المسئلة اللغوية في خبر واحد لا يجوز يكون ذلك لبلالة على الجواز الا الحق فيه التخصيص بانهم ان علم ان الخبر ينسب لفظا للموضوع
ان هذا الخبر الواحد كما هو في الواقع صان له ليس من اولى بل من المصنوع بان اخبر او كجماع ذلك للفظ فاما ان يعمل هذا القابل
بالقول في اللغة في خبر من حيث المسئلة اللغوية انهم والا فلا وان علم اللفظ من اولى وانما نقل اولى للموضوعات ما في العوالي
فما علم ان اولى من اهل الخبر والاشتمال ان يعلم بن ذلك على الاخر لا يعمل في المسئلة اللغوية لاحتمال خطأ اولى لفظا في معاداة المراد
بذلك لفظا ثم على في المسئلة القرينية وعلى الاول اما ان لا يكون بين هذا القابل وبين القابل واسطة او يكون واسطة ولكن
طريق الظاهر بان يعلم ان هذا اللفظ مدني في خبر من حيث المسئلة اللغوية انهم والا فلا وان علم اللفظ من اولى وانما نقل اولى للموضوعات ما في العوالي

في النزاع في
في النزاع في
في النزاع في

الموضوع

في النزاع

في النزاع
في النزاع
في النزاع

في اذن العام المحصن في الباء والام

الحق في الدنيا والآخرة
استشهاداً على كل من
يؤمن بالله ورسوله

الكلام في التجارب
بين صالح بن
النقاد و
اللعق

في التواضع
اضالة النفس
واللغز
اضالة النفس

في بيان العام
منه في بيان
الباقى

في انقضاء المدة المخصصة
على المصطفى

اللفظ

واختصاصی

تابع

وہابیوں کی فتنہ انگیزی

لا التملك
الحارة

المقصود بالثمان
لشاذ في
علا من الغنى
وعاء المقصود

انقضي ما على مفضل
والخارج على الخوار

الحمد لله

في بيان العلم المتخصص بالبيان

كثيرا لما ذكرنا في كتابنا انما يستدل الحكم في حق ظاهر اثم يندل في خلافه كما في بديل لفظه وحتملا كرم العلماء ايضا حتى اكرم العمل في بيان من
 لا تجازي ذلك المبدأ فطعاما واما التجازية في الاعل من قبلنا منه لمعلما بما انا وصينته في جواب عنه هو ان جوابا لنا عن تجازية الترتيبا
 على الحق فندع عن حد التجازية اصلا لعل في الافلا منها الاخراج ومنها على من منها انهم سئلوا ولو سلمنا تجازية في نحو الاخراج الى الواحد فلما
 بعد من قبلنا من لو فاق ولما لم ينفذ فلما سئلوا سئلوا التجازية في جوابها في نحو ضرب النمرة بين القول بالحقيقة فيلزم جزوا الحقيق في الواحد
 القول بالتجازية فيلزم بعد الجواز ان يقوم دليل عليه نعم يشكك ذلك على الفصل بين ما اذا بقي لافراد النهر المحصور يكون حقيقته في الباء وبنت
 مجازاة في القول من الحقيقة فيقولون في هذا التخصص الى الواحد لا يندل في التجازية في ان يخصص فتم ان قلنا بالحقيقة في الباء مع انه
 يستعمل في العام وحق في التخصص الى الواحد لوجوه لزم هو ان التخصص الى الواحد في كونه القول بان المستعمل منه هو الجميع منها انه ان قلنا بالحقيقة
 لزم القول بحقيقة انما التخصص الى الواحد لكونه الحقيقة وهو الجميع مقبلا وان قلنا ما في الحق بالاجمال لاجل تعدد مرادنا التجاز بعد صلحها
 من معنى الحقيقة كما يشهد بما سئلنا لا بد من صيد التجاز ويمكن ان لا يرد على القول بالاجمال بل ان من التجازية لما في المقدمة الاولى
 انه يصدق في الحقيقة من رادة الحق الحقيقة يكونا اثنين لارادة الحق التجازية وهو مما انا في مونس لفظ كما في الجمل المتقدمة اذ اقام قرينة على
 عند رادة الحقيقة في هذا يكون التجازية ملان من لفظه والحق والحق على الحقيقة يمكن الاحمال على من يقول قلتم من الحقيقة في الجمل
 لبعض منها واما على القول بالتجازية فلا يخال ان يكون المركب اسم المحصور وان لم يكن تمام التا ولا ريب في ان المحصور مستعمل منها في الباء
 بجملة اذ لم يرد في قولنا على قولنا لعل واما على قولنا لعل فوجه الاحمال ان لفظه وان سئل في معنى الحقيقة الواحد في قولنا
 كان تفوق الحكم الواقع للطابق للشيء الى الجميع لما في الحقيقة على رادة ذلك لفظا فحينما يتعلق الحكم الواقع الى جميع التا ولا يخصص منه
 فيحصل الاحمال هكذا على من يخصصها من الاسماء فكيف يمكن هذا لا بد من ثمة في الحقيقة في الاستعمال لثمة ان في الحقيقة والظهور
 التجازية والحقيقة معا على التجازية فلا يرد على قولنا لعل فلا يندل في التجازية بعد اخراج البعض يكون لفظه الاول وهو صديق الحكم الواقع الى
 الجميع ما في الجمل في الحقيقة لا يكون نفس لفظه انهم متبنا لارادة كل الباء في الحكم المتشكك بالاعتقاد وكذا على من يخصصها من التا في
 يرجع الى مكن العلم مع ان كل علم من هذا النوع الجدل انما هو اوضح للام الباء نعم يشكك على قول من يقول بالحقيقة في الباء فتم اذ فوجهر
 فخصر وذلك لان مرادنا الحقيقة على المنه والى من يخصصها من الاسماء واحدة وكذا على انما اورد في الجمل المحصور لان من يخصصها من الاسماء
 انهم علم اللفظ من الحقيقة في الجمل في كل علم في حق بعض التا كما اننا نقول بحقيقة التا في الاستغفار والحمد ونغله على الاستغفار لان يتوثر في
 على العلم في الحقيقة على كل علم في حق بعض التا كما اننا نقول بحقيقة التا في الاستغفار والحمد ونغله على الاستغفار لان يتوثر في
 المحصور كان مستعمل في الحقيقة ولا يخرج المتخصص وكذا يظهر التجازية كان دلالة الغرض مجازية وقيلولة انا لا نكون المحصور في
 متخالا لا نرجح ليس لزم قوة دلالة الحقيقة بالنسبة للتجازية وذلك كونه في دلالة الحقيقة بالنسبة للتجازية وذلك كونه في دلالة الحقيقة بالنسبة للتجازية
 دلالة التجازية اقوى فلا بد من اتباع حصول الموارد وثانها سلمنا حجة النسخ لكن محققا المعنا لا يفيقنا ولا لارادة الحقيقة في العام التخصص
 واحد يقول بعضنا الحقيقة وبعضنا التجازية لعل في دلالة مراد واحدة من التا فلا يندل في التجازية بعد اخراج البعض يكون لفظه الاول وهو صديق الحكم الواقع الى
 والقول بانها ان قلنا انها حقيقة من الدلالة اقوى من التا المقتضى الخاص في ناسب لصل فان كان التا في صغر يا محقق في
 النوع في العلم من الجميع يكون حقيقة ما انا حق يكون مجازاة لصلح الحقيقة في قولنا الذي اخرنا في نفع نافع الاستثنا لانه يشك
 الحقيقة من التجاز لصلح الحقيقة لعل في حق من بن جدي لصلح اداة الاستثنا الحقيقة في الاخراج الحقيقة التي لا يندل في
 الحق في نفع التا في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 الاذ بتا في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 العلم ما استا في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 مرفوع اليه عن التا في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 على الحقيقة في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 الاخران جازا لعل في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 لا يخفى في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 الوصف في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم
 الوصف في حق في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم

بالحقيقة في الجمل
 فان القول بالتجازية
 في العلم لصلح نكاس من تيا الوصف في الوصف هنا على اداة التا من لصلح حاصل لاث قولنا ان العلم

في ناسب لصلح فان

فِي بَابِ مُقَدِّمِ الْفَصْلِ الْخَامِسِ

فصل فی الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق في الحق

للرحوم

[illegible]

المجمع فائز الا على التجميع

فان العلم حال لا يصفى
 من ان يكون من باب السب
 والوسع الى الاميرة عطاء

للتأكد من الجودة التامة للحاصل لا داعي للاستشارة.

والدليل في الكل العربي هذا: ودية ماسوا مائة فضول لفضل العبيد الذي يكتسب من ربه. وهذا الجمع التبعي ليس بغير لفظ العام حقيقة على الأصح إلا نوالا العرب في فهم من العبيد معنى حكم بأنه المراد من الجمع سواء كان المرجع حقيقة فيه أم كان ظاهريا لا خافيا إلى بيان أنه انصب حقه حقيقة فيما كان المرجع حقيقة مطلقا وإذا كان ظاهرا لم يكن مراد منه حقيقة ما كان المرجع ظاهريا مطلقا أو بشرط كون مراداً أو فيما كان مراداً من المرجع نتائج

فصلان وصال الصبیح
بعض افسانہ عام
لوریج
لاہور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زكاة الشافعية

[illegible]

كان معنى حقيقتها الخدمية ان كان المراد من الراجح مع ظهور الراجح، سواء

موسم الحمل
موسم الحمل
موسم الحمل

فول الآخر له عند

السؤال

برہمچاری
فوجی
ہندو

لصل في محض الكتاب بغير الواحد لا يفي بجواز تخصيص الكتاب بوجوب الاجماع والخبر المتواتر لفظا ومعنى واضح الاول المحذور ان لا يواحد من لزوم المحافضة لفظه
لواء ولطيفة العز وكونه مذهب اكثر الى ذلك مما عدا ذلك ودان بين العلمين اقول مضافا الى ما سلك في جهة الظن نسي

الكتاب
في جواز
الاجماع
بغير الواحد
في جواز
الاجماع
بغير الواحد

لنضابق من الجمع لمجرد التبرع كما فعل الشيخ في الاستنباط وانما العمل والفقوى في الاصل **طريق** لا اشكال في جواز تخصيص الكتاب بغير الواحد
والخبر المتواتر لفظا ومعنى في جواز تخصيصه بغير الواحد خلافه واولها الخبر ان خص ببله بدل في لفظ كالاجماع **الاجماع** في الجمع
ان خص ببله بدل منفضل فلهذا كان او غلبا **الحق** اخص الوصف ونسب الحق واليقين اليها من والنوطين جبا انهم يقولون بالاجماع
ويقولون بجحيتها مع ان جل الاجبا مخالف للكتاب لولا انه وابين مثل الاماكن المشبهة للبرزخ الاصلية او الاماكن كونه لا يمكن ان
نفسا الاماكنها وخلقكم في الارض جميعا فان لم يعمل بذلك الاجبا الاثما المتكثرة الواضحة لبرزخه ولا بما حذر لم يخص في بين الاثام
ان ذلك من باب التخصيص لا التخصيص بعد ما قلنا بخبر الواحد كان ذلك مستدجا بما انما في المراد بالنقص وغيره انهم في الاية الدالة
على البرزخ طليفا واما الاية المشبهة للامانة في الاشياء بخبر واحد فلهذا من ركناب التخصيص العمل بالاجبا الا ان يقول بان لا يبرخصه
بالعمل للقطع بطر بان ما يخرج به عن العموم وعدم بقائها على كليتها وعمومها والعام التخصيص لم يلزم بحجته حتى بان العمل بالخبر يخص
رده ليقع بان الفرض في متواتر الفرض وبعد من الاجمال لا علم بالتعارض والمخالفه من كونها جاعا عن محل الفرض ثم وكيفية الاثام
الجواز اتم للقطع يكون كثر من الاجبا الخاصة للمعارضه لعام الكتاب مطا بقواعد فتكون العمل بذلك التعميم وابقاها على ما لا قطع
بمحافضة ما ثبت في الواقع فلا خدش في الكتاب ثم وفي جميع الموارد يستلزم القطع بالخبر عن الذي وهو انما انشأه لتسليم الكلي مطح يد
الامر بان احاد واما الاجبا الكلي في العمل بالخاص للمعارضه او البعض والابن بالنقص المعين عن التخصيص او التبعيض بطر في الخبر فلهذا العمل
باي خاص ريد لا سبيل الى التمسك بنظر الى انه لا مرجح شرعي بين البعض المعين فان قلنا **اعلمنا على** بالاجبا من الاجبا الخاصة وطرح
البطلان واعلم ان الكتاب قلنا لا دليل على غلبا الظن في اصلا على الاجبا ولو من بالمرجح فان قلنا **بدل على اعتبار** في مقام الترجيح
قوله في علاج المعارض خدشنا قلنا ان موده صوة من الاجرين وهو غير ما نحن فيه فان قلنا **ان العز يكون للفظ** قلنا
نعم لكن ذلك يخصص ثم بالورد لا يخصص به ولا سبيل الى الثالث ايضا بعض الحكم بان بعض في مقابل الاحتمالين الاولين فالمراد
بين احاد الامر الاول والاخر او بين الامور المذكورة من مرجح اجتهاد بين احدهما فتقول لا بد من اخذ بالاجبا الكلي في
القضاة لحصول القطع بالامتناع عما هو المكلف به من الاحتمال لان التمسك في الواقع المشبهة بين تلك التمسك بعدا بطلان التمسك
اخذ بالاجبا الكلي فلهذا به المكلف به بيننا المشبهة بين تلك التمسك نظير القليلة المشبهة بين الجماعة مع سعة الوقت فلهذا لا يجمع
الجماعة وان ظن ان القليلة هي تلك الجماعة المعينة لا غير فليس لا يثبتنا غلبا شرعا فان قيل ان حكم الفصل كما ذكرنا لا يمكن ان يكون الفصل
لا يحكم ببله بل حكم ببطلان التمسك الكلي واما ان اللازم بعد ذلك هو الاخذ بشي لم يحصل منه القطع في الفرض فلا بد من غير مستقل
ح ومجرد مرجح حكم فضاها يلزم بتسليم البرزخ اليقينية وهو يحصل الاجبا الكلي لا غير نظير القليلة المشبهة ومن هنا يظهر ضعف ما قيل
من نسوية نظير الحى الملتزم تكا بان الفصل في وجوب الاجبا عينا والزم التمسك بالحجة فالمكلف بخبر بين نظير الحى الملتزم لا يبر
بالكلى يستلزم الترجيح افراد وجه الضعف ان الفصل في وجوب الاجبا عينا وبعد لم يحكم بشي فاعاد الاشغال تعين نظير الحى ويذكر
نقد هذا الدليل القطع على الملم بوجه اخر وهو اننا نقطع بشي ما هو مطابق للواقع بين جوا الكتاب والاجبا الخاصة لا خصوص
الاجبا كما هو مقتضى الغرض والاول فقول لا بد من تحصيل ما هو مطابق للواقع وبما العلم مستندة بخصر الامر في الاجبا الكلي العوي
يلزم ترجيح الرجوع لان الظن في جانب الاجبا الخاصة لقوة دلالتها او التسوية بينهما وبين الاجبا الخاصة فهو تسوية بين الزوج والزوج واما
التجسس فموجب لا نه ترجح بل مرجح لان من جملة الاحتمال ان الاجبا الكلي في الاجبا الخاصة ولا مرجح اجتهاد تعين التبعيض المذكور
مكنا الكلام في التبعيض بخبر اذ لا مرجح له على الاجبا الكلي المذكور في استواء الاحتمال لان التمسك الاجرة اجتهاد اخذنا بما يحصل به
القطع بالامتناع وهو الاجبا الكلي في الاجبا الخاصة كما يظهر ان التخصيص كذا بخبر واحد بل ما القطع من ان يمكن ان يقطع
النظر عن القطع في جهة اكثر الاجبا الخاصة للواقع انه لا رجحان لتكليفها ما بالعموم او الاجبا الخاصة لكن لا خيرا رجحانها اكثر مع ان
اهل الفرض على خلافه في الاولين اكرم العلماء ثم لا عمل بجعل العدل ثم اجتمع على ان الاول لا لا نكرم زيدا العالم لعمل بالخبر الخاص بالخاص
في غير مورد الخاص هذا كله على طريقة العالمين بالاجبا من بالوصف واما على طريقة المتقدمين فم لا لا دليل على عجيبة الخبر بالاجبا
دلائلها على اعتبارها في المقام وان كان هو الاجماع فهو حاصله من اجماع معتد على العمل بما بالعموم او الاجبا الخاصة وخبر
للاخص خطأ كما هو موقوف على منع حكم وحجته على التمسك بالاجبا الكلي في الاجبا الخاصة بالمعنى الثاني فان قلنا **كيف يخص**
الكتاب بخبر الواحد مع ورود الاجبا الكثرة بطرح الخبر المخالف للكتاب قلنا اولها منصرفه لا المخالف للكتبة بله يحصل بالنسب لا
لخاصة بله من فيها الا ان يدعى التولية ولا يبعد واما بان مورد تلك الاجبا فيما تراض الخبر وما نحن فيه ليس هو قوم ان العز

في جواز
الاجماع
بغير الواحد

الكتاب
في جواز
الاجماع
بغير الواحد

في جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد

بموجب اللفظ قد تدر الجواب عنه وثالثا ان تلك الاجزاء معا ضمة بعضها ببعض من الاجزاء الدالة على العمل بما خالف العامة والنسبة بينهما
من وجه فكيف يصح التمسك باطلاق تلك الاجزاء على طرح ما خالف الكتاب وان لم يوافق العامة بل خالفهم فلا جرم ينسلك الاجزاء معا ضمة بعضها
وبعضا ان العمل ينسلك للاجتماع من تخصيص محض انما ينسلك بخبر الواحد الخالف للكتاب فالعمل بها بلازم طرحا لانها مخالفة للكتاب بل من العمل
بها عند العمل بها الا ان يدعى عدم انضمامها الى طرح نفسها وهو غير بعيد وخامسا ان دلالة تلك الاجزاء الواردة في علاج النادر على طرح
المخالفة ان حصل الظن على صحة كذا ما نحن فيه ممنوعة بل هي مضمرة الى صواب الظن بخبر الكتاب بعد ان يثبت بغيره وثالثا ان تلك الاجزاء
ظنية ومعاد ذلك على صحة الاجزاء الخاصة في مقابل الكتاب فظنية فلا بد من حملها على صورة المخالفة الكلية **أجيب** الجواب بانها لا
فما لها ولو لم يثبت له وهو لا يحصل الا بالعمل الخاص وبغيره لا يمنع كونها دليلين **فثانيا** ان العمل الخاص طرح للعام لا يمنع ثالثا
انه لا دليل على ان الجمع مما امكن لازم كما هو المذكور بالاولوية ثم لا بأس بالجمع لمحض البيع وربعه بالجمع فبرخص فيما ذكره وهو محمول
في الخاص على التمهيد وبما القبول بالاولوية ان يقر ان مرادهم الجمع المكن عرفا لا مطلقا والعرب يتخاضون عن هذا الجمع **جيب** المانع انما كان
فقط لا ينافي خبر الواحد لا نه فليقر ان المراد بظهوره دالة الكتاب وان كان فظنية صدوره منكم لكن ينافيها فظنية دالة
الخاص لا ينافيها العام معني انها اقوى من ان يكون تلك الجملة او يكون الخاص اقوى وانما لو كانا تخصيصا لمجاز فظنية به اتم اما الملا
فلا تلتزم ان كان هو فهم الظن فهو موجود بينهما وان كان وصف التخصيص فهو موجود لان النسخ تخصيص لا زما وانما اولوية تخصيص
العام من الخاص انما هو مشترك بينهما واما بطلان الثاني فبالافتقار وفيه منع الملازمة لو لم يثبت فهم النص على النسخ كما ثبت على التخصيص
ومنع بطلان الثاني ان ثبت قولنا ان الاجماع بنفيلنا انه هو الفارق والافتقار الى النسخ اتم وكل وقد بين ان الفاروق بينهما بعد ان يثبت
الملازمة هو غلبة التخصيص في النص وفيه من ان التمسك بالغلبة حسن لم يثبت فهم النص على جواز النسخ والافتقار بغلبة النص والافتقار
بعد الجواب ان الاجماع هو فرق ان التخصيص من النص ولا يلزم من تأثر النص في الضيف تأثره في القوي وقد بوجه الامور بان الاول
دفع لبعض المدلول قبل العمل به والثاني دفع لمدلول المعول عليه من انما دفع اسهل من الرفع وفيه ان الامور بنوعه والتمسك بمقول بالقبض
الى الله فان الكتاب والتمسك به من ذلك الكلام بعد ما ثبت فهم النص على جواز النسخ وقد بوجه الامور بنوعه وانما حشد الحاد يحتاج الى التمسك
وكيف في بقائه على الوجود واما عدمه فلا يحتاج الى التمسك بل يكفي فيه عند العلة والاولوية الواسطة بين الوجود والعقد وخرس اشغال بينهما
وهو غير معقول فخرج حصوله بغير ثبوت علة اسهل من رفع ما ثبت لعدا حاشا الى علة اخرى وفيه ما اوردنا وعلى التوجه السابق فثنا
لما نزع القول بعد احتياج الباء الى المؤثر الجدي وهو ممنوع وقد بين الفرق بين النص والتخصيص بغيره دالة اللفظ على جميع الاريا
وان لم يكن ونوع المدلول مراد انا التخصيص ومنه البعض وفيه انه نعم من قوله فان امكان ارادة الدلالة في العا ووجوب المصلحة في ذلك
لغيرها صلا انما بد بغير الامكان وانما بد الفعلية في النص دون التخصيص ثم لا يمكن كون المراد في النص بغير الحكم في فضل لا زما مجازا ولكن ثنا
ببانه بهذا الفرق شكل ضا بصر في بناء العام على الخاص علم ان العام والخاص ما متوافقا في الحكم ابا ما دلسا كقوله اكرم العلماء
واكرم زيدا العالم جميع العمل بها بل خلاف بين لا يتحقق العقد النادر مع مخالفة خبر ثنا من العامة ولعل نظره الى جهة صفته والتمسك بمقول العام
بموجب المخالفة فصار من المخلوق العام فخرج عن المفروض قد رجمه واما مشابها كاكم العلماء ولا تكوم هذا فخصي هذا القسم بغيره
الاجابة اعلم ان العام والخاص المفروض ثنائيهما انا ان يكونا قولين واصلين ونفرد في العام قول والخاص فعل والعكس وان العام قول
الخاص نفرد والعكس وان العام فعل والخاص نفرد والعكس فهذا انما دفعه ثم قال منها لتأملوا الصواب وهو التمسك بالعام معقول في
فقطا والعكس فخصر اربعة في شدة وثلاثين ثم كل منهما اثنا من الكتاب من النبي او من الامام او العام من الكتاب الخاص من النبي
او الامام او الخاص من النبي او الامام او العام من النبي والخاص من الامام او العام من النبي فخصر ثمانية من انما دفعه ثم قال منها لتأملوا الصواب وهو التمسك بالعام معقول في
ثلاث مائة واربع وعشرين ثم كل منهما اثنا من الكتاب من النبي او من الامام او العام من الكتاب الخاص من النبي او الامام او الخاص من النبي او الامام او العام من النبي فخصر ثمانية من انما دفعه
لان العام والخاص من هذا القسم ما مضى فان خصه اربعة مع تقدم العام والخاص وسعلا في التمسك بالمعنيين من علة الملازمة لفتد
احدا على الاخر اما قبل ذلك فبعد ختوت العمل بالتمسك او بعد او قبله فبانه ثمانية من انما دفعه ثم قال منها لتأملوا الصواب وهو التمسك بالعام معقول في
الثاني منها وهو ما لو كان يجوز ان يدرج خصم له او جند لا يمكن ان يدرج جميع الوجود معان لتسوق لا فزان مجلي وكذا الثاني على غير ذلك
مجلي لو لم يكن الجواز كما علمنا بعد الاثران لكن شكك في التمسك وحصل العلم انما لا صد تقدم الخاص شكك في تقدم العام فزاد فكر
منه اربعة عشر فبما خالصه من جميع الثمانية لعم الاول والاربعة لثلاثة والافضل من انما دفعه ثم قال منها لتأملوا الصواب وهو التمسك بالعام معقول في
اذا ختمت ذلك فخلات لثلاث بطر من كثر العلماء ان الفارق الجملة لا يصبوا الا في صل خاص مع قول العام وفيه ان يمكن فوضه لقولين يتم

في جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد

في جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد

في جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد

رَكْنٌ فِي الْمَطْلُوقِ الْمَقْبُودِ فَدَعِيَ الْمَطْلُوقُ بِأَنَّهُ مَطْلُوقٌ عَلَى مَبْنًى مِنْ شَيْءٍ لَا يَبْدُو رَحْدَةً وَلَا كَثْرَةً وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مَادِلٌ عَلَى شَيْءٍ فِي جَنْبِهِ سَتَجِيعٌ

بأن يكون لا مبرر يستكمل بالخاص حين تكلم الرسول العام وكذا بين الفعل العام والقول الخاص كان لبس المحرر في المحرر ثم قال في ذلك الحالة
 كالمسلو المحرر في السلوة فان تلبسه في الحرب يظهر منه جونه في غير المحرر لغيره من الصلوة وغيرها من ذلك الفصل اعلم من قوله المذكور في المحرر
الثاني اعلم ان النزاع في العام والخاص المطلقين لفظ كلنا منهم في العوائد حيث أطلق العام والخاص من غير تقييدهما بعلوم من وجه
 او مطلق فان لفظ العام والخاص بل لا يمدح فغيره المطلقين للتباد وصحة سلبهما عن العام من وجه ولو سلمنا كونهما خفيين فبهما انهم فلا
 اقل من ظهورهما عند عدم التقييد المطلقين بغير تباد عداواة القسم الآخر ولو نزلنا فلا اقل من ظهورهما عند عدم التقييد فبهما انهم فلا
 كون القسم الآخر مجلا من ان ثبت نعيم النزاع بالنسبة الى القسمين كما توهمه الميراث في الشراية وابقه ظواهر كلامهم في بيان الحكماء المسئلة وانها
 حيث لو ان كان العام مقدما على الخاص محله كذا انهم لم يربطوا الا الحصر في العموم والخصوس ولم يحدروا بان حل العام على الخاص من المراتب
 كون الخاص مبررا لما هو المراد من العام ومعنا القول العام في غير محل تقاضيه مع الخاص بالخاص في ذلك المورد نفسه ذلك يتصور انما
 من وجه كما لا يخفى لان محل تقاضيهما مادة اجتماعهما وجعل احدهما بالآخر ترجيح بل لا مرجح لا يمكن جعل كل منهما محضما للآخر وتجميع
 خارجي سواء العموم والخصوس ولا يمكن الجمع بين الخصة وبين لزوم النافض ولهم اشهرها اسندوا بوجه بنا العام على الخاص بان يحد
 بالعام بوجوب الفاء الخاص بالمرة من غير عكس وذلك بحسب في العام من وجه وابقه من جملة ادلتهم على حل العام على الخاص في التحكيم
 بالاضافة الى العام قطعي والعام ظني فلو لم يحصل العام لطل القطعي بالظن وذلك ينطبق على العام من وجه لان كل ما فني واستشهد
 النزاع ببعض شواهد مثل ما قلنا صاحب في حاشيته ان من الادلة على ماصها اليه انه لو لم يخص الخاص بالعام لمقتضى لطل الفاعل
 بالتحكيم قال وانما عدلنا عنه الاصل لانه لا يتم لانه بعض التصوي وهي ما يكون الخاص غالبا من جهة عموله يكون قطعي لانه لو كانا لعموم
 من جهة اخرى لم يلزم كونه قطعا اخص من المدعى ولذا لم يذكره اشعق محضرا ولا ربي في دلالته هذا الكلام على كون النزاع اعم لكن نقول انه
 سهو من حسام فلا يصبر لبلال الخصة العيون صاحب انه عدل عن هذا الدليل في الاصل لما ذكره من وجه كون الدليل المذكور كذا في الاصل
 ابقه اخص من المدعى ومثل ما راى من التعميم في بعض مباحث التخصيص فله الكلام في هذا البحث ايضا فان راى تسكيهم في جواب التخصيص
 بالكتاب ابتداء الماثل المتوعدنا زوجه ما مع ان النسبة بينهما اعم من وجه ثم توهم ان هذا البحث انهم بحث التخصيص بين نعيم النزاع بينهما
 لاشتركان في ذلك منه انهما وان كانا معا من التخصيص لكن المخصوص من اتمد بالابتن في مقابو التخصيص الكتاب لعل لا يجرى ان كتاب
 يخصه مثله ولو بعد ان من مرج خارجي رداعه مانع من التخصيص بالكتاب سنا وكون فابتن الابتن عامين من وجه او مطلقين في وجه نظر
 المتكلم اصلا لان مقتضى محصل بكل منهما وهذا بخلاف ما نحن فيه لان المقتضى هنا بيا كفيته بنا العام من حيث انه عام على الخاص كما مع
 قطع النظر عن المرجح الخارجية وذلك لا يتصور الا للمطلقين هذا على مداف العام واما على طريقة الامامية فلا يحكم بتخصيص
 بالآخر بل يميل بالاجماع على اعتبار ابعدا لاجلين في المتوعدنا زوجه ما فاعل بالابتن معان العام رجوا البتة الاولى الاحمال لا فترها
 بالحكمة وخصصوا الالبته الاخرى لا يبق عند دعوتهم لحكم العام من وجه يشهد بنعيم النزاع بعد الاحمال لا فترها الاولى الاحمال لا فترها
 في بحث التراجع **المحرر** الثالثة اعلم اننا انما بنينا العام على الخاص هو صواب **الاول** ما كانا الدارج معلوما منه عاما واما
 مقرر بن حقيقته كسب الخاص من معصو حين صد العام من اخر فلا خلاف يعرف من بعد علمه حل العام على الخاص فهو دلالته لكان
 عرو عن الخفية والتعارض بينهما الموجب للتساخط او التوقف كالعامة من وجه فيحتاج العمل احدهما على الاخر الى المرجح الخارجية لا يفتد
 يكون العام مخالفا للعامه فيقدم على الخاص او لا فلو لم يردوا الوارده فيه فكيف اطلقت تقديم لا فترها الاولى الاحمال لا فترها
 قطع النظر عن المرجح الخارجية والاضد يترجى الخاص ولو كان لافتران عرضها كان يقول كرم الله ثم قال لا نكرم بعد اخصص العام ببقائه
 الفتر وان حمل الكلام على الامور اخر مثل حل لا نكرم على التمهيد وابقا العموم لانه او حمل الفتر على الجمع عن الاول من غير تقييد
 بل يكون بدا او حمل على المطلق العام على النوطن حل الخاص على ظاهره من التمهيد وغيره لكن من الحامل لكن المتبع هو فهم الفتر ونعلم
 التارخ بينهما مع تاخر الخاص ودرده بعد خصوصه في العام فاجمعه على ناسخة الخاص لا نركنا محضنا لزوم تاخير الخاص عن
 في الزمان المندم الحاجه وهو اجماعي لطلان والاحسن ان يبق اما ان نعلم ح وجود اليقين للموالمرد من العام لمقتضى وبقائه ان يعلم بتد وجود
 ضلي الاول لا يلزم من الحكم بعد ناسخة الخاص المذكور تاخير البقيع ذال البتة ان تقدم على ما هو المفروض يكون ذلك الخاص كما شفا
 البتة للمقتضى لا اشكال في اجرائنا المبرره من منشاء المشمله على الخاص كونها غير ناسخة بل كما شفا عن كيف المراد بخلاف ما لو فترها
 مما فترها لو لم كون ذلك الخاص مخالفا لاشكال في اجرائنا المبرره من منشاء المشمله على الخاص كونها غير ناسخة بل كما شفا عن كيف المراد بخلاف ما لو فترها
 وعلى الثالث لا يلزم الحكم باننا نخرج لاننا ليلغيا الاحكام بعد الرسول الى يوم القيمة من حيث ذلك عن سبق اليقين في الحلي على الاول ايضا فان

العام والخاص

نزع احداهما يحتاج

في كتاب التكملة

فالمال

ما هو المبرر

في كتاب التكملة

العام والخاص

بترج

ولو عرف المطلق بأنه احد الامرين اما الدال على الماهية او على الشايع في جنبه كان افراديا في شره يحمل المطلق على المفيد العموم
المستحق للمطلق بدليا واستغرابا اما افرادى ومركبي

في المطلق الشايع

في المطلق المقيد
والجملتين

في المطلق
الطلق مطلقا
على

بسطل بان فيه الجمع بين الدالين فلو عمل بالعام لزم القا الخاص ان كان ورد العام قبل العمل فيه فنحن ان كان ورد بعد ذلك العمل
وفيه ان لا دليل على لزوم الجمع بينهما امكن واجمع الخالف بوجوه اقربا ان تخصص للعام بيان له فكيف يقدم عليه فيه ولا انهم
حكوا في حق الفاعل ان العرف ببناء العام على الخاص تقدم او تاخر ولا خلاف في ان بعض الخفية حيث جعل العام المتأخر ناسخا والباقي مفتوق
على التخصيص تقدم العام او تاخر مع انه رد هنا ايضا ان المقدم كيف يصير متبا وتايبا ان المقدم هو ذات المبيد ما وصفه البيان تاخر وولم
وصف البيان يتبع مقارن للعام فاسد لا يتحقق لبيان يتوقف على عدم تقدم ما يحتاج اليه بشا كذا ذكره بعض الصوفا الشافعية اذا
جعل النسخ راسا فالمراد من من هب لاصح العمل بالخاصة العام عليه هولا لا يخرج عن احد الاشياء وقد مر ان الحكم في الجمع
بالخاصة ابرزها عليه غلبة التخصيص وورد الخاص قبل خصوص وقت العمل بالعام واقام يقول بترجيح النسخ على التخصيص فيما فرض بعد الخاص
على العام فيتوقف هذا القسم لدوران الامر بين كون العام مخصصا او مشروحا وهو مد فوج بما مر في الكلام في تعارض العام بين وجه
وتحقيق الكلام في ان هذا العام من ان كان اكثر مورا وافرادا من الاخر كمن بعدد ما عاين في على الخاص فيلزم هو افراد البناء العرف
عليه لعل السكون ما هو اقل افراد اظهر لا في محل التعارض لعل سر بناء العلماء على ابواب الفقه هو ذلك ايضا وبالجمله هذا القسم
من قبل العام والخاص المطلقين فيجوز فيه انقسام المذكور في من من الفاعل وتقدم احدهما والجمل فلا بد من جميع ملاحظة الاشياء والاحكام
وان كان احدهما مساويا للاخر فذلك لا يوجب تعديا عليه فلا فهم عن في في على العمل بما في غير مورد العارض واما في جعل النسخ
ناسخا ان ورد بعد خصوص وقت العمل بالآخر ولا وقع العارض في جميع الى المرجح فان لم يوجد فالنوقف الفصل الرابع في المطلق والمقيد
والجملتين المبيد ضابطا عرف المطلق بعض يانه ما دل على جهة من جهة هو بيده لوجه ولا اكثر في شمل اسم الجنس المطلق بالام الدال
على الماهية المعلومة بشرائط خصوصها في الذهن كما في الرجل جنس المرأة واسم الجنس المنون بتقنين الدال على الماهية المطلقة المشروطة
بعكدها معقبة بالتقنين الذميه كقولك هذا رجل ولا امثله وقولنا لعل اسد على في الحرب تعاضد ونخرج من التعريف لذكرنا في الاعلا
التخصيص المبيد ما عرفه المبيد بانه ما دل على فرد شائع محتمل لا فردا كثيرا مند رجس في جنس ما دل على شائع جنس محتمل لم يصح كنهه في
فقد مر في شرك والخاص اصل ان موضوع لا مركب اريد منه فرد غير معين فابل افراد كثيرة على البدن من رجل فانه بدل حصه من الاشياء محتملة الوجود
في ضمير بد وعرفها فيها تشمل النكوة والمعرف بالبعد لذهنه الدالين على الماهية المفيدة بقيد لوجه النسخ المبيد نحو اكرم رجلا ولقد مر على الكيم
يسبق كشل الحمار يحمل اسفارا انكأ الجمله صفة للخاص والنسب بين المعينين بما كمل واما المقيد فغيره الاكثر بانه ما يدل على شائع جنس عند
التعريف بابل اجل الاحراز عن الماهية في شمل الاعلام والمبيد ما قد يعرف بما يخرج عن شائع اي لا يكون فيه لعمود ولو من جهة مثل رقبته
مؤمنة فان رقبته الشاطنة بالدال للمؤمنة الكافرة قد اخرجت عن شائعها وخصت بالمؤمنة فهي مطلقه من جهة شمولها جميع افراد المؤمنة
من لا يضل لاسو ومقيد من جهة خروج الكافرة وعلى هذا فالمطلق ما لم يخرج عن هذا الشايع والنسب من التعريفين المقيد عموم من وجه
بنيان فان على هذا الرجل يبعد الاول على مثل زيد والثاني على رقبته مؤمنة وهكذا بين المطلق والمعنى لاحد المقيد بالمعنى الثاني
لصد فاما على رقبته مؤمنة وصد في الاول على رقبته والثاني على هذا الرجل اظهر ذلك فنقول ان المعرف بطريق الاول فان اراد بنا
ما هو المصطلح عند نفسه فلا متناخض وان اراد بنا المصطلح القوي فو خلا في التحقيق كذلك المعرف بالطريق الثاني وذلك لاننا في كثير من
الغفها يقولون ان هذا مطلق وذلك معتد به في حمل الاول على الثاني مع انه من النكرات وكذا يقولون ذلك ايضا فيما كان المطلق من
اسم الجنس المنون والمعرف بلام الجنس لا كقضاء في التعريف بالاول والثاني فاسد بل كلاهما من المطلق وايضا يقولون في المنكر والاسم
المعرف والمنون ان هذا مطلق والمطلق ينصرف الى الفرد الشايع فالاكثافا هذا التعريفين فاسد وايضا فيما ذكر من شرط حمل المطلق على
العموم لا يعرفون بين الامرنا لاطار المطلق احد الامرنا الدال على الماهية لو على الشايع في جنبه فم من قال بتعلق الاحكام بالافراد فله الاكثافا
بالتعريف الثاني ضابطا لعموم المستقام من المطلق بدليا واستغرابا اما افرادى وهو العموم المستقام من نفس لفظ المطلق حيث يكون المعنى
التي يكون المطلق مطلقا بالنسبة اليها مندرجه في اندراج الجزئ تحت الكل واما ان يكون هو العموم المستقام من جهة الزكية بحيث يكون لا هو
الذي يكون المطلق مطلقا بالنسبة اليها من الاموال خارجة عن لول المطلق لا من مضافا فلا يبعد المطلق عليها مثل الكل على الفرد خلا اذا
قال لغنى رقبته فالعموم المستقام من رقبته بالنسبة الى افرادها من المؤمنة والكافرة ولا يضر الامور عموم افرادى كذا العموم المستقام من
العنى بالنسبة الى افراده ووضعية العموم المستقام من جهة وجوبه لا حرام في اي مان ومكان ثم ان شرط حمل المطلق مطلقا على العموم
يكون المقصود من الكلام بيا حكم شئ اخر بان يكون الكلام مسبوقا لاجل بيان ما في قوله كما امكن عليكم حيث ان المقصود من خبر كل

والاصح ان شرط جعله على التواضع عدم الورد مود بيان حكم اخر فلو لم يكن متواضعا اصرافا الى الفرد الشايع وكون الحمل على الشايع لاجل النقل والاشارة الى اللفظ المحم
 العمل على اشهر المنع من الحار المشهور ولا نه العذر المنع او لاجل كون الشئ مود مود او العصبيل من مصر الاجابة فالرابع ومنه العذر فالاخير حواه قوله بالاجر العرب
 نسخ

جاء الاستدراك
 من حيث لا يلزم
 على

جاء الاستدراك لاجل التعليل من حيث انها متساوية ممكنة له منسقا من عموم لفظه ما جاز اذا كان عضو من كل جوا كان متوضع عن كل لفظ المتساوية
 من حد متعلق فلا يقع التعليل لاجل ان لا يجرى في موضع الفرض كذا الشايع بان يفرض ليس بين الفهمارة والنجاسة بل الحقيقة من حيثها
 الكل من شئ غير انهم توطا المطلق بالنسبة الى فرد والافضل الاطلاق الى الفرد لانه من عمل المطلق الا في بعض التوب او جرحا على
 بالما المطلق وانما الفضل لغيره عن الفعل المطلق والافضل الاول من الاطلاق وهو الفصل بالمتعلق من بعد مخالفا
 من الاصح في هذا الشرط الا السبق فليس بالافضل لانه لا يجرى في موضع الفرض الاول من الاطلاق وهو الفصل بالمتعلق من بعد مخالفا
 بالفضل بغيره لما قبله في العادة ولا يجرى في العادة الا الفصل بالما دون غيره وذلك لانه لو كان الاصل على ما فيه لوجب لا يجوز الفصل
 ثمة الكبرى في النقط مما لا يجرى في العادة بالفضل به فلما جاء ذلك علم ان المراد من الفصل في الخبر ما يتساوى له اللفظ مطلقا في غير
 انه لو لا اتفاق الاجماع جوا الفصل الكبريت ونحوه فلما بعد الجوا الفهمارة انما كان وود الفصل بطريق الاطلاق كذا وود الفصل بالما
 بطريق الفهمارة فيجوز المطلق على مقتضى من المعلوم كون الماهية في المطلق والافضل ان كان نكاحا جوا الفصل في العلم
 او وجوده ولكن يشك كما يبدو بان غير مقتضى لفظه فهو من لوجود التشكيك في المقتضى لفظه في العدم والنسبة الى جميع افراد من انما
 انكارا غلبا التشكيك بغيره بل هو وجوده المراد انما لانهم لا يعتبر به فهو كذا وانما انما اعني اذ عند الترتيب وانما غير الترتيب
 على وجود دليل عليه ليس بوجوده الا ان يقول ان الاجماع على دخول الفرد الثالث مثال الفصل كاشف عن تداعي من عدا غلبا التشكيك
 عند الشايع وفيه انه ان كان غرضه كفا للاجماع المذكور عن عدا غلبا التشكيك في هذا المورد الخاص من ولا يجرى في العلم وانما عن كفايته
 عن عدم اعتبار في شئ من المطلق فهو وان كان غرضه كفايته عن عدا غلبا التشكيك في هذا المورد الخاص من ولا يجرى في العلم وانما عن كفايته
 الحكم في جميع الافراد لانه لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 دخل لانه في الحكم لانه لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 الشايع واما مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 سواء لم يتناول ذلك الفرد الشايع **صاحب** من اختلف المعتبرون للتشكيك على وجه الجماع على الفرد الشايع فقبل ان يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 الشايع لطلبه الاستدلال به ولا ضرورة في وقوعه في مصادق شكله كلامه الشارح في ارض الترتيب والافضل ان قدم الاول لاجل المطلق على الفرد الشايع
 وانما المقتضى لاجل على الكمال من حيث هو وبذلك انه لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 بين الكمال والفرد الشايع لكن الشئ وعلية الاستدلال في مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 وقبل ان يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 تقديم مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 وعلى التقدير الاول الشايع مراد والحاصل ان المتبع بعد المتبع جرحا لفظا استعمالا في الكمال ولكن هلم من الخارج فبعد الفرد الشايع
 فبعد التقدير الثاني ان المستعمل لفظا واراد الفرد الشايع فيهم من بالافضل انما يكون على الفرد الشايع او لا يكون هو كذا في الكمال
 بهيئات من بالافضل انما يكون على الفرد الشايع فيهم من بالافضل انما يكون على الفرد الشايع او لا يكون هو كذا في الكمال
 القول فانه تكون اللفظ لاجل مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 الاجابة بالفرد الشايع لاعتدال الاستدلال كما لو كان مقتضا لاجل الشايع والشايع من قول فلو كان مقتضا لاجل الشايع والشايع من قول فلو كان مقتضا لاجل الشايع
 لتشكيكه لانه مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 كما لو كان اول وقت مقتضا من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 الثاني ووقت باق مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 لو لم يمكن من دلل وقت اخر الامس لانه مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 ففانه من مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 لكن مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 حيثما يقتضي مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 بالنسبة الى الواجب في مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به
 الرابع بالنسبة الى مقتضى من لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به فكيف لا يجرى في العادة بالفضل به

الاشكيك في ذلك
 انما هو في مقتضى
 على مقتضى

في مقتضى مقتضى

في استنباط اللفظ
اللفظي في الاستنباط

بطلان النقل فلو انما اعد النقل فمعرفة الشايع من النادر ولا غير المرفوع منقوض على الجملة على المرتب الغاء ولو كانا نقل لا جواز
الفرع في تعارض الفرضين ولا في كونهما منقوضين لا في كونهما منقوضين لاداء العوض على المطلق مع انه يشمله مع مضالمة ان لا نقل
عدم الاجمال عند ذلك لا يتم في المشكك لا جملته وكذا لا يتم في المشكك لا جملته وكذا لا يتم في المشكك لا جملته وكذا لا يتم في المشكك لا جملته
الشكك متبعا عن غلبة الاستعمال اقلية اوجوه هذا يحكي رد الاشراك والتجاء المشكك بقوم ما بطلان الاشراك فلا صلا لاداء العوض
التابع خصوص الفرد الشايع ويجري هذا في النقل بقوم لباد الفرض المشكك من لفظ المطلق عند التحليله هذا بقوم يجري في رد النقل ولا في
لو كانا مشتركا لبناء المعنى واما بطلان التجاء المشكك فلا في كونها اشياء مجزئة والفرع في التجاء المشكك من تقديمه وتقديمه
الموجوه او الوقت مع انهم مطعون هنا على العمل على الفرد الشايع عند المرفوع ولا في الجواز لان الاصل ولا في كونها كمالا في النقل
عند دخول العوض على المطلق كما لا يشك قولنا ان كل سائر الجملتين المنفردتين واما بطلان الرابع فلا في كونها لا يتم في المشكك لا جملته ولا في
العدم لاجمالها ان لا يشك دخول النادر الاول وخروجها الثاني واما الخامس فلهذا في المشكك لا جملته ولا في الفرضين لاجمالته
فان قوله ان قولك التفصيل بانه ان كان المطلق مبيت القدر المشكك الفرد النادر دكا العمل على الفرد الشايع من باما قوله صا القول
الخامس اعني من خلاف الكثرة واداه معنا الحقيقة وهم المنفرد من الخارج من بادي الترتيب وقد لو ان كقولنا دقير مؤمنة في مذهب من ان
المطلق اذا ثبت بالمتضايف الاخرى نحوها مما يقع كان مجازا ومن ثاذا لا في ممدول ولا في الترتيب فيها من غير قسمة من مذهب من مذهب
ان المطلق حقيقته فلما ان حمل المطلق على الفرد النادر ليس بربا التفتيد لا حقيقته ولا مجازا فلا تافض وجوب عدم كون من يانقيد المطلق
انه لا يربطه لو كانا افراد الكثرة كما لا كل شئ لا مضمونا في الافراد الشايع ولم يكن له فرد اخر في الفرض كان ح اطلاق لفظ الاكل ما اذا مضمونا
اللفظي مجعلا ويكون المراد به هو الافراد الشايع لغيره عدم وجود فرد سوا الشايع بالفرع فلا معنى للتفتيد لا حقيقته ولا مجازا لبقا المطلق على
الاطلاق وفيما نحن فيه وان بعد الفرد الثاني المبين القدر لكون الكثرة من الفرد بدو تحصيل الكثرة في الفرد الشايع وبعد ان ذلك في الفرد وبعيد لفظ الكثرة
الكل الملتزم ويرد من حيث هو فكونه كقولنا بوحدة الفرد الثاني وادعا في انما ان لا يفتيد هناك فكل هذا الاتهام قولنا ان بيا سائر
من الاسد الجملتين المنفردتين كما عليها السكاك وهو الحق لبقها لا ما بقوله المشكك من ان المراد منه الشايع فعلى ما انشأه التكاك يكون الاستدلال حقيقته
يكون زيدا من افراد الاسد اذا ما نحن فيه مثل ذلك لان الادعاء بما نحن فيه في جهة فبعضه الفرد في زيدا سكاك جملته زيدا من افراد الجملتين المنفردتين
ونفاوت تلك الجملتين فبعضه وانهم الاشياء زيدا سكاك وفيما نحن فيه لا كما حتى في الاشياء فكل عند حقيقته عن جميع الجملتين المنفردتين
الافراد الشايع من عدم كون النادر فردا لاكل مثله لو كان هنا حل لكنا هو حل لكنا على الفرد الشايع ولا في جملته وما اخرج الفرد الثاني
ليس لفظا وبالجمله لو كان الادعاء متبعا لاداء الكثرة من حيث هو لكان هذا ولكن هذا الجواب يتم فيما اذا كان المشكك تابعا عن غلبة الوجود
النادر كالمقد واما اذا نشأ عن غلبة الاشياء واما كاشايع والنادر وجوا لو كانا استمنا لافضل به فلا في الاستدلال لبقا المطلق مع عدم
كل فرد فلا يربطه فيه بان الا ان ياد كاشايع من غلبة الاستعمال ان ساهبت لعدا نقل عن النقل فلا مورد حتى يحتاج
الجوا واعلم انهم يظهر من بعض الوقت في سائر الحقيقة الموجوه والجواز الرابع ولما الجواز مقرر في حال المطلق على القدر لا في جملته
رجل واختارنا ان حمل المطلق على الفرد الشايع من باما التفتيد مكم فلا ان التفتيد والتعارف هنا مبلغ مبلغ التفتيد وهو مشترك في التفتيد
بما نحن فيه ما مالم هذا نهضت لفظ عن راد النادر بحيث يتعدا المظالمه غير مراد من قبل الجمل من باما الاجمالي البين ويكون الجواز الرابع
مقدما على الحقيقة فلا يشك في اننا لا نحتاج في تعارض الجواز الرابع مع الحقيقة الموجوه واما ما يفتي ذلك في الحد ولكن وصلنا الى
الجما المشكك وان صا التفتيد الوقت لنا مع عدم منع اللفظ فهو لا ينافي في ان التفتيد هنا ما يبلغ مبلغ الجما المشكك واما ما يفتي
في رتبة الجما المشكك فلم لا نقل با حقا الحقيقة لان جهم من باما الجما ان المرجحة الغير الشايع الحقيقة واما قولنا اننا لا في انه بلغ
الجواز المشكك كونهما امر لم يسيل لهما فلم لا نقل با حقا الحقيقة با حقا الحقيقة مع انك ففت لو سوا رتبة الجما المشكك فبعضه كل فلهذا العمل
باب التفتيد لرد النقل على شئ من تلك الاحتمالات لا في جملته ويمكن ان يجيب ان لا يربط بان الاشياء المشككة دايرين حقيقة من احداهما
المطلق على معنا الحقيقة من دواتها المحضر لافراد الشايع والافضل عليه بطريق دعوى المحضر كما مر على الاول مع الاتيا بالشايع والشايع
معا على الاخر لا مع الاتيا بالشايع فلا تافض في التعارض وصلنا الى حد يصير سببا لاداء المحضر ولا على التفتيد المطلق من قبل معنا الحقيقة
ولا يقيدها صلا والفرض المنقوض لا مشايع وكذا ان النادر مشكك فيجوز عليه من باما الفرض المنقوض ولا في جملته ولا يربط شئ من لا يربط
تم كان النادر نادر لفظه الوحدية لفظه الاستعمال كما اننا لا يمكن الجواي مثل اجناسا من ركاب المطلق ذلك الفرض في الفرض
انه يحمل من باما الفرض المنقوض ولا فصل ويمكن له الجواي من جواي في جواي انما لم يصل لفتة هناك حد الجما المشكك ولكن لا مراد من

في استنباط اللفظ
اللفظي في الاستنباط

في استنباط اللفظ
اللفظي في الاستنباط

والطاهر موجب حكم ونقدده والاثبات والنفي فيها والاختلاف وكون الحكم بينهما انما يندبها او غيرهما من احكام التكليفية والوضعية والعلم
بمبادئ الصدور والجليل بصور كثيرة تزيد على ما بين والمعارضة في الجمع من حيث المطلق على المقيد وعللهم فهم العرف والبناء والورد
صور حمل المطلق دليل الخلاف فيها يحمل عليه يجعل بينا لا ناسخا **على المقيد**

تقيد به ذلك ثباتا او نفيا الثاني ان يكون متعلق الحكم متخذا مع اختلافه الموجب كقولهم في كفارة الظلمة فخرية رتبة وكفارة
القتل فخرية رتبة مؤنثة فخرية في المعادين وهو الاعتراف واحد الموجب احدهما الظلمة وفي المقيد القتل فلا يحمل المطلق على المقيد **كأنه**
يجب عليك فخرية رتبة مؤنثة في كفارة القتل فخرية رتبة وان كانت كاذبة في كفارة الظلمة لما كان متناضيا بين الكلا من فلا ينضى تقيد احدهما
تقييدا لآخر خلافا للثانية **الثالث** ان يكون متعلق الحكم والسبب متخذا لكن الحكم في الطرفين في احدهما غير الوجوب والاستحباب بالعرف والبناء
او حصره في حد او في اطلاق او بغيره من الاحكام فالمطلق والمقيد ما مستان نحو ابيع جميعا وبيع المعاطاة جميعا او منفاهما نحو لا يجر من يجر
في التام لا يجر الصلوة في التام او المطلق فقط في ثمان اذ قد يتبدل بزيادة صلواته وان قلدت بزيادة صلواته لجمع صلواته لجمع او العكس
ان قلدت بزيادة صلواته ان قلدت بزيادة صلواته لزيادة في الاول لاجل بل جعل بها اذ الداعي على الحمل فهم التناضض هو هنا منفي
في الثاني كذلك في الثالث والرابع لم يحمل فهم العرف التناضض التقيد كقولهم لا يبيع لك اللحم ولا يبيع لك اللحم العنق فيهم التناضض او لا يبيع
لك اللحم ثم قال يبيع لك اللحم **الرابع** ان يكون متعلق الحكم والسبب متخذا والحكم الوجوب والاستحباب فالمطلق والمقيد ما مستان او منفاهما
وفي الاول ما اتى الحكم بها مع الاستحباب او كان الدال على الاستحباب لفظا غير ما ضاهاهما منقضى من الاستحباب او بغيره كقولهم لا يبيع لك اللحم
الحسين مع لوضوفا لظهور الحكم الاستحباب من حيث هو ليس حاله حال الحكم الوجوب في كون الاثنان بغير واحد مصفا للشك في بالكلية فهم
من الاستحباب غايه سائر في افراد الماهية اجمع ولم يزل في انظار العرف معطو الاستحباب بالنسبة الى الكلي بالثاني من واحد فغيره لواني بالزيادة
وتوضي عن المقيد حصل الاستحباب ثابت من الخارج انما التكليف كان ثبت بدليل خارج انما استحبنا الزيادة انما هو مع لوضوفا فهم التناضض
وحمل المقيد المطلق على المقيد واما ان يكون الحكم في المطلق الوجوب وفي المقيد الاستحباب كقولهم يجب عليك عنق رتبة رتبة فيك عنق رتبة مؤنثة فلا يحمل
بل جعل بها لعدم الثاني واما ان يكون الامر بعكس ذلك كقولهم يجب عليك عنق رتبة رتبة فيك عنق رتبة مؤنثة فالحمل ما لا يثبت انظار العرف واما ان يكون
الحكم فيها مع الوجوب كالعنق رتبة رتبة فيك عنق رتبة مؤنثة واستند من لفظ اتخاذ التكليف فان الواجب والمطلق باطلا فله المقيد بمقتضى
نقول في المقام دفع التناضض **الاول** ان يكون الواجب هو المطلق وحمل المقيد على الاستحباب اجاز فيكون المقيد افضل الواجب بالخير
العقلي بغيره وبين افراد المطلق الثاني ان يكون المطلق على الخلاف يكون المراد من المقيد الوجوب بالتخيير المصطلح شرعا ويكون مجازا ايضا
لان الامر حقيقة في الواجب الصبي **الثاني** ان يكون المقيد هو المراد من المطلق حين استعماله ويكون المقيد بها للمطلق فتر
على ان المراد منه هو المقيد والوجه لاجل فهم العرف والظن لا فاعيد للتعق في سلسلة المطلقات وحدها فاعمل به بالمقيد فقط اكثر ما عمل به
بالمطلق فقط او بهما معا ثم ارجع اخذه هنا **الاق** اختيار المحقق في المطلق لا المقيد فاطرحنا المطلق من حيث هو مطلق **الثاني** اختيار
الجور في المطلق الذي صام مقيدا اذ كان المقيد مستقلا من العزبة المفضلة نحو قوله اعنق رتبة مؤنثة بعد قوله اعنق رتبة خلافا
لسلطان العلماء حيث جعل المطلق حقيقة مقيدا للمقيد **الثالث** القول بكون المطلق حقيقة مقيدا للمقيد اي مقيدا في معنى الحقيقة اي اذا
كان المقيد بالعرفية المصلحة كقولهم اعنق رتبة مؤنثة فان المنكح في ذلك الكلام لم يرد من الرتبة الا المعنى الكلي من المؤنثة ايضا اراد معناها حقيقة
لكن الحقيقة التركيبية الوصفية العارضة للصفة والموصوفة فترية مقيدة للمعنى في نفس الامر فنهنا فان احدهما لفظ رتبة والآخر حقيقة
العارضة الحقيقة اعني الاضلال فاحصل بين الموصوف والصفة مقيدة للمعنى في نفس الامر فنهنا فان احدهما لفظ رتبة والآخر حقيقة
المؤنثة المدلول للدار الثاني كما في قوله لظاهر لولو وللحق في كلامهم من لفظ الظاهر شيء ومن لولو شيء ومن الاضلال شيء فكل ذلك
هنا وقد خالفنا في الحقيقة هنا بعض الفضلاء فزعم الجازية في المقيد مع عكس ما اختاره سلطان العلماء ورجع مذهبا لسلطان العلماء
المطلق لم يستعمل في الصوتين الا في معنى الحقيقة وهو الكلي انما استفيد المقيد من الخارج ورجع مذهبا لفاضل المدكور الى ان لفظ المطلق بعد
ما صام مقيدا كان مستعملا في خصوص المقيد في الصوتين ونحوه ففنا كل في صورة محتملة بالجازية في احد الصوتين دون الاخرى لكن الاصل علم
مع السلطان لكن مخالفتنا مع الفقه الاولي انما كان لدليل وارد وهو فهم العرف ولا يدار منه صلا الحقيقة لان العمل بهذا الاصل بما فيه
من باب الوصف بعد فهم العرف بخلاف لا يبغي وصف اما الفاضل الاخر فكل ما في الصورة التي خالفنا فيها مخالفا لسلطان العلماء
اعني صلا الحقيقة ولا اصل الثاني اعني فهم العرف ايضا ثم ان ما تمسك به المشهور في حمل المطلق على المقيد بان جميع بين الدليلين
خلاف ما لو حملنا بالمطلق فان اللازم منه طرح المقيد فقدمه في مجرى العام والخاص واما المقيد باصالة الاشغال فله ان
العمل بالمقيد يحصل معه القطع بالامتنال لان ان كان المطلوب ذلك فقد علمنا به وان كان هو المطلق فقد اثبتنا به ايضا في ضمن
ذلك العرف بخلاف ما لو اتينا بالعرف الا من المطلق فلا يحصل القطع بالامتنال لاحتمال كون المطلوب هو المقيد فقط
فقد مر فتاده في بيان من يحمل المطلق على العرف الشايع من باب هذا القدر المتيقن وقد عرفنا ان ما لا يتناقض
لا يجرى الا في بعض الصور وفي اخره لا بد من العمل بالاستحباب او اصل البراءة وان كان في
في كل من المطلق والمقيد الوجوب وكما ناضين كقولهم لا يجب عليك عنق رتبة ولا يجب عليك عنق رتبة المؤنثة فلا

المقيد هو المطلق
مخالف
الصفحة
فدست
الحال

المقيد
مخالف
فدست
مع
في
الحال

70.

مجلس

منہج

أصل في عمل المجتاع المفقد وأورد مجمل مبين فلا حمل مع اختلاف علمها أو حكمها أو سببها أو أدا اختلاف الحمل والسبب متعلق بالحكم حمل الحمل على السبب بكل ذلك

برای

[illegible]

عمرارضا و محمد علي
محو لطر ريد عبا لطر
ريد عبا ولا لطر
رضا او محمد علي
محو لطر ريد عبا
عبا و لطر

فَوَاللَّهِ لَأَكْمَلُ الْكَلِمِ

انكسار في الزمان

وتقوم عدم جواز وقوع الفعل باننا الوجه عقلي علمي لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة على الاصح للتصرف في جوارحه عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة مطلقا هو المثلث
ام لا مطلقا ام بها عدا النسخ او بها عدا المجدل اقوال

ذَكَرْ جَوَازَ نَاجِزِ الْبَيَانِ عَنِ ابْنِ الْحَاجِّ وَغَدَا

فہرست مضامین

[illegible]

ثم دخل المحمدية وكسر
العبد العليل بذلك
الطامع حتى صا
يكن فيه العليل العالم
يوم الجمعة

فِيهِ كُنَّا نَحْيِي
عَنْ قِيَمَتِهِ
عَقْلًا

فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ
سُوفَ يَكُونُ لِقَاءُكَ النَّاسِ
وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ

[illegible][illegible]

الفصل الخامس من الاجتماع الأول

[illegible]

فنان محقق
عبد اصف خان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ودليل الشيخ لا ينفع به كادلة العامة وشكوك الخاصة من وانما تأمل المتقولي في كلام الشيخ تحمل على مصطلح القوم وفي جوان تناقض الاجماعين المحققين
مطام لا مطم على بعض الطرق المذكورة دون بعض وجوه س

الشيخ
في
المتن
على
الوجه

ايمه كان طريقهم كالشيخ من حصول الكشف بالاحاطة بالامراجح كالأرواية والآفكونهم عاملين من بابا التقتد هو لظنهم وقد تمسكوا
على غدارهم بالآيات والاختيار العقل من الآيات قوله ثم في سورة الشورى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتبين له الهدى بل يقين غير سبيل المؤمنين
نولما تولى حصول جهنم وسائر تصبيره وجعل لا لكافي في شرح المختصر انه اذ عد على اتباع غير سبيل المؤمنين بعضا في شارة الرسول
التي هي كغيرها من ما لا ينعى صاحب الحق في الوعيد والحرمان باتباع غير سبيلهم فوجب تبليغ سبيلهم اذ لا يخرج عنهم اذ اجمع على سبيلهم فوجب تبليغها
واما الجواب عنه فنكلمه في مقامين الاول في منع الدلالة والثاني في منع الاحتمال اما المقام الاول فنقول اوله ان الوعيد انما هو على المنضم
والمنضم اليه معاني على الجموع نخصها بالجموع لان الكلام المشتمل على الشرط والحال انما يكون الشرط فيه راجعا واحدا او متعددا وعلى الثاني
اما ان يكون الثاني معطوفا على الاول بلوا بالواو او على الاول لاشك في تحقق الجزاء بمجرد تحقق الشرط كقولك من دخل دارى فله درهم
وعلى الثاني يكون كل واحد من المعطوفين عليه مستقلا في ترتيب الجزاء فبهم الغرض كما لو قيل من دخل دارى اكرم ولدى فله درهم فلهما تحقق
احدا من رتبة الجزاء اعني عدم الدرم الواحد على الثالث يكون ترتيب الجزاء عند تحقق الامرين معا لا فائدة الواو اجمع بينهما الغرض
كما لو قيل من دخل دارى كتب كتابي فله درهم فلو لم يتحققا او تحقق احدهما دون الاخر فقد انقضى الشرط فبقي الجزاء وما عن غير من قبل الاخير
فاتباع غير سبيل المؤمنين من غير مشافرة الرسول غير كاف في حصول التوجه بعيد فبطل الاستدلال للشك في استقلال اتباع غير سبيل
المؤمنين في ترتيب الجزاء وظاهر اللفظ عدم الترتيب في علمه كذا انك لا تتبع غير سبيل المؤمنين عن مشافرة الرسول فلا اشكال ولكن
من ان لك حصول العلم مع ان اول الكلام فان قلنا ما ذكرنا من عدم استقلال اتباع غير سبيل المؤمنين في التوجيه مستلزم لكون عطف هذا
على مشافرة الرسول لغير الاستقلال مشافرة الرسول الوعيد فلا فائدة للعطف قلنا في العاطفة المستقلة اعني الاستقلال في الوعيد لا يتبين
فمن جميع الفوائد فاعلم الفائدة الثانية على ان مخالفة سبيل المؤمنين من حيث هو لا دليل على ترتيبها لغيرها الا عند مخالفة الرسول وثانيا ان لا
الشرعية مفهوما تاما بان الوعيد من تقع عند تركه مجموع الا يميز من حيث الجموع ولا شك ان تركه الجموع من حيث هو عطف على تركها معا
بمحصل تركه احد ما دون الاخر ومقتضد ذلك انه لو ترك اتباع غير سبيل المؤمنين من دون تركه مشافرة الرسول فصار وقع الوعيد لمستور
تركه الجموع من حيث هو انما يقع مخالفة الامم فلا بد من ارتكاب ما يوجب مخالفة المنطوق بمسائل الوان بخلافه الاستدلال او في جانب المنطوق
بان كتاب التقييد في طاعة حق بصير حاصل المعقولة لو ترك الجموع فلا عفا الا ان يرتكب مشافرة الرسول فلا بد من ارتكاب المنطوق والعيد
في المنطوق ولا بد ان المعقولة بالاشارة لا بد اننا نضعف عن ان التقييد لا من الجموع والاشارة الاية الشرعية بعد ارتكاب التقييد المذكور دالة
على عدم جحته الاجماع لان المقارنة لو ترك الجموع من حيث الجموع فلا عفا ان يرتكب اتباع غير سبيل المؤمنين واذ لم يستلزم اتباع غير سبيل
للعقاب لم يكن الاتباع واجبا بل لا بد من الاية فالاية عليهم لا لهم وهو المطلوب بانما سئلنا ان الوان بمعنى او ولكن سبيل المؤمنين معزضا
وهو مقتضى المنسوخ القوي الاستقامة منسب له سبيل المطلقا وهي تنصرف الى فدية الفم وهو الايمان وخامسا ان السبيل المقيد المختص بالانبياء
في افراده ولكن لهذا الكلام اطلاق تركيبي فانه قال من يتبع غير سبيل المؤمنين ضل عليه العقاب على ان هذا الاتباع مستلزم لاشارة الرسول
او على انه ليس بمستلزم لما اوشك فيه ولا بد ان الظاهر ان تلك الامور لا بد منها وما عن غيره من تلك الامور لا بد منها فبطل المطلق على الاول واما
ان المؤمنين جمع معرف باللام وهو موضوع للمعقولة افراد في الحق من يتبع غير سبيل المؤمنين كل مؤمن ضل عليه العقاب ولا شك ان المعقولة
من جملة المؤمنين فيكون ذلك الاتفاق كاشف عن دخول المعقولة لا بد دليل على حجية الاجماع على طريقنا الكشفي لا القيد في ميدان
الجمع المحل وان افاد الاستقراء وضعا الا ان خرج بعض ما قبله العام عن اللام هذا الفرق العا غير معتد به واما ان كان كل ما قيد
المعطوف عليه بشئ قبله المنضم به شيئا عكرا الغرض فلو قال اكرم يوم الجمعة العظمى واخلى زواجرهم من وجوب الخاصة يوم الجمعة والمعطوف عليه
منه مقتيد بقوله من بعد ما يتبين له الهدى فلو مقتيد بجانب المعقولة فانه قال من يتبع غير سبيل المؤمنين من بعد ما يتبين له الهدى اي من
بعد انه حقيقته سبيلهم استخرج بان محل النزاع على الشك في ان هذا المقيد المتعلق بالمعطوف هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتبين له الهدى فلو مقتيد بجانب المعقولة لا بد
بما لا يخفى وتضمن ان قوله من يتبع غير سبيل المؤمنين لا يرد ما يتبع سبيلهم ولا لعل من يتبع سبيل المؤمنين
قد برز اما المقام الثاني فنقول كدالة لا بد من الاية فلو كان الاية ظاهرا لكانت قطعية المستندة لاصولنا والظواهر فيها غير معتد بها الاجماع الغرض
الكتاب اما من ان الوعد والاسم سبيل الى الاول والهدى لا لكافي على حجية الظن على حجة الاصول بل على الغرض ولا الى الثاني في القابل
الاول على حجة الكتاب في المستندة لاصولنا اما الكتاب والاختيار والاجماع اما الاختيار فانه لو جعل غير ذلك على حجة الكتاب فانه لا بد من ان
الجموع دون الاصول مع ان التمسك بالاجماع على حجة الكتاب ودعى وكذا الاجماع من الآيات قوله ثم في سورة البقرة وكذا في حجة الاصول
ايمه انظر والبناء لما الكتاب التمسك به على حجة الكتاب ودعى وكذا الاجماع من الآيات قوله ثم في سورة البقرة وكذا في حجة الاصول

الشيخ
في
المتن
على
الوجه

والتشبيه
بينه وبين القول
مبدأ الفصل
عموما
سج

عن نظر على ذلك ان الشبه والتشبيه لا يثبت على اهل الحق في شئ من شئنا في العلم
ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
بالاجماع لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
الاجماع لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
حجة بالاجماع لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
وهو ايضا انما هو على ما هو عليه في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
هو اجماع لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
على الفهم لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
بحكمه لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
من ذلك مع انما هو على ما هو عليه في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
في الجملة فلا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
اختلف خبرا العلم في نقل بحارة اخلافنا شأنا في اخلافنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
الامامة على قول لم يجدنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
لا على محنة ولا على خلاف لم نجدنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
عليه عليها الحق لم نجدنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
الحكم ونقل عنه فانما هو على ما هو عليه في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
مثلا فان وجد دليل من الكتاب والسنة المصنوع بهما في جانب القول اتى به في الحكم بان ذلك قول الامام وبما العظم على خلاف الحق وبما الحكم
يكون العظم على خلاف الحق فاعده اللطف لا نه كفي اظها الحق الذي هو اللطف جو لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
بانه ليس قول الامام لا نه لو كان قوله لو عجزت الظهور لا اظها الحق بالحق لا المعظم وانما بعض فانه بهم مع الشرع القدر لله لا شاق في قوله
الحق انهم نظر الله هذه اللطف فوجبه اتباع العظم فطما ونظر منه فالتا انما انما الخلف فانه حق في عينه وكانت المسئلة عما يجرى فيه الخبر
الاشهر انما هو قول بعض ويخبر ويكتب عننا في علمنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
عباد الاخرين كان من وجد دليل من تبارك وسنة مطلق بها في احد الطرفين فيحكم يكون ذلك الطرفين قول الامام وبما الطرفين الاخر في خلاف الحق
ولا يتجوز انهم على خلاف الحق فاعده اللطف لما من فانه لم يوجد دليل على احد الطرفين فيحكم فانما انما الخلف للبر لا الخبر لا فانه في العلم
الحجة التي ليس مقتضى عادة الاطعم فيها الاحكام بالخير في حكمهم لم الواقع الا هذا نكوه من القاعدة كاشفة عن الواقع فان قلت في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
من كون الواقع هو الخبر لا بد له من شئ من شئنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
من القاطنين لا يثبتون لان كلامنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
نعمه اللطف ليس لا كون على ما كان في احد من القاطنين على شيء وقع وهذا بالشيء كل واحد من القاطنين مستحق لان من اثار كبره
بوجهه معقدا بوجوب الصبغ فليس له الاكل من لبي بها على سبيل الخبر كما انما انما الخلف الواقع واعتقدا ان الواقع مع كون العمل على
طبعة مما لا يضر بقا عند اللطف فانه ما ضل منه ما ضل من واحد من الامامة ولم يجد دليل على احد من القاطنين مستحق لان من اثار كبره
موافقا مع ذلك لم يفرق في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
مفتول في المقالات الاولى انك قد عرفت ان حاصل كلامه قبيحانه لم يكن ما اجموع عليه في الامام لو طبع اظها الحق لم نجدنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
فانه مع معجزة مدعى على صحت نظرنا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
فلا تاللف عندنا عن شيء اظها الحق الواقع في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
لما لا يفرق عنهم انما هو على ما هو عليه في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
بعد ان كانا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
للخبر كونه على من طبع من العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم
الكثرة بين الخبرين لو كانا في العلم ما من علم الا لا بد له من شئ من شئنا في العلم

في بيان مقتضى العلم
من العلم

في بيان مقتضى العلم
من العلم

الاخبار نتائج

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

فِي بَيْتِ الرَّحْمَنِ
عَمَلُهُ

کایم

في كتابنا الثاني في بيان
الاجماع

الملاح
على الاجماع فيه
ما قلنا اولاً في القدر
الاول وان اردنا وجود
الاجماع بنافي
عروس

في كتابنا الثاني
الاجماع

من ههنا الشبهة حلية المنع ومحل الجواب مع عدم ذلك باعيانهم مستلزم عن ادعائهم مع ان من ينزه لبيداه في تلك المسئلة مستوجب من النظر في ذلك
لا يمكن حصول العلم مع النظر في ذلك هو محل تكرار فان قلنا ان ما شال في ذلك لا يكون لاسيما في هذا دينا او من ههنا قلنا اي ضرورة في
الاجماع الفكري من الجواب بالافاء وضرورة من قبول جنس ما افعل ان اجابا العلم على ان ليس من جنس الاجماع المتواترة بل من جنس ما هو في ذلك
على خبر وابقهم مطبقا على ان اكل هذا لعشر شقال من الخبر بهذا الصنيع ان الدليل للفظ على ان لا اكل الصواب لا ينشأ الا من العلم من كل
والمتعار وانهم من غير منسوبة في اجابته بوال وارادوا ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال
ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال
المأكولة والمشربة وغيرها والبول في هذا وليس كل ذلك لا للاجماع على ان العلم في ذلك الحكم الخاص والعول منهم كل ذلك من لفظ ما كان برفقنا
فلم لا ينهم من الشارع بالجنس المأكولة والبول في هذا وليس كل ذلك لا للاجماع على ان العلم في ذلك الحكم الخاص والعول منهم كل ذلك من لفظ ما كان برفقنا
في الاجماع انما الكمال كالفائدة والخاصة من الفضا والشيخ والمناخون لا يعتبرون ذلك وامانا معكوا بغير المقام الثالث فيها فويل من بوال
الكتاب فيها انما الكاشفة وان ننازعوا في شئ فزودوا الله ورسوله فيستغنا عنها ان المول والمرجع هو الكتاب السنة وفيه ان كون الكتاب كتابا
لا يشأ بديانته عز وجل وان لم يجمع عليه ناذع فيه ومنه انما معكوا بغير المقام الثالث فيها فويل من بوال ما لا يوافق كل من علم بقوله اعسل فويل من بوال
على الجوع وهذا عين الشبهة الموردة على التواتر والجواز الفرق بين المجموع وكل واحد من ذلك الاجتماع تأشير جلي في حصول الوثوق ومنها ان
اكثر الاجماع خلاصة وفيه ان اردنا ان وجوده في الجوع في بعض الاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
الاجماع كما لا يخفى فندبروا وان اردنا وجود الخلاف في بعض الاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
طريقه الاجماع الا ترى ان لا يتجوز على هذا القول في العلم بالاجماع مع ان وجوده من الجوع في بعض الاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
للمتخصصين في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
في اشخاص الجوع وان سئل عنه شئ فاجابهم ثم اطلعهم على ذلك الاتفاق ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
التابع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
الحق الاخذ بالثلاثة لا شئ من ترتيب الثابتين ليس امورا لا برة وان كان من ثمة الثابتين واما الثالثة فلا في تلك الطريقة العلم في الاجماع بطريق التواتر
الحديث في الجوع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
الاجماع في تلك الحالة وهو يختلف في جملة الاجماع وانظر في خلاصة الفرائد او توفيق على ما لم يفتنا ولا يفتنا في كتاب
والسنة واستنبط وجوده لا يفتنا في ذلك فكيف لا يفتنا في العلم في جملة اجابته وبقوله واما طريقة الشيخ ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
اجماعهم على الحق والواقع واما طريقة الفاعلة فان قلنا بان بناءهم على العلم بالاتفاق من حيث هو اتفاق كما يظهر من بعض ادلتهم كما في التواتر فيجوز
لذلك المانع وان قلنا بان علمهم من حيث الكثرة كما يشهد بالرواية الدالة على علم الاجماع لا من جهة الشك في حكم اجماع الشيخ من التخصيص للثابتين
اعلم ان الشبهة بعد زعمنا ان الاجماع عند القدماء موافق لكل الكاشف عن قول المتخصصين في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
بناء على ثبوتهم للشبهة واجابا او بعد النظر في الخلاف من دعوى الاجماع او بنا على العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
من العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
ففي وجوبها اجابا او اردنا ان الاجماع على رواية يفتنا في ثبوتها كنههم ففتنا في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
في الاجماع المصطلح واداة التمهيد عند الاطلاق مع عدم ثبوتها في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
بالشبهة فاداة التمهيد من دعوى ثبوتها في العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
بجمل ادعاء الاجماع على الشهادة وادعاء اجابا او بعد النظر في الخلاف من دعوى الاجماع او بنا على العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
ان ادعى في ذلك الجدل ان الاجماع عند القدماء اجابا او بعد النظر في الخلاف من دعوى الاجماع او بنا على العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
من دعوى اجابا او بعد النظر في الخلاف من دعوى الاجماع او بنا على العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع
عز وجل وادعاء اجابا او بعد النظر في الخلاف من دعوى الاجماع او بنا على العلم بالاجماع ففهمنا ان ذلك ان اردنا ان كون كوا الاجماع على ان يجمع

[illegible]

۱۰۰

مكتبة جامعة القاهرة

عبدالرحمن
لاهور

مختص الفقه العبد

فَمَا لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ
عَلَى

الاخرى بالنسبة وهو ان يبين عامركا لان المسئلة للاجماع المركب لان الحكمين وهو مفقود والاصل ان المسئلة خرجت للاجماع المركب
القول الثاني بل بالنسبة انهم ان يكون بالنسبة مسئلة او مسلهين عندنا القول الفصل بالنسبة بين موارد الحكم اهم من كون ذلك التوارد محددا
الحكم او غايته الحكم فبما كل اقم من الامرين منه **اذ عرفت** ذلك فعلم ان خرج للاجماع المركب ما عدا غير الشيخ فلا يخرج منه هو العلم بحد
قول المصنف احد القولين خروج عن قول المصنف وما عدا الشيخ فلا تتركه الثالث هنا ان كون القائلين كلاما على الفصل لا وهو ان
اللفظ لا يوافق هذا الدليل لانها الابالنية للعلم الاول لا القبول الاخر لا بطريق الشيخ ولا من عدم القيد اما بطريق الشيخ فلا
لوفرنا اجبا النفس فخرج القول بل من خلاف اللفظ لان كلاما من القولين تكليفيين بخلاف تفرق وبكذلك ذلك الحاشية اظهر الحق واما
بطريق من عدم اخر الحاشية فاجبا النفس كما بل من خلاف اللفظ لانها لا ترفع بالامام قال باحد التكليفيين فاجبا
النفس بل من عدم اللفظ والمواضع والمواضع مع ان لا دليل على عدم اجتنابها عن اللفظ بل الحاشية حتى في صفة اللفظ بالمواضع لا ترفع لعدم
خرج للاجماع المركب في تلك الصوة مع ان الاصل الجواز فانقول بانيها الفصل في تلك الصوة في عدم الاجتناب عن الحاشية لغيره وبما يحمل
المواضع والحاشية فيقول على احد القولين تكليفيين المطلبين فلو علم احدنا هذا الطريق ملازم للشيخ وانما في العلمين المنكافين والطريق
الاخر ملازم اما لغيره فظا او للغيره فظا لا خفا لا خفا في هذا ان ثمة على جواز الخرج يظهر مثلنا اذا اثبتنا بخاشية الدليل بلاهة العدة
بشيء من القول بانيها الحاشية بالاجماع المركب ان القائلين بالاجتناب لا يبرون بين الموارد واما عند القائلين باللفظ فممنهم وانقول في عدم
الجواز ويقتضيهم ان الجواز اعم وفصل بين الحاجبان ان لا يرفع شيئا منفعا عليهما يخرج في ذلك ما ان لا يرفع شيئا منفعا عليهما
وبعد ما عدا هذا فينبغي ان يرفع الجواز في الارش فالقول ان لا يرفع شيئا من موارد لا يرفع شيئا منفعا عليه بل هو موافق لكل من القولين في الجواز
فصل بفتح بالكل وقبل لا يرفع شيئا منها فالقول بالقبول في ذلك لا يرفع شيئا منفعا عليه بل هو موافق لكل من القولين في الجواز
الفصل جهاذا لا دلالة اليك مسكوباها من الفصل والنقل لا دلالة اليها على عدم جواز الخرج في صفة النفس اما عند دلالة الدليل لعل في
الاجماع على اللفظ فبعضه الحاشية للاجماع فلا ان المسئلة بخلاف بينهما ان لا يوافق على جواز الخرج واما الابالنية فظا في سبيل كل المؤثرين
كما ان الوارد في القولين في جميع الامور **صاحبكم** القول بعد الفصل بين المسلهين لا يخرج من الجواز اما ان لا يعلم حكم منهما فيجب ان
انفقوا على الحكم بعد الفصل وذلك كما في الاحكام الاجتهادية التي لا يرفع شيئا منها حاكم بها فاعلم ان الجواز لا يعلم حكم منهما فيجب ان
تركها بالثبوت مثبت تركها التي هي منها من اجل ما دل على جواز تركها في البيع فيحكم بجواز تركها في البيع بعد ثبوت الاضاف على عدم الفصل
ان لم ينعوا على عدم الفصل ولم يعلم انما فهم على ذلك لكن لم يكن يفرقون الاضاف بينهما فان علم الخاطرون الحكم فيكون في معارفهم على عدم
الفصل كما اذا علم ان حرمة الجواز لا يرفع شيئا من موارد الجواز لانها المسكرات لا الخا الطرقة المسلهين ومنهم من يرفع الجواز على عدم الجواز
فيها في غيرها من المسكرات ومن لم يرفعها لم يرفعها مطلقا لا الخا الطرقة فلا ينفصل كما في المسئلة الاولى ومنها الملقية من ذلك والحق في ذلك
منع احدهما من الاخر لا الخا الطرقة ومثله زوج وابوابي سرة وابوابي من جعل لادم تلك المسئلة كما ان عينا لم يرفع بين المعاهدين جعل
تلك الجواز مكلين بشرط في الزوج بمثل عينا او الزوجة وعكس اخر على ما حكاه بعض الاضافان لم يعلم الخا الطرقة من جواز الخرج
منهم لعل ان كان احكاما بغير الاضافات فالجواز الفرق لمن يكدهم عدا بالاصل للمسئلة عن معارفهم حكم جميع عليه ومثله وهو حاشية
فصاحبكم حيث قال بعد ان فصل جواز الفصل يوم والذي ياصل يمد منها عدم الجواز لان الامام مع عدم القائلين ولا يرفعها ولا يرفعها
بتم فاعلم عند خروج الاسان لعل في القولين والمفروض في هذا الفصل عند جواز الاجماع وما قبل من اننا كلاما على وجود قول الامام في القولين جميع
الصورة المذكورة ومنهم من يرفعها عند جواز الفصل بين ما فيه **صاحبكم** ان الخلاف لا دلالة على قولين قطعا ما في الثالث فاما ان يدل على احدهما دليل
اجتهادي فطعنوا على ذلك في موضعين كما في مسئلة وتوالت جدتها انهم لم يلبس لجهما على احدهما وكما في مسئلة الفصل بالقول فانما دليل
القضاء في ذلك على عدم الجواز لان النكاح قد عدا عن النكاح في بيت الجواز بالدليل والافقية قول الجاهل لغيره والشيخ وقول بطرح القولين
والرجوع الى الفصل في ذلك من قول بعض الاضافان واما في قولهم كون هذا النزاع منافضا لما تقدم من عدم جواز خرق الاجماع المركب عند الاضاف
طرا كما عليه صراحة جواز الخرج وعند التوجه على صفة المنع مطلقا لان الامام مع عدم القائلين قطعا فخرج مع واحدة منها والآخر
على خلافه واذا كانا لثابتين في هذه الصفة في ذلك التز كل بطريق وفيه وهكذا القول فيما زاد انتم في ذلك الاضافات على عدم جواز خرق
الاجماع المركب وكذا جواز هذه القولين من المعاني نكاحا جازنا عن المسئلة عين المسئلة الثانية وهو جواز خرق الاجماع المركب يمكن دفع
الثابتين بانهم في مسئلة الخرق في معاني الاخلاق والامور وهو انه صريح في ذلك ان الام لا في تلك المسئلة معناه لو حصل الفواضل بين
القولين قطع بان الامام قد دل على احدهما فدل على عدم الجواز في التبع والرجوع الى الفصل في معاني الفصل

عجابه قول المصنف وقرنه من تدفيعه يكون باعتبار ما كان هو المتأخر بل في المتأخر في الكلام من هذا وقد قرئ في المصنف
او حكاية قولنا وفعله وقرنه وهو ما شاع في لفظ التمدد فيقولون معناه المتواكف هو الجريان والمجرى زمان فان حصل التمدد به حكاية
المدكور فكان ذلك خلافا للحكاية في مدته من هذا التعليل شاع وتوجب للمصنف ان يفسر المصنف لكنا ذلك فعل للمصنف في ما به غالباً غلب
اقوالهم انما اخبرنا لا استعملنا الفعل هو ما ذكرنا وعلى المتقدمين يكون التنبه من السنة والتمدد عموماً من جهة الوجة مذكوراً وما
التمدد القدر هو كل مدة الحزن لا على وجه الاتحاف بل في منصفه ولا على مصطلح علم حكاية المصنف ذلك التمدد سنة اصطلاحاً من قولنا
لا على وجه الاتحاف اظهر الفرق بين القرنين وكيفية ما القرنين من تم على وجه الاتحاف ثم اعلم ان فعل السنة لا المصنف اصطلاحاً ما نقلنا
الى الناس الا على الفرق ولكن الاشكال ان المصنف هو كل واحد من القول والفعل التمدد ام اما التمدد مطلقاً ام لا
ظاهر كلامهم الاخذ على التمدد والفعل لفظ السنة والتمدد متبين للفعل ضابطاً للجزء الثاني وما اتى والاولى ما مضى
بالقرن المنقذ للفظه ام اما التمدد فقد يترجم به ما عرفت من نفسه العلم بمدد وهذا مما يخرج من خبر الواحد لا اشكال في ذلك

[illegible]

میں نے اپنے

لا تخفى كتمان ودعي ويكون فيه رتبة اذا استدل الغير بكلامه على الجدل فلا يبرر الغرض بقوله العجز ما لو انهم منه وما كونه علمهم ساد في
الحسن الخصب انهم ان رادوا كون اسبابها علمها فلو صدقوا السبب لبا وان رادوا كون اسبابها موهوم او بكي فخصم علم
كون الخبر عليها والجلال لا يكون الخصب وقد يكون للاشتغال بالخصب وبوقارادة الخصب لا دل عليه من الخصب وعقودا واقفا
ظهورها بهم ولكن الحق الاول ومنها عدم كون السماع كقولهم في ذلك اطلاقا معتمدا على خبرها من ادلة السماع لا
فقد يمكن تحقق الظن بالبرهان والاعتقاد به ومنها ان السماع يفتقر الى ادلة اخرى من غير ان يكون له ادلة اخرى من غير ان يكون له ادلة اخرى
علم واورد عليه ان الغرض من هذا هو خبرها وبها ومن ذلك ان السماع لا يفتقر الى ادلة اخرى من غير ان يكون له ادلة اخرى من غير ان يكون له ادلة اخرى
بل فيها بالاجماع واخذنا الناس يحصل العلم من السماع والافتقار الى ما بالظن يكون الخبر في كل بقعة من بقعة التواتر وان لم يتساووا في ذلك
ومنها كثرة الخبرين بحيث يمنع وطهرهم على ذلك في بعد اخذنا ذلك التعقيب بسبب من عدم من الشوط ثم ان في السماع ان يكون شخصا
ففيهما ان لا يكره انهم كون العلم بالحاصل من التواتر ورواها او غيرها او مختلفا ولا حسن لاعتراضهما والخبرين با من بعد من الكلام
ضابط في التواتر ما لفظه او معناه الاول بطله بطله بطله والاعراض صوابه اما **بالاول** فيها ما ان لا يكون
فقلوا بطله الاول والخلفه على الاخبار ما ان يكون لا في خبره ولا على الاخبار ما ان يكون لا في خبره ولا على الاخبار ما ان يكون لا في خبره
والاعراض في الخبرين الاولين من خلفه او الخبرين الثانيين من خلفه او الخبرين الثالثين من خلفه او الخبرين الرابعين من خلفه

فانظام التعلیم

الحمد لله

عبدالله بن محمد بن عبد الله

الرفعي في أصول الفقه

حجة الظن وجواز العمل بهذه
 القليل منهم باعتبار موافق
 الشك في حجة الظن بالاجماع
 ولا يمكن القلب بالاستعمال
 لما مر ايضا فصرنا الى اقطع
 الاعلى الا ثم شئ عائد الى
 ارتفاعه فيسقط الموضوع
 الحكم معاين فبقا على ان
 انما هي في الاول معارض بمله
 منجد معارض الاستصحاب
 معبر مركزا لاجماع في الاستصحاب
 سلما عن المعارض وكل امر
 الفرص الا حضا فانك
 استصحبك الاستدلال
 في حياته لا يصح انما لا يصح
 بالاصل بل المحض لا يستد
 في الحادث خلوص الى
 بالفرق الذي ذكره على
 شئنا ان يترك انما في
 فلان الوتوف عن الاضا
 الحرمة لكان الامر من
 الاضا من به فلا احتياط
 الوتوف واما في العبادات
 فلا نجد الا انما يحل
 كسب العمل لا قطع معارض
 لاقتال في وقت الوتوف
 اشراط العلم بالعلم
 بالعرض في شاي

فما ينبغي له
المسلم

۷
کتابخانه ایتم از مو
الاسند لا یصلعد

[illegible]

[illegible]

اتحاد جمعيات
العلماء

[illegible]

فمنها امر طعي وكبح من مورطبه يحصل من مجموعها العلم وهي هذا العلم العظيم الذي لا يخفى الشيخ بل الكسبي والصدوق ايضا لا يمانر كاحد لا عند عند شاع من خبره في كتابها وندد ربيها
 كتب الاخبار ولا يخفى المفعول عن الشيخ والاعلام وعبرهم على الحجة المقدم على الجماع المرفى بوجوه قاطعة والاعلام احيوا نكته من العلماء علم الرجال وطا بنات العفلاء على اعتبار ربا الواسط
 امورد منهم وديانهم الاما خرج وغرض من المصوم اصحابه يردون الاخبار وتقدم تدوينها في كتابها للشيعة بينهم من العلم بالاصحاح طر بالمال سنا بالاشوال والفق السوال والكم والكم
 اما الجواب عن الاول فهو ان عمل الكلام حجة الاخذ على فرض اقتناع باب العلم على اكرس الرضى على غير حجة جمة خيرة الاخبار وجعل الاصول بحيث كان الشخص في مكانا عالما من الاجماع ان
 المتواتر ان القطب الاحاد القطعية للفرق الخارجية واما اصحاب النجاة لائمة فكان باب العلم خيرا فيهم الا على عدم تمكن المصوم من تصحيح جميع ما كان من رجا الاخذ في بيانها
 مشايرة بلا واسطه وعدم تمكن كبر العبد من اللزوم هذا التمام مفلوحة وذلك في غاية الندرة **فان قلت** فانما يلزم الاحكام المودعة في الاصول في نظرنا الى ان خبره في الامرنا
 على الناس من اخذ شأنا طريا اشاع المقدم من بعد الملبين عند لقوله نعمان جائك فموسى بنيا منبتوا فلما اكد ان الاشياح الثلثة اتمهم وان هذا الخبر لا قول المصوم
 وثانها ان لا يعبرنا من الدلالة وسنبت ان شرف **فان قلت** فانما يلزم الاحكام والحاصل انه لا يثبت استنادا بالعلم بلا واسطه ومعها في معظم الاحكام و
 وثانها ان ذلك ليل على غيب التماسا في موضوع الاحكام والحاصل انه لا يثبت استنادا بالعلم بلا واسطه ومعها في معظم الاحكام و
 تما لا شك في ولا يشبهه بغير **المقدم الثالث** انه بعد من الاستدلال بكونه صلبا المكلف بالعلم على ما في الخبر فلهذا هو ممكن
 يحصل العلم في الاحكام او بالانحصار على العبد المتكلم وعلى الاخبار ان يمكن في الوضعية ان لا يمكن كماله مثل ما لو دار الامر بين
 كون المال زيدا وعمرا وغير ذلك من الاحتمالات منها ان يكون مكلفنا يحصل العلم فسادا ذلك من ان يبين ان المفروض في الاستدلال في الكلف
 يحصل العلم فكيف في الاصل وهو متحقق عند الاشاعرة في قولهم من علم بها فكل عنهم ومنها الاقتصار بالعلم بما وعد المكلف بها سواء
 وذلك لاحتمال ان يتم فساد استناده الى الفاعل القطعية للواقع فان الفاعل المعكوف من المكلف مثلا من الاجز الخيرة والركوع والتجو وموفا
 الاجمال ومن اشراط الظهارة مثلا فلو اقتصر المكلف على المعكوف من الاجزاء والشرائط في المكلف فلو وقع قطعها وقطعا قد سمي العلم فسادا
 المقصود بمعلوماته بالحد خارج عن الدين والشرع بل لا يتبعه من الاسلام الارسم ومن الاتجا الا اسم هذا المقدم ليس محل طائل
 عندنا في الالباب والاشياء **فان قلت** انما من قول المكلف بالعلم ما خارج عن الدين انما كان في فسادا كذا لا يشترط في الالباب
 العمل بالادراك ولم يترك ذلك الشخص من ضرورة ما في الدين انما من قول المكلف بالعلم ما خارج عن الدين انما كان في فسادا كذا لا يشترط في الالباب
 سلمه ولكن الكبر محل كلام المنصف محاور عدة حصل فيها القطع بمخالفة الواقع ولم يحكم فيها بالخروج عن الدين منها في الاجماع المصدا
 الدين دار الامر بين العلم وغيره لوجوب كسبه المصوف فانهم ذكروا فيها اقوالا لا يثبت منها جوا النعمان بها اجمع ندرت جوا منها جوا دفعه
 ولا شك في مخالفة هذا لما بينه من الواقع فطفا ولم يحكم احد بخروجها عن الدين ومنها في الاجمال المصدا الذي دار الامر بين الواجب والحرم
 كاشيا جمة القبله فان بعضهم على التجو في الجها المشبهة وطا التجو في الجها المشبهة لانه في ذلك مصرح عما اذا اختلف هذا القول ولا شك في هذا
 فدخا في الواقع قطعها عند اسم الاشياء واختا الصلوة في الجهن كاصح الظاهر في احدها والصحة في الاخرى ليعرج عن الدين وسهله في الاجماع
 الرعي المراك الذي يهتد الامرين ان يكونا لوجوب ذلك كالفراجه بومها فاضال بينهم هنا بالتجرب في العلم من الاشياء بل هو مصرح اصحا
 هذا القول ولا ريب في لزوم مخالفة القطعية عندنا لا يثبت لكل منهما الصلوة في الاخرى في اخرى وليس مع ذلك جوا جاعل لثمة المسئلة المذكورة
 في كتابنا الاضمار من لو اختلف الامامية على قولين قول بالوجوب وقول بالحرم فلا كثر في ان الحكم للفرقة الا لافقة التجو بعضهم على الوجوه
 الاصل في رتب هذا الفاعل فندخا في الواقع قطعها ان المفروض هو القطع بوجوب قول الامامية اعدا القولين ومع ذلك لا يكون خاسرا جاعل لثمة المسئلة
 المراد منه مخالفة كلفنا لفا مفرقة فالتصريح فلهذا اولانا ليدان كفاية هلكا ان من لمعوا الا لثمة ان لو اقتصروا على الاشياء على الفاعل المعكوف
 بقول كل هذا الاسلام انه لم يشرع بشرع الاسلام وانه مادام للشرع بغير خلافنا لوارد التي اوردناها علينا بالنقض وثانها ان الاجماع الفاضل
 فثم على من المكلف للمكاتب بالاحكام الواقعة معتبرا وعلى بقاها ما سلمنا الى طام متعدد بعض مكلف العبدية وانما بالعلم لا يكون عند المعكوف
 العبدية يتجو العلم بما هو ممتا وهو الفلق فانما لا فهو مكلف ببعض التكليف بما لا يطابق ثم وثالثا بان من ملاحظة الاجماع الكبرية في اخرى
 من ايلو في الحد التوازي الذي على الاشياء التكليف كقوله في حكمه على الواحد حكمي على الجماعة حكم الاول من حكم الاجماع ومن ملاحظة الاجماع
 المتناول في اقرب بلوغا حد التوازي على الاشياء ومن ملاحظة ذلك الاكثر على الاشياء ومن ملاحظة ذلك الاكثر على الاشياء ومن ملاحظة ذلك الاكثر على الاشياء
 في بين الامر لا يلاحظ ان الرسل ونبليغ الاحكام وبنات المسلمين في كونهم يركبوا ايضا لا ووكا على ان مكلف جميع المكاتب التي ذكرها محسب
 بالاشياء وبما الاقتصار على الفاعل المعكوف وان ذلك مخالفا لغيره اجمالا لا يغير فيها ذلك العلم وان لم يكن كل واحد من تلك الاشياء
 الا ربع مفيدنا قطع لكن يحصل التوازي كالمقطع مما ذكرنا جاسا سنا ان الاقتصار على المعلوم ليس بدعي الضا ولا هاما للشرع ولا مخالفا
 للاجماع ولا لادراك الفاعل الجاصل من الاشياء الا ربع ولكن قول ان التكليف الفاعل المعكوف من الصلوة مثلا لم يخلو من ان لا يكون وجوب
 على المكلف يحصل القطع بالاشياء بذلك لغيره المفلوحة فنقول في جملة ان يكون التكليف في العلم المعكوف ويكون التكليف بالمعكوف
 المقدم ويجعل ان يكون الفاعل المعكوف في نفسه مطلوب بانه يرجع المسئلة الى الاجمال المصدا الذي يكون الامر من ان لا يكون الامر في الامر
 الاول ما لا يكون المكلف مثله بان لا يكون له لو كان المكاتب لا اكثر من ان لو اقتصروا على الاشياء على الفاعل المعكوف لا يكون قطعها بالاشياء
 ولو بالخروج عن العهد كونه طفا باشتغال الغنى من حكم الفاعل فلهذا جازم الاتجا بالاشياء لا اكثر من ان لا يقطع بالاشياء كحاصل المقطع بالاشياء
 وطروا في اخره وان لا يثبت في الاشياء التكليف مستحقا القابل للعلم فلهذا لا يحكم بكون الحكم بكون القابل للعلم مستحقا بالاشياء كحاصل المقطع بالاشياء

فان قيل في هذا العلم

وهذا العلم الأجبا واجب المحض علينا ولم يكن واجباً عليهم بل كانوا كالمسلمين المحدثين في زماننا وأول مستأثر العلم الأخبار الغفيرة من الحاشي في زماننا بخلاف زمانهم فعلمنا أرجح فلهذا قد وردت محبة
الخبير لانا قلو موضوع مختلف طلائع الدليل على حجية الأخبار مع الفصحى الأولى حتى يصح التقراء والصحيح أن في الصحيح الشهورى تكفي بما عدا الصحيح تسننا لكن العدد المعلوم من اجاعهم فقاموا
الخبر الصحيح الصادر من العدل الاماى اضابط الخا^ب من زماننا من المسار^ب هو نادر يلقى ارباب العلم لان قبايا العلم ليست فيالبا و يوم ان الصناعات الفاتنة كانت بمقدور مع حصول العلم الخا^ب
بخصيصه بعد ملاحظة ما صانها من الفنون المظلمة كالاستنارة والشهر وعدم الخلاف والاجتماع الخ وغيرها وما قد ورد على سطحها لجوئها من سائر اهلهم وان شئت لسطر ارجح من سائر^{العلم}

[illegible][illegible]

[illegible]

فِي بَابِ الْقِسْمِ الْمَنْصُوبِ

من العلم في المسئلة العارضة لا
وعدم جريان المصلحة الثانية من
السابق فلو علم التمكن من العلم
فذلك المسئلة يخص عنه نتائج

لو تیر من ملک الجحیم ثالثاً ان
طیع فی موارد المعارض بہ
سأمر الثالث فی رد من ہو

۱۰

مسائل

وكذلك مع الشك للافضل عدم جريان المقيدة الثالثة من اجل السابق ولعلم بعدم تمكن من حصول الظن بالمسئلة ايضا من غير محض جيب عليه المحض من الغاير لا حنا حصول الظن بعد
المحض على الخلاف والاصل المتعارض مع عدم جريان المقيدة الثالثة بل لا الرابع وهو لو لم يكن من المحض لرجل بهذا الظن ايضا للاصل المتعارض مع المقيدة الثانية من اجل ان في مقدار المحض الواسع
استفراغ الواسع فلا يلزم العسر المحرج فلا يجزى الزائد وان جازوا يلزم تعطيل الاحكام فغير الزائد ويجوز حصول الظن بل يلزم النطيل اذا قطع به غالبا لا يحصل الا بعد حصول اصله على كل من
محصل الظن الاقوى لا يجزى على الجهد بحسب الظن الاقوى لا اقوى باذن هذا المحض والدليل على عدم لزوم العسر وتعطيل الاحكام وهو انما قول مصداقنا وان وجدنا اقوى رجحا للظن فغير يمكن غالبا
او بعد جزم من الرجحان المتوسطة فلا يلزم عليه وهو نفس بل المعين او يحصل الاقوى لا اقوى اما يمكن عكس بل يلزم مععطيل لا عسر جزم به غير من للظن ونفس الاكفاء يحصل الظن بعد محض مظان الاول
معناهما شاي

عليه جوه ثلثة **الاول** ان المقيدة الثانية من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
الثاني ان المقيدة الثالثة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
الثالث ان المقيدة الرابعة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
ابن بطيطة المحض قائل لا زمة ممنوعة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
من المقدمات الاربعة متنفذة لان خروج من غير مرجح انما يلزم لو كان الامر قريبا من الاشكالية يكونا نفسا بهن ولم يكن لاحد منهما جرح
ورجحا العلم ايهن من نفس لا يجزى دليل لا شغل وقد انكنا به بفتح **وما** **القول الثاني** ان المقيدة الرابعة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
وقد لوحق بها اتم عدل في العلم بالظن بل المحض للعلم والكون قد مضى **وما** **القول الثالث** ان المقيدة الخامسة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
المحض نظر الى ان العسر وان كانت مسلمة الا ان كبري ممنوعة اذ كلما استنفذ العلم فنجبت بهن الظن اول الدخول وان المقيدة الثانية والاربعة متنفذة
اما المقيدة الثالثة فلا تخرج عن ذلك انما يلزم لو لم يجز العلم بالظن معك لا قبل المحض لا بعد **وما** **القول الرابع** ان المقيدة السادسة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
بعد المحض والاربعة من العلم بالظن بل المحض للعلم والكون قد مضى **وما** **القول الخامس** ان المقيدة السابعة من المقدمات الاربعة متنفذة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
على الخلاف ثم ان ما ذكر كله اذا كان الجهد متمكنا من المحض اما اذا لم يمكن المحض فاما ان لا يمكن له المحض فمعظم الاحكام اوجه فادها وعلى المقيدة
الثالثة يلزم العلم بالاختيار وعلى المقيدة الاولى لا مرد بين الاخطا والعدا للظن والفتيل لا سبيل الى الاول لمفاسدة كونها ما سافا ولا الى
الثاني لعدم الدليل على غيبا الظن قبل المحض لا بد من التقلب عدلا باستقفا الحائبة الشافعة اذ لا رجحان في قبل المحض تلك الوصف الحاصل
الممكن من التقلب عدلا واجبا وبعد حصول ذلك لو وصف شاي بها التوجع وعلى **الاصل** البقاء فان قلت اننا نرضى الكلام فمما كان
المحض متمكنا به قبل ثم طرأ عدلا لا شك ولا شاي حوزة التقلب حين الامكان فيجب بعد طرأ عدلا لا شك حوزة التقلب فمعظم العلم بالظن
ان هذا الاستقفا معاض واستقفا اخر وهو انه لا شبهة في عدل العلم بالظن بل المحض من امكان المحض بعد عدل مكان المحض
فدشك في بقا عدل الجواز اذا تعارض الاستقفا بان يتحقق التقلب سلما عن بعضا فيلزم اجراء استقفا التقلب من غير ان ذلك
يتم في المسائل المستتمة التقلب كما مع عدل السابق فلا مستغنى عنها **الثانية** من المسائل انما بعد اقبنا لزوم المحض على الجهد فمما كان
عليه لا ما حتى يحصل له القطع بعد ما حصول العلم والظن كاف فيه اشكال ومقتضى التحقيق التقلب بان المحض في المسئلة الخاصة فاما المسئلة
اما ان يكون موجبا للعسر المحرج ويلزم تعطيل الاحكام او لا يكون كذلك لا يلزم شئ من الامر فمما كان **الثالث** يلزم عليه المحض حتى يحصل العلم
او العلم بقدا لا شك وعلى الاول لا يكون المحض لا زما انما موجبا للعسر المحرج فقط وان كان جائزا واما لو كان موجبا لكلا المقيدتين والاختيار
فلا شبهة في حوزة المحض **الثالث** من المسائل انما بعد اقبنا لزوم المحض على الجهد فمما كان **الرابع** من المسائل انما بعد اقبنا لزوم المحض على الجهد فمما كان
القطع يلزم العسر التقلب حتى لا يلزم له المحض على فرض يحرم عليه على اتمام الظن كاف فيه اشكال والتحقق هو الاجر لان القطع يلزم العسر
والتعطيل لا يحصل غالبا الا بعد تحققها فظهر من التفضل المذكور في المسئلة الثانية ان الجهد لو كانا فاعلم انما العلم بعد المحض يلزم
الاشك لا يكون المحض لا زما في فرض يكون حراما على اخر فليما قل **القول** **السادس** من المسائل انما بعد اقبنا لزوم المحض على الجهد فمما كان
ولا والافتقار لا خبر هو الدليل الدال على حجية الظن بل لو فرض من منصف اعلى مرتبة من الشك في مراتب الظن بحيث يكون بين الفلأ على
عدلا لا اعتبار لا يجزى العلم لعدم الدليل على اعتبار **والحاصل** ان لا شبهة في عدل العلم بالظن بل المحض من امكان المحض بعد عدل مكان المحض
الظن الاقوى قطعا اما الاول فلا ننفي المقيدة الثالثة اذ كون هذا ما استنفذ به العلم اول الدخول لا المقيد من القطع بعد ذلك
مرجحة هذا الظن بالنسبة اقوى منه بمرتبة عطف فهو مرجحة الظن الذي ليس بينا الفلأ على اعتبار ما بالنسبة الظن الذي بينا الفلأ
على اعتبار ما يلزمه وجه الثالث وجه بل مرجح فلا بد مع عدل انما يحصل الظن الاقوى من الوقت في مقاد الاجتهاد والاحتياط فمما كان
العلم ان لم يمكن لوارد كثيرة والاضطرار لتقلب استقفا الحائبة الشافعة **وما** **الثاني** فلا تخرج عن ذلك انما يلزم لو كان موجبا للعسر المحرج فقط وان كان جائزا واما لو كان موجبا لكلا المقيدتين والاختيار
معين لزوم اما العسر وتعطيل الاحكام او كلاهما والاول ينفي لزوم عند ولا خلاف حوزة المحض عند ما مقطوع ثم اعلم ان عدلنا الظن المتضمن
المذكور لا يفرق منه بين الظن الوصف كاحد انواع الثلاثة والتعبك كالتك والموثر للفتة اذ الدليل على اعتبارها وهو الاجماع لا يجزى
اكثر من ذلك الخامسة لو تعارض احد انواع الثلاثة مع احد افراد القنوا التعبد كالتك والموثر للفتة والواحد المحض بمرتبة القطع
بالصدق فلا ينجح اما ان يكون الوصف مع الخبر الصحيح مثلا او مع الموثر للفتة ولا مع شئ منهما وعلى **الثاني** لا شبهة في تقديم الموثر للفتة
ونحوه اذ الظن لا تعارض القطع مع عدم مرجح له وعلى الاول تقديم الخبر الصحيح لو لم يكن كذلك لعدا العلم بالظن غالبا لان العسر انما كتابة
كلها معاضة مع الظن المتكثرة الحاصلة من الاحتياط فلم يقدم العلم الشخصي ثم ما ذكرنا من عدل العلم بالظن فمنه يلزم الخروج عن
واما على الثالث فغير الاشكال فيجمل مرجحا والرجوع الى الاصل ويجمل مرجح للفتة فقط ويجمل مرجح للموثر فقط ويجمل المرجح لهما

في انما يحصل الظن بل المحض من امكان المحض بعد عدل مكان المحض

الطهاس مثلاً لعلمنا بالاضيق المسير
للانجاء وما تروى من بهيم العمل
سبيلنا على الحزن وما نأمل
طبعاً لا الصدا حل للمانع

دعوت الی اللہ

فِي سَارِدِ الْكَلْبِ
مِنْ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

فصل فی التعلیم و تربیت

علم الاجتماع فلهذا احرته العلم والظن العباسي على التعايب الثالث هي معاخذ العين منعين العلم والظن المعتبر اقول وفي كونه للظن الذي لا يعتبر للاصلح حكم الظن الذي يقطع عليه
هذه ولذا فاعرض لظن المظنون كالحال الواحد منهم وقع الحق الفاسد كالكتاب الخبر المقطع السند فان كان للظن الشخصي جانب الظن الفاسد قدم بلائحة الوجه في خلافه في حق المظنون يمكن
بانفاق الداليل لوني جانبها الظن المظنون فعدم انزولها يمكن انوع علم العلم والظن المظنون فالماضي صمم العومنا الكتابه فالبالغ من طرده يخرج عن الدين فسلطه نتيج

ثالث وهو ان الامتناع بعينه هو الجهد فانما بالاعتراض عند الحاجة لكن الضرر الذي يكون للظن به بدو ما لا يخلطه مقداره خارجته وهو ان السمع يفتقر
 الى اجزاء تامة من تلك السمع غير ان السمع في ذلك الظن بالضرر به يتبع الحكم من غير حتى ينعيم اليها كبر القيا والما انما الكلام في هذا المقام فلا يفتقر
 الى امتناع وهو ان الضرر اما ان يكون بلا معاض او مع المعارض وعلى الاخير لما مضى من النفع والضرر وعلى الاول اما ان يكون الضرر يتوابع
 او خروبا والذى يكون مع المعارض ويكون معاضة النفع اما ان يكون الضرر والنفع دنيويين ام اخريين والضرر دنيوي والنفع اخري والعكس
 مختلف في ذلك مع المعارض ويكون معاضة اما ان يكون دنيويين ام اخريين ام مختلفين فهذا امتناعه فالاول عنهما وهو كون الضرر
 دنيوي واسلمه للمعارض لا يمتنع اما ان يكون الضرر مطلقا او مشكوكا او موهوما وفي الثالثة الاول يكون دنيويين اما ان يكون
 الثاني عن حكم القوة العاقلة بذلك واما في الاخير فلا يمتنع اما ان يكون لوهوم مسبب عن جرحي كما لو جرح شخص فصبى عليه ماء فاحداهما يارب
 سماء او موهوما فدفعة به لازم وان كان الحياطينا بالاعتدال في العلاء انهم واما ان يكون لوهوم فاشباع بحرق الاحتمال العطف ودفعة
 لازم عند العطف لو خيل وطبعه لكن على اخطار لزوم اللاحق بعد دافعه سببها لا لاجل ان دافعه يتوجب لاجل ان عند الضرر له دافعه يكون ان كان
 لانه لا يمتنع في الثالث منها وهو ان يكون الضرر سلبا للمعارض مع كون دنيويين ام اخريين ام مختلفين فهذا امتناعه فالاول عنهما وهو كون الضرر
 كاذما يمتنع ما من التفضيل بل بطريق اول والاولونه بدعيته **والثالث** منها هو ان يكون للضرر معارض مثله مع كون دنيويين ام اخريين
 مقتضى **الاول** في حاز ذلك الاجتماع وعد ولا شكا حثجوا ووقعه انما لو دار الامر بين صديق الشخص مضوقا او شاربا للمقام
الثاني في هذا القسم من الضرر ينقسم بالنسبة الى اعطاء الاحتمال مع قوة الضرر وضعفه على ثلث احسنه **الاول** ان يكون متساويين
 في الاعتقاد والاحتمال متساويين في الضرر وقوة وضعفه **والثاني** ان يكون متساويين في الاعتقاد والاحتمال متساويين في الضرر وقوة وضعفه
 مضوقا والآخر مطلقا او موهوما او مشكوكا في غير ذلك **والثالث** ان يكون متساويين في الاعتقاد والاحتمال متساويين في الضرر وقوة وضعفه
 في كلهما مع اقوى الضرر واقوى الاعتقاد واحد منهما **والرابع** احسن يكون متساويين في كلهما مع كون اقوى الضرر متساويا لقوى الاعتقاد في
 الاول القوة العاقلة حاكمه بل يزوم الضرر عما هو اقوى من راد ان شكا الضرر في الاعتقاد وعليه بنا العلاء الا ان يمتنع لودار الامر بين
 ان يقطع الشخص طريقا يكون صيرته في ذلك طريق مضوقا لعل لذلك الشخص ان يقطع طريقا يكون صيرته في ذلك الطريق مضوقا
 الا ان يمتنع لعل لذلك الشخص ان يقطع طريقا يكون صيرته في ذلك الطريق مضوقا لعل لذلك الشخص ان يقطع طريقا يكون صيرته في ذلك الطريق مضوقا
 بناءهم مع ثلث الاعتقاد واختلاف الضرر الجنيبي اقوى الضرر بحيث لو ان تكيه لعل السبب في العلاء وفي الثالثة القوة العاقلة حاكمه بل يزوم
 عما هو اقوى اعتقادا وان شكا بالضرر وعليه بنا العلاء الا ان يمتنع لودار الامر بين قطع طريق يقتل فيه قطعا واخر يقتل فيه طنا او يمتنع
 قطع طريق يقتل فيه طنا واخر يقتل فيه شكا وبين قطع طريق يقتل فيه طنا والاعتقاد ما هو اضعف اعتقادا بحسب لوفعلوا الخ لا لانهما العلاء
 والثالث القوة العاقلة حاكمه بل يزوم الضرر عما هو اقوى من راد اعتقادا بل بطريق اول كما بدد الامر بين قطع طريق يكون الضل فيه مضوقا والآخر
 يكون قطع طريق يقتل فيه طنا بالنسبة للصديقين الاولين الذين احببهما اقوى من راد اعتقادا والآخرى اقوى اعتقادا وعليه بنا العلاء لانهما
 الخامس اى ما يكون مع اقوى الاعتقاد متساويا لقوى الضرر اشكال **والثاني** ان بنا العلاء فيه بالنسبة الى الواضع مختلف فذا يكون بنا الحكم موضع
 على الضرر عما هو اقوى اعتقادا كما لو دار الامر بين قطع طريق يضرب عليه به مائة ضربة قطعا واخر يضرب عليه به مائة ضربة وحسب او عشر ضربة
 فثان فان بناهم فيه على الضرر عما هو اقوى اعتقادا معللين بانه يمتنع اختصا لضعف اعتقادا اعتقادا والضرر وان كان موهوما مع انما
 ما هو الموهوم مع هذا الواضع معناه والاخرى ان حسيب وعشرين سمكة وقد يكون بناهم على الضرر عما هو اقوى من راد انما اضعف اعتقادا
 كما لو دار الامر بين قطع طريق يقطع فيه من قطعوا واخر يقتل فيه طنا ما سألما لقطع فان بناهم على الضرر عما هو اقوى من راد معللين بان
 غالبا يكون صوابا فيقتل كون قطع هذا الطريق موجبا للقتل فيجوز في هذا الطريق فان غابته في الثاني قطع الطريق يقتل فيه طنا بالنسبة للصديقين
 وقد يكون بناءهم على الجنيبي كما لو دار الامر بين قطع طريق يكون قطع الطريق يقتل فيه طنا بالنسبة للصديقين والآخرى اقوى اعتقادا وعليه بنا العلاء لانهما
 الا ان لا واحد من مضوقا فان بناهم على الجنيبي في الرابع منها وهو ان يكون فيه للضرر معارض مثله مع كون دنيويين ام اخريين وفي جوار هذا العلاء
 وعدمه شكال لكن الحق عند الجوار الان الجمع امر وقبيل الحق المحمدا لعلها وقبيل الحق لا يكون لامثال ممكنة هذا التكليف حتى لا يمتنع
 لكن يصح التكليف بما لا يطاق لا يقولون صحة هذا التكليف نظر الى كون فتن التكليف مع فلو وضع المعارض بينهما كما فيما نحن فيه فتن العمل
 بالظن على اخطار الادلة الدالة على صحة العمل به مظنة للضرر في ترك العمل به ايقن على اخطار لزوم دفع الضرر المظنون مظنة للضرر عما كان
 المعارض فيه بدو ما بعيد الشك اما ان يمتنع كل منهما مشكوكا او يكون لحد منهما مطلقا والآخر موهوما يمتنع في جرحي لعل الضرر ولو كان موهوما
 والخامس منها هو ان يمتنع لعل الضرر ان كان احد هاد يتوابع الاخرى ولا بد منه من جرحي فكل واحد ان ثمة هذا الصور وهذا الترتيب في

ج قال الله سبحانه يداه كذا اليسر علم ان العقل ان لم يكن مقدورا للمخاطبات فلا ريب في عجز جواز التكليف به عقلا ونقلا كما لا ريب في الجواز مع كونه نفسا واختلال ما لا يلهي النفس كما مر بالنكاح والبيع والبراءات ام لا كما لا يبرر الصلوة واليمين والزنا وان كان مصورا ومضرا ايقاع ونفسه التامة بمقتضى عجز جواز ارتكابه لان فعله مارة المسند ولان فيه تضارب ملائمة غير متبادر بل العقل يستقل بحكمه بغير ارتكابه العبد في حق تحريض المولى عليه لكن حكما تعليقا متعلقا على عجز العاقل بوجوده ومقتضىه للترخيص والازالة كما وقع في الامر بالجناح في امر الطبيب بقطع بعض الاعضاء بشيء

٢٩٢

تلك الصواب الثامن منها ما لو تعارض النفع لا شريخ الضرر الدنيوي في حكمه بل يرد الضرر عن الضرر الدنيوي في ضرر كان من نفس الضرر الدنيوي
 الا ان يكون الضرر ضررا لما لا يكون محله موجبا للصبر والعيق الشديد فان الحكم انما هو عدم لزوم تحمل الضرر لما شريخا
 من ان دليل الضرر المحرر انما يفي بالزوجة الشرعية **ولكن** مع منها ما لو تعارض الضرر الاخر في النفع الدنيوي في الحكم بل يرد الضرر
 الضرر الاخر في من حيث هو ضررا اخر واما ما قبله فلهذا هو خارجي كما لو كان الضرر الاخر في عدم تحمل النفع الدنيوي
 موجبا لهلكة النفس فذلك العرض فيكون خارجا عن محل البحث هذا من الكلام في ذكر الاقسام خارجا عن ما كان فيه فقد عرفت اذا
 تمت بهذا الدليل اثبات حجية الظن فسد بعدا فاعلم انه يمكن تقرير هذا الدليل بوجه اخر بان يقر ان ترك ما يمكن كونه واجبا يحتمل
 الضرر ولو هو هو وفعله ما يحتمل الخيبة كذا وكل ما كان محتملا للضرر ولو هو هو اذا كان الاحتمال ناشيا من اسباب الخارجية فيكون مقتضى
 ذلك القاعد لزوم الاحتياط لكن لما ثبت عندنا في الاحتياط بطريق الاحتياط الكلي فلا بد من دفع ذلك الاحتياط الكلي والاحتياط بنقطة كما
 يرتفع ذلك الاحتياط الكلي بالسلب الكلي فلذلك يرتفع بالسلب الجزئي لا سبيل الى الاكول نظر الى ان هذا القول به هو القول بان مقتضى
 ما قلنا المعلوم وقدره فثبتا فظهر من ذلك ان الاحتياط من غير سبيل الجزئي فيقطع به بان اتيان الموهوم يكون مقتضى قطع او ان
 هو القدر المتيقن من غير الاحتياط والالتزامات المظنون والمشكوك بل من سبيل جميع المرجوح في القوة العاطلة تنفي عن ان القدر المتيقن
 من غير الاحتياط ولا الالتزامات المظنون والمشكوك بل من ذلك ترجيح المرجوح في القوة العاطلة صورة الوهم اعني الظن بالغير
 اما ان لا يعمل الاحتياط اذا ما لا يعمل الموهوم واما ان لا يعمل في المظنون والمشكوك فلا يعمل في الموهوم بطريق اولي اذ لو لم يحتمل
 بالوجود فكيف يحتمل ما هو محتمل بالوجود والجملة بعد ذلك الدليل على الاحتياط اذ اخرج عن لزوم دفع الضرر المحتمل يكون القدر المتيقن
 من الاخراج في الاحتياط هو الموهوم واما غير ذلك فلا دليل فيه على الاخراج في الاحتياط اذ اخرج عن لزوم دفع الضرر المحتمل يكون القدر المتيقن
 القطع بانقضاء لزوم الاحتياط بالموهوم ومجمل ما ذكرنا من لزوم دفع الضرر في الجملة لزوم تحمل المظنون واما المشكوك فانه مشكوك فله يكون
 دليلا في دفع الضرر في الاحتياط وعلى المتقين فالله اعلم بوزن العلم بالمظنون ثابت فينبغي ان الضرر ممنوع نظر الى ان
 لزوم الاحتياط الذي حكم به الخصم انما يكون لاجل دفع الضرر المحتمل الذي لا يحتاج الى سبق العلم بالاحتمال لاجل اعادة الاشتغال الذي
 يكون محتاجا الى ذلك التيقن فان قول الخصم بان ترك ما يحتمل الوباء ومثل ما يحتمل الحمرة ما يحتمل الضرعين مبرر لان احتمال الضرر في ذلك
 الاول دفعه الثاني ان كان موجودا الا انه احتمال بدوي يصير بعد ملاحظة الامر بالاحتياط اعني حكم القوة العاطلة بانه لا تكلف في الاحتياط
 على الاستعدادات بل في مقتضى العلم وثانيا سلمنا الصغرى لكن الكبرى ممنوعة الحكم بل يرد الاحتياط عما يحتمل التحريم في ارتكاب ما يحتمل
 تعالى الله ثم بما لا يترك هو ممنوع بقوله ثم وان نقولوا على اتمه ما لا سئلوا فان قلنا لا يعمل بالموهوم من حيث هو موهوم بل احتياط
 في الدرع النهي عنه انما هو العلم بما في العلم من حيث هو لا لاجل الاحتياط فلما كان الامر كذلك فلا يعمل القائل احتياط الا من حيث هو
 فلان قلت انني قد سئل عن القائل في حق خلاف النهي المتعلق بالموهوم قلنا ان هذا الوباء الفرق غير في الباب بل يكون الضرر مقتضا
 في القائل مقتضى في العلم بما في العلم من حيث هو لا لاجل الاحتياط بل في مقتضى العلم بالاحتمال لاجل اعادة الاشتغال الذي
 ولا يتم في جواب الامارات علمنا مكان الاحتياط اللهم الا ان يقر باحتياط اقوى الضرر في محتمل الوجود والتحريم والمعاملة لا شك ان المتقاضي
 ملتزم بوجهها **والدليل الثالث** الادلة الخمسة على حجية الظن في الاحتياط **والرابع** ما ذكرنا من لزوم دفع الضرر المحتمل يكون القدر المتيقن
 في انما مكلفون بمقتضى الاحتياط الواقعية لا شبهة في ان الله تعالى ارسل رسولا وبلغ اليها احكاما ليلبثها الى العباد ولا
 شبهة ايضا في انما مكلفون بما كلف به المشاهون وانما شاركوا في طمع التكليف والدليل على ذلك امره بترك مركب من الآيات
 الغنية الاول اجماعات المقولة على اشتراط التكليف **والثاني** ما ذكرنا من لزوم دفع الضرر المحتمل يكون القدر المتيقن
 ذلك الباب مثل قوله حكم الاولين حكم الاخرين حكمي على الواحد حكمي على الجماعة **والرابع** بناء العقلاء على ذلك الثانية ان ذلك
 في انما العلم بالاحكام الشرعية الشرعية ولو في واحد منها من ذلك العلم بما لا شك فيه كالمقدرة الاولى الثالثة بعد ثبوت
 واخذاد باب العلم بها وحصول الظن بعد الغرض بالحكم الواقعي المكلف ما ان يعلم المظنون او الموهوم بحجته فيها الويل بها او يطمع
 لا سبيل الى غيره الا لما الثاني فلانه مستلزم جميع المرجوح هو في حقه محتملا شرا واما الثالث فهو تخيير بين الرجوع والمرحوم كما
 الرابع فهو جمع بين المتناقضين واما الخامس فلا يستلزم له الفقه القضيته نظر الى ان التكليف ثابت البين فتعين الاول هو المحذور
 الدليل سلم من مجموع ما اولا فلا نزل في الافعال والاعمال المتوجهة الى الضرر من المعاملات والعبادات واما الاعمال والاعمال
 المتوجهة الى الغير كما في الوارث وغيره من ابواب المعاملات فلا يلزم حكمه بل يرد في المظنون والموهوم والمرحوم الى اصابة البراءة ولو

الذي له الحق في
الإدانة

وان كان الامر بهذا الامر كان الامر على ايجاد الميتة مطابقة وعلى حسن اتمية من حيث هي في ضمن كل الافراد التزاما عرفيا من دون دلالة على بل كل الامور كقولها
 رد المحسن عليه ان ندفع الابل من اصله لحد اضطرارنا حاصو وضعي في صورة الاختلال لا علم الامكان وعلى فرض الاضطرار لا تنافي لانه لا يطلب فاعلم ان

عدم العمل بها فانه من وجوده هو بطلاننا اننا انما عينا القاطع قطعي فلا بد من العمل بالنظر الحاصل من عدم العمل وثانينا ان بنا
 العقل في مثال هذا يكون على العمل بالنظر وتلك العمل بالنسبة الى متنا الظنون الا ترى ان العبد لو كان بناء على انما الاصل الواسعة
 من مولا فبطل اليمين واحد من مولا دل على ان من العمل بالنظر الواحد العمل بهذا الخبر الواحد تركه ما هو من الاحاد وبناء العقل بذلك
 مقطوع فدل به ما الدليل الرابع فهو ما ذكره بعض هو مركب من مقدمتين الاولى انه لا بد ان الله ثم قد ارسل رسولا يعلم البتة حكما
 يسأل الى العباد وقد يلزم هذه المقدمة بالاشك فيها الثانية اما ما شارك مع المشاهدين في تلك الاحكام حتى في صورة الاستدلال
 دليلا على الاشتراك الاول الاجماع القاطع والثاني القطع الحاصل من ترك الاستدلال الظنية التي مردوها غير الشك
 لا بد في استدلال العلم التفصيل في معظم الاحكام الفرعية وقد اثبتت هذه المقدمة في المقدمات السابقة من المقدمة الاولى في الدليل الاول
 المسمى بالدليل الرابع فينتج تلك المقدمة الثالثة ما مكلفوا بغير الحكم التي كاف بها المشاهدين حتى في حالة الاستدلال وجعل الفاصلة
 المقدمات مقدمة اول الدليل بقول المقدمة الاولى سببه في ما مكلفوا بحكم المشاهدين حتى في حالة الاستدلال المقدمات الثانية انه
 بعد ما نتجت ابواب الفقه وجدنا موارد الاحكام على قسمين قسم يكون معلوما بالتفصيل وذلك خارج عن محل البحث قسم يكون معلوما
 بالاجمال وهذا القسمين على ثلاثة اقسام قسم دار الامر به بين الواجب غير المحرم وقسم دار الامر به بين المحرم وغير الواجب قسم دار الامر به
 بين المحرم والواجب لا يخرج خارج عن محل البحث الاجماع على ان الظن يكون حرجا وان حصل من القطع في الاولين نظر الى كثرة موارد العمل
 حصل لنا العلم الاجمالي بدخول واجبة كثيرة في سلسلة محتمل الوجوب محرمات كثيرة في سلسلة محتمل التيمم فضلا حاصل تلك المقدمات حصول العلم
 الاجمالي بدخول واجبة كثيرة في سلسلة محتمل الوجوب محرمات كثيرة في سلسلة محتمل التيمم وذلك المقدمة اتمية ما لا ينبغي فيها التوقف
 في انه سبحانه لم يكلف موارد الامر بين الواجب غير المحرم او المحرم وغير الواجب مع العلم الاجمالي بدخول واجبة كثيرة في الاول ومحرمات كثيرة
 في الثاني لا بد وان باقى المكلف لكل ما يحتمل كونه واجبا وان كان موهوما او يترجح عن كل ما يحتمل التيمم ولو موهوما لا ان القطع بالاشتغال
 بتحقيق القطع بالامتنال وهو لا يحتمل انما ذكرنا المكلف الرابع في رتبة الامر بالاحتياط بهذا المعنى اعني الايمان بكل ما يحتمل الوجوب
 وهما لا يخرج عن كل ما يحتمل التيمم ولو وهما من غير العقل القاطع ان اخل النظام وبالدلالة الشرعية ان استدلال المرء في رتبة
 من رتبة المحرمين من رتبة المباحين من رتبة الاحتياط بطريق الاجاب لكل الذي فتقنا عدة الاشتغال بطريق السلب يخرج في الاشكال نظر
 الى ان الصفة لا تقدر بقدرها ونحن بعد بتحقيق النظر في محتمل الوجوب حياياه على اقسام نوع يكون وجوبه مضمونا ونوع يكون وجوبه
 مشكوكا ونوع يكون وجوبه موهوما وكذا محتمل التيمم والمشكوك الا خارج عن محل الكلام فدار الامر بين المتنوع والموهوم
 المكلف اما ان يعمل المظنون من باب الاحتياط وبتلك الاحتياط في المتنوع الدفع المحذورين او يعكس الامر ويدقق في سبيل الى الاخير للاجما
 القاطع على نفيته لا الى الثاني بحكم القوة العاطلة بانه اذا ارتكب الموهوم وجوبه مثلا للاحتياط فلا بد من ارتكابه مضمون الوجوب للاحتياط
 بطريق اولي انما يكمل للاحتياط في العلم المضمون اولي من ارتكابه للاحتياط في العلم الموهوم اذا دار الامر بينهما فمتعين الاول مضافا الى ان
 الثاني مخالف للاجماع كالثالث فان قلنا لم يثبت من ذلك العلم ببناء الشك في الاحتياط دون الظن القاطع قلنا لو لم يتيقن التيمم
 القطع بالقيام بعملنا بامية من باب الاحتياط فان قلنا سئل الذي الظن لساير الظنون ثم قلنا اول ان النعم عن العلم ببناء الظنون لا ينصرف
 الى صورة الاستدلال وثانينا ان الدلالة على نفي العلم ببناء الظنون انما دللت على رتبة العمل بها من حيث هو لا من باب الاحتياط ونحن انما اعمل بها
 من باب الاحتياط فان قلنا تمنع المقدمة الثالثة انما كرس العلم الاجمالي بدخول واجبة او محرمات السليتين قلنا اول ان هذا ما عايناه
 الضرورة مقتض بدخول واجبة في محتمل الوجوب اذا كانت كثيرة وكل محتملات التيمم وثانينا ان هذا مخالف لقضاء العادة فانها حتمية
 بدخول واجبة ومحرمات بين السليتين اذا كانت كثيرة فان قلنا اما تمنع المقدمة الثالثة بوجه اخر وهو انه ما الدليل على لزوم تحصيل
 القطع بالامتنال لو حصل العلم الاجمالي ما بين امتناعه غير محصورة وانما هي مشتبهات غير محصورة لا يجب الاحتياط بها وعليه بناء العقلاء
 والحاصل انه لا دليل على اعتبار ذلك العلم الاجمالي ما بين امتناعه غير محصورة قلنا عند وجوب الاحتياط بعلة الشبهة العلم الحق انما هو اذ كانت الشبهة
 قليلة كثيرة لا اذ كانت كثيرة في كثيرة اتم وما نحن من هذا الباب بناء العقلاء يج على الاحتياط كما لو اشتبهت غير المحصو فلو لم يسلنا
 اعتبار ذلك العلم الاجمالي لكن ما الدليل على انه بعد حصول العلم الاجمالي بدخول واجبة او محرمات السليتين قلنا العلم الاجمالي فمما
 الامتنال قلنا هذا الكلام مرجح على ان الشك العقبي هل يحتاج الى البرائة البينة ام لا والحق الاول اننا لا نخرج عن حكم القوة العاطلة
 وبناء العقل مضافا الى انه جماعي ظاهر لا ينفوه باحد من سببه قوله ولا ينقض اليقين بالشك فان قلنا انه لا بد ان لا يتر
 على لزوم العمل بالاحتياط ولزم الايمان بالواجب والاحتياط والاحتياط لا يوجب ذلك حكمت بل زعم الايمان بالمضمون من الوجوب المحرم

الدال على حجة
 العلم بالظن
 في دليل الرابع
 في حجة الظن

بن اقسام محتمل
 في باب الوجوب

الزام نتائج

بے ادبیاں لکھتے ہیں
میں ان کو لکھتا ہوں

فِي بَيَانِ التَّمَسُّكِ
وَالْقَامَةِ وَجْهًا

اصول في حجة الظن في المسائل اصولية العلية اهم على حجة الظن في المسائل اصولية العلية سلاسة الاصل او صلي فيها عن الدليل الوارد باب الحكم في حجة
بغير صانعها السك في ادعاء اوجح حجة الظن ان فيها الاصل من الرجوع الى الاحتياط والبرهان بها عن كونها لا يخرج من الدين لقول العلم الا على قول لا يصح
الاحكام الاصلية اصولية وبضمانه حجة من اضطلاع فنقول في العلم في مظهر الاحكام الاصلية عند مجرى البرهان المتكفي في مجموع الاحكام من حيث المجموع بجميع مقتداته
توهم ان المرجح موجب للقطع بالخالفه لو اقتصر على العلم في الفرع وليس كذلك في الاصول مدفوع بان مجرد التسمية عن غير علم فانهم بعض الاحكام الفرعية لا لا يتق
وتزله بعض اخر منها حتى يحصل العلم بالخالفه هذا الشرط دون باقي الفرعيات طاعا لم مدفوع ما اجمع المركبة مجرد عابته يدور الامر من حجة الظن في الفرع والاصول

انما هو في القسم الثاني محل الكلام من الاول في المقام الثاني في ان الظن في اصول العلية تعتبر كالمسائل الفرعية لا في شكل
ومقتضى اصل الفقه اسنادا سابقا لمقد جوار او كفاية في اي مورد كان من اي سبب حصل وقد ثبت تخرج في الفرع واما في الاصول
فالذي هو في الاخر ارجح رفع اليد على الاصل احد مورد ثمانية ستة منها ما ذكر سابقا في المقام الاول لا تدع عن عدم تمامية ما في
والرابع منها المقام الاول فضلا عما عني فيه واذا ظهر عدم تمامية الا مع فقل الكلام الى اجراء الدليل الاول فان لم يكن يمكن ان يكون
اجتهاد لا يقتضيه في بقا التكليف في الاحكام الاصلية العلية واما لا يشبه في اسناد باب العلم فيها فان ما ان يكون المكلف في العلم
بالظن او بتحصيل العلم او الاحتياط او الاقتصار بالمعلوم او العمل بالمفهوم او التقييد بالعلم بالمفهوم والعلم بالظنون وبغير الاحتمالات
سبيل الثاني لزوم التكليف بالاطلاق بعد فرض الاستدلال الى الثالث لعدم امكان الاحتياط لدور الاخر الاصول عاليا في
كالوجود والعدم مثل ما عني فيه اعني جواز العلم بالظن ولا الى الرابع للقطع بثبوت التكليف لا الى الخامس لان فرع المرجح في العلم بالظن
الاستدلال في التسوية بين المرجح والمزج في قوله بالعلم لا الى السابع لان ما في فرع من فقهين الاول هو لم يوفق في الامتناع المقدم الثانية
استدلال باب العلم لان قوله استدل اذا ما عني فيه انما هو بمنزلة العالمة في انما لو انتقدنا على القدر المعكول كفا طعين بالخالفه
او الاستدلال بالعلم فان اراد الاول فوهم نظر الى انتفاء با العلم فمظهر الاحكام الاصلية كما في مسئلة حجة الظن في الفرع بجميع الدليل
الرابع فيه وبالعلم في التادرو وكان مستدلا لكن ليس بحيث يوجب مقصدا بالعلم القطع بالخالفه وان اراد الثاني فالمقدمة الثانية
مسئلة الا ان الثالث ممنوعة من التخرج عن العلة لا ينفرد العلم بالظن بل بالاعتقاد بالقد علم بطريق الى ان ورد العلم بالظن
في المواضع النادرة التي هي في الحكم كالاصل مشكوك فيه في الاصل لا ينافي ذلك بثبوت التكليف ان قلت على بعض الاحكام الاصلية

في العلم بالظن في الفرع
في العلم بالظن في الفرع

في العلم بالظن في الفرع
في العلم بالظن في الفرع

اصولية علية وبضمانه حجة من تسمية فان لكل من الاحكام الاصلية اصولية لم فرعية فان يكون الدليل جازيا في المقام في غاية الاحتياط
وتقريب ان لا يشبه في ثبوت التكليف بقاها بالنسبة الاحكام الاصلية الاصلية اصولية لم فرعية على حجة المحض واما العلم بمصدا
مستند فان المكلف اما العلم بالظن او بتحصيل العلم الاحتياط او الاقتصار بالمعلوم او العمل بالمفهوم او التقييد بالعلم بالمفهوم والعلم بالظنون وبغير الاحتمالات
من تلك المقدمات حجة الظن في الجملة وبانها المقدم الرابع اعني التخرج بل مرجع يحصل العلم بالفرع وهو العلم بالفرع وجواز العلم
بالخالفه لو اقتصر على العلوم في الفرع وليس كذلك في الاصول لان ضمير التسمية عن غير علم قلنا ان انضم الى الاحكام الاصلية بعض
الاحكام الفرعية ونشر بعضا اخر منها حتى يحصل العلم بالخالفه في الاحكام الاصلية ولا ينفرد في الاحكام الفرعية قلنا ان المقدمات
الثلاث المشتقة حجة الظن في الجملة مشكوك في ثبوتها حجة الظن في الجملة وبانها لا ينافي الدليل الا باضمار المقدمات الرابعة للعلم
لا ينافي اما ان يكون الظن في الاحكام الفرعية مجرد دون الاصولية او العكس في بعض الاول دون الثاني او لا ينفرد في العكس في الثالث
المعبر اول الخالفه في الاحتمالات للاجتماع المركبة على ان لا ينفرد في حجة الظن في العلم بالظن واما الاحكام الفرعية وكل من يقوله
له يقوله فالفعلية حجة في الاصول دون الفرع خرق للاجتماع المركبة وكذا الكلام لو قيل بالعلم في بعض الاول وبعض الثاني وفي كل واحد
وبعض الثاني وفي بعض الاول وكل الثاني وفي بعض الاول ونقط دون الثالث من ادراك العكس فدار الامر من الاحتمال الاول والاخير وعلى
التقديرين الاول مقطوع والثاني مشكوك في ثبوتها بالعلم والاعتماد المركبة لا يمكن ان يكون ذلك الدليل بطريق هو المعنى بالعلم
بان في مقدمات حجة الظن في الفرع لا يحتاج الى اثبات حجة الاصول لا منضمه او منفرد لان ثمة اثبات حجة الظن في الفرع لا يحتاج
الاصول انما هي اعتبار الظن الخاص من المسئلة الاصولية في الفرع وهذه التسمية توجب حجة الظن في الفرع لان الظن في السند
الاصول مستلزم للظن في المسئلة الفرعية والظن في المسئلة الفرعية حجة على الفرع مثلا لو ظنت حجة الاستصحاب من اجتناب المتكثرة فورد
لك مسئلة في الفرع يحرم فيها الاستصحاب كما لو دخل الوقت الحاضر من قبل الصلوات والعكس ففقه الاستصحاب في الاول والتمام في
الثاني الاقتصار المعرف في المقدمات حجة الا في بعضها فظن ان حكم المسئلة الفرعية هو ما اقتضاه الاستصحاب والظن في المسئلة الفرعية
حجة فثبت حجة الظن في الاصول من باب استصحاب الظن في المسئلة الفرعية ولكن التمسك بهذا الوجه يحرم من صلبه علم قطعا وذلك في
المراد بلادة الظن بالاحكام الاصلية لظن بالاحكام الفرعية اما ان يرد في الظن بالاحكام الفرعية الواقعة او ان يرد في الظن بالاحكام
الفرعية الظاهرة ان اراد الاول فحجة الظن في الاحكام الفرعية مسئلة لان الماد لا يمتنع في النسبة بينه وبين مرجعنا في حجة
كالعلم الصحيح لم يزل يوصف الحكم الواقع من مطوية اعتناء من المسائل الاصولية ومفادها يسميها الحكم الواقع من الفرعية فثبت
الظن في المسئلة الاصولية والفرعية فجميع الظن في المسئلة الفرعية راجع الى ان يرد في المسئلة الاصولية في المسئلة الفرعية
توصف الحكم الفرعي الواقع من انه هو لا اعتبارا مشكوكا في اعتبارا في المسئلة الاصولية فانه لا يرد في المسئلة الفرعية

بين ان المعتكف
الثلاث مثله تجب
الطن

منها الضم الموضوع
المشبهة

لكن الحق المحيى وحققا للاكثر بل ادعى على الاجماع وذلك لان الظن بوجوب الحكم الفرعي الواضي للزوم المخالفة الظن عند هذه الظنون ثم ولا ناسخا من الكتاب والموازين
 شتم على هذا على الوضع خبر واحد صحيحا مستغلا على انما كانا ظاهريه الوضع فكل من جهة متجان وموجبه بالغة الزاوية فبينهما معا الحكم كون احدهما مذهبا واضحا لوجوه الظن
 الاول والثاني ويمكن ان يدعى ان غلبة اللفظ وان كانت معلومة الا ان وجودها لو حدث يكون جميع اللفظ مفرقا منها وكرها مطلقا نادرا فلو استدلوا على ان هذا مذهب الظن من غير

في بيان نفس الظنون
 في الموضوعات المستنبطة

بالاحكام فان لا بد للجهل باللفظ الاجتهاد فيها فان هذا داخل وهذا محرم وهذا مذكور وما ان ذلك كقول غير والمادة من كثر
 هل الظن في الموضوعات المستنبطة جهة من هل يجوز للجهل الاعتماد على الظن فيها ام لا واعلم ان الظن في الموضوعات المستنبطة يتبعها ما سلكوا
 عند جهة ما بالحاصل من التماس لرائد الاستدلال المصلح المرسله وجعلها معلوما للجهة كالظن الحاصل من قول القائل وان كان واحدا
 وكالاتها لعدمية كاشا عند الفعل والمعاد عند الوضع ونحوها والامارات الظنية المثبتة للظن بغيره الاصل كالتباديل في
 واما انها فاما مطلق للجهة اما اولها فلا يخلو اما الامارات الظنية فيكون ان لم يكن اجليها انها لما كانت مثبتة للظن بغيره الاصل
 المقتضى لغيرها فانها كانتا انهم ونقص من الظن مشكوك للجهة كالحاصل من الاستدلال وهذا الاكثر من العلم الذي لا يكون من هل المحرر
 بالاصول من والياتهم وكالحاصل من جهة الواحد المقتضى من المعصوم واما لو كان المشكوك مطلقا لم يتكر احد للجهة والبرهان من غير
 فيه اتمام العلم الاخر من التمسك فمقتضى الاصول من على غلب الظن فيها حتى ادعى جاعة الاجماع عليها من المصدق التبرك ونصه على عدم
 الاعيان منهم السيد السيد على اعلى الله مقامه ويمكن الاستدلال على عدم جهة بان الاصل حرمة العلم بالحق من جملة الموضوعات
 المستنبطة خرج الاحكام بالدليل وبما تحت الاصل فلا يلزم من رتب العلم بها بالحق المحالفة الظنية بغيره ولا يخرج عن ذلك لكون موضوعا
 غالبا لافعاله مفعولا بلا واسطة فان المراد من الموضوعات ما انضمت للمطالع عند الاطلاق والخرق عن الغرض ولا ينفى بالوضع الاخذ
 ومن المقتضى ان الارض والسماء والجند والخبر والمخبر والتبرك والمرة والامر والجل من لا ونحوها يكون موضوعا لغيرها المندولة
 الا ان يقطع انهم يكونها كل في عريضة والعاليك الساد مفعولا مع الواسطة لما عرفت من قول القائل وبها الاصول العدمية كلها
 الظن المحالفة في الاخذ منها من جملة الاصول الفاعلية فلا يلزم من ذلك مخالفة فعلية ولو سلم ذلك فاما بطلان الموضوعات المستنبطة
 المطابقة واما في الاحكام الفرعية فلا اذا لفظ اما يكون له معنى معكوف العرب ذو اللفظ والمكسر فيها ولا يعلم في معنى في حق منها
 الثالث اما ان يكونا موضوعين او متجانسين فان كانا متجانسين فمقتضى اللفظ مفعولا بلا واسطة فمقتضى على الاول يكون معنى لللفظ انهم
 مفعولا لكن بواسطة الاصل وعلى الثاني فكل انك لا معنى في العرب واللفظ متجانسين فكل انهم معناه يكون المعنى الذي لم يقطعوا
 وهو المعنى للفقهاء في الاما ناخر الحاد التي يكون اعتبارها مفعولا واما ان لم يكن له معنى لانه لا فرق بين جزم الى الاصول الفاعلية
 نظرا لثمة الغاية فمن ينسب القطع بالخالفة في الاحكام الفرعية من ترك العلم بالحق في الموضوعات اذ لا فرق بين جزم الى الاصول الفاعلية
 انه لا يثبت ان الظن بالوضع المعنى الا لم يلزم للظن بالحكم الواقعي الفرعي وذلك كانه في موضوعه لغيره لكل ما يثبت في الارض
 العرفي لتمام مفعولة اذ انما في جزمه بل في القوم بطريق التعيين متلا في دور حديث بانه اذا وقع في الزيادة في ربح منه كاشا وحصل
 ظن من نفع كل الشئ انما على تقديم العرف في المكاشاة اعلم انهم في حصول الظن بالمراد من لدنه ذات الحاضر يحصل ذلك الظن بالمراد
 وانه حصل الشئ القاطعة في اول باب وانه مشكوك على لفظ العلم فبالعلم في اللغة اسم للظاهر ينسب للظن لغيره ونقص من احد من القوم
 لم يصحوا في جزمه لغيره او صرحوا بمعنى ولكن حصل الظن من قول الشيخ في حديث بان ما المستعمل في الحد الاكبر لم يحصل لنا الظن بالحكم الفرعي
 وهو طمنا الى المذكور ومظهر به وانه اذا وقع النزاع بين الاصول في حقيقة الامر ذهب معظمهم الى لوجوه من عدم معلومية بنا العرب
 لنا حصل الظن لنا بالاحكام الفرعية في الموارد الكثيرة وكذا انتهى بالحكمة وبالمجمل الموارد التي حصل لنا فيها الظن بالموضوعات المستنبطة
 الملازمة للظن بالحكم الفرعي كثيرة غاية اكثره بحيث يحصل القطع في عماد هذه الظنون في العلم الواقع ولو في مورد واحد ولا بد من ذلك
 المخالفة الظنية من الحكم بحجة الظن منادولة الجملة وان ثبتا في بعض الموارد بحيث يكتفى بالاجماع وبمادة الترجع بالارجح من الثاني
 سلنا عند حصول القطع بالخالفة ولكن هم العلم انهم يطلبون ان لبر ما الفاضل الذي انما على جهة العلم في الاحكام الفرعية فعدل على جهة الظن بنا
 ممتنوا حصل الظن بالوضع او العلم بها فان علمنا ان ذلك الاول الذي لا يربح الا مع له بيشا لاجتهاد الظن في الجملة فلا يثبت انهم من
 مفكر راجع واما ان ثبت ذلك لا بد من القول بذلك المقدمات ما مثبتة للجهة الظن المسبب العلم بالوضع فالاصل في العلم بالوضع فالاصل في العلم
 الاول وبعض الثاني وبعض الاول وذلك لا يثبت او لعكس وتبين جهة الظن من حيث العلم بالوضع والظن في كل العمل لا يثبت
 فلا يخلو المركب عدا الاول لا يجرى على مقدمته العلم المنفي هو مقتضى التسبب العلم بالوضع بلا واسطة ومع ان واسطة وليس في العلم بغيره
 اجزاء عدة لا تتناول الاجماع المركب لان جملة معين من الظن المسبب العلم بالوضع وذلك المسبب العلم بها فلنا الحق معك لو كانا القائلان
 من جميع الجهات سكونا كون احدهما سببا للظن بالوضع والاخرى من العلم به كما يكون كلاما مستغادا من التمسك والتمسك فالعلم بالظن
 مسبب العلم بالوضع واما لو كانا القائلان معترفين من جهة اخرى فمقتضى العلم بها من ذلك جهة كون احدهما مستغادا من الكتاب مع بالوضع
 والاخرى من التمسك مع العلم فلا فائدة منسوخ ولا اكثر منها مع العلم بالظن التمسك من التمسك بالوضع وطريق التمسك من التمسك مع العلم

في بيان
 من المقدمات
 التي يتبين بها
 اي الظن
 من

الاجزاء الثلاثة لا يرتفعان حوالا لوجها كقولنا فلان نفعنا وعكسنا وحسننا مثالا ذلك كله من الموضوعات التي هي في اجزاءها لا بناء على
 وجود دليل على اعتبارها قولنا انما هو الجاهل من باب التثنية ام من باب التجزئة اشكال الحق في تجزئتها هو ان كل واحد من مضمونها هو قولهم فلان حسن او نفع او
 او نفع او من الطرفين كقولهم فلان شيخ الاجازة من غير كونها نفع او عدالة او فلان فجرة القبيح او وكل من وكلاء الرضا وغير ذلك مما يملك به
 من الاجماع المركب بان كل من لا يجيء الاجزاء الثلاثة في حقها لوجها بل يوجزها في الاول الاستلزام اذ لا شك ولا شبهة ان الحق يحوال
 الوجها مستلزما للفق بالصدق وهو قول الحق فيكم الفرع وقد ثبتنا بحجة منه من حيث ^{حظ} اننا انما منظم الاحكام مستفاد من الاجزاء الاحادية
 الاجزاء احوال رجا لها من قولهم فلان الحق فيها ازم هذا لغيره ولذا ثبتت حجة الحق في الاجزاء الجملة ثبت لكل بالاجماع لفتح النجس المروج
 النجس بل مرجع الثالث ان الحق الحاصل من الحق بالصدق المسبب الحق باحوال الوجها لولم يكن أقوى من لشبهه بل بكن ضعفه به يكون موجبه بغير
 المفرد الواحد من النجس من غير مرجع لغيره بقدر ما اثبتنا بحجة الحق في نحو الوجها من الحق المسبب بفتح الغرض انما هو الحق **الفصل**
 اما الحق لولم يلزم من عدم الاعتناء على الحق الحاصل من نفعه لغيره وان نفعه لا يمكن الا اعتمادا على نفعه لغيره وان سلّم العجز لا يفتقر
 الى الجواز او الوجوه الصوابين الاخيرين فواضح واما عند الجواز في الشيء الاول فلان لا صلح من العمل بالحق خرج منه الصوابين الاخيرين ونوع
 الباقية لا دليل عليه ما اخرجنا من الدليل انما هو صورة حق الفصل لغيره ان كان مقتضى الدليل لا يطلق ولكن لفتا المنهين ما ذكرنا من لو حصل القطع
 بان الحق لا يضر الحق الحاصل من نفعه لغيره انما هو صورة حق الفصل لغيره ان كان مقتضى الدليل لا يطلق ولكن لفتا المنهين ما ذكرنا من لو حصل القطع
 بغير الحق بالدخول في وقت التعبد لا يرتفع الحق بل يقول الوقت من الموضوعات التي هي في اجزاءها لا بناء على
 الموضوعات التي هي في اجزاءها لا بناء على هذا الحق واعتبارها انما هو ما لا دليل على خارجها من باب التخصيص بمعنى انه ليس من الموضوعات التي
 من محل البحث بل الموضوع منه مقطوع الحق الاجزاء الموضوعات التي هي في اجزاءها لا بناء على هذا الحق واعتبارها انما هو ما لا دليل على خارجها من باب التخصيص
 لدلوكا العمل كما شرعنا الا انه غير مستقر على الظاهر من شرع الفتح او نحوها الدلالة على جواز الصوابين فيهم بغير دخول الوقت في العمل
 للحكم الكلي في يوم الغيم انما هو الوقت للمنفذ في يوم الصوابين الوقت المطابق لوقت يوم الغيم قطع بالموضوع فيهم لو حصل الحق بالصدق
 فهو الحق بالموضوع وليس كل الرابع مسئلتنا هذه هي من المسائل الاصولية ام الغرضية فيها اشكال من المسائل الاصولية عبا عن
 عوارض الادلة نظر المان موضوع علم الاصول على ما ذكره هو الادلة فالمسائل هي عوارضها وليس الحق الموضوع الغرض من الادلة حتى
 الجبهة لعدم عوارضه في المسئلة اصولية ومن المسائل الغرضية هي عوارض الفعل الظاهر المكلف وليس الحق للموضوع الغرض من
 الافتقار الظاهر في المكلف لا لا تنفصل المسائل الغرضية طردا بكثير من المسائل الاصولية العلمية والاعتقادية والتحقق انما هي المسائل الاصولية
 او موضوع علم الاصول ليس كل واحد من افراد الدليل ولا مجموع بل هو واحد والدليل وحصره لادلة في الاربعه اعليه واذ كان الموضوع
 هو الدليل المسائل عبا عن عوارضه بل واسطه ام معها فتدبر كون المسئلة اصولية اذ قولهم هل الحق الموضوع الغرضية فيهم انما
 هل الحق الموضوع دليل على بطلان الاشتغال بالحق او لا **المسئلة الخامسة** في حجة الحق في المسائل المشبهة بين كونها من تلك الغرضية
 ام الاصولية العلمية ام الاعتقادية بتركها مثلا الاجتهاد والتقليد في المسائل ثلثة **الاول** في تحقيقها من المسائل الغرضية الاصولية
وكل الثاني في علم الاصول العلمية والاعتقادية والتحقيق انما هي البت من المسائل الغرضية لانها على ما عرفت عوارض الفعل الظاهر المكلف
 وليس تلك المسائل كذا في قولهم بل يجوز ففعلها لم يتك مع الممكن بل يجوز ففعلها غير العلم مع وجود العلم او يجوز ففعلها العمل بطريقه
 ذلك كلها وان كانت هي عوارض فعل المكلف لكن لا الفعل الظاهر وليس موضوع القدر فعل المكلف بل الظاهر من فعله لا لا تنفصل
 بكثير من المسائل الاصولية العلمية والاعتقادية ولم وليست المسائل الاصولية الاعتقادية انهم ولدوا بمقتضى عدم المكلف في الكراهية
 من جزمها مثلا الاجتهاد والتقليد بان لم يكن المعيار في غير المسئلة الغرضية والاعتقادية ان احد لو عتق في علم الكلام من تلك المسائل كما مر
 للغير والاشتهار وهذا هو المعيار في غير المسئلة من غير بل هي انما يكون من المسائل الاصولية العلمية اعرف من موضوع علم الاصول
 الدليل فيكون مثلا الاجتهاد والتقليد في المسائل الاصولية العلمية كما يكون الادلة الخاصة به لا الجعمية يكون قول الجهميه بل لا
 لمقتضى ليس المراد بل ما كاد دليل الجوع اليها ولا لا تنفصل الادلة الاربعه فانها اذ كانت للجهميه لا غير الثالث ان الحق في تلك المسائل
 حجة لا لا يخرج من موقعه على نفع محل النزاع في عمل المطلوب الحاصل فيها الحق تلك المسائل لا يخرج من حيث كون الحق مطابقا
 للاصل كما لو جهميه من عند جواز فعله من العلم مع ويجوز ذلك مطابقا لا لا احد الاشتغال وكما لو جهميه جواز فعله لم يتك بدو مع وجو
 المحل علم منه واصله وظهر بعد الجواز ان ذلك الحق مطابق لا لا الاشتغال وكما لو جهميه جواز الرجوع والمقدون والعقد من هذا مطابق للاصل
 اعني الاستصحاب **الثاني** كون الحق خاصا في مقادير الامر من المقتدر ولم يكن صلاحيه ابي كمال لو جهميه في مسئلة الغرض وحصله

في حجة الحق في
 المسائل المشبهة

والجانب الثاني

فَمَا لَكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ

مفتی محمد تقی عثمانی

في جرد الظن المسائل الاعنفية وكما ان نتاج

اي عالم كما واتي جاهل كما والمجهول واي شيء كان فالجهل عالم ونفقد فاحصل المسئلة فيجب والاية حاكمه بلزوم الرجوع الى العالم فلما ان لم يلد
الذكر الا انه كما هو المتروك علينا عند رد الاختصاص خصوص فيسبب الاية الا انه ورد الاختصاص عموما على ان لا شيء اهل ولا لغيره انهم ونحو امثله
والمراد بالذكر ان على ما فسرنا فاحصل ليس الامم فان قلت لوزم الاجتهاد في تلك المسائل على كل لها لزوم الاختلال في شئ من الاجتهاد
في هذا الزمان ونحوه ليس من كمال بل لا بد من شئ من الاجتهاد فيحصل المقصد فيحصل قوة الاستنباط ولا زوم ذلك للاختلال النظام فلما اتفق
ما ذكرنا ولكن منصفه الى ان النظر يرفع الاجتهاد الكلي الذي في هذا الاصل واما السلب الكلي فمن ان اذ رفع الاجتهاد الكلي اعم من السلب الكلي ولا كلة
للعالم على الخاص لان بل على الخصم الاجتهاد المركب من كل من قال بلزوم الاجتهاد في كل من نفي في كل وفيه ان عد القول بالفصل ليس بلزوم
لقد افصلنا الواقع نعم لو حصل القطع بعد الفصل فالتحق مع المسئلة ولكنه من بين والعجب من بعض كيف غفل عن ان اغلينا الناس جيشا منهم لا يعرفون
من البر والزم الاجتهاد على الكل عينا اما بنفسه بزيادة الطريق من الفرع ان هؤلاء لا يتمكنون من رد الال الطريق ولو بعد الال ففصلنا على اجتهاد
وبالمجمل يقتضيه بل لزوم الاجتهاد على الكل وجعل الاجتهاد مجتبا وشو حال الناس من انبثك فقال منهم من له مرتبة الاستنباط فلا بد لهم من
والاستنباط وانهم من ليس مرتبة الاستنباط بنفسه لكن بقدارة الطريق فيحصل على الاستنباط فلا بد له الرجوع الى من يثبت في الطريق وبلفظه اليه
ونهم من هو فائد الموثقين ولكنه بلزوم عليه الرجوع والفتن الاقوال بنفسه بن بطلان الاقوال يرجع احد طرفي الفتن من ان زما الاكثر
او من ان كان من بعد عليه لم يفرق من المرجح في نظره وانما يجزى من هذا الفصل موجبا للاختلال لما عرفت من ان اغلبا لنا لا يعرفون الطريق
ولو لم يجزى بهم مجتبا لم لا يبدى الجهد في العزيمة طويلة بل الحق الحري بالاتباع ان يقال للناس على اربعة اشياء ثلث منها لما فيها
من يكون له شئ من المراتب ثمانية على الفرق الاول الاجتهاد كل مجتبه على الاخر ففصلنا جميعا بين الفتن الاصل واختلال النظام وفيه
الفصل في الفرق الاخرى في الفرق الثمانية انما هو متبع ترجيح الرجوع في فتن في المقادير يتكشف ذلك حال المقادير في حجة الظن
في المسائل الاصولية الاعنفية كقضية الائمة والمعاينة في المسئلة انه لو استدل بالعلم فيها لزم العمل بالظن في ذلك المسئلة
لنفسا كالمعنى انما هو العمل فيكون يحصل الاعنفية انهم منصوصون بالمقدمة بل يحصل الاعنفية انهم منصوصون بالاذان فان كان يكون
هذا الفرض الاعنفية كاذبا هو المطر واما لا يكون كاذبا فيلزم التكليف بما لا يطاق وكذا لو فرضنا انضاح العلم في كل مسئلة من تلك
المسائل لكل واحد من المكلفين ولكن من يحصل الجهد العلم بلزوم اختلال النظام فيلزم العمل بالظن فيهم لان الاعنفية الظاهر انما هو العلم انما
لا يلزم الاختلال في المسائل الحكم واعمال البرزخ انما هو تخصص الصغر من ان هل يكون في العلم في تلك المسائل من عدم او يكون حيا
لاختلال لزم لا الحق المد لان القوة العاقلة في بعضا خاصة بالحكم القطعي في بعضها الاجماع والضرورة في عدمه وبالمجمل المقادير في الحكم
الحكم ما ذكرنا من العلم بالظن فلهذا ضارطة فلو انما يجزى الظن في الاصول العلمية وتعارض الظن في الاصول والفرعي كالحج والجمع والظن في
مع التمهيد المورثة للوصف شخصيا فهل العمل بها ما متبين ولا بد من طريقتين او من العمل بها او هو مجزى بالخبر البسيط الحق فعدم الظن الشخصي وان فلما
يجزى الظن في المسائل الاصولية كالتكليف بالعمل بالظن في المسائل الاصولية انما هو من بالمقدمة فيحصل الظن في المسائل الفرعية وان حصل الظن في
المقدمة فلا يتحقق التكليف بالمعنى كونه والازم خلا المقصود ان المقصود من يحصل الوصف في المقدمة انما هو يحصل الوصف في المقدمة ثم ما بعد
ما عرفت مما ذكره في الظن من جملة الاجتهاد الاحكام على ان العلم اختلفوا في جهة الخبر الواحد من ان التقيد بمعنى انه اقيم من المشد دليل على عينا
بالخصوص والاعلى قولين فالعظم من لمانه والخامسة على الاول وجماعة على الثاني وهو لا يتم اختلفوا في جهة الخبر الواحد من ان التقيد بمعنى انه اقيم من المشد دليل على عينا
للسبب الشخصي بن د ريش بن زهر وابن قتيبة ويحتملهم على الخبر بعد اخطا كما هو في العالمين بالخبر باب الوصف والادون كاجول عينا
بطريق الاجتهاد المجزى في قول هؤلاء واحكام الاول ان يكون الخبر الواحد عندهم جهة وان لم يجد الوصف بالطبع كالحج والجمع والظن في المسائل
هو كبر الشبهة والخطا وان ان يكون الخبر الواحد عندهم من غير افة في الوصف بالطبع وان لم يجد الوصف الشخص ففاض والثالث ان يكون
الواحد من غير افة مع افة الوصف شخصيا وطبعيا اما الاختلال الاول فلم يجد من الامامية فاما في هذا الموضع المذكور بعض من ان التقيد
الواحد من التقيد الصغرى وان لم يجد الوصف بالطبع غير موجوب من الامامية بل هو متوقف طائفة من لمانه وهم الحشوية في هذا الموضع
في ضبط الائمة في مؤيد بانة لو لم يكن ضابطا لم يكن معينا للوصف بالطبع فلو كان الخبر الواحد من غير افة لم يكن لهذا الاشارة الى ما
الاختلال لان لا خبرا مكللا بمحتمل بل محقق فان بنا بعض على العمل بخبر الواحد وان لم يجد الوصف شخصيا فيهم لا اكثر من فانهم عالمون وان علة
التمهيد وانما هو الوصف من الخبر الواحد دون الشبهة في جميع موارد تعارضها انما هي اربعة لمانا في انما قضيه بان خبر الواحد هو الذي
الكثرة معتر عن الوصف ولو في واحد للمواد فاعمل بخبر الواحد في جميع موارد التعارض بناء على العمل به وان لم يجد الوصف شخصيا
وبناء بعضهم على العمل بخبر الواحد اذ الوصف شخصيا ووقعا كالحج والجمع حيث توفقت بعض المقادير الى الفصل الثاني من الخبر الواحد

معنى الجهل لغة وان كانا ذكرنا لا انرا سئل في العلم والعادة فهم ان اعتقاد اصلا بحيث ثبت الحقيقة العينية فيه فان لمباد من قول فلا يجرى
موت زبدانته شاذية ولا يخطر بالبال رجحان احد الطرفين فاذن الاستدلال صحيح فلنا مع ان ما ذكرنا من مغايرة العلم والتفكير والامر قد بينا
على التحقيق **الثالث سئل** دلالة الآية على لزوم قبول خبر العدل وتامتها ولكنها لو بينا العلم بالاجبا الاثما بمقتضى هذه الآية الكريمة
لزم العمل بقول الرضا من انه يحكم العمل بخبر الواحد اجماعا فان قول خبر واحد اجبا عن مقتضى حقيقة الخبر الواحد حجة دلالة فلا بد من طرح العمل
بالاجبا الاثما وما يلزم من وجود عدمه من وجوبه على وجه **فان قلنا** ان ما ذكرنا من مقتضى العمل بخبر الواحد مقتضى انهم فيلزم من العمل بقول الرضا عدم
العمل به وما يلزم من وجود عدمه من وجوبه فلنا الامر بان كما ذكرنا لان بنا العلم على الورود فلو قال المولى لعبد اعلن بالاجبا الاثما لانه لم يكن
لنا مبلغ اليقين ولا اجبا كثيرا في الوقوع المتخلفة منها لانه لا يعلم بالاجبا بعد ذلك فبما نحن بصدورنا الاجبا وان كان هذا انهم لم يحد
فان قلنا ان الورود الذي يفهمه من الآية المثال المذكور انما هو لا جله فيهم جميع المولى والا فلا يفهمه المولى والورود طنا تنقل لكل
الما نحن فيه فنقول قول المولى بلزوم قبول خبر العدل الواحد بطريق الاجبا الجبرية المفهومة هو محتمل ان يرد منها لزوم قبول خبر الواحد جبريا
واجب عادل كان حتى الرضا في محتمل ان يرد منه قبول خبر العدل ما رآه العدل الذي هو الرضا وامثاله ويجتمل ان يرد قبول خبره وامثاله في اعتبار
وعلى الاول فلا يلزم للمؤمن من العلم بغيره لو نظر الى ما فيهم من الوجوه فذا لا امر بين الاحتمالين لا جبر ولا كمالهما محتمل لا رجحان احدهما
الاخر في التمتع به في الاحتمال المتساوي لا سبيل للاستدلال **فان قلنا** ان خبر الرضا جبر في العمل بالاجبا الاثما معارض مع قول الشيخ بالعمل بها
ووجوده يكاد يتعارض مع هذا التحريم لا بد من طرحها والعدا وانما من الاحتمالين ان لا يثبت ان كان لكن بنا العلم على التوقف **فان قلنا**
لنا تعارض هذا التحريم فلا بد من اخذنا هو موافق لقول المولى ولا دلالة لاجبا العدا عليه فلنا الامر ان كان كل كان بنا العلم على التوقف
ويمكن رد هذا الامر بان البناء ليس منصرفا في البناء الذي هو الاجماع المنقول **والا** يقع ان مورد الامر الشريعة خاص لزم في حق وليد من
اخر من ذلك انهم لم يعلموا فاسق فاسق ونسبوا نبييا محصوا متساويان الى انتمنا شفا في **فان قلنا** لو كان كل ظلم يدركه الله عز وجل فاسق
فلنا الشريعة في **فان قلنا** لم يقبل الفاسق وقا في سق فلنا ان في التكرار من الخصومة لا يوجد غير متساويين في البناء معكم وبالجملة
الاية الشريعة على المطم غير معلومة فلو قال المولى لعبد اعلن جاءه عالم فكم علم العبدان الذي على لنا هذا الكلام محتمل محتمل لو فند
العبد في اكرام ساء العلم وان جاز لا نرا الفقد المتيقن وغير مشكوك وكل ما نحن فيه **الخامس سئل** دلالة الآية على القبول ونكران الآية
بمعناها مخالفة للاجماع القاطع لا نرى بدلا على قبول خبر العدل حتى في خبر الارنداد هو مخالف للاجماع فلا بد من التخصيص بما رآه الارنداد الذي
هو مورد الآية بمعنى انهم جاءه عادل فقبل لانه الارنداد او تخطيتمته اخوان يوق بها انكم عادل بخبر فاملاو الا انتم غير الارنداد لو كان
وبه الارنداد قبول خبره مشروط بانتم اخوان تقيتم بقبول افادة الخبر لعلكم بعض نرا ان جاءكم عادل فقبلو عند افادة العلم والاول مني لا سئل
تخصيص القبول بغير المورود وهو لغو وسقم مع مخالفة للاجماع لقول بنا العادة في الارنداد في الجملة فذا لا امر بين التخصيص القبيد ولو لم يكن محتملا
المقبول لا كثر فيه لم نقل العكس فكل منهما في الاحتمال منطل الاستدلال **السادس** ان وجوب التبيين في المسئلة من منطق الاية محتمل
ان يكون شرطيا ويجتمل ان يكونا طلبا وعلى المثلية يجتمل ان يكون نفيا ويجتمل ان يكون غيرا وعلى الاخير اما ذلك الغير مستفاد
من الاية الاولى وعلى الاول اما ان يكون ذلك الغير القبول والمقتضح قلنا لاحتمال لا تحسنه وعلى الاول ان يكون المستفاد من الاية الشريعة
الوجوب الشرطي لكون نفس المسمى ممتثلا للمط من غير احتياج الى ضم فهو وافقه للمخلوق على هذا الفرض ان جاءكم فاسق بنيا وارادتم القبول
فجعلكم التبيين فالقانون ان جاءكم عادل بنيا وارادتم القبول فلا يجيب التبيين اي خذوه من غير تبيين وانما كان هذا الاحتمال مخالفا للضم
للجماع وان كانا التبيين لا يبرز ذلك فلا بد من التبيين في الخبر المستفاد من الاية الشريعة كما هو من سبقا العلم اسلفا وخلفا بمبدأ
الاحتمال الثلاثة مع اننا قطعنا بان التبيين من خبر الفاسق ليس اجبا فنيشا وعلى الاحتمال الثالث اعني كون الوجوب غيرا مستفاد من الاية الشريعة
وكان ذلك الغير القبول لم يتجسس في المسمى المواقفة تمامية دلالة فهو المخالف لانا لمنطوق على هذا ان ان جاءكم فاسق بنيا فقبضوا كليل
القبول والمقبوض عينا ان ان جاءكم عادل بنيا فلا يجيب التبيين لاجل القبول بل يجوز القبول من غير تبيين وعلى الاحتمال الرابع اعني كون الوجوب
غيرا من سبب الاية الشريعة مع كونه مقتضى يكون لا يبرز مقتضى هو ما رآه المستد ان مقتضى ان جاءكم فاسق بنيا فقبضوا لاجل مقتضى
واما وجوب القبول فمشكوك عنده وعلى الاحتمال الخامس اعني ان مقتضى المسمى المواقفة فهو المخالف لمقتضى ما رآه المستد من الاية الشريعة
وما لا يلزم لزوم القبول نظر الى اننا لو لم يقبل لزوم كون عادل سوخا لا من الفاسق ولكنك لا ينبغي ان هذا المسمى في البناء لا في الاية
المعبر عنها بمقتضى المواقفة متنوعة لاحتمال كون التبيين واجبا لغيره مع كون القبول في الاستدلال لكون التبيين واجبا لغيره مع كون الغير
الانضاح بمعنى ان الخبر الواحد هو كما الخبر كماله مستفاد يكون مردودا قبل التبيين ولكن التبيين خبر الفاسق لا لزم لاجل الاستدلال ولما

بالاحتمال بيننا العلم

التمسك بالبين

لا يمكن ان يكون العلم

[illegible]

عليه السلام

فِي الْمَدِينَةِ

وان لم يكن احد الخدم من فنفذ الاصل عدم المجبة نتائج

شعاعهم بجل النابض وبعد الامتناع الاستدلال واما الشفافية المتأخر فواضح واما الاجمال فلا خيال لاختلاف بالقرن الى انه
حين الخطاب للقطع بوجوب الخالدين في تلك الحالة ساكنة ويجعل كونها الذرية الاخير يجعل كونها شوكية
او موشية وعلى الاخر يجعل كونها صافية ومعينة ومغتمة اليهم لان بعد الاجماع على عدم اعتبار الفرقة الحالية ولكن القدر المسلم
منه انفرقا واما الاصول فلا الا ان يدعى بين الفلا على هذا الاعتبار ومنها قوله نعم ولو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة لنفخوا
في الكون ولن يندفعوا قومهم اذ رجعوا اليهم لعلهم يحذرون معنى الآية الشريفة على ما فسر بعضهم انه لم لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ينفخون في الكون بل نفخا قومهم اذ رجعوا اليهم من المجهاق يحذرون ولا يخالفوا المبلغ به وعلى ما فسر اخرون انه في مقابل السنين
انهم ينفخون كل امة الى المجهاق فتركت الآية انه لم لا نفر من كل فرقة منهم طائفة بل المجهاق ينفخه الاخر في الدنيا حق بل نفخا قومهم اذ
رجعوا اليهم من المجهاق يحذرون ولا يخالفوا معنى الآية الشريفة على ان النفقة من الواجب الكفاية واما على المجهاق
فان قلت ذلك لا يخلو ان الواجب الكفاية متعلق بطائفة من المكنفين وهو كذا التحق نظر الا ان الواجب الكفاية
بكل الشاغل هذا مدين لو كان ذكر الطائفة في الآية يربطها بالمكنفين وليس بل المراد بها قد من يقول الكفاية في ذلك لا يخلو
على الجميع بالجملة على المعنى الاول ذلك لا يخلو في لزوم النفقة ولزوم الايمان ولزوم القبول وعلى الثاني على المذكور في
لزوم الجهاد كفاية ثم ان بيان ذلك في الآية الشريفة على المعنى المذكور في قوله تعالى **اولئك** المراد من النفقة الآية هل هو معنى النفقة
اي العلم بالحق الام او معنى الاصطلاح اي العلم بالمعنى لاخص من معنى القواعد الاول لذلك لا يخلو من استعمال لفظ معنى النفقة
اولها ان يجرى عن الفرقة ولم يثبت كونها من معنى النفقة لاخص عند المشرع حتى يكون داخل في عنوان النفقة الشرعية بل هو مجرد
وكلام الله نعم لا يتبعه من ذلك ما في معنى النفقة الشرعية انما يكون فلان لا ينفق شيئا مما عمل لخدمة كثر استعمال المعنى اللغوي
في الاختصاص لا بما في المراد من النفقة المعنى اللغوي الذي هو العلم بالمعنى الام وبما في الاصل الذي يصح به العلم المرتبط بالمراد اي شيء
كان انما لا يخلو ان الفرقة من نفقة القبيلة فيصدق على الثلاثة وما زاد ولكن المراد منها في القاموس الكثرة بل لفظه ليرجع الطائفة
عنها ردا على من يقول ان الفرقة هي الثلاثة والطائفة الواحدة عامر هناك الآية الشريفة المدعى بالجملة الفرقة والطائفة والقبيلة
كلها مراد ولكن بالاضافة قد يكون احدا المتضايقين معند للقبيلة والاخر لاكثر من كمالها من من هذا الطائفة يخرجوا
جماعة من تلك القبيلة فلو افلانا وكذا المراد في الآية الشريفة من الفرقة الجماعة الكثرة من الطائفة الجماعة انما لا تزل لانها
الابلاغ على وجه الضيق لا يخلو على هذا ان الاستدلال بالآية على حجة خبر واحد يكون الخبر به من الوجوه والحرمة في الاستدلال
والكوافرة والامانة لا يكون الا بها بل غايته وجه الضيق لا نقول اننا نقول ان حجة الخبر الواحد الاول ثبت في الوجوه بالجميع
الركب والاولوية الرابع موجه الضيق قوله لهدوا هو جميع العوالم بمعنى انه بهذا المجمع المجمع وكل طائفة بمعنى انه بهذا
كل طائفة قومهم وعلى تقدير ما يضر بالمأخذ بهذا الامانة في سوانج المجمع الجميع وكل واحد من الواجب الى قوله **انما**
لاشك ان كلمة فعل استعما لان قصد علم خبر الاحتمال من خبران يكون مدخولا غايته سبق كقولنا فعل بدأ بجمع فبدأ بجمع
وهو يدل على كون مدخوله غايته لما سبق على وجه الاحتمال كقول المريض من السقوية لعله قد اذله وقد تسلم على وجه جدي
كون مدخوله غايته لما سبق على وجه الاحتمال كما اذا وضعت كل ان نفقة كل كذا لا ينفق الا من من الحكم العام على الاخرين
الحديث الشافعي لانه لا يتعلق به تكليف قطعا اذ هو امر غير محقق دخل تحت قيد القيد من ان الحد لو كان ما لم يستحق
مقابله عند الحاجة فترك الاحتياط عند الحد لعداها عند الحد لا حراما لا طاعة وهو خلاف الاجماع بل هو مجرد الوجوه
معنى الآية الشريفة لا نفر من كل فرقة منهم طائفة لعلهم لا ينفقوا كل طائفة قومهم والجميع الجميع وجه الضيق
اذا هو الامر بهم حتى يجدوا نورا او ما يظن اليهم لا يبلغ على القوم بعد ما بلغ كل واحد من الواجب الى قوله **فان** على
خير واحد ولا لزوم لقوة الا ان روي عن المسندين بذلك الآية الشريفة وجوه **الاول** انما يشاء من الاشارة كوما في
المخوف عند ذكر الامكان الفرقة ليس كذلك وانما الحكم وجوبها او تحريمها فلو كان المخوف يجب علمه كذا ام سئل القيد هل ينفق
مولا ام لا ينفق لا ولو سلمنا كون الاشارة من ذكر كوما بوجوب الضيق من ذكر الاحكام الفرقة لندم في التمكن في النسبة الحكم
الفرقة بالشكل للفرقة من عند لو سلمنا عند التمكن بالشكل للفرقة من عند بدمي الشكل للامانة على التمكن في النسبة
بالابتداء من ذلك ان الآية الشريفة والنسبة لا تعلق طرفة من حيث الاشارة بطرف الاشارة الواجب من طائفة بالنسبة فاد
كل منها العلم وهدوا القوم من الملقاة للجمعة الآية الشريفة طائفة للاجماع لا يتعلق عند حجة الاجماع في الملقاة عند حجة

في حجة خبر الواحد

في حجة خبر الواحد

في حجة خبر الواحد

فانما الشارح تفهيم الصغرى

فالمعنى لا ينفرد به كل من ينفرد به طائفة لا ينفرد بها والفقهاء معاً

فانما الشارح تفهيم الصغرى

الاختلاف في حق الجتهاد لا يرد برين الاختلاف انما الحسنة بقا الاية على عمومها من دون انكار التخصيص بقيد ما هو اداء كل من الاختيار
والافتاء العلم ونحصر كل نذر بالاختيار والقوم بالجتهاد ونحصر كل نذر بالافتاء والقوم بالمقتد وبقائهما على القوم خرج من مخرج واحد
الافتاء والاول مخالفة للاجماع والثاني مجرد بالعدد والثالث وان وافق مطلب المستدل لا انزال دليل على جبهته فلما انحصرت نذر
بالافتاء والقوم بالمقتد ولا يترجح لاحد على الاخر والاربع رد على المستدل والخامس انما سلم لم يثبت كلام المستدل الا ان هذا الفرع
على اعتبار هذا القول الذي يكون الحق منه على هذا الوجه من التعلق والاضطرار بوجه اول من الشك في كون بناءهم على اختيار او على حد
اعتبار ان هذا الثالث من مآلة الابر الشريعة لا يقول من المستدل لا نهائيا فمقبولها انذار المستدل من على المستدل وان لم يطعنوا على اية
الاقتداء بل لا ينفرد به طائفة في القول في صحتها لا خلاف مع ان المستدل يقول بجزءه لتبديلا لاحاد قبل وفود الشرع عليها مع ان الابر على ما في
على خلاف فلا بد من تصرفها وانما يقيد ما بصرفه العلم للمستدل من لا بد من ابر او بصرفه ابرهم على الابر وليس بوجه واحد على الاخر
ان لم يكن الاول في معنى جملة الرابع ان الابر الشريعة تجعل ثالثا **الاول** في النفي لان المستدل لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
منه من طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثالث** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
العلم في ذلك ونكتشف من حقيقة شرعية يستدل المرسلين من المعجزات التي افعلها بنفوق لثان من مع كونهم غلبين على مخالفين مع كونهم كثيرين
حق بطلان ما ظهر لهم من البراهين على قومهم المعجزين حتى يجدوا في بطلانها اما الاول فهو ان فاسد الحكماء بالوجود في الابر لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
الابر حيث هو معانيها كقصة الجهاد والحكمة اما الثاني فهو ان فاسد الحكماء بالوجود في الابر لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
بهم في الاجابة على الفلك الابر حيث ان ظاهرها حصرها في النفي في النفي ولكن هذا القوم يتكبرون برفع بعدد النفي في الصدق والذيل في
الابر شئ لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
المشتركة بحدود الاسلام الواجب قطعها لظاهرها من المعجزات **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
معجزاتهم لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
كونه سببا لتركهم المشاهدة بمعنى حتى يجدوا في بطلانها كون المسامحة في **الثالث** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
يكونوا غائبين ويتركوا المسامحة في **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
فمنه على مطلق الحكم هرج اعراضا في معانيها سببها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
المطلق على القول في وعد وورودهم اخر وبعد ما ظهر لجمال الابر للمعاني **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
منه لظن من الابر المعنى الثاني والاختلاف الحق الثاني فمنها انما هو لا بد من المسامحة لاجل التجزئة **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
ان لم يثبتها خبر او اخذت من العمل لا دلالة لها عليها اذ هي تمام ذلك على لزوم الاثر حتى يجدوا في بطلانها كون المسامحة في **الثالث** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
الاختيار بطريق ظاهره حسن وهو محقق في **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
والنسبة عموم مطلقا في الابر لثبات ذلك على حد جواز العمل بغيره لا بعد العلم عاد لا كالحرام فسادا في الابر في حجة خبر الواحد فسادا كان
الحرام فسادا في العلم امر لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
ولكن الاجماع وقع على حد جبهة حقتهم في النسبة بين الابرين بملاحظة هذا الاجماع عموم من جهة ما في الاجماع خبر واحد لا بعد العلم في حق
الجتهاد فالنبا منه في التعليل والنفي يثبتوا لافتراق من جانب النفي الواحد للمعتمد للعلم ومن جانب النبا الواحد للنفي الواحد للمعتمد للعلم في حق
الاجماع انما روي فندبره لاجل الاجماع والنبا في حجة لا نافع من هذا الكلام من لو منهم القوم من جهة من مدلول الابرين ومنه ما فهم احد القوم من
الاجماع انما روي فندبره لاجل الاجماع والنبا في حجة لا نافع من هذا الكلام من لو منهم القوم من جهة من مدلول الابرين ومنه ما فهم احد القوم من
على الاملاك النبا ام غيرهم بسبب الاجماع النبا في حق ولكن نقول ان بعد كون النسبة عموما من جهة لا بد من معتمد المرجح في الاجماع الرجوع
الى الاصل بعد الحكم بنسبة او من قولهم نقل من جهة النبا كونهم نازها والنفي يثبتوا لافتراق من جانب النفي الواحد للمعتمد للعلم ومن جانب النبا الواحد للنفي الواحد للمعتمد للعلم في حق
فانما النفي يجمع الى الاصل وهو عدم جبهة النفي الواحد **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
الى الاختيار والافتاء ولكن الابر الشريعة منصرفه الى الافتاء كونه لكونا لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
وطريق الاختيار نادر ولا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها
بملاحظة لثبات المستدل نظر ان كل شيء اهل والنسبة ابرهم ابرهم لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها **الثاني** كونه لازما لاجل التجزئة فقط فمقبولها لا ينفرد به طائفة لا ينفرد بها

نحو الكلام في حجب الواجب

سواء علم لفظه الاشتباه الواقع بين المنذرين بعد الانذار من المنذر بنما هو المتعارف بين الناس منصوص في المتن كون الانذار مقيدا للعلم والتبعية غير مقيد تكون مشككة بالشك في المبين بالاعتقاد من اننا قلنا بالشك في الامر لا جاز في ذلك كان قد صودر الاطلاق العاشر ان الابهة الشريفة متعارفة مع الابهة الناصية من العلم والحق لتبعية عموم من فيها **الحادي عشر** انها متعارفة في انذار بلا واسطة فلا يبعد فيما نحن فيه بعد **الثاني عشر** اناسلنا لكتبا منصرف الى الاحب القبل لمتعارفة فلا يبعد فيما نحن فيه **الثالث عشر** اناسلنا لكتبا منصرف في الخبر لاجبا الجامعة للجهتين المتعارضة والواسطة فلا يبعد **الرابع عشر** ان لفظا شافها فهو محلة **الخامس عشر** انه يلزم من عطف الخبر الواحد على واحد لفظا لانها السبيل للاجماع على الخلف **السادس عشر** ان الابهة يتم اقلنا بظنه اعتبارا بالامثلة في قولها لا عطفيا من تمام الوصف لا استدلالا بسلامة اللزوم فيقبل هذا لاجتاز من العاشر في منافذ في الابهة السابقة **والسابع عشر** الابهة بظاهرها مخالفة للجماع لولا انها على لفظها خبر لافساق بقية كلامه في تبيينها بيقين في العلم او تحصيلها بخلاف ذلك ولا بد ان يثبت في اوله من الناس في جملة فندبر منها قوله تعالى ان تكلمت ما اتيتك البينا والحق من بعدك ما بيننا وبين الناس في الكتاب وثلث بلفظهم الله وتبعهم اللاعنون ووجه الاستدلال في الابهة ان الحكماء القوم من الله ثم فكما انها حرام اما الصغر فينا لينا واما الكبر فلا يهية الشريفة ومقتضى انما عدل لاهلها واذا حرم عدل لاهلها لاهلها لازم بعد لزوم الاطمان في القول ما لازم فهو المظن واما لا يلزم لغوية الاطمان وجوبه وجوه من اعراض **الاول** ان الابهة الشريفة كما لفظها عما لا انما قد ردت به في التفتيش في كتاب البينا والشواهد الدالة على حقيقة بئس المذكورة في الكتب القمارة ولها في ذلك تفسير للبيان فلا دلالة لها على المظن لا في الخبر بموا اللفظ لا في القول ذلك مسلم حيث يتبع اللفظ على اقله في العو بملاحظة المورد واما ان لم يكن بل في العو بمقتضى المورد ولا يكون ذلك تحصيل الصوم بالمورد بل هو تحصيل العو بالمورد فلا مفسد في الكلام مع الا ان يدعى فيها القبل من الابهة الشريفة معوان سبيل استحقاق اللفظ كتمان لم يكتف بالبنية اي بنية كانت فكذلك عليه البينة والمحدود كتمان الابهة والشبهة فكذلك بنية من الله ومنه اننا سئلنا ذلك فاشبهه كتمان ما اتيتك من البينا الدالة على حقيقة الامة الانشاعوا وما حرمه كتمان الغرض فلا يبعد صدق البينة عليها والافتقار منهم القبل من الابهة والغرض بان لم يثبت عليه البينا الا ان الحكماء فيها عليها وكون لفظ التفسير خلاف لفظ الابهة فامثلة الدلالة من تلك الجهة **الثاني** ان لكتبا استعاضا لا كثيرة كالزيادة والتابع والمصدق والزمانية والوصو والموصولة ولا يسهل الى الابهة الشريفة لان الزيادة مخالفة للاسناد لا لا كما لا يخفى ولا لا الثاني ان كما المعنى ما انظر الى ان المعنى الذي يكفوا اثرنا البينا والحق لا ان خبره مربوط بالمقاو لا بد على المتكلم ان يقر بالابهة كالا يخفى الا من لا خبر من اما الموضوع في علمها يتم الاستدلال لكون الموضوع في الخبر عطف على التكرار في الابهة التي هو الكلام الذي هو بمقتضى عدل لاهلها بعد العو فلفظ التي لا يظهر من شأه واما الموضوع فلا يتم الاستدلال عليها اذ عنوان سنبعد من سلب اللزوم عموم الثاني ان سنبعد من اللفظ لازم بعد ورود السلب في سلب العو باننا في المعاني التي يكفوا جميع ما انزلناه فكذلك يمكن المنصوص من كتاب حرمه كتمان بطريق السلب الكلي كذا يمكن بطريق السلب الجزئي واما الاشكال في ان ما بينهما موصو او موصولة والحق لا يخفى ان غالب استعمال ما انما هو الموصولة الجملة هي حقيقة الموصولة واما في عطفها ما انما فلا يكون حملها عند الجزئية على الجزئية على الموصولة حقيقة انهم فلا بد من حملها انهم على الموصولة لانها اشبع اشعلا من غير انقلبه استعاضا فيها من بنية معبته لاهلها عند الجزئية ولا اقل من التوقف عن الحمل على القول بالاستدلال لم يحل على الموصولة وعلى التقاطع الاشكال في لفظ لا يقال لفظ الموصو من تجاوزا على سلب الهم دون ان لفظ الموصو كما هنا بل هو دل على عموم السلب لا نفعول القرن بينهما حكم الاثر ان قولك الذي يكفوا كل الخبر ليس الا على عو السلب مع ان لفظي صحت ولكن لا اننا انما عنوان سنبعد من لفظه كما لازم بعد دخول التقيد في العو كقولك انكم كل العلم وانما خبرها فلا لازم عو السلب كقولك فقلوا المشركين وما نحن منه من قبيل الاخر في التثنية ان اردوا من طلاق كلنا منهم ما ذكرنا موصو او لا في تلك متوافقة فينا احتلالا لان الدلالة في الابهة من تلك الجهة **الثالث** منع كون الكلام عبارة عن عدم الاعطاف بل هو الاتكاد وعبه الالتماس عند الاستعانة بالابح والظن وجوا لاهلها عند الاستعانة وعلى وجه التكلم فلا دلالة لفظ المص **الرابع** سئلنا جميع ذلك في منع الملازمة بين دخول الالتماس والقبول وقولك لا بد من ذلك فلفظ فلان كونت القاطبة عند حصول العلم كان يلزم الاستدلال لاحد هذه الخبر العلم وهو خارج عن محل النزاع ثم ان بعض لاهلها في السابق في من انقطع ومنها **القرطبي** من كبر من قولك يمكن كل واحد من عند المنفعة لجوع بهذا القطع الاول اتفاقا لانا متبته فيها وحدها على العلم لانا لفظها بالاجبا المودعة في الكتب لانهم يمكن لصحتها مقلوما بل فيها التباخير مقلوما عن قولها والابد

في كلامه في حجب الواجب

في كلامه في حجب الواجب

في جملتها أحكامها في كمالها

منه

منه

ومناجاة من الجماعة القليلة ما كانوا منكم من ذلك انما صدقوا منهم بشيئا الخليلين بنا لهم منها كونه من غير علم الكتاب بحسب
 السبعة في زمنه وجد الم يكن ضاعته في جنبه شيئا فخلج بياله للبحر في الكلام ان الاحكام ليست بحسب الاحكام الفرعية كمالها من
 جملة الشيئا انهم يطعن على منبنيها الناس في حكم العمل بالاجماع ولم يلبث ان بنائهم عليه لاجل طرح الاحكام المخالفة فيهم لو اطر حواض
 بغيرها لا لولا ما بداهم في التمهيد والاحكام في مخالفة السبعة ما عني القليلين لو كانت فغير مضمرة بالاجماع وهذا الاجماع لو لم يكن كاشفا
 فطعا فلا اقل من احكامه نظر القوي **الثاني** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 فلو لم يكن الاجماع في احوال الرجال **الثالث** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 كانوا الكثرة في الاثبات في سنة الان منصف فلو لم يكن الاجماع في كل من الاثبات اصله اذ بعد عن جواز ان يباع الغير يكون غاية السبعة
 اليه في اجماع الغير قد ما يكون لغوا **الرابع** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 كون فطعنهم بطريق الاثبات في كل الاوقات بل بطريق الاجماع والقول في الاثبات حاصله بان كل اخبارهم لم يكن موجبا للقطع الى اصلها
 اصحا اليه على ذلك **الخامس** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 بالاجماع اطلعتهم على ما هم وما كان فيهم **السادس** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 القطع بان حكم الاول لم يكن منحصرا في الاثبات ولم يكن في هذا العلم دائما **السابع** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 اصحا بعض القضاة على الاخير من الخبر الواحد لم ينكر الحكم بالخبر الواحد من حيث خبر واحد وليس بحسب من عند من لم يسلطوا **الثاني**
عشر انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 انه يدور بل لاجل تحصيل الظن **والثالث** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 الدالة على حجة الاخبار الاحاد **والرابع** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 على خبر الواحد **السابع** انما القليل من احوال الرجال مضطرب في تدبيرهم وجرهم وقد بلغهم من النقص من جرم
 الاجماع مثل القضاة من غير معقول بل هو ما وشدة الاجماع اليها لو رجع فيهم من ذلك عموم القضي عن العمل بالظن غير محذور والحاصل انه لا
 اشكال في حصول القطع بما ذكره على حجة الاجماع في الجملة في زمن لا يمتد واما الاشكال في حجة الاجماع المندوحة اذن بنا لاجل كثرة الوسائط
 والقطع الاجماعي بوجوه المتأخر غالبا ولكنه لا يبعد دعوى القطع بحجة في الجملة كبر العمل المفكوك له بلا واسطة او بواسطة العدلين الذين
 يكون عدلها معلومة وكما مبني للوصف في بعض ادعي بعض الافضل الاجماع على حجة الاجماع المودعة في الكتب الاية لانها لا تثبت
 فيها واحد بشا على العمل بها وانما الحجة مختلفة واختلاف الحجة لا يفرق بالاجماع وفيه نظر لان قوله انما الاما بغير العمل بها
 مسلم ولكن كون ذلك اجما على الحجة كذا الاختلاف في الحجة انما كماله في الجليل في الحق معه ولا يفرق باختلاف الحجة في حق وليس كل من الحجة
 فنيها في حق وموجب لاختلاف الموضوع وانما الموضوع شرط في الاجماع اما كون الحجة في حق فنيها فلا في الشيخ فمناجاة في عملها ما لم يزل
 ان السيد فمناجاة في عملها لا فنيها القطع عندهم صندا بحيث لو لم يكن محضونه بالقرائن القطعية لما عملوا بها ولا فنيها في عملها ما لم يزل
 الوصف بحسب لو فرض جواز الوصف في عملها في هذا الوجه على العمل بها فظهر ذلك ما لو وجد الا انه لا شيء ولا علم ولا خبر ولا خبر
 فقال احدنا حلال لا نه حل ولا لا نه حل ولا لا نه حل في اسمها بعد الاخر وهو حلال على حاله في الكمال الحلية في حل من خلد
 ان تحكم بان حلية هذا الاجماع كاشف عن واقع **فان** قد ايدى على السيد المرفعي اجماع الاثبات على حجة العمل بالاجماع الا حلال في حق
 العمل بها لثمة من الانا بغير كاشفها حرة العمل بالانسان من حيث ان ذلك من الضرر فيها وبما شاعرا فيهم حتى انه يشر الانا بغير كاشفها حرة
 الشيخ لاجماع الاما بغير حجة الاجماع الا حلال في اسمها بعد الاخر وهو حلال على حاله في الكمال الحلية في حل من خلد
 او القسوس جعل التراجع بينهما موضوعا وصرفا بالوساطة من الحكم بغير السيد والشيخ فذلك اجما لان حصة لا يثبت الا في حصة من جعل كلا
 السيد على كلام الشيخ فيكون السيدان على لاجماع على حصة العمل بالاجماع الى رواها القسوس فلا تعارض في الشيخ مثل انهم بان بنا الكتاب
 على حصة العمل بالاجماع في حقنا القسوس على ما نقل عنه وفيه قول في التمسك الى هذا الاختلاف هو الانا بغير كاشفها حرة العمل بالانسان كماله في حصة
فان قال لو لم يزل الاجماع في حصة من جعل كلا في حصة السيد والشيخ فذلك اجما لان حصة لا يثبت الا في حصة من جعل كلا
 وفي اتا في حكمها في حصة الاجماع لا بغير كاشفها حرة العمل بالانسان في حقنا القسوس على ما نقل عنه وفيه قول في التمسك الى هذا الاختلاف هو الانا بغير كاشفها حرة
 الانا بغير كاشفها حرة العمل بالانسان في حقنا القسوس على ما نقل عنه وفيه قول في التمسك الى هذا الاختلاف هو الانا بغير كاشفها حرة
 الاجماع المندوحة كمالها محضونه بالقرائن القطعية في حصة الاجماع على حصة الاجماع المندوحة كمالها محضونه بالقرائن القطعية في حصة الاجماع

من جنسها من جنسها

ذلك وجوع من جهة هذا الوجه وهو من جهة ما جئت عنده في حاشيته بهذا كتاب القدر عند ذلك الوجه انه لم يكن كتابا لا سببا اليه
عند حيث لم ينفذ في كلام التبع في اول الاستصحاب في نوع الاجزاء انما وادى لاجتماع على النوع الذي يكون احيانا وصرا في القرآن
ولا يسهل في الثالث انهم بان يتاكل منها مقتضاها حرمه العمل بالاحاطة بالانفتاح وعلى وجهه عند الاستدلال في الشرح مع الاستدلال
والسبب للانفتاح فلذلك انما هو الاجماع وفيه التفاضل الاستصحاب عند افتتاح العلم لاحاطة بالانفتاح في جميعها على الاحاطة وانما هو
بحيث وجب العمل بالاحاطة وابعده عن عدمهم احدى المعاصير من الاخر فان قلنا في علمنا هذا انهم يتناقص على قطب عند الاجزاء كالاجزاء بين
وبعض اخر على الحد كما لم يكن فلا استصحاب فلنا نحن ندعي قطع بل الاستصحاب وهو النقص لا ينفذ هذا الامر بين الاخرين ولكل منهما
السبب فلاجل ثباته في علم الكلام بحسبهم يكن ضاهية في حبيبه شامع كون عدم حجة الاجزاء على الكلام المذكور في اذهانهم وفيها
دعائهم ان هذا موضوع وقد يغفل عن موضوعه انهم لما اشتهروا بالامانة نظرا الى مخالطتهم مع العامة عدم العلم بالاحاطة في الاول والاعمال
المخالفين عم السببان بنائهم على ذلك مطلقا في الاجماع واما الشرح فلان اننا الامانة على حد العلم بالاحاطة عن بنائهم على
انما هو اما المخالفين لمط واما اما الامانة فانفقوا على جميعها كما شهد بذلك ما نقل عن بعض المعاصرين بالجملة الحكم بخطأ هذا الجليلين
فقد لا غيرة الاشكال ولكن لظان التراجع وانما الحاشية السيد وكيفية كتمانها للاعتناء من مجموعها يكون منها عينا بخصوصها كالقضا
او لاجل خوفها في العسوة التامية عن العلم بما في العالم وبغيره بقرة عند الاستدلال في الاول في العمل بها كالتفاسل على التاثير فيكون
يظهر من السببان الاول حيث جعلنا كالتفاسل من الضرر واما وبغيره من موضوع اخر اننا استندت في قوله لو لم نقل بالاحاطة فاستند
في ابواب لفظة تلك ان عظم الفعول من الضرر وما الى اخره ما نقلنا عنه فان كلامه هذا مشعر بان الاستدلال بالعلم لعلها بالاحاطة لكنه لم يظفر
به من مقتضى كلامه في تناقض ولكن انما قال **ضابط** من ذكر العمل للعلم بالخبر الواحد شرط خمسة من حيثها الى الوجود في الكلام
بجميع صفي العقل والبلوغ والاسلام والامان والعدالة والنسب ولا بد من تحقق الكلام من تمام هذه المقتضيات **الاول** من جوار
الاستدلال في ذلك الشرط ان لا يقضي الاول بل التصديق عليهم في ذلك التاثير الذي هو الدليل في حجة الامانة كما يترقى
الاجزاء في الجرح سلبا للتسليم الكلي ويجز ذلك غير كاف فيهم لتعظيم ما هو المحجة من غيرهم وبغيره ما عرف حصة التصديق فلو لا التصديق
في العلم بالخبر الكلي لكان هو لعدا على عدم اعتنا الميرضة اما لاجل الدليل الوارد على الدليل الدال على حجةها واما لعدا لعدا لعدا
على حجةها **الثاني** من هل يجوز الوصف من جهة انهم وصفت بمعنى عدم ثبوتهم بل باس السببان كما هو المعارف بين العلم والتصديق
لثبات الشرط الاول والحق ان علمهم انهم التصديق كون ذلك الشرط نفسا واثباتا في يدته لتعظيم الشرط ان الظنون عدم علم على انواع ثباتها
ما لم يبلغ من الدليل على اعتنا ولا على عدا عينا وهذا هو محل التراجع بينهم في حجة العقل كما مر الدليل الدال على المحجة فيقول
نراه من مركب من المقدمات الى رابعها التراجع بلا ترجيح بحسب الاجزاء تلك المقدمات يمكن بحجة فلا بد للوصف من تعظيم الشرط بمعنى ان
معينه للوصف ولم يرد من الدليل على اعتنا وانما المقدمات الواجبة بآية منه ولا فلا بد من الدليل الرابع وبعد ما عرف من عدم التصديق
للو وصف فلو لا الوصف في شرط العلم بالخبر الواحد لكان في الواو مشا فلو لم هذا يحتمل ان يكون الشرط منه لاجل الدليل على عدم
جواز العمل بالاحاطة لعدا عنه فهو خارج عما اتبناه الدليل الدال على المحجة ما لم يرد من تعظيم كون الشرط لاجل عدم دالة الدليل
حجة لعدا عيرنا بعض المقدمات في رابعه ويجعل كونه لاجل ان العلم من تلك الشرط لا ينفذ الوصف فيكون كونه في الشرط في الاصل في
ان لا لعب عدم حصول الوصف فيكون ذلك الشرط وانمكن حصوله بدونها فافكا ابق حجة ويجعل كون الشرط لثبات امر ايل لظن بمعنى ان الحق
الحاصل من التامع هذا الشرط اقوى من الخلق عنه ويجعل كون الشرط لثبات امر ايل لظن الاصل فيكون لاجل ان العلم الذي واه التامع في
يكون اقوى ظنا من الخلق عنه فكيف يكون الخلق مع هذا لظن المساء والاقوى فقلنا احتمالا ان سنة والمختلثة الاول في الاجزاء
الاخرين فلو كان لظن الاشارة خلافها واما الرابع فلان الاشارة انما لو لم الشرط لوجودها لا عينا وان حصل الوصف وان عرفت حجة
الاشراط من الوصفين فاذ كودصفتهم من اننا انما انما من الشرط لثبات العلم انما يصح من التصديق الوصفين فاما ان يرد منه شرط
كل من الشرط ولو واحد لا جعل من الوصفين كما هو كلامه فهو محتمل نظرنا في الشرط وجعله شرط لاجل احاطة الاحاطة بين
الاولين من الشرط كما ان الحق ان الشرط عند الجرح لاجل الدليل على المحجة واما ان يرد ان الشرط جميعها لا يخط من الوصفين فهو باق
سد بدلائل ان هو باق حجة في الدليل على عدم اعتنا الخلق على الشرط بحسبنا الميرضة عند كالتفاسل في النوع في الشرط واما في
انه على مدية المحجة لاجل الوصف الاطلاق لا ينفذ هذا الاشارة فلا كلام في اننا انما كان في خلاف التصديق وان عرفت ذلك في
فقد شرنا لانه اعتنا هذا الشرط وعدمه فحكم ان الحق ان الشرط عند الجرح لاجل الدليل على المحجة واما في العرف مجونا وذلك لوجوب الاول

من جنسها من جنسها

فمنع كمال العلم
بما لا يحد

عند حصول وصف من خبر الجبوت لانه لا شعور له ولا من شعور لا يحد الوصف عند التثنية
الذي لم يحد على عدا غيبا بل على العلم بالشرع اما الاول فلان لما لم يخبر الجبوت بعد سببها عند الغلاء واطبق العلم على نفسه وليس
الا الحكم القوة واما الثاني فلان الجماع المحقق الكاشف للقطع عن عدا لا حينا **الثالث** قلنا حصول وصف عدد ودليل على صحة الخبر
ولكن لم يثبت دليل على صحة خبره بعد جوبه عدا الرجح بل اخرج فان لم يخبرنا عنك عددا فبما خبر الجبوت وبنا الغلاء كالحال لقطع الغيبا
منه مروج في الغاية هذا على من مبنيا من كوننا وصفين واما ما قلنا من ان المتبقي من العلم شرط لا غيبا اما الحق نعم لو لم يحد
الا فلا أصل للدليل لو اردنا ان يثبت هذا الدليل لو اردنا ان يثبت هذا الدليل لو اردنا ان يثبت هذا الدليل لو اردنا ان يثبت هذا الدليل
غير مكلف واما البناء فواضح لا ينشأ الا على بنا الغلاء واما ثانيا فلنصفه فهو ان البناء الغيبا هذا الخبر مضمون مهاد على غيبا خبره
وعند من العلم ان خبره بعد غيبا خبر الجبوت لانه لا يحد عدا نصرا اليها اليها الذي هو الاجماع المتعول واما ثالثا فلان بعد ما
عُدَّو العلم خبر الفاسق مع انه قد اشعر بها على الكذب بغبنا الجبوت كماله بالاولوية الظاهرة واما رابعا فلان الجماع كما عدا ما سألنا فيه
كل الغلاء العلم خبر الجبوت من هذا على ما كان الرأى يكون فاما اذا كان مقصودا يخرج عن الشعور بعض الاحتمال للعرض في خبر
خبر الذي واه في حال الشعور لا الحق نعم لعدم المنع حصول الوصف وحيثما الدليل لو كان متبعا لحد العلم مع شرا لا لا الحق
عدا الاشارة ان كان المتعول لا يثبت او مع الاجماع واما اذا كان المتعول لا يثبت فخط فخطه شكال والحق الاشارة لعدم انشراح الاجماع
اليضا واما اذا كان الرأى وصفها خضا لقطع ولا مراب من العلم بخبره ولا الحق ان لم يبلغ السعة بمبينة مبنيا الغلاء على عدد
اغيبا وان الوصف مضمون عند المنع وحيثما الدليل واما لو كان متبعا فغيبا الغيبا اما اذا كان الرأى من العلم ما هم الذين لم يحدوا
بظن من من العلم بخبرهم اما الحق الاول لعدم المنع وحيثما الدليل للمعيب للمفصل واما الجبوت لاذ واذ ان خبره حال اغيبه فوجه
اما الحق نعم لعدا المنع وحيثما الدليل وعلى المتعول للمفصل واما البلوغ من من هو شرط لا يقبل خبره لقيمة الخبر المبنيا اما الحق الاشارة
لوجود المذكور في الخبر وكان لو كان متبعا للوجود السابقه واما المبنيا فحق الجبوت خبره ان الوصف للمعيب عند الغلاء لعد
للمانع وحيثما الدليل لعدا الوصف صلا واما الوصف الذي ليس بنا الغلاء على اغيبا فلا يثبت بخبره لعدا خبره الذي ليس بنا
الما ذكره بعض الفضلاء من المعروف من هذا الاحتجاج عند العلم بخبره واما ما قلنا من التمهيد فلا يجوز ثم لا خصصا ابنه التمهيد والكمنا
على المكلفين نصرا الاجماع كما بنينا اليهم واما القول بان ثلثا كمالا المثلثا بالقيمة جاز الا عدا عليه فكذا العلم بخبره فهو قد شد
جدا اما الاول فلنصفه حكم الاصل واما ثانيا فلاننا وان سلنا جوا الا فذا ولكن كون ذلك للاعتماد عليه علة مستنبطة والعلم بالانوار
للمستنبطه علة غيرها واما ثالثا فلاننا منع كون العلة ذلك لعدا لقيمة معتمد حضور المقادير يكون للمعتمد مدخلية ووساير
المقادير واما القول بان لم يقبل خبره فاسق مع علمه بان لو كذب بطاف بخبره لقيمة العالم بعد الغلاء والكل في طريقه من من هو سدا
لولا فليس الاولوية وان كان غير مكلف ومطلوع الكذب لان المدد كان حيلة للمعيبا فعدا كاشف من الشك من الكلام يجمع من الصبب
واما ثانيا فلان الاولوية لصدا تيرة الاغيبا بها هذا اذا خبره لقيمة الصبب واما اذا علم حاله الصبب فليخبره بالبلوغ فحق جوا اذا خبره
لعدا المنع وحيثما الدليل وعلى المتعول للمفصل ان يقال ان كمال المتعول لقيمة البنا او الكما او مع اية التمهيد والاجماع فيجوز الا فلا فندبر
الاسلام في اشارة حتى لا يجمع خبره فهو النصا ويخوفا من مرقا المسلمين المحكوم بكمزهم كالمغوضه وانما صبه وغيرهم كالجو من اعد الوصف
اول بشرط حتى يجمع عدا الوصف فطمن به النفس على الاشارة على المتعول لقيمة الدليل الوار على الشا حوزة العلم بما في العلم بالاجماع
منع كمال العلم وانه التمهيد منه في قوله فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليسوا واما البنا فبنا لقيمة العلم كمالا لا يخفى نعم لو كان ابنه الكما
دليل مستغلا لم يكن ذكرها من باب التمهيد كمالا للمعيب بها واما على الوصف لحي عدا الجبوت لقيمة العلم كمالا لا يخفى نعم لو كان ابنه الكما
الرابع بل الدليل على عدا خبره وهو مطلق اية البنا ان لفظ الفاسق الموجوب الاية اما موضع من خرج عن طاعة الله وطاعة رسوله
ويكون بالنسبة في مذهب منوا حيا او منصرف الى فسق المسلمين او موضع من خرج عن طاعة الله من المسلمين فان كان لا يحد الا بالعلم
ثابت بظنوا لاية الشريعة الدليل على حوزة العلم بنبينا الكافر قبل التبيين لا نه خارج عن طاعة الله تعالى فان كان هذا لم لو كان طاعة الله تعالى
العلم وان كان نبينا لا ناعول وانما من التبيين هو العلم لا مع ما يثبت من النفس على انطوائها والراية ليس المطلق لم من الظن والقيمة
الظلمة الاية الشريعة ان التبيين على غير ما هو من اعلان القوم لان يقال للبنا من التبيين عدا الاغيبا فبنا ان كان العلم الصبر
الاخير على اشارة لفظ الاسلام او وضعه لقيمة فقولنا لا يحد على حوزة العلم بخبره فاسق من المسلمين نواصل خبره المبنيا للنسب
اما لا وان ثبت حوزة العلم بخبره فاسق بكل منصفين في حوزة اجبا كمالا الاولوية الظاهرة كاجبا الخالفين فيظهر من هذا ان الاجبا

فمنع كمال العلم
بما لا يحد

ويذكر ما ذكره الشيخ من جواز العمل بالخيار الخافين لولم يوجد مخالف له بين الاما شتر غشكا من لا تجب بالاجماع الفاشقة بموجبها والرفع
 المنة بزمه غير جدي لثبوت الاجماع وكونا لوزايم مع كونها واحدة المسئلة عليه غير معلومة التسديد فذكره هنا خالفنا فاعلم من ان
 بنا الاما شتره على حصة العمل بالاحكام والاداء الخافون لان يحمل هذا على الخيار الى رواها الخافون مع وجود ما يخالفها من الخيار
 بين الاما شتر اوله يكن في الكتب المتداولة ولكن الحق لا يمتنع ان لا خيار اليه رواها غير الاما شتر وان كان غير مسلمة بعضها ان يصل منها على
 بطعن به النفس لا دلالة لا يرة المناظر على عدم الجحج لا يضر فيها الصواب لا يفتح مع جربا الدليل بعد حصوله الحق ايم لولم يمل بالخيار غير الاشكال
 وان قلنا تماثله انه انما يلزم ما يلزم في الاما شتر بالعلو ما اذا لا يرد على عدم جحج الموتى والخافين من انواع الاجماع في العمل
 في لو افهمنا على ذلك لزم قلنا من المحدث **فان قلنا ثبت من ذلك** لزم التعبد في الجملة وانتهى ورا ينقد بقدر ما فعلوا جاز
 الفطو دون تلبس من خيار الخافين لانا نقول بعد ما اثبتنا لزوم التعبد في الجملة فلا محل من الترجيح بلا مرجع نعم الطون وما الفرق
 بين فتوى الخفي والاستقرار ما انتهى وخبر المسلم المحدث لو وصف بطعن به انفس **فان قلنا** على الاستصحاب بالتمهاتنا لها وخبر
 الخالف مرجح **قلنا** هذا ليس مرجحان بنا القلا على العمل بالحق المستبعد عن الخافين اذا استبين به النفس بالجملة لا اشكال في
 العمل بما هو احول ما به وانما غير مسلم اذا قد وصفنا بطعن به النفس **فان قلنا** موثوقا لوجوه الحجة من قبل غير ما را احكاما
 المحسنة والاجماع الفاطم فانما الاشكال ان ما لا يكون دليل على الوجوه الحجة كالخبر الغير المحدث للوصف جبر الفقيه المحدث للوصف
 وبحكمها بل يصح كونها دليل على الاستصحاب والكرامة لانه الاكثر من الاول وتبين على ان لا حيث هم قانون بان كل ما هو دليل على الحكم
 المحسنة فهو دليل للجمع الحاصل انما هو دليل على الوجوه الحجة لا كالمخبر الغير المحدث للوصف جبر الفقيه المحدث للوصف
 لغير جحجتها منها كالمخبر الواحد الجامع لجميع الشرائط المحدث للوصف على من قبله ومتا بعد الجبر الجامع للشروط المحدث للوصف على من قبله
 وغير الجامع للشروط مبدع للمحدث وغير ذلك تمام ثبت حجة من قبل جحجتها غير ما من المستحبات المذكورة والظاهر ان تراها هذا السامع بما
 خلاف فيه وانما قلنا من هذا الى الاما شتر في تلك القاعدة في كتابها الا انه رجع عنه وكان ذلك من الحار له وكذا سلك
 العامة المناقشة في تلك القاعدة في موضع من المنها لا انه نقل عن الرجوع على من يخالفها ايم فمصر ولا بد من القول بان الاستصحاب
 في المسلم الحق يكون لا تكال له ولو مع عدم فقدان الدليل لانه لا يركب الاصل في جواز السامع في ذلك التمسك وقها بوجه السامع
 على ان العلم باذا العلم من غير دليل حرام وللايات السابقة على العلم بالحق في بناء العلم وتلاخيص الو زوال لا عليه من العلم بما هو المعلوم
 قرب بلوغها حد التواخيذ في بعضهم توافرها وحكم القوة القاهرة القطعية بغير الطلب من حيث احكامها فاعلم السامع ان العلم باذا
 به من دويو التكليف وكل احكم به الفاعل حكم به الشرع ولا يستحق احد المطلبية ويمكن اجراءه بالنسبة قبل ورود الشرع وقبل التكليف
 الفطن الدليل المؤيد لا يخالف **فان قلنا** لا يجرى الاستصحاب ان بعد ورود الشرع في ثبوت الحكم في الواحدة الخاصة مطلقا قلنا الحكم حكم
 حكم عام وحكم خاص والقد المتبين بعد ثبوت الشرع في الحكم العام واما الخاص فيثبت بالتمسك به سلك الحد والمحلان محل النزاع
 من الذي يكون متصفا به بين كل الخبر الواحد الجامع لجميع الشرائط او بعضها وكذا علم باعراد الوصفاته وهو المتنازع فيه بالتمسك
 الما بين من العلم بالخاص والعاملين بها من الوصف او من بالتمسك بغير محل النزاع عدلان لا ساد جواز السامع ولما جحجج
 فلذلك لا يجوز ان يتحقق الكلام يقتضي بطلان المتنازع او لا فما كان الحكم الاستصحاب مع كون الال حلبة الجوهي في طرق الاختصاص
 فان هذا هو الفد المتيقن من السامع في ذلك التمسك من جواز السامع حوزنا وفنا وفنا من جوزه في غير ذلك السامع من هنا ايم
 من غير عكس الحق جواز السامع جوه **الاول** انه لا يجرى الاستصحاب الداعي لها الادلة العامة المكملة في العامة بغير حسمنا
 الفطن باسما لها على السامع الوفي وتوم الفطن باسما لها على الحرام لواقف ايم فسادا للمعروفين منها انتمه باسما لها للمعجزة وكلها
 بعد ما ثبت حصول العلم الاجمالي بدخول السامع وافق فيها بين المستحبات احصاها القطع يكون ذلك السامع ملوما من المشاهير الحائزين
 وكلها هو ملوما من المشاهير مطلوب من فاشين لقاعدة الاستصحاب المملوطة من لاربع الطينة اليه في الاجمالا الحكمة عدنا
 الاكثر ولا اجبا الكثرة فينا الفلاء واذ ثبت مما ذكرنا ثبوت التكليف لنا بذلك السامع في مقتضى هذه الاستصحاب الانما هي ما جحجج
 الاستصحاب يحصل له اثر الفطنة لا على وجه الاتحاق بزهد الفزع عن الاصل بل على وجه التسديد لا **فان قلنا** وفيه من جحجج
الاول ان حصول العلم على وجود السامع الوفي مسلم الا ان غلبا العلم الاجمالي لبل لا جلا عننا الفلاء فلا مردا سادامنا
 الفلاء على اعتبار العلم الاجمالي في حصول العلم والقدر ذلك لان غلبا على الفناء لولا المشايخ حضورا فلهذا اوجب في كبر او ما
 لولم يكن الامر كذلك لو كانت وقع جحجج الاستصحاب لغيره لثبوتها لانه وان كانت محصورة في ما نحن فيه فلا **فان قلنا** سادامنا العلم

في هذا

في هذا السامع

عليه مفضلاً لا يجوز لا يخرج أما ان يكون لامر فيه لا يبرهن الوجوه والاستحباب والاباخر وبنيها وبين الاستحباب وبين الاستحباب والوجوه
وعلى المقادير الحكم بالاستحباب جازم ثم ان ما ذكر من جواز التسامح في ادلة التن كلف فيما كان الاستحباب والكراهة مشكوكين اما لو كان
الظنون هكذا لاستحباب او كراهة لم يدل الدليل القبر اعتبر الوجوه كمال الوهم على الاستحباب والكراهة فهل يجوز التسامح والحكم بالاستحباب
او الكراهة انهم ام لا الحق ان حق ان الظن الحاصل على القدر المتعبر من قبل الشك ولا على التثنية جواز التسامح لا ما فيه لان وجود هذا القدر
كعدمه فلا دلة على جواز التسامح جازية فيه وعلى الاول بغيره لا ما فيه على جواز التسامح اذا قلنا بغيره لا الاستحباب والكراهة في الواقع فما
للفطن بعد من ان الظن الحكم بها شرع فلا شك في جواز التسامح في الاول وحده في الثاني اما الاشكال في تحصيل الضرر من ذلك وتوقفي على تحصيل
الظن المعتبر من ان بعد ما يثبت ان الاصل عفاً ونفلاً مفضلاً من العمل بما وراء العلم حتى الظن من هذا عند دليل على اعتبار ما لم يكن
ففي الاستحباب والكراهة الدليل على اعتبار الوجوه والحكمة انما وانها في الاستحباب والكراهة ثباتاً ما ففظوا لظن الاخبار الدليل على
اعتبار الظن كما ذكرنا من مقتضى الثالث المذهب في حق الظن اجمالاً في التعميم بحسب ما يحتاج الى التفتيش والاعتناء في حق اجماع المركبات في
العائلة القطعية كما ذكره في جميع النسخ بل من جملة الاماكن فغير محلو الوجود اذ عند القول بالفصل اعلم من القول بقيد الفصل لظن المقادير
بجواز التسامح بغيره حتى الاستحباب والكراهة اذ لا يجوز الجمع بين الشرط على المبدأ والوصف وما القوة العاقلة في ذلك كما ذكرنا
عند عدم وجود القدر المسمى بالثابت جازم في تمامه والوجوه والتعريفات في الاستحباب والكراهة ثباتاً ما ففظوا لظن المقادير
فلا بد من الاقتصار على المذهب واخراج ادلة التسامح ولكن لا بد من الاستحباب والكراهة ثباتاً ما ففظوا لظن المقادير
بحصول القطع بقدر الفرق والظن الموجب من جواز التسامح الملائم بعد حصول الوصف منها لم يقدّر الوصف وقدر ما القوة العاقلة في ذلك كما ذكرنا
حسن التمسك في المقام والوجوه بما يحكم بذلك اجمالاً في المطالبين وبعد انقضاء ذلك الاحتمال نظر في القطع بانفسه في المقام في الحكم
بالجملة لا يجوز التسامح في حق كل واحد كذا في التسامح في ادلة التن والكراهة فيما كان الدليل عليه الجزم في كل خبر ولو لم يكن
والفطن غير المتبرم مختص ببعض الاخبار وعلى مقتضى هذا الجواز المختص بما اذا كان الدليل الحرام بجواز التسامح في حق
مذ ولو نشأ الاحتمال من مجرد الامكان الذي او استنبط عن سبب غير معتبر شرعاً كالتفاس واذا في الاستحباب والمصالح والمفاسد والشر
والجزم والاستصحاب لا يستلزم ونحوها ام لا بد من الاقتصار على الاحتمال الاستيعاب عن سبب شرعي اما **المصالح الاول** الحق في ان لا بد
وان يكون الخبر عاملاً لا غايته في نفسه وانما غير اعم او غير مسلم واما اذا كان مجزواً او استنبط او استنبط في حق التسامح لا الفصل
انفس حرمه العلم بما وراء العلم خرج منه ما قلنا وبقي التمسك بالاصل ولا يخرج في البين والاختصاص وان كانت مطلقاً بالنسبة الى المبلغ لا
الشرط في المصلحة التواضع منفصلة لا مفسدة المبلغ في ما ذكرنا ان لم يكن ضد المبلغ على ما ذكرنا من اعمام وانما في الاختصاص المنفصل وكذا
الشبهة في محل الكلام محل كلام ولم ندع الحرج ان ولما القوة العاقلة في غير ما ذكره على حسن الايمان والالتزام ان يكون حاكمه بل انما في حق
العلماء الفصل على تسفيه من تقدم على خبر القبي الغبر المميز والجنود التسفيه فلو بلبنة حجة غير مبين من قبل يؤيد ان من حفر بئر في الوضغ لعل في
قله على دم شرع العبد بالخبر مجرد ذلك لانه الفصل ولشئ لك الاناشيا من حكم القوة العاقلة فلو حكمت على حسن فدا من يكون
حاكمه بالتسايفين في المقام الثالث فالحق في ان يقال بجواز التسامح في خبر الجزم كاجماع المنقول والشبهة الغير المقتضى لوصف بحكم القوة
العاقلة **طما المقام الثالث** الحق في ان يقال بجواز التسامح في سبيل الاطلاق بل الجواز مفسو على ما كان الاحتمال منه ناشئاً عن
غير معتبر كجزم الامكان الذي ونحوها ما من من انفس ونحوه فلا تعدد لادلة الاختصاص وعدم حكم القوة العاقلة عن استخدام لو الحكم
ابعد بعد ملاحظة القطع بهذا اعتباراً لئلا لا يستبعد الشك نعم لو حصل من النوم والاولوية الاعتبارية من قوى فلا يبعد الجواز وانما في
غير ما ذكرنا من ان في الظن القوي بعد ما لا استصحاباً عليه واما الاحتمال والاستحباب والكراهة السبب عن ذلك فظهر في كتابنا والقرآن المسمى
في الطريق فالحق في جواز التسامح فيه لو كان باحتمال البعث من كآبته مسدوداً ولا فلا وذلك انما هو حكم القوة العاقلة القطعية في بعض
واقف في حق الاستحباب او كراهة فلم يعلم له مستند ولا تخاف من حيث ضافوا موجبا للاحتمال مطلوب من المقتضى ولو كان منظر في النظر
بما عظم مدعيه بنكر حجة الظن المستبني فوئى للمنفق فهل يجوز التسامح ام لا الحق نعم وان فظن من ملجئ الخلاف والدليل هو الوجوه
من حكم القوة العاقلة والاجتماع الحكمة والشبهة القطعية المستفاد من خلاف اعتبار يوم والاحتمال الدليل على جواز التسامح وضع لغيرها
الانفوى في كآبته على ان المعتبر في التسامح من تلك الاحتمالات انما هو التسامح حيث عبر فيها بقوله من سمع شيئاً من الثواب ولا يثبت
صد التسامح على ذلك ان لو افترق المذهب على استصحابه مثلاً بمشقة فواء لعمال المطالبة في الواقع ولكن مستند للبس بل لا يثبت
الاحتمال في هذا الامر والمعتبر من جواز التسامح ام لا الحق القدر هذا الاحتمال على هذا العرض نظر للاحتمال الثالث عرجة الامكان الذي

في التنوع في مقتضى

في جزم التسامح
في جزم التسامح

استحباب

و مضمون الاحباط شاہج

فجوز النشام للبلد
وعدم

نہ اس طرح عمل
الشیعیہ کے
خلافہ الامام

وَالْأَفْوَى جَوَازُ النَّسَاجِ عِنْدِي حَبْلُهُ عَجْرُ الْأَحْمَالِ الْعُقَلَانُ وَإِنْ حَلَا عَنْ الْفَنَوَى سَتَاجِ

وإن قلنا بالثالث فبيننا الكلتين في جانب العكس سلم فإن كل من قل بحجة خبر الجمل عند عقد الترخير عن الكلت قبل ما بينهما ولم ينفختم
 لوجود قول التبع حيث يقول بحجة خبر الجمل وهو صوت الترخير عن الكلت حفظ **وإن قلنا بالآخر** لا يطلع مسلم ولكنه معارض بالاجماع المذكور الآخر
 وهو أنه بعد ما ثبت من أنه لا يرد جواز العمل بخبر الفاسق مسلم ولو عند خبره عن الكلت فقد ثبت جواز العمل بخبره من هو مقرر ذلك
 مسلم ولو كان جملوا الحال بالاجماع المركب هذا راجع من ذلك لأغصنا بالاصل والشهد والاجماع المنعولة ومنطوقاته البناء هذا إذا قلنا
 بحجة الاجماع المنعولة من باب التعبد والافتقار إلى ما لا يثبت من مقتضى الدليل عند جواز العمل بخبر الجمل هو أن جعلنا الفاسق اسما
 للشيء النفس لا شر وأما وجعلنا غير الفاسق المكوّن في جواز العمل بخبر الجمل هو لا حقا أصلا وأما لو شككنا في حقا العرف ولم يعلم الخبر
 من الفاسق هل هو المعلوم أو النفس لا شر فبيننا شكنا من مقتضى القواعد جواز العمل بخبر الجمل هو لا حقا أصلا ولكننا لا نعلم الطارئة
 النبيلة ذلك العرف من أهلية الاستئناس لا الاستئناس والافتقار إلى ما لا يثبت من مقتضى الدليل عند جواز العمل بخبر الجمل هو أن جعلنا الفاسق اسما
 الخروج ثم هذا ينشأ عن مقتضى التعبد وأما علمنا من هنا مقتضى الوصفين فلا ريب في جواز العمل بخبر الجمل عندنا فانه الوصف للوجهين
 ولا نه بعد ما قلنا بحجة الظن السبب من خبر الفاسق المكوّن في السبب من خبر الجمل هو بطريقه **فلمعنا قلنا** أن القول بجواز العمل بخبر الفاسق
 للعكس في الاجماع قلنا **أو لا** الافتقار على خبره العمل بخبر الفاسق الغير المحترق عن الكلت مسلم ولكن كلهم إنما هو خبر الفاسق حيث
 هو في موضع قطع النظر من العرفان الخارجية والداخلية ولا ريب في العمل بخبر الفاسق من حيث هو في موضع حرام ضيقا والعامل ثم جازنا
وإنما سألنا انضمامهم على تعدد وجمع انضمام العرفان ولكن لعلنا قلنا انهم بحيث يشهدون الاستدلال ثم **وثالثا** سألنا الافتقار
 على ذلك ولو في ضوء الاستدلال ولكن الافتقار في جبيننا الكشف وهو في خبر حاله الافتقار عبر كاستئناس الكشف ولكن غاية الظن
 بوابن الدليل على غلبة المسئلة **وإنما سألنا** جميع ما ذكرنا لا أن قولنا بل ما يقول به مخالف للاجماع غلط لا ما وافقوه مع
 شيخ الطائفة لا أنما قبل بالظن وهو خبر الفاسق الغير المحترق غير خاص ومن المحترق غير منفصل فندب **المقال الثالث** لو قلنا
 بحجة الأحاسين باب التعبد من الخبر الذي رواه العبد بالتكليف وهو الذي يكون في أول بلوغه بمسلم بهد منه الذنب الموجب
 فلم يحصل له الملكة فخره إلا واعتنا الحق موثوقا به ما مانا أن الأول هل يمكن أن يوجد واسطة بين الفاسق والتحقق منه ولو
 بان العبد له في ذلك الإسلام مع عدم طهره الفسق فلا يتحقق الواسطة **وأما لو قلنا** بانها ملكة بمنع من استكثار الكمال في الأمر في الضمان
 وأنها ثابتة في المرة فلا ريب في تحقق الواسطة بينهما في الواقع ولا انحصار لذلك الواسطة تحت التعبد بل يمكن تعبد وان نذكر كما لو لم يصد
 من الشخص مع كيد عهدهما بوجوب الحق ولم يحصل له الملكة البصر وذلك لتجنيبه عن الخلق أو التأمل في العلم بذلك الواسطة أم لا والخبر
 كما لو اطلعنا على شخص في أول بلوغه بمسلم بهد منه في نظرنا الحظ بمكانها ارتكاب معتبره يجب التسوف خسر ذلك العرف بهد منه
 من الموضوعات الضرورية هي منعنا الأحكام الجزئية وفاق له صلتهم من مقتضى العلم بذلك الواسطة لأن المعاجلة لا يتحقق
 ولا ريب في العلم بانها الباطنة منسقة بما هو للملكة ليس يبدل لأنه إما أراد من الملكة الباطنة وقت التعبد مع عدم العلم بالفساد أو أراد
 التعبد مع العلم به وأراد أن يرد عليه فعل محرم وعلى التعبد بركله ليس بمعية أمارة الأول من المنطق القاطل لأن ههنا
 لأن فساد التعبد مع عدم العلم بالفساد أو كان المعاجلة الباطنة الموجب لعدم حصول العلم بالواسطة كما أن لازم عدم حصول العلم بالفساد
 الباطنة وأما الملكة العلم بالباطنة دونها لا يصح الباطنة فمقالنا نأمر معكنا بغيره القاطل الباطنة في الباطنة فمقالنا نأمر معكنا بغيره القاطل الباطنة في الباطنة
 بالواسطة العلمية بحجته الفاسد وأما على الثالثة قول به حقه القطع بمكانها غلبه للمسلمين خالين بفساد عهدهم إذ كانا قد
 في الواقع وأما على الثالث فمقالنا نأمر معكنا بغيره القاطل الباطنة في الباطنة فمقالنا نأمر معكنا بغيره القاطل الباطنة في الباطنة
 الثالث أنه هل هو خبر على القول بالتعبد أم لا المحترق وان افتقر الأصل المحترق والاجماع لا يثبت منه إلا أن الأدلة القاطنة
 الدالة على حجة الاتحاد على ذلك **فإن قلنا** بحجة خبر الجمل لا يثبت البناء الواسطة بين الفاسق والفاسق المخطوطة على
 عند حجة بنا الفاسق المعلوم للمعجزة بنا الفاسق والواسطة يسكنون بها منطوقة ومعلومنا قلنا المعلوم من المعجزة ما هو خبر
 الفاسق يفتقر من خبره عن الفاسق عام من الواسطة ولو قلنا أن المعلوم من الفاسق لا خبر الفاسق أو كون خبر الفاسق بالنبط الواسطة
 مستكنا بالثبوت لا لجله أو بيننا بعد قلنا بحجة بنا الواسطة انما أذهبتنا لا ينفخ عند حجة بنا يثبتها التكون من الواسطة ولا
 ريبنا في النظر انكنا نكنا على حجة بنا ومنع انكنا تحقق الواسطة أو العلم بها من الجواب منها **فإن قلنا** ما ذكرنا من حوز العمل
 بخبر الفاسق من الاجماع المنعولة على اشتراط العبد له وظواهرها بوجوبه بتسليمه لعدالة ولا يتصل بين الواسطة وبيننا
 الاجماع المنعولة وظواهرها بوجوبه منصورا لالفالب لأن مواعدا لا يثبت الواسطة بينهما بل كان لا يوجب الاحتياط وكان

[illegible]

في العذالة

[illegible]

مع لاله نظام
محمود

ظهور الفسوق
في العالم الإسلامي
المعاصر

في بيان العدالة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

فَضِيحٌ عَلَى الْمَلِكِ

مجلس

في بيان العدالة

العدالة

المستند
من
مكتبة
الملك
عبد
الملك

في بيان العدالة المعبر عنها

في بيان العدالة المعبر عنها

في بيان العدالة المعبر عنها

في بيان العدالة المعبر عنها

الزجاج ليس معنى لفظ العدالة بل العدالة المعبر عنها الشائع مع قطع النظر عن الكيفية والقياس لا سيما لئلا يفتن من عوارض
 الفصل الثاني من المكلف ولعل من الأصولية انهم لا يهاجمون من عوارض الادلة ولكن التحقيق البتة بان يقر ان العدالة المراد بها بلوا
 الوفاء من المسائل الاصولية لا توجب التعلل بعبارة عن انه هل لو ادعى اليه دواها في الانسداد جدهم لا يرد ذلك من المسائل الاصولية والفرق
 المراد بها احوال الشهود وامام الجماعة ونحوها من المسائل الفرعية لا توجب التعلل بعبارة عن انه هل يجوز الامتناع من ظاهر الاسلام مع عدم
 ظهور النص او لا وذلك مسألة فرعية فمقتضى هذا التفضل التفضل في حجة الظن بين الاول والثاني ولكن خلاف الاجماع لان من عمل
 بالظن في هذه المسئلة عمل مظهر ومن لم يعمل به عمل مظهر فالتفضل يخرج للاجماع المكي في قولنا انما العمل بالظن في العدالة المراد بها بلوا
 الشهود وامام الجماعة ونحوها لئلا يهل الرابع جازي عنها بلوا للاجماع المركب فان قلت يمكن قلب الاجماع المركب وبشأن يجوز العمل
 بالظن في العدالة المراد بها بلوا الا الرجال لا يصل نظر الى كون المسئلة اصولية في غيرها بالاجماع المركب قلنا انك اذا انفتحت في التمسك
 بالاجماع المركب ملق لك العدالة وتعد في غير من المسائل الفرعية بقول بعد حجة الظن بمطابق الفرعية بالاجماع المركب فخطا الامتناع
 مفضل في الظن الفرعية وخارج للاجماع المركب وعلى المنع يكون غاصبا من لدن كما ترى فان قلنا ان العمل بالظن في العدالة المراد بها بلوا
 بالمقتضى الثالث ولم ندل الا على حجة الظن في الجملة وفي التمسك لا بد من ضم مقتضى اخرى من اجماع مركب او ترجيح بلا مرجح اما الترجيح بلا مرجح فلا
 يجوز فضلا لان القول بحجة الظن في مسئلتنا من ملزم لا يرد كتاب خلافا لاصل ذلك الاصل والفرع معا بخلاف غيرهما فان ملزم لا يرد كتاب
 خلافا لاصل واحد الفرع فقط ولا يوجب من حجة الا في التمسك الثاني من الترجيح بلا مرجح واما الاجماع المركب فلا يجوز ان يفتن من عوارض
 هذا الاجماع المركب قلنا اما عند جواز اعادة الترجيح بلا مرجح فسلم لكن للاجماع ثابت واعم ان التمسك اشد على مقلوبه بوجوبه منها العدا
 التي اذ على ذلك لا ترفع عنه انه قال ان البحث عن عدالة الشاهد وغيره لم يكن في ذم المتقاضي ومما يوجبها وانما حجة في ذم الشاهد
 عبث وهو مضى القاطنة ولذا اجتمع لعشاة جميع الاعضاء والامثلة على عدمه في ان الاجماع المذكور وبالنسبة منقول لا يجره
 الا اذا حصل الوصف وهو غير حاصل بما يلاحظه في هذا المعظم حتى اننا قلنا في بعض مصنفات خلافا في هذا اذا علمنا بالاجماع المنقول
 من باب الوصف واما على من العلمين من باب التمسك فلم يجد عليه دليلا لاننا لا نستطيع الاجماع المنقول ولو سلمنا الاخر فقلنا
 ان المبني منها حجة البناء الذي اقر الوصف لا يملك ولو سلمنا اننا انما لا نستطيع الاجماع المنقول ولو سلمنا الاخر فقلنا
 والاجابة والاثبات منها قولنا وانما استشهدت من جملتهم ان لا يبرهن مطلقا بشأن محمول الخ اخرج معلوم النص والاجماع بقوله
 وفيه ان لا يبرهن مطلقا بشأن محمول الخ اخرج معلوم النص والاجماع بقوله
 في الجمع وثانها ان مقتضى قوله واستشهدت من جملتهم ان لا يبرهن مطلقا بشأن محمول الخ اخرج معلوم النص والاجماع بقوله
 من مقتضى ذلك مطلق فيجوز المطلق عليه ومنها الاختصاص الكثرة منها ما اردوا التمسك من علمه ولفظه او مضمونه انه قال في التمسك
 لغيره عن قبول شهادته ومن لا يقبل كل من كان على فطرة الاسلام جاز شهادته هؤلاء افضل شهادة المعترين بالدين فيقال يا لعنه لو لم
 يقبل شهادة المعترين بالدين فما قبلت شهادة الانبياء لانهم هم المعصونون في الدنيا الخ فليس له ان يبرهن بكونه بناء على مقتضى
 بذل شاهدان ممن من العدالة والشرع شهادة مقبولة وان كان من بناء نفسه في ذلك على كونه ظاهرا بالاسلام مع عدمه والنسب
 وان كان سافكا الواقع فان ذل الزواجر مرجح في ذلك وفي غير ذلك ان السند ضعيف والوصف غير حاصل منه فليس حجة وثانها انها
 مطلقا لئلا يهل ببول شهادته من لم يظهر منه الذنب ولا يخفى ان عدوته الذنب منه يمكن ان يكون مع الغاشرة وبدونها الاختصاص
 السابعة مقبولة وعدوته الذنب مع الغاشرة كما يشهد به قوله والدلالة على ذلك كله ان يكون في الجمع عبث ولا يبرهن من كونه
 في الجمع عبث من غير الغاشرة غير ممكن عادة فان لا بد من حمل المطلق على المقيد لان دلالة المقيد اقوى وثالثها استنادنا
 وان دلالة انها اقوى من ثبوت الاختصاص انهم ليسوا بالاجماع وذلك لارجحنا الخاصة من الاختصاص بالشهادة ومن كثر بها عداوتها
 بالاصل ومن مطابقتها للكتاب من اعتضادها بالاجماع المنقول ومنها ما يحتمل من غير الصلة في ان مقتضى هذا على ما في قوله
 اذا كانا ودين من المسلمين لا يبرهن شهادة الزور اجزى شهادة تمام جملتنا ان قال وعلى الوجه ان يبرهن شهادة تمام الا ان يكونوا معز
 بالنسب وجب الدلالة لئلا يهل ببول شهادته من لم يبرهن بالنسب وعدوته قبول شهادة المعترين بالنسب سواء كانا النصون
 ام غيره وان كان مقتضى التمسك ببول شهادة المخور من الكذب بغير علم وان كان معلوما لفساد كتمانهم بذل الخ لئلا يهل ببول شهادته
 الزور والاذكيب لكن الذنب لا يبرهن ان لا يبرهن في الاخير في الواو تباركنا بغيره وادعنا انهم ومنهم ما اردوا في شهادة الاخر في
 من نرى لا بأس بها اذا لم يفتن مقتضى ومنها غير ذلك والجواب والاجوبة السابقة من عملنا انما بعد ما قلنا بكتابها شهادة معا والعدالة

في بيان العدالة

وعند كفاية ظهور الاسلام مع عدو ظهور الفسوق من اهل الحق بالملكه الحاصل من معاشره كانت الحكم بالعدل له امر لا مقتضى الاصل ولا مقتضى
 مخالطه بل انما اولاه لزم فطيل المحقوق والاحكام والخلال لنظام الاجل ان ذلك لا قبله جدا فضلا عن اهلوا وخصا بالملكه فلا يه
 غافل يعمل بوجه العلم بانزاد وملكه الا في غاية النعمه فلا بد من كفاية اهل حق حذر من التفتيل والتأصل من حيلنا لا بد من عنايتنا ان
 لنا العلم بالملكه او الحق لما تم العلم بها او الحق الشخص الذي لم يبلغ الى حد اننا تم بالعلم ولكن الحق العدل حاصل من المناظره انهم
 الحق المطبق من ذلك الحق الشخص ليرى من غير انهم يحصل في حق الحق الطيقه اية فمثل صوغه مضمون الكلام في الاولين منها وانما
الثالث منها انهم انهم مغير شرعا او افاضوا اصل هذه لان الاصل في كل حق عدل الحق سببا ان هذا الحق من الحق الموضوع
 الحق وقد عرفنا ان الحق في الموضوع الصريح حجة مع ذلك كمننا حجة في المقام وجب ان **الاول** الفصل الفاضل لا نعلم لعلنا
 سبيلهم فطيل المحقوق من الاموال والذات وبهذا النظم في الملاد من ان المناظره اما اخبار اية ولما انفاقة لا سبيل الا في لان
 المعاشرة الامتنانه لئلا انهم في نفس احوال المسلمين **وقد قال الله تعالى** ولا تجسوا ودد على حرمة التجسس في الكبرياء
 الى ما حذر من السلم وقوله على الفقه وان موثر هذا الاصل لعلنا في الفقه والعدل فضلا عن الحق بالفضه فقهان الحق بالعدل
 الانفاقة ولا يجب عدم حصول العلم بالملكه ولا الحق لما تم بالعلم من تلك المعاشرة وسكننا الحق المعاشرة في الواقع في
 بين الناس ليس في المعاشرة الانفاقة بل لا يحصل منها العلم ولا الحق في الحق لما تم بالعلم بالملكه اللهم الا ان يدعى في المعاشرة
 ولا يربط من العلم بالحق بها بالنسبة فيقول الحكم الثالث انما لا يمان لا اجبا الكبرياء كقولنا واشهد بعد
 منكم فان الظاهر ان العلم هو العلم المقدر **قلنا** بوضع الاصل الامور التي لا مرتبه ومعها لا يجب كونها موطونه للملكه فظنوا ان العلم
 ومقتضى العدل وكقولهم ثم واستشهدوا شهادته الى قوله من يرضو ذلك ان المحض ان كان من يرضيها نه فضلا عن موطونه للملكه
 وكقولهم في حجة الله بنحوه والدلالة على ذلك كله آية من على كونها من الساتر وهو المقدر وكقولهم في مسائل من تنهاية
 المكافاة والجمال عنهم هـ لئلا يمانسبها منهم اذا كانوا في غير ذلك من الاجبا **واما** **الاول** **بعض** **الصورة** **فان** **يكن** **ان** **يكون** **المبلغ**
 من حصول الحق الشخص هو الغرض من الحاجة واما ان يكون هو الغلبة النوعية اي غلبة الفسوق على الاول اما ان يكون الحق في الحاجة
 سببا لظن بقدر الملكه واما ان يكون سببا لحصول التساوي طرأه وعلى المقدر لا يعتبر تلك العدل في الاصل مقادير حصول الحق
 بعد الملكه الى قوله تعالى انما حكمهم في حق نبيآه وعلى الاخير في ما لا يجب من الخصوم المذكورين وعلى المقدر تلك العدل في المقدر
الاول **الفصل** **لما** **طاع** **لان** **المعاشرة** **الاختيارية** **فان** **عرفت** **فقد** **انها** **والمعاشرة** **الاختيارية** **لا** **يقتضي** **سببا** **لها** **الا** **الظن** **الطبيعي** **لا** **الشخص**
 ولا العلم فلو لم يمتثل العدل لزم الاختلال اية الثالث الايمان والاجبا لاسما حجة الله في قوله من يرضو ذلك **فان** **الاول**
 مما ذكر من لزوم الاختلال هذا لامتناع الصورة السابقة للعدل في الملاد ولزوم الحكم من الصور السابقة للعدل في الملاد فلو لم يمتثل
 هذا الصورة العدل العينية بكل انصافها وبعين ان يكون هي الفسوق الاول منها الصوفيا كما المانع من حصول الحق بالعدل في الحاجة وبعين
 ان يكون هو العلم الاجر منها اية ما كما المانع من حصول الحق به هو العلم النوعية فواجب الترجيح بعد احتمال الكل **قلنا** **الارجح**
 لما ذكرناه من الاجماع الفاضل لان كل من تعدل في الصورة **الاول** **بعض** **الصورة** **فان** **يكن** **ان** **يكون** **المبلغ**
 العلم الاجر منهم من ذلك الفكر وهذا هو المرجح الاجر لان العدل المتيقن واية فيقول ان الغلبة النوعية مشتركة بين العلمين الا العلم
 الاول منه امر به وهو العلم النوعية **دو** العلم الاجر فهذا مرجح اخر **فان** **قلنا** **ان** **يكن** **ان** **يكون** **المبلغ**
 من هذا الصورة ما اقرب من حصول التساوي المسبب الغلبة النوعية طرأه في الصورة حصول الحق من تلك الغلبة على عدل الملك اية من
 مقتضى الاصل هو عدل التساوي فلو انهم لو افاضوا على الشكول لم يمتثل مقتضى هذا العلم لزم ما لزم اية **فان** **قلنا** **ان** **يكن** **ان** **يكون** **المبلغ**
 ذلك هو فطيل الحق والاموال هو الحكم بكفاية تلك الصور المذكورة لا جاتا العدل لئلا يكون بالمشاهدة لانه عنهما لا لا الدليل
 لا يرجح غيرهما فلان الاجماع المركب بين المشاهدات وغيرها كجنتها وطاق الصورة الخاصة فلا يخفى ان يكون هناك من ذلك على خلاف
 خالو وسبقه وانما لا يكون ذلك ان كان اول ملائمة لعلنا لا سببا في الاصولية الطبيعية بالنسبة الى العلم الاول من العلم
 الرابعة التي كان الحق الطبيعي منها موجودا وان كان الثاني مختص بطل العدل في الوجوه من المتطابقين من العقل والمنطق ثم اعظم
 ان المعاشرة على مضمون معاشره يمكن النقص منها ان كتاب المعاشرة لا يمانسبها مع ذلك لم يكن معاشرة في حق العلم ولا في
 المتابعة كالمعلم بالنسبة الى المستفتي لوجهان العلم الاول من المشاهدة كان في جميع صورها الحق كونه لانه العدل المتيقن في الحق
 كفاية العلم الثالث اية في الملاد من المعاشرة في الاغلب ما هو من العلم الاجر لولم يمتثل لزم ما لزم من العلم في المشاهدة

في الملاد من المعاشرة في الاغلب ما هو من العلم الاجر لولم يمتثل لزم ما لزم من العلم في المشاهدة

في الملاد من المعاشرة في الاغلب ما هو من العلم الاجر لولم يمتثل لزم ما لزم من العلم في المشاهدة

في العدالة

في بيان حكم العدل
المعروف بالعدل

منها بحيث لا يعلم الاخر من حال الشئ عن حاله ومحلهم ولا يثبت المتعارف في ذلك الا كما هو المتعارف في زماننا ونحو ذلك
عن جماعة معتدلة بما لا يخفى بطريق العرف الاسبق في من لم يكون هذا النوع من شائع لا يوجب العلم وبهذا يتم **الاشارة**
ما ذكره عنهم الى ان قالوا واذ اسئل عن علمه وعقله وقبوله او ما عثرنا منه لاجل ان هذا انهم يدر على العلم بعدا وهذا الكلام
الاهل الا الظن بهذا اذا كان الظن شائعا بالعلم واما اذا لم يشارك العلم فلا يصحح وان حصل الظن الشخصي لا يثبت الدليلين المذكورين
للعرف العلم او الظن لما يتم له في هذا الظن الشخصي غير ان اول ما ستر من الدليل ولكن في علة لا يثبت بل اصل بخلافه من ان الظن لما يتم العلم
الحاصل من اجتناب الظن الجماعية ثم جزمه ثم ولو شهد شاهد غير مريض وكما صرحنا من بينه فثبت على ناهية ما لم يثبت الفسبيل الشا
وتوهم دلالة الاجتناب على جفته فقلنا مطلقا قد لا صرحنا في المراجعة ولو شهد شاهد لم يكونا سبعين ولا ذواته كذا في الحديث
بالاسلام فلا يثبت بهما فقلنا لا يثبت ذلك وعدل منكم وفيما عدا ذلك فثبت العلم بالملك ولقولنا صحيح في الجواب
الاسلم باجتناب البكارة فان المتبادر منه هو الاجتناب لا التمسك به وهو ممكن عادة في غير ذي الملكة ثم حتى لا يفصل **المقالة الثانية**
في ان كان كايضا في المرة فاح في العدالة اولا فاعلم ان المرونة في العلم عند تعذر التمسك وظل للمروق
صدوقه الاصلاح عن تناول الشخص خلق امثاله بمقتضى المادة على حيث لا يرضى ولا يمكنه ولا خلاف في العلم في الجواب انما
المرونة في العدالة على احوال **قالوا** انما اختلفت الشهادات في دعوى ما ثم اختلفت في العلم بالاشارة بعضها على الشرطية وبعضها على الشرطية
فيشاهد الاول وهو اعنت المرونة غير المروق واسطه بين الفاسق والصادق ويحقق الكلام في هذا النزاع ان مقتضى الاصل هو
الاختصاص وان خلافا المرونة في حق العدالة وان كان مقتضى الاصول التمسك من صاحب العمل باسرها على وانما عذر ربنا لا يحكم
هو الاعتناء وانما ذلك صلب في فرض الكلام فمن كان عادلا او لاجبا معا لم يثبت في العدالة بانفاق المروق ثم زال عند المرونة متوكفا
في بقا العدل وان رافعها فثبتت على الموضوع اعني العدالة فيستحق الحكم على قبول قوله ويخبر من الاحكام ولا تعارض هذا الاستصحاب
شوق من الاصول السابقة لان اصل حرمه العمل بالعدل العلم بقلبه معلق على دليل على الجور وقبحها لا يثبت وهو الاستصحاب الموضوع
الحكم واما ان الاصل عذر ربنا لا يحكم التمسك به فهو مفاضل عنه اعني استصحابنا من ربنا لا يحكم انك المروق من هذا الاستصحاب لانه
مشتبه ذلك فان وكذا استصحاب مقتضى العدالة انهم وهذا العلم بالاشارة غير معلق فهو يكون مرجعا لذلك الاصول بل غلامه معلق
ان العلم على عدم الغيب المرق في هذا النوع من النزاع فيه بل ظاهرهم لو قيل وان النزاع الواقع بينهم في موضوع معين ان خلافا المرونة
يكون متباعا عن الفسق والتسعة فقلنا او لا يكون كذلك وعلى ذلك لا يقدح في العدالة بانفاق القائلين بالاعتناء انهم وعلى الاول قد
بالانفاق حق من القائلين بقدر الاعتناء انهم فان نزاع بينهم حقيقي لانما يتم على المدح عند الكف العطي والطي على المسوق والتسعة
مدح المدح عند الكف لكن لنقول من الحق اليقين اعتبارا منكم وكيف كان الفصل في حقنا عند اشراط المرق بل يقبل قوله
وان لم يكن ذلك هذا من حيث الاصل واما من حيث الدليل لاجتناب الكلام يقع في موضعين الاول فيما اذا حصل من خلافا المروق
الاكتفاء وضمان الفسق والسفاهة الجواز نقصا العقد لم يبق هذا القطع او الظن اذا لو خضع مقتضاه مع القطع او الظن التوقي
او الحق الشخص بالملك او التمسك او العلم بالظن لا يوجب القطع او الظن بالعلم والتسعة بل ما عطا من علم بهما هو اتم وحصل
والثرد بعد الملاحظة التماس في حق الطوق بكل مقتضىها لا يثبت بذلك العدالة وان مقتضى الاصول التمسك بانفا اعتناء ما لا يثبت
عليه من التمسك وان مقتضى الان لا يخفى الى ذكرنا ما لا يثبت العدالة ساك حوا عننا **المدح الحاصلة** في تلك الصورة قد عتبت
فلا يرد على اعتبارها على الحق لانها لا تنصرت لان تلك الصورة ولا تدعى على هذا اعتبارها اليقين وهو واضح لكن الدليل على الكتاب
موجب لان قوله تعالى من حق من الشهاد بعد الامار لا ينفيها من حقنا عتبت تلك العلة لانه لا يثبت به منه بعد هذا الضم من خلاف
المرونة وكذا قوله تعالى واستشهدوا بصدقكم وانفقوا اما مقتضى النفس لا يرد الى المخذول وعلى المخذول لا يثبت بهما بعد
الشخص بعد العلم بالظن بالعدالة فان **قالوا** انما يشترط في قولنا انما يشترط في قوله تعالى من حق من الشهاد بعد الامار لا ينفيها من حقنا عتبت تلك العلة لانه لا يثبت به منه بعد هذا الضم من خلاف
وام شهادتنا على قول هذا الشخص انما يشترط في قوله تعالى من حق من الشهاد بعد الامار لا ينفيها من حقنا عتبت تلك العلة لانه لا يثبت به منه بعد هذا الضم من خلاف
نظر الى الاصل التمسك من القائلين بالاعتناء انهم فان نزاع بينهم حقيقي لانما يتم على المدح عند الكف العطي والطي على المسوق والتسعة
الاعتناء الا يثبت على شهادتنا من القائلين بالاعتناء انهم فان نزاع بينهم حقيقي لانما يتم على المدح عند الكف العطي والطي على المسوق والتسعة
قالوا انما يشترط في قوله تعالى من حق من الشهاد بعد الامار لا ينفيها من حقنا عتبت تلك العلة لانه لا يثبت به منه بعد هذا الضم من خلاف
وام شهادتنا على قول هذا الشخص انما يشترط في قوله تعالى من حق من الشهاد بعد الامار لا ينفيها من حقنا عتبت تلك العلة لانه لا يثبت به منه بعد هذا الضم من خلاف

في بيان حكم العدل
المعروف بالعدل

في العذالذ

[illegible]

امام غفر له

مَدَامُ

في العدالة

لا اشكال ان ارتكابا كبيرا قد يخرج العدالة اجمالا واما ارتكابا صغيرا فمنه واما ارتكابا كبيرا فانه لا يخرج العدالة اجمالا
والعظم على القدر وهو الحق الاصلين السابقين اخذ استحقاق الموضوع وحقيقته الحكيم والعقل القاطع فان معظم الناس لا يخرجون
الصغير بعدا علميا اجمالا على ما يستحق معظم الناس القطع بتحقق المناقش في الثالث تحقيقا لمزلة اخذ التوبة ايم عقيب فعلهم فستم
ان يدعى غلبة التوبة ايم عقيب الذنب من جهة عجز الكبار ولا يصير على الصغار ولكن لا خير بفعل ان العلم ببلد العترة
سد ثبوت فسق معظم علم هذا القول لا بد من رد شهادتهم فيكون تعميل الحق واخذ لا النظم والعقل ينبغي ان تلتنا الصغير بعد
في العدالة اذا علمت بالقبيل لا الاجمال فلا يلزم الحد في المذكور المبني على العلم الاجمالا فلما اولا ان الذنب الصغير لا يغايض عظم
الاشخاص في التعديل ان الغرض من الاجمال ان المرتكب لهذا الذنب الصغير هو من حصل العلم والظن باختياره من الكبار وعدم الاضرار
بالصغار وهو لا يخفى لان غير المعاشرة في اغلب المعاشرة الكفاية غير متفكر في العلم بالقبيل غالبا ما ارتكاب ذنب الشخص الذي
الكبير الصغير ثانيا ان الحق اجمالا قد طهر بعد الفرق بين العلم الاجمالا بالقبيل فلو كان معتبرا كان نصرا لهما معا ويدل على ما ذكرنا
من عدم قطع الصغير من جهة عجز حيث عرف في العدالة باختيار الكبار التي اوعده الله عليها النار ومقتضا كون هذا الشخص المعتبر
المجتنب عن الكبار والمرتكب للصغار بلا اضرار اذ ان قلت ان ذلك لا يدل على ان هذا يعرف بالستر والعقوبات والمرتكب الصغير
لا يعرف بالستر فلما المراد بالستر هو الستر القوي الاثية في الذيل لا ستر جميع الحيوان من غير ما يتل من سادات ذيل الرواية لصدرها
والذي لا حقيقة قد علمنا ان الذي يقول ان الدلالة على ذلك ان يكون سائر الصواب في المركب للصغير غير تمام الصواب وجه الاستدلال
ما ذكرنا من ان الصواب القوي المضمرة المصدرية لاظم العترة لا منافاة بين الصدق والقبيل فان قلت هذه الرواية معتدلة مع مفهوم ما
الصدوق في علقته من ان من لم يستر بغيرك يترك بنا اولى به عليه من العترة هذا ان هذا هو اصل العدالة والستر والنسبة المتعارفين
من وجه ما ذكرنا ان اجتماع المرتكب للصغير بلا اضرار في الرواية تقول انها قد اذنت لاجل من هوها وادبنا في نفوقا كنهها غير قاطعة
فلانهم ولكن جهة انهم ينفون ارجح سند اذ لا لعلها بالمطوق بخلافنا لانهم لا لعلها بالمفهوم مضافا الى اعتقادها بالستر
والاصلين والايات فان قلت قوله ثم ان جانا كذا مقادير مع جهة انهم ينفون ارجح سند اذ لا لعلها بالمطوق بخلافنا لانهم لا لعلها بالمفهوم مضافا الى اعتقادها بالستر
النسبة عموم من وجه قلنا اولا ان القاسق عرفا هو المدين المخصوص من المكث للذنب فلا يشبه الحمل الحمل وثانيا ان الرواية
ارجح لبعض الوجوه السابقة فان قلنا ان كل مصيبة كبيرة وكل كبيرة قد دعتا الكبري فما عترافك اما الصغرى فلا اخبار
الواردة عنهم الدلالة على ان المعاصي لا هي شديدة على ان القوة العاطلة قد طهران المناط في الصغير والكبير الذي انما هو
الى من يعتق قوله ولا ريب ان من يصير ويخالف هو الله لا عظم فيكون معاصيه كلها عظيمة كبيرة فلما ان ما ذكرته منافاة للاجتماع الكثير
القاسم للذنب الى صغيرة وكبيرة وكذا يابى عنه قوله ثم ان يعتقوا كذا ما نهون عنه فكيف يمكن سياتاكر ومن الحكوان الليثات
المكفر عنها غير الكبار ولا لما في ذلك الكلام ومحور قوله من اجابا لكبار غيرهم جميع نوبه الى غيره للمصنعا الى ان لم يبقه العلم
العقل ايم كاشف عن ذلك ثم اعلم ان اطلاق الكبيرة على الذنب المخصوص من كل هو بابل اطلاق الكلمة على الفرد مع بقا اللفظ على
العموم اذ اريد الخصوصية من طائفة ويكون من استعمال اللفظ في الخصوصية وكذا في الكلام في لفظ الصغيرة وعلى الثاني اذ اريد
الخصوصية من اللفظ هو من اريد الحقيقة او الجواز على فرض الحقيقة هل يختص بالمشتركة ام يشمل من انتم ايم وعلى اي تقدير
فهذا ذلك على فرض الحقيقة الخصوصية من اريد الحقيقة او الاشتراك في فهمنا مواضع الاصل اعلان اصل استعمال اللفظ في المصو
لاصالة الحقيقة لكذا قطع باستقامة الخصوصية كما يظهر من جهة انهم ينفون باختيار الكبار التي اوعده الله عليها النار وقوله من اجتنب
الكبار غفر الله جميع نوبه فان اللفظ مستعمل في الخصوصية في مدين المقامين الموضوع لثاني بعد ما ثبت استعمال اللفظ في الخصوصية
فلاصل ان يكون بطريق الجواز الحقيقة لاصالة الحكم قد اوضح لكن التبادر في لسان اصل الشرع اذ لا المشروعة في الخصوصية
كون حقيقة من ان الكبرية حقيقة في الذنب المخصوص كالكبرية الصغيرة الموضوع الثالث قبله اثبت كون حقيقة في الخصوصية عند المشرك
فلاصل الاصل اعليه على الحكم بالحقيقة عند التام ايم لاصالة تارة الخواص لكن حقيقة القطع باعداد زماننا من زمان الائمة هو الحكم
بحقيقة الحقيقة زمانهم ايم ولما في كلام اقدمه تطلب حقيقة في الخصوصية كما يشهد عليه قوله ان يعتقوا كذا ما نهون عنه ولما في
التميم فلا يبعد ثبوت الحقيقة ايم بناء على ما ذهبنا في الحقيقة الشرعية من ثبوتها في اللفظ التي غلبت استعمالها في معانيها الشرعية
الموضوع الرابع بعد ما ثبت الحقيقة فالصل حقيقة على النقل لاصالة بقا ما لو اشتهر بالاشارة الى المعنى الا وهو ان يكون اللفظ مشتقا من
مقتضى الدليل انجها ايم هو ذلك القطع باجال لفظا كبيرا في العرفان فيبدأ الامر للمرددين الا من غلبت في المقام ثم تارة

والا فلهذا

الكفاية

الصغير
مقتضى عدل
قطع الصغير

في الخلق الكبير

والفعل
بجمله على
الاشارة
في سائر
الامور

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَخُصُّكَ فِي الْمَلِكِ

هذا هو الحق
في كل شيء

مدله

مدله

هذا هو الحق
في كل شيء

كون لا أثر له الصغير كبر فلا بد وان يكون متساويا معناه الحكم في نزع العدل وما الضيق الثاني ان من ادعى الاصل مع الشك في ان
بالعدل لا يستحق من الساقين مع صحة الحق فيكونوا باجتناب الكبار الى اوعده الله عليها التا ودعوتها مع مفهومها وبرهانها
عقود وجعلنا لا نرى القصة اقوى لانه لو كانت منطقا ولا معاصدا للمفهوم لفرز الشك في صحتها لا أثر لافتراس البرهان العلم منطقا
بعض الروايات التي تطلب الشك على مطلوبه به على كل من كان على فطرة الاسلام جاز شهادته ونظايره فيهما انما باطلا لها شاهدة لنا منها
طاما الضيق الثالث ان يكون عدل الصد معلوما فلا يفرق للاستحقاق بين ولا اجماع الحق وجهي الحق في مفهومها الخاصة ومع
منها الاغصان الصغيرة على الاغصان مع الاغصان مع الاغصان بما علمهم الشك فيما **الضيق الرابع** ان يكون الشك في الصد
وقد لا يفرق بين الوجوه المتساوية **الضيق الخامس** ان لا يشك في جواز الرجوع الى المرتبة في شخص معنى الكبر والصغر لا يفرق
تفلا من المعنى المتساوية في الاشكال في غير المتساوية وهو لا يكون لان سببا الشرح لهذا الخلاف بين العلم اضيق بان الكبر عبادا لله
عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وان وعده النبي وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وان وعده النبي
المصومين والنبي صلوات الله عليهم اجمعين ما زاد اصغر وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وان وعده النبي
وواحد مخصوصا بفرقة القطعة ونحوها وما زاد اصغر وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وان وعده النبي
وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه لتلك الكتاب الكبر وما زاد اصغر وان وعده النبي
دلالة على كبره ودلالة الكبار وبما يمكن فهم الغلبة للمسلمين والفرق عليهم تمام برهانه دلاله على انه كبر ولكن مرتبة الشك في
من الزحف بمراتب يكون كبرها وما لم يرتفع دلاله ولم يثبت بما وانه اذ ينادى على مرتبة الكبر فهو صغر وقبل ان الكبر فمما اوعده الله عليه
الكتاب في الله ثم من هذا سوا الناس من اولها الى قوله ثم ان يختاروا كما رزما منهم وماودا صغرة وان كان من كونه الكتاب الكبر
الله عليه التا وقبل انها عبادا اوعدها عليها التا وما جعل له من الحد وان لو وعد عليها التا وهو صغر وقبل انه كبر
الا فوال لكون المختار اتم اوعدها عليها التا كبره وما ثبت مسانته اذ ينادى على مرتبة الكبر فهو كبر سوا السهند الزيادة والساكن
الشرع او الفاعل سوا كالدال على النوع والاعلية مطابقة والروايات **اولا** ان يكون خلا على تحقيق الحق لا على مجرد
منطقه هذا يكون كل من اوله فيهم ونواحيه خارج عن محل الكلام وانه لا بد ان يكون الدال على الحق والوعيد على وجه مخصوص
سواء فلا يكون مثل قوله نعم فليكن الذي يخافوه ومن جعل الله ودسوله آه ثم شج الكاذب في باب الحق فيفرض سم مواضع الاولى
ما اوعده في كتابه لكونهم عليه لتا فهو كبر ولنا عليه ولا الشك في الظاهر الحكمة من جعله وهي موثقة للفقن وهو حجة الحق وانكافا
بالموضع الصغر لانه من لازم للفقن بالحكم القرع ولان لقلة في عذ حجة الطن في الموضوع الصغر هو وعد كون شي من شئ الشارح ومثنا
به ليس كذلك بل في الكبر من شئ الشك لان با العلم منه من ذلك لان العلم المطبق في المقابلة انما الكبار والاجا الاتهام بغير علم
حدنا الخيرة الموضوع الصغر ليس بحجة وثابتنا الاخبا الكبره كقولنا جعفر الدال على ان كمال اوعدها عليها التا فهي كبر وجهي الحق
راحتنا الكبار والوا اوعده الله نعم عليه التا وجه الدلالة انها ناصلة على كون ما اوعدها عليها التا ان الكبار فمما اوعده الله عليه
في الكتاب الكبر وما اوعده من ذلك وعلى المقدر بطل المواعيد الكايبه ولا يتصل الخصم ان ذلك لا يكون كونه كبره كمالا فمما اوعده الله عليه
و كانت صغرة لكنها صغرة بالشرع على ان روايت عبد العظيم اليه ما لا نامة على الحق جاز لا ما يكون متعاضدا لكتابا بر معللا بانها
عليها في الكتاب الكبر **الموضع الثاني** ان كانتا باها لا لمرتبة الكبره فهو كبر فانه لان الصد بعد ملاحظة الشك مع الكبره ولو
الزيادة عليها فان لم يكن الحكم بكونه كبره ايم ولو وايد عبد العظيم الدلالة على حرمته شرعا لكونه من الكبار معللا بان الله عز وجل على ما عا
لا فان جاز في الكبر والبشر الاشارة لانه لا يفرق من عمل الشيطان فليقله كما شفع عن كون شئ ايم كبره فان **ثانيا** ان جاز في الكبره
تاسع الاجا الكبره الحاصر للكبار في الاموال الموصولة في بنو طنا **اولا** انها محمولة على الاغصان التي لا عليها ما ذكرنا الكتاب اوعده
التا وثابتنا ان تلك الاجا متساوية للصلح الفاعل فلا بد من تجوزها بالجمد على النوع في الامم من قطعها والقوة بحيث لو سئل اوعده الله
فان بطل محل البحث من غير شك **الموضع الثالث** في سبب الكبار في فعلها تسعة الشرح في كل النص في حرم الله واكل مال اليتيم
فوالا وقد الحسنه والفرد من لرحمت وانما حق الامنة وقبل انها ثمانية بزيادة اكل الربا على ذلك التسعة وقبل عشر وهي المتساوية
شر لا يجوز العلم في بيت وقبل غيره ذلك والحق عند الحد بان الان ما اشتمل عليه صحة عبد العظيم كبره وغيره تابع بملاحظة التا والزيادة
او لانه الدليل الحار على ما فعله والشرع واما روايت عبد العظيم فلا باس بذكرها فمما اوعده الله عز وجل على ما عا
اليتيم على البيت فليعلم هذا الامة التي يجب ان لا تلام ثم اسفل الى ابو عبد الله ما اسفل الى الحب ان عرفنا الكتاب في الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل الثانی

مكتبة
الشيخ
الشيخ

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

أم شيء كما به إذا العلمة مختلفة في المخرج العقل بل لعل ما به المصلح عند الكل يكون كذلك ولم يمارض في الترتيب فوجب الفصل والعلم يكون مقتضى العمل الجاد
أو فصيلاً سابع

في بيان صحة
الاعتراض على
الاعتراض

فلزم مذهبهم بعدم النزاع لما عرفت الأمر الرابع في ثمة النزاع اعلم ان ثمة النزاع في البحث الأول ان من انتم فلازمه اثباتنا البحث الثاني
اهم ومن نفاؤه فلازمه نفي الثاني كما سطرنا وفيما البحث الثاني ان من ثمة اثبات البحث الثالث بمعنى ان لا نزاع لك ومن نفاؤه فلازمه
نفي الثالث اتم كما سطرنا وفيما ثمة البحث الثالث فليعلمه مواضع هي مما حجة الظن وهذا لان الدليل على حجة الظن العقل فليعلم
ان تلك المصروفات ان عقلنا النزاع في طلب ما يستقل به العقل في خصوص ما كان الاستفاضة والاستفاضة كلاهما اصلين كما يظهر من كثير من النما
فانه على ذلك لا يصح العقل المذكور ان حجة الظن من باب التبع لان العمل بالظن مقتضى التفصيل لا الحكم الوافقة فلنا ان عمل كل منا
هو انه لو لم يقل حجة ما يستقل به العقل بما كان الاستفاضة والاستفاضة اصلين لا حجة الظن لان اثبات حجة ما هو موثوق على مقتضى ما
بالعقل المستقل من المذهب اعلى استفاضة والاستفاضة كإبطال التكليف لا يطاق وتوجه المرجوح على التراجع والتشويش بينهما واختلاف النظم
والافتقار على القدماء المعلوم ونحو ذلك فلو لم يكن العقل حجة لم يثبت تلك المقتضى فلا يثبت حجة الظن والمقتضى ان الكلام ليس في حجة الظن
اصلية ومنه بل ان اثبات حجة ما هو موثوق على حجة ما يستقل به العقل من المذهب فترى حجة ذلك الغرض فلازمه نفي حجة الظن في زماننا
هذا فتم ويمكن الحدس في هذا الفرع بان لا يخفى ان حجة الظن تلك المقدّمات بالعقل بل يمكن اثبات تلك المقدّمات بالشرع بل ثبت حجة الظن
وان لم نقل حجة العقل وذلك لان التكليف لا يهان منفي بالكتاب لا اختياراً منفي بما دل على الشرع المرجوح وتوجه المرجوح منفي بالاجماع انه وجوب
لحد الشرع للقطع يكون غالب المصروفات مطابقاً للواقع وهذا الشرع منفي بالاجماع فالمرجح ان يكون المستلزم له منفي بالاجماع ولا يهتكم عند
امكان اثبات المقدّمات بالشرع نظراً ان الدليل على حجة ان كان العقل هو ما يقول به وان كان الشرع لزم الدق والتسلسل وذلك لان الكلام
اتما هو في بيان مقتضى ذنبهم حيث يقولون بحجة الشرع لا في فساد ذلك المذهب كما هو منشا النظم على ان هذا الامر لا يبرهن على اعتباري
لاننا بقول حجة العقل على المقدّمات كما صرح به لفاضل النوى هذا ويمكن جعل حجة الظن ثمة للنزاع لان ابطال مرجح المرجوح بالشرع اعلى
بم اذا استلزم التراجع هذا الشرع كافي الاستدلال على ما لو انشأ العلم في مثله وحل وان لا يثبت بوجوب اخذ المرجوح اهلهم
الاجماع ثم برهان العقل لو كان حجة فتم وفيما جعل الظن الغير معتبر مرجحاً في مثل ما لو ان العقل بين الجملة من احد هذا انما الفضيلة
بطن غير معتبر شرعاً كما لا بأس في وقتنا انه لا يمكن من الصلوة الى الحجة واحدة في مثل ما لو ان العقل بين الجملة من احد هذا انما الفضيلة
مرجحاً الاحد الطرفين فغنصق القوة العاقلة الحكم في المقام من بالاختلاف يكتفون لطلان ترجيح المرجوح على التراجع والاشيوية بين
المرجح ومن لا يقول حجة العقل يقول بالخير والقول بوزو والشرع هنا ايهما لا فاعاد الاستقلال عليه فلا يمنع دليل العقل
ويكون وجوده كعدمه من نوع بان مدك اصل الاستقلال ان كان هو العقل فينقل الكلام فيه وان كان الشرع كالاعتبار فليس كذلك
لا يقول حجة الاحتجاج في محو المسائل ان يقول هذا المقالة وكل ما عدا هذا الفرض تم ومنها الخبر على القول بالانتماء المحدثين
ولم يكن الدليل على الطرفين الجزأ العقل كما بالخير لا دليل شرعي عليه فليعلم ان الاستفاضة هنا شيعي وان كان استفاضة اصلها وذلك لان
العقل يكدم على الاحتجاج الوارد في علاج التعارض بين الخبرين الحاكمة بالخبر من حيثها انما الظن في المحرك في تعارض من غير خبر
واحد مما خبر دون الاخر هو الخبر اتم فلا يتم ذلك لثمة اذا جعلنا النزاع مختصاً بما كان المعلوم لغيره من المذهب فلنا انما الظن
نم يمكن لا شك من جهة انما اثبات الخبر هنا بلزوم التكليف بالاطلاق الذي نفا الشرع لان طرحة الامر يستلزم طرح المقتضى من الشرع
فلا يسبيل لثمة العمل بما حجة من الخبر فلو لم يكن هو التكليف لزم التكليف بالتم ومنها قاعدة الشايع بناء على اعتبار
الاحتجاج الوارد فيها اما لكونها الحاد والمسللة اصولية او لعدم حجة الاحتجاج الفرع ان كانت من جهة او لضعف سندها وان كانت من جهة
الواحد منها حجة والقول بوجو الشايع للقوة العاقلة ومنها تكليف الكتاب حتى القاصر عنهم فيما يستقل به العقل فليعلم انهم كانوا
بالفرع من كون القاصر ومنهم مكلّفين بالفرع الذي يستقل به العقل واما القاصر منهم مكلّفون فليعلم هذا القول لم سواء فيستلزم
به العقل ام لا واما ان لم نقل بحجة العقل فيجوز التكليف بالفرع بالمقتضى لا بما صرح منهم وان لم يجعل الكتاب مكلّفين بالفرع انما
الفرع ومنها تكليف المسلم القاصر بالفرع الذي يستقل به العقل ومنها التكليف اما الفرع وهو ما بين الزمانين الذي اضره من
الخبر فان قلنا بحجة العقل كان هذا لان الزمان مكلّفان بما يستقل به العقل لا لانه تكليف لفرع فعدان الشرع وعدم حجة العقل
وقد عرف ان الموارد من فترة ليس ذلك لان الزمان لا يمتنع عن حجة بل لانه منها انما هو زمان بين الزمانين في زمانها انه يتم ان ذلك
اذا اثار الشرع السابقة بالكتابة قبل وزود الشرع الاخر والاصل بناء ما حقيق يثبت الاستدلال فتم انما اثار الشرع السابقة بالكتابة
ولم يمتنع من ومنها تكليف المسلم الموهوب بل لا سلاطات بقا الاحكام لكن انفق له مثلاً لا يبرهنها ولا يدل له من ان كتابها فورا ولا
يصل يد الى الغير بل العقل فيه مستقل كما لو ادر في البول بين استغناء العيلة واستدبارها مع علمه منيها معافا لصلها كما منابر

في بيان صحة
الاعتراض على
الاعتراض

وتحل الكلام اذ رآه المدح والذم في نظر الكل حتى الحكم على الاطلاق لا في الجملة ولا في الخلق في الاطلاق لا في الاول وتخرج النزاع عن مقاصد العلم لما عطل الادراك في موضع النزاع ولا
بلغة الذم عند كل اقل على الظلم والعدل والمدح لفاعل الخشاعة وتوهم كوننا شيا من الاثر والشرع كدخ المصلح او عن العباد فكلم الرجل للمسلمين بانفسا او من كون نصفه نقص
كما لو عن مخالفة الفرض في مواضع كقبح فلان يكره عدا ولا يشمل في الطبع ومنازعة تدفع باننا من جهة الظلم وان قطعنا النظر عن الشرع بل عندنا في الابان وان فرضنا اعتناء الناس
بمصلحة وزيد يذم فاننا لظلم الاحل فلا بد ان كان موافقا لفرضه ولا بما للطبيعة انما يحصل من جهة النفس لا وجبة لان من الافعال السجانية انهم فاعلة لوفيل من قولنا قلنا اننا من شيا
الفتح بمعنى الذم وان سبب من جهة النفس ثانيا انه لو لا ما امثل المكلفون باولهم ثم ونواهي لاحتال كذب الحكم العقل انما هو من جهة انما هو لغيره لا كدفعه فكذا الحكم العقل

الظاهر كالصدق والكذب لغرض للكلام فان قبحتهما بصفة النفس والكل خلاص لا اصطلاح سلنا ان الكذب جنة نقص وان العقل يذم
ان هذا من جهة نفس لكان محذور ذلك بوجوب عدل منه ثم بل لا بد من ذكره انما لست من صفاته ثم فان ادعيت انه يذم ذلك لانه نقص
المكلف هو كذا نقول الحكم يكون التكليف سقيا والعدل في شأن العلم بقصد من جهة
لا علة له لا يهتد منه ثم واما الاجماع الذي ادعته على انهم من عن انفسهم فهو لا يكشف عن الواقع بعيدة مدته بل يجهل كما هو في
ومع ذلك لا يكشف لا يجتبه في نفسه لا دليل على محبة الاجماع بنفسه كان هو الشرع فلهذا كدجنا ان العقل يمنع لطيفا بعد اجماع الامتثال
الامتثال على عدل جنته الاجماع بنفسه واما حصول العلم بالصدق لكونه موافقا لفرضه ثم فبنيته من كون موافقا لفرضه فعله عن العكس كما
عليه بعض المنفوس سلنا انه موافق لفرضه لكن ذلك يستلزم كون احكامهم معلومة لا غرض وقاية المصلحة وانما نقول به سلنا ان الحكم العقل
من الفرض عن نفسه ثم واما حصول العلم بالصدق لكونه ملائما للطبع ولكن مثله في نفسه ثم من عن الطبع حتى يكون شيئا ملائما للعلم ومناظر لما
لكن معرفة كون الشيء الفاعلة مناظر لطبعه من المعاشرة معه وان المعاشرة سلنا ان يمنع عدل مناظر الطبع عنده ثم فكل فلت سلنا
عدل حصول العلم بالصدق لكن لا بد ان ذلك عند امثال الحداد او امره ثم ونواهي لانه من ح اية الامتثال لا خيال الصدق وزوم دفع الفرض
المحمول فلنا ان لا نذكر ان يمكن ان يكون وعد المتكلم وعهد المتكلم كما يمكن كون الوعد للزنا والوعد للمتلازمة والواقع فحتم الفرض
مشترين الامتثال ونذكره في ثانيا ان لزوم دفع الضرر للمعمل ان حكم به العقل لا لمطو ثاب لا لا فتنه بالزوم الفاعلة الا ذلك ان
حكم به غير فعله شيئا هذا ويمكن للاشارة بطلان الدليل التلك بوجهين **الاول** ان حصول الوثوق باو امر ونواهي لانه من ح
كل ما خرج عن اجتناب العبد عنده فكل من الوثوق والامتثال اضطرار وان جماعه المكلفين عند الكذب ثم ولم يمنع عند العقل
الثاني انما نمن بطلان التلك انصاع الوثوق وعدا لامتثال بالادام والنواهي فلو لم يكن ان يكون التكليف منها وعشا فلنا
لا يهتد من الوجه ان العقل لولم يذم الحسن ليعلم يعلم الفرق بين النبي المبني ولم يعلم صد النبي المعلوم نبوته اما
المثال الثاني فليجوز ان يرسل اليه سورة كاذبة او اما لا فيجوز ان يظهر الحق على يد الكاذب فلا يصح ان يظهر
لخارق الثاني ان لم يدعي النبوة فلا اشكال وان ادعى النبوة ومضى عليه ما نبهنا الناس منها وعلموا على افواله ولم يرجع عن دعواه
ولم يظلمها بمطل فان كان حقا فافا لم تانبه الا لزم الاخر بما يجهل وعده وخبره الحق انه لا يهتد الاخر ح فلو قلنا فلنا بالاذن ان
الدليل المذكور وحصل العلم بالامر من واد اظهر للزنا فظان بها اوله بانها من متا ومن الخضم على مكان بحصول العلم بالنبوة ويشتد
ثانيا ان يكون بنا للمبين على ذلك لا يمكن **وقال** انما ملزم كون التكليف دارسا الرسول فيها وعشا اذا لفتا فيها الاطلاع على
وهما من الوثوق وليس بمحصل فان **قوله** ليعلم حصول العلم بالنبوة فينبذ مسيبي عن كون جوا المجز على يد الكاذب واراد النبي كما
خلات ما جرى به عاداته ثم او كونها من صفات نفس او كونها من صفات طبع هو ثم من صفات النفس فلنا الجواب ان
هذا ويمكن بطلان هذا الاستدلال بوجوه **الاول** ان لو صح هذا الوجه لكان العلم بالان لا من ح صدد وشدة المزلزلة
اظهر لخارج ودعا النبوة مدبرة وشيها انما سئل من جاعل قوله ما ولم يظلمها بمطل مع انها لم يكونا بنين فلو لم يذم الدليل العقل الذي
ذكرت لزم كونها بنين ولم يقل من الخضم وكذا بما قطع **الثاني** ان المناظر لم اظهر لخارج اما مع العلم بعكس ان ذلك فغير النبي لوف
او مع عدم العلم بذلك على التلك لا لغيره ولا اضلالا لزم منها من حصول الاعتقاد والفرض عند حصول العلم بما كانا اظهرنا لخارج
المخصوص من غير اية او لعل عند ذلك وبالجملة انما لم يعلم بقدا كان ذلك من غير اية فلا يلزم بل لا يجز الاشكال على قول ح وتلبيح
مقتضى الاول يكون مقتضى تكليفها ظاهر بالهم فلا اغراء اية سواها في اعتقادهم الواقع امخالف وتوسلنا لزوم الاخر اية
في الشق الاخر ان يحصل الاعتقاد مع الخلق لواقع اية لا مظهر والخاصل ان الاضلال انما يلزم على فرض عدم اللطافة مع الاعتقاد للظان
لا على فرض عدم النبوة وبنيها من فرق بين ومعه لا يتم المغرب فلا يحصل العلم بالنبوة اية بل يلزم ح العلم بطابق الواقع لا يكون نبيا
الثالث انه يمكن تعلم بانه نبى وبصدا لانه بغير هذا الوجه العقل اية اما العلم بالصدق فيمكن حصوله من كثرة المباتة وقدر العلم
بالنبوة وبغير النبوة عن المبني فيمكن حصوله من نفس لخارج للفتا لاخلاق العقل عليه حيث يكون في الحكم بالنبوة بمجرد اظهرنا لخارج
الطريق كما شفع عن ان يذمهم في حصول العلم بالنبوة انما هو محصله بنفسه لخارج وبالجملة هذا الوجه العقل على فرض تمامية
بذكره الا العقل من المكلفين فلو انحصر الامر في باحصل العلم بالنبوة لزم التكليف بما لا يطاق في حق اغلب الناس انما هو كمن
بمحصل العلم من هذا الوجه ولا ارفع التكليف غالبا منه عدلا لا يحصل فلا يتم الدليل العقل المذكور لكونه من غير علمه بغير
بذلك **الرابع** ان لا شرع قول بان حصول العلم بالامر اضطرار بنا على من هو ولا يتم الدليل هذا ولكن التحقيق ان الدليل الثاني

[illegible]

المحل في حجة العقل الواكل ما حكاه العقل حكمه الشرع والملاذنه كل ما حكمه العقل فهو وكل في من الواقع وان لم يجعل الله احكاما اذ قلنا يجوز ان يخلو الواقع من الحكم
او يجعله ولو يثبت فيه لم يثبت هو لم يثبت فيه او لم يثبت الشرع المتعارفان كل هذا المراد بما ذكره من هذا النزاع وانما حجة العقل الفاعل حجة في الفرض بخلاف الاخبار من كتاب
من هذا الذي ثبت من الحجج بعد تسليم ذلك المصالح والثواب والهم والاعتقالات النزاع ما كانت الاستقالات متعاقبة فليبين كنه الخلق او يبين كنه الخلق او يبين كنه الخلق
فدريغور وبهذا الثالث من الحجج ما ذكره في الفصل المذكور بان اتفاق الملائكة والجنابين حجة كما شاعروا وجود دليل على المنطق والبرهان يقولون بالاسرار انما
بخلاف المنطق في العلوم بها واحكامها في الفقه بها فانما النزاع هنا مع الجنابين في غير العلم كما يظهر من بعضهم ومع الاشترار في العقائد في كنه العلوم بعد تبينه الاحكام المصالح الكاشفة لان العقل

[illegible]

في النظر في العبرة ولجأ والملازمة كطلاننا لا في حقنا وإنما في إمكان الاحتمال المتناهي من مازم في المتناهي إلى بل كما المذكور
 فلان كل من العبرة والنظر إما يكون واجباً فهو مطلوب وان كان واجباً وكان دليل وجوب العقل فلا اعتبار به بالفرض وان كان سلب
 وجوبه لا يشرع فان كان لا يجب بعد العبرة فهو محتمل وان كان قبلها فمفهوم ان الدليل على حجة التناهي في الشرع او غيره وهكذا الى ان
 يدور ويدور بسلسل وان كان الاحتمال الثالث والاربع في الدليل الثالث فيلزم ما لم فيه وقد مر به لانه انما هو من الفاعل فلو حثته
 بالفرض ومنه اهل اللغة وكل فاحشة منهية عنها قوله ثم ومنه عن الفحشاء والمنكر على جعل الاية في الفحشاء والمنكر ان الفحشاء منهية عنها ومنه
 ان المانع للفحشاء المحترق هو فاسدان غير المحرم غير معقول لان المناد عن الفحشاء القبيح ثم ان هذا الدليل ثم بعد ثباته في
 الاول ولا يحتاج الى اثبات البحث التلك ولكن يمكن التحدث في هذا الدليل ان المصنوعات هي حجة العقل لاخذ العبرة فيها لا اعتدالها
 الشرع واثبات الحجة وحرمة الفجح صان لشرع وبعد العبرة عليه ثم اثبات العبرة انما يكون العقل مثلاً فيها وفاقصة من العقل
 كون الفجح محرم ما لم يثبت من العقل ثم ان الابرار الشريفة يدل العقل على كون احكامه نابعة للعقل والمقاصد الكونية في نفس الشيء على
 الاشاعة وبديل العقل ادراك العقل المدح والذم بتنا على حد كون المنكر عطف بغير الفحشاء ان الفحشاء عبا عن الفجح بالذم كونه
 الفجح عبا عن المنكر عبا عما يكون بعبادة العقل ولا يربح التمر عن المنكر صريح ادراك العقل المنكر وبالاقدام على المعنى للمعنى قابل
 فان قلنا ان هذا هو ما ينبغي حجة العقل منها قوله وما كما استدل به حتى نبين سؤالا جثان المغاير محدث وهذا المخلوق
 العرفي الفاعل وانهم يقولون ليس من شأنه ان يحد احد من المكلفين في رتبه وما كان على حد حتى يبعث لوسو والغول بان الذم يحكم العقل
 هو استحقاق العنا ومنه المحرم العقل والذم بنفسه لا به هو ضللة العقل لا مائة بينهما ما دفع اولاً بان الظاهر في الاستحقاق
 بحدوده قوله وما كان ولم يفعل وما نعتد وثابتاً ما ناسلنا لكن نقول ان في العقل المشافه لا به ما مع الاستحقاق وما مع حد
 التلك فالتم ثابت وانما الاول كما انصب من غير الشد بسمها وعبثا لكونه سبباً للتجريم على العا واثبات ان الاستحقاق عبا عما لو ادب
 العقلية لا يحتاج ولا يجوز فلا استحقاق والحاصل ان الابرار في الاستحقاق يثبت جميع المغاير التلكة العقل فلا دور في العقل فلا دور
 عدم العقلية

الملك المظفر
علي بن أبي طالب
السلطان

أَوَانِ التَّكْلِيفِ فِيهِ أَرَادَ بِهَذَا التَّكْلِيفِ لَطْفٌ وَحُجَّةٌ بِالْإِشْرَافِ عَلَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 بِكَوْنِهِ جَزَاءً لَوْ كَانَ لِلْإِشْرَافِ عَلَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَبِمَا رَوَى عَنْهُ الرَّزَّاقُ فِي حُجَّةِ الْعَقْلِ فِي تَكْلِيفِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَنْتَقِلُ بِهِ الْعَقْلُ كَمَا أَنَّ الْمَسْلُومَ الْفَاعِلَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَرَضَ الْفَرَقُ فِي شَيْءٍ جَدِيدٍ مِنْ بَابِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِي جَبَلِ الْقَلْبِ الْغَيْرِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 الْخَبِيرُ إِذَا دَارَ الْأَمْرَ مِنَ الْحَذَرِ لَا يَرَى لَيْلًا عَلَى حَالِ الطَّرِيقِ وَأَشَارَ جَوَابُ السَّامِعِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 وَالْبَرَاءَةُ لَكِنْ عَلَى تَأْمَلِهَا هَذَا
 فِي حُجَّةِهَا الْقَوْلُ الْقَائِلُ بِأَنَّ
 لَا تَكْلِيفَ فِي الْمَسْأَلَةِ
 لَطْفٌ وَحُجَّةٌ بِالْإِشْرَافِ عَلَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَبِمَا رَوَى عَنْهُ الرَّزَّاقُ فِي حُجَّةِ الْعَقْلِ فِي تَكْلِيفِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَنْتَقِلُ بِهِ الْعَقْلُ كَمَا أَنَّ الْمَسْلُومَ الْفَاعِلَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَرَضَ الْفَرَقُ فِي شَيْءٍ جَدِيدٍ مِنْ بَابِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِي جَبَلِ الْقَلْبِ الْغَيْرِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 الْخَبِيرُ إِذَا دَارَ الْأَمْرَ مِنَ الْحَذَرِ لَا يَرَى لَيْلًا عَلَى حَالِ الطَّرِيقِ وَأَشَارَ جَوَابُ السَّامِعِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ

وَالْبَرَاءَةُ لَكِنْ عَلَى تَأْمَلِهَا هَذَا
 فِي حُجَّةِهَا الْقَوْلُ الْقَائِلُ بِأَنَّ
 لَا تَكْلِيفَ فِي الْمَسْأَلَةِ
 لَطْفٌ وَحُجَّةٌ بِالْإِشْرَافِ عَلَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَبِمَا رَوَى عَنْهُ الرَّزَّاقُ فِي حُجَّةِ الْعَقْلِ فِي تَكْلِيفِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَنْتَقِلُ بِهِ الْعَقْلُ كَمَا أَنَّ الْمَسْلُومَ الْفَاعِلَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 فَرَضَ الْفَرَقُ فِي شَيْءٍ جَدِيدٍ مِنْ بَابِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِي جَبَلِ الْقَلْبِ الْغَيْرِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ
 الْخَبِيرُ إِذَا دَارَ الْأَمْرَ مِنَ الْحَذَرِ لَا يَرَى لَيْلًا عَلَى حَالِ الطَّرِيقِ وَأَشَارَ جَوَابُ السَّامِعِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْغَيْرِ جَعَلَ عِنْدَ تَقَارُضِ الْعَالَمِينَ أَوْ عِنْدَ دَوْنِ الْعَقْلِ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ

فَوَيْلٌ لِلْعَالَمِينَ
 فِي حُجَّةِهَا
 الْقَوْلُ الْقَائِلُ بِأَنَّ
 لَا تَكْلِيفَ فِي الْمَسْأَلَةِ

خانہ کتبہ اسلامیہ
مدرسہ اسلامیہ

فَالْحَمْدُ

باب النظم على أبي

[illegible]

نزع

الحفرة

ولا يلزم اجتماع الصدق في الكلام الصادق في الغد بعد قوله لا كذب بن غدا فالصدق غدا حسن لانه صدق وصدق لا يستلزم كذب كلام الله تعالى
الكذب لا جيبا بان النسخ لعلمه من تقارض الدائيتين وان الحسن والصدق مقتضيان للاسرها في غلبة ثابته وان استلزم القبح ليس تبيها ت

في القبح والحسن

الحسن مع موافقة الحسن او القبح بوجود واحد كالغضب بالنسبة الى الصلوة ولا يربك ترك الماء بوجه المضيق الذي يكون وجهه الوجه الحسن
بوضوح لا ريبا الحسن غير موجود مع فعل الصدق بوجود واحد وان كان احدهما لازما للاخر والآخر لا يكون بالوجه والاعتناء كالجارية لا يكون
لا يقولون بهذا الوجه فلا يكون هذا الثمرة في محملها ان قول الجارية اعم من مقتضى الوجه ومقتضى الوجه لا يتم اوردوا على القائل
ما لا يثبت والصفة لا يثبت بلزم الناقض قول القائل لا كذب بن غدا فصدق في الغد كذب لا ان الصدق في الغد قد يكون موجبا
للكذب حسن لانه صدق وكذا الكذب في الغد يكون بالعكس فلتشئ الواحد الشخص في الاصل والواحد وضو بالحسن والصدق وهو محض
عقل وغير وار علينا المقدار الجمة تراود عليهم بالجملة وان تعددت لا يلزم اجتماع علمتين في الامتناع على شئ واحد
شئ واحد ان الجاهل هو ما لو توازنا على الشئ الشخص ولربما لا يثبت من احد ما وادى الى ذلك فلا يستحسن بان لو لم يكن القائل
بالوجود والاعتناء فلا يثبتها في مقتضى الوجه لصح طم الجواب عن اليراد الولد عليهم هنا ما يقول في مثل المقام بالوجود والاعتناء نظر
الى تعدد الوجه لان الكذب كلام السوء لا جل الصدق في الغد الحق القبح غير موجود مع مقتضى الحسن لوجود واحد وكذا العكس فقد
جوابه عن اليراد الولد عليهم بذلك الجواب كما شفع ان قوله بالوجود اعم من مقتضى الوجه ومقتضى الوجه وكذا يشهد على ذلك
مقتضىهم عن الاشكال الوارد عليهم بتعدد الجملة ومنها ان القائل بالوجود والاعتناء لا يثبت العبادات المذكورة كالهلو
الجملة لانها مع فتن النظر عن الايقاعات الخاصة لا حسن فيها بل ابقاها في غير الحام حسن فيه فيكون الصلوة في الجملة مطلق
القول ولا يعبر عنها مطلوبة الفعل لا يلزم اجتماع المحبوبة والمبغوضة في شئ واحد شخصه واما القائل بالذاتية بالخلاص
القول بالفتا والعقول بالصحة معا والقائل في الاختلاف بالموارد حاله ظاهر ما استوفى هذا في المرددات التي لها بدل من العبادات
ما لا يدل له من المرددات في العبادات كالنوافل المستداه في المواقيت المعهودة والصلوة في الايام المعددة فالمعظم بل الكل حكموا بالجملة
مع الكراهة فيه انه لا معنى لذلك بل لا بد اما من التخيير او التحريم لا كراهة لا نه على القول بالصحة مع الكراهة اما من المرددات كراهة ما هو
المصطلح واما المرددات فله الثواب كما قاله بعض فان كان الاول فهو كالمعتمد اما ان الامتثال بالطلبين معا سوا جعلنا متعلقين
الافراد الطابع لفرض حصر الطبيعة الفرد المبغوض وان كان الثاني لما تركها المقصود ولما اسرعا بالترك لمحض قلة الثواب فهو
ان الترتيب والامر لعل كان لا اختيارا الا فضلنا سدا ولا بالنقص الصواب الذي لا يخل اشتغالنا بالفضل ثانيا بانه لو كان الغرض من
بالترك ذلك لما اطلقوا الامر بل يتدوها باختيارا الا فضلنا ثالثا بانه لو كان المردد من الكراهة قلة الثواب لجعلوا ترك الصلوة في ذلك
ايضا مطلوب او فيها مكره مما ذكرنا كذا نظائرهما هو قلة بالنسبة الى ما خوفة ورأبنا ان ذلك خلاف على الكراهة هذا اذا كان المردد
وافقه الامر ان كان المردد منها موافقة المحبوبة الموجبة للمقرب استحقاق الثواب ففيه انه غير صحيح اي جميع المذاهب على ذلك
الاشعري الذي لا يقول بالحسن والصدق العقلي بل هما نابعان عند الشرع فواضح لان الكاشف عن المحبوبة والحسن هو
الامر الشرعي هو مقصده بالافضل اما على مدعي من يقول ببقية التفرقة استحقاق الثواب على امر الشارع في نفس الحسن والصدق
كالاجنابين فواضح ايضا لفقد الامر بالافضل فلا ينفى محرم ذلك العقل الحسن في استحقاق الثواب في الايمان واما على مدعي من يقول
بالوجود والاعتناء فلا ان الصلوة مثلا من حيث هي ليست متصفة بالحسن القبح بل جنتها بمقتضى الاعتبار وحضورها في قاعات
ولا ريبا نابعها عند طلوع الشمس صفة مقبلة فليقول ان هذا الوجه المبع للصلوة ان كان خاليا للمعارض بالفعل يتج من
باب المحبوبة وان كان معارضا له بل ليس بحسن ولا قبح لان هذا القائل يقول بمقتضى الحسن والصدق لكل وجه لا ريبا في جملة الوجه الى
لما دخل في الاعتناء بالحسن القبح حلوا الوجه المعارض وعرفنا ان لا يمكن ان يعارض على مدعي هذا الشخص بالحسن القبح واما على مدعي
القائل بالذاتية بالخلاص فلا الطبيعة وان اضعفت بالحسن اى مارة تحققت لكن ذلك لا يجمع تعلق النهي بالشخص وتعلق النهي بال
عند طلوع الشمس مثلا ان كان لذاتها فاجتماع المتضادين اعني المحبوبة والمبغوضة وهو محتمل وان كان لشخصها وهو خصوصية رتبها
في زمان الخاص ثم ان لا يكون القائل بالذاتية وهو خلف فظهر انه لا يصح على القول بالذاتية ثانيا ان يكون الصلوة محبوبة
منها لولا النهي الترتيب اما على مدعي يقول باختلاف الموارد فلا في مقتضى فيما نحن فيه اما الذات واما الوجه والاعتناء وقد
عرفت عدم الصحة على التقديرين فصار على المدعي صحة قول المعظم على القول المتوقفا اي نعم لو كان القائل باختلاف الموارد يجوز ان
بان يكون موافقا لغيره في ما اذا في من الاخرى اعتبارا يمكن ان القول بما ذكره فيما يستقبل العقل واما ما لا يستقبل العقل فلا
لان الكاشف عن المحبوبة فيما يستقبل العقل بالصلوة ان كان هو العقل فمقتضى هذا القول ان كان المردد ان كان امر الشارع
استفاده في ان تحكم بالمحبوبة الان يقول بان المحبوبة استقيمت من الشرع اي نعم لكن من الادلة المثبتة للاحكام اعم اختلاف القول

وتظهر به ما عدا ذلك في الخطه والصور في حوز الاجتماع الامر الذي في انفسه الامر بان في المي غرضه الخاص من في لروم فشا العيالات المذكوره في الصلوة في الحوزة قال السيد
وفي التبرع انما في الصلوة سبوا واحملنا سباج

۱۰۰

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

السيد محمد صالح المنجد

وہی ہے جو ہمیں دیکھ کر ہنس کر کہتا ہے کہ یہ تو بڑا بڑا آدمی ہے۔

محمد علی جناح

والله اعلم بالصواب

[illegible]

الأكثر والجلية الواقعة موجبا للمشاكل لو تبعد فلما ان لا يكون كل كائن في انما اقلوا الوجهه عليه مع التواء بعد نهايتها الاوليات
يكون المشتملة مضدا لغيره كما في دور الاسرار الفانية بين الاربعين والستين من الدهر والدم والدم من فلما ان يكون الشبه في المراتب
في الفصل للواقع وكثيرا في هذا الضم الاخوات ان يكون الاجال فيه ناشعا لثاني الحشوكا وشككا في صدق الامر الكوا
ن يد بعد القطع صيد الامر الكواهم ويكون الاسرار بين الاقل والاكثر وكما اننا انما في حدوا الاسرار الاخوانا ان يكون في الحاشا

[illegible][illegible]

فدريج ان يوصل الاستصحاب البرزخ الى الاستصحاب الدليل البرزخي وان كان الدليل البرزخي لا يثبت له الاستصحاب الدليل البرزخي كما هو ظاهر مما هو عليه
الاستصحاب البرزخي كما نقول مقتضى الدليل البرزخي وان ذلك مستلزم لان الاستصحاب في الدليل البرزخي لا يثبت له الاستصحاب الدليل البرزخي كما هو ظاهر مما هو عليه
الدليل البرزخي الثالث الاخره نكل بمقتضى الواجب على قولنا بالخصاصة في الزمان بما هو عليه البتة فان ذلك لا يكون الحكم الثاني واليا في الواجب
خلافا لاصل الذي خلا الفاعل والواجب لا يكونا كل واحد منهما مع عملي البتة واما الاستصحاب اميرك اجزائه بالنسبة الى قبل وبعده في حقها فثبت
الشرع لم يكن نكلها في الزمان وجوبها الحر من مقتضى البتة بعد وود النسخ وما يثبت في نسخ غير هذا الاستصحاب لان الثالث في الحار لم يقطع

[illegible]

ادلة البر

[illegible]

في المنطوق وضمه من القوم من
المنطوق وانه من من جهة
اجتهاد من العبد الاخلاص الامان
سند

فصل فی ذکر الجبر

مع ان المراد من قوله ان جاز ان كان ما لا يخلو من حكم الظاهر والواضح مما اوحى كونه ظاهرة بفتك الوجوب بل ان اذ حكم الظاهر معلوم بادل البرائة ارساها
 فظن ان كان المراد الوضعية في الواقع فمن يقول انية فلا يقول به الفريسي مع ان الرواية ضعيفة غير مبرورة ومطابقة لما في المتن من ان حكم الخصم يقول على ما هو فاحفظ له بد
 ما ثبت فيه بعد ملاحظة دلالة على التجزئة الاختصاص كما لو كان ذلك خلاف الاجماع على ما يحسن الاحتياط بل من يقول بالاحتياط في الشبهة الوجوب عند الامرين المتباينين فقد علمنا هذا
 التجزئة لانه يخرج الحكم عن الجواز لا يخرج الجزايب او باعتبار اننا نأخذ بالجرم طالما لم يثبت الجزايب هو الاحتياط بعد الوجوب لا يخرج شيئا انزل على جواز الاحتياط او يجوز ويقول ما يربك
 الى ما يربك ويخرج جازا حاشا لا انشاها بل هو ماسن من احتياط الاطلاق منها لانه على البرائة لكن لا تقوم له لانه من كونه جازا مع مضمونها فالاحتياط لبرائة اللطافة خارج

في خيار الاحتياط
 في جاز الاحتياط

البرائة موقوفة على عدل القبول الدليل على الخلاف هو مناصو يجوز الاحتياط في ما اثاره الفاضل المتون عن محمد بن الحكم على الاحتياط في
 ما يخلو من قولوا ان جاز انكم ما لا تملكون ما توسع بدنته فلم يثبت ذلك فقال ابن ابي عمير انما اكنوا به التبع ولا يثبت دلالة
 الرواية على لزوم الوقت ولا احتياطها فاما جازا هذا التجزئة من الاحتياط الانية كلها غير كافية اما الانية فمستفها واما بطلان الانية
 التجزئة للاختصاص اما ان كان ذلك الرواية حكم بالوقت عند الاحتياط لم لا بعد العمل حق علم وحمل الكلام هو العمل الا انما كان
 جازا بالنية انما هو عن الاحتياط في قولنا ان ان يقال لانه بل الفصل بين الانية والعدم فكل من وجب الاحتياط في الانية الواجبة
 مع العمل بالنية فبذلك يمكن ان يكون الاحتياط عند العمل بالنية لا بد من الاحتياط في الانية فلا يوجب الاحتياط في الانية بالاجماع المركب بينهما
 لكثرة مصنفاته ولا اقل من الاحتياط في الحكم الفصل وقد عرفنا ان البرائة والاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 ابله لتقبل بقوله ان النية هي الحكم الفصل وقد عرفنا ان البرائة والاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

على جهة البرائة عند ظهور الرواية فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 اما الثالث فلو ان شكوك الوجوب ليس بخلاف في صفة ما لا يخلو من حكم الظاهر والواضح مما اوحى كونه ظاهرة بفتك الوجوب بل ان اذ حكم الظاهر معلوم بادل البرائة ارساها
 بالحكم الظاهر يخرج عن تحت تلك الرواية واما ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

والواقع معارفنا لا يعلم حكمه مطلقا كما امرنا به واطينا وما لا يعلم حكمه الواقع فظن الاحتياط الا انما كان ذلك الرواية حكم بالوقت عند الاحتياط لم لا بعد العمل حق علم وحمل الكلام هو العمل الا انما كان
 بعد ادلة البرائة ولما لا احتمال للاختصاص كما المراد بالوقت فبذلك يمكن ان يكون الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

حكم الواقع على ما مضى الى روايته وانما المراد بالوقت مطلقا فهو مضمون الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 على خلاف ذلك لا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

سلنا جهة النية لكن هي متعلقة لا قوى منها وهو ما مرنا به البرائة ومضى ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 فحفظ له بعد ما ثبت ومضى ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

الرواية بعد ملاحظة دلالة النية على التجزئة الاختصاص كما لو كان ذلك خلاف الاجماع على ما يحسن الاحتياط بل من يقول بالاحتياط في الشبهة الوجوب عند الامرين المتباينين فقد علمنا هذا
 الى انما تحت الاحتياط فيما شاع الى انما لو دار الامر بين المتباينين وقع ثبوت التكليف في الجملة لا في الماشية الواجبة لدلالة ما مضى من الرواية اذ هي موقوفة
 الرواية اذ هي موقوفة على التجزئة الاختصاص كما لو كان ذلك خلاف الاجماع على ما يحسن الاحتياط بل من يقول بالاحتياط في الشبهة الوجوب عند الامرين المتباينين فقد علمنا هذا

الاختصاص والاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 ومضى ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

الاختصاص والاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 ومضى ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

الاختصاص والاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية
 ومضى ما اثاره فبان ان زيادة الوقت قبل الفصل لا اقل من احتمال الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية فلا بد من الاحتياط في الانية

فيما اذا احتياط
 في الاحتياط

مُدْفَعُ بِلَانٍ مَوْدَعٍ شَهْرًا وَرَابِعًا لَا أَقْوَى وَلَا عَوْدَ مَعَهُ أَنْ يَكُنْ كُلُّ لَهْزَةٍ لَمْ يَبْتَثْ الشَّهْرُ عَلَى الدُّبَّارِ وَرَابِعًا لَا أَقْوَى فَلَمَّا انْزَلْنَا خَصْرَ الْمَدِيحَةِ لَا الْفَتْحَ بِالْأَصْرِ فَبَدَأَ نَسْكَجُ
 الْإِجْمَاعِ امْكِنَ قَلْبُهُ مَضًا إِلَى النَّسْبِ بِهَا وَبِإِثْبَاتِ التَّكْلِيفِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيَانِ عَمُومٍ مِنْ وَجْهِ فَعَزَّزْنَا بِهَا الْأَصْرَ فِيهَا مَقَارَضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 إِذَا مَقَارِضُ فِيهَا مِنْ بَعْضِ الْمَرَجَاتِ الْمَقْلُوبَةِ مَضًا إِلَى النَّسْبِ بِهَا وَبِإِثْبَاتِ التَّكْلِيفِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيَانِ عَمُومٍ مِنْ وَجْهِ فَعَزَّزْنَا بِهَا الْأَصْرَ فِيهَا مَقَارَضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 أَصْرًا إِلَى الْبَيْتِ بِحُكْمِ أَحَدِهِمَا بِالْوُجُودِ وَالْآخَرُ النَّدْبُ نَتَاجِجُ

مِثْلُ مَضْمُونِ الْإِجْمَاعِ النَّافِيَةِ لِلتَّكْلِيفِ عِنْدَ هَذَا الْبَيْتِ أَوْ النَّسْبِ بِهَا أَعْمُ مِنْ جِهَةِ مَادَّةِ الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 فَالْإِجْمَاعُ الْعِلَاجِيَّةُ تَبَيَّنَتْ لَهَا الْإِجْمَاعُ النَّافِيَةُ نَفْيُ الْوُجُودِ مَضًا إِلَى الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 بِهِمْ وَفَطَعْنَا بِنَفْسِ الْإِجْمَاعِ الْوَاقِعِ وَمَادَّةُ الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 أَعْمُ مِنْ وَجْهِ فَلَا يَدْرِي مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الرَّجْحَانِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 الْفَيْضُ مِنَ الْبَيْتِ مَسْئَلَةُ أَصُولِهِ وَنَهْيُهُ فِيهَا الْفَيْضُ مِنَ الْبَيْتِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 لَكِنْ لَا يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ إِلَّا بِكثرةِ الْخِلَافِ فِيهَا الْإِجْمَاعُ الْعِلَاجِيَّةُ الْمَوْجِبُ لِلتَّكْلِيفِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيَانِ عَمُومٍ مِنْ وَجْهِ فَعَزَّزْنَا بِهَا الْأَصْرَ فِيهَا مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 الْعِلَاجِيَّةُ إِلَى الْمَقَارِضُ فِيهَا الْإِجْمَاعُ الْعِلَاجِيَّةُ الْمَوْجِبُ لِلتَّكْلِيفِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيَانِ عَمُومٍ مِنْ وَجْهِ فَعَزَّزْنَا بِهَا الْأَصْرَ فِيهَا مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 مَعْدُومٌ فِي الْوُجُودِ مَقَابِلُ مِنْ طَرَحِ الْإِشْرَاقِ وَرَجْعُ إِلَى الْأَصْلِ عَلَيْهِ وَجُودُ الْوُجُودِ دَمَابِ الْعَظِيمِ الشَّكْلِ الْإِجْمَاعِ الْمَكْرَبُ لَا
 اللَّهُ أَنْ يَكُلَّ مِنْ نَفْيِ الْوُجُودِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 عَلَى أَنْ مِنْ بَلَدِهِ ثَوَابٌ عَلَى فِعْلِهِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 الْعَمَلُ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 فَبِمَا نَسْتَعِزُّ بِالْمَطْلُوبَةِ بِحُكْمِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 لَفْظِ الْمَنْعِ مِنَ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 الْفَصْلُ الْآخِرُ وَهُوَ جُودُ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 عَلَى الْفَطْعِ بِنَفْسِ الْمَطْلُوبَةِ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ وَلَيْسَ الْفَطْعُ بِنَفْسِ الْمَطْلُوبَةِ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ مَادَّةِ الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 الْفَطْعُ بِمَا يَحْتَسِبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ وَلَيْسَ الْفَطْعُ بِنَفْسِ الْمَطْلُوبَةِ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ مَادَّةِ الْإِجْمَاعِ مَقَارِضُ فِيهَا أَحَدُهَا بَارُ الْآخِرِ فِيهِ مَادَّةُ الْإِجْمَاعِ تَلَخُّصُهُ
 الْكَامِ مِنْهُ يَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 وَنَسْبُهَا وَهُوَ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 إِذَا الْفَطْعُ بِمَا نَسْتَعِزُّ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 مَطْلُوبٌ لَكِنْ لَا ظَاهِرًا وَلَا ضَاهِرًا عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 الْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَطْلُوبٌ الْعَدَدُ فِيهَا الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 الْأَمَارَاتُ بِمَعْنَى حَصْلِ الْفَطْعِ مِنْ نَفْسِهَا يَكُونُ فِيهَا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا
 لَوْضُوحُ حُصُولِ الْفَطْعِ بِكَيْفِيَّةِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 أَمَّا مَعَهُ بِمَا نَسْتَعِزُّ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 كَوْنُهُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَطْلُوبٌ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 الْوَجْهُ الشَّاسِعُ لَا بَانَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ مَادَّةِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 مِنْ الْمَوَاقِعِ وَالْفَتْحُ وَالْفَتْحُ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 كُلُّ مَطْلُوبٍ وَاقِعٌ مَطْلُوبٌ فَهُوَ مَطْلُوبٌ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ
 عَلَيْهِ ثَابِتًا بِمَا نَسْتَعِزُّ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 لَعَدَمِهِ نَفْسُ الْفَطْعِ مَطْلُوبٌ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 ثَلَاثًا مَطْلُوبٌ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَطْلُوبٌ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ الْفَطْعُ بِالْمَطْلُوبَةِ
 مِنْ ثَلَاثٍ الْأَمَارَاتُ بِمَعْنَى حَصْلِ الْفَطْعِ مِنْ نَفْسِهَا يَكُونُ فِيهَا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا مَطْلُوبًا
 الْعَدَدُ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ الْإِشْرَاقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِيمَانُ بِلِقَاءِ رَبِّنَا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِيمَانُ بِلِقَاءِ رَبِّنَا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

هناك القول بالصحة نتائج

الشيء الذي لا ينفك عن
الشيء الذي لا ينفك عن

مجلس

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ

الحكمة
فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
الْحَمْدُ لِلَّهِ

انتخبها الى المجلس

وللحم إثبات البرائة متمكنا بما لا يعدم الإثبات فإما الأمرين من المشكوك جزوا وجبا والمبطل لا يرد عن مفضل أو باستصحاب العدمه أو الأمر بالانكسار أو كان المشكوك فيه فلا الأمرين
بين كونه جزوا وكما لم غير جزوا ولا ينافيها استعمالها في القول أو ما تكون من الأول أنه قبل انعام التسوية لأشياء بقا الأمر فيه وعلم من حكمه هو الشك في الجزئية باقياها الثلاثة وهم
ما لو علمنا بالجزئية وشككنا في الركبة وحكم الشك في التطهير أصل إذا علمنا بوجوب شيء في الثبا وشككنا في فبغيره فبما الأصل لا خير للعلم بما له البرائة والاستغفار
أصل البرائة وسلامة الاستغفار من المغاير ومنه يعلم الأصل فيما لو علمنا بوجوب شيء في أثناء الثبا فغنا وشككنا في وجوه القدر أو علمنا بوجوب شيء في القدر وشككنا في نجو الغرض

لا الزمان السابق وان كان موصوفاً بالاجزاء الثمانية بالصفة الظاهرية فبعضها لا يستحق وان جرى وكما حار بالكنز لا يدل على انفسها الاستحقاق
الظاهر بالسابعة بالتبليغ الواقع كما انما لا ينفق للتبليغ بل مومنين الله وقال كمالنا حجة الاستحقاق الى الله

والحكم الثاني أنهم لم يكتفوا بالاعتقاده لأبنا العلاء على مدافعتهم هذا واستحقاقهم لبل جملته ما واثم يكن بنا العلاء على
أعضائه لم ينهز البخر لا يفيض ويخون أجبنا الاستحقاق **وإرجاعنا** فنقول أن أجبنا الاستحقاق مقاضة مع أجبنا الاستحقاق والتسوية بينهما
أعم من جهة أجبنا الأخطأ أقل ووافقت على أجبنا الاستحقاق هذا مع عدم ملاحظة ما خرج من تحت أجبنا الأخطأ بالدليل إلا أن نستمر
أعم وأخص مطلق لأن أجبنا الأخطأ الضم مطلق فمقتضى **الصورة الثالثة** كون المشكوك فيه كلياً في الأثبات ولا يصح التمسك
بها كما لان المكلف لما قررنا ونفسر وعلى الأول تلك التمسك بالاستحقاق الوجوه الأربعة السابقة إلا الأول منها منتفكاً عند جواز العمل
بالأصل قبل الفحص على الثاني إلى الوجوه السابقة أيضاً منتفكاً في سائر أجبنا العمل المنتصر **الصورة الرابعة** أن يكون المشكوك فيه جزئياً
في الأثبات كما بين من شأنه وجوز تكبير الأخطأ وكبر فعله في القول ثم شك في الأثبات في يوم الأخطأ فنزل الشك في أصل التكبير أيضاً
ولا يصح الاستحقاق هنا أيضاً لأن البتة على الأخطأ من ولا الأمر أن كان مجتهداً فيه فهو مغرر عنه منتفكاً عند الاحتجاج إلى الاستحقاق

والاجماع على انهما اجتهاد المجتهد مالم يتشكل الزاوي والظن على الخلل وانما غير عمد بل على ذلك مبني من غير رام فالنفا للوجوب
محدد الموضع الثاني انه اذا ثبت ركبة شئ لم يثبت منه الاصل ماذا والكلام ب نفع خاصا **الضم** **الاول** ان ثبت جزئية
وشك ركبة فثبت بان الاصل للركبة وهو الاظهر وقبل ان لا يصل عدل الركبة وهو مضاف يمكن له الفساد وجوب منها استصحاب الفسخ بالنسبة
للاجماع المفسر اذا دخل القبا وسعى عن الجز المشكوك الركبة ومنه على **ففق** **الاجز** **المالك** بما قبل التهلكة كانت صحيحة فتستحب
التمتع واللفظ اليه واذا كانت تلك الاجز صحيحة **شيئا** **الاجز** اليه **للادب** واذا ثبت صحة الصلوة ثبت عد الركبة في **البواقي** **الام**
بالاجماع **المركب** **وفي قوله** ان الدليل قد استصحى اخرج ثبوته في الزمان السابق وثبوته في السابق موقوف على الدخول في **الركب**
الوجه الشرعي والدخول فيما كل موقوف على العلم بالوجه الشرعي **لقد** صحه عما **الجامل** **والشك** **الشرطي** **والضابط** **العبد**
فما **ثبت** **العينية** **والكفاية** **فلو** **كان** **العلم** **بالوجه** **موقوف** **على** **الاستصحاب** **ازم** **الذوق** **فانبا** **سلبنا** **جزءا** **الاستصحاب** **لكن** **نفع** **اغنيا**
اذ **الدليل** **على** **اغنيا** **الاستصحاب** **ان** **كان** **العلم** **فهو** **من** **على** **الاختصاص** **او** **كان** **الواجب** **حملها** **ام** **مضد** **بالكيفية** **الوصف** **ابنائهم** **على** **العلم**
لجهنما **واذا** **الغيب** **بافاضا** **فانبا** **الدليل** **الاختصاص** **على** **العلم** **ما** **لست** **بنا** **العلم** **عليه** **لا** **دليل** **مضد** **على** **الاستصحاب** **الاكثر**
الذكور **ومن** **ما** **قاعدة** **الاجز** **وهو** **بأن** **النسبة** **للاجماع** **المفسر** **لها** **من** **جز** **المشكوك** **الركبة** **الا** **ان** **التمسك** **بطلان** **الفاقد**
انما **هو** **في** **اذا** **كان** **الافتقار** **الى** **التمسك** **بغير** **من** **قبا** **مفسول** **انه** **لا** **بالقول** **على** **الوجه** **الشرعي** **الايام** **وكما** **كان** **كل** **هو** **موجب** **للفسخ**
المترق **في** **علمها** **فلا** **يجب** **اعفا** **لا** **يكون** **ركبا** **فما** **سؤل** **للمصون** **الام** **لا** **بالاجماع** **المركب** **وفي قوله** **لا** **ان** **ذلك** **انهم** **رووا** **لان** **الحكم** **بعدم**
الركبة **موقوف** **على** **صحة** **القبا** **الذكور** **وحدة** **القبا** **موقوف** **على** **صحة** **صفر** **اعني** **كون** **بنا** **بعدم** **على** **وجه** **المعبر** **وهو** **صفر**

موقوف على التجاوز على الوصية الشرعية والدخول به كل موقوف على العلم بالوصية فلو كان العلم بالوصية موقوفة على التماس المذكور لم
 التدوين **ثانيها** سلمنا القاعدة كما مضى في المصنف ثم علمنا من ذلك المقادير لدارد وهو من موطننا أو لموطننا عرف من بنات أهل العقول
 أيضا الاحتياط واستصحاب التكليف في عدة الاشتغال ومنها استصحاب القعدة بالنسبة إلى الجاهل القاصر التماس من الجزم المشكوك الملتزم
 في الاشتغال ونعزله كالسابق وفيه منع لغيره الاستصحاب فضلا لزوم العلم بالامتناع قبل الفصل في بعض الموضع كوننا في الناساريا
 وفيها قاعدة الاحتياط بالنسبة إلى الجاهل القاصر التماس من الجزم المشكوك الملتزم اليه بعد الفراغ من البناء ونقر من كالسابق وفيه اننا
 سلمنا القاعدة لكن لسبب ان التصرف الحكم بعد الوكيفية على ذلك الموقوف من غير ذلك الاحتياط والتمسك إلى غير ما بالاجماع المركب فيقول
 عليه لا مانع من الكلام إلى القاصر الموقوف على انما التمسك لا التمسك انما البناء ونقول انهم مكلف واحد لا يمتنع من الاتمام كما هو مذهبنا
 للوكيفية او الاعادة كما هو مذهبنا من يحكم بالوكيفية لتكليفنا ببناء اتفاق الفريقين والتمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك
 فيحكم بلزوم الاتمام والاعادة لا يقال ان الأمر في هذا المذهب وجوب الاتمام على المذهب الأول وجوب الاعادة على المذهب الثاني في كل
 منهما بجزء لا خوف فلا بد من الحكم بالتكليف في غير ما لا يمتنع من الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة
 لا التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة
 الاجماع المركب فساد من الاجماع المركب انما لكن من جهة بل جملنا ذلك في التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة
 فضلا لكثرة موارد ما وانضادها بما استصحاب التكليف من غير التمسك به مستتب في جملة الاشتغال لان التمسك به مستتب في جملة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَالْأَمَلُ وَالْإِيمَانُ

فِي رِجَالِهَا

فِي الْآخِرِ بِمَا لَيْسَتْ
الْقَائِمُ الْجَاهِلُ

بـالاول الثالث وبعين الثاني والثاويين
لواجب النذر في اشتر المنة القربى المباشر

سليم عن المتأخر بغير عا ذكر ان الاصل لو كنية لما مر بنا الصلوة وخبر الاضطراب واستحقاق التكليف
في هذا المسئلة لو كنية وفي مسئلة الاجزاء لا ازم الا الاصل اذا سمى من المتأخر
علا الاصل وان هذا الاشتقاق انما هو من غير ذلك المجزئ المشكوك وندكره الانشاء بعد فوات
الابطال والاخذ وحرمة الاتمام مع ان مقتضى ان الركنية هو قاعدة الاشتقاق لا ركنيتها
والاعادة ما وجد عليهم بقاعدة الاشتقاق اثبات الركنية وحاشا لزوم الاتمام في الصواب المرفضة
اولا بغير هذا بل مقتضى الصلة الى كنية وقتنا بانياتهم وان حكموا بانفسا انباءا لمعكوبين على وجه الاجزاء
وذلك لا ينافي كنية الاجزاء في خصوص مورد الدليل وادراكها بانها من غير ان الركنية لا
الاستعمال ولو كان ذلك لهدار دالة قاعدة الاجزاء بقومها والتفاهة في هذه الاشياء
الاجزاء فلا بد من دفع البدعي في عقد الاجزاء كنية ولا بقولها القائل لا نأفول هنا بل من محض
فتنا الصلوة ونلت الاضطراب من الاشكال الثاني ان ما لنا من لزوم الابطال وحرمة الا
من بقاء عقد الاشتقاق بل نكون لهما من باب الدليل الاجتهاد مع عدم الفسح في الثاني فانه
على فرض الجزئية كان يفرض خلاف العمل في الوكع على قولين قول بان جزءه وكذا وقول بان
ام اما ان قلنا ما لو كنية في الفصل الاول فلو جاز من احداهما ان ذلك الشئ مما كان جزئية
الاول وانما انما الجزئية ثبتت الركنية بالاجماع المركب ثانيا انما ان الشئ مما كان ذلك كله
واتا ان لم قلنا لو كنية في الفصل الاول بل قلنا ما لم تأخذ الركنية منه فنقول هنا ان مقتضى القائل
ركنية مع قطع النظر عن اجماع المركب الاول فلما سرنا ان الجزئية فيها شئ جزئية واما
شئ ركنية لكن وهاتين قد اختلفا في حق اجماع المركب فلا بد من دفع البداة انما انما الجزئية
بما ان الجزئية ركنية البنية من مقتضى الركنية بالاجماع المركب ان علمنا باصالة الجزئية فمقتضى البنية
الاصول ان نصيبها لاجزاء المركب لكن اجماع الذي يقع منه انما الجزئية معقد على اجماع الترتيب
الضيق الاول فاعاد الاستفصال ومقتضى الضيق الثاني ان اصل البرز وهو فاعية بالنسبة فاعاد
مقتضى مقتضى الجزئية والركنية معا فان ذلك الحكم بالجزئية وعقد الركنية وغايتها للاصلين غير
ظاهر في الواقع قطع بالاعمال الاصلين لا يمكن القطع بالانفصال بل لا بد من القطع بالانفصال
على رغبة الواقع في جميع الاحوال لا اذا دارسهم بين تحديد ذلك الوجود الجزئية فيكون بالجنس
الفصل الثاني في الجزئية وقدر ان الاصل منه ذلك اما الركنية فلا تدر مشكوك الركنية ومن الاصل منه ذلك
عند الشك فيها واما ان قلنا بانما الجزئية ولا تأخذ الركنية بحكم هنا بالجزئية لا بغيره واذا قلنا
والركنية **الموجع الثالث** انه لو ثبت وجود الشئ في البنية وشك في نفسه وعبرته بالجزئية لا
ماذا الاظهر الحكم بالوجود الجزئية عند استفاد الاصل عند استفاد القطع على ذلك الشئ مستقلا
الاستفاد بالنسبة الشئ الذي شكك في كون ذلك الشئ مقدرة له ام واجبا لمعكوب غير مرتبط به
المشكوك فيه عند الاثبات بالما هو المستدل بنفسه الذي شكك في مقدرة ذلك الشئ له لانه في
والاشارة فان الواجب المعكوب فيه اكثر من الواجب المعكوب بنفسه فلهذا المشكوك بالاعلم انما علم
نفسها سواء كان اصلها بان جعلنا اذ انما من محض ما باننا البنية ام انما بقا كذا في السلام
النسبة انما البنية والاستفاد بانما البنية مفندا للبنية ام لا الحق لا سواءا وجود ذلك الواجب
مطلوبها ام رد ما بين التوسعة والغور وبين منتهى الغور وغير ذلك سواء كان الما هو مبطل كالجزء
بعد التسليم لو كنية الاخرتين مثلا والشرع عدا لفتا ان المسئلة راجعة لما لا شرع في بطلان
منها منها في الاخر كما هو مقتضى الانشاء انما اذا ترك في السلام الما هو بالضيقة انما الصواب واشتد
فانما هو مقتضى السلام على الفرض ما عدا على القولين الاخرين فحكم ببناء البنية اما للفقهاء من الجزاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس

د

فَمَا أَذْهَبَ
الْعَمَلُ إِلَيْهِ
النَّفْسَ

فكصل بالاعطى بالكلف الواضحة الجوانب الاخرى من الاصل والاكثر وكانا استغلايين وكلت الشبهه مراد به سواء حصل الشبهه من صادر من الدليلين كما يفتق في منزوات البرشا على جواب الفتح هذا لو من ايجال الدليل كالامر باخراج ضلع المثلث او زعم انفسه في مطال سنده او من مصادر صوت والافل والاكثر معق بهذا الاصل مع الاحتياط ثم البراءة وبها ان هذا الاكثر الاصل عدم ضلع الكلف بالزهد معضا الى جمله فامرنا باسم الادلة واما المنصفي الدعا سابع

[illegible]

حسبنا الله ونعم الوكيل

أصلًا وأعلمنا بالتكليفات العامة والأحكام الشرعية التي لا تستقل المدين في الشهادة المصادقة بها أو علمنا عليه فوائده لا يلائم مقدار وفيل يرجع إلى الفرع في حكمها أو عليه لا يلائم مقدار وفيل يرجع إلى الفرع وإلى الشكوك إلى أن يعلم البرائة أو يظن بها أن علمنا بحجة الطريقة الموضوع العكس إلى البرائة فيبقى للدين لا للمشكوك مطلقًا أو ما يظن بالاستقلال أو يفصل بين الشك البدوي والطارى جوه بنت ربه -

الدمية لا غير الرابع الى الرابع في الزايد لا اذ حصل الفتن بالاستشغال به بناء على حجة الظن الموضوع الفهم المحض على وجه
الرياضة الشك الذي يحكم بالبرائة وفي الشك الطاري على الاحتياط والاستصحاب وهذا العلم يحتمل احتمال ان رتبة **احدها** العلم الاحتياط
الشك الطاري والحصيل القطع بالبرائة وكذا في الشك الذي البرائة ما لم يحصل القطع بالاستشغال **وثانيها** اعتبار الظن القاطن على البرائة
كان الاول في عقد لزوم الاحتياط والظن الاحتياط كان الثاني في عقد جواز العمل بالبرائة **وثالثها** اعتبار الفتن الشك الطاري الذي البدور
بالعكس الشك الفرقة اذ عرفت ذلك فقول يمكن الحكم بالاحتياط الى ان يثبت البرائة اعني احتمال الاول لوجوه **الاول** ان العلم بالشك
للمو القس الامر به ومنه رتبة لها اهم عند اطلاق يكون مقتضى قوله اقض ما فات اداء الدين وجوب قضا الهاتئ النفس الامر
وان لم يكن معلوما وكذا الدين الواقي ان كان محتملا ولا من ذلك لزوم الاحتياط في الشك الشخصي للقضا والدين لكنه خرج بالاجماع وفي
صورة الشك المقدار عند جأحت الكلام فنقول في التكليف بنقل الامر القضا والدين ثابت وبعد الايمان بالاقول **الشك** صورة سقوط
الامر او العمل به فيكون المستحب هو الامر النفس امرى لم يثبت الاطلاق الاكثر **لخص** على سبيل اقل او اكثر هذا مضاف الى قاعدة
الاستشغال لان الاستشغال ثابتة ككيفية معشبه فلا يمين بحسب اليقين بالبرائة وان قلت بما قلنا السابق من ان الاستشغال امر
بالنسبة الى اقل او اكثر والامر المراد فقد جربا على مضاف الى ان تار لعله اكثر وان قل بالاقول ان الشك في المقدرة حكما في مستحق القضا
فالدليل الاول وهو الاية صريحة في يد بين الامرين الذين كل منهما مقيم للمقتضى المذكور فان قلت ما ذكرت من نصرة الامم
الى الامور النفس افرية في ما قلنا من انها من النصرة الى المعلومات في رد قال بعد حجة خبر مجمل الحال لقوله ان جاكوا فاسوقينا فليتوا
بناء على ان القاسم القاسم القاسم النفس امرى فلا بد ان الفهم من خبر مجمل الحال لا احتمال في مقتضى نفس الامر فقد اجبت عنه سابقا بان القاسم
الى حاله الفتن لا يثبت الدليل في هذا الجواب شيئا كلامك هي بنا بالاضرار الى نفس الامر قلنا ان المعروف اما اجمالى او تفصيلي والذي عليه فتن
من الاضرار الى نفس الامر ما هو بالنسبة الى المعلوم بالتفصيل مع انه لا يحتاج الى العلم بالتفصيل في الاضرار بل يكفي العلم الاجمالي به
مثل ما نحن فيه كقولهم مثل اقض ما فات اداء الدين اذ علمنا بقوا من جهة واستشغال الذمة من جهة الجاه وان لم يعلم المقدار فلا بد من الايمان
بنفس الامر بعد تحقق العلم الاجمالي لا يشترط العلم بالتفصيل والذي يقتضي السابق انما هو علمنا اشتراط العلم اجمالى اجمالى لا يمتنع ان يثبت
نفس الامر وان لم يكن علم اجمالى بالاستشغال كما لو شك بد وان في قوات في بنية وجوبه في علم اجمالى يتحقق في الجملة بنا صانعي لا ينصير القسط
الى نفس الامر بل لا بد من العلم ولو اجمالا لا يجب الفهم خبر مجمل الحال اذ لم يعلم حتى اجمالا لوجوه القاسم من المبدئين الثاني بناء اهل العقول
قلوا قال المولى عليه اسكن دارى شهر هبة سكنها العبد الى يوم الناسخ العشرة في يوم الاقوى من هذا الشهر اما لكان بناء على الاحتياط كان
ملتزم فابى الفرق بين هذين الدليلين وما يثبت من هذا انتقال من اللان الى الموزم فيكشفتنا بهم عن المراد الا بكتاب الامر النفس امرى واما
الدليل الاول فهو متمسك بنفس الموزم او لان قلت لعل بناهم علم ما ذكرت من الاحتياط في المثال المذكور لعله لاجل استحباب عدم دخول الامر

في دوان الاستقلا
والاشبهه المصدا
في الشبهه المصدا

فِيهِ مُتَحَقِّقٌ
مُتَزَيِّقٌ

موضوعه: النفس الامرية لكنها لا تنصرف الى المشكوك اليه بل تنجس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي الدنيا

فہم

۲۵

وقوله عليه السلام كل شيء منه حلال إلا ما ذكرنا من الخمر والميسر والمأكل الميتة والدماء وأما الفرية فبمنعها الأصل فيما يمكن منه لأحاديثها منع ضوابطها لا موجب منها لعدم دلالتها على معارضة أخبار الإجماع في مثل ما ذكرناه وأما الرأج فبمنع هذه الاستصحاب قاعدة الاشتغال ^{الادلة} وأخبار الإجماع بخصوص حديث الثعلب المعروف وحرام من تركه الشبهة هي من الحزبان ومن أخذ الشبهة ارتكب الحزبان وصلح من

[illegible]

2

مَعَ الْبَنَاتِ
فِي الْمَدِينَةِ
وَالْفُتُوحِ

او مقدار دستین
مع عدم اضحلال
احکام الفلستین فی
جنبه الاخری فاقول
فقد انقضی ولا ینال
غالب المحسن وان

فی ثانیہ

مفتی محمد رفیع

از غیب و خفا

عَدَاةً لِّكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمِنْ خَلْقِهَا
وَعَدَهَا

او السبب بخاتم ان استحباب حال العقل ليس اخلاقي هذا النزاع لتعدد العنوان بل الاستحباب للعقد مطلقا ليس عن النزاع لقول الاجماع

الاجماع منصف والعقل غيرا كما يجوز ان يكون الفرع غير ملزم لمعتبر عند الشارع ذو الطلق ايضا لزيادة الامتياز او اما الموضوع الثاني
فلا يمكن ان يقر منه صيغة المحجة لان الاصل عند محجة الطرح الفرعي بالتدليل ونفي الاصلو محالة لعدم الخرج الا ان هذا ان كل من
لتمسك لا نفسا مذهب في بين الفرعية والاصولية فالتفصيل خرق للاجماع المركب فلا بد ما من القول بمحجة لا تنفع الفرعي والاصولية معا
من نفي محجة بينهما معا وقد ظهر في الموضوع الاول بطلان نفي المحجة الفرعية لا سلبا لفرعية الاحكام الخاصة للمثبتة للاحكام الظاهرية من نفي
محجةها بلزم نفي مطلق الفرع الفرعية ومنه يلزم ما يلزم فانحصر الامر في القول بمحجة لا تنفع بينهما معا وهو المطلوب باطل محجة لا يمكن
اذا كان من الاستدلال بالفرعية والاصولية فان قلنا انك جعلت الطرح محجة عند المسئلة الاصولية اضع محجة الاستصحاب المطلق
بالمسئلة الاصولية فانفصل على ذلك فعد هذا لاجماع المركب من عمل بالفرع لا اصولا بمعم وان قد بينا الى بار المسائل الاصولية
وجعلت الطرح محجة فيها فعد هذا لثبوت صانع عند محجة الطرح في الاصول فلنا تفصيل ذلك فنعني الاجماع المركب فظهر ان الحق في الموضوع الثاني
لمحجة هذا والتفصيل عند محجة الطرح في الموضوع الثالث للاصل الاصل واما دعوان كل من عمل بلا تفصيل فمفهومه فالتفصيل خرق للاجماع فهو
مدفوع بان لو لم يكن احد من المتسكنين بالرواية فرق بين المسائل الفرعية والاصولية لثبات الطرح عند مع القول بدور الاستصحاب كونه
اصولية لم فرعية هذا المستصحب هو الحق انما الاجماع موجودا ولكن الامر ليس كذلك لان من العلماء من تمسك بالرواية مع عدم ثبوتها بين
الاصولية والفرعية في العمل بالفرع منهم من فحرق بكنها او سلبها ما منع عند فرعية المسئلة مفهم وليس هذا الجا على العمل بالرواية
محجة بل محجة مختلفة في نهيدته وهذا مضر للاجماع لانه لا بد ان يكون المحجة للاجماع فعلية لا تفيدته واما الموضوع الثاني
ففيه من حل الاول في المستصحب كما من موضوعا الصرفة الرئيسية بالفرعية هذا الطرح محجة في جنة الاستصحاب من الاستصحاب امثاله كما
حلنا بقوله انما سألها ثم مضى ما شككنا في صيرورة كبريا فلا فله ليجلسه الاستصحاب ففهم الباطل المسئل والمسلول للاعتقاد بالملامعة
فكل لو طنا بطرية الجسم ثم شككنا في صيرورة بعد ذلك فلا فله الفحاسة الهابسة كالعدا الهابسة فاستحقا الرطوبة ففهم الفحاسة
لو طنا محجة في شككنا في صيرورة ففهم الفحاسة الهابسة كالعدا الهابسة فاستحقا الرطوبة ففهم الفحاسة
بالمسائل الاصولية كماله هذا والافست المعلوم في السابق المتكوك في الاخر مع هذا الرواية من هذا الشغل المتكول في المسائل
في ان المستصحب في كل من الموضوع المستنبط هذا الطرح محجة في جنة الاستصحاب من الاستصحاب اما المرحلة الاولى فالحق بها محجة
وانما الاصل عند المحجة وذلك لثبوتها في لا تفصيل البين الا بغير مستله الشامل لعدم نفس بغير القلة الا بغير الا بغير الكثرة
ولا بد من ذلك لثبوتها تارة القلة على المشكوك من الجحاسة وعرفا فان عبر الباطل القلة ليس شأن الشارع فيما فلا بد من العمل على ترتيب
الا تار فهدل الرواية على محجة الاستصحاب بالثبوت على الكوارم الفرعية بدلالة الالتزام والافتضاء فهدل الطرح الفرعية جنة
قلنا ان المحجة الطرح في الفرع هذا انما هو الاجماع فهو منصف لان من افوال محجة الاستصحاب في الاحكام والموضوعات كما هو
العقل فهو لا بل هي من النجيز العقل جعل الشارع الطرح محجة في الاحكام والموضوعات ويكون الفارق خسر محكم والموضوع قلنا
الا انه لا ضلالة ان يوزن خبر خاص في موضوع خاص من طلبة الفقه واما الطرح كان يلزم على انه لو عرنا فاما سلبا فمستند كثر بخلاف
بكن الحكم بالقلة وترتيب تار ما هي تعلم اكثر لعل في كل من عمل بالفرع للاجماع المركب فبقول لا فرق بين الجزئ الخاص للعقد للفرع في الموضوع
الجزئ الرئيسي للفقه وبين الجزئ العام كل ان لم يكن الا في خارج العمل بالفرع فالحاصل من العمل بالفرع من العام ما خرج للفرع من لا يخرج كالمشهور
وثانيا نقول ان المقدمة العامة لفرع الاجماع المركب موجودا فاما مدعي الاجماع في مسئلة الاستصحاب بين الاحكام والموضوعات فنقول نعم
بل نقول ان كل من تمسك بالتفصيل في اعين الطرح المستنبطة الاحكام الفرعية الفرعية المستنبطة بالموضوع مستنبطة الفرعية الرئيسية بالموضوع
ايقو العقلية فطرح بان لا ريبا بالموضوع والعقد في فلهما كلاما موجودا واما المرحلة الثانية فمفهومها محجة
الفرع في مسئلة الاستصحاب من الاستصحاب للاصل في علم من المحجة الطرح لان العمل بمحجة الطرح غير ملزم عند محجة الجح او اما الاجماع في
كل موجودا فكيف فلا ان المحجة هي بطلان العمل بالفرع في الاستصحاب من الاستصحاب اما الاستدلال بالاصولية
بمفهومها بالموضوعات الصرا انما هو انما يكون الامر واما من العقد كالموضوعات من الاجماع جوار جمع العقول لثبات العمل في
لو ادعا المحي لم ولكن شككنا في صيرورة الباطل وازاره واما اذا ادعا الامر من العقد كالمسئلة الفرعية فمفهومها ان العمل بالفرع في
الرجوع وجوبية كالفرعي المستحب بالاطلاق او تفهيمه بقصود الجح الطرح الاستصحاب من الاستصحاب ما كونه مرجعا لاحد العقد لا سلبا لاما
المرحلة الثالثة وهي محجة الطرح في الاستصحاب المعلوم من الاستصحاب الموضوع المستنبط كالمشاهة العقل عند الفرض بد
الفرعية واما الباطل الحقيقة بناء على ان الفرع لا يستلزم الموضوع المستنبط به لا شك من ان العمل بالموضوع المستنبط ملازم بغير

في محجة الطرح
في موضوعات
الموضوعات
الفرعية
بالفعلات

في الموضوعات
في الموضوعات

قد يما وحديا على الاستدلال بالادلة العملية ولا يمكن تقييدها الا بنسبها اصول العدته مصتفا الى ظهور دليلهم العقلي ورويه في ذلك سب

الفرعي الظاهر ومن ثم احرز العلم بالظن خرج عنه بالدليل الظن بالحكم الفرعي والباطن الظاهر المسبب الدليل بالادلة والظاهر ما كان عليه
الظن بالموضوع المستند فخرج عن الأصل لادليل عليه والحاصل اننا لم نجبه الظن من الإجماع والعدل منصفنا من الأصل ان الأصل يقول
ملازم لعدا الضمان وما يلزم من وجود مدعيه فهو محقق الملازمة ان الأصل بنواهم على أصلين أحدهما الضمان السطحي إذا شك في سطر
من روايته بضمها والآخر أصالة العدل إذا شك في كونه الحق أو كمالا زاد في الحش وبني الأصل الأول واضح لان مرجع التمسك إلى الظن
2 ان الضمان من المعصية هل هو العدل الضمان من الروايات ان يدركها الأصل عند صدقها بما انفردت اليها أو ما سبق الأصل إلى الضمان والحق
في الزيادة من الروايات والعدل يرجع إلى ان الضمان من المعصية هل يكون العدل الذي يحسنه الراوي ويكونا نفس ولا يرتب الأصل عند صدقها بما جمل
وإذا زعم من الروايات عن المعصية يكون الأصل الزيادة بعد ما سأل الأصل الزيادة لا يصح التمسك بواحدة لا منقصة في جهة الاستصحاب لاحتيا
ان يكون لفظ الضمان من المعصية نفس ذلك كما هو مقتضى الأصل الثابت من لا منقصة فيلزم من صحة التمسك به عند صحة التمسك به ولكن يمكن
الجواب عن ذلك بجواب **الأول** ان الضمان الزيادة مسألة ولكن خليفه عند الزيادة دليل احتياذي وادعى الأصل يحصل لظن بعد الزيادة
من الظن وهذا الظن قطعي باعتبار زيادة غرضه في المشتبه اعني لا يخرج عن المشتبه منه ويخرج عن غير الضمان لان عجزا لصحة التمسك
ولا شك هنا في عد الزيادة فيكون المراد على الظن الضمان الزيادة ظهور عند الزيادة لا استصحابا عند الزيادة بقرينة ان الاستصحاب لا يحميه
هنا بل يقتضي الزيادة **الثاني** سلطنا ان أصل الزيادة عند التمسك ولكن لا شك في الزيادة في خصوص هذا الاستصحاب بل يقطع بأنه لو صدق
المعصية لفظ في باب لا استصحاب كان هو ما ذكره الراوي **الثالث** اننا لو قلنا بانصرفت لا تنصرف في الموضوعات المستنبط فلا يفهم منه غرض
اجزاء القاعدة في نفس لا تنصرف في موضوع من حيث ان مورد التي عن التمسك هو ما سبق في الروايات وقد مر نظيره في الاستدلال
على عدم جبهة خبر الولد بالاجماع الذي يحسنه في موضوعه فحينئذ في زعمه ان لو كان قول السيد جزم لزم عدم جبهة فلهذا في قوله
اجماعا لم يفرق خبر واحد فحينئذ بان قوله لا ينصرف في نفسه فلهذا في قوله فظهر مما مر ان الظن بجبهة الاستصحاب من باب لا يثبت البس جبهة الموضوع
المستند **المقال الثاني** في ان الظن بذلك الاستصحاب جزم لا يثبت جبهة الاستصحاب من باب الوصف ان الكلام في هذا المقام انما كالمقام
السابق في موضوع التمسك انما حكم فرعي واما حكم اصولي واما موضوع من شرطه ما فرعية والاصولية واما موضوع مستند والتمسك به
في ذلك المقام هو التمسك في المقام السابق لان الظن بالموضوع المستند هنا جبهة لا يتم لان الملازم هذا الظن بالحكم الفرعي هو
الذي دل الدليل على جبهة مخالفة ثمرة ان الظن الملازم فيه هو الظن بالحكم الظاهر واما الظن المعلق بالموضوع الصريح المرتبط بالحكم الاخر
فظهر بجوابه لان الكلام يرجع إلى جهة الظن الموضوع الصريح والمعلقا منه على احوال فانها لا جبهة ان مطابق الظن للحالة السابقة والاملا
ما لا ظهر عدم الجبهة منه بعد الدليل على جهة الظن الذي يكون متعلقه بالحكم الفرعي الجزم كما اذا سب من الظن بالموضوع الصريح بل التمسك
جهة الظن بالحكم الفرعي الكلي وما ذكره من كل من جهة الظن في الموضوع الصريح عند الحاجة للحالة السابقة فالمراد هنا بغيره من دون
ممكن ثم الفصل اما ان يقول بجبهة الظن الموضوع الصريح المرتبط بالحكم الفرعي عند الحاجة للحالة السابقة من جهة من يحكم فرعي الظن
في الفرع جزم مع عدم ما خليفه للحالة السابقة في ذلك انما بسبب الجبهة من الحاجة او يقول بجبهة الظن لذكور من جهة قصر المطابقة للحالة السابقة
من دون مدخلته لكونه ظنا بالحكم الفرعي ويقول بالجبهة من جهة تركب الاشياء ومدخلته في الجبهة فيكون الجبهة بسببه عن الظن بالحكم
الفرعي مع مطابقته للحالة السابقة فكان الاول فيها ولا ان لم يثبت في الفرع الاجبة الظن بالحكم الكلي الجزئية وانما بان ان الفرع الجزئية
هي المطابقة للحالة السابقة وغير مطابق لها حكم لا بعد عدم مدخلته المطابقة في جهة استيفي الفرع بين المطابق وغير المطابق وتوحيدها
وهو الظن بالحكم الفرعي فيها ما وانما الثاني والثالث ضمه ما ملنا اوله في الاول ثم انما ذكرنا هنا من جهة جهة الظن في الموضوع الصريح المرتبط
بالحكم الفرعي في الاستصحاب الامن بالاشياء ما مرنا بها من جهة من جهة الظن بعينه وانما الجبهة الاستصحاب من باب الاستصحاب لان الظن هنا
متعلق بالحكم الجزئي وهنا بالحكم الكلي الفرعي لان بقاء التمسك طبع بعد الفرع بين الجزئي والكلي فخص الجزئية بالكتابة لا بصحة الجزئية
ثم ثم ان ما ذكرنا من جهة جهة الظن في الموضوع الفرعي انما هو من جهة الأصل والافند يقوم دليل على جهة جهة الظن في الموضوع الصريح معا
كما لفتوا إلى جانب والظن بل جهة الجبهة غير **الامثلة** **الدال** ان الاستصحاب ما ضحا المسحوق في متعين وجوه كدعوى كدعوى الضمان
الحكم موضوعي وما ضحا الدليل في الاستصحاب حال الفعل واستصحاب حال الشرح وعلى الاخير اما استصحابا الشرع اما استصحابا الإجماع وقد
عن استصحابا الفعل لثبوت النفي في البرائة الاصولية وهو جزم بطلان وقرين مما ذكرنا ليجعل الأصل بلا لاشا في بعضنا التمسك بالافند
يكون الاستصحاب استصحابا بالحالة شوق خارج عن الادلة المعتبرة ثم اعلم ان حريم محل النزاع في الاستصحاب يقع في جهة **الأول** لا يدخل الاستصحاب
الوجود في محل النزاع ويظهر بعض لنا خيرة كون الاستصحاب المتدبر محل النزاع فلهذا لوجود **الأول** الإجماع المحقق من التمسك بالمواد

في غير هذا الظن
من انما انما انما

في مقام الاستصحاب
باعتبار

امام حسن علیہ السلام

والصواب لا ينفصل بالثلاث

وكل قبح لا ينقض بالشك وعدم رعاية تلك القاعدة في حل المسك بين الأربع يدعوه من الموارد لا بوجوب الصداق في النضام إلا أن تلك الموارد بما ينقض فيه البقن بالبقن للدليل الوارد فهو تخصيص ولأن العام المخصص يجب توهم أن الأصل عدم صدوره من الخبر عن الإمام ثم خبرنا من جهة الاستصحاب الخبر عدم عيتمد نوع بعدم استنول الخبر إلى نفي بقعه وبأن الغرض تراكم الأدلة الكلية لتحصيل القطع وأذا جعلنا ظاهراً الصدور رجعة مما فلا إشكال لا نقض

أقل المنفعة من أجله بغيره عند الشك بقا الحجة على المتأخر برفع الخلاف ولا يجوز مقولته ذلك **وثانها** سلمنا عدم العلم بكونها من البقير بالبقير
على الوجه الأحكام الشرعية فكيف يمكن العلم ببقائها على الاستصحاب الأحكام المرفوعة برفع الخلاف عند عدم ثبات المتأخر وعدم خلاف
الأخرى والنتيجة لا يوجد الخلاف والفرق فيجب الاستصحاب العقدان **قلنا** لو سلمنا عدم العلم بالبقير بالبقير لم يلزم العلم بالبقير بالبقير
معلوم ببناء المكش البقير والاشتمال منه إلى البقير فلا يرسله المكش لا الاستصحاب لان تحقيقهم مقبول ذلك المتأخر مكانه وان علموا بانه ذلك

القبض اية ولكن جرت النكاح الا انهما اعتدلا بكون وهذا يكون عن مدحجته الاستصحابا عندهم والا لعلوا بانه في المثال لمقرض ما لم يصدق
الخروج من البيت الى البقر وامسوا اليه الكتاب قلنا اذ خرج ذلك المثال الاستصحابا ان يعلم المفعول ان بنائه وادته ايقافا للمكان المأخوذ
كانت ما مثلا او بعلوا وادته الخروج من هذا المكان الى المأخوذ وعد التوقف فيه ولا يعلم ان فرضه ليقاد للمكان المأخوذ لا انما هو المأخوذ
يملكو ما سحبا عند الخروج من اقبض المتضاد بان سحبا عندئذ وادته وبهانه كما كانت في الشوا الثانية لا يعلموا بان سحبا عند الخروج يكون
مما سحبا مع استصحابها ايضا الارادة على الخروج والاحقر فقد يكون سحبا متبوع والاقل استصحابا تابع وفي الشوا الثالثة الى يكون سحبا
بالنبيذ الارادة شك في الحاد والنبيذ الخروج شك في الحاد واشكال لسائر الاصل عن المعاصر والنبيذ الخروج ومع ذلك يعلمون
ولكن طول ذلك لا يضرنا لاننا مع اننا نجا حجة الاستصحاب في الجملة لاسم وبكونه العلم بالاستصحاب في الصوتين الاولين وهذا وقد سحبا

عن هذا الجواب بانهم لا يحصل الشك في الفرق عند الوصف عندنا لا يمتنع في ان علمهم لا يستحق ان ياب الوصف لا سيما في هذه شأنهم على العلم الا
 استحسان ان ياب السبيل الوصف الامري اتم عنه لشدة العلم الصحيح ايضا فيبقى في اليقين السابق لا يرفعون اليقين في ان الكاظمية لا يرفعون اليقين
 يحصل الشك في فضل واحد منهم ذلك انهم مع انهم مع الشك في الذي قيل في حقهم لا يرفعون اليقين في ذلك وعند المنافعة في ذلك
 الامر من الشك في الحق اليقين والشك في الامتياز في حقهم الاول واحد منهم الاول واحد من الثاني ليدعونه وان هذا هو الغرض

الذين انعدم بهم اليقين السابق الى ان يحصل القطع او الفرق المتيقن عندهم مع معانيهم او مقامهم على الخلاف لم يعلم ان لنا العذر المحجج بالمرش
وتبيل على خلافه لان جبهته انما هو من بالقرينة المصنوعه واذا ردت المصنوعه ايام ولا تجتنب في علم من حيث هو فاذا اطلع المصنوع على جهة الخطا
فلم يترحم طمنا بغيره بل بقيهم كما نقول في ذلك بقرينة المصنوعه اشد ولا بعدا لمعراج عذر اغلر بالجلد والتبيل على كل العقلاء والفقراء
المصطلح لغرا بالجلد والتبيل فيمن وجبوا اذا علمنا اننا العقلاء وشككتنا في ردع المصنوعه نهينا بالامسلا ويكون لنا العذر المحجج انما اليقين

الاسم قائما اذا ضمنا بوجه المصروف لا محبة في بنا العلاء في نحو بنا منهم على الاستحقاق قولنا ما قطع با واما اصولهم منهم بل يصرح
بالبعض على طرفهم كاعرف من الاثنا ولو سكتنا بعد القطع بالضمير على طرفهم فكيف القطع بعد المتع عن بنا منهم وما اكلت الحب اية
ولو سكتنا ابقم هذا القطع شق من ايثنا ولا اصبنا فلا اقل من اقل هو كذا انا فان من ضاحوا القطع ولو سكتنا لكون صمها سحيا فاذا
مضمنا فلا اقل من ايا اربنا اقل محبة الاستحقاق احسن القطع فان فله من الشايع امل الفعل من عملهم بالاستحقاق ما محبة 2 ثانيا

وذلك لأبوابنا من العمل بما وذا العلم فان الاستحقاق الجليل قلنا هم يعلو بالاستحقاق وان لا خلو لأبوابنا الخاصة فخلل لا بان لا يست
عندنا إلى الاستحقاق لم يتحقق من الشارح منع منه جهل من العمل الذي يكون مجده عليهم ومع هذا فهم كانوا هذا الدليل كمنه من غير حجة
فقد تحقق ما هو قبل إدعائهم فلا نقول **الوجه الثالث** الاستغناء وهو على من قسم بوجوب الكل باختيار الاستغناء وهو يحتاج مع اختياره إلى باب
السبب من بالوصف فلهذا الاستغناء ان كنا نقول ان سببا في قسم بوجوب الكل بهذا الاستغناء لا يحتاج فيه إلى وصف ولا إلى حجة
الاستغناء من الاستغناء

أما القسم **الثاني** من أن بنا الشارع في أكثر المواضع من أعيان الأشياء بقدر ما لو وصفه بالثبات والعدم
 بلحق بالاعتقاد فيه مع أن لم يجهله إلا الصفاة ومنها ما لا يزال إلا بالوصف الاستغناء **والثالث** أنه لو كان اعتبار الاستغناء اعتباراً
 السابق لغيره لكان اعتبار الاستغناء مع اعتبار الوصف كذا القول والوصف في كل واحد
 من المواضع فلا اعتبار بالاستغناء في كل المواضع كما لو كان من مواضع القول بعد نفاذ العمل كما لو كان من مواضع
 ففقد الاستغناء الصفة المفصلة الاستغناء عن مواضع الاستغناء في كل المواضع مع أنه يقتضي فيها **وأما القسم الثالث** من الاستغناء

[illegible]

الفرع يجعله مستوفى وهو انفع لنا بالعلم ان يكون الصوفا لها الا ان العلم هو بمنزلة الامر الدال على ان يكون بها ما لا

فانسان لا يملك

عَمَّا لَوَّحًا لِّلشَّامِ فِي
مِصْرَ صَفْحَيْنِ

التقسيم في القيد غلبته وجود ما ويمكن ان يقال ان نفس الحالة السابقة توفرت لكن بالبقاء في مولود الاستعجاب مع قطع النظر
 الاستقرار وانت اذا لاحظت مجموع ما ذكرناه قطعت بحجية
 الاستمالة في الجملة

[illegible]

۵۰۰

من المخطوطات النادرة في
مكتبة المتحف البريطاني

فصل فی احکام انکاح

اشهد ان لا اله الا الله
محيي الميوت

في اثبات حجية الاستصحاب في خصوص الأحكام وبدل عليها ما سبق في الأصل السابق والمنكر له بها مع قوله بحجية في الموضوعات كان
يتوهم عدم دلالة الاخبار على ذلك لكون موكود ما الموضوعات فخص الجواب بها فبقي ان مثل طهارة الثوب المحذور من الأحكام لا الموضوعية ثم وان عوم
الجواب كان لوجوه الام على العهد لانه عند التفتت الى مساو الموضوعات وان ذلك لا يتم فيها ليس موقفا بالشك والاول في ذلك الاستصحاب لا يقوم احاد
الاختصاص في علميتها مع انه واد عليه انهم او يتوهم ان يختص الاختصاص بالموضوعات قبل الفصل بعد اولى من حيثها بما بعد الفصل اقل مختصا مع امكان منع التوهم
انظر الى ربط الاحكام بالمشطها ملا فلما بناها في المقابن فبسطت الموضوع المنزع عليه الحكم الشرعي كذا الموضوع والقدالة الاصول بها فم اوانه يلزم من
والفصول والظواهر والبيروا لكونه غير اول ولا يبايحه ان يحل نظرهم في ذلك الموار وبقية استصحابا من موضوع لا الحكم المقارعة لذل والقدالة الفصل بها في الحكم
بمكون شيئا للموضوع وان لم يكن هناك حكم يستصحب الاستصحاب الحكم على التوهم كما سار بقية الموضوع لا اولا استصحابا لذل او رطوبة الثوب عدم الفصل لاستصحابه و
المادة لغير جواز التائب فان فلا فصل حكمه بقية القلة او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
اولا انما نجد انفسنا ان محظوظهم ليس الاستصحاب الموضوع لاحد الاختصاصات انما لا يخلو انما يحكمون في الموضوع فبها الاختصاص انما استصحبوا بعضه انما لا
اولم يكن في البين انما الاختصاص الملكة لعدم التماس من ان لم يكن لاحدها ما يخلو الملكة فان فلا فصل حكمه بقية الموضوع لا اولا استصحابا لذل
لنعمتاهم وان عليهم فلما اولا لا ليس للاستصحاب اي الحالة انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص
والاختصاص فان فلا فصل حكمه بقية القلة او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
الحاجته فلما ان بناء علم على خلافه من جهة مقتضى الاجمال انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص
ليس بحجة للاصل فلما ان بناء علم على خلافه من جهة مقتضى الاجمال انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص انما بناها انما لا يخلو من الاختصاص
خلقه وهو كما واما القرينة الثالثة فهي ان مجموع ما سبق من لوجوهنا بعد الفصل بحجة الاستصحاب على انواع المحلل الثاني
في حجة الاستصحاب في الاحكام فلو يمكن اثبات ذلك بالقرن الثلاثة المتقدمة في المرحلة الاولى لان التمسك الفاتنة من مصادق القلة المظلمة بل في حكمها
اعلم ان هذا او رد على المرحلة الثانية من بعد كونها الموضوع من شائع فبقي الاستصحاب فبقي الاستصحاب فبقي الاستصحاب فبقي الاستصحاب فبقي الاستصحاب
فهو انما موجود ان على المشقة لا يخرج لفهم ولو شكوا في هذا التوهم بعد العلم به محكمات بقائه ولو شكوا في التوسعة والقور سواها الا ان
ولو شكوا في التوسعة المطلقة والمؤتمنة سواها الا ان ولو شكوا في هذا التوهم بعد العلم به محكمات بقائه ولو شكوا في التوسعة والقور سواها الا ان
زاهم بنو فقومها لو يشكوا في الموضوعين بل احاد الموضوعين بالآخر بعد العلم بالحكم بالموضوع الاول كالحضرة انما لا يخلو من الاختصاص
والشرع لا لازم عليه الفصل فان لم يفرع موضوعا على التوهم لكانها محكمات فلو كانا شخض من زمانا وفندخل الوقت ثم لم يخلو من الاختصاص
او لم يكن تكا عند العمل العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو والحاصل ان المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو والحاصل ان المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو
النوا انما هو لاجل دعائها الاستصحابا لذل ولعل المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو والحاصل ان المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو
ولعل المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو والحاصل ان المانع هنا موجود العلم بالاستصحاب لئلا الموضوع كانه موضوع لغو
بها من ان الوصف معموله بقا وان كان فلا بعد الفصل حيث المطلقة حجة القلة وقوله بقية الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص
المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
والا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
فند لا تانتم من لغو الفصل وهو لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
فصل من حيث سبب القلة بل من حيث لفظه على هذا الفصل وانما يقول بعد حجة الاحكام انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
الموضوعات يكون الجواب مختصا بالحق في ذلك الموار كالقوله في الجواب الجواب من الموضوعات بل من الموضوعات بل من الموضوعات بل من الموضوعات
العلماء ارحم شعروا ما في حق النظر في تقديم استصحاب القلة على استصحاب التوهم وقدر من الاحكام مطلين بان هذا الموضوع قد كان محظوظا
مقد على الحكم في مودنوه بان فرضهم من ان هو كونه استصحابا لذل او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
مكلا استصحابا لذل او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
مطلين بانما استصحابا لذل او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
لبن اصل الاستصحاب لذل او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به
سلما كون الموضوعات لكن بينها القوم لفظية للتوهم وانما يقول بعد حجة الاحكام انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
بل انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة الا انما لا يخلو من الاختصاص المتقدمة
الموضوع والحكم بحكمه وثالث ان ذلك يتم بها ليس من التوهم بل من الاختصاص الفاتنة كالقوله في الجواب الجواب من الموضوعات بل من الموضوعات بل من الموضوعات
واما لاجل كون الاختصاصات سلسلة عليه فبقيت من طلبة الاختصاصات ان هذا الوجه من التوهم بل من الموضوعات بل من الموضوعات بل من الموضوعات
فلا ان الاختصاصات سلسلة عليه فبقيت من طلبة الاختصاصات ان هذا الوجه من التوهم بل من الموضوعات بل من الموضوعات بل من الموضوعات
اصل في الاحكام الفصل ثانيا لذل او رطوبة وانما بناها مولا لاجل الاختصاص لا الاستصحاب في الموضوع فلما الفصل كما كانت قبل التعر به

في حجة الاستصحاب في الاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

عمر کل

اولاً ان التكليف ان كان موقفاً لا استصحاباً في الوقت لبقاء الأمر قطعاً لا جديداً وارتفاع الأمر قطعاً اذ القضاء بغيره جديداً وهو موقوف فان قلنا ببدلية الامر على التكرار والابتداء من مميزات الأمر لو عدم الدلالة عليه فعدم الالبتان تأنيهاً من لوازم الامتثال بالطبيعة فعينه امكان عروض الشك في الموقت كالوضع المرضي الذي حدث من غير انشاء النهائي في جواب تمام الصواب الى اللبس امكان وجود الخطأ المتماثل في التكليفات ايضاً كالوضعية واليه بين حال الاجتماع وغيره للعقود ومن منع من استصحاب حال الاجتماع فيما اذا كان الشك في المقضيya و قدح العارض ان نظر الى ان الوصف لا يحصل فهو مشترك في الوجود فلا يخفى ان هذا احتمال ثالث وهو انما الروايع على العرفا فيقول بان يخرج من خارج وتجهل انه نفساً لا ينقطع الى اليقين شائناً لمكانه اذ الاجتماع كغيره موجوداً مستغلة للتكليفات مع جميع أنواع ولكن باعتبار هذا الحدود الذي كون شخصي ذلك تكليفه بضرورة للتأنيص ويحصل في صورته الخاصة في حال الشك لما حصل فيجعل خصوصاً الخاصة من مميزات جزء العقلة النامية ووجه الوضعية هو الغرضية لشدال المصوم فيكون انما وان اليقين غير موقوف الى الخلاء فيعين ان لا يراى باعتبار من استصحاباً بالحدود وصق والآخر تكليفه لو في تمامه من الاستصحاباً بامكان لان الغرضية المطلوبة فاعلم على هذا اسفل الالتماع في عدم عجيبة استصحاب التعاضل من هذا من يتخصيص هو انما هو اسفل الالتماع لاني هو من انما والتخصيص بغير الوعد وانما يلزم على الثاني لا الاول ولما حصل ان لا يفيده كان ولا على حكم حاله لانه فان بين تجاوت خصيصاً بالحدود بالتحكم الوضع كما قاله الختم ولا خلاف ان كذا من تخصيص اسفل الالتماع بغيره في التعاضل لان اليقين لا يخبر عن ذلك ولكن استصحاباً من

اهل الغلبا من اهل دين واما الجاهل فهو معلوم في جنبه فان قلنا ان الشبهة التي في الرواية كانت غلة ثالثة فلو جاز للشافعي ان يثبت ذلك لكانت
 ظوا عن عدم كونه غلة ثالثة وان كان غلة واحدة فكيف يثبت عن مورد التواضع غير الحكم بعد النص بحد وجود غلة واحدة في ذلك الموضع فان
 الجواز في ذلك يحتاج الى التماس في وجه الاختلاف في صحة النص لعله في ظاهره كالمصلحة لا كره هو المحجة وفيهم الغل بغيره با عدم النص في كل موضع
 اما لان عدل الشرع مبرر وان لان استعمال غلة واحدة لغيره فمادة لان عدل الشرع منها ما هو الداعي فلهذا قد علمنا ما يكون من كسبا
 والمؤثرات فان انصفنا على من لا يجمع جملتها ما واحد وقد عرفنا ان الحق مع الاكثر ثم احلنا في انه لو خرج بعض ما وجد به الغلة النص لكان
 عن نفي الحكم كما يقول النبيذ السكر حلال بعد قوله المحرم لان لا ينسكروا من هذا الاخراج يوجد في بعض النسخ الغلة بمسكنة لان كون
 من الغلة لا المؤثرات فلا يمكن التمسك عن مورد النقص لا بوجوب بل كيف من الغلة وعدا لان فيه خصوص الخروج لا مطلقا بعد قوله
 الى ان لا دليل على التحريم في اصلنا نحن فيهم من قوله المحرم لان لا ينسكروا لا ينسكروا غلة ثالثة كل مورد للمحرمة ولكن تحليل الشايع في
 خاص كيف عن غلة لعله لا ينسكروا من هذا المورد الخاص لا مطلقا بل بالعموم في هذا المورد والظاهر في هذا النوع هو الاجابة للفرع فيجب على
 باننا نحن التواضع الاول من المورد وبقوله يخرج ما خرج فانه قلنا الحكم الموضع على اننا ما قبل كونه لانا المغير بصران والنية وما
 مصل يقول ان غيرنا يحكي نرساكت بالذلة بعد رواه الغير لا يثبت عدا جاز الاستصحاب في الغيب الاولين للقطع ما في الحكم ولما

[illegible]

الضعف في نظام الحكم

حال غنیمت

انوار الہامیہ

[illegible]

في مقام الشك
المانع

أما أصل عدم تعدد المعنى العزى فمما ذكره من أصل عدم تقدم معناه وان علم أن كان له معنى في اللغة غير هذا المعنى العزى لكن احتمال اشتراك في اللفظ بين المعنى العزى وذلك المعنى المجرد فاصل آخر لما حدث ح سلب عن المعارض معناه جانا لعدم الاشتراك في اللفظ وأما النقل فعلوم هذا لا يمكن فهمه إلا بالمراسلة وان سكنا في أن هذا اللفظ هل كان في اللفظ موضوعا للعلم لا بل لا كان من لفظ المحدث لكن نقلوا أن المعنى كان موجودا فيها وكان لفظ من اللفظ موضوعا بانه هذا اللفظ أو غيرهما بأخذ اللفظ والمعنى لا ضالة عند ذلك الوضع وأصل آخر لما حدث معناه مثله وان شككت في وجوب اللفظ واللفظ

سلبنا عند ذلك ولكن يمنع خبرها الاستحسان فقد استعمل في كون الاستحسان في معناها شيئا بالجماع فيمكن أن يكون شيئا بالجماع في أمثال اللغة على الاختصاص والاختصاص لا يقتضي خلاف طريقتي أهل القول فلا يكون هناك دليل على اعتبار الاستحسان وأما إذا كان المشكوك منه شيئا بالجماع استمر اعتبار الاستحسان شيئا بالجماع فلا يكون في الاستحسان أن كان مقتضى خبره ما من لزوم الدوام من اعتبار الاستحسان على من عدم الدور مما بناه السند ما من شأنه أن العمل بالأصل قبل الخبر لا يجوز مع أن تم ما يتم في هذا العلم لأنه لا يمكن أن يتم بالاجتماع المركب منه أو لا يمنع الاجتماع وثانها أنه يمكن الظاهر في فهمه العكس قوي لأنها لا يمنع الاجتماع القطعي وثالثها أن ذلك لا يمنع شيئا إلا أنه بالاصل بالاجتماع في فهمه الأصل وان كان في صرافيته أنه لا يمنع العمل بالأصل قبل الخبر في قولنا ان القول بلزوم المحقق كلف بما لا يطلق أن لا يلزم من الخبر شيئا وهو من غير أن يمكن أن يفسر أن معناه بالبيان أن ذلك لا يطلق العمل بالأصل كما مضى لأنها لا تشرط المحقق فلما أنه يمكن أن يكتب لا يختص بالخروج من المحدث بالبيان بل في غير طبق الاختصاص مع أن ذلك لا يلزم لزم لا يخص بالعامر أما المفسر فيمكن أن يفسر اللفظ على أنه من الاشتراك بالاختصاص بالاختصاص والاختصاص وثانها أن ذلك كما يتم في بعض الأصول جميعها إلا أن يتم ذلك بالاجتماع وقد فيه وما إذا كان المشكوك فيه شيئا بالجماع والاختصاص لا بد من كونها المصطلح في الاشتراك والتكلم في هذا من حروفه اضطرابا فقه ما من لزوم الدور أو عدم المشكوك فيه كونه فرضا ثانيا بعد الدليل على اعتبار الاستحسان ثالثا لعدم اعتبار الاختصاص مع كون شيئا بالجماع على الاختصاص فان قلنا أن ذلك موجود فان صامنا ما لم يكن بحيث لا يستحق العمل بالبيان بل يكون كل من لا يجزى الاستحسان في معنى الصلوة لا بالجماع المركب وهو جوازنا

في بيان اشتراك اللفظ في معناه

أما أن الاختصاص مفقود ولا يكتفي وثانها أن القول بمقتضى ما يمكن أن يكون مستند الاستحسان لصاوة كنه ذلك يمكن أن يكون مستند إلى استحسان معناه التيمم والتمسك بالهدى على الخاص ما أن كان المشكوك فيه شيئا بالجماع والاختصاص لا بد من كونها المصطلح في الاشتراك والتكلم في هذا من حروفه اضطرابا فقه ما من لزوم الدور أو عدم المشكوك فيه كونه فرضا ثانيا بعد الدليل على اعتبار الاستحسان ثالثا لعدم اعتبار الاختصاص مع كون شيئا بالجماع على الاختصاص فان قلنا أن ذلك موجود فان صامنا ما لم يكن بحيث لا يستحق العمل بالبيان بل يكون كل من لا يجزى الاستحسان في معنى الصلوة لا بالجماع المركب وهو جوازنا

في بيان اشتراك اللفظ في معناه

أما أن الاختصاص مفقود ولا يكتفي وثانها أن القول بمقتضى ما يمكن أن يكون مستند الاستحسان لصاوة كنه ذلك يمكن أن يكون مستند إلى استحسان معناه التيمم والتمسك بالهدى على الخاص ما أن كان المشكوك فيه شيئا بالجماع والاختصاص لا بد من كونها المصطلح في الاشتراك والتكلم في هذا من حروفه اضطرابا فقه ما من لزوم الدور أو عدم المشكوك فيه كونه فرضا ثانيا بعد الدليل على اعتبار الاستحسان ثالثا لعدم اعتبار الاختصاص مع كون شيئا بالجماع على الاختصاص فان قلنا أن ذلك موجود فان صامنا ما لم يكن بحيث لا يستحق العمل بالبيان بل يكون كل من لا يجزى الاستحسان في معنى الصلوة لا بالجماع المركب وهو جوازنا

في اللغة فاصل نحو الحادث مسلم عن العارض ثم اصل نادر الحادث باعتبار قصر الحاد تاما ووجدى وعدكم زمانا شك والشكوك فيه اما متخذ ومختلف
 يتقدم زمانا احدهما ثم المسحوب اما محكم في اصله وموضوع ضروري موضوع مستنبط وانما جريان اصل نادر الحادث فيها اذا اتخذنا الشك المشكوك
 فيها واما زمانا المشكوك فيه عن زمانا الشك من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل نادر الحادث استصحاب الحال الشائعة ام بعد
 عرض الفادح وذلك للاخار وبناء الفلادح ولا من كل من قال بحجة الاستصحاب بل بذلك ولا من لولا انه لم يرد عدم حجة الاستصحاب في الشك في

في اللغة فاصل نحو الحادث مسلم عن العارض ثم اصل نادر الحادث باعتبار قصر الحاد تاما ووجدى وعدكم زمانا شك والشكوك فيه اما متخذ ومختلف
 يتقدم زمانا احدهما ثم المسحوب اما محكم في اصله وموضوع ضروري موضوع مستنبط وانما جريان اصل نادر الحادث فيها اذا اتخذنا الشك المشكوك
 فيها واما زمانا المشكوك فيه عن زمانا الشك من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل نادر الحادث استصحاب الحال الشائعة ام بعد
 عرض الفادح وذلك للاخار وبناء الفلادح ولا من كل من قال بحجة الاستصحاب بل بذلك ولا من لولا انه لم يرد عدم حجة الاستصحاب في الشك في

والاشارة حكما استقوى وجوب القبول بعد الدليل لان يكون القبول مفهوما لشئ اخر فحكم بانها بما يتبع هذا الجز لا استصحاب الاصل لا الشك
 الاخر **المركب الحادث** في اللغة فاصل نحو الحادث مسلم عن العارض ثم اصل نادر الحادث باعتبار قصر الحاد تاما ووجدى وعدكم زمانا شك والشكوك فيه اما متخذ ومختلف
 يتقدم زمانا احدهما ثم المسحوب اما محكم في اصله وموضوع ضروري موضوع مستنبط وانما جريان اصل نادر الحادث فيها اذا اتخذنا الشك المشكوك
 فيها واما زمانا المشكوك فيه عن زمانا الشك من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل نادر الحادث استصحاب الحال الشائعة ام بعد
 عرض الفادح وذلك للاخار وبناء الفلادح ولا من كل من قال بحجة الاستصحاب بل بذلك ولا من لولا انه لم يرد عدم حجة الاستصحاب في الشك في

في اللغة فاصل نحو الحادث مسلم عن العارض ثم اصل نادر الحادث باعتبار قصر الحاد تاما ووجدى وعدكم زمانا شك والشكوك فيه اما متخذ ومختلف
 يتقدم زمانا احدهما ثم المسحوب اما محكم في اصله وموضوع ضروري موضوع مستنبط وانما جريان اصل نادر الحادث فيها اذا اتخذنا الشك المشكوك
 فيها واما زمانا المشكوك فيه عن زمانا الشك من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل نادر الحادث استصحاب الحال الشائعة ام بعد
 عرض الفادح وذلك للاخار وبناء الفلادح ولا من كل من قال بحجة الاستصحاب بل بذلك ولا من لولا انه لم يرد عدم حجة الاستصحاب في الشك في

في اللغة فاصل نحو الحادث مسلم عن العارض ثم اصل نادر الحادث باعتبار قصر الحاد تاما ووجدى وعدكم زمانا شك والشكوك فيه اما متخذ ومختلف
 يتقدم زمانا احدهما ثم المسحوب اما محكم في اصله وموضوع ضروري موضوع مستنبط وانما جريان اصل نادر الحادث فيها اذا اتخذنا الشك المشكوك
 فيها واما زمانا المشكوك فيه عن زمانا الشك من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل نادر الحادث استصحاب الحال الشائعة ام بعد
 عرض الفادح وذلك للاخار وبناء الفلادح ولا من كل من قال بحجة الاستصحاب بل بذلك ولا من لولا انه لم يرد عدم حجة الاستصحاب في الشك في

فی الزمان

لا يكون من انهم
على اعتبار
استحقاق
الكوبه

العجب

[illegible]

انصافاً و عدلاً

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

الشرط مستغنى عنه بعد ما استوفى من الشرط كما يستغنى عن شرطه فمدونه على فهم تلك الأحكام وهي التي لا يات بمثل استخراج الأحكام منها مطابقة أو نعمنا
 أو الزاماً فم بشرط أن يكون لاس بالاختلاف لا بشرط الأبطال بعضها ببعض وان يكون له قوة تدفعه الى صله وان يعلم المتأخر بالثبات والبدء بفتح
 الأضغ والفصح عند التبادر وفيه نظر وان لا يكون له جريرة لا ينفذ عنه على شيء ولا يلبس بميل الى كل ما هو فالحق ولا معوج التسليفة ولا كثير التوجه
 والتأويل فربما يجعل الأفعال البعيدة من الظواهر لانه بذلك ويمكن ان يقال ان أكثر المذكورات ليست من الشرط الخارجة عن ملكة الاختصاص بل هي معقولة

اخراج ما علم فخصه وما علم ايضاً وقيل بعد الحيوان العلم الاجمالي بوجود النفع بين تلك الأشياء فاصل غبطة الاستصحاب الكون الشرطي في الخارج
 والمفهوم منع اجزائه الاستصحاب معاً سواء يكن علم اجمالي بين الأشياء او كان علم اجمالي في الشيء على الثاني وكان لمعقولة بالاجمال ضمنها شيئاً من الأشياء
 ام لا وحينئذ انما يتبين عند العلم الاجمالي في ذلك ان الأصل الأول قد وجد العلم الاستصحابي الأول لا يلبس وهو مفقود من آثارها
 لا يفتقر الى الباقي الأحكام الواصلة اليها من جانبها لا من الجانب الآخر ولما بينا العقلية من جوانبها الأولى انهم لو علموا بجريرة التحريك في شيء من جملتهم لم يعلموا
 ان التحريك هو رتبة العلم بالعلماء وبقوا الحرة فان قيل اننا قد علمنا على هذا بقاها فاما يعلم بالثبوت في غرضه لم يدنو بالدين
 السابق كالواجب في زماننا اما من يدين بالدين السابق في زماننا فكلوا جواراً في ثبوت الشيء فلا شيء في كون بانه علم في
 الاستصحاب نفعاً واذا ثبت جهة الاستصحاب لم يثبت لنا ايضاً بالاجماع المركب قلنا سلمنا ذلك لكن منع الاجماع المركب سلمنا الاجماع ايضاً فكيف يمكن
 عليه كمالنا ثبت عند التحريك لانه هو موجود في هذا الزمان بيننا العقلية ويتم اليه الاجماع المركب عكس ما قول به بعد نفعها من ذلك
 يرجع الى الأصل الأول فان قيل في جهة اجاعنا الاستصحاب وجهة اجاعنا أصل البرهان فاجاعنا المركب في نفسه قولنا ان كان
 بالمقابلة في أصل غيبة الاستصحاب فلا شيء ان القيمة في كلا الاجماعين هو بينا العقلية فلم يخرج غير موجود وانما أراد بالمقابلة المقابلة
 في المسئلة الفرعية كمالنا الصبر العجيب المتقدم اليها الاشارة فالاجماع المركب سلم ولكن عد جواراً في نفسه ثم بعد كون الصبرين من الاجماع
 فان قيل بل من الخافعة الغريبة وهي غير قلنا بل من الموافقة الغريبة يتم فقارضا وبقاها جواراً في الحرق سلمنا من آثارها من

الفصل الثاني في اجتمعا والتفليد وفيه مقصدان المقصد الأول في اجتمعا الاجتمعا مصدر لا مفعول من الجهد بالجمع
 الطافوا والوسع او من الجهد بالغف وهو الشفقة والغف الشفقة من الغفلة وهو ان لا يكون مفعولاً من الشفقة هو ان لا يبر وفعله
 بغير طافته ووسع واستنكبا للشفقة ومعنى الاجتمعا منه الاجتمعا به في المقام والوسع او ارتكبا للشفقة من قوله من قوله المتشرك المتشرك الغافل
 للعين وان لم يعلق عليه المتشرك اصطلاحاً الاخذ بالمتشرك العينين فلا اشتراك في الهيئة فكذلك المانة فلا يمتثل في النظر للمعنيين
 المتشرك فان قيل ان المتشرك هو الجهد النعم يكون المعنى الاصطلاحي الذي هو به وهو سرفاع الوسخ فيحصل الظن بالحكم الشرع فمما خلاصنا
 من المعنى اللغوي من كون مفعولاً عن العلم الاخر وانما المتشرك هو الجهد بالغف يكون مفعولاً لغيره في المعنى الاصطلاحي معقودا عما هو المعنى اللغوي
 ومما يات له وجازاً انما ليس به يكون للفظ مفعولاً في المعنى الاصطلاحي بطريق النظم لا في المعنى اللغوي فان بدل الوسخ والطارفة لاجتماعهما
 للشفقة لكن ما كان الغافل في المفعول هو الغافل من كماله الخاف من لسان الاجتمعا المتشرك ما هو مفعول من الاجتمعا بمعنى بدل الوسخ والطارفة واذا
 ظهر ان المفعول والمفعول له والناشئة بينهما على تقدير جعل المصطلح هو الاشتراك في الهيئة لا في المعنى الاصطلاحي للملكة كقولهم
 هنا بعضهم على ما لم يجر على غير ملكة الاشكال ان اولئك مرادهم من الاجتمعا اصطلاحاً هو الملكة ما اذا كان ملكة الغفلة فيكون كل
 ابواب الغفلة وقد تكون في بعضها كالمعادن والاعمال فيكون بين الملكة العامة والخاصة هو ملكة الغفلة على استنباط الحكم الشرعي
 في الجملة لا بشرط فعل المراد هو الملكة العامة حتى يجمع لاجتمعا والمجهول المطلق فيكون بمثابة التجزئ في اولها عند المتشرك فيكون مطلقاً والجهد
 على التجزئ اي حقيقته وان قيل لا يبد وجود في الخارج او بوجوده وعقد في الفعل عليه ان على من وجوده يكون اعلاناً للجهد عليه حقيقة
 وان كان على القول بحد وجود التجزئ في الفرد مضمرة في المطلق فان ذلك لا يثبت كون اللفظ حقيقة في الفرد المتشرك وان منع بعضه من كلفه
 ولعل وجوده ولكن لو وجد كمالاً في اللفظ عليه او المراد به حقيقة في الملكة بشرط الوجوه للملكة العامة الموجودة مطلقاً عليها لاجتمعا وكذا
 الملكة الخاصة انما يحد بطلانها لاجتمعا فتزعم في التجزئ يكون صفرها وجميعها في النزاع في وجود التجزئ وقد وجد بعد ظهره بان
 وجد لحد عليه لاجتمعا اصطلاحاً حقيقته وان قيل لا يبد وجود الفعل بحد وجوده فبطلان لعدم او المراد به الملكة الموجودة
 فيكون مطلقاً للجهد على التجزئ حقيقة زلفاً بوجوده ويجوز العلم به فكلامهم هذا يجمع وجودها وجميعها وجميعها العامة والفرق من ذلك
 اللفظ مشترك في معنيين بينهما جامع استعمال في اللفظ لا في المعنى وكما استعمل في احد الفرع بن خالها يكون اللفظ حقيقة في الفرع الثاني
 ان يكون لفظ الاجتمعا الذي هو من هذا المبدأ حقيقة في المبدأ المطلق الذي له ملكة مائة لانه فليست في الامتثال انما هو لاجتمعا
 سماعاً من لفظها هو المطلق ولولم تدع جهة الاجتمعا في التجزئ فلا اطلاق في لفظها والجمع جهة لاجتمعا في لفظها سماعاً من لفظها
 والاصل فيه ان يكون مفعولاً في غير المطلق مجازاً لكن فيكون ذلك انهم هم هو الاجتمعا المطلق والتجزئ في لفظها كمالاً لاجتمعا في لفظها
 لفظهم وبانهم قالوا في بحث شرط لاجتمعا لاجتمعا المطلق لا يبد فلو كانت حقيقة المطلق فبطلانها لاجتمعا في لفظها لانه لا اشتراك
 وبانهم قالوا في بحث شرط لاجتمعا لاجتمعا المطلق لا يبد فلو كانت حقيقة المطلق فبطلانها لاجتمعا في لفظها لانه لا اشتراك
 في الاجتمعا المطلق فبطلانها لاجتمعا في لفظها لانه لا اشتراك في الاجتمعا المطلق فبطلانها لاجتمعا في لفظها لانه لا اشتراك

منها في التفسير

في علم الاجتماع

لها ثم بعض ما ذكر ليس شرطاً للحق الجزئي وبعضه شرط له والآخرها ممكن حسن كمنه بعض ما قبل المصلحة والطلب لخدمة والآخر أصل
 على مقتضى هذا الجاهل بالبناء مظهر على المطابقة ومع التعقيب فالقول في النزاع الفسخ والفسخ فاصلاً لا يتم بعد كذا في كونهم من الجهل
 ما وجدنا اختصاصاً بآراء وجما لا يوجب وجوب تعلم السائل التي نعم بها البلوى كتاباً واستد ومقتضى أصل الشك كون شرط الفسخ العتبات بعد كتابه

هو الغلبة ومنشأ القاعدة التي فكرناها أولاً أنهم هو الغلبة فنعاد من القاعدة ما ألتنا منشأها الغلبة ويتوالت أدلة الكفاية على الجاهل
 وعن الثاني بان منشأ القول بغير كلاً من ذلك ان لا يثبتها بما هو موضوع للملكية المشتركة لا لا يثبتها المطلق بما هو ان السبب من التاكيد
 التاكيد التاكيد على الاخلاق ممنوعة ولينزل من التاكيد هنا التاكيد المصطلح عند الفتح حتى يقال بان النسبة غير غلبة الغلبة فلو
 يكون على خلافه بل ان مطاق الغلبة ما لا يحتاج الى ثبوتها بما هو كبر في القياسات من الثالث بان التاكيد من جهة الاختصاص في كلامهم
 في المصطلح الغلبة المشتركة ومنشأ علمه يدل الاستدلال كونه للفظ حقيقة في الغلبة المشتركة هو ان الاصل في الاستدلال الحقيقة انه لو كانت حقيقة
 في خصوص المطاق لزم النقص في ذلك الكلام والاصل في الغلبة المشتركة هو ان لا يكون مشتركاً منشأ العلم هو ان لا يكون مشتركاً منشأ الحقيقة جعلها اذا كان
 الشك في المردفها من جهة الشك في الموضوع كذا وهذا ولكن يمكن امتصاص القول بالغلبة المشتركة بان لا يثبتها مطلقاً بل يثبتها في موضع
 انظر من غلبة الاستدلال المطاق هو مطلق للملكة اما كانت ام لا وتبادر الاختصاص المطلق الى التزم ولا انما هو غلبة الاستدلال انما يكون
 الاكتفاء بعد الغلبة ببناء دار الغلبة المشتركة وهذا البناء لا يخرج التماز يكون للفظ حقيقة في النزاع البناء الاطلافي في كثير
 المطلقا الموضوع عن الغلبة المشتركة قطعاً ان لا يثبتها أولاً هو الفرق الغالب من المطاق لا مطلقاً ما يمتنع بان بعد الغلبة يصير البناء الغلبة المشتركة
 منشأ الان لا تلتزم المذكور في حقيقة الاختصاص المطلق لكنا في مثل قولهم من يجوز الجزئية الاختصاص انما فروا المردف من الغلبة المشتركة من جهة
 لا تشاركه ان بعد الغلبة لا يمتنع سلباً في الاختصاص التاكيد ان مرادهم من الحكم في قولهم الاختصاص ملكة فينبغي انما على اشتبا الحكم كذا وهذا
 حقيقة اصطلاحاً مطلقاً للملكة الخاصة من المارسة العلم اى علم كان في لو وجد للملكة التوحيد اصطلاحاً او الاختصاص حقيقة اصطلاحاً
 في الملكة الخاصة الشرعية الفرعية او مشتركة لفظاً بين كل الملكة وهذا الفرق الخاص منها عني ان الاصوليين نقلوا الاختصاص اصطلاحاً
 لا بعد الفرق الخاص العلم نقلوا عنها الى مطلق الملكة فضا منقولاً من مرة الى اخرى الى الفرق وهو منقول من معنى التخصيص للملكة
 الخاص للملكة الخاصة الى الحكم الشرعي اعطيتا كان ام جعلها بغير ملكة علم الاصول او مشتركة لفظاً بين كل هذا الفرق الخاص من الغلبة
 في الملكة الشرعية العلمية فيقول ملكة علم الاصول والفرعية لا الاعطيتا من لشرعية او مشتركة لفظاً بين كل هذا الفرق الخاص من الغلبة
 كونه حقيقة في الملكة الخاصة الشرعية الفرعية بل يمتنع سلباً في الاختصاص من ملكة الطب فلا يقال للملكة الخاصة ان الغلبة انما
 يقال ان يمتنع من الملكة هذا التخصيص خارج عن محل العرض في الكلام في المطاق الى ان الفرقين يدل القاعدة المنقولة من قبل يمكن دمج
 على كذا السبب عن خصوص الملكة الشرعية الفرعية ويشكل بنحو ما من جهة تخصيص الاختصاص الى الملكة الخاصة الى الام منها بل التخصيص موجب
 وبانه في حقيقة الملكة الخاصة لزم التاكيد في قولهم يمتنع سلباً في الاختصاص في القصة وحصل التخصيص في قولهم يمتنع سلباً في الاختصاص في القصة
 التخصيص لا يمتنع سلباً في الاختصاص مطلقاً للملكة اى علم حصل في حق ان يقال ان لفظ الاختصاص اصطلاحاً الاصوليين حقيقة في الملكة الخاصة
 الا انما يمتنع سلباً في الملكة المطلقة في الاختصاص اصطلاحاً في ذلك في اصطلاح مطلق العلم حقيقة في الملكة المطلقة والخاصة
 عليه عند صحة التخصيص مع قطع النظر عن اصطلاح اهل الأصول فلا تفرق وجود صحة السبب عدمه في المقام الثالث ان الملكة الخاصة لا سبباً
 الحكم الشرعي قد يكون ملكة عامة وقد يكون ملكة ظنية في الملكة المنقولة اليها الاختصاص هي الغلبة فقط ام تشمل العلمية النظرية واما القصور
 التي لا يحتاج الى بيان الظاهر هي خلافه فخطا ان لا يمتنع سلباً في الاختصاص اصطلاحاً الاصوليين حقيقة في الملكة الخاصة
 في بعض المسائل الشرعية ولينزل ملكة ظنية اصلاً الى جميع ملل المردف من الملكة ملكة مختصة بالحكم الظاهر من الواقع ام لا نعم في كتاب المردف
 الظاهر اشكال الا مرجعاً لفرق بين الاختصاص والافضل بناء على انهم على جعل القصة تحت اسم العلم بالحكم الظاهر او ملكة الحكم الظاهر وانما
 المردف اشكال بغيره الفرقان الظاهر من مطلقا كانت بناء على بناء من القصة في مواع الاختصاص وان كان المردف الواقع اشكال بعد صدد الاختصاص
 والجهل مع علم من له ملكة لشيئاً ببعض الاشكال الظاهرية فقط كمن له ما رتبته مسألة أصل لغيره مثلاً او أصل لا يمتنع بغيره كان له ملكة لغيره
 القاعدة في حفظها الان تجب بالحق الاختصاص الزام عند صدد الاختصاص لذكر بل يمتنع سلباً في الاختصاص اصطلاحاً من مطلق الشخص فيقال ان
 لا يمتنع ملكة الاختصاص في الحكم الظاهري غالباً بل قد يمتنع ملكة الفطن بالحكم الواقعي في حق من لا يملك بالملك مطلقاً للملكة فيقول
 بالحكم الواقعي حق من له ملكة فتم غلبا القوم منفرغ وسحبها فحصل الفطن من عدوان يكون لهما شبهة الفطن بحيث يمتنع بالحكم الواقعي
 ظناً بغيره ولجئنا وقدم المردف من له الملكة بالضم لا بغير الظاهر لا بغيره بل يمتنع سلباً في الاختصاص اصطلاحاً من مطلق الشخص فيقال ان
 الاختصاص عند الاصوليين ملكة فينبغي انما على مختصلاً لا عتقاً بالحكم الشرعي لفرع الواقع يمتنع سلباً في الاختصاص في حق وهو ان الاختصاص
 فرها ملكاً او ترها لغيرها وملكه كلياً يمتنع من ملكة البناء الخاصة لئلا يمتنع من حالها الا مولى بناء والحق الفرع في الحكم
 الاختصاص ما سترغ الواسع كايحي وهو من الملكة كذا حاله وعرف الملكة بانه ملكة فينبغي انما على اشتبا الحكم ومقتضى قاعدة الغلبة ملكة شبهة

في بيان معنى المطلق

في بيان معنى الملكة

في بيان معنى الملكة

للاضافة لا منافاة الا ان يكون في المقام الملائق بينه كما بينه في العضل وفاقداً لطبيعته الاحكام لانصفاً انكاسه من دون مدخلية العلم والجهل
المؤيدة بطاير جرد شمارهم لوعلم بعد المطابقة او شك فيها والوقت باق وجب لا إعادة فاصلاً ومفصلاً لانصفاً انصفاً الامر ببناء العقلاء وعدم مدخلية
العلم والجهل في الاحكام كاسرارها من جرد شمارهم بقدره على استخراج حكمه وجو الفضا وعدم الانتم وعدم حكمه فالعلم الجزئية وجهل الركبة وما في ذلك

[illegible]

مجلس اعلیٰ اسلامی

وكان ملكه ملكاً فاضلاً واعتماداً بالعلم والافتقار

۱۰۰

فبين فاهل بانه لا حكم عند الله تعالى الواقع بل حكمه فابع لنظر المجتهد فكل مجتهد مصيب لعله لان الحسن والبيع مختلفان بالاعتبار الخ
 العلم والجهل وانما جعل احكاما فانها فيها اراء المجتهدين فمعنا وانفاقا وانما على ما علم بان كل مجتهد يصير كالمفعل احكاما على
 وفاقا لان له تم حكما واحدا في كل واقعة وان المصلي احد

فانهم عرفوا ولا يقرن شيئا من الاحكام فلا يرضوا بجهل احكام من غيره ولا يرضوا بجهل احكام من غيره ولا يرضوا بجهل احكام من غيره
 من غيرهما واذ من كان مثله ثم شاعرت بان ان كان يكون الدليل الدال على لزوم التقليد شاملا للدين اي قبل الجزى وقيد في الاحتجاج لا الاستحسان
 مثلا لان منه هذا الدليل لم يثبتنا واما ان يكون لا يخلو لزوم التقليد قبل الجزى فلا يجوز الاستحسان اياهم لكون مورد الدليل قبل الجزى
 خاصة فخلت الموضوع واما ان يكون الدليل لا يخلو لزوم التقليد قبل الجزى فمفهوم ان ما ان يكون ذلك الدليل لجهل الدال على الحكم ولا علمته
 الواقع بطريق الاستفراق او خصوصية حاله قبل الجزى لا ينفرد اما الاول فمفهوم انهم يثبتون وعلى فرض ثبوتهم لا يخلو الاستحسان عند وجود الشك
 فاما الثاني فلا يجوز منه الاستحسان اياهم لان الدليل الثابت من المسحوق ولزوم التقليد هو محض الاصل الواقع قبل الجزى وبعد الجزى باسلا
 استحسان عند الموضوع نعم يجوز الاستحسان لو علم اجمالا ثم شاعرت ان الباع مع الاحتيا الموضوع كالمورد انما يماسه لما الموضوع ثم شكك في نظره في ان
 الاستحسان الحكم الفرعي الذي اذنه غير كون الشك فيه سار بان في الجملة لا ينفرد لا كان حكم المقتضى الواقع بغيره في غسل الجمعة الوجوب
 وبعد الجزى بشك كون حكمه الواقع في الجملة لا ينفرد هو او لا كما انما شكك بعد الجزى فان قلت الحكم فالحكم الموقوف والجزء من الموقوف
 به قبل الجزى حتى بعد حصول الجزى مسحوق ليس الشك سار با فلنا نعم لكن استحسان الحكم الظاهري وانما كان بالاعتبار انما مقتضاها لا وانما شكك
 بالنسبة الشائفة ما الشك سار بانها بالنسبة الواقعة لم يكن الاستحسان معتبرا بالنسبة الحكم او انما الظاهر وانما كان الشك بالنسبة الظاهر ما سار
 مثلا لان الاستحسان ماض مثله جانب الجزى يتناول زعم من جزا الاستحسان فان قلت استحسانا اكثر مورد فمفهوم قلنا استحسانا
 معتصدا بالثبوت فاعرف بطلان ذلك الخضم فانما انما احتمال شك كون الجزى مكلفا بشي املا منه بالاجماع كان لزوم الاحتياط واليقين
 المتقيد باحتمالا لا بالثبوت فاطالة بالاجماع فيقو احد الامور او التقليد او الاجتهاد او الخبر الثالث او بعضها من الدليل
 المعطى الحكم بعد مقتضى الثالث بطلان ترجيح المرجوح او الثبوتية ومن الواجب وما ذكره رده من ان المكلف يجوز عليه الاحتياط بالرجح
 في الواقع لا بالراجح نظره مدفع بان شكك في انما قبل لزوم التقليد والاحتياط في المقتضى بكشف عن كون ذلك لجهل الواقع فمفهوم
 غير كان بالبداهة من العقل فان لم يحكم العقل غير مفقود لا لا لانه لا يستدل بالاحتياط لا العقلية غالباً فان قلت نعم فانه على وجه متعاد
 يكون طبق المطلق اقوى فهو مقتضى قلت الاقوية بالنظر في الداعي سلمة واما بالنسبة الجزى فلا مانع ان الشك اياهم مما يرجع علمه بظنة فان قلت
 بنا العقل على انهم اذا علموا انهم كانوا مكلفين ما من مثلاً بنى ثم شكوا في البينة ان تكليفهم هو هو تكليفهم لا من غير انما الخبر لكانهم على
 التكليف السابق قلنا بناءهم لا نفسهم ذلك لوعدهم في الجزى بحصول الظن على خلاف حكم الاسم بحكم كونهما من الاسم فمفهوم هذا
 يتم في المطلق لكن صامخ با هذا ويمكن من الجزى المنقذ عن الاستحسان با هذا من من قبل مجتهدا واجب عليه بانه على تقليد بعد مو
 مجتهد الاستحسان والحق ان المورد الذي ذكره انما يبطال استحسان تقليد الجزى انية هنا بصحتها فان قلنا يمكن من الشك السلسل المتو
 مع عقد نقد الموضوع بان شاك بد منه لمقتضى لا يخلو غسل الجمعة في يوم الجمعة بتقليد مجتهد حتى وانما قبل الفصل يوم الجمعة في القدر
 فاستحسانه قبل الظهر من بابا فبما هو في الفصل عليه الثالث جوي في هذا اليوم قبل شوبه فمفهوم قلنا يمكن من مثل ذلك الجزى
 اياهم فيما اذا كان مثله في وجوب غسل الجمعة واخره الى ورثه الظهر فاستحسانه قبل الظهر فبما هو في الفصل عليه الثالث جوي في هذا اليوم
 مبرورته من غير انما يطلعوا بغيره فمفهوم قلنا كما عليه بنا العقل اياهم لم يحج حرجا الاستحسان لزوم التقليد وصحة خضوع الجزى وان الجزى الحكم
 الجزى لكون شكك سار با بصحة الجزى اياهم الاستحسان بما فيه الاستحسان وجوب الاجتهاد وصحة المطلق الذي سار به في الجزى وانما مقتضى الثالث لزوم
 عمل الجزى بظنة بطلان الدليل المقتضى المفاضل **الثالث** انه لا يخلو الاستحسان لزوم التقليد وصحة خضوع الجزى وانما مقتضى الثالث لزوم
 فهو يعلم بالاصول فقفا فيه التقليد وان كان المطلق في ذلك السلسل من باق في رتبته عليه بتقليد المطلق عند وجود **الاول** ان كل
 في الجزى لجهل الجزى بظنه ليعلم بذلك **الاصول** في الاستحسان في المطلق الذي سار به في الجزى بالاجماع المركب **فان قلت** الاستحسان
 المفاضل في المشي والتقليد موجود مع انه اكثر مورد قلنا هذا الذي ذكرنا ارجح بشهر **الثالث** انما يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان
 دليل الجزى في الحكم الواقع وبطلان ما يملك به المطلق لا خلاف ما يرمع المطلق في المسئلة الاولى مثلاً المجتهد لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان
 في الفرعية اما ان يكون تكليف حتمى العلم فهو تكليف بالاطمان والاحتياط فهو منقوب بالاجماع او الاجتهاد فهو منقوب بالاجماع لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان لا يخلو الاستحسان
 التقليد من وجهين احدهما ان ظاهر العلم يجوز زعمه عند الاجتهاد وبالفعل بالاصول فقفا فيه ان لم ندع القطع بوجود الاجماع المركب فلا
 اقل من الظهور عند مقتضى ما الثاني ان الموضع ان الجزى منقوب في المسئلة من حيث الحكم الواقع لا من حيث بطلان الجزى عند
 ثمانية دليل المطلق من المطلق عند مقتضى ما هو في العلم بالاصول عند راجح ويكون التقليد من هاتين العينيين من وجوه العقل في الجزى
 المرجوح على الراجح او الثبوتية فيهما بطلان التقليد والجزى ايضا وثبت لزوم عمله بانه مضاف الى وجوب الاجماع المكلف في المقتضى **الثاني** ان الجزى

في المقتضى الثاني ان الجزى منقوب في المسئلة من حيث الحكم الواقع لا من حيث بطلان الجزى عند ثمانية دليل المطلق من المطلق عند مقتضى ما هو في العلم بالاصول عند راجح ويكون التقليد من هاتين العينيين من وجوه العقل في الجزى

والخطي مقدّر وهذا مذهب صاحبنا الألبان في العبد يجعل الخطي فاسقا ولعله يحول على صور النفس في الأجسام أو العلاء مثل القنابر في نبات
 المحنة الصور بين بياضها ام احاطم النزاع ليس بعد مدلولات خطابات الشارع ووحدتها لا تغايرهم على بعد ما بعد الأداء واصلية
 في ذلك بل النزاع في بعد الحكم لا يحل المعضلة الذات في الواقعة

ان كان للجنس قوة الاختصاص في بعض الاحكام فاجتهد في جعلها في العمل بالاصول المتعاقبة لكن ليس نفي بعض الحكماء الاخر اضافة هذا العمل
 حها استظهر من الحكماء المتعاقبة انهم يقولون هذا يحتاج وجهين احدهما ان يكون للشيء قوة الاختصاص وتخصيص الظن بالحكم الواجب لكن النقص
 الادلة والجمع الى الادلة المتعاقبة واستخرج الحكماء الظاهر من دونهم والواقع وثانيهما ان يكون له رتبة الاختصاص في الحكم الظاهري فبعض
 لم يثبت في الاصول المتعاقبة وليس له رتبة تخصيص الظن بالواقع اما الاول فالحق فيه لزوم عمله باجتهاد والاصول المتعاقبة لما ذكرناه في
 الثالث من الادلة واما الثاني فالحق فيه لزوم العمل بقاعدة تسمى الاجتهاد من الظاهر منهم ان هذا الاستخراج لا ينافي عليه الاجتهاد حقيقة
 ولا يقال عليه المجتهد **ولنقلنا** بان انعكاس ذلك القوة عن قوة تخصيص الظن بالواقع بعيدة فانه يمكن مجتهدا من ان يجهل بالواقع او بالاجتهاد
 على غير المجتهد لا يعلم به وان عليه لتقليد فاذن القدر هو عدم كون مجتهدا بالواقع الفريضة الكبر وهو عدم جواز عمله براه الاجتهاد
 لكن لما كان الحكم المتقدمين وهي الفريضة طيبة كانت النتيجة نافية عن المتقدمين فاذا اردنا اثبات المطلق قلنا ان ذلك الشخص انما كان مجتهدا
 او بالاشياء او بالتقليد او بالاجتهاد او بالاجتهاد اما الاول فانه قد استدلوا بالاشياء المقتضية العمل في لزوم التقليد عليه
 المجتهد الاجتهاد وقبيل التقليد مع ان استصحاب التقليد انهم ولا يصح معاضة بالاستصحاب القابل لان استصحاب التقليد هو هذا الشخص
 بظاهره لما فانه ليس مجتهدا مجتهدا حتى يدعى التمسك على العكس لما قلنا من عدمه المجتهد عليه مع انه كثر تركه **المصنف** انما يصح ان لو كان
 للمجتهد قوة الاجتهاد بتخصيص الظن بالحكم الواجب بتخصيص نظرنا لكانه لم يجتهد بكل بل حصل الظن بالحكم الواجب من الماخذ التمسك كما لو كان ما را
 كتب لفظة فتع وحصل من التمسك او من صاحب من المقتضين الظن بالحكم الواجب من دون ارجاع لما خذ الحكم وبجتهاد منه بدونه التمسك من العمل
 بظنه للام لا وجهما اقول ما علمه ما اجتهاد منه لان ذلك الشخص مجتهد ولا فاعلم ان مقتضى استصحاب الظن لا مخرج بعد القول بحجة كل عمل المجتهد
 لست بالعلم فتعوا هذا الشخص يجب عليه بظنه لانه لا بد العلم والاستصحاب المتقدم في المقام الثالث والاستصحاب من عند التمسك لان مقتضى
 موجب بالفرض بل لا يبعد دعوى الاجماع المركب كالم من قال بحجة من المجتهد في بحجة من كل مجتهد وكل من حاصله **المقام السادس** في انه لو كان
 للشخص تدرج الاجتهاد ولو جاز بان العمل بظنه اذا كان له قوة التمسك الكتب بتخصيص الظن من الماخذ لعمله كما قلنا في **المجتهد** ام لا وجهان
 اقول ما اردم التقليد لانه ليس بمجتهدا مطلقا ويجب لتقليد على كل من ليس بمجتهد الاتفاق مع الدليل للخطا والاستصحاب اتفاق الثالث علم الاجتهاد
 للغير اي اتفاق تقليد المجتهد اما اذا تمكن من تقليد المطلق الحي فلا نفي لتقليد المطلق من لانه مطلقا والقطع بالاستصحاب ان مقتضى استصحاب العلم الاستصحاب
 وهو لا يحصل بتقليد المجتهد لكونه متوكفا مطلقا لان الاحكام من العمل بما رواه العلم خرج تقليد المطلق بالواقع وبقي الباقي اما ان لم يتمكن من
 العمل الحي لكن كما قلنا لا مطلقا من جوة فلان مقتضى الاستصحاب وجوبه على تقليد بعد هذا الاستصحاب يكون تقليد الميت المطلق من لانه
 فطعا وتقليد المجتهد متوكفا مقتضى الاستصحاب الاخذ بالاول ما اذا لم يتمكن من تقليد المطلق الحي ولا كما قلنا المطلق الميت من جوة فذا زمر
 بان تقليد المطلق الميت ابتدأ من تقليد المجتهد الحي وان لم يكن شيء منهما قد رافقنا لكن سلكنا العلم وطلان الاجتهاد والتكليف بالاطلاق
 والترجيح لا مرجح ارجح الخيرة ان لم يكن مرجح في الزين لكن المرجح لتقليد الميت المطلق وهو كون ذايه اقوى في نظر الناس من ذايه المجتهد
 من اخذ بما هو اقوى في نظره **فان قلنا** في مرجح تقليد المجتهد قلنا انما هو لا وجوب قوة الظن للمقتضى لا بهر مرجح **فان قلنا** اجماعا على
 عدو تقليد الميت ابتدا قلنا لهم كلام اخر وهو ما يجد التقليد تدرج لا علم مع وجود العلم وانفرد كلامهم الاول في ظاهره المعاني فيهم
 انما بعيدا لا علم بالحق **فان قلنا** بانما يكون من الماوى غير المجتهد اقوى من كماله اما لان لشا خطا من العلم وان لم يضر رتبة الاجتهاد نظر
 بمقتضى الدليل المجتهد بعد ما قلنا واما لان الماوى غير المجتهد عالم بمقتضى الميت المطلق بعد اطلاع من كماله بد قول المطلق انهم مع ذلك المجتهد
 برأى المجتهد في قولنا الميت المطلق لزوم ترجيح المرجوح وبهم جواز تقليد المجتهد من غير هذا الفرض بالاجماع المركب قلنا يمكن طلب الجمع المركب
 في صكون كالم المبدأ اجماعا نظر لكاننا لثابتهم في الشا بالاجماع المركب هذا الاجماع اقوى لكونه ملكة المطلق اقوى في نظرنا باضافته
 الواقع **فان قلنا** اجماعا المركب اقوى لاحضا بالثمة والنسبة التدرج كما ذكرنا من شها من حكماته فوضوا بحكمته من قبله حتى
 موافقة المجتهد وليت ليس ويجوز حتى رافع اليه بنحو تقليد الميت قلنا ان كان فرضنا لاشدال لروايتهم في المسئلة الفريضة ولا يثبت ان اول الظهور
 لا يستدعيها بالثمة وغيره او احدا انما سمعوا بالثمة وانما عرضنا لاعتنا كما نك فيمكنها ما ينها يحصل من اشد والحق باغيا في المجتهد
 مقتضى هذا الظن لانه هو المسئلة الاصولية مع الظن بالحكم الفريضة الواجب الحاصل من قول المطلق في المسئلة الفريضة ولا يثبت ان اول الظهور
 نوعي والاخر صريح فقدمه **الاخير** **فان قلنا** في المجتهد في الشا بالاجماع المركب بالاستصحاب في لزوم هذا الشا على تقليدنا في الشا بالاجماع المركب
 وبهم في غير وهو جواز تقليد المجتهد بدو بالاجماع المركب قلنا ان المسئلة وكل مسئلة في المجتهد الفريضة لا خلاف ولا اجماع المركب
 ببنها ولقد التفتت من الاستصحابا تقليد المجتهد في الشا بالاجماع المركب في المسئلة التي قلنا لثما بانها حال خلافها عند ذلك لا يثبت

وَعَلَّمَ قَوْلَهُ تَعْلِيمًا

کتابخانه جامعہ اسلامیہ

فی الحقیقۃ

363

فان لا يفتنهم
عن الله ورسوله
ولا يفتنهم عن
الله ورسوله

وَمَا مَفْقَهُ إِلَّا
الْفَقْرُ

في جواز التعدد من مباني ربه رأى المأموم وعدو في انفاذ حكمه كما ذكر وعددها كلامه **أصل** في علم القلبي رجوع من تعدد عند
رجوع عن الاجتماع وبناء العقلاء ولا ولو به الدافعة للاستحسان والاحوط قلبي في ربه الثاني لا تغلب غيره وان فمضى جواز استحسانه
الاصلي المقدم على اصل الشغل وعلى استحسانه حرمه العمل رأى

لا القواعد المتقدمة فلو لم تكن اقلها اناس لا يحتاجوا اليها لان معرفة الحقيقة موقوف على هذا المبدأ بمعرفة فلو لم تكن معرفة حقيقة
 ومع ذلك جعلوا القريب ثم بترت على المنطق وفعل بكيفية فاعلموا لا بد من اختمها الحق الاخر وهو المبدأ في الهدى لا بد من معرفة حقيقة الاشياء
 اجتمعت اذ هي من ان يكون عالما بمواقع الاماكنات لمجرد عرضها لغيرها ولا يمكن في زماننا غائبا الا ما جرت عليه العقيدة ومنهم من اورد ان
 تحقوا لانها العلم الفعلي بمواقع الاماكنات فهو بين الفساد واداء واجوبه ملكة العلم بمواقع الاماكنات هي عند التسوية تحت احاطة الله تعالى
 ما تقدم من الشرط فان الفاعل على التبع ومعرفة مواقع الاماكنات هو لازم المذكور واسا فاعلمنا بان الاحكام ونبيع موادها
 من غير ما قبلها فاعلمنا انهم يربوا والاعدا خصا فاعلمنا انهم من حيث هو ان كل ما فيهم من هذه الصفات يحكم من الانا ان كانت هي من ان الاحكام
 سواها ان لا يخرج من مباديها فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 ومنهم من ان يكون له انما لا يحسن ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 مناسب وسرور في وان لم يكن من انما الفاعل فلو اذ الاماكنات فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 فاعلمنا ان بعض احكام الفاعل في يد كونه كتابا فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 او من هذا الفاعل اما في الملك فلا بد له من ان لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 الان لا يحسن ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 الاصل في ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 من المخرج واداءها انما هي مواد الاشياء ومواد ان لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 كلما سمع مسئلة يقولون من غير علمه الاشياء او مقدمه الوجوب والتمسك لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 بل لا بد من ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 العرف لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 الفعيل من انما لا يحسن ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 بينانهم في بناء الاحكام على النكاح مع الناس فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 فكلمهم مع الناس لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 خفيوا انكم انكم من انما لا يحسن ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 بعضها مما يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 وما المتوسم من انما لا يحسن ان يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 الفضا والبلادة فلو لم تكن اقلها اناس لا يحتاجوا اليها لان معرفة الحقيقة موقوف على هذا المبدأ بمعرفة فلو لم تكن معرفة حقيقة
 لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 يكون غائبا فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 العنيفة فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 او لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 هو اوضح من ذلك فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 جملة الانا فيهم من ان لا يكون له ملكة لا تتبدل بمعرفة موادها بان يترن الخبز ان لكل ما فيهم من هذه الصفات في يد كونه
 ولا هو نفسه فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 الحكم والارباب ونحوهما فان طريقه في تلك الحكومات فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 الاول بعد المبدأ في يد كونه كتابا فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 ولا ان طلب الادراك في يد كونه كتابا فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم
 فاعلمنا انهم لا يربوا بالثبات ومنه ان هذا الشرط كما يقع من ادراكه من ماسبق من الشرط على ما هو عليه فاعلمنا انهم

اصل اذا حكم الحاكم في دأفة خاصة فمقتضى قاعدة الخلطة وأصله الفساد والحدان أدلة المسئلة الفرعية جواز نقض ما ذكره إمامنا وجواب

وكذا عدد فضله حكمه السابق اذا لم يجل انه منجد ربه لا للاف

جعلنا الحيزين مؤيدين لأوليهين مع كون المسئلة فزعنة لهذا الامس من جهة السند وال دليل على بطلان جهة هذا القسم من الجاهل لما الكفا
او السنة او الاجماع متوقفا عليها غير موجود في المقادير العقلية فمقتضى الاصل وانكاشا شرط العلم بالوجه فاشاع هذا الجاهل لكن بنا العقل
وارد عليه وانما اسمها هو تجصيل العلم والامر بالشيء يقتضي التيقن عن هذا او يقتضي عدم الامر به فنه ان المفروض ان المكلف الجاهل بالامر ^{مكلفا}
تجصيل العلم حتى يقتضي التيقن عن هذا او مقتضى عدم الامر به فنه ان التيقن بالامر بالشيء لا يقتضي التيقن عن التيقن ولا عدم الامر به وانما انه لا يمكن
مقتضى الفرية الاجد العلم فنه عن مقتضى الفرية مع القصور يحصل عند الفرض احتمال المطلوبية لا يتصور حصول العلم وانما ان المتأخر هو الغرض
ولم ياب معناه بقا فنه من خلاف المفروض وانما اول العلم هذا الجاهل الفاسد بعد المطابقة او شاعها وهو الوقت وجب عليه لا عادة للمفسر
الوعد بالاعتقاد كلام الجهم في هذا المقتضى وبطلانها بانه لا يجوز ما الاول بل لا خوف من قوله افلا ضعف كذا المراد باليقين وبه عند المطابقة
وعدها عند التيقن وانما العلم لا الاتفاق على الخواص الفاسدة عن الزيادة مقتضى ما لا يفرض وان الزيادة في المقصود هو تأنيثها من انفسه

لم يأت الخليفة بعد واثم المصالح قد قدم الأخاء عليه به إذا علم بالواقعة من بنا القعدة وعدخلنا لأحكام الواقعية بالعلم

فَضْلًا عَنِ الْأَعْقَابِ بِمَا نَفَعْنَا أَنْ نَكُونَ الْجِلْمَا أَعْقَادًا مِمَّنْ عَلَى الْأَخْذِ مِنَ الْمُجْمُودِ وَاجِبًا خَلَا شَرْطَ لِقَةِ الْعَالِمِ مَعَهُمْ بِلُزُومِ الْأَخْذِ بِالْجِلْمَا وَغَايَاهُمْ خَيْرُ الْأَيَّامِ

والإعلاء المذكور في قوله عز وجل: "وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون".

والاجماع على ان ما لا غاية فيه الاضافه مع بنا العدا وما من عند اختلاف الاحكام الواسعه باصله واليه يعود الفرق بالماضى والواقع فلا يشك

اولا المحققان علم الحقايق فافهمنا انما الفاضل ان علم الحقايق فافهمنا انما الفاضل

كما مكلفناه بتكليفنا ظاهراً فلا يصح لنا القبول بغيره المتأخر من المتأخرين والقبول بالمتأخر من المتأخرين

كاشي الوقت معونا لا لمر الظاهر الناسي عن الجدل فهو متعولن لللا لآخر الوقت وان كان الالفاظ بعد خروج الوقت فيقصد الثبوت وبشمله

ما توطئ في الوقت بجعل الماتوبير الوابع وان كان حجة ناسية عن عبد الله الى الماتوبير وعده سلفه من عبد الله لاجل الماتوبير في الوقت بحجة

الوقت فهو قد غاب عنه ما أكاد مسوا به من توجع القلب قوله اضف زمانا واما الفاصلة في كل حال لا الوقت المثلث بعد الوقت لكن ما يكتفي

له بعد ان بهر حال در تکليف انصاف كل امور دارد لان توله من مائت معاص مع بلبل في فسران لا نرم بقصا بجاهل فسر

ودليل الشعر الفضا وعبر ما بين حشر ذات عد وجو الفضل بعض الفروض على الانجاء المركب فان قلت كان دليل الشعر مخبراً

الحمد لله رب العالمين

في القضاة

لِلنَّاسِ وَعِدُوا الْجَنَّةَ فِي الْآخِرَةِ وَعَلَىٰ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْوَسْطَىٰ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

ع

وقاعدة النخطة واصله العشا وبنو العفلاء واطلاق كلمة الانعنا

فِي صَلَاتِهِ عِبَادَةٌ مِنْ الْجَنَّةِ

فَلْيُشْرِكْ بِالْحَقِّ الْعَبْدُ
بِالْعَالَمِ مَا يَعْلَمُ
الْعَبْدُ الْكَافِرُ
فَنَجِي

ثم لبس عليه وعلى مقلده بما مضى من الصلوة والأعمال المفدية إعادة ولا قضاء خذوا من تلك الشريعة والسير وقاعدات الأجزاء في الأدلة الشرعية
وأدلة العسائر إذا طعن بنبأ إمام السلف فبعد بغيره وأما في المعاملات فإذا غامل هو أو مقلده وكان يزوج بالمرئضة معه عشر حنثا ثم سبوا ثم
الامتناع النقول والخطبة وأصل المتأولين والعقلاء وأهلا

الكلاب في الجبال

[illegible]

حفظوا أنفسكم
في الزمان والمكان
على ما ينبغي

الأول وظاهر الشرح نفس المحمد لكن الحق في حقه وحسن صلبه خذ من الهناك والهرج نويدا بان فابدا حكومته في ذلك وعدا الاختلاف
ومل المحمد بعض مناهله مجتهدا آخر أو مقلدا له عند مخالفة الراي لمرابه وحسن المرامه عند عدم لاجها او جهتها عند اذالركن فاطنا بطلان
داي

الاخر للوجهين المتقدمين في سابقه ولا الجاع المركب الاوليه

منتهيا لا يرمي بانتم وراعيان فانهما لزم من هو الاثما هو دخول كل الكفا القابلين للاسلام في التاكاهما هو العلم من طلاق الكفر لا يذو
كل محظ في العقاب وانكاس من فرق الاسلام في التاكاهما هو الذي في ما نحن فيه فلا يترك بالملكو وهو كون كل محظ في العقاب بانتم مضرا
مذوميكنا بطل الجوا الاول عن لا يمان انظرنا لكها بالمضمر العائد مسلم لو كان الشك في الشبهة القاصه مضرا لاجال البادكان للفظها
وكا القاصه انما هو الافراد وكلاهما ممنوعا وبطلان التلا بان عموم النظم من حيث الوضع بالنسبة للافراد الذين هم على كلام اوله على فرض
في الكلام انما هو الافراد الخارجيه والتمه يحصل فيها وانما سلم ان كل فرد خاص من غير ان يكون مفعولا لا يرام مفعولان مطلوبان جميعا ثابتا
المشاقلة المنع من ثابها وانما المقادير الشك اعني الفرقة من العقاب بدليله فلو من حيث الاشياء هو العدم كما عليه المحققون واليه
واحد من الخدماء المنع من مثل فتح النظم والعقد او عقبة الحق ارفع وعدهما من خول ذلك من التمسك ومن حيث الاثم وعقد المنع من
بين المنع والاثم والافاضل من الامور الاتفاق ولكن التراجع في مثال ذلك مع الجهل في ان ذلك مما يمكن ان يخفى على احد فيكون فاصرا اثم لا
بل لكل مفضلان لكل متين واتا بعد كان المتخالف لا معة نيك بالاثم على من خفي عليه بغير نكلام في الامكان وعده هو ما من انه
ممكن بل من غير غلبا في فطلق الناس ما لا يمكن فلا يبعد في حقهم بغوى لم يكن لولا في الواقع دائما وانما القائل الثالث في كفاية الشبهة
الضرون من الثبوت والمعاملة فقالوا فيها اثم واحد هو الحق فاق من حيث الاثم والعقد ضربه من المنع من التمسك والمعاملة والعقد ضربه
هذا المقام خفا لكن بعد المتأمل يظهر الامكان نادرا في غير الجبلة وانما الجبلة المنع من في مكان الخفا علمه لاجل عرض الشبهة شبهة
في كونها من احد المتكوا خفا في حق الشبهة من ثابها عليه حكم المنع من عقبة المنع في التكرير ومما الغلبه مبصرة عندهم في هذا المقام ثم
ان ما ذكرناه من انه لا اثم على الخاف الفاضل في الاخرة واثافي الذي لا يبعد القول بان اجماع الاحكام الكفر عليه وانما المقادير الرابع
فمخلو فبيرة المنع والنفق قبل الاحكام حين عند الله تعالى الواضح بل حكمه تابع لظن المجتهد فظن كعبه هذا المتكامل الله في حقه
مفاد وكا عبيد مصلحكم الله غير اثم وفيه شبهة كل واقعة حكما واحدا متينا والمجمل حدد المحقق في الاثم حاليه عند القول
لكن في العلم الذي اذ عبيد ان الحق واحد وان عليه ليرام من خفا كان من خطايا سفا يمكن تاول كل من ذلك كما انبهاهم بالثبوت
والرأي انك في الجبلة م نصير لكن في الوجهين ان الاجتهاد بالثبوتين المذكورين بينهما اثم اما اثم اخفا فلا غير نصير لاثم والنفق بوضوح
اذ عرفت ذلك فمننا مقتضا المفسد الرابع في تحرير محل النزاع فاعلم انه لا يسبيل في القول بكون قولهم في هذا الاحكام الجبلة
مدون لاحقا في الشارح بان فان مضمون الشارح من المحط بحكم واحد ام الحكم عدية بوجه اشخاص لا انها فهم على ان المراد من النسخ الشريعة
بالذين معقوا احدا في حكم واحد منهم يمكن ان يقال بعد ذلك انها المشايخين مجتهدا منهم لان المراد من المحط بغيره بان استعمل لفظ
وارد منه متعنا ولا لا التوازي كون النزاع في تعدد الاحكام الظاهرية واتحادها بالنسبة لاختلاف الاول لانفاق الكل بعد الاحكام
الظاهرية وان لكل مصلحكم الظاهر والاثم يكن حكما ظاهريا والمفروض القطع بان حكم ظاهر مع ان ما في اليد من المجتهد او لم يكن حكما
ظاهرا لزم التكاليف لا لابطاق بل النزاع في ان المضمون بالذات مع قطع النظر عن الحكم بالاه الاحكام بل هو واحد ام متعدد بان يكون المضمون
فالذات للشم في الواقعة احكاما عدية مختلفة بالنسبة لاشخاص لان يكون المقسم للذات ولعدا وكا انفاق التكاليف بغيره عند ما كان
الوصو البهر من بالمبدئية واكل المبدئية واجبا اخرى لئلا لاحكام الظاهرية المنع من حيث اثم في الواقعة الواحدة كلها احكاما وضعية
كاهي الظاهرية ام الواقع منها واحد لا غير ببيان اخرى هل هذا الاحكام المنع من تعدد الاول مثل الاحكام الواقعة للمنع في خصوص
شخص احد لتعد الموضوع ام لا مثلا صلوة الظهر للحاضرين والاربع ركعات ولو بعد ما كذا ولقائه كذا وليرض كذا وهكذا فان كل
حكم واقعي صلو الظهر لكن لكل منها محل وموضوع وهذا لاحكام الناسية عن غيرها لاراء في الواقعة لولم يكن احكاما واعتبر بغيره مثل
لئلا لاحكام الواقعة المتخلفة باختلاف الموضوعات مثلا الظاهرية والاربع ركعات اخرى هل المقسم للذات في الواقعة لولم يكن احكاما لمتعلقة
بهذا لاحكام الظاهرية الناشئة عن تعدد الاول وكفي خصوص كل ما موراد ام انك الفقد المشتركة ليشي موراد او بالموور وهو هو في الافراد
المتخلفة بالعلم والي لم وهذا مبني على سئلة ان الحسن فيجوز انما بالوجود والاعتبار انما سوا العلم والي لم بالوجود والاعتبار
حق العلم والي لم على الاولين يكون متعلق الحكم اكل الفقد المشتركة الذي لا يختلف باختلاف الاول وعلى لا يختلف على العلم
الجملي فيختلف الحكم بها اثم متعلق الحكم لا بالتخليل بل بالخصوصية المتخلفة باختلاف الاول فكل واحد منكم ومقتضى ان مقتضى ان مقتضى ان
الاحكام الواقعة في مثل النحر متعدد بعد الوقوع الخاصة المسببة لتعدد الاول لان الواقعة الواحدة فيها احكام عديدة فلا بد من تعدد
بين قولنا ان مقتضى ان الواقعة واحدا حكما عدية واقعية وقولنا ان حكم كل واقعة عند فهم واحد في الواقع فان المراد بالواقعة
الاول وهو مطلق اكل الفقد المشتركة مطلق النحر بالذات مع قطع النظر عن اختلاف الاول وفي الاخر الواقعة الخاصة الخاصة في هذا الفقد

في شئ من النقص
على ما كان
المنع من

أصل في كون القلب من باب الظن والسبب في المطلقة والمعتدة وجوه ولا تخرج ان كان مفقدا لاحد ثم ظن بقوله غير لم يعتبر هذا الظن وبقي على قلبه للاستصحاب وكذا ان كان قد مضى متيقن في البين اخذ به وان كان الظن على خلافه للاستغال كما لو علم من اجاع ونحوه ان قلبه لا علم مبر وان كان الظن مع غير لا علم وان لم يكن دليل شرعي على عدم العمل بالظن اخذ بالظنون خذوا

في جواز القلب
أصول الدين
عليه

في جواز القلب
للتجديد
عليه

في جواز القلب
في جواز التجديد
راي الخليل
نوافق
عليه

اخلفوا في جواز القلب أصول الدين وهذه على اقوال تنبع من البحث في مقامات **الاول** انه لو جاز القلب فيه املا بان جعله الجهد مثلا اعتقادا انه من غير ذلك فذلك في نفسه ويحل في نفسه ويصيرت بسلطان وان لم ينفذ بذلك الاعتقاد وان كان في نفسه اعتقادا لوجوده خسرته واستصحاب الامر والاجماع المحقق والايان التامة عن القلب في اصول الدين والايان التامة عن العمل بالظن المستلزم لمحبة القلب بطريق انه ان لم يعد الظن وان افاد في الملبا بفائدة مكلفا لا يحكم ويحصل العناد لوجوده في المكلف بالاشتغال بنفسه القطع بالامثال نعم لو كان له لا يمكن من الاجتهاد ابدأ ولا سبيل له الا التمسك ففوق انه كماله اعتقادا في دينه ثم زاد ولم يمكن من الجرم فمصلحة البناء ما كان عليه سابقا لبناء العقلاء والتكليف ان لا يترك التكليف بها الاطلاق وان لم يكن كذلك فقول التكليف عنه مضاف لا يجوز له اخذ به من شأنه بالاعتقاد بالاعتقاد كذا في العمل على التكليف **المقارن الثاني** انه هل يجوز بعد جواز القلب الاستصحاب الاجتهاد الا بما لا بد من تحصيل القطع والمقارن ان يمكن تحصيل القطع وجب عليه ذلك لاصل الاشتغال واستصحاب الامر والاجماع وان لم يمكن منه كفي الظن لا المراجحة واثربين اموات التكليف بما لا يطاق بالمحكم من عمل الجرم وسبق التكليف العمل بالظن بطلان الاول وبطلان الثاني فلو علموا الاجماع على التكليف فنتجت الاجتهاد في الغاية في اصول الدين **الثاني** انه على من يزعم الجرم هل لا بد من الدليل القاطع المصطلح عند ادعاء الجرم ام يكفي العمل الاجتهاد في الحق الاجتهاد من التكليف بما لا يطاق وخلافه لا يلزم في الجرم بل لا بد من الحكم بوجوده كفاية حفظ الاسلام عن شيعتها الى الله **صاحب طرس** هل يجوز بلوغه في جواز القلب المذكور لا ينافي فيه فمصلحة التكليف من المسائل في الكتاب في جواز القلب في العمل بالاجتهاد واجازتها في جواز القلب لم يثبت الحكم فعلا فخلوا في جواز القلب على احوال ثلثها الجواز اذا مضى الوقت عن الاجتهاد والا فلا وان لم يرد قوله ان لم يمكن من الاجتهاد بجالة القلب سواء كانا عند التمكن بضيقة الوقت ولقد استدل الاجتهاد مثالا والام بجزء القلب **والثاني** ان جواز القلب لا علم بغيره وخالفها انه يجوز له القلب اذا مضى المسئلة عما جاز له ولعل نفسه لا يعمل فعلا الى غير ذلك من الاقوال والحق اننا انما نعلم عند التمكن اصل الاشتغال والايان التامة عن العمل بالظن خرج الجهد والقلد التمكن وبقي الباقي مع ان بنا العقلاء على اصل الحق منهم لا يرجع الى الجهد والجهد من اصل الحق مضاف الى الاجماع القطعي وان صدر من بعض المتأخرين الحكم بالجواز في العمل الفاعل لان ذلك الشخص يمكن من الاجتهاد امواته بين الاخيصة وجوبا والقلب كذا والتجديد بين الاجتهاد والقلب ولزوم الاجتهاد لا يسبيل الى الاولين للاجماع على عدمها والثاني لشكر للتأويلين الرابع والمرجح ان الاجتهاد موجب للقرن القوي والقلب موجب بلوهم واحد الامارين قوى فحق الرابع وعلى الجواز عند التمكن لزوم التكليف بما لا يطاق وانما انه انما جاز له القلب حين عدم الامكان بل يلزم عليه قلبه لا علم الا في مسألة اخرى ليجوز له لزوم قلبه لا علم وعدمه ثم ان بعض أهل القصر جاز القلب لئلا يترك الشخص الجلة لاستصحاب لزوم القلب لاصل حصول الملك واستصحابه من استصحاب الحكم الفرعي المحصل منه القلب عند لزوم التمسك بدار فضله بعد حصول الملك اجازة لا ارتفاع لزوم القلب في اجازة عنه بعد حصول الملك ومضاف على القول بغير تحريم القلب بخلافه وبين الاجتهاد في دفع الفضل ولا زرع دفعه الجهد في الجهد في الحكم الخاص للملك هل هو لزوم الاجتهاد او التجديد بين وبين القلب فلا يجوز استصحاب لزوم القلب للقطع بالاشغاف واما الصغار فليست انما من نواع اللزوم النسبي الى اصل التصحيح الاستصحاب الاول في ان شكك في التمسك والاعتداف لاستصحابها اليقين واستصحاب الحكم الفرعي منها جاز ما ذكر في رد الاستصحاب الاول فان من الاول كما اعتدلا واجبا عينا من دون جبر فهو قد دفع فعلا جازا الجواز استصحاب الصغار الذي نلنا جازا في بعض الصغار والاستصحاب انما موجودا واجزا لكن بنا العقلاء على الاعضا فلو كانا جميعا جازا لخير ثم مضافا الى الجهد من اهل الخبر يرجع الجهد من اهل الخبر كما في هذا كما يكون جوا بل استصحاب الصغار كما يكون جوا بل استصحاب الاجتهاد على فرض الجرم بامثلة الاجماع المذكور في الدليل القطع المتقدم **صاحب طرس** اذا كان الجهد متوافقا في الراي في المسئلة ولعدم العلم من الاخرين في المبدأ ان يعد بهذا القول من ذوي عين كونه مفقدا لاحد منها وبناء على ذلك لا يقول هذا الجهد للمعين ام لا بل من يقين من يعمل بقوله من الجهد وان توافق في الراي في جميعها ويحتمل ان يكون اقوال المتوافقة في الراي بمنزلة التصو المتوافقة في المبدأ مع كون بعضها اقوى من بعض حيث لا يلزم على الجهد في عين كون غلبة لاجل النص الاقوى والاصح فكان لا يلزم على العقلاء من اخذين كون عمله بغير الجهد في المسئلة بل لا بد من تعيين تعيين الجهد بواجب مع عزم في الراي لا ينافي بعضهم عند اللزوم لكن اكثر افاضل المتأخرين للزوم منسلة لغير المسئلة في تخيل شرطه القهين واللزوم لعملا لاضلا نظرا الى البر والتفاد لئلا يكونوا في حرج ان اصل الاشتغال بغير لزوم القهين اذا شاع الاشرار لكن مقتضى قول القاضي القاضي جاز ما اصل البر من حيث في الاشرار فلا يلزم على من صبه القهين **صاحب طرس** هل القلب من با الوصف والبيان من ظن القلب في الجهد هل هو من الجهد الاحد قول من يقر به ان لا يلزم بقوله لا علم مع وجوب الاجتهاد اخذ بقوله لا علم بل لزوم ذلك املا وكذا اذا خسر قبل التمسك مع وجود الحق هل يصح عليه

من ترجح الرجوع كما في المجتهدين المشايخين في بدو تقليد وهو طائفة واحدة أصل إذا قلنا المجتهدين المشايخين أو المختلطين بناء على عدم وجوب تقليد إلا علم احتمال جواز الرجوع عنه لا ضالة الذبفاء الخبايا ومضغ غاملة كما كنا فاقبل اختيارا أحدهما إلا أن يفتي أصلاً بعد تسليم جبرائيلها ما أصل الشغل واستصحاب التكليف ولزوم التقليد المحكم الفرعي وظهور الوفاق وأهلاً فمنقول الأجر وأما بالنسبة

السبب
من باب الوصف
في بيان آيات
القلبيد

[illegible]

وَعَلَىٰ رِجَالٍ مُّسَلِّحِينَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يُفْرِغُونَ
عَلَيْهِمْ مَا فِي بَنَدَرِهِمْ
فَإِذَا رَآهِنَّ فَالْوَقْتُ
لَهُنَّ لِيَخْلَعْنَ عَلَيْهُنَّ
الْقُبُورَ وَهُنَّ فِيهَا
كَائِمْمَاتٌ لَا يُؤْمِنْنَ

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

للمفهوم لا يخرج ولنزوم المخالفة القطعية فالاصح عند الجوزوان وجع الى الاعلام على الاطلاق ثم ان القلب المنزوم للقلب لا يتوقف
على العمل مدته من تسلسل لكن هل يحصل للنزوم بمجرد الاختيار ام بوصف الوقت الواجب مضيق وقتها واما الشروع وجزاؤها انما
في اثر العلم التفصيلي يرى المجتهد حين اختياره وتقليد ام كتابه البناء الاجمالي علم او بشرط تحقيقه في يوم اختياره اخصا لا يشترط
الاستصحاب الاول ومقتضى الاشتغال الثاني

[illegible]

فَانْزِلْهُمْ
عَلَى الْعَمَلِ

او معلقات
فی قفانه مطلق النبا
خارجا لکاف التکلیف
وعندک

فِي حُجُوبِ قَلْبِكَ

العلم من النقل ولو بلفظ كفى ولذا ظن بمراده اذ فلما يحصل العلم بالمراد فلزم العسر لانه مع الاجماع عليه كذا خبر العدل وان لم يفد ظمنا
بعضه بمعنى بل اجماع وبناء العقلاء وعسر تحصيل العلم والاحتياط بل لو كان خاضرا عنده جاز اخذ من العفنة عنهم كذا اجماع التركيب ثم ان انا
خبر الظن تنحصر وتبعا او شخصا فلا كلام او طبعا لا شخصا المتأخر لا يعتبر كخبر فاسق ونوم عمل بل منهم وان لم يكن بخلافه ولا طبعا ولا شخصا فلا
عمل عليه للاصل ولذا عارض خبر عدل مع اخر اخذ باقوى الطرفين وان هذا الظن من الجانبين سقطا عن البين ووجه الى عدل اخر او مجتهد اخر فان

مخبره عا فاما ان يكون الظن الشخصي هو المختلف كما لو قاض خبر العدل خبر عدل اخر مثلا وكما المتأخر اقوى واقرب الى الواقع في مثل ذلك كذا ذكره
المجتهد الخالف لا عسرا بشئ اخر فلا بد من جمع المتأخرين والظن بما نقل الشخص كالعقلاء والقسمين بينهما متوترا بين الراجح والراجح
الاختصاص وطرح الاثر معا اعلمها خلاف الاجماع ولما ان لا يكون الظن الشخصي بهذا التعارض على احد الطرفين فلا بد من ترجيح المكلف للمجتهد
احد لسؤال وانما القدر المتيقن وان لم يمكن ذلك فعليه الاحتياط لما ذكره لا بد من نقل الاحتياط وان لم يمكن الاحتياط هو الجانب بين اجماع
الائتية والاحتياط بل احد العدلين وان لم يمكن ذلك فانه يجوز ان يكون له على الاحتياط وان لم يمكن الاحتياط هو الجانب بين اجماع
المسئلة بل ما والا فلو قلنا لا ثم نفى القول ووجه الى الحد وحصل التعارض بين الخبرين بخلاف الرجوع الى الخبرين بل لا الاحتياط لا الاحتياط
نهما التكليف بل ذلك المجتهد كما مر فعليه ان يأخذ باحد الخبرين فممنوع ان هذا كله اي الخبرين في قوله لعدلا انه يمكن تحصيل العلم بقوله
المستد بطريق غير كذا هو وطى ولا يخبر كذا القسوة لظنوا العمل بتجريح المجتهد اذ اقل الظن علم يمكن تحصيل المسئلة من غير حكم العقل بالمع
وتميز كل منهما اذا ما كثر خبره على سكراته يمكن للزوج في الرجوع الى الزوج والافان ربنا ان كانا الجانب لعدول تكون مع العسر في ترجيح
الى الرجوع الفاعل الناقل ومخو من الاقرب وانكا نوافشا في ذلك العسر لزوم الترجيح والرجوع في رعا عا الزوجا وفل يجوز رجوعا
تمكنت من العدلين في عسر حرج ان نأخذ من الزوج الفاسق وخرج البطلان المحو لان الفاسق لا يتقدم بغيره واسئل الاشياء سلم
الفاسق حرج واما مجتهد الخالف كمال الفاسق فيما ذكره من جماع قوله عند عدل الامكان والاضا بظنهم بل يجوز انقلبه للبيت وقيل
ينعون تغلب الحق فيها مقامات **الاول** في ان تغلب المتيقن وعدم ابتداء **الثاني** في ان تغلب الاستدلال وكذا كلنا القوم واطلاق تمام
ثم انما يطرح اداة القفا الاقل فان صاحبها لم يلجأ الى العدلين او ابتعدوا لبيت خط الاحتياط لظن خلافه ومن عدل الخالف من انما اداة
ان في قوله الروايات من البيت هو لا بد لا ونحن نكمل في المقامين اما **المقام الاول** فهو على ما قسمه يكون الظن فيه جانيا
وتم يكون الظن جانيا للبيت وقسم لا يكون ظن على احد الطرفين اما **الفصل الاول** فنحن تغلب الحق لاصل الاشتغال الاثر القدر
المتيقن لوقوع الاجماع في هذا القسم على عدلين تغلب المتيقن بل ما هو وما التخييل قطع بالاستشغال بمحصل ذلك الغلبة في حق الاثر
العقل المتفرق بوجهين **الاول** ان الاثر من موثوق العلم بالواقع والاحتياط وطرح الاستدلال كذا القولين يعين لبيت في الخبرين في
والاول كتابنا الايضاح ولنا في اطلاق الاجماع والعسر لظننا طرا للاجماع لبقا التكليف فطرا والراجح كل واحد من الطرفين لثبوت الرجوع
تخرج لان قول الحق راجح للثبوت والاجماعان المتفولة فالظن في جانبه نوعا فبعين الانوار **الثاني** فلو كان بطلان الخامس ليس للظن النوعي
بل لا ظن الشخص في الظن من قول الحق في الواقع في نظرنا ما **الفصل الثاني** خبر نكاح الوضوء لاول والثالث من الوجوه المتقدمة واما **الفصل الثالث**
فمن حصل التعارض بين الظن النوعي في جانب الحق والظن الشخصي في جانب البيت فاما **فصل** قولنا متعين لعدلا معارضه وقوم بغيره
النوعى في اطلاق الاجماع المتفولة والتميز مدفع بان كلنا المتيقن ونقل اجماعهم هنا معارضه وقولهم بوزوم تغلب الاصل فان الشك في
كلابهم وفما يجوز تغلب الاصل وقد جاز تغلب المتيقن عموم من جهة فكلنا تم في المقامين معارضه فانكسر حوله الظن النوعي الى اصله
من عموم الاجماع واشتهر ان ذلك القول بينهما بل لالمعارضه في الظن الشخصي في جانب البيت بحاله قلنا لامنا من بين كلنا انهم في الظن
في يجوز تغلب الاصل وصد ما عا هو فيما جاز الرجوع الى المجتهد بالثبات كما يجب من اللذان احدهما اعلم لا بما يجوز الرجوع اليه بالثبات
على قولهم فكلنا تم في ذلك المعنا وان كان مطلقا لا يغير الى البيت عندهم وعلى قولهم انهم لا يجوزون تغلبه بالثبات فممنوع جواز
يغير كلامه اليه اما اختلافهم في عجزوا تغلب المتيقن فينتصر الى الاصل انهم فلا تناقض بين الكلنا وبقى الظن النوعي بحاله وحصل النقاش
بين الطرفين الشخصي النوعي فلا بد من الرجوع ثم ان لا رجوع لان من يجوز تغلب المتيقن بالثبات نظرنا لا جعلنا تغلبه هو الوصف الحاصل
للمتقدم بجماع الحق لادراكه بغيره من الفاصل التي عاها انما هو متعين تغلب المتيقن اذا كان الظن جانيا لبيت فالحكمنا من القول
تغلبا لبيتنا عا هو اعم من اوجه في بعض الموقوفه انما حصل الاشتغال لا يجوز في ذلك الصوة وان لا مرد في ان العدلين فلا يمكن ترجيح
الظن النوعي في اصل الاشتغال فلا بد من ترجيح الظن الشخصي والحكم بجواز تغلب المتيقن عند الصوة واما من سوي بين الطرفين فممنوع قولهم
الخبرين من الاثر واما نحن فنقد وجها الظن الشخصي بانه في حكم تغلب المتيقن وهذا الحق جواز تغلب المتيقن بدونه كل الاما **الثالث** لا
تغلبا لبيتنا بذاتنا فممنوع كان المكلف حين جواز المجتهد لبيت موجودا وكما تغلبه لجايز لكن انفق انه لم يقد وسمم يكون المكلف موجودا
حين جواز المجتهد لبيت كذا ولما تعلم بغير قوا بين التسمين والجواز وكذا في فتقوا **الحج** في العلم لاول يجوز ان تغلب المتيقن لا اشتغال
جواز تغلب هذا المكلف لهذا البيت الذي كاحا واستعاضه ان تغلبه المتقدمة الموجودات جواز المجتهد ويتم لامر العلم اخر الاجماع
المركب لا يمكن ان يكون ضمه اجماعا ومن لا اشتغال اقوى من ضمه للتقابل هو اصل الاشتغال فان تغلب لا اشتغال لا يجوز لان تغلب

القلد للجهنم هو العمل على مغفلة ولا يحل الاعتقاد بالموالدين من الجسم الضوئى وبعيداً عن الجسد المثلث الذى يصيرت باطنه على اعتقاد الانقياد

فلا يصحدها بعد فلان اذ ان لفلان ان هو لم يحل لا اعتقا اثر معناه لا جرم هي ببيع بانفاقه فاحققه محضه لا غاية ثانيا
اناسلنا بعد ثبوت كونه مرابطا لكن لا ثم يتوكل به فيما الموضوع انهم مشكوك لا المقطع المدعيه لا ايضا الموضوع ثم يسقط بقاء

جواز حمل بعد از ماه و حوض و اعفاء و استبراء و ذلك لبقاء بل لا عفا لما هو على محذور نحو النكاح و محذور ما فيه عافية
 الباء التامة كونه نقله عن محذور لفظ لا مبنيه بضم ام عليه محذور و مبنيه واذ انك في ذلك الاصل كونه على محذور لفظ لا مبنيه بضم الاء

ظن الجهد بحصول العلم والحال نعمل المقلد على ظنونا الجهد بعد الموت لا يبقى فنحن والظن مقطوع الانتفاء فلا نستعصم فلنا أولا

وكل قول له الجواب الثالث عن الأول قلنا أولا الإجماع منافقنا به لئلا يتركوا **قل الجهد ذاتك** وإنه يجهل العلم بالحاجات

هذا المجاهد الحارم كل غطاء هذا الواقع وما نبأ أن العلم الاجمالي لا يفرغنا من لا يسفر عن العمل بجميعه والحق يقطع اجالا عما افقه الواقع في العلم

الاجماع والتميم فيقعد على الاستغناء فلما اذا علمنا انفس المدثرين بغير شئ لمعد جيد الوصف منها هكذا الاجماعا المغفلة ناشئة عن خلل فيهم

مجنة الاستحقاق والعمل والامانة قبول الميت بالموت والحكم وبعد العلم بالحكم لا يلزم السؤال عن الاجابة مقففة مفهومة الاية الشريفة هذا كله مفقودا

انما يغيب القلوب هو الله ومنقول الاجماع في مقابل الاستحسان مما هو موافق الايمان له المذكورة الواحدة فانها بالحق الاعضاء

ظاهرة في البدن وكما قلنا من صاحب رة يظلم من بعد نفخهم الملك الصوة وان الاجتماعات المنفولة والشهوات المتعلمة البدن واما اخلاق منوا

فَلَا تَدْخُلُوا فِي آيَاتِهِمْ وَأَنْ تَرُدُّهُمْ مِنَ الْقَوْلِ الْغَيْرِ فِي الْكَلَامِ فِي طَوَّلِ كَلَامِهِمْ فِي الْبَدْوِ كَمَا قُلْنَا وَكَانَ كَلَامُهُمْ فِي آيَاتِهِمْ لَا

الذي كماله فيكم بمنزلة الرجوع حال الجحوق لا سقفا الحكم العزم المنطق به بتقليد البتة ورواه الشيخان والخواص ما جده فمما انتم يوم اطلاله

لزم البقاء على علم ارتفاع الفصل والاستصحابا وروم على الحث الاستصحابا المعنوية بالتميز والامحاج النقول انما هو اشارة الى الامتناع عن دفع

المقام الثاني في بيان فضل الصلاة

في نسخ النسخ

من نسخ النسخ

لنقل الميث للاشتغال ولا في الخبر من انما للثوبين الرابع والمرجع اذا شق ومنقول الاجماع مع الحاشية في جانب فواع
 شخصاً بالعرض فهو راجح من وجهين وكذا اذا قصد الطن في الطرفين للاشتغال وان كان الطن مع قول الميث فاعرض
 الطن الشبهة والنوع ودار الامر من الحد ودين لفعل الفدر المنع في البين منها اذا جعلنا مناط التقليد هو الوصف في غير ما راجحنا
 الطن الشبهة بانه فلا ضرورة تعين تقليد الميث في العرض المذكور مضاف الى استصحاب جواز تقليد وصحة فيما اذا كان جازماً لتقليد فيما
 لا نه سئل عن المجتهد حين جوده بغيره منها ذكره اجماعاً على عدمها قول المجتهد انما سفا لا بدوا ولا استمررا وكذا لو صا الخبر الميث عند
 عن التقليد انما سفا فدا للملكه كذا وما لو صا جونا فدا للملكه كذا من ذلك الميث في ذلك الجواز وان وجد اللانها في حقها
 على قولنا انما سفا فدا للملكه كذا وما لو صا جونا فدا للملكه كذا من ذلك الميث في ذلك الجواز وان وجد اللانها في حقها
 لكي تحقق الاجماع مثل ان كل ما ذكره في امم المجتهد انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 وانما المرافعة لا يجوز للماليت عليها ولما الحكوم من انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 الحاشية على انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 القصد فيها القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 اصلا في القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 فدا للملكه كذا وما لو صا جونا فدا للملكه كذا من ذلك الميث في ذلك الجواز وان وجد اللانها في حقها
 في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 بهول بش طالع في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 شرط صحة الاستدلال وجواز دفع التهمة لشر الميث في نوع من الشرع الميث في نوع من الشرع الميث في نوع من الشرع
 ما يقع الاصل للاشتغال فان تقليد الميث في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 منه بالتشبه عند صحة من المجتهد انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 يمكن القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 باسناد ما بالعلم وطلان ترجيح المرجوح او التمسك بينهما بعد تبين العمل بالحق فانه لا بد من الاخذ بالاقرب وهو قول القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 منطبق في البين انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 فلا بد من انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 الكلام فيما كان المجتهد البائع او لا اعلم من القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 من المجتهد البائع واستصحابه من انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 جانب الميث يلزم تقليد الميث البائع وطرح القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 المراد بالانما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 فلناصية اجماعنا الاستصحاب وصحة اجماعنا الدليل الرابع الفصل الذي ذكره المعلق جيبه على انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 ولا يمكن طرهما بالدليل الرابع والاصل ان خيمتنا اقوى فيقدم اجماعنا ومن الشرط والاصل في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 العفلاء ثم لو كان جونا واراد بان يبيع منه ثوبا ففعل لا مانع من القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 المذكور ومن الشرط الذي ذكرها الاسناد والايان وفيها اشكال وقد يكون المجتهد ولا مومنا ثم يبيع من الخافين وانما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 الاستصحاب صحة الاستدلال وجواز فاقول انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 اشتراط الاستدلال في المسئلة اصولية لا يكره الطن فيها فاقول انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 بدل على ذلك من انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 بالجوهر لا الاعتقاد فاصلح لجواز الفاسق مطلقا يمنع صدق الفاسق عليه واضرار البيرة ثانيا على فرض تسليم انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 يمنع انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 كماله حرمه العمل بالحق في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 فلهذا ما كان الاول الاستدلال من انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 ائيل الشرع بانما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 للاسناد فلا اقل من الاجمال ولو كلف الكافر من القصد في انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 اشتراط الاستدلال في المسئلة اصولية لا يكره الطن فيها فاقول انما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك
 ثم الاستدلال بالاية الشرعية وانما كماله الفتوى فاعرضنا فيه الخبر في وانما الاخذ بالاحكام لا بد من ذلك

الميتا علم وان كان الحي علم لزم الرجوع وان تساويان فخير ولونق المجتهد ليجي تقليده بدرا ولا يستمر اجماعا كذلك لو صا بعد علمه عاميا
 فلو عر منه الجنون مع بقاء الملكة بحيث معنى الجنون فهو واحد للملكة فغير اشكال ولو نسب قيام مات بعقبت القيومة للاستصحاب وكذا لو قصر
 بقصر استمراره الى اجد مودة ثم مات اصل على التقليد بحتميل العلم بالمجتهد فلا يكتفى العلم باجتهاده للشغل والاستصحاب
 و آيات النهي عن الظن الا ان يقر يدعي ان يحصل العلم غير ممكن غالب الاغلب لظن اهل البلدان لند ورتكار اخبار س

في الاجتهاد والتقليد

بالعلم المستقنى والمتم كونه اقرب نظره عن الطرف المقابل لبعض العوا الغضين المتوسمين وصنفنا بقدر على الاجتهاد بلحاظ الملكة
 المذكورة وليس كذلك الا لتقليد نحن نقول ان كل صنف من تلك الاصناف مكلف بما هو مقدور له من تلك المراتب لا يجي عليه الترتيب في
 فوق مرتبة فالأخير بقليل الثلاثة الأول يجتهد كل منهم بالحوال الذي هو مرتبة كذا ذكرنا وان ترقى الصنف المتأخر الى فوق مرتبة من تلك الصنف
 وجب على كل من تلك المرتبة الحادثة المجتهد والادليل على المختار ان الواجب على تلك الاصناف اما الاجتهاد لا غير واما التقليد لا غير واما
 بين الاصناف اما على الأول ما يحكم بان الم لازم على الجميع بحسب مرتبة الصنف الأول والاجتهاد بالملكه فهو عظيم وهو حجة خذ لا
 واما يحكم بان الم لازم على الجميع كل صنف الترتيب الى فوق من المرتبة فهو كما سبق ولما يحكم باخذ الجميع المرتبة الثانية اذا ثلثة ثم عومر
 بالنسبة الى السابقين تلك المرتبة وترجيح الرجوع على الراجح بالنسبة الى العالين وهكذا واما الثاني فلا خلاف في اجماع ومثله والوقائيل نحو
 التقليد للكل لا يوجد مع انهم استلزم ان ترجيح الرجوع بالنسبة الى اعدى الصنف لا غير اما الثالث فهو بالحوال الذي استلزمه
 المطلب اما بعين هذا الحوض فاما ان ترجيح الرجوع او الصلوات كلها فمقتضى المختار ان قلت يدل على جواز التقليد لكل الاصناف
 الاجماع الواقع على علم لزم الاجتهاد على كونه مستلزم للرجوع قلنا هذا اعم من المدعى لا نقول بالتفصيل المختار ان قلت يدل
 الاجماع المذكور وبضم عدم الفضل لما الشرع في تحقق الاجماع المركب لقول بعد الفضل لا يجزى بعد لقول بالفضل هو بدلت لنا في
 لم نقله تحققة نعم يتم ذلك على طريقة الشيخ فان قلت يدل على ضرورة السؤال قلنا هو جملة الاحتمال كون المراد من اهل الذكر الا انه كما ذكرنا
 قلت تلك المسائل التقليدية من مسائل الفروع وكل مسألة فرعية يجوز التقليد فيها قلنا هي مسائل الأصول لا يصح فيها عن
 عوارض دليل الفقه فوضوح هذا العلم دليل انفعه ومسائل ما يجزى عن عوارضها دليل الفقه سواء كان دليله لطلب الاجتهاد كما ذكرنا
 المستند والاجماع وبناء العقلاء او دليل التقليد متعلقا بقول الميت بحجية التقليد وعدمها وروم رجوع المقلد الى العلم وجواز كفا
 بالظن وهكذا للحكم في تلك المسألة ايتمت عوارض دليل الفقه بالنسبة الى المقلد في مسائل اصولية لان قول المجتهد دليل المقلد في
 عوارض قول المجتهد اما مسائل الفقه في اطلاق الاحكام الظاهرية المكتوبة بحيث لا يمكن منسبها الى احكام المخلفة الكثير فقلنا حكمه
 المجتهد الميت الذي يشجع عن الاحكام المخلفة فقد يكون حاكما على التوجع وتذكر ان حاكما على العزيمة وهكذا الى اخر الاحكام المستنة
 التكليفية الوضعية انما هو من المسائل الاصولية لا الفقهية من هذا صنفها من ناسخقنا ووجدنا اكثر المسائل الفرعية يجوز التقليد
 فيها والظن يلحق المشكوك بالعالم ذلك تنوع اصغرى ولا يصح الكبرى ثانيا ان يجزى كل ظن حتى لا يستقر فيما نحن فيه لولا الكلام لنقد
 الاجماع المركب لا يقتضيه الترجيح بالبرهان ذلك ان المخرج الاجتهاد العلم ان نحن فيه بالنسبة الى المسائل الفرعية العلمية وهو موجود
 ماخذ ما نحن فيه بخلافها ولا عشرين في الاجتهاد بالحوال الذي كذا فلا سبب في قيم الفصل بالنسبة الى ما نحن فيه فان سببا القيم هو الترجيح
 سريع والصبر والرجح الاجماع المركب كلها مفقودة فينبغي الاصل سليمان المعارض مضانا الى انه متلف في كون الاجتهاد لعل اجابا
 فالأصل العينة فالوجوب الاجتهاد في تلك المسائل لجملة ولو كفاية متفق عليه واما الساتر فليجيب ان مسئلتنا هذه ستلزم
 المتنازع في هل ياتي اجتهادها ام لا بقول التقليد جواز التقليد تلك المسئلة متوقفة على جواز التقليد في مثال تلك الموانع المسائل
 التقليدية تاتي المتعلقة بمسائل التقليد في تقليد في تلك المسئلة ايتمت مستلزم للادعاء وان الحق بالاتباع هو الحكم بجواز التقليد
 لكل الاصناف ما لم يجتهد فكل حصل الظن وجه لا يحج التقليد قبل جواز التقليد وقبل جواز لكل صنف لا تكفاء بالتقليد لا يجزى
 عينا لئلا يفتلا فان الحكم بالجاهل منهم لم يضرى مسلكا يرجع الى العلم ويؤيد الادلة المقعدة من اية السؤال لعدم ظننا القائل بالفضل
 والاستقرار في جواز التقليد في تلك المسائل وان لم يكن ادلة مستقلة والاجماع المدعى منوع وترجيح الرجوع مدفع بعد دليل العلم
 واما الادعاء ولا المقصود بالبعين في الصنف الرابع ثانيا انخلان مثلا العقلاء على التقليد في تلك المسئلة ايتمت مستلزم للادعاء وان الحق بالاتباع هو الحكم بجواز التقليد
 على ذلك لجواز التقليد في تلك المسئلة نفسا حاشا في المقارعة المقارعة والرجح صابطة المراد بالغا في الدليلين
 الثاني وهو قد يكونا المتناقضين والمتضادين وقد يكون بين العالين من جهة قد يكون بين الاعام والافاضل مطلقين ثم لهم قالوا ان التقاليد
 الايين الظنين ولما القطع والاختلاف فلا يمكن المحضون التعارض بينهما وفيه ان المراد من القطعي والظني كانا العقيدة والظنية في الصنف
 فلا يرجح جواز التعارض في كل الصنف الثلاثة اي الظنيين والظنيين والمخالفين ان كان العقلية والظنية في الصنف ولا يرجح جواز التعارض
 الملك الدنة فان كان المراد قطعية الدليلين فوضعتا لهما معنى فاولا احدهما الا ان لا الر القطع والظن وان لم يكن بعد ملاحظة العلم
 قطع ولا ظن فلا يرجح جواز التعارض بهذا المعنى من الكل ايتمت وان كان المراد قطعية الدليلين او ظنية ما شخصها الى خلافه فلا يرجح عدم
 التعارض في الكبر في التعارضين الا ان لا يرجعوا هم بعد الامكان في الظنيين والمخالفين وفي الغرض لا غير لظنهم بالامكان في الظنيين

في الاجتهاد والتقليد

او الفرض فكلنا فضلا فهو صحيح في الكل وان زاد او اقل في القطع بين المختلفين المعنى في الطبيب النوعي فهو صحيح لكنه ضعيف ثم ان الفارص
 له من ان النفاذ والتراجع والثاني منها ممكن في المختلفين ايضا فاجبه المخصر الطبيب ثم المراد بالدليلين اعم منها وما زاد عليها وان
 من الاسرارين فبمثل تقابل دليل والامارة **اجل** تداول الدليلين هل هو شاذونها او شاذون عفا المجهد بدلولها وجهان
 اولها الاول وهو اخير لم من الثاني ولا ينبغي جواره عفا عفا بل نظيره واذ في مثل المجهد المتشابهين المختلفين في اولى النسب الى

فنعاد الدليلين

التي لم يبدل على دمه والفتحة هنا سلم كحل التبين لا يجنب ضعفها بالثمة فيحصل منها الفرض وهو موع بين مقبل فانه قلت
 المسئلة اصولية والاجتهادية قلنا ان الفاضل يجنب الاجتناب بالنقد جعل الاجتناب مسائل الاصولية والفرضية فان قلت قلنا
 معاضد لجأ الوقت صحاح قلنا ان اجنا التجيز وضعه الدلائل على المقدر وجها الوضوح فانه ان لو فضا فاما موعم انقضاء العلم
 كما ظهر من قوله فادع جوتق لينا ما مل انما مل انما مل ونحو ذلك فاما ان اجنا التجيز فاضد لمقاصد ولتعا الوضوح من اجنا التجيز
 مطلقا من الخاص ثانيا ان اجنا التجيز يرجح لا كونهما وشهريهما علا وبنائهما على هذه الصفا المجيزة على الفضا فان قلت كيف ذلك الفرض
 ضد ودان الفرض لكل امر شك قلنا اولا انه يفيد ورود اجنا التجيز ليس له مشكايته هجج الى الفرض وثانيا ان خبر الفرض لا يصير
 الى ما يحتمل بل الى الموضوع كما في رواية الفرض على الغم وثالثا ان اجنا التجيز اخير مطلق من اجنا الفرض فقدم الاخر رانها ان اجنا التجيز
 واستمر مقدم هذا انما كمالنا اننا لا نعبد بالايان ولو كما تمسك بحجة التجيز بالاجماع اشكال الاخر حجة الاجاب الصلاحية على كونه
 بشكل عليه ثانيا التجيز لان باعنى الاجماع على حجة الصفا المجيزة بالثمة ولما علمت على صفتين فلا فاضد فمقامنا هذا احسن وجهه
 حصانها الفرض ينفي ثالثا الفرض لاننا لم نعلم وهذا الفرض ينفي ثالثا فنعبد فلو لم نعلم بهذا الفرض ينفي ثالثا مع افضيتها
 بالاختصاص وعمل المظهر وقوته وقاخره بالعلم وقلنا بحجة الثمة المجيزة الصفة من اننا نعلم بالثمة ولا عد حجة فكان ذلك وجها بل لا يرد
 توجع الموضع وبم لا يرد في السؤال فريض بان كان الفرض ينفي ثالثا فنعبد فلو لم نعلم بهذا الفرض ينفي ثالثا مع افضيتها
 الذي من منه مظهره لجماله والثمة في سائر المقامات فنعبد قلنا ان يكون لكل حجة تجيز وجته فلا مظهره بل يرجع في ان
 قلنا طريق الوضوح انما الفرض بعد ثانيا حجة ذلك الفرض الاجماع وعنده الرجوع الى الاصل وتبينوا الفرض بالمقابلة العنانية قلنا
 ان كان عدو العباد الفرض حجة فافهم واضمح وان لم يكن الاجماع فاننا الفرض والتميز متباينين معقولة لا يمكن جمعها ولا بد من اخذ
 باحدهما فنقول ان اجنا التجيز بين العمل للوجوه الاربعة المتقدمة انما في فهمه الفرض ولا فاننا الفرض قد اصبحتا بمنزلة الوجوه التي
 بالفرض كان مبرر لدفعه فاعلمنا اننا لم نجمع ما يرد من الفرض ولا حجة وقد اشغال لكن نقول انه بعد اثبات جوا التجيز لا يرد من
 اخال وجوا الفرض ولا بمسئلة الاشغال بمجرى التمسك بل بتسليمه انما الاشغال وجوا الفرض ولا حجة ولا حجة ولا حجة ولا حجة
 لفرض الفرض لا اعتنا لهم باجنا الفرض فلا يرد من الفرض وانما قدرنا من فضا الى الامثال ثم ان التجيز الذي اثبتنا به كولا استمدك لاصل الا
 واستحقا الحكم الفرضي اذا اعتنا احداهما مع ظهوره في الامثال فاعلمنا اننا الفرضي قوله هذا حجة واجمع الاخر اول الاخر والتجيز لهما
 ولا التجيز لا يستمر حجة الرجوع الى الاصل ومن لم يلزم بالعلم ياد كتابنا فاعلمنا الوضوح الذي هو الداعي لطرح الاصل المتشاعر اننا
 بما اذا دارا لاسر بين المتباينين في المعاملة متباينان ثالثا ومنظرونا كما لو انما الجهد من فريض وبمثل ذلك فليست على ذلك
 مثل خط الانبين لم نقول له بوضوحك شق اولادكم لذلك مثل خط الانبين فان ولد الولد ولد حقيقته المشقة على ان لاسر بين المتباينين
 انما لاسر بين المتباينين ففهمنا انهم باخلاف القولين ثم لو كان الاين لاسر بين المتباينين ففهمنا انهم باخلاف القولين ففهمنا انهم باخلاف القولين
 الاين ففهمنا القولين مثلا لاجل نقاض التجيز ونما دلهما وطن بنوا لنا اشعا لاحتمالنا سبه طرحها واخذنا ثالك الموصوفه ووجهها ونهين
 المشه لوليد التجيز بل لو اتسرا والفرض هو الوضوح لعلنا اننا وكنا نهد عن الفرض والتمسك بالاصل مع الاحتمال لاجل الفرض والتمسك
 بعلم فان جاد الدليل على خلافه اخذنا به والاخذنا بالاصل فنقول لهما الجمع ففهمنا انهم لا يخذلوا ذلك فخرج بلا مرجع وخرج بما اخذ
 الثالث الموصوفه لانه فالفصل كما رافنا ولا يتخالف الدليل لربع الدليل على حجة الفرض ينفي لثالثا كما قدم اننا فانه بهتسما
 منا ولا يمكن كل من طرح الثالث الموصوفه انما الاول قال معناهم ولا يردون ثانيا انما الاول كما طرح التجيز والاعتناء ثالثا موانعنا لاكل
 ومع ذلك طرحنا التجيز نهنا اولا لان طرحها والاعتناء ثالثا فنعبد فلو لم نعلم بهذا الفرض ينفي ثالثا مع افضيتها
 اولا باننا التجيز الموصوفه وثانيا صفت التجيز وثالثا ما نرد لا الفرق لمسئلة اصولية لا يعلمها بالالفرض سلما عدا لم يكونا اصولية
 فابرهنا الباب كونها من المسائل المشبهة ولا يعلم بها بالالفرض بل انما سلما كونها من المسائل الفرضية لكن هي كل طرف في الفرض من موهوب التجيز
 منهاهم خلاص الاصل المعروف من لاسلك الفاعلة الوضوح فافهمنا الاله لا بدليل فانه قلت بدل على التجيز حجة العلاج المجيزة بالثمة
 قلنا اننا لاجتهادية والمسئلة اصولية ومن المسائل المشبهة من التمسك بها على من عدا الفاضل بالحجة من بالنقد فاما على الوضوح فلا
 فانه قلت بدل على دليل الفضا الذي رد على التجيز على مذهبكم انما الاول قلنا فافهمنا حجة الدليل القوي حجة الفرض فافهمنا
 الثالث لاجل ادعى يقول بهنا الاله فانه قلت فافهمنا لانه دليل على التجيز انما الاول قلنا فافهمنا لانه دليل على التجيز
 في انما اول ثبنا بالمقدمة فافهمنا التجيز من التجيز نال حجة على التجيز ولا حجة على التجيز فافهمنا فافهمنا فافهمنا فافهمنا

فما اذا كان
 من المتباينين في
 المعاملة

۱۶۹

باب
في الموضوعات
في تعارض الخبرين

و ما من عنوان خاصة بعد تعارض الامارين العقليتين بل من عدم كون احداهما مستلزما للثانية
بنفي الثالث لهجهتان من الكلام جهة بالنسبة الى جهة العلم الاجمالي جهة بالنسبة الى احكام المتعارضين في المقام او مكانا ما ظن فيه
بنفي الثالث لهجة اخرى على ما علم فيه بنفي الثالث فلا اشكال منها ان العلم جهة بالارضية جهة بالجهة او ما ظن فيه بنفي الثالث اسم اللفظ
عين التعبدية الحق عدم جحيمه ذلك لظن الاجمالي الذي لا نقول بجحيمه الظن التقييد في الموضوع الفرض مضاد الى الفهم من يقول بجهة
الظن التقييد فيها يمكن القول بجحيمه الظن الاجمالي بنفي الاستدلال عليه بالنحو الذي مر من جهة الظن الاجمالي متعارض للجهتين المذكورتين
الشرعيين في المقامات الستة في ارباب البحث بعد قولنا بجحيمه الظن التقييد في الاخبار الشرعية واما الظن الاجمالي الحاصل بنفي الثالث
العقديين عن الامارين متعارضين بعض النجوم المعينة للقبلة مثالا في بعض الاكثر مع بعض فهل هو محذور ونفس هاتين الامارين متعارفتين
ام لا الحق عدم ان الدليل الدال على كون كل امرتين معتبرتين اما بالحق فلا يتم صورة التعارض من الامر من غير غاوم واما لفظي كالا
الدالة على ان تلك الامارة مفقودة ان تلك الاخبار اما تدل على كونها امارة عينيا مع او تخيير لك او عينيا في كل مقام الا في صورة التعارض
وهكذا من الاحتمالات التي ذكرناها واطلناها في ائمة بنفي الثالث لهجة الاخبار الشرعية المتعارضة بالايات في مقادير الجزر المذكورة
التفريق وغير الجزر في الملقوف فظهر ان لا دليل على جحيمه الظن الاحادي بنفي الثالث في الامارين معطاة في التعبدية من الامارات ولا في غيرها
هذا هو الكلام في الجهة الاولى متعارض الامارين ووجه الجهة الثانية في تلك المقامات اعني ما حصل فيه العلم بنفي الثالث والحاصل الظن
بنفي الثالث بعتيمه بعد القول بجحيمه الظن الاجمالي فسمى الظن كاعلم الاجمالي في حق نفيه الرجوع الى معياد وهو ان كان احدي الاما
موافقة للاصل فانها ما كان الجمع والاحتياط اخذ به كما لو تعارض اوراقا القبلية والوقت هو فعليه الجحيم الاحتياط بعد القول بجحيمه
بنفي الثالث وان لم يكن ذلك اية تخيير بما شاء ان لم يكن مغرض العلم كما لو صاق الوقت عن اكثر من واحدة عند تعارض اوراق القبلية
وان امكنه القاء الطرفين كما لو تعادلت البيتان في المعاملات في المسئلة الارث مثلا فعليه الوقت كما ساعد الدليل على نحو الزركا
وليس له امر اربابين المختار ويزايع حق يحكم العقل بالتخير ثم ان كان سبب انتقال متعارضين البيتان من الحق الى الثالث كانا
الثالث ذا اليد بعد الوقت رجع المال اليه والا فلا واما الكلام في متعارض الجزرين في الموضوعات الصرفة في حق نفيها مع جحيمه الظن
بنفي الثالث لما لمكان عدم جحيمه الظن في الموضوعات الصرفة لكن على فرض الجحيم فالرجوع بنفي المعيار المذكور واما المقام الثالث
من المقامات الثلاثة في الموضوعات المستبقة فالعلم ان لو تعادلت امرتين في الموضوعات المستبقة فظن بنفي الثالث كما لو سئل لفظي
معين بينهما لجامع قريب متعارضين اشارة الحقيقة الجازية على غلبة ذلك مع اشارة الاشتراك اللفظي اعني ضرورة الاستعانة الحقيقة
لو علم انه وظهر بنفي الثالث اي الاشتراك المعنوي فهل هذا الظن معتبر ام لا الحق الاعتبار ما اعتبره الطون التقييد في الموضوعات
المستبقة كما عليه لعدله وبنفي جحيمه الاجمالي بالحق الذي اثبتا بجحيمه الظن الاجمالي في الاحكام في تعادل الجزرين في النزوع واما قلنا بنفي
الثالث الجحيم لظن الاجمالي فهل يؤخذ باي من الامارين الحق الرجوع الى المعيار المذكور وانما لكنه لا يتصور هذا الاختيار اعني
في الوقت والرجوع الى الثالث ان رجوعه صوابا او تعادلت الامارين عند الجهة المسئلة الفرضية وغيره وان بنفي الجحيم بنفي العقل

